



# مبادئ علم الاقتصاد

## الجزء الاول

- موضوع علم الاقتصاد
- تطور النظم الاقتصادية
- التنمية الاقتصادية وبعض مشكلاتها.
- أهمية تكوين رأس المال البشري في الوطن العربي.
- بعض نظريات التنمية.

دكتور عبد الله الصفيدي

أستاذ بقسم الاقتصاد . كلية الحقوق . جامعة عين شمس  
رئيس قسم الاقتصاد والمالية العامة . كلية شرطة دبي

الطبعة الثانية ١٤١٨ هـ . ١٩٩٨ م

إهداء 2006  
أكاديمية شرطة دبي  
الإمارات العربية المتحدة



الإدارة العامة للكلية والعلوم

## مبادئ علم الاقتصاد

### الجزء الأول

- ☆ موضوع علم الاقتصاد
- ☆ تطور النظم الاقتصادية
- ☆ التنمية الاقتصادية وبعض مشكلاتها
- ☆ أهمية تكوين راس المال البشري في الوطن العربي
- ☆ بعض نظريات التنمية

دكتور

عبد الله الصعيدي

أستاذ بقسم الاقتصاد - كلية الحقوق - جامعة عين شمس

رئيس قسم الاقتصاد والمالية العامة - كلية شرطة دبي

الطبعة الثانية

١٤١٨هـ - ١٩٩٨م





بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

﴿ وابتغ فيما آتاك الله الدار الآخرة  
ولا تنس نصيبك من الدنيا وأحسن كما أحسن الله إليك ﴾

صدق الله العظيم

---

(\*) الآية رقم (٧٧) من سورة القصص



## مقدمة

### الطبعة الثانية

- عندما تسمح الظروف للكاتب بإعادة طبع أحد مؤلفاته العلمية ( الأكاديمية ) ، يتبادر إلى ذهنه تساؤل منطقي يدور حول ما يمكن إضافته لهذا المؤلف في طبعته الجديدة . وبالتبع فإن ما يمكن إضافته يتوقف على طبيعة المحتوى العلمي للكتاب ، فربما تضمن الكتاب في طبعته الأولى نظريات علمية قديمة يقتضي الأمر إضافة الحديث منها إليها ، أو إحصائيات يلزم تحديثها . أو أفكار يلزم تعديلها لتلائم ما هو سائد من فكر معاصر ، أو رؤية جديدة لأحد الموضوعات المطروحة في الواقع المشاهد .

- ورغم طموح الكاتب ورغبته في إجراء الكثير من هذه التعديلات فإنه وعلى المستوى الأكاديمي - يجد الكاتب نفسه مدفوعاً إلى أن يختار تعديلاً يراه محققاً للملاءمة بين المصلحة العلمية للطالب بصفة خاصة ، وللقارئ المهتم بموضوعات المؤلف بصفة عامة .

وفي الطبعة الثانية من هذا المؤلف " مبادئ علم الاقتصاد " والذي يشتمل على جزأين " أولهما في موضوع العلم وتطور النظم الاقتصادية والتنمية الاقتصادية وبعض مشكلاتها ، و ثانيهما : في التحليل الاقتصادي الجزئي والذي يتضمن نظريات متنوعة في الثمن والعلاقات الدالية ، والعرض والطلب ، والاستهلاك . والانتاج ، والأسواق ، فقد رأينا أن نُبقي على موضوعات الجزء الثاني كما هي دون تغيير ، أما موضوعات الجزء الأول ، وعلى وجه الخصوص ، الموضوعات

المتعلقة بالتنمية الاقتصادية وبعض مشكلاتها ، فقد رأينا أن نضيف إليه مبحثاً جديداً بعنوان : أهمية تكوين رأس المال البشري في الوطن العربي ، وذلك ضمن موضوعات الفصل الثاني بالباب الثالث في هذا الجزء .

- ويأتي اختيارنا لهذا المبحث الجديد تعبيراً عن أهمية وضرورة الاتجاه الجاد نحو تحقيق التنمية الحقيقية في أقطار الوطن العربي . هذه الأهمية ، وتلك الضرورة تؤكدان المتغيرات الاقتصادية العالمية في السنوات القليلة الماضية ، ومن أهم هذه المتغيرات بدء تطبيق مبادئ التنظيم الجديد للتجارة الدولية منذ أوائل عام ١٩٩٥ م ، وهي المبادئ التي قررتها الوثيقة النهائية لجولة أوروغواي بعد التصديق عليها في مراكش عام ١٩٩٤ م . وليس من قبيل المبالغة أن آثار تطبيق تلك المبادئ - الايجابية منها والسلبية - تتعدى حدود الدول أعضاء منظمة التجارة العالمية إلى دول العالم كلها .

- وأمام التحدي الكبير الذي يفرضه تطبيق هذه المبادئ ، على الدول النامية بصفة عامة ، وعلى دول الوطن العربي بصفة خاصة ، فإن إتجاه هذه الدول نحو رفع معدلات النمو الاقتصادي من خلال الاهتمام بتكوين رأس المال البشري ، يعتبر ضرورة تحتّمها ظروف تحرير التجارة الدولية والمنافسة في الأسواق الخارجية .

وفي ظل هذه المنافسة ، فإن البقاء لن يكون إلا للمنتجات الجيدة ذات السعر المناسب . ولن يتحقق ذلك إلا بتدعيم قاعدة العلم والمعرفة واستخدام

التكنولوجيا المتطورة ، وكل ذلك سيعتمد أساساً على رأس المال البشري قبل  
إعتماده على رأس المال المادي .

- وتجدر الإشارة هنا أيضا إلى أنني قد انتهزت فرصة إصدار طبعة جديدة  
من هذا المؤلف ، لتصحيح بعض الأخطاء المطبعية واللغوية التي بقيت في الطبعة  
الأولى . وقد خصصت لهذا الغرض ورقتين للتصحيح ، إحداهما وضعت في نهاية  
الجزء الأول ، والأخرى في نهاية الجزء الثاني .

- أرجو من الله تبارك وتعالى ، أن يوفقنا لما فيه خير طلاب كليتنا الرائدة  
بصفة خاصة ، والقارئ العربي بصفة عامة .

والله ولي التوفيق .

المؤلف

دبي / يناير ١٩٩٨ م .



## مقدمة

### (أهمية دراسة علم الاقتصاد - خطة الدراسة)

#### ١ - أهمية دراسة علم الاقتصاد :

قد يتساءل بعض الدارسين في كليات الشرطة، أو بعض الطلاب في كليات الحقوق (١) عن أهمية دراسة علم الاقتصاد في هذه الكليات، ولعل مرجع هذا التساؤل يتمثل في أمرين هما: أن هذا العلم يدرس في كليات متخصصة مثل كليات الاقتصاد والعلوم السياسية، أو كليات العلوم الاقتصادية والإدارية، أو حتى في كليات التجارة بالجامعات المختلفة، وأن هذه الكليات تؤهل خريجيه للعمل بالوظائف ذات الصلات الوثيقة بالقانون والأمن والشرطة، ومن ثم فقد تبدو دراسة الاقتصاد بعيدة الصلة بهذه التخصصات.

ومع ذلك، فإن أهمية دراسة علم الاقتصاد تتضح لهؤلاء بصفة خاصة، كما تظهر جدوى دراسة مبادئ هذا العلم لغيرهم بصفة عامة، وذلك من خلال الملاحظات الآتية :

١ - يعتبر السلوك الاقتصادي لكل فرد في المجتمع أمراً ضرورياً في ممارسة الحياة اليومية، فإشباع الحاجات الحاضرة يتم عن طريق «الإنفاق الاستهلاكي»، كما أن إشباع الحاجات الآجلة يتحقق عن طريق «الإدخار» والحصول على مزيد من هذا الإشباع يتم عن طريق «الاستثمار». ويعتمد المزيد

(١) ميزنا هنا بين استخدام كلمتي «الدارسين» في كليات الشرطة، و«الطلاب» في كليات الحقوق، ويرجع هذا التمييز إلى أن «الدارسين» لهذه المادة في كلية شرطة دبي مثلاً تضمهم فئات ثلاث هم: المرشحون، والمتنكبسون غير المتفرعين، والجامعيون.

من هذه الأنشطة على «مستوى الدخل المتاح» للفرد. وفي ظل «ارتفاع متواصل للأسعار (التضخم)، يصبح مستوى الدخل الحقيقي أكثر أهمية من «مستوى الدخل النقدي». إن تنظيم هذا السلوك الاقتصادي بجوانبه المختلفة بهدف التوصل إلى أقصى إشباع ممكن - ولا شك في أهمية ذلك بالنسبة للفرد - يخضع لمبادئ معينة يشملها علم الاقتصاد.

ب - «لاشك في أن إختيار طريقة معينة لتنظيم الحياة الاقتصادية ليس اعتباطاً مطلقاً، وإنما يقوم دائماً على أساس أفكار ومفاهيم معينة، ذات طابع أخلاقي، أو علمي، أو أي طابع آخر، وهذه الأفكار والمفاهيم تُكوّن الرصيد الفكري للمذهب الاقتصادي القائم على أساسها. وحين يُدرَس أي مذهب إقتصادي، يجب أن يتناول من ناحية: طريقته في تنظيم الحياة الاقتصادية، ومن ناحية أخرى رصيده من الأفكار والمفاهيم التي يرتبط المذهب بها.. ومنذ أن بدأ علم الاقتصاد السياسي يشق طريقه في مجال التفكير الاقتصادي، أخذت بعض النظريات العلمية في الإقتصاد تُكوّن جزءاً من هذا الرصيد الفكري للمذهب (١). ولما كان تنظيم الحياة الاقتصادية في المجتمع - وفقاً للمذهب الاقتصادي السائد - يؤثر تأثيراً مباشراً في السلوك الاقتصادي والإجتماعي للفرد، فإن دراسة أسس المذاهب الاقتصادية يعتبر أمراً هاماً».

ج - لا يمكن لاحد الآن أن ينكر أهمية الأوضاع الاقتصادية وتأثيرها في حياة الأفراد والأمم، لقد أصبحت المشكلة الاقتصادية هي قضية العالم أجمع، فالدول النامية تحاول جاهدة سلوك طريق للتنمية الاقتصادية يخفف من عبء التخلف الذي مازال يخيم بثقله على شعوبها، والدول المتقدمة تحاول هي الأخرى تحقيق مزيد من التقدم والنمو الاقتصادي ارتفاعاً بمستوى معيشتها وإشباعاً لمزيد من الحاجات والرفاهية لمواطنيها. وأصبح الناس يؤمنون بأن أي

---

(١) محمد باقر الصدر، «اقتصادنا: دراسة موضوعية تتناول بالنقد والبحث المذاهب الاقتصادية للماركسية، والراسمالية والإسلام في أسسها الفكرية وتفاصيلها»، دار التعارف للمطبوعات، بيروت، الطبعة العشرون، ١٩٨٧، ص ٢٧.



إصلاح لابد أن يبدأ بإصلاح أحوال معيشتهم. ولذلك أضحت المبادئ والمعتقدات التي تتصارع اليوم في عالمنا تلبس ثيابا إقتصادية، وتبشر بالرخاء والحلول الإقتصادية للفرد والمجتمع، ذلك لأنها أدركت أن إنسان العصر الحديث يصعب الوصول إلى عقله إلا عن طريق مزيد من الإشباع لحاجاته أولاً... بل إن الحكومات أصبحت اليوم تبحث عن القوة الإقتصادية في المقام الأول، لأنها تستطيع بها أن تحصل على القدرة العسكرية(١).

د - تؤكد الأحداث الدولية المعاصرة أهمية الجوانب الإقتصادية في تحديد مصير الأمم والشعوب. فحرب الخليج عام ١٩٩٠ مثلا لا يمكن انكار دوافعها الإقتصادية من ناحية، والآثار الإقتصادية التي ترتبت عليها من ناحية أخرى. كما أن تفكك (أو انهيار) الاتحاد السوفيتي وإنتهائه كنكسة اشتراكية وشيوعية، وعودته في نهاية عام ١٩٩١ إلى جمهوريات منفصلة كما كان عليه الحال قبل عام ١٩١٧، يرجع إلى أسباب كثيرة من أهمها فشل نظامه الإقتصادي في حل المشكلات الإقتصادية، والوفاء بمتطلبات التقدم والتنمية وإشباع حاجات الشعوب التي اعتنقته(٢). والحرب الإقتصادية المنتظر إعلانها بين الولايات واليابان، والتي طالعنا أخبارها في بداية العام الحالي (١٩٩٤)، وذلك بسبب فشل الدولتين في التوصل إلى اتفاق لخفض الفائض التجاري بينهما، والذي بلغت قيمته في عام ١٩٩٣ إلى أعلى معدلاته (٥٩,٣ مليار دولار) سنويا لصالح اليابان(٣)، هذه الحرب تشير إلى أن الحروب بين الدول لم تعد عسكرية فقط،

- 
- (١) وقد عبر عن ذلك الاقتصادي د. فيلبرونز بقوله: «... لأول مرة في التاريخ، تصبح القوة تسير في أعقاب الثروة بعد أن كانت الثروة تأتي دائما في أعقاب القوة»، انظر كتابه: روبرت ميلبرونز، «الإقتصاد في خدمة المجتمع»، ترجمة: محمد ماهر، المكتبة الإقتصادية(١٥)، دار الكرنتك، ١٩٦٥، ص ١. وقد أشار إلى ذلك أ. سمر الهضيبي، «تأملات حول الحل الإسلامي للمشكلة الإقتصادية»، الطبعة الأولى، ١٩٨٧، ص ٨، ٩.
- (٢) راجع في تطور النظام الإشتراكي وانهيار الاتحاد السوفيتي وأسباب ذلك: دكتور/ محمد حافظ الرهوان «مبادئ علم الإقتصاد» كلية شرطة دبي، ١٩٩٢، ص ٢٠٨ وما بعدها.
- (٣) راجع تفاصيل هذه النقطة في جريدة البيان، العدد الصادر بتاريخ ٢١/٣/١٩٩٤، ص ٨.

بل إنها أصبحت اقتصادية في المقام الاول. إن ذلك يعد نموذجاً «للحرب الباردة» التي أصبحت فيها - وفي ظل الأوضاع الدولية الجديدة - القوة الاقتصادية هي المعيار الحقيقي للقوة السياسية.

هـ - أصبحت وسائل الإعلام المختلفة تطالعا يومياً، بل وفي اليوم الواحد أكثر من مرة، بأنباء تتعلق بمصطلحات اقتصادية متنوعة: النمو الاقتصادي، التضخم، الكساد، البطالة، إختلال أو توازن ميزان المدفوعات الدولية، سعر الصرف بين العملات، فائض أو عجز الميزانية العامة للدولة، الاقتصاد الحر، معدلات الاستثمار، النمو الحقيقي في الدخل القومي والفردى... الخ. والواقع أن هذه المصطلحات تعد تعبيراً - عمّا يدور في عالم الواقع وليست بمعزل عنه. إن التغير في أحد المعدلات المتعلقة بهذه المصطلحات له تأثيره المباشر في الأنشطة الاقتصادية على مستوى المجتمع والفرد في وقت واحد. ومن هنا تأتى أهمية دراسة علم الاقتصاد للتعرف على مفهوم هذه المصطلحات المختلفة ومغزى التغير في المعدلات المتعلقة بها وأثار هذا التغير.

وكما يقول د. سلك: «إن الكثير من الأفراد لديهم مشاعر قوية عن هذه المسائل، لكنهم لا يعرفون على وجه التحديد أين توجد مصالحهم الخاصة أو المصالح الاجتماعية بالنسبة لهذه المسائل، وإن علم الاقتصاد يستطيع أن يساعدهم على التفكير بطريقة أكثر وضوحاً بشأن هذه الموضوعات وغيرها، لأنه يُقدِّم منهجاً أو طريقة خاصة للتفكير فيها.. إن أهم ما يقدمه علم الاقتصاد لدراسة هو تعليمهم المنهج العلمي في حل مشكلاتهم، وفي أية قضايا في مختلف المجالات. وهذا المنهج العلمي يحرر الشخص ولا يقيد بحدود معينة في حل المشكلة؛ إنه يعلمه حرية التفكير، لكن يمنعه من التفكير غير المعقول، ومن الخضوع للرؤيتين، كما يعلمه القدرة على تقييم الحلول البديلة التي يقوم عليها هذا العلم بأكمله»(١).

---

(١) ليونارد سلك، «الاقتصاد للجميع»، ترجمة: د. صليب بطرس، مؤسسة سجل العرب، القاهرة، ١٩٨٢، ص ١٦٧، ص ١٧٨ وما بعدها.

و - إذا كان «الأمن» بمفهومه الأكثر شمولاً، وكذلك العمل في المجالات القانونية المتنوعة، هما مجالاً العمل أو التوظيف لكل خريجي كليات الشرطة والحقوق، فإن العلاقة جد وثيقة بين علم الاقتصاد وموضوعاته من ناحية، ودراسة القانون والشرطة من ناحية أخرى. لقد أصبح الأمن ركيزة للتنمية<sup>(١)</sup>، كما أصبحت التنمية الاقتصادية دعامة قوية وأساسية لتحقيق الأمن والعدالة. وكذلك فإن هناك علاقة تأثيرية متبادلة بين الظروف الاقتصادية والجريمة، فهناك أنواع معينة من الجرائم يرتفع معدلها في الظروف الاقتصادية السيئة، وأنواع أخرى يرتفع معدلها في ظل تحقيق الرفاهية الاقتصادية. فالجريمة موجودة في الحالتين لكن نوعها يختلف باختلاف الظروف الاقتصادية السائدة، الأمر الذي يقتضي من المجتمع السعي الدائم نحو تحقيق الاستقرار والتقدم الاقتصادي، وذلك إنطلاقاً من الدور العام الذي تلعبه الظروف الاقتصادية المستقرة في تحقيق الاستقرار السياسي والاجتماعي<sup>(٢)</sup>.

إن أحد مسئولي الأمن إذا علم مثلاً بأنباء تتعلق بارتفاع أسعار الذهب بمعدلات كبيرة في الهند أو باكستان عنها في مدينة دبي، وكان هذا المسئول يعمل في مطار دبي، فإن تفكيره الاقتصادي سيقوده إلى توقع ازدياد نشاط تهريب الذهب من دبي إلى الهند أو باكستان أو العكس، وذلك للاستفادة من فروق الأسعار، وسيطلب ذلك مزيداً من التدقيق وإجراءات الرقابة لضبط الذهب المُراد تهريبه، وإذا تناهى إلى علم أحد وكلاء النائب العام، أن البنك المركزي في سبيله إلى إصدار كميات جديدة من الأوراق النقدية من أجل تمويل العجز بالميزانية العامة للدولة، فإن معلوماته الاقتصادية، تجعله يتوقع مزيداً من الارتفاع في المستوى العام للأسعار (التضخم)، وبالتالي ارتفاع تكلفه

---

(١) من أجل تفصيلات أكثر حول هذه النقطة، راجع مجموعة الأبحاث القيمة التي قدمت لندوة «الأمن والتنمية» والتي نظمها «مركز البحوث والدراسات بشرطة دبي» خلال الفترة (٢٩ - ٣٠ نوفمبر ١٩٩٢)، وتم عقدها بالقيادة العامة لشرطة دبي.

(٢) أنظر : ١. محمد خميس إبراهيم، «الظروف الاقتصادية والجريمة» دراسة منشورة في مجلة «الفكر الشرطي» العدد الثاني، المجلد الثاني، سبتمبر ١٩٩٢، ص ٢١٢ ومابعد.

المعيشة بالنسبة لمحدودي الدخل، الأمر الذي يمكن معه أن ترتفع جرائم السرقة والاعتداء على الأموال الخاصة والعامة.

## ٢ - خطة الدراسة :

- إذا كانت الملاحظات السابقة، تؤكد لنا أهمية دراسة علم الاقتصاد لدارسي القانون والشرطة بصفة خاصة، وللجميع بصفة عامة، فما هي الموضوعات التي تتناولها هذه الدراسة؟

- من الطبيعي أن يكون موضوع علم الاقتصاد، هو أول موضوعات هذه الدراسة، وفي هذا الموضوع تأتي الإجابة عن تساؤلات متعددة حول: مفهوم هذا العلم، طرق البحث فيه، طبيعة قوانينه، عناصر المشكلة الاقتصادية.

- وإذا عرفت عناصر المشكلة الاقتصادية، فما هي الأسس التي تعتمد عليها النظم الاقتصادية في مواجهتها؟

إن الإجابة عن هذا التساؤل تكون الموضوع الثاني، وهو المتعلق بالنظم الاقتصادية وتطورها، والأسس التي يعتمد كل منها في مواجهته للمشكلة الاقتصادية.

- ولكن رغم تعدد النظم الاقتصادية التي طبقتها المجتمعات منذ نشأتها حتى الآن، ما زالت هناك مجتمعات متخلفة تعاني شعوبها من التخلف الاقتصادي ذي المظاهر المتعددة، رغم أن هناك مجتمعات أخرى حققت تقدما اقتصاديا ملحوظا في كافة المجالات الاقتصادية والعلمية، بل إن الفجوة التي تفصل بين المجتمعات المتقدمة والمجتمعات النامية أو المتخلفة تزداد اتساعا.

وهنا تطرح تساؤلات كثيرة: ما هي التنمية، ماذا يعني النمو الاقتصادي، ما أسباب التخلف؟ وما هي المشكلات أو العوائق التي تعترض سبيل التقدم في الدول المتخلفة إقتصاديا؟

والإجابة عن هذه التساؤلات تشكل الموضوع الثالث، من موضوعات هذا المؤلف :

وهكذا يمكن تقسيم الموضوعات محل الدراسة إلى ثلاثة موضوعات، نتناول كل منها في باب مستقل على النحو الآتي :

**الباب الأول : في موضوع علم الإقتصاد**

**الباب الثاني : في تطور النظم الإقتصادية (١).**

**الباب الثالث : في التنمية الإقتصادية وبعض مشكلاتها (٢).**

وإذا كانت هذه الموضوعات الثلاثة تشكل في مجموعها الجزء الأول من هذه المادة، فإن الجزء الثاني منها والذي يتعلق «بالتحليل الاقتصادي الجزئي» ستكون دراسته في كتاب مستقل، سندرسه بإذن الله، بعد الانتهاء من دراسة الكتاب الحالي، والذي يمثل - كما ذكرنا حالاً الجزء الأول من هذه المادة.

والله ولي التوفيق

**د. عبدالله الصعيدي**

**دبي في مارس ١٩٩٤**

---

(١)، (٢) اعتمدنا بصفة أساسية في كتابة هذين البابين (الثاني والثالث) على ما ورد في مؤلفين لنا، الأول: «تطور النظم الاقتصادية»، دار النهضة العربية، القاهرة، ١٩٩٢. والثاني هو «بعض المشكلات المعاصرة في التنمية الإقتصادية»، دار النهضة العربية، القاهرة، ١٩٩٢..



## الباب الأول

موضوع علم الإقتصاد





## تقديم :

- أصبح تقسيم العلوم المختلفة أو المتنوعة إلى قسمين هما: العلوم الاجتماعية أو الإنسانية من ناحية، والعلوم الطبيعية أو التكنيكية من ناحية أخرى؛ من الظواهر التي تعكس التطور المشاهد في الحياة المعاصرة، وفي كل المجالات. ويرجع هذا التقسيم إلى أسباب كثيرة، فموضوع الدراسة، ومنهج البحث، وطبيعة القوانين المستخلصة، كل ذلك يختلف في العلوم الاجتماعية عنه في العلوم الطبيعية.

- ومع التسليم بالعلاقة بين تطور الحياة الاجتماعية من ناحية، وتطور العلوم الطبيعية والتكنيكية من ناحية أخرى، والتأثير المتبادل بينهما، إلا أن تطور المجتمع يختلف في جوهره عن تطور الطبيعة، ففي حياة الطبيعة يمكن ملاحظة ناموس صارم، فدائماً ما تترتب نتائج متشابهة إذا ما توافرت ظروف معينة. أما الحياة الاجتماعية، فإنها معقدة وذات جوانب متعددة يرتبط بعضها ببعض الآخر، كما أن كل منها يؤثر في الآخر ويتأثر به.

وهكذا تعددت العلوم الاجتماعية التي يدرس ويهتم كل منها بأحد الجوانب المتعلقة بسلوك الأفراد في المجتمع، وتنظيم المجتمع الذي يضم هؤلاء الأفراد، ومن هذه العلوم: الإجتماع، السياسة، الثقافة، الفن، التاريخ، الفلسفة، علم النفس، الاقتصاد... الخ ومن العلوم الطبيعية أو التكنيكية نجد: علم الطبيعة (والفيزياء)، والكيمياء، الجيولوجيا، الزراعة، الميكانيكا... الخ..

وإذا كان الاقتصاد علماً اجتماعياً، حيث يهتم بالحياة الاقتصادية للمجتمع أي بالظواهر والعلاقات الاجتماعية التي تتكون في مجال الانتاج المادي، فإن الجانب التكنيكي لهذا المجال يدخل في موضوع دراسة العلوم التكنيكية

والطبيعية<sup>(١)</sup>، بينما يدخل الجانب الكمي (التكلفة والعائد) والتركيب الاجتماعي (عنصر العمل والتنظيم) في موضوع دراسة علم الاقتصاد.

- وإذا كان علم الاقتصاد يهتم بدراسة الظواهر ذات الطبيعة الاقتصادية في حياة الأفراد والمجتمعات، أي دراسة الجانب المادي في حياة هؤلاء، والذي يتعلق بالانتاج والاستهلاك والتوزيع، ولا يهتم بالجوانب الأخرى كالعادات أو التقاليد أو نظم الأسرة، أو القيم والأخلاق والمعارف مثلاً، فإنه يصبح من الضروري أن نقف على تعريف محدد وملائم لهذا العلم. ذلك أن الاهتمام إلى تعريف ملائم لأية دراسة علمية تبين - وعلى نحو واضح - حدود مجال وموضوع هذه الدراسة. كما أنه (أي هذا التعريف الملائم) يؤكد لنا حصر البحث في المشكلات التي ترتبط مباشرة بموضوع هذه الدراسة. ولاشك أنه بالتعرف على موضوع أية دراسة، يكون ممكناً أن يخصص لها مكانها الصحيح في بناء المعرفة.

ومن أجل التوصل إلى تحديد واضح لموضوع علم الاقتصاد، والذي يتمثل في المشكلة الاقتصادية وعناصرها المتعددة، نجد من الأهمية بمكان أن نوضح أولاً تعريف هذا العلم، وعلاقته بالعلوم الاجتماعية الأخرى، ومناهج البحث المطبقة في دراسة الظواهر الاقتصادية من أجل التوصل إلى القوانين أو التعميمات اللازمة لحل المشكلة الاقتصادية.

---

(١) وهكذا يدرس علم الفلزات عمليات استخلاص وصهر المعدن الخام، ويقدم علم الطبيعة والميكانيكا والكيمياء... الخ الأساس العلمي للانتاج بمختلف فروع. وفي مجال الزراعة، يدرس علم الزراعة الانتاج من جانبه التكنيكي، ويُبني تطور صناعة الآلات على الاستخدام الأكثر إتساعاً لعلوم الطبيعة والكيمياء والميكانيكا وغيرها من العلوم الطبيعية والتكنيكية.. راجع في ذلك:

ل. ليونيتيف، «الاقتصاد السياسي أسئلة وأجوبة»، ترجمة: الدكتور/ محمد رشاد الحملاوي، مراجعة: الدكتور/ محمد رضا العدل، دار الثقافة الجديدة، القاهرة، ١٩٨٢، ص٩.

- وعلى ما تقدم، يمكن تقسيم هذا الباب إلى الفصول الثلاثة الآتية:
- الفصل الأول :** في تعريف علم الاقتصاد وعلاقته بالعلوم الاجتماعية الأخرى.
- الفصل الثاني :** في مناهج البحث وأساليب التحليل الاقتصادي.
- الفصل الثالث :** في المشكلة الاقتصادية وعناصرها (موضوع العلم).



## الفصل الأول

### تعريف علم الاقتصاد، وعلاقته بالعلوم الاجتماعية الأخرى

- يقصد «بالعلم» في معناه العام مجموعة المعارف الإنسانية المنظمة والمتعلقة بالطبيعة والمجتمع وبالفكر، والمستخلصة عن طريق اكتشاف القوانين الموضوعية التي تحكم الظواهر الحسية، وذلك باستخدام مناهج البحث العلمي. وتقوم وظيفة العلم في الكشف عن العلاقات الفعلية الثابتة بين الظواهر الجزئية (أو مجموعة من الظواهر الجزئية) في مكانها وزمانها، مع استبعاد العلاقات العرضية الوهمية والطبيعية<sup>(١)</sup>.

ويعتبر الاقتصاد علماً اجتماعياً حيث أن موضوعه محدد على نحو منضبط رغم إتساعه، فهو يتعلق بطائفة من الظواهر الاجتماعية (الظواهر الاقتصادية)، وهي ظواهر تحكمها قوانين موضوعية مستقلة عن إرادة الإنسان، وإن كانت طريقة أداء هذه القوانين ليست بالحقم كذلك، كما أنها دائمة التغير<sup>(٢)</sup>، وكذلك فإن الباحث الاقتصادي يتبع المنهج العلمي في بحث هذه

---

(١) إن أخص ما يميز الدراسة العلمية: النزعة الموضوعية Objectivity، والنزاهة Disinter-stidness التي تتطلب التزام الحيادة واستبعاد الذات Self-Climination بكل ما تنطوي عليه من رغبة وميول. راجع في ذلك: أ. توفيق الطويل، «أسس الفلسفة»، دار النهضة العربية، القاهرة، ١٩٦٧، ص ١٣٥، ١٣٦، ١٧٩.

(٢) راجع تفاصيل هذه النقطة عند: دكتور/ محمد حامد نويدار، وآخرين، «أصول علم الاقتصاد السياسي»، الدار الجامعية، ١٩٨٨، ص ٢٩ وما بعدها.

الظواهر لاستخلاص القوانين التي تحكمها، ويمثل هذا المنهج كما سنرى فيما بعد في طريقتي الاستنباط والاستقراء.

- ومع ذلك، فإن التعريفات التي أعطيت لعلم الاقتصاد، قد تعددت وتنوعت، ولن نكون مبالغين إذا قلنا أنه قد وجدت تعريفات لهذا العلم بعدد من كتبوا فيه. ولعل صعوبة وضع تعريف محدد في هذا المجال، يرجع إلى أمور كثيرة من أهمها ما تتميز به العلوم الاجتماعية بصفة عامة من تشابك وتأثير متبادل حيث أن موضوعها هو الإنسان بجوانب سلوكه المتنوعة والمعقدة، كما ترجع هذه الصعوبة أيضا، وفيما يتعلق بعلم الاقتصاد بصفة خاصة إلى كثرة التساؤلات التي تشكل إجاباتها موضوع هذا العلم، ومن هذه التساؤلات: ماذا وكيف ننتج؟، كيف تتحدد الأسعار في الأسواق؟، كيف يتوزع ناتج العملية الانتاجية؟، كيف يتحدد مستوى التوظيف على المستوى القومي؟، كيف يزداد الانتاج على مدار الزمن؟، من يتخذ القرارات الاقتصادية؟.

- وسنحاول في الفصل الحالي، عرض التعريفات المختلفة التي أعطيت لعلم الاقتصاد، من ناحية، وعلاقة هذا العلم بالعلوم الاجتماعية الأخرى من ناحية أخرى، والواقع أن هذه العلاقة يمكن أن تساهم في إيضاح مفهوم هذا العلم، وبالتالي تساعد في تحديد موضوعه.

وسنعالج هذين الأمرين في مبحثين على التوالي:

**المبحث الأول : تعريف علم الاقتصاد.**

**المبحث الثاني : علاقة علم الاقتصاد بالعلوم الاجتماعية الأخرى.**

## المبحث الأول تعريف علم الاقتصاد

**أولاً : الأصل اللغوي لإصطلاح: الاقتصاد، والإقتصاد السياسي:**

- وفقاً للتعريف الذي اختاره مجمع اللغة العربية بالقاهرة (١)، يعتبر الإقتصاد بمثابة العلم الذي يبحث في الظواهر الخاصة بالانتاج والتوزيع.. كما أن لفظ الإقتصاد مشتق لغوياً من مادة قصد. والقصد للطريق: الاستقامة، وفي الأمر: التوسط، وفي الحكم: العدل، وفي النفقة: التوسط والاعتدال بين الإسراف والتقتير. ويقال إقتصاد في أمره، أي توسط فيه فلم يَفْرِطْ، ولم يَغْرِطْ. واقتصاد في النفقة أي لم يُسرف ولم يُقْتَر (يَقْتَر).

- أما اصطلاح «الإقتصاد السياسي» (١)، فإن الأصل اللغوي له يوجد في الكلمات الاغريقية الثلاث: "Nomos" و"Politikos" و"Oiko"، والتي تعني على التوالي «منزل»، «قانون» و«اجتماعي».

ولم يدخل مكونا هذا الاصطلاح، أي كلمتي «إقتصاد»، و«سياسي» في الاستعمال دفعة واحدة. فاصطلاح «الاقتصاد» ذكره «أرسطوطاليس»، حيث قصد به «علم قوانين الاقتصاد المنزلي» أو «قوانين الذمة المالية». ولم يُستعمل اصطلاح «الاقتصاد السياسي» إلا في بداية القرن السابع عشر، وذلك عندما نشر الكاتب الفرنسي «أنطون دي مونكريتان» مؤلفاً له بعنوان «مطول في الإقتصاد السياسي» عام ١٦١٥، وقد قصد بصفة «السياسي» أن الأمر يتعلق «بقوانين إقتصاد الدولة» (٣).

---

(١) انظر: للعجم الوسيط، لجنة من أعضاء مجمع اللغة العربية، القاهرة، الطبعة الثانية، دار إحياء التراث العربي، القاهرة، ١٩٧٣م مجلد ٢، ص ٨٩٨.

(٢) باللغة الانجليزية: Political economy وباللغة الفرنسية: Economie Politique.

(٣) والواقع أن ذلك يمثل الفضل الوحيد لهذا المؤلف، أما عن كتابه، فإن «شومبيتر يصفه بأنه «حقير الشأن... وفاقد لكل أصالة» (وقد أشار الى ذلك في كتابه "History of Economic Analysis")

- راجع ذلك عند: دكتور/ محمد حامد نويدار، وآخرين، مرجع سابق، ص ٩ وما بعدها.

- وتبع ذلك إنتشار إستعمال هذا الاصطلاح «الاقتصاد السياسي» للتعبير عن فرع للمعرفة النظرية لم يكف منذ ذلك الوقت عن التطور. ويمكن القول بصفة عامة: أن الإقتصاد السياسي في النظم الرأسمالية يعني «دراسة سعي الإنسان والجماعات للحصول على النقود اللازمة لتأمين معاشهم، وتنفيذ مشروعاتهم التي تستهدف الربح أو تحقيق مآربهم المختلفة»، وهو في النظم الاشتراكية أو القرية منها يعني «دراسة سعي الجماعات والأفراد في سبيل تحقيق النهج الإقتصادي المرسوم (أو الموجّه)» (١).

وقد أدى التطور في الفكر الإقتصادي إلى معرفة أن الثروة القومية تتوقف على جهود الأفراد في حياتهم الاجتماعية، ومن ثم فقد أصبح موضوع العلم هو البحث في هذه الجهود، وهو موضوع إجتماعي يختلف عن موضوعه السابق الذي سمي من أجله بالاقتصاد السياسي. ولهذا كان جديراً بالاقتصاديين أن يطلقوا على هذا العلم إسمًا آخر غير ذلك الذي يهتم بدراسة وجهة النظر السياسية للعلاقات الإقتصادية، وكان هذا الاسم هو: الإقتصاديات، أو علم الإقتصاد (٢).

ومنذ أن عَنُون الفريد مارشال Alfred Marshall (وهو إقتصادي إنجليزي: ١٨٤٣ - ١٩٢٤) كتاباً أصدره في عام ١٨٩٠ بمبادئ الإقتصاد Principles of Economics بدأ إصطلاح «الإقتصاد» Economics ينتشر في البلدان الانجلوسكسونية ليحل محل إصطلاح الإقتصاد السياسي الذي ظل يُستعمل حتى البدايات الأولى للربع الأخير من القرن التاسع عشر. وبعد ما يزيد على نصف قرن منذ ذلك الوقت، أخذ هذا الإصطلاح «علم الإقتصاد» ينتشر أيضاً في فرنسا.

- ويلاحظ في الوقت الحاضر، أن كثيراً من الكتاب المعاصرين يطلقون إسم

---

(١) راجع في ذلك: دكتور/ عزمي رجب، «الإقتصاد السياسي»، دار العلم للملايين، بيروت، ١٩٨٥، ص ٢٨.

(٢) أنظر: دكتورة/ سعاد إبراهيم صالح، «النظام الإقتصادي الإسلامي وبعض تطبيقاته»، دار للضياء، الطبعة الأولى، القاهرة، ١٩٨٦، ص ١٤.



«الإقتصاد السياسي» على مؤلفاتهم، بينما يطلق البعض الآخر اسم «علم الإقتصاد» أو «مبادئ علم الإقتصاد»، رغم أن الموضوعات التي تعالج في هذه المؤلفات بنوعها تكاد تكون واحدة. وكذلك نلاحظ أن مفهوم «الإقتصاد السياسي» في كثير من المؤلفات المعاصرة (والتي تسمى بهذا الاسم) لا يختلف كثيراً عن مفهوم «علم الإقتصاد» في المؤلفات التي تحمل هذا العنوان.

ومن التعريفات المعاصرة للإقتصاد السياسي، قيل أنه «علم القوانين التي تحكم العلاقات الإقتصادية، أي العلاقات الإجتماعية التي تنشأ بين أفراد المجتمع بوساطة الأشياء المادية والخدمات»<sup>(١)</sup>، كما قيل أيضاً بأن الإقتصاد السياسي «هو العلم الذي يتناول بالبحث الحصول على الأموال النادرة في المجتمع ورغباته والعالم الخارجي المحيط به»<sup>(٢)</sup>.

فهل تختلف هذه المفاهيم كثيراً عن تلك التي أعطيت لعلم الإقتصاد؟ سنرى ذلك من خلال عرض النقطة التالية:

### ثانياً : تعريفات أعطيت لعلم الإقتصاد(٣):

١ - إستاناداً إلى الغايات المستهدفة من النشاط الإقتصادي، يرى التقليديون أن المصلحة الشخصية هي القوة المحركة للإنسان وللنظام الإقتصادي، وهي تنصرف إلى أن الإنسان يبذل جهداً طبيعياً لتحسين وضعه. وهكذا ينصرف علم الإقتصاد إلى دراسة المصلحة الشخصية من خلال التصرفات الإنسانية التي تهدف إلى ذلك.

ويعيب هذا التعريف أنه يخلط نطاق علم الإقتصاد بمجال العلوم الأخرى التي تهتم بالتصرف الإنساني.

---

(١) راجع: دكتور / محمد حامد دويدار، وآخرين، مرجع سابق، ص ١٠.

(٢) دكتور / عزمي رجب، مرجع سابق، ص ٢٨.

(٣) راجع في هذه التعريفات المتعددة مثلاً: دكتور / محمد الطنطاوي الباز، دكتور / أسامة محمد الفولي، «محاضرات في مبادئ التحليل الإقتصادي»، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، ١٩٩٢، ص ١٧ - ٢٤.

- كما اتجه البعض إلى النظر إلى إشباع الحاجات كغاية أساسية للأفراد، وتمثل هذه الغاية المحدد الرئيسي لنطاق علم الإقتصاد.

ولكن ذلك يعتبر تحديداً واسعاً ، إذ أن كل نشاط إنساني يتسهدف عادة إشباع حاجة معينة لدى الإنسان. ولهذا فقد إشتراط البعض أن تكون الحاجات موضوع علم الإقتصاد «حاجات مادية». ومع ذلك فإن هذا الرأي لم يسلم من النقد، حيث أن بعض الحاجات المادية تدخل أيضاً في مجال علوم أخرى كالصحة والتغذية، بينما بعض الحاجات غير المادية تمتد إليها الدراسات الإقتصادية كالحاجة إلى شراء كتاب، أو قيام الدولة أو الأفراد بانفاق الأموال وبذل الجهود لبناء دور للعبادة بهدف تدعيم العقيدة الدينية، أو قيام دولة بدفع أموال إلى دولة أخرى على سبيل المعونة بهدف تقوية العلاقات السياسية(١).

- بينما ذهب كثير من الإقتصاديين إلى التركيز على المبادلات بهدف تحقيق الثروة باعتبار أن ذلك يمثل مجال البحث لعلم الإقتصاد. ففي مؤلفه الذي حمل عنوان «ثروة الأمم» والذي نشر في عام ١٧٧٦، ذهب آدم سميث إلى أن الموضوع الأساسي للإقتصاد في كل دولة هو زيادة ثروتها وقوتها، ولل فرد هو البحث عن الوسائل التي تمكنه من تجميع الثروة. أما «جان باتست ساي» (١٧٦٧ - ١٨٣٢) فقد رأى أن الإقتصاد هو مجرد معرفة بالقوانين المتعلقة بانتاج الثروة وتوزيعها وإستهلاكها، وقد أشار إلى ذلك في عنوان مؤلفه الذي ظهر في عام ١٨٠٣م «مطول في الإقتصاد السياسي».

وفي نفس هذا الإتجاه ذهب «الفريد مارشال» في مؤلفه: «مبادئ الإقتصاد - ١٨٩٠م - إلى أن الإقتصاد هو دراسة للبشرية في شئون حياتها العادية، فهو بمثابة دراسة لكيفية حصول البشر على المقومات المادية للرفاهية، وطرق

---

(١) راجع: دكتور/ أحمد جامع، دكتور/ زين العابدين ناصر، «أصول الإقتصاد»، القاهرة، ١٩٨٧/٨٦، ص ٨، وما بعدها.

إستعمال هذه المقومات، أي أنه دراسة للثروة (١). وقد أشار «مارشال» إلى أن هذا العلم لا يهتم بكل أشكال التصرفات الانسانية، ولكنه يهتم بالإنسان باعتباره مشترى، وبائعاً، منتجاً ومستهلكاً، مدخراً ومستثمراً، موظفاً أو عاملاً. (٢)

- ومن الإنتقادات التي يمكن توجيهها إلى هذه التعريفات أن القائلين بها لم يتفقوا على مفهوم واضح ومحدد للثروة، كما أن كثيراً من التصرفات تعتبر من الأنشطة الإقتصادية رغم أن المبادلة قد لا تعقبها (ف شراء البذور ومستلزمات الزراعة، وبذل الجهد في رعاية المحاصيل والقيام بجنيها قد لا يعقبه مبادلة الناتج في السوق إذا ما رأى المنتج إستهلاكه ذاتياً). كما أن بعض النظم الإقتصادية القديمة لم تعرف للمبادلة. (٣)

٢ - إستنادا إلى علاقة الوسائل بالغايات، أُعطى للإقتصاد تعريف مقتضاه «هو العلم الذي يدرس السلوك الإنساني كعلاقة بين الغايات والوسائل النادرة ذات الإستخدامات البديلة» (٤). ويعني ذلك أن وجود علم الإقتصاد وقوانينه يرجع إلى أن الوسائل (الموارد) المتاحة محدودة، في حين أن الحاجات الانسانية متعددة وهنا لابد من إجراء عملية مفاضلة (إختيار Choise) بين الغايات المختلفة، وإجراء التقديرات اللازمة للحصول من مجموع الموارد المتاحة على أفضل إشباع ممكن. وفي ضوء ذلك تتركز الدراسة في العلاقات بين الغايات غير المحدودة من ناحية، والموارد المحدودة من ناحية أخرى. ويكون محور

---

(١) انظر الترجمة العربية لهذا المؤلف «أصول الإقتصاد»، ترجمة: وهيب مسيحة، مكتبة الانتاج للخرية، ص ١٩.

(٢) راجع في ذلك: Cairncross & Sinclair; "Introduction to Economics", 6. ed., Lon- don, 1982, P. 5.

(٣) يعتبر الإقتصادي الفرنسي «جيتون بيرو» من أبرز الذين حددوا موضوع الإقتصاد على اساس للمبادلة. انظر مؤلفه: Gaeton Pirou; "Introduction à L'Etude de L'Economie Politique", Paris, 1946.

(٤) Lionel Robbins; "An Essay on the Nature and Significance of Economic Science", London, 1949.

الدراسة ممتثلًا في مشكلة الندرة (أو الاختيار)، حيث تؤدي ندرة الموارد إلى ضرورة إتباع الرشادة في السلوك والكفاءة الاقتصادية في الإستخدام للتغلب على هذه المشكلة.

- ويؤخذ على هذا التعريف إهتمامه بالعلاقات بين الإنسان والأشياء، وليس بين الإنسان والآخرين (العلاقات الاجتماعية)، وهذا يجعل من علم الاقتصاد علمًا مجردًا، وهذا يخالف الواقع.

وتفاديا لهذا المظهر المجرد في تعريف علم الاقتصاد، ذهب البعض إلى القول، بأنه علم إدارة الموارد النادرة في المجتمع البشري، ودراسة طرق التكيف بين الحاجات المتعددة ووسائل تخصيصها النادرة (١). وهذا التعريف يعتد بالجانب المجرد بالإضافة إلى جانب العلاقات الاجتماعية والتنظيمات المرتبطة بالإنتاج والتوزيع، والتي تستهدف مواجهة المشكلة الاقتصادية.

٣ - وإستناداً إلى العلاقات الاجتماعية المرتبطة بالإنتاج وجدت عدة تعريفات متشابهة منها:

١ - الإقتصاد هو العلم الذي ينشغل بدراسة القوانين التي تحكم الإنتاج وتوزيعه وإستهلاكه (٢).

ب - الإقتصاد هو ذلك الفرع من العلوم الاجتماعية الذي يتوفر على دراسة السلوك الإقتصادي للفرد أو الجماعة الإنسانية، فيما يرتبط بإنتاج السلع المادية، وتوزيعها، وإستبدال بعضها بالبعض الآخر (٣).

ج - الإقتصاد هو علم طرق الإنتاج Modes of Production بمعنى أنه

---

(١) R. Barre, "Economic Politique, T.1, P.U.F, Paris, 1975, P.3

(٢) راجع: دكتور/ محمد حامد دويدار وآخرين...، مرجع سابق، ص ١١.

(٣) دكتور/ حسين عمر، «مبادئ علم الإقتصاد: المشكلة الاقتصادية والسلوك الرشيد - تحليل جزئي وكلي»، دار الفكر العربي، القاهرة، ١٩٨٩، ص ٧.

العلم الذي ينشغل بدراسة الطرق (أي الأشكال الإجتماعية) المختلفة لإنتاج وتوزيع ما يلزم لمعيشة الأفراد.

د - الإقتصاد هو علم تطور العلاقات الإجتماعية للإنتاج، أي العلاقات الإقتصادية بين البشر. بمعنى أنه العلم الذي يكشف عن القوانين المهيمنة على إنتاج وتوزيع السلع المادية والخدمات في المجتمع البشري في مختلف مراحل نموه. وبالتالي فإن تاريخ تطور الإقتصاد السياسي هو تاريخ طرق الإنتاج(١).

٤ - من مجموع التعريفات السابقة، وفي محاولة لوضع تعريف يوضح طبيعة العلم، وموضوعه، وعناصر المشكلة الإقتصادية محل دراسته، يمكن القول أن:

«علم الإقتصاد هو ذلك العلم الإجتماعي الذي يدرس ما هو مشاهد في الحياة الواقعية من ندرة نسبية في الموارد القابلة لإشباع الحاجات المتعددة للفرد والمجتمع، وطرق إستخدام تلك الموارد المحدودة على أفضل نحو مستطاع من أجل تحقيق أقصى إشباع ممكن لهذه الحاجات، وما ينشأ عن ذلك من علاقات متطورة تاريخياً بين أفراد المجتمع الإنساني وخاصة فيما يتعلق بالملكية والتوزيع(٢). ويلاحظ أن هذا التعريف:

أ - وَضَحَ طبيعة العلم: علم إجتماعي.

ب - بَيَّن هدف العلم: التوصل إلى تحقيق أكبر إشباع ممكن لحاجات الفرد والمجتمع.

ج - أشار إلى موضوع العلم: المشكلة الإقتصادية والتي تتمثل في التناقض بين الموارد المتاحة (والنادرة) والحاجات واجبة الاشباع (والمتعددة).

---

(١) دكتور/ محمود الطنطاوي الباز، دكتور/ أسامة القولي، مرجع سابق، ص ٢٢.

(٢) دكتور/ احمد جامع، «النظرية الإقتصادية، الجزء الأول: التحليل الإقتصادي الجزئي»، دار. النهضة العربية، القاهرة، ١٩٨٤، ص ٤.

د - جمع في إيجاز عناصر المشكلة الاقتصادية: طرق الإنتاج، الموارد، الاستهلاك، كيفية التملك، التوزيع.

- وهكذا فإن محور علم الاقتصاد يتخلص في أمرين هما: عناصر المشكلة الاقتصادية، والعلاقات المختلفة التي تنشأ بين أفراد المجتمع وهم في مجال حل هذه المشكلة.



## المبحث الثاني علاقة علم الاقتصاد بالعلوم الاجتماعية الأخرى

- كما سبق أن ذكرنا، يبحث علم الاقتصاد في كيفية استخدام الموارد ذات الندرة النسبية وذات الاستخدامات البديلة، وذلك بغرض إشباع أكبر قدر من حاجات الأفراد اللانهائية. ولما كان هذا الإشباع للحاجات يمثل هدفاً مهماً من أهداف الفرد كجزء والمجتمع ككل، فإن السعي لتحقيقه من خلال النشاط الإنتاجي أولاً ثم الاستهلاك ثانياً، يعتبر أحد جوانب السلوك الرئيسية في حياة الأفراد؛ ومن هنا أضحت علم الاقتصاد أحد العلوم الإنسانية أو الاجتماعية. ورغم أن هذا العلم له قوانينه الخاصة، إلا أنه لا ينفصل، ولا يمكن عزله عن بقية العلوم الاجتماعية الأخرى كالتاريخ والإجتماع والقانون والسياسية وعلم السكان وغيرها، ذلك لأن السلوك الإنساني في المجتمع إنما يكون وحدة واحدة مركبة ومتنوعة الموضوعات أو الوجوه، وما الاقتصاد سوى وجه واحد منها، وليس قطاعاً منعزلاً عنها. إن الاقتصادي بذلك لا يمكنه أن يتجاهل تماماً الوجوه غير الاقتصادية للمشكلات التي يدرسها.

- وهكذا، فإن دراسة الحقيقة الإنسانية باعتبارها كلاً متكاملاً لا يمكن أن يتحقق بالإقتصار على دراسة وجه واحد من وجوها في نطاق ذلك العلم الاجتماعي الذي يختص بدراسة هذا الوجه بعينه، بل إنه لابد وأن يتحقق التفسير الكامل والصحيح لتلك الحقيقة من خلال عبور المناطق المخصصة للعلوم الاجتماعية الأخرى. وتأكيداً لذلك يقول الكاتب الفرنسي «أوجست كونت»: «إن كل دراسة منعزلة لمختلف العناصر الاجتماعية هي بالضرورة غير رشيدة وعقيمة» (١).

---

- August Conte; "Cours de Philosophie Positive", T.I P. 225. (١)

أشار إلى ذلك: دكتور / أحمد جامع، «النظرية الاقتصادية، الجزء الأول، مرجع سابق، ص ٨ ، ٩.

إن ظاهرة مثل الزيادة السكانية في بعض الدول، هي ظاهرة إجتماعية، ولكن اسبابها متنوعة، فبعضها إقتصادي والبعض الآخر ذو طبيعة إجتماعية، كما أن لها آثاراً إقتصادية وإجتماعية، بل وسياسية أيضاً. كما أن ظاهرة إجتماعية أخرى مثل التمييز العنصري، يمكن أن تدرس من الناحية السياسية، كما يمكن أن تثير إهتمامات الدراسات الإقتصادية(١). ومن الناحية الإجتماعية البحث، يمكن تثار تساؤلات حول أسباب إضطهاد بعض الافراد أو الفئات في المجتمع، والسبب الذي من أجله يكره بعض الناس أو يخافون من بعض الاقليات في المجتمع.

وسنحاول في البحث الحالي، إيضاح العلاقة بين علم الإقتصاد وبعض العلوم الإجتماعية الأخرى:

#### أولاً: الإقتصاد والقانون:

- القانون في بعض فروع ينظم المعاملات التجارية، وهذه الأخيرة هي في الواقع موضوع دراسة الإقتصاد. كما أن القانون قد يتدخل ويحدد أسعاراً لبعض السلع لإعتبارات إجتماعية أو إنسانية، وذلك نتيجة لعدم كفاءة جهاز الاسعار. وتحديد الاسعار إنما هو أساس دراسة الإقتصاد الجزئي، كما أن دراسة المستوى العام للأسعار وقياسه، هو أحد موضوعات الإقتصاد الكلي. ومن ناحية أخرى، يعتبر القانون هو الإطار الذي يتم في داخله النشاط الإقتصادي، كما أن العلاقات الإجتماعية والإقتصادية تتمثل بصفة خاصة في شكل الملكية للأموال، وكيفية توزيع الناتج على أفراد الجماعة وتحديد الإختيارات.... وكل ذلك يمثل مجالات تخضع للتنظيم القانوني السائد. يضاف إلى ما تقدم أن القانون يتطور ويتشكل وفقاً للحالة الإقتصادية السائدة في المجتمع، فهو يعكس المذهب أو الأيديولوجية المطبقة في المجتمع، فالتنظيم القانوني في دولة رأسمالية، يختلف عن ذلك التنظيم في دولة اشتراكية.

(١) فمن الناحية السياسية، تثار تساؤلات حول مدى حق الفئات المضطهدة في المجتمع، بسبب إختلاف اللون أو الديانة، في الإنتخابات. ومن الناحية الإقتصادية يمكن البحث حول تأثير هذه الظاهرة في حجم القوة العاملة في المجتمع.



وفي كثير من الأحوال، نجد أن الجرائم التي يعاقب القانون مرتكبيها، ترجع إلى أسباب إقتصادية. ومن ثم فإن القانون أو المشروع لا غنى له عن المعرفة الإقتصادية، كما تبدو أهمية المبادئ القانونية، للإقتصادي. ومع تدخل الدولة في الحياة الإقتصادية والإجتماعية، تتعمق الصلات المتبادلة بين القانون والإقتصاد، كما تتبلور هذه العلاقات المتبادلة مع تطور النظم الإقتصادية وتعظم أهمية العنصر القانوني فيها.

### ثانياً: الإقتصاد والتاريخ:

- إن دراسة تاريخ التطور الإجتماعي لا يمكن أن تكتمل دون دراسة الجوانب الإقتصادية (الوقائع Facts) في هذا التطور. كما أن دراسة التاريخ السياسي والإجتماعي تساهم مساهمة فعالة في ممارسة التنبؤ على ضوء الاتجاهات العامة لتطور هذه الظواهر ذات الطبيعة الإجتماعية أو السياسية. كما أن دراسة التاريخ السياسي يمكن أن تفسر كثيراً من الظواهر الإقتصادية. إن الإستعمار السياسي لكثير من دول العالم الثالث يمكن أن يُفسّر مثلاً أسباب تخلف هذه الدول وتقدم الدول المستعمرة لها. كما أن دراسة التجارب التاريخية في التنمية يمكن أن تكون مؤشرات هامة لاتخاذ القرارات في عملية التنمية المعاصرة.

### ثالثاً: الإقتصاد والجغرافيا:

- تقدم الجغرافيا خريطة المعرفة لعلم الإقتصاد، ذلك أنها تدرس العالم كوسط يعيش فيه البشر، وتدرس ظروف البيئة ومصادر الموارد والثروات، وسبل تكيّف الإنسان مع بيئته، وما يحيط بها من مشكلات. وبالطبع فإن كل ذلك يعتبر من الأمور الهامة للإحاطة بأسباب توطن الأنشطة الإقتصادية، ومصادر الثروة والموارد الطبيعية المتاحة؛ وهي أمور لازمة لدراسات التنمية الإقتصادية.

### رابعاً: الإقتصاد وعلم السكان Demography:

يهتم علم السكان بدراسة التطورات الكمية والنوعية التي تحدث للسكان

عبر الفترات التاريخية المتتالية، كما يهتم بهجرة السكان من مكان إلى آخر على المستويين الدولي والمحلي. ولما كان الإنسان هو محور النشاط الإقتصادي بسبب كونه العامل والمنتج والمستهلك والمستثمر والمنظم، فإن العلاقة وثيقة جداً بين علمي الإقتصاد والديموجرافيا. وقد إحتلت الدراسات المتعلقة بالسكان والتنمية أهمية بالغة في الوقت الحاضر على المستويين المحلي والدولي. ومازالت النظرة التشاؤمية التي طرحها المفكر الانجليزي "مالثس" (١٧٦٦ - ١٨٣٤) عن العلاقة غير المتوازنة بين عدد السكان وحجم الموارد، مازالت تصبغ كثيراً من الكتابات المعاصرة في الدراسات التنموية.

#### خامساً: الإقتصاد والسياسة:

لا شك في وجود علاقة متبادلة من حيث التأثير والتأثر، بين النشاط الإقتصادي من ناحية، ونظم الحكم المطبقة من ناحية أخرى. ولقد أصبحت الإصطلاحات الشائعة كالإشتراكية والراسمالية تعبيراً عن نظم سياسية وإقتصادية في ذات الوقت. إن الفلسفة التي يؤسس عليها النظام الرأسمالي فيما يتعلق بعناصر النظام الإقتصادي الثلاثة: قوى الإنتاج، وعلاقات الإنتاج، وعلاقات التوزيع، تختلف عن تلك التي يؤسس عليها النظام الإشتراكي. فحجم المشروعات الإنتاجية في الدول الإشتراكية (والتي تشرف الدولة على إدارتها) يختلف عن ذلك الحجم في الدول الراسمالية، كما أن الدافع للقيام بالنشاط الإقتصادي، تختلف طبيعته في هذين النوعين من الدول.

وإذا كانت التطورات السياسية تلعب دوراً هاماً - وحتى وقت قريب - في الحياة الإقتصادية للمجتمع، فإن التطورات الإقتصادية، أضحت في الوقت الحاضر، المحور الرئيسي الذي تركز عليه السياسات على المستويين العالمي والمحلي.

#### سادساً: الإقتصاد والفلسفة والأخلاق:

الإقتصاد له علاقة بالفلسفة. فالإقتصاد يهتم بالتصرفات الإنسانية،

وهذه التصرفات تتصل إتصالاً وثيقاً بالأخلاقيات التي هي فرع من فروع الفلسفة. وإذا كان علم الاقتصاد يدرس الموارد والأموال باعتبارها وسائل تحقق النفع والإشباع للحاجات الإنسانية بصرف النظر عن مدى السماح باستخدامها أو تحريمها أخلاقياً أو دينياً، فإن ذلك لا يعني أن الاقتصاد علم غير أخلاقي، أو أنه يتعارض مع علم الأخلاق. إن الأمر هنا لا يعدو كونه إختلافاً في المنهج وليس إختلافاً في الهدف والغاية. إن علم الاقتصاد تقتصر مهمته على ملاحظة الوقائع وتفسيرها للتوصل إلى إستنباط القوانين الإقتصادية، ومن ثم فهو يبحث فيما هو كائن وواقع فعلاً، أما علم الأخلاق فممنهج بحثه يتمثل فيما يجب أن يكون عليه الإنسان، وهو بذلك يتضمن الإلتزام بعمل شيء أو الإمتناع عن عمل شيء قبل النفس أو الغير. «وهكذا فإنه في نطاق علم الاقتصاد لا يعني القول بأن شيئاً ما يعد نافعاً أكثر من أنه يوجد بعض الأفراد الذين يرغبون في الحصول على هذا الشيء لأنه يشبع حاجة معينة لديهم يريدون إشباعها، وهذا يكفي كي يكون هذا الشيء محلاً للتحليل الإقتصادي وذلك بشرط أن تتوافر فيه - إلى جانب صفة النفع أو الفائدة صفة أخرى هي القدرة النسبية» (١).

- والإقتصاد أيضاً له علاقة بالمنطق، فليس من المعقول القيام بأي دراسة دون الإعتماد على قواعد المنطق وإتباع إحدى الطرق الإستنباطية أو الإستقرائية في التحليل (٢).

#### سابعاً: الإقتصاد والمعارف الأخرى:

- فالإقتصاد له علاقة بالعلوم أو فروع المعرفة الأخرى المجردة مثل الرياضيات والإحصاء، حيث أن هذين العلمين أصبحا يستخدمان في المساعدة على

---

(١) إن علم الاقتصاد بذلك لا يعتبر علماً أخلاقياً، كما أنه لا يعتبر علماً غير أخلاقي، إنما هو علم لا علاقة له بالأخلاق. راجع: دكتور/ أحمد جامع، النظرية الإقتصادية مرجع سابق، ص ٩٠.

(٢) J. Thomas Hailstones; "Basic Economics", Second Ed. P. 17 - 18.

مشار إليه عند: دكتور/ أحمد أبو إسماعيل، دكتور/ سامي خليل «الإقتصاد»، دار النهضة العربية، القاهرة، ١٩٧٩، ص ٢٢.

فهم وحل العديد من المشكلات التطبيقية المعقدة التي تعرض للباحث الإقتصادي أثناء تحليله للظواهر الإقتصادية. لقد أصبحت الرياضيات لازمة لفهم وتعميق التحليل الإقتصادي لكثير من المتغيرات الكمية القابلة للقياس، كما أن الإحصاء أصبح علمًا أساسيًا في دراسات التنمية والإقتصاد التطبيقي.

- كما توطدت الصلة بين الإقتصاد والدراسات التكنولوجية والفنية والطبيعية؛ إذ تسهم المعرفة الفنية للمهندسين والرياضيين وعلماء الطبيعة والكيمياء والتعدين في الإنتاج وزيادته، وكذلك يسهم الجيولوجيون والجغرافيون في البحث عن مواطن المواد الخام اللازمة للإنتاج، ومواقع العمل؛ وكذلك هندسة البناء وفن المعمار. وبعد أن تعاظمت أهمية المشروعات الإقتصادية، وأصبحت إستثماراتها ضخمة، أضحت مساهمة الدراسات التكنولوجية والفنية ضرورية من أجل معرفة طرق تشغيل الآلات والأجهزة الفنية، وتحديد إمكاناتها القصوى، وطبائع الموارد المادية وطاقاتها الكامنة وظروف توافرها وكيفية توفيرها.

## الفصل الثاني

### مناهج البحث في علم الاقتصاد

### وأساليب التحليل الإقتصادي

- يقصد بمنهج البحث أو أسلوب التحليل: الطريق أو الكيفية التي يسلكها العقل إلى المعرفة. والمعرفة هنا تعني إكتشاف وصياغة النظريات والمبادئ والتعميمات، أو القوانين في كلمة مختصرة. وحتى يمكن التوصل إلى ذلك، فإن هناك مجموعة من الخطوات والأفكار المرتبة ترتيباً منطقياً بحيث تؤدي إلى كشف حقيقة مجهولة أو تقدم البرهان على صحة حقيقة معلومة. وهذه المجموعة من الخطوات هي التي يطلق عليها منهج البحث.

- وهناك عاملان يحددان الطبيعة العلمية لموضوع أية دراسة: عامل شخصي يتمثل في الحيدة، وعامل موضوعي يتمثل في الدقة. والحيدة تعني أن الباحث فيما يتعلق بموضوع الدراسة - لابد أن يستبعد كل ميل أو إنحراف متعمد نحو فروض أو نتائج معينة. أما الدقة فتعني ضرورة أن يتصف الباحث بصفة التقصي الفكري، والرغبة الراسخة في الكشف عن الحقائق، والقدرة على الجدل الذهني المدعم.

- وعلى خلاف العلوم الطبيعية، نجد الصفة الإجتماعية لعلم الاقتصاد يمكن أن تضع قيوداً وحدوداً على الطرق التي يمكن لهذا العلم أن يتبعها كمنهج له، حيث يصعب أحياناً توافر هذه العوامل المحددة للطبيعة العلمية - وعلى نحو كامل - في الباحث الإقتصادي. فالعلوم الطبيعية تبحث في سلوك الطبيعة، وهو سلوك ثابت بوجه عام، أما العلوم الإجتماعية فهي تبحث في النواحي المختلفة

للسلوك الإنساني، وهو سلوك دائم التغير. والإقتصاد بالذات - كأحد هذه العلوم - يتعلق بالجانب الإقتصادي في سلوك الإنسان والذي يستهدف إشباع الرغبات الإنسانية بالوسائل النادرة في إطار تنظيمات إجتماعية معينة. ولا مراء في أن الافكار الخاصة بالباحث عما هو مرغوب، وما هو غير مرغوب، في موضوع هذه الدراسة، لا بد وأن تتدخل - إلى حد ما - في طريقة معالجته لمادة البحث.

ولذلك يكون على الباحث الإقتصادي أن يجهد نفسه في الفصل بين تحليله النظري المحايد لما هو كائن فعلا وبين آرائه الشخصية من ناحية، وبين ما يجب أن يكون من ناحية أخرى. والتحليل النظري هو دراسة تقريرية للإقتصادي بوصفه إقتصاديا، أما الآراء الشخصية التي قد يدمجها في تحليله النظري فهي دراسة معيارية للإقتصادي بوصفه إجتماعياً. كما أن الدراسة الأولى تتناول النظرية الإقتصادية، أما الدراسة الثانية فتتناول الرفاهة الإقتصادية(١). والنظرية تكون تقريرية إذا تعلقت أساساً بما هو قائم أو كائن، أما النظريات التقديرية فإنها تهتم بما يجب أن يكون، وهي بذلك تعبر عن التقدير الشخصي أو الحكم الشخصي عما هو مقبول أو غير مقبول(٢).

- وفيما يتعلق بعنصر الدقة، يثار التساؤل حول مدى إمكانية مادة البحث أو قدرتها على تقديم تعميمات سليمة المبني، أو قوانين قابلة للتطبيق العام في جميع الظروف، وإلى أي حد يمكن للفروض والنتائج التي تحتويها هذه القوانين أن تكون قادرة على التعبير الكمي؟

إن مادة أو موضوع البحث في العلوم الطبيعية (مختلف الظواهر غير الحية للطبيعة أو كائناتها غير الناطقة والمطبعة كالفئران أو الارانب أو القروذ) يمكن إخضاعها لطريقة التجربة العلمية في العمل أو المختبر وعزلها عن كافة

---

(١) دكتور/ حسين عمر، «مبادئ علم الإقتصاد - تحليل جزئي وكلي ومعجم إقتصادي»، دار الفكر العربي، القاهرة، ١٩٨٩، ص ٢٠.

(٢) دكتور/ سعيد النجار، «مبادئ الإقتصاد»، القاهرة، ١٩٦٣، ص ٢٣ - ٢٦.

المتغيرات الأخرى التي يمكن أن تمارس تأثيراً عليها، ومن ثم يمكن للباحث أن يتوصل إلى نتائج علمية تتميز بأكبر قدر ممكن من الصحة والثبات. وعلى ذلك، فإن قوانين العلوم الطبيعية تتسم بالدقة بوجه عام، بمعنى أن النتائج التي تتضمنها هذه القوانين ستكون دائماً هي نفس النتائج، إذا كانت الظروف التي تكتنف الظاهرة الطبيعية واحدة.

أما موضوع البحث في علم الاقتصاد - وفي العلوم الاجتماعية الأخرى - فهو الإنسان وسلوكه في مختلف جوانب حياته العادية بما يتميز به من تعقد بالغ نتيجة خضوعه (أي الإنسان) لعدد كبير من المتغيرات يصعب السيطرة عليها أو عزلها عن بعضها عزلاً تاماً، كما لا يمكن للإقتصادي أن يجري تجارب على الإنسان وسلوكه في معمل مغلق معزول عن المتغيرات الخارجية ومن هنا، فإن الصعوبة التي تحيط بالطريقة التجريبية في البحث الاقتصادي تتمثل في أنه لا يمكن التوصل إلى نتائج سليمة قابلة للتعميم، فمهما كانت هذه النتائج، فهي مقيدة بوقت حدوثها ومكانه، والظروف المحيطة بها. ومادامت هذه الظروف متعددة وعلاقاتها معقدة فمن المتعذر بوجه عام التأكيد على أن أيًا من الأسباب العديدة الممكنة قد أدت في الواقع، إلى نتيجة معينة، بل ومن غير المحتمل أن نفس المجموعة من الظروف التي أحاطت بهذه الأسباب ستتكرر دائماً على نفس الوتيرة.

- ورغم تميز موضوع علم الاقتصاد بالتغير والتعقيد، وبالتالي عدم صلاحية الطريقة التجريبية كمنهج لدراسته وتحليله، إلا أن ذلك لا يعني أنها لا تتسم بالدقة التي تميز القوانين العلمية، فقد توصل البحث الاقتصادي إلى تنمية عدد من الطرق للدراسة والتحليل يمكن عن طريقها جمع البيانات عن الظواهر الاقتصادية من واقع مشاهداته، وأن يعرض قداماً في الكشف عما إذا كانت هذه البيانات تفصح عن سمات مشتركة أو علاقات متكررة، وهذه هي الطريقة الاستقرائية. كما أمكن للبحث الاقتصادي أن يلجأ إلى طريقة التجريد والتي تعتمد على الذهن والمنطق في ربط مقدمات الظواهر الاقتصادية معاً من أجل

إستخلاص وإستنباط القوانين التي تحكم هذه الظواهر، وهذه هي الطريقة الإستنباطية، والتي بمقتضاها يمكن القول أن الدراسة الإقتصادية هي دراسة تطبيقية في علم المنطق.

- وعلى ضوء ما تقدم، يمكن دراسة موضوع هذا الفصل في المباحث الآتية:

المبحث الأول: طرق البحث في علم الإقتصاد.

المبحث الثاني: أنواع التحليل الإقتصادي.

المبحث الثالث: طبيعة القوانين الإقتصادية.



## المبحث الأول

### طرق البحث في علم الاقتصاد

- أشرنا حالاً إلى إختلاف موضوع أو مادة العلوم الطبيعية عن ذلك الموضوع أو تلك المادة محل دراسة العلوم الإجتماعية ومنها بالطبع علم الاقتصاد. ومما يؤكد ذلك، إضافة إلى ما ذكرنا، أن البيانات الاقتصادية قد تكون بيانات إحصائية: كالأسعار وحجم الإنتاج والدخل والإنفاق.. الخ، أو بيانات وصفية Descriptive Material تتوضح تصرفات وخطط المنظمات الاقتصادية فيما يتعلق بالنشاط الاقتصادي.

أما البيانات في العلوم الأساسية أو الطبيعية فهي بيانات كمية - Quantitative ، كما أن وحدات القياس هي وحدات ثابتة القيمة (الجرام، درجات الحرارة، مقاييس الضغط، مقاييس المسافة). أما وحدات القياس الاقتصادي (وهي الأسعار معبراً عنها بالنقود) والتي تعتبر إنعكاساً للعلاقة بين ظروف الطلب والعرض، فهي وحدات غير ثابتة القيمة. فالجرام من سلعة معينة هو دائماً نفس الكمية، ولكن ما قيمته درهم من هذه السلعة ليس دائماً كمية ثابتة.

ولكل ما تقدم، كان اعتماد البحث الاقتصادي على طرق تختلف عن تلك التي تتبع في الدراسات الطبيعية أو الأساسية (طريقة التجربة العلمية في المعمل)، ورغم هذا الإختلاف، فإن البحث الاقتصادي قد حاول - عن طريق منهجه الخاص - التوصل إلى وضع قريب إلى أقصى حد ممكن من الظروف المثالية التي تجرى فيها طرق البحث في العلوم الطبيعية.

- وفيما يُجرى من بحوث، يتبع علم الاقتصاد الطرق الآتية:

#### أولاً: الطريقة الإستنباطية: Deduction

- ومن هذه الطريقة، والتي تميز الرياضيات بصفة خاصة، يبدأ

الإقتصادي بوضع عدد من المقدمات التي يفترض أنها صحيحة، ثم يستخلص منها عن طريق التفكير العقلي والمنطقي كافة التعميمات التي تؤدي إليها، والتي لم تكن ظاهرة في الحال منها؛ وبهذا يخلق موقفاً قابلاً للسيطرة عليه إلى حد ما، ويكون في ذلك موازياً للموقف الذي يخلقه عالم الطبيعية في عمله (١).

وهكذا تقوم هذه الطريقة على أساس أن الباحث يبدأ من فروض شرطية محتملة يمكن إعتبارها مسلمات Postulates وعن طريق خطوات من التسبيب (التعليل) المنطقي، فإنه يمكن إستنتاج إقتراحات Propositions (أو تعميمات) من هذه الفروض. ويطلق على ذلك «بناء النماذج»، أو الإنتقال من التعميم From Generals إلى التخصيص To Particulars أما خطوات إعداد هذه النماذج فهي كالآتي (٢):

(أ) إختيار الظاهرة الإقتصادية المراد دراستها، وغالباً ما تشكل هذه الظاهرة مشكلة أو تساؤلاً يهدف الباحث إلى التوصل لإجابة عليه، وبالطبع يجب أن تكون هذه المشكلة، أو ذلك التساؤل ذا فائدة عملية حتى يكون التحليل مفيداً.

(ب) توضع الفروض الشرطية الأولية (المقدمات)، والتي يجب أن تكون قريبة من الواقع، ومتفقة مع المنطق بقدر الإمكان، حتى يكون الإقتصاد الوصفي له أهمية.

(ج) يجب أن تؤدي كل مقدمة (كل فرض شرطي) إلى نتيجة منطقية تمثل مقدمة أخرى يمكن التوصل منها عن طريق المنطق السليم إلى مقدمة ثالثة وهكذا حتى نصل إلى الإستنتاج الأخير.

(د) هذا الإستنتاج الأخير يمثل القانون (أو التعميم) الحاكم للظاهرة

---

(١) راجع: دكتور/ أحمد جامع، مرجع سابق، ص ١٣ وما بعدها.

(٢) راجع: دكتور/ أحمد أبو إسماعيل، دكتور/ سامي خليل محمد، «الإقتصاد» مرجع سابق، ص ٣٣ وما بعدها.

الإقتصادية المختارة (أو المشكلة أو التساؤل محل البحث)(١)، وهذا الإستنتاج يمكن إختبار صحته بواسطة الملاحظة. كما أن مدى صحته سيتوقف على صحة المقدمات الأصلية، وسلامة مجرى التفكير العقلي والمنطقي؛ وكذلك على ما إذا كان الإنسان (محل الدراسة) أو أطراف النشاط الإقتصادي يقومون باستخلاص المقتضيات المنطقية من الأحداث التي تحيط بهم، ويقومون بالتصرف، وفقاً لهذه المقتضيات. وهذا الشرط الأخير يعتبر في الواقع أمراً لا يمكن التسليم بحدوثه في كل الأحوال، وذلك نظراً لإتسام سلوك هذه الأطراف بعدم الثبات المطلق والرشادة التامة، ولا يخضع للقياس الحسابي الدقيق.

#### ثانياً: الطريقة الإستقرائية: Induction

- وفقاً لهذه الطريقة يقوم الباحث بملاحظة الحقائق وترتيبها مع محاولة إيجاد العلاقة - علاقة سببية - بين المتغيرات التي يلاحظها. ويتمثل جوهر هذه الطريقة في التوصل إلى أحكام عامة عن طريق مراقبة حالات فردية أو خاصة أو جزئية، أي أن النتائج هنا أهم من المقدمات.

ويستطيع الباحث الإقتصادي بهذه الطريقة أن يتجنب الصعوبات التي تحد من فائدة وفعالية التفكير العقلي المجرد (في الطريقة السابقة) عن طريق ملاحظته للوقائع التاريخية والبيانات الإحصائية، وبواسطة التحليل المنتظم لهذه الوقائع وتلك البيانات، يستطيع أن يتوصل إلى نتائج وتعميمات تمثل القوانين الإقتصادية التي تحكم الظاهرة محل البحث.

---

(١) وكمثال لتوضيح الطريقة الإستنباطية: إذا افترضنا أن المشكلة محل البحث تتمثل في الكيفية التي يحصل بها المستهلك على أقصى إشباع ممكن لحاجاته من إنفاق دخله المحدود، فهنا يمكن بناء نموذج يحتوي على عدد من المقدمات المنطقية التي تتعلق بمحدودية الدخل، وعدم قدرة المستهلك على تغيير الأسعار بمفرده، وإنخفاض ما يستمده المستهلك من نفع كلما زاد من وحدات السلعة محل الإستهلاك، والعلاقة العكسية بين المنفعة الحدية والمنفعة الكلية، حتى نصل إلى قانون تعظيم المنفعة الكلية للمستهلك والذي يتمثل في ضرورة التناسب بين المنافع الحدية المستمرة من السلع المستهلكة وأثمانها.

ويمتاز المنهج الإستقرائي بالواقعية والبعد عن التجريد. ويمكن ملاحظة أمثلة متعددة في الدراسات الإحصائية عن العلاقة بين الثمن والكمية المشتراة، وبين حجم الإنتاج والتنفقات. ومن الممكن التوصل بهذا المنهج إلى عدد من النتائج يصعب التوصل إليها بالطريقة الإستنباطية وحدها. ومثال ذلك إكتشاف بعض العلاقات بين الدخل (أو نوع الطبقة الإجتماعية) وبين العادات الإستهلاكية.

- ورغم هذه المزايا، فإن بعض الإنتقادات قد توجه إلى هذا المنهج تتمثل في: سيطرة الأحكام القيمية (التقديرية) على تفسير الوقائع المشاهدة والوثائق التاريخية، كما أن الإحصاءات قد تكون غير صحيحة.

- والواقع ان منهج الإستقراء ومنهج الإستنباط ليسا متعارضين، أو يمكن أن يحل أحدهما إحلالاً كاملاً محل الآخر، بل العكس، فهما طريقتان مترابطتان ومتكاملتان، وتستلزم كل منهما الأخرى في كثير من الأحيان. وعلى ذلك فإن على الباحث الإقتصادي التاكّد من صحة التعميمات التي توصل إليها، بإستخدام إحدهما عن طريق إستخدام الطريقة الأخرى في تحليل ذات الظاهرة الإقتصادية، فالنظريات الإقتصادية التي تستخلص عن طريق التفكير المنطقي المجرد يجب أن تختبر صحتها ومدى تعبيرها عن الحقيقة عن طريق الدراسات الإحصائية الواقعية التي تعتمد على التجربة الواقعية والحقيقة، كما أنه يلزم بعد التاكّد بواسطة التحليل الإستقرائي من وجود إرتباط بين عدد من الظواهر والوقائع أن نبحث بواسطة التفكير العقلي (الإستنباط) عما إذا كانت علاقة السببية موجودة بين هذه المتغيرات أو الظواهر محل البحث، وعن طبيعة هذه العلاقة أيضاً.

وإذا كانت الطريقة الإستنباطية تنطلق من التعميم إلى التخصيص، والطريقة الإستقرائية تتوصل إلى التعميم من التخصيص، فإن ذلك يؤكّد التكامل بينهما، ذلك لأن ما ينطبق على الخاص (الجزء)، ينطبق في كثير من الأحيان على العام (الكل)، والعكس أيضاً صحيح.

- ولقد كان تقدم علم الإقتصاد في المائتي عام الأخيرة قائماً على المزج بين الطريقتين. ويتفق الكثير من الكتاب المعاصرين على ما قرره «جون ماينارد كيتز» من أن: «النظرية الإقتصادية لا تقدم مجموعة من النتائج المستقرة التي يمكن تطبيقها مباشرة على مسرح السياسة العملية. إنها طريقة وليست عقيدة، جهاز عقلي وليس أداة فكرية تساعد حائزها على إستخلاص النتائج الصحيحة». إن ذلك يعني أن الإقتصاد ليس فقط مجرد جمع قوانين للاسترشاد بها في وصف السلوك الإقتصادي، أو حل المشكلات العملية، بل إنه أيضاً جهاز علمي أو نظام ذهني قائم على المنطق السليم(١).

---

(١) اشار إلى ذلك: دكتور/ حسين عمر، المرجع السابق، ص ٢٢.

## المبحث الثاني

### أنواع التحليل الإقتصادي

- التحليل الإقتصادي هو منهج البحث وطريقة الدراسة للظواهر والمتغيرات الإقتصادية. ويهدف هذا التحليل إلى التوصل إلى الأدوات التحليلية والأساليب البحثية التي يمكن معها فهم طبيعة العلاقات المتشابكة بين الظواهر الإقتصادية من أجل محاولة السيطرة عليها وإستخلاص النظرية الإقتصادية تعبيراً عن طبيعة هذه العلاقات. وبهذا المعنى فإن النظرية الإقتصادية تعتبر نتيجة للبحث وخلاصة للدراسة، لأنها تضع لنا القواعد والمبادئ الإقتصادية والتي تكون بمثابة مرشد في إتخاذ القرارات في ظل مجموعة من الظروف المحددة.

- ومنذ منتصف القرن الماضي، شهدت طرق وأساليب البحث والتحليل الإقتصادي تطورات هامة ومتلاحقة، إستلزمتهما الصلات المتزايدة بين المعارف وتطور الإمكانيات الفنية للبحث، إلى جانب تطورات الأوضاع الإقتصادية والدراسات التطبيقية. وفي مواجهة السلوك المتعدد الجوانب للمستهلكين والمشروعات والفروع الإنتاجية وأصحاب عوامل الإنتاج، وما أسفر عنه ذلك من صورة بالغة التعقيد ترتبط فيها أشياء كثيرة بروابط تبعية متبادلة، حدث تطور مماثل في أساليب ومنهج البحث والتحليل الإقتصادي سواء من حيث حجم الوحدة الإقتصادية، أو من حيث درجة الشمول، أو من حيث معيار الزمن، أو من حيث معيار الصياغة: (١).

---

(١) لمزيد من التفصيل حول النظرية الإقتصادية والتحليل الإقتصادي، راجع:

- دكتور/ حسين عمر، المرجع السابق، ص ٢٨ وما بعدها.

- دكتور/ احمد جامع، المرجع السابق، ص ٢١ وما بعدها.

- الدكتور/ محمود الطنطاوي الباز، دكتور/ أسامه الفولي، المرجع السابق، ص ٣٧ وما بعدها.

## أولاً: وفقاً لحجم الوحدة الاقتصادية: التحليل الجزئي والتحليل الكلي:

أ - ينصرف التحليل الإقتصادي الجزئي Micro Economic Analysis إلى دراسة النشاط الإقتصادي للوحدات الإقتصادية الفردية كالمستهلك الفرد، المشروع الفردي، السلعة الفردية، العنصر الواحد من عناصر الإنتاج....الخ. ولما كانت كل وحدة من هذه الوحدات الإقتصادية تمثل جزءاً صغيرة إذا ما قورنت بكل الوحدات في مجموعها، فقد وُصف البحث الإقتصادي الذي يدور حول نشاط كل منها بالتحليل الجزئي. وهكذا يهتم هذا التحليل مثلاً بالعوامل الحاكمة لطلب المستهلك الفرد من السلع والخدمات الإستهلاكية، وكيفية تحديد ثمن سلعة أو خدمة معينة، وكيفية تحديد معدل الأجر الذي يحصل عليه أحد عناصر الإنتاج، والطريقة التي يتحقق بها توازن المشروع....الخ.

- وقد ظل هذا النوع من التحليل سائداً ومستغنياً للنظرية الإقتصادية في مجملها. حتى منتصف الثلاثينات من القرن الحالي(١). وكما ذكرنا في مقدمة هذا المؤلف، ستكون دراستنا لهذا النوع من التحليل في الجزء الثاني من هذه المادة.

ب - وفيما يتعلق بالتحليل الإقتصادي الكلي Macro Economic Analysis فإن هذا التحليل يهتم أساساً بالمتغيرات الكلية المتعلقة بالإقتصاد القومي في مجموعه أو ككل مثل: دراسة العوامل المؤثرة في تكوين الدخل القومي، وتطور حجم العمالة الكلية، والمستوى العام للأسعار، الإستثمار الكلي الادخار القومي. كما أنه يدرس العلاقات بين هذه المتغيرات الكلية والمشكلات المتعلقة بها. ومن الواضح أن مشكلة التجميع الإقتصادي لا بد وأن تُثار لدى الإنتقال من نطاق التحليل الجزئي إلى نطاق التحليل الكلي، ومن ثم فإن مشكلة التجميع (أي الإنتقال من الجزئيات إلى الكليات) هي، في الجوهر، مشكلة

---

(١) حتى ذلك الوقت لم يكن التحليل الإقتصادي كلياً إلا في بعض جوانب النظرية النقدية، وخصوصاً نظرية كمية النقود.

إقتصادية وإحصائية. ويهتم التحليل الكلي بالمجموعات الفردية للمنتجين والمستهلكين فقط في الحدود التي يؤثرون فيها على الإقتصاد القومي في مجموعه.

والمشكلة الرئيسية التي يركز هذا التحليل على دراستها هي تلك المتعلقة بمستوى الدخل القومي والعمالة في الإقتصاد القومي. وفي النظرية الإقتصادية، بدأ هذا النوع من التحليل يأخذ مكانه - إلى جانب التحليل الجزئي - منذ منتصف الثلاثينات من هذا القرن بفضل المدرسة السويدية، وعلى الأخص نتيجة للدراسات التي قام بنشرها الإقتصادي الإنجليزي «جون ماينارد كينز».

- وجدير بالذكر في هذا المجال أن نشير إلى عدم وجود أي تعارض بين نوعي التحليل، ذلك أن موضوع كل منهما هو - في نهاية الأمر - الصورة المعقدة للحياة الإقتصادية في المجتمع. كما أن الأقسام الكلية ما هي إلا مجموع الوحدات الفردية (أو الجزئية) مأخوذة ككل (١).

وتبدو أهمية وجود كل منهما معاً في التحليل الإقتصادي المعاصر لسببين هما: ١ - إن أية محاولة للتوصل إلى تحليل كلي من خلال تحليل الوحدات والأجزاء الفردية ستكون أمراً صعباً (٢).

٢ - ليس من الصواب دائماً تطبيق منطق الخاص على العام أو الجزء على الكل (٣).

---

(١) فالناتج القومي مثلاً (وهو كمية كلية) هو مجموع ناتج كافة المشروعات أو الوحدات الإنتاجية الفردية في الإقتصاد القومي.

(٢) فتحليل الدخل القومي (التحليل الكلي) يمكن به التوصل بسهولة إلى تحديد العوامل المؤثرة في المستوى العام للأسعار، إلا أن ذلك يصبح أمراً صعباً عن طريق تحليل اثنان كل السلع والخدمات الفردية (كل على حدة).

(٣) فبالنسبة للمستهلك الفرد، يمكن للإدخار أن يكون مرغوباً في كل وقت يزيد فيه الدخل، ولكن الزيادة الكبيرة في إدخار المجتمع كله، قد تؤدي إلى انخفاض الدخل القومي، وقد يصل الإقتصاد القومي معها إلى حالة من الكساد الخطير، (وذلك في ظل سيادة حالة الانكماش الإقتصادي القومي).



- ويرتبط نوع التوازن الإقتصادي ومستواه بنوع التحليل الإقتصادي المستخدم في التوصل إليه. فالتوازن الإقتصادي الجزئي (ومثاله: توازن المستهلك) يرتبط بالتحليل الإقتصادي الجزئي، كما أن التوازن الإقتصادي الكلي (ومثاله: توازن الدخل القومي) يرتبط بالتحليل الإقتصادي الكلي.

ويقصد بتعبير التوازن (في النظرية الإقتصادية): بأنه حالة إن تحققت، فإنه لا توجد معها أية أسباب تدعو إلى إحداث تغيير في الوضع الإقتصادي الذي تم التوصل إليه في هذه الحالة.

### ثانياً: وفقاً لمعيار الزمن: التحليل الساكن والتحليل الديناميكي:

١ - ويقصد بالتحليل الساكن Static دراسة إقتصاديات السكون، أما التحليل الديناميكي فيقصد به دراسة إقتصاديات الحركة. ويهدف التحليل الأول إلى إلغاء عنصر الزمن من الدراسة، أي أنه يفترض ثبات حالة الظاهرة موضوع الدراسة دون التعرض للكيفية التي يتم بها الانتقال من وضع توازني إلى وضع توازني آخر. ويرتبط هذا النوع من التحليل بطريقة «الفريد مارشال» في تحليل التغيرات في ظروف الطلب وظروف العرض والوصول بالطلب وبالعرض إلى وضع التوازن في الفترات القصيرة والطويلة، وذلك على أساس من المقارنة بين كل وضع توازني لسوق أية سلعة في فترة معينة وبين الوضع التوازني لهذا السوق في الفترة التالية، ولكن دون التعرض لكيفية الانتقال من هذا الوضع إلى الآخر.

ب - أما تحليل إقتصاديات الحركة Dynamic فإنه يقوم على أساس التركيز الكامل والإهتمام الواضح بعنصر الزمن، وبالذات على الفاصل الزمني بين وضع إقتصادي معين ووضع آخر عند بحث مختلف العلاقات الإقتصادية. وينقسم هذا التحليل إلى نوعين متميزين هما: تحليل الفترة، وتحليل معدلات التغير.

ويجد تحليل الفترة مثاله في ظاهرة الدورة الإقتصادية، والتي تعد سلسلة من إيضاح التغيرات الطارئة على المتغيرات التابعة من مرحلة إلى أخرى

(الانتعاش، والرواج، والأزمة، والكساد). كما يجد تحليل معدلات التغير مثاله في دراسة معدلات التغير في المتغيرات التابعة في الوحدات الزمنية المختلفة نتيجة للتغير في المتغيرات المستقلة.

- وبفضل إدماج عنصر الزمن في التحليل ظهرت ثلاثة أنواع رئيسية من تحليل الفترات وفقا لمعيار طول فترة رد الفعل التي تؤخذ في الاعتبار هي: تحليل الفترة القصيرة جداً، تحليل الفترة القصيرة وتحليل الفترة الطويلة.

- وحتى يمكن للقارئ تصور ما يميز التحليل الساكن عن التحليل الديناميكي، فإن الأول يمكن تشبيهه بالتصوير الفوتوغرافي الذي يعطي صورة عن وضع معين في زمن معين (أي لحظة محددة)، بينما يشبه التحليل الديناميكي التصوير السينما توجرافي الذي يتتبع أوضاعاً متوالية وفق تعاقبها الزمني<sup>(١)</sup>.

#### ثالثاً: وفقاً لمعيار الصياغة: التحليل الوصفي، والرياضي، والقياسي

١ - ويهتم التحليل الوصفي بدراسة العلاقات بين المتغيرات الإقتصادية بطريقة وصفية أو كلية، دون صياغة هذه العلاقات في صورة ربط دقيق بين ظواهرها الإقتصادية المختلفة. وتظهر أهمية هذا التحليل بالنسبة للعلاقات التي يصعب التعبير عنها في شكل رياضي أو حسابي أو إحصائي.

ب - أما التحليل الرياضي، فإنه يقوم على استخدام الأدوات الرياضية كالمعادلات والرموز الجبرية والهندسية في التعبير عن العلاقات بين المتغيرات الإقتصادية، وكذلك في التعبير عن التأثيرات المتبادلة بين هذه المتغيرات. وقد أدى التطور في هذا النوع من التحليل إلى نشأة فرع مستقل من الإقتصاد هو الإقتصاد الرياضي.

ج - وأما التحليل القياسي فإنه يقوم على استخدام أدوات علم الإحصاء إلى جانب الأساليب الرياضية في صياغة النظريات الإقتصادية. ويهدف هذا

(١) راجع: دكتور / محمود الطنطاوي الباز، .... مرجع سابق، ص ٤٢.

التحليل إلى محاولة قياس العلاقات الكمية بين مختلف المتغيرات الاقتصادية محل الدراسة. ويمثل هذا التحليل وسيلة للإختبار الكمي (الحسابي) للنظريات الاقتصادية. وقد أدى التطور إلى إنفراد هذا التحليل بفرع مستقل من فروع الدراسات الاقتصادية هو الإقتصاد القياسي.

- ويمكن تقريب هذه المفاهيم الثلاثة للقارئ إذا ما أخذنا مثلاً لإيضاحها يتعلق بقانون الطلب، (أو دالة الطلب للثمن).

فهذا القانون يمكن التعبير عنه (أو صياغته) في صور ثلاث: الصورة الكلامية أو الوصفية، وبمقتضاها يقال: يتمثل قانون الطلب في وجود علاقة عكسية بين التغير في الثمن (كمتغير مستقل)، والتغير في الكمية المطلوبة من السلعة (كمتغير تابع)، مع إفتراض بقاء المتغيرات المستقلة الأخرى على حالها.

- كما يمكن التعبير عنه في صورة رياضية (أي في شكل علاقة دالية) على

$$\begin{array}{l|l} \text{ل} = \text{ل}^0 & \text{النحو التالي: ط = د (ثن)} \\ \text{ث} = \text{ث}^0, \dots, \text{ث}^n - 1 & \\ \text{ت} = 1 & \\ \text{ق} = \text{ق}^0 & \end{array}$$

حيث ط = الكمية المطلوبة ن السلعة خلال فترة معينة، د حرف يعبر عن دلالة التغير في الكمية للتغير الحادث في الثمن، ثن = ثمن السلعة «ن» محل البحث. والخط الرأسي يعني إفتراض ثبات العوامل المستقلة الأخرى كالدخل (ل)، وأثمان السلع المرتبطة بالسلعة ن (ث<sup>0</sup>، ....، ث<sup>ن</sup> - 1)، وتوقعات المستهلكين (ت)، وأذواقهم (ق<sup>0</sup>)..

- وكذلك يمكن التعبير عن قانون الطلب في شكل هندسي أو بياني، وذلك بمنحنى ينحدر من الشمال الغربي إلى الجنوب الشرقي تعبيراً عن العلاقة العكسية بين الكمية المطلوبة والثمن.

- وأخيراً يمكن صياغة هذه العلاقة (قانون الطلب، أو دالة الطلب للثمن)

في شكل جدول حسابي نفترض فيه إمكانية حصول المستهلك على كميات مختلفة من السلعة محل البحث عند اثمان مفترضة أيضاً خلال فترة معينة من الزمن.

#### رابعاً: وفقاً للمؤشرات الكمية: التحليل الحدي والإجمالي:

- وينصرف التحليل الحدي Marginal Analysis والذي عُرفَ في الربع الأخير من القرن الماضي، إلى تفسير السلوك الإقتصادي من خلال سلوك الوحدة أو القيمة أو الكمية. ووفقاً لهذا التحليل ظهرت فكرة المنفعة الحدية Marginal Utility بفضل كتابات مجموعة من الاقتصاديين في السبعينات من القرن الماضي. وقد إستخدمت هذه الفكرة في تحليل سلوك المستهلك لإيضاح الكيفية التي يستطيع بها تحقيق أقصى إشباع ممكن لحاجاته من خلال إنفاق دخله المحدود.

- وإلى جانب هذا التحليل ظهرت أساليب أخرى تهتم بالمؤشرات والقيم والكميات المتوسطة أو الإجمالية. ومثال ذلك: تحديد سلوك المنتج في ضوء إيراداته ونفقاته المتوسطة، أو إيراداته ونفقاته الإجمالية، وهذا ما يعرف باسم «نظرية النفقة الكاملة The Full Cost Theory بعد أن كان الفكر الحدي يعتد بمستوى تساوي النفقة الحدية مع الإيراد الحدي كشرط لتحقيق توازن المشروع.

## المبحث الثالث

### طبيعة القوانين الاقتصادية

- أصبح من المعتاد والشائع أن يطلق إصطلاح «القوانين الاقتصادية» على النتائج النهائية والتعميمات والمبادئ التي يُسفر عنها البحث والتحليل الإقتصادي بطريقتي الإستنباط والإستقراء. كما أضحى أمراً متعارفاً عليه أن يطلق على مجموع هذه القوانين والتعميمات المتعلقة بالنشاط الإقتصادي إصطلاح: «النظرية الاقتصادية»: (١) Economic Tyeory.

- والنظرية الإقتصادية بهذا المفهوم، وبما تحتويه من قوانين تتعلق بالنشاط الإقتصادي بمستوييه «الجزئي والكلي»، تختلف عن مفهوم ما يسمى «السياسة الإقتصادية Economic Policy، حيث يقصد بهذا الإصطلاح الأخير: إتخاذ إجراءات وقرارات معينة في ظل ظروف معينة من أجل تحقيق أهداف إقتصادية وسياسية وإجتماعية معينة.

- ومن الطبيعي أن تكون النظرية الإقتصادية في خدمة السياسة الإقتصادية، حيث يتم الإسترشاد بالقواعد والمبادئ التي تضمها النظرية الإقتصادية في توجيه قرارات وإجراءات السياسة الإقتصادية. ومع ذلك، يلاحظ كثيراً عدول السياسة الإقتصادية عن الأخذ بما تقضي به القوانين الإقتصادية. وربما يرجع هذا العدول إلى ما يمر به المجتمع من ظروف خاصة ذات طبيعة

---

(١) راجع في ذلك: - دكتور/ أحمد جامع، المرجع السابق، ص ١٦

- دكتور/ عبدالفتاح قنديل، ودكتورة/ سلوى سليمان، «مقدمة في علم الإقتصاد»، دار النهضة العربية، القاهرة، ١٩٨٥، ص ١١ - ١٨.

- K. T. Ramakrishna; "Lectures on advanced Economic Theory", Asie Pub. Haouse, Bombay, 1965, p.24 - 29.

سياسية أو إجتماعية، أو لظروف طارئة كحرب أو كارثة طبيعية(١). أو ربما يرجع ذلك إلى عجز الإدارة الاقتصادية العامة (وهي إدارة سياسية)، أو عدم كفاءتها في قيادة الأمور الاقتصادية للدولة على نحو يحقق أفضل استخدام مُمكن للموارد الاقتصادية المتاحة، أو قد يرجع أخيراً إلى ما يسمى بظاهرة «تسييس الاقتصاد»، حيث تطفى السياسة على الاقتصاد، وتصبغه بصبغة عقائدية بحتة(٢).

- ولا شك في أن القوانين الاقتصادية «إذا ما عني باستنتاجها والتعبير عنها» تساعد على فهم حركة النظام الاقتصادي. كما أن هذه القوانين يمكن على ضوءها تحليل المواقف والمشكلات الجديدة التي تطرأ على الحياة الاقتصادية في المجتمع، ومن ثم يمكن الاستعانة بها في إقتراح سياسات إقتصادية ووضع برامج لمواجهة هذه المشكلات القائمة والمحتملة.

ولكن هذه الأهمية للقوانين الاقتصادية يجب ألا تدفع إلى الاعتقاد بأننا أمام «قوانين» بما تعنيه هذه الكلمة من حقائق مطلقة غير قابلة للتعديل أو التغيير. فالقوانين الاقتصادية ليست سوى تعميمات أو نتائج يمكن أن تكون صحيحة بالنسبة للعدد الأكبر من الأفراد في معظم الحالات، كما يمكن أن تكون غير صحيحة بالنسبة للبعض الآخر منهم.

إن هذه «القوانين» لا تعدو أن تكون تقريراً للإتجاهات الغالبة والتي

---

(١) ذلك أن النظرية الاقتصادية في مجموعها تقوم على فروض معينة تتعلق بالرشد الاقتصادي ومبدأ الحد الأقصى، الظروف الطبيعية للمجتمع، والإطار الاجتماعي. وهذا الافتراض الأخير هو افتراض الاقتصادي يعني أن المجتمع الذي يعيش فيه المنظّمون والمستهلكون حيث يمارسون نشاطهم، هو مجتمع ذو نظام سياسي وإقتصادي مستقر نسبياً، وأن أفراد المجتمع يمارسون هذا النشاط في ظل القانون والعرف والعادات المستقرة. راجع: دكتور / حسين عمر، المرجع السابق، ص ٢٧ - ٢٨.

(٢) فمثلاً قد تقضي النظرية الاقتصادية بزيادة الضرائب كوسيلة لمواجهة التضخم، ومع ذلك ترى الحكومة - لظروف سياسية وإجتماعية - ضرورة تخفيض الضرائب بدلاً من زيادتها.

يحتمل أن تتحقق إذا ما توافرت ظروف وأسباب معينة في أوقات محددة. إنها بذلك تعتبر قوانين نسبية، وليست مطلقة. كما يمكن أن تنطبق في وقت دون وقت آخر، وفي مجتمع دون مجتمع آخر بل وفي ذات المجتمع، يمكن أن تكون صحيحة في فترة معينة دون أن تكون صحيحة في فترة أخرى، «ففي عالم العلوم الإنسانية والاجتماعية، كما نتكلم عن الحوادث المؤكدة، نتكلم عن الحوادث الاجتماعية. وعندما نفترض الموضوعية، لا يجب أن نُسقط العوامل الشخصية. وعندما نقيس المظاهر الكمية، يجب أن ندرك أن الخصائص الكيفية قد تكون أكثر تأثيراً. وعندما نتفاخر بالموضوعية، يلزم أن نعرف أن النهاية غائية. وفي جميع الأحوال، فالعلمية في العلوم الاجتماعية هي النسبية» (١).

- وهكذا تختلف القوانين الإقتصادية عن قوانين العلوم الطبيعية كقانون الجاذبية أو القوانين المتعلقة بالطاقة والحرارة مثلاً. فهذه القوانين والتي تم تقريرها بناء على التجارب المعملية، تتسم بالثبات والإطلاق، والإنتباقي في كل زمان ومكان. إن القانون العلمي الذي يقرر بأن الحديد يتسدد بالحرارة وينكمش بالبرودة، ينطبق أيا كان الزمان والمكان. فهل ينطبق ذلك بالنسبة لقوانين الأثمان في السوق؟ إن الثمن يتمتع بمرونة تتأثر بمتغيرات معينة - تماماً مثل مرونة تمدد الحديد عندما ترتفع الحرارة. فإذا افترضنا أن تلك الحرارة هي الدخل، فلا شك أن زيادة الدخل تعني زيادة الطلب، ومن ثم ترتفع الأثمان والدخل. ولكن هل يمكن تعميم تطبيق هذا القانون مع إختلاف الزمان والمكان، كما هو الحال بالنسبة لعلاقة الحديد وتمدده بالحرارة؟

- فالنسبة لظروف المكان: هل ينطبق نفس هذا القانون الإقتصادي في البلاد المتخلفة كما في البلاد المتقدمة؟ وفي الإقتصاد المخطط كما في إقتصاد السوق؟ وفي الرأسمالية الإحتكارية كما في هو الحال في الرأسمالية الإجتماعية؟

---

(١) دكتور/ مصطفى رشدي شبيحة «علم الإقتصاد من خلال التحليل الجزئي»، الدار الجامعية، بيروت، ١٩٨٦، ص ١٣.

- وبالنسبة لظروف الزمان: هل ينطبق هذا القانون في حالة الإقتصاد المستقر كما في حالة الإقتصاد الذي يمر بمرحلة تضخم. الفرق هنا بين حديد الطبيعة وحديد الإقتصاد هو نسبية الحدث، ونسبية القانون في الإقتصاد بالمقارنة بالطبيعية (١).

- إن قانون الطلب يقرر أن العلاقة عكسية بين الكمية المطلوبة من السلعة وثنمها، ولكن لا يمكن الإعتماد بشكل مطلق على هذا القانون لتقرير أن كل فرد من المستهلكين بلا إستثناء سيقوم بزيادة مشترياته من هذه السلعة فور انخفاض ثمنها، فقد ينتظر بعض المستهلكين حتى يستمر الإنخفاض في الثمن إلى أقل حد ممكن، وقد يكون لدى البعض منهم كميات كافية من السلعة في الوقت الذي إنخفض فيه ثمنها، وبالتالي فلن يقبلوا على شراء المزيد منها (٢).

---

(١) نفس المرجع السابق مباشرة، ص ١٤.

(٢) لكننا مع ذلك - إذا أخذنا مجموع المستهلكين ككل، فسنجد أنه من المحتمل جداً أن يكون قانون الطلب صحيحاً، ما دام أن كلا من التفكير العقلي والمنطقي، وكذلك التجربة الواقعية المشاهدة، تدل على أن المستهلكين يزيدون إن عاجلاً أو آجلاً من طلبهم على تلك السلعة التي إنخفض ثمنها (خصوصاً إن كانت سلعة هامة بالنسبة لهم).



## الفصل الثالث

### المشكلة الاقتصادية وعناصرها

#### (موضوع العلم)

- يتضح لنا مما تقدم أن علم الاقتصاد ينصرف إلى دراسة ما هو مشاهد في الحياة الواقعية من ندرة نسبية في الموارد القابلة لإشباع حاجات الفرد والمجتمع. ولما كانت هذه الحاجات كثيرة ومتطورة ومتنوعة، والوسائل أو الموارد المتاحة، واللازمة لإشباع هذه الحاجات تعتبر نادرة بالنسبة لهذه الحاجات، فإن موضوع علم الاقتصاد يتمثل في ذلك الجانب من النشاط الإنساني الذي يتبلور في مكافحة الندرة.

إن ذلك يعني أن البديهية الأساسية في علم الاقتصاد - كما تقول الأستاذة روبنسون - أن الفرد يتصرف بصورة ما، في إطار الظروف التي يعيشها مراعيًا في ذلك مصلحته الشخصية أو الاقتصادية. وهكذا فالعمل الاقتصادي لا يقوده منطق داخلي أو يرتبط بمحددات إجتماعية، ولكنه يتميز بعنصرين: الأول: هو السلوك الرشيد للإنسان، والثاني: هو الهدف من هذا السلوك. أما السلوك فهو تحويل الموارد والأشياء إلى منتجات وبيع، وأما الهدف فهو الإشباع<sup>(١)</sup>.

- ولأن الإنسان لا يستطيع أن يحصل مرة واحدة على كل ما يريد، كما أنه لا يستطيع أن يعمل كل ما يريد أن يقوم به في وقت واحد، فلا بد وأن يختار.

---

(١) أشار إلى ذلك: دكتور/ مصطفى رشدي شبحه، المرجع السابق، ص ٢٢.

فحتى يحقق هدفاً أو أهدافاً معينة، يكون مضطراً لأن يضحي بأهداف أخرى. وعلى ذلك فإن كل إختيار لتحقيق هدف معين يتضمن تضحية بهدف أو أهداف أخرى. وهذا ما يطلق عليه «نفقة الخيار».

إن ندرة الموارد، والإختيار بين الغايات، والنفقات، تمثل الأفكار الثلاثة المكونة لمحور النشاط الإقتصادي، ومن ثم، فإن محاولة التغلب على مشكلة ندرة الموارد الإقتصادية هي المرادف للنشاط الإقتصادي للإنسان، وأيا كان هذا الأخير فرداً منعزلاً، أو عضواً في جماعة يتخصص كل فرد فيها في نشاط بذاته، وحيث توزع الموارد المتاحة بين الجميع من خلال المبادلات. وفي الإقتصاديات المتقدمة - وكما يقول بيير ماييه - «ما أن تغطي الحاجات الأولية لمجموع السكان، حتى تتخذ إمكانات الإستهلاك الإضافية، التي يتيحها ازدياد الإنتاج أشكالاً متعددة تفرض علينا نوعاً من الإختيار»(١).

- وإستناداً إلى هذه الأفكار الثلاثة تنحصر المشكلة الإقتصادية (موضوع العلم)، وكذلك الطول الواقعية الخاصة بها، سواء بالنسبة للفرد أو المشروع، أو الإقتصاد القومي ككل، في الندرة والمنفعة والتعظيم، وفي عبارة موجزة: في الموازنة بين الحاجات المتعددة والموارد المحدودة. فلدئ شعور هذه الأطراف (الأفراد، والمشروعات، والدولة)، بالرغبة في إشباع حاجاتهم، فإنهم يسعون إلى ذلك من خلال الأعمال المتعلقة بالإنتاج والمبادلات للسلع والخدمات، وفي النهاية، فإن هذه السلع والخدمات توجه إلى الإستهلاك المباشر والحال، أو إلى مزيد من الإستهلاك والإشباع في المستقبل. ولن يتسنى تحقيق ذلك إلا من خلال التآليف أو التنسيق بين الموارد المتاحة: الأدوات الفنية، والعمل في إطار ما يسمى بالعملية الإنتاجية.

---

(١) بيير ماييه، «النمو الإقتصادي»، ترجمة: جان كميد، من سلسلة: Que Sais-Je رقم (١٦)، للنشورات العربية، طبعة ثانية، ١٩٧٩، ص ٩٤.

- ولا تتوقف المشكلة الاقتصادية (موضوع علم الإقتصاد) على محاولة أطراف النشاط الإقتصادي القيام بالإستغلال الأمثل للموارد المتاحة عن طريق التآليف بين عوامل الإنتاج بطريقة معينة، لتحقيق أقصى إشباع ممكن للحاجات المتنوعة، ولكن يضاف إلى جوانبها المتعددة هذه (أطراف النشاط الإقتصادي، الموارد الاقتصادية، عوامل الإنتاج، الحاجات والإستهلاك) جانب آخر هام يتمثل في كيفية توزيع ثمار النشاط الإقتصادي بين فئات المجتمع وأصحاب عوامل الإنتاج.

ولما كانت هذه المشكلة (مشكلة التوزيع) تتعلق بالأسس التي يقوم عليها النظام الإقتصادي، وعلى وجه الخصوص، تلك التي تتعلق بعلاقات التوزيع، فإننا سنرجىء دراستها إلى الباب التالي والمتعلق بتطور النظم الاقتصادية.

- أما الجوانب الأخرى للمشكلة الاقتصادية، والتي أشرنا إليها حالاً، فستكون هي محل الدراسة في الفصل الحالي، حيث نخصص لكل جانب منها مبحثاً مستقلاً على النحو التالي:

**المبحث الأول: أطراف النشاط الإقتصادي وخصائص الموارد الإقتصادية.**

**المبحث الثاني: الحاجات والإستهلاك.**

**المبحث الثالث: الأموال والخدمات.**

**المبحث الرابع: عناصر الإنتاج.**

## المبحث الأول أطراف النشاط الإقتصادي وخصائص الموارد الإقتصادية

### أولاً: أطراف النشاط الإقتصادي:

- للنشاط الإقتصادي وجوه متنوعة منها ما يتعلق بخلق المنتجات من سلع وخدمات (وهذا ما يسمى بالإنتاج)، وما يتعلق باستخدام هذه المنتجات لإشباع حاجات الأفراد (الإستهلاك)، ومنها ذلك المجهود الجسماني أو الذهني الذي يبذل من أجل الإنتاج (العمل)، ومنها الإبقاء على جزء من الناتج أو الدخل النقدي دون إستهلاك أو إنفاق (الإدخار)، ومنها تحويل المدخرات إلى أصول إنتاجية (الإستثمار)، ومنها عملية التآليف والتنسيق بين الموارد الإقتصادية في شكل مشروع إنتاجي (التنظيم)، ومنها ما يتعلق بتنظيم الكيفية التي يحصل بها القائمون بالنشاط على أجورهم (التوزيع).

ولكن من هم أطراف النشاط الإقتصادي الذين يقومون بهذه المهام المتنوعة؟

- في كل مجتمع أو إقتصاد قومي لأبد من وجود وحدات أو أشخاص إقتصادية تعتبر أطرافاً في النشاط الإقتصادي، هذه الأطراف تقوم باتخاذ القرارات الاقتصادية الأساسية في الجوانب المختلفة التي أشرنا إليها حالاً وذلك حتى يمكن تسيير النشاط الإقتصادي للمجتمع والتوصل إلى الإشباع الفعلي لحاجات مختلف أفرادِهِ.

ومن الطبيعي أن تتطور أنواع هذه الأطراف ومدى إختصاص كل منها من فترة تاريخية إلى أخرى في النظام الإقتصادي نفسه، وأن تختلف في الفترة التاريخية ذاتها من نظام إقتصادي إلى آخر (١). ورغم هذا التطور وذلك

(١) دكتور/ أحمد جامع، المرجع السابق، ص ٦٠.

الإختلاف في مدى الإختصاص وكيفية تنفيذه، إلا أن جميع النظم الإقتصادية تواجه مشكلات أساسية تتمثل في التساؤلات الآتية:

(ما الذي يمكن إنتاجه على ضوء الموارد المتاحة؟، وكيف يتم هذا الإنتاج؟، وإلى من يذهب الإنتاج؟ وكيف يمكن المحافظة على التوظيف أو التشغيل الكامل للموارد؟) (١).

- إن الإجابة عن هذه التساؤلات تمثل محور القرارات المتخذة من قبل النظام الإقتصادي وأطرافه، وذلك وفقاً للأيديولوجية أو المنهج الإقتصادي المطبق. ولما كان التخطيط العام الشامل هو المنهج المطبق في الإقتصاد الاشتراكي، فإن الدولة - في هذا الإقتصاد - وعن طريق الخطة المركزية الشاملة، تعتبر الطرف الرئيسي في إتخاذ القرارات المتعلقة بأوجه النشاط المختلفة (محل التساؤلات المشار إليها).

- أما الإقتصاد غير الاشتراكي، فإنه يمكن التمييز فيه بين ثلاثة أطراف للنشاط الإقتصادي في الوقت الحاضر: المستهلكون، المشروعات، الدولة.

١ - المستهلكون (أو القطاع العائلي أو الأفراد): وهم المالكون لعوامل الإنتاج من ناحية والمتخذون لقرارات الإستهلاك من ناحية أخرى، فعلى الرغم من إعتبارهم وحدات مستهلكة بصفة رئيسية - كما يدل على ذلك اسمهم - فإنهم يساهمون في الإنتاج بطريقة مباشرة عندما ينضمون إلى القوة العاملة في المشروعات الإنتاجية المملوكة لهم (قطاع خاص)، أو للمشروعات الإنتاجية التي تديرها الدولة (قطاع عام)، كما أنهم يساهمون في الإنتاج بطريقة غير مباشرة عندما يقدمون مواردهم المتنوعة (رأس المال، الأراضي، العقارات) للمشروعات

---

(١) دكتور/ حمدي أحمد العناني، «الإقتصاد الجزئي، النظريات والنماذج وإتخاذ القرار...» الدار المصرية اللبنانية، القاهرة، ١٩٩٢، ص ٢٣، ولنفس هذا المؤلف، راجع: «تكوين الهياكل الإقتصادية: نظرة في التاريخ الإقتصادي» مكتبة عين شمس القاهرة، ١٩٨٤.

الإنتاجية، وهم (أي المستهلكون) يحصلون مقابل ذلك على دخول تتمثل في الفوائد (نتيجة إقراض رأس المال)، والربح (نتيجة تأجير الأراضي والعقارات).

- والدخول التي يحصل عليها المستهلكون يقومون بإنفاقها (أو جزء منها) على شراء مختلف السلع والخدمات الاستهلاكية التي تقدمها أو تعرضها المشروعات الإنتاجية والتجارية. وتؤثر قرارات المستهلكين المتعلقة بإنفاقهم لدخولهم تأثيراً حاسماً على القرار المتخذة من قبل المنتجين، حيث يتحدد على أساسها ماهية السلع والخدمات المنتجة وكمياتها، كما تؤثر هذه القرارات أيضاً على أثمان كل من المنتجات وعوامل الإنتاج. كما أن القرارات المتخذة من قبل المستهلكين بإنفاق دخولهم، إنما تؤسس على رغبتهم في الحصول - نتيجة هذا الإنفاق - على أقصى إشباع ممكن لحاجاتهم.

٢ - **المشروعات:** (أو قطاع الأعمال والمنظمون): وهي الوحدات الاقتصادية التي تتخذ قرارات الإنتاج، وذلك عن طريق التآليف ما بين الموارد الاقتصادية المختلفة أو عوامل الإنتاج من أجل خلق المنتجات التي يرغب فيها المستهلكون وغيرهم من الطالبين لهذه المنتجات. والمشروعات تقوم بالحصول على هذه الموارد من أصحابها مقابل ما تدفعه لهم من دخول في شكل أجور وفوائد وبيع. وهذه المدفوعات وإن كانت تمثل دخلاً لأصحاب عوامل الإنتاج من الأفراد، إلا أنها في ذات الوقت تعتبر كنفقات إنتاج بالنسبة للمشروعات، أما إيرادات هذه المشروعات فإنها تتكون من أثمان ما تنتجه وتبيعه من سلع وخدمات. وهذه الأثمان بدورها تعتبر نفقات للمستهلكين وغيرهم من الوحدات المشتري لمنتجات المشروع.

وفي سعيها نحو تحقيق أقصى قدر من الأرباح (أي أقصى قدر من فائض الإيرادات عن النفقات) تحاول المشروعات الإنتاجية إنتاج ما يرغبه المستهلكون أو ما يطلبونه من سلع وخدمات، فإذا ما زاد هذا الطلب لأي سبب من الأسباب (زيادة السكان مثلاً أو زيادة دخول الأفراد أو تحول أنماطهم لصالح منتجات معينة)، فإن سعر هذه المنتجات سيرتفع وتزيد بالتالي أرباح

المنتجين، مما يدفع ببعض المشروعات الأخرى إلى الدخول في سوق إنتاج وعرض هذه المنتجات. وستؤدي زيادة العرض نتيجة لذلك إلى تحقيق التوازن بين الطلب على هذه المنتجات وعرضها. كما أن التغير في أسعار المنتجات هو الذي يقوم بتحديد مكافآت عناصر الإنتاج، أي توزيع الدخل بين المشاركين في العملية الإنتاجية، كما يحكم الاختيار بين الإستهلاك في الحاضر، والإستهلاك في المستقبل (أي الإيداع والاستثمار). وهكذا نجد أن جهاز الثمن (الأسعار) وآلية السوق (الطلب والعرض) هو الذي يتولى توجيه قرارات المنتجين والمستهلكين وأصحاب عوامل الإنتاج على النحو الذي يحقق التوازن التلقائي في ظل الإقتصاد الرأسمالي.

٣ - الدولة: وقد تعاضد دورها في الحياة الإقتصادية للمجتمع في الوقت الحاضر، وعلى وجه الخصوص في ظل الإقتصاد الإشتراكي، حيث تكون الملكية للمجتمع ممثلاً في الدولة، وحيث يتم حصر الموارد المتاحة، وتوزيع هذه الموارد لتحقيق الإنتاج المطلوب من السلع والخدمات، بل وتوزيع هذا الناتج بين أفراد المجتمع عن طريق جهاز التخطيط. ويقوم هذا الجهاز - نيابة عن المجتمع - باتخاذ القرارات الضرورية لتحديد كميات وأنواع المنتجات وأسعار بيعها فضلاً عن تحديده لمعدلات الإستثمار والنمو في المستقبل.

- وإذا كان النظام الرأسمالي يعتمد على جهاز الثمن وآلية السوق في الإجابة عن التساؤلات التي تفرضها المشكلة الإقتصادية، فإن ذلك لا يعني عدم تدخل الدولة في توجيه النشاط الإقتصادي في صور متنوعة وبأدوات مختلفة. إن الدولة في ظل هذا النظام تقوم بمهمة الإنتاج، إذ أنها تقيم المشروعات في بعض فروع الصناعات والطاقة مثل توليد الكهرباء من السدود، والصناعات الحربية، وكذلك في بعض أنواع الخدمات العامة مثل إقامة المستشفيات والمدارس والمحاكم وإدارتها. وفضلاً عن ذلك، تقوم الدولة بمهمة الرقابة والتنظيم؛ إذ تصدر القوانين لمكافحة الإحتكارات، وتضع شروط العمل وأحكامه، وتُنظّم أعمال البنوك وشركات التأمين. كما أنها تتولى عن طريق السياسات المالية

والنقدية إحداهما آثار بالغة الأهمية في مجرى النشاط الإقتصادي، مما يجعل هذه السياسات من أهم العوامل في تسيير الإقتصاد القومي الحديث وإستمراره.

- وجدير بالذكر هنا أن نشير إلى أن تدخل الدولة في النظام الرأسمالي، ووجود بعض مظاهر أو عناصر الحرية والسوق في النظام الإشتراكي. لا يغير من طبيعة التباين بين النظامين، وإختلاف أسلوب كل منهما في مواجهة المشكلة الإقتصادية، والذي يقوم أساساً على إختلاف شكل الملكية وعلاقات التوزيع والاسس الرئيسية الأخرى التي يقوم عليها كل منهما(١).

### ثانياً: خصائص الموارد الإقتصادية:

- إستناداً إلى مدى توافر بعض السمات المعينة، يميز الإقتصاديون بين نوعين من الموارد هما: الموارد الإقتصادية والموارد غير الإقتصادية (الحرّة)، ورغم أن هذين النوعين من الموارد يُستخدمان في إشباع حاجات الإنسان والمجتمع، إلا أن مجال الدراسة الإقتصادية يشمل فقط النوع الأول وهو الموارد الإقتصادية، وذلك نظراً لما تتميز به من خصائص معينة تميزها عن النوع الثاني (الموارد الحرّة) ومن أهم هذه الخصائص ما يلي:

١ - الندرة النسبية: فالمورد يكون إقتصادياً إذا كان متاحاً بكميات محدودة غير كافية لإشباع كل حاجات الأفراد في المجتمع، أي أنه نادر بالنسبة للحاجات الكثيرة التي يمكن أن يتم إشباعها عن طريق إستخدامه. ولو لم يكن هذا المورد نادراً بالنسبة إلى الحاجات التي يشعر الإنسان بالرغبة في إشباعها منه، لما كان لتعدد الحاجات أي مغزى إقتصادي. كذلك لو لم تكن الحاجات الإنسانية متعددة وغير محدودة لما كان لندرة الموارد بدورها أية أهمية إقتصادية. ومن أمثلة هذه الموارد الإقتصادية التي تتسم بالندرة النسبية: الأرض الزراعية، الآلات والأجهزة، المواد الأولية، الطاقة المحركة، الحاصلات الزراعية، منتجات الصناعة وغيرها.

(١) دراسة هذه الأسس في كل من النظامين ستكون في الباب التالي والمتعلق بتطور النظم الإقتصادية.



والمعيار الذي تقاس به الندرة (أو الوفرة) هو إمكانية الحصول على المورد اللازم لإشباع الحاجة عن طريق دفع ثمن أو بذل جهد عضلي أو ذهني، فالمورد يكون حراً إذا كان يمكن الحصول عليه دون دفع ثمن أو بذل أي جهد (كالهواء، وأشعة الشمس) والتراب، والرمل، ومياه البحار والمحيطات والأنهار والأمطار). وعلى العكس من ذلك، يكون المورد إقتصادياً (نادراً) إذا كان الحصول عليه لإشباع حاجة معينة - سواء بطريقة مباشرة أو غير مباشرة - يقتضي أن يدفع له ثمن، أو يبذل الجهد.

ويترتب على هذا التمييز ما يأتي:

أ - إن ندرة الموارد الإقتصادية، والتي تعني عدم إمكان إشباع كافة الحاجات الإنسانية منها، تحتم إختيار أنواع الحاجات ذات الأولوية في الإشباع، وكذلك تحديد مدى ودرجة هذا الإشباع، مما يعني التضحية بإشباع كافة الحاجات الأخرى غير المختارة (١).

ب - ضرورة الإقتصاد في استعمال أو إستخدام الموارد الإقتصادية بسبب ندرتها وعدم كفايتها.

ج - إن التفرقة بين الموارد الإقتصادية والحرّة ليست ذات طبيعة جامدة غير متغيرة، أي أنها ليست تفرقة مطلقة. ذلك أن ذات المورد قد يعتبر حراً في ظل ظروف مكانية وزمانية معينة، ثم يصبح مورداً إقتصادياً في ظل ظروف أخرى. فالماء قد يكون سلعة حرّة لسكان وادي النيل، بينما يعد مورداً إقتصادياً للقاطنين في الصحاري، كما أنه يعد مورداً حراً في موسم الأمطار، بينما يعد مورداً إقتصادياً في غير ذلك من الأوقات. والهواء يعتبر مورداً حراً في جو طليق صحو، أما في قاعة المحاضرات مثلاً، فإن ضمان هذا المورد قد يثير مشكلة حقيقية، إذ يدعو الأمر إلى الإستعانة بمهارة المهندسين ومعرفتهم الفنية لإدخال

---

(١) ويعني ذلك أن هناك تضحية في كل قرار إقتصادي، وهو ما يمثل النفقة أو التكلفة، والتي تعرف في مثل هذه الحالة بنفقة الفرصة البديلة، أو نفقة الإختيار.

نظام للتهوية، وذلك يستلزم بذل جهد ودفع نفقات، ومن ثم فإن الهواء في هذه الحالة يضحى مورداً إقتصادياً.

٢ - القابلية للإحلال: وتعتبر هذه السمة من الخصائص التي تميز الموارد الإقتصادية عن غيرها. فهذه الموارد تكون قابلة عادة - وفي حدود معينة- للإحلال محل بعضها في عملية إنتاج المنتجات، فمن الممكن في كثير من الحالات إحلال العمل محل الآلات أو العكس في الحصول على ذات المنتجات وتحقيق ذات الإشباع. أما الهواء - كمورد حر - لا يمكن لمورد آخر أن يحل محله في إشباع الحاجة إلى التنفس، وكذلك لا يمكن إحلاله محل مورد آخر في العملية الإنتاجية من أجل إنتاج منتج ذات مواصفات معينة.

٣ - القابلية للإستخدام في وجوه مختلفة: فالعمل قادر على إنتاج منتجات لا حصر لها، والأرض يمكنها أن تنتج العديد من الحاصلات الزراعية، وأن تقام عليها شتى أنواع المباني. وقد نشرب عصير القصب أو نصنع منه السكر، وقد نأكل العنب أو نصنع منه الشراب، وقد نستخدم اللبن في صنع الزبدة أو الجبن وهكذا بالنسبة لبقية الموارد الإقتصادية. وإذا ما قورن ذلك بالموارد الحرة (كالهواء أو مياه الأمطار... الخ) فإن إستخدام هذه الأخيرة يكون محدوداً وعلى نحو واضح.

- وتؤدي هذه الخصيصة للموارد الإقتصادية الى نتيجة هامة تتمثل في ضرورة إختيار ذلك الوجه المحدد من وجوه الإستخدام الذي يوجه إليه كل مورد منها، وكذلك تحديد مدى هذا التوجيه، أي حتمية إختيار أنواع المنتجات وكمياتها التي ستخصص هذه الموارد لإنتاجها. وبالطبع فإن السبب في ذلك يكمن في إستحالة إستخدام ذات الكمية المتاحة من المورد الإقتصادي في إستخدامين معا في وقت واحد.(١).

---

(١) ولعل ذلك ما دعا البعض إلى تعريف علم الإقتصاد بأنه «ذلك الفرع من العلوم الإجتماعية الذي يتوفر على البحث في تأثير الندرة على سلوك الأفراد والجماعات، حيثما تكون هناك حرية الإختيار في تخصيص الموارد النادرة ذات الإستعمالات البديلة بين الأهداف المتعددة».

راجع في ذلك: دكتور/ حسين عمر، المرجع السابق، ص ١٠.

## المبحث الثاني

### الحاجات والإستهلاك

أولاً: الحاجات: تعريفها، أنواعها، خصائصها:

١ - التعريف: يمكن تعريف الحاجة بصفة عامة بأنها رغبة في الحصول على نفع أو إشباع معين، أو شعور بالم يقضي دفعه أو التخفيف من حدته. ويلاحظ هنا أن الرغبة وإن كانت لصيقة بالحاجة، إلا أنها مع ذلك يمكن أن تختلف عنها<sup>(١)</sup>. فالرغبة شعور شخصي بالميل للحصول على شيء من الأشياء يختلف حدة وأهمية باختلاف وجهة نظر صاحب الرغبة. وقد تنشأ الرغبة عن وجود حاجة حقيقية إلى الشيء المطلوب، كما قد تنشأ عن نزوة عارضة أو عن حب التقليد أو المحاكاة أو ما شابه ذلك. وعلى أية حال، فإن العلاقة وثيقة بين الحاجات والرغبات حيث تؤدي كل منهما إلى طلب الأموال أو الموارد الإقتصادية أو الخدمات اللازمة لإشباعهما.

فالحاجة إلى الطعام تعني الرغبة في الحصول على المواد الغذائية (السلع الغذائية)<sup>(٢)</sup>، وذلك من أجل الحصول على المنفعة (الإشباع) من ناحية، ومن أجل دفع ألم الجوع (أو التخفيف من حدته) من ناحية أخرى. والحاجة إلى العلم (أو المعرفة) إنما تعني الرغبة في الحصول على الكتب وقراءتها أو الإستماع إلى المحاضرات أو مشاهدة بعض الأفلام (خدمات)، وذلك من أجل

---

(١) راجع: دكتور/ محمد حامد دويدار وآخرين، «أصول علم الإقتصاد السياسي»، مرجع سابق، ص ٨٠، دكتور/ محمد حلمي مراد: «أصول الإقتصاد»، الجزء الأول، ص ١٧٥ - ١٨٩.

(٢) ووجود هذه السلع يستلزم وجود الموارد الإقتصادية اللازمة لإنتاجها (كالأرض الزراعية وادوات الإنتاج الزراعي والعمل.... الخ).

الإنقاذ بما يُسمع أو يُقرأ أو يُشاهد من ناحية، ومن أجل دفع ألم الجهل (أو التخفيف من حدته) من ناحية أخرى.

- وجدير بالذكر - في هذا المجال - أن نشير إلى أن الحاجة في اللغة الإقتصادية هي أوسع نطاقاً منها في اللغة الجارية<sup>(١)</sup>، فهي لا تقتصر على الأشياء الضرورية أو الملحة كالمأكل والمشرب والملبس أو ما شابه ذلك، ولكنها تتعداها إلى كل ما يطيب للإنسان أن يتمنى أو يطلب سواء أكانت هذه الأشياء مادية أو معنوية، نافعة أم ضارة. فالحاجة إلى إقتناء سيارة أو الحصول على وجبة غذائية، تستوي دراستها في الإقتصاد مع الحاجة إلى كأس من الخمر أو التدخين، مادامت كل من هذه الأشياء تشبع رغبة معينة لدى المستهلك أو المستخدم لها. وعلى ذلك، فإن المنفعة المترتبة على إشباع الحاجات تعتبر في الإقتصاد أمراً شخصياً وليست أمراً موضوعياً.

٢ - الأنواع: وفقاً للتعريف العام للحاجات، يمكن تقسيم هذه الأخيرة إلى أنواع متعددة يمكن إيضاحها فيما يلي:

١ - الحاجات الإقتصادية وغير الإقتصادية: إن مجرد الإحساس بالرغبة في التوصل إلى إشباع ما، لا يعتبر - على إطلاقه - حاجة إقتصادية تؤثر إهتمام الإقتصاديين، وتدخل بالتالي ضمن موضوعات دراسة علم الإقتصاد. فالرغبة في التشجيع المعنوي، والرغبة في أن يكون الإنسان محبوباً ممن حوله ومحلاً لعطفهم وحنانهم، وكذلك الرغبة في التفوق وجذب إنتباه أو إهتمام الآخرين أو إحترامهم. كل هذه الرغبات - رغم أهميتها للإنسان - في المجتمع، لا تمثل حاجات إقتصادية. ويرجع السبب في ذلك إلى أن الحاجة الإقتصادية يجب أن تتوفر لها خصائص معينة من أهمها: أن تكون وسيلة إشباع هذه الحاجة وسيلة (أي مالاً أو مورداً إقتصادياً). وقد سبق لنا بيان الخصائص التي تتصف بها الموارد الإقتصادية. وإيضاحاً لذلك: تعتبر الحاجة إلى التنفس - رغم

---

(١) راجع في ذلك: دكتور/ عزمي رجب، (الإقتصاد السياسي)، مرجع سابق، ص ٢٠.

أهميتها البالغة - غير إقتصادية، لأن الوسيلة اللازمة لإشباعها وهي: الهواء، لا تمثل مورداً إقتصادياً، لعدم إتصافه - في المعتاد - بالندرة.

ومن خصائص الحاجات الإقتصادية أيضاً: ضرورة أن تكون وسيلة إشباعها معروفة (بصرف النظر عن توافر هذه الوسيلة بالفعل). فرغبة الإنسان مثلاً في أن يستمر في العمل دون راحة أو نوم، ودون أن يشعر بالتعب أو الإرهاق، هي رغبة غير إقتصادية لأن وسيلة تحقيقها غير معروفة. وكذلك يجب أن تتوافر الرغبة في الحصول على الإشباع أو دفع الألم حتى تكون الحاجة إقتصادية. فإذا وجد مريض لديه تصميم على عدم إستخدام الدواء، رغم إحساسه بالمرض؛ فإن حاجته إلى الدواء - في هذه الحالة - تعتبر غير إقتصادية.

**ب - الحاجات الضرورية والكمالية:** وتكون الحاجة ضرورية إذا كان في إشباعها حفظاً للوجود الإنساني والإبقاء عليه. ومثال ذلك الحاجة إلى الطعام والشراب والملبس والسكن، والتنفس، والعلاج، أما الحاجة الكمالية فهي الرغبة في تحقيق مزيد من الإشباع بعد الوفاء بالحاجات الضرورية. ومثالها: الرغبة في اقتناء سيارة من نوع معين، أو عطر من نوع معين، أو السياحة الترفيهية إلى بلد معين.. الخ. والواقع أن هذا التقسيم هو أمر نسبي يختلف من وقت إلى آخر، ومن مجتمع إلى آخر، وحتى في ذات المجتمع الواحد قد يختلف ما هو ضروري أو كمالي من الأشياء من وقت إلى آخر. كما أن إشباع المزيد من الحاجات الكمالية يتوقف على درجة التقدم الإقتصادي والإجتماعي في المجتمع.

**ج - الحاجات الحاضرة والمستقبلية:** والحاجة الحاضرة هي تلك التي يرغب الإنسان في إشباعها حالياً: مثل الحاجة إلى الطعام في حالة الجوع، أو إلى الشرب في وقت العطش. أما الحاجة المستقبلية فهي تلك التي يمكن تأجيل إشباعها إلى وقت لاحق في المستقبل القريب أو البعيد، ومثالها الحاجة إلى إقتناء مسكن أكثر إتساعاً في المستقبل. ويلاحظ أن إشباع الحاجات المستقبلية يتحقق

من خلال التضحية بجزء من إشباع الحاجات الحاضرة وذلك عن طريق الإذخار.

د - الحاجات الفردية (الخاصة) والجماعية (العامة): ويمكن إرجاع هذا التقسيم إلى معيار وجهة نظر الراغب في تحقيق الإشباع من ناحية، والمسئول عن تحقيق هذا الإشباع من ناحية أخرى. فالحاجة إلى التدخين مثلاً هي حاجة فردية (شخصية أو خاصة)، أما الحاجة إلى الطعام فهي حاجة عامة، فالطعام ضروري لكل أفراد المجتمع. ومن هنا تسمى الأولى بالحاجة الشخصية، أما الثانية فهي حاجة موضوعية. كما أن الحاجة الفردية أو الخاصة يتم إشباعها عن طريق الدخل أو الإنفاق الفردي أو الخاص، أما الحاجة الجماعية أو العامة (كالهجرة إلى رصف الطرق، بناء المطارات، تشييد الجسور وإقامة السدود.... الخ) تعتبر حاجات عامة لكل أفراد المجتمع، وغالباً ما يتم إشباعها عن طريق الإنفاق العام التي تقوم الدولة بإجرائه في المجالات المختلفة (١).

ـ ويلاحظ أنه لا يوجد حد فاصل وقاطع بين أنواع الحاجات الإنسانية المختلفة. فقد تكون الحاجة الواحدة إقتصادية وفردية وجماعية وحاضرة ومستقبلية وضرورية وكمالية في نفس الوقت، ومثالها الواضح الحاجة إلى الطعام والسكن أو الملابس وغير ذلك من الحاجات الإنسانية المتعددة والمتوعة (٢).

٣ - الخصائص: تتميز الحاجات الإنسانية بسمات معينة يمكن إيجازها فيما يلي:

١ - التعدد أو اللانهائية: فالحاجات الإنسانية في تطور مستمر وفقاً للتطور الإقتصادي والحضاري للوسط الذي يعيش فيه الإنسان. ومع التطور والتقدم التكنولوجي تظهر حاجات جديدة تترادف أهميتها بالنسبة للحاجات

---

(١) راجع مثلاً، دكتور/ محمد دويدار، المرجع السابق، ص ٨٦.

(٢) راجع: دكتور/ محمد حافظ الرهوان، «مبادئ علم الإقتصاد»، كلية شرطة دبي، ١٩٩٢، ص ٦١.

الأولى. ومن أهم النتائج المترتبة على هذا التعدد اللانهائي للحاجات: ظهور المشكلة الاقتصادية والتي تتمثل، كما سبق أن أشرنا - في عدم التناسب بين قلة الموارد الاقتصادية من ناحية، وتعدد الحاجات واجبة الإشباع عن طريق إستغلال هذه الموارد من ناحية أخرى - وكلما زاد ثراء الدولة وتقدمها كلما قلت نسبة الحاجات الأولى إلى مجموع الحاجات، وذلك بسبب توجيه جزء متزايد من الثروة أو الدخل للحصول على مزيد من الإشباع للحاجات الجديدة<sup>(١)</sup>.

ب - النفسية: فالمشاهد أن حاجات الإنسان في الوقت الحاضر لا تمثل إنعكاساً لضرورات حيوية بقدر ما هي تعبير عن أوضاع إجتماعية تحكمها ظروف الزمان والمكان. فحاجات الفرد في الريف تختلف عن حاجاته في المدينة. وحاجات الأجداد تختلف عن حاجات الأبناء والأحفاد، وحاجات سكان المناطق الحارة تختلف عن حاجات سكان المناطق الباردة. وحاجات مجتمع تسود فيه الأمية تختلف عنها في مجتمع تنعدم فيه الأمية ويرتفع فيه المستوى الثقافي.

ج - القابلية للإشباع والإستبدال: فكل الرغبات، ومهما بلغت حدتها أو شدتها يمكن إشباعها بعد حد معين<sup>(٢)</sup>، أو بعد كمية معينة من الوسائل اللازمة لذلك، فالرغبة في تناول نوع من الفاكهة، يتم إشباعها بعد تناول كمية معينة من هذا النوع. وبالطبع فإن ذلك لا يمنع من تجدد هذه الرغبة في وقت لاحق.

وتعتبر قابلية الحاجات للإشباع بعد حد معين، أحد أسباب تفسير قانون تناقص المنفعة الحدية في نظرية الإستهلاك (وهي إحدى النظريات التي توضح

---

(١) ومن الأقوال الشائعة في هذا المجال: ان ضرورات اليوم كانت من كماليات الأمس، وأن كماليات اليوم سوف تصبح بدورها من ضرورات الغد.

(٢) يمكن إستثناء النقود (أي الحاجة إلى النقود) من هذه القاعدة، فمن النادر أن نجد إنساناً يرفض الحصول على مزيد من الذهب أو الأوراق النقدية مهما بلغ مقدار ما يملكه منها. وتفسير ذلك أن النقود أصبحت هي الوسيلة الفعالة للحصول على جميع الأشياء، وتحقيق جميع الرغبات التي يمكن تلبيتها بواسطتها.

الكيفية التي يستطيع بها المستهلك تعظيم إشباعه الكلي، وموضع دراسة هذه النظرية هو التحليل الإقتصادي الجزئي في الجزء الثاني لهذا المؤلف). ولو تصورنا حاجة إنسانية معينة تتميز بعدم قابليتها للإشباع، لما تناقصت المنفعة الحدية للسلعة التي تشبع هذه الحاجة إطلاقاً.

ـ أما قابلية الحاجات للإستبدال، فتعني أن إشباع حاجة معينة يمكن أن يتحقق من خلال إشباع حاجة أخرى قريبة منها، حيث يمكن الإستعاضة عن سلعة أو خدمة معينة بسلعة أو خدمة أخرى لتحقيق ذات الغرض. فشرء كيلو جرام من اللحم مثلاً، يمكن أن يحل محل شراء كيلو جرام من السمك المرتدع ثمنه نسبياً. كما أن الحاجة إلى مشاهدة فيلم سينمائي في إحدى دور العرض، يمكن أن تعوض بالذهاب إلى حديقة للتنزه، أو بالإستماع الى الموسيقى.

د - القابلية للإنقسام والتكامل: ويقصد بقابلية الحاجة إلى الإنقسام: أن الإحساس بالآلم الذي يتولد عن الحاجة يمكن التخفيف منه تدريجياً بزيادة كمية السلع والخدمات التي تستخدم في إشباع هذه الحاجة. فالحاجة إلى الطعام يمكن إشباعها جزئياً عن طريق تناول بعض الأطعمة وليس كل المواد الغذائية اللازمة لإزالة الجوع تماماً. وبالطبع، فإن قابلية الحاجة للإنقسام إنما تتوقف على قابلية وسائل إشباع الحاجة ذاتها إلى الإنقسام، أو على تنوع هذه الوسائل من حيث الجودة.

أما تكامل الحاجات فيتمثل في أن إشباع كل منها لا يغني عن إشباع الحاجات الأخرى. فالحاجة إلى الغذاء تكمل الحاجة إلى الكساء، كما أن كلا منهما يكملان الحاجة إلى العمل وإلى التسلية والترفيه عن النفس.

**ثانياً: الإستهلاك: (تعريفه، أهميته، أنواعه):**

١ - التعريف: الإستهلاك نشاط إقتصادي يتمثل في إستخدام السلع والخدمات الإستهلاكية من أجل إشباع الحاجات التي يشعر بها الإنسان. والوحدات الرئيسية التي تقوم بالإستهلاك تتمثل في الأفراد الذين يتجمعون



عادة في شكل عائلات. وإلى جانب هؤلاء توجد بعض الوحدات الأخرى المتمثلة في الهيئات الخدمية (مثل المستشفيات والمدارس... الخ)، وكذلك المشروعات الإنتاجية والدولة.

٢ - الأهمية: كما يقول «أدم سميث»، يعتبر الإستهلاك هو العامل المحرك للإنتاج. وغايته النهائية وهدفه في ذات الوقت. ذلك أن إستهلاك سلعة أو خدمة معينة لأبد وأن يسبقه إنتاجها أو إنتاج الأموال الإنتاجية (السلع الرأسمالية) الضرورية لإنتاجها. وحتى يتم الإنتاج من خلال عملية إنتاجية معينة، لابد من إجراء تنسيق بين عوامل الإنتاج المتنوعة. وبعد الإنتاج، يتم التداول للمنتجات في الأسواق (أي عرض المنتجات وطلبها). وعلى ذلك، فإن الإستهلاك يمثل محوراً أو مفتاحاً لكل الأنشطة الاقتصادية الأخرى.

ويتم الحصول على السلع والخدمات من أجل إستهلاكها عن طريق إتفاق جزء من دخول الأفراد. وللإتفاق الإستهلاكي بهذا المعنى تأثير هام على قدرة الأفراد والمشروعات والمجمعات في تكوين الإستثمار وتراكم رأس المال الإنتاجي عن طريق الإدخار. فكلما ارتفعت معدلات الإتفاق الإستهلاكي، نقصت القدرة على تعبئة المدخرات اللازمة للإستثمار وتكوين رأس المال.

٣ - الأنواع: يمكن تقسيم الإستهلاك إلى أنواع متنوعة، يعتمد كل منها على معيار معين. فوفقاً لمدى تحقيق الإستهلاك للإشباع الحاضر (المباشر) أو للإشباع الأجل (غير المباشر)، يمكن تقسيم الإستهلاك إلى نوعين هما: الإستهلاك النهائي والإستهلاك الوسيط. ويتمثل الأول في إستخدام الأفراد للسلع والخدمات النهائية من أجل إشباع الحاجات الحاضرة أو الحالة (إستخدام المواد الغذائية مثلاً). أما الثاني فيتمثل في إستخدام المشروعات الإنتاجية للمواد الخام الأولية، أو للسلع نصف المصنعة بغرض تحويل هذه أو تلك إلى سلع صالحة للإستهلاك النهائي. كما أن إستخدام الآلات من أجل إنتاج المنتجات المختلفة، يعتبر إستهلاكاً غير مباشر لهذه الآلات.

- ووفقاً للشخص القائم بالإنفاق، يمكن تقسيم الإستهلاك إلى إستهلاك فردي (خاص)، أو إستهلاك جماعي (عام). ويتحقق الأول عن طريق قيام الأشخاص الطبيعيين باتفاق جزء من دخولهم من أجل إشباع حاجاتهم. أما الثاني فتقوم به الدولة أو الهيئات العامة ذات الشخصية الاعتبارية (مثل الولايات، أو الإمارات، أو مجالس المدن والقرى، والمؤسسات العامة التابعة للدولة... الخ). ويتحقق ذلك عن طريق الإنفاق العام اللازم لإشباع الحاجات الجماعية في مختلف المجالات (الامن، الدفاع، العدالة، الطرق، المطارات، مشروعات المياه والكهرباء.... الخ).

- وإستناداً إلى أهمية الإستهلاك في النظرية الإقتصادية، يمكن تقسيم الدراسة المتعلقة بالإستهلاك (أو الإنفاق الإستهلاكي) إلى مستويين: (أ) مستوى التحليل الإقتصادي الجزئي حيث يكون الإهتمام بدراسة سلوك المستهلك الفرد وهو بصدد توجيه دخله المحدود للحصول من كل وحدة نقدية منه على أقصى نفع ممكن<sup>(١)</sup>. (ب): مستوى التحليل الإقتصادي الكلي، حيث يكون الإهتمام بتحليل العلاقة بين مستوى الدخل الكلي المتاح للأفراد ومستوى الإنفاق الإستهلاكي لهم خلال فترة زمنية وذلك ما أطلق عليه كينز: دالة الإستهلاك أو الميل للإستهلاك.

- وفي هذا المجال نجد أن النظرية الإقتصادية الحديثة قد أولت إهتماماً كبيراً للعلاقة بين حجم الإستهلاك وحجم الدخل الذي يؤدي إلى هذا الإستهلاك<sup>(٢)</sup> وتأكيداً لذلك، يميز التحليل الإقتصادي بين ما يسمى بالميل المتوسط للإستهلاك من ناحية، والميل الحدي للإستهلاك من ناحية أخرى. ويقصد بالأول: العلاقة التي توجد في لحظة معينة بين مبلغ الإنفاق

---

(١) ويتحقق ذلك من خلال ما يسمى بنظرية الإستهلاك والتي تدرس عن طريق التحليل بفكرة المنفعة الحدية، أو التحليل بفكرة منحنيات السواء (ومحل ذلك الجزء الثاني من هذه المادة).

(٢) راجع: دكتور/ أحمد جامع، «النظرية الإقتصادية...» المرجع السابق، ص ٢٨.

الإستهلاكي، ومبلغ الدخل للفرد أو للعائلة أو للمجتمع ككل. أما الثاني فيقصد به العلاقة التي توجد ما بين التغير في مبلغ الإنفاق الإستهلاكي، والتغير في مبلغ الدخل الذي يحقق هذا الإنفاق.

فإذا ما عبرنا عن الإنفاق الإستهلاكي بالرمز (ف)، والتغير فيه بالرمز (Δ ف)، والدخل بالرمز (ل) والتغير فيه بالرمز Δل، فإن الميل المتوسط للإستهلاك =  $\frac{\Delta ف}{\Delta ل}$  ، أما الميل الحدي للإستهلاك =  $\frac{\Delta ف}{\Delta ل}$

- ويلاحظ أن دلالة التغير في الميل الحدي للإستهلاك أكبر وأكثر أهمية من تلك المتعلقة بالميل المتوسط للإستهلاك. ذلك لأن التغير الأول هو الذي يوضح الكيفية أو النسبة التي توزع بها زيادة إحتتمالية معينة في دخول الافراد ما بين الإدخار والإستهلاك(١).

- وقد أكدت كثير من الدراسات على وجود علاقة طردية بين الدخل والميل المتوسط للإدخار، وذلك بالنسبة لذوي الدخول المتوسطة والكبيرة، أما الميل الحدي للإستهلاك فإنه يسير في إتجاه عكسي لإتجاه دخولهم (فكلما زاد الدخل كلما نقص ميلهم الحدي للإستهلاك). أما بالنسبة لذوي الدخول الصغيرة والمحدودة، فقد لوحظ أن العلاقة طردية بين ميلهم الحدي للإستهلاك ودخولهم (فكلما زادت دخولهم زهبت الزيادة أو الجزء الأكبر منها إلى الإستهلاك).

---

(١) حيث أن الإدخار = الدخل - الإستهلاك.

كما أن الإستهلاك = الدخل - الإدخار.

ذلك لأن الدخل = الإدخار + الإستهلاك.

## المبحث الثالث الأموال والخدمات

- نبدأ أولاً بتعريف الأموال والخدمات، ثم نتبع ذلك بإيضاح تقسيماتها المختلفة ومعايير التمييز بينها (أي بين هذه التقسيمات المتنوعة):

### أولاً: التعريف:

يقصد بالأموال (أو الموارد) بصفة عامة (أي دون التمييز بين ما هو حر منها وما هو إقتصادي) كل ما يستخدم لإشباع حاجات الفرد والمجتمع بطريقة مباشرة أو بطريقة غير مباشرة. فالهواء باعتباره مورداً حراً يشبع حاجة الإنسان إلى التنفس والحياة بطريقة مباشرة، ورغيف الخبز باعتباره مالاً (أو سلعة إقتصادية) يستخدم لإشباع الحاجة إلى الطعام بطريقة مباشرة، والآلات في المصنع باعتبارها أموالاً إقتصادية تستخدم في الإنتاج من أجل إشباع حاجات الإنسان بطريقة غير مباشرة.

- وحتى يعتبر الشيء مالاً إقتصادياً يجب أن تتوافر فيه الشروط التي سبق إيضاها عند تناولنا لخصائص الموارد الإقتصادية، فإذا ما توافرت هذه الخصائص، يمكن القول أن الأموال الإقتصادية هي تلك الوسائل المادية (أي الملموسة) التي تستخدم لإشباع حاجات الفرد والمجتمع بطريقة مباشرة أو غير مباشرة.

- أما الخدمات فيقصد بها مختلف الوسائل غير المادية التي تستخدم أيضاً في إشباع حاجات إنسانية وإجتماعية متنوعة. ومن أمثلة الخدمات: تلقي العلوم عن طريق المدارس أو الجامعات أو أجهزة الإعلام المسموعة، أو المقروءة أو المرئية، العلاج، بذل الجهد لأداء عمل معين، الاستمتاع بمشاهدة فيلم سينمائي أو بنزهة أو سباحة، الإستماع إلى الموسيقى. ويلاحظ هنا أن الفائدة أو الإشباع الذي يحصل عليه الإنسان في الحالة الأولى (حالة الأموال) يتحقق نتيجة شيء

محسوس أو ملموس (مادي) كالألة في المصنع أو الخبز أو المواد الأولية. أما في الحالة الثانية (حالة الخدمات)، نجد أن الإشباع أو المنفعة المتحققة قد تحققت نتيجة وسيلة غير ملموسة (الموسيقى، منفعة التعليم والعلاج والترفيه، الجهد للبذل لأداء الخدمة... الخ).

- وبهذا المعنى، فإن الأموال والخدمات تعتبر المحصلة النهائية للنشاط الإنتاجي في المجتمع. أما من حيث النفع المترتب على هذه أو تلك (أي مدى إعتبار المال أو الخدمة نافعاً أو غير نافع)، فإنهما يحققان النفع أو الفائدة طالما ترتب على إستخدامها إشباعاً فعلياً لحاجات المستهلك بغض النظر عن الحكم الأخلاقي على السلعة أو الخدمة المستخدمة.

#### ثانياً: التقسيم:

بالإضافة إلى تقسيم الأموال والخدمات إلى إقتصادية وغير إقتصادية (١)، يوجد تقسيم آخر على جانب كبير من الأهمية هو تقسيمها إلى: أموال وخدمات إنتاجية، وأموال وخدمات إستهلاكية (٢).

أ - الأموال والخدمات الإنتاجية، هي الوسائل التي تستخدم في الإنتاج، أي أنها تشبع حاجات الإنسان بطريقة غير مباشرة. ومثال الأموال الإنتاجية، أبنية المشروعات الإنتاجية والمصانع، والأجهزة والآلات المستخدمة فيها، وهذه تسمى بالسلع الرأسمالية أو رأس المال الثابت. وكذلك المواد الخام الأولية، وهذه تسمى بالسلع الوسيطة أو رأس المال المتداول أو الجاري (٣).

(١) فكثير من الخدمات رغم أهميتها البالغة لا تعتبر خدمات إقتصادية مثل: تقديم النصيح والإرشاد والتوجيه والتشجيع المعنوي.... إلخ، إذا ما تم ذلك دون مقابل.

(٢) وبالطبع فإن هذا التقسيم يشمل فقط الأموال والخدمات الإقتصادية.

(٣) ويمكن القول أن الأجهزة والآلات تعتبر أيضاً من السلع الرأسمالية الوسيطة، ولكنها تتميز بالثبات (أي صعوبة التداول والتقلل لها إلا يتحمل بعض النفقات والخسائر)، بل إن هناك بعض الأموال الإنتاجية يستحيل نقلها من مكان إلى آخر، وتطول فترة إستخدامها إلى قرون متعددة، ومن هذه الأموال «الأرض».

ومثال الخدمات الإنتاجية: عمل العمال، الطاقة المحركة، نقل البضائع من المصانع وإليها. ويلاحظ أن أموال الإنتاج قد لا تستخدم في إنتاج الأموال الاستهلاكية بطريقة مباشرة، بل بطريقة غير مباشرة، ومثال ذلك الآلات والتجهيزات الفنية التي تنتج آلات النسيج التي تستخدم في إنتاج الملابس.

ب - الأموال والخدمات الاستهلاكية، وهي الوسائل المستخدمة لإشباع الحاجات الإنسانية بطريقة مباشرة. ومثال الأموال الاستهلاكية، المواد الغذائية، الثلاجة، الأجهزة المنزلية الأخرى، والملابس... الخ. ويلاحظ أن هذه الأموال بعضها يَفْنَى بمجرد استخدامه (السلع الاستهلاكية النهائية)، والبعض الآخر لا يَفْنَى بمجرد استخدامه، بل يبقى في الاستخدام فترة زمنية قد تمتد إلى عدة سنوات كالأجهزة المنزلية المعمرة.

ومثال الخدمات الاستهلاكية، خدمات التعليم والعلاج والترفيه والمحامة... الخ. ويمكن تقسيم هذه الخدمات إلى شخصية وعينية، ومثال الأولى: خدمات الطبيب والمحامي، ومثال الثانية: خدمة منح الإئتمان من الجهاز المصرفي مثلاً.

ج - معيار التمييز بين نوعي الأموال والخدمات: فيما يتعلق بالتمييز بين الأموال والخدمات الحرة من ناحية، والأموال والخدمات الإقتصادية من ناحية أخرى، فقد سبق أن أشرنا إلى الخصائص التي تتميز بها الأموال والخدمات الإقتصادية، ومن أهم هذه الخصائص، والتي تعتبر معياراً أساسياً للتمييز بينها وبين الأموال والخدمات الحرة: إمكانية الحصول على المال أو الخدمة بدون ثمن أو بدفع ثمن. وفي الحالة الأولى تُعد الأموال والخدمات حرة، وفي الحالة الثانية، فإن الأمر يدعو إلى الإقتصاد في استخدام الأموال والخدمات، ومن هنا كانت تسميتها بالإقتصادية.

- أما التمييز بين الأموال والخدمات (الإنتاجية، والاستهلاكية)، فإنه لا يعتمد على طبيعة هذه الأموال والخدمات، ولا على كبر أو صغر حجمها أو قيمتها، فالمال الواحد أو الخدمة الواحدة قد يكون في نفس الوقت إنتاجياً أو استهلاكياً؛ فالطاقة الكهربائية يمكن اعتبارها خدمة إنتاجية إذا استخدمت

لإنارة المصنع وإدارة آلاته وأجهزته، كما يمكن اعتبارها خدمة إستهلاكية إذا استخدمت لإنارة، المنزل وخدمة الإستخدامات المتنوعة فيه. والسيارة أيضاً يمكن اعتبارها مالاً إنتاجياً إذا استخدمت في نقل العمال والبضائع من المصنع أو إليه، كما يمكن اعتبارها مالاً إستهلاكياً إذا استخدمت للإستعمال الشخصي.

وهكذا يمكن القول أن معيار التمييز هنا يتمثل في الغرض أو الهدف الذي يستخدم المال أو الخدمة في تحقيقه. وفي المثال السابق تعتبر السيارة مالاً إنتاجياً تؤدي خدمة إنتاجية (النقل) إذا ما استخدمت لأغراض الإنتاج، إلا أنها تعتبر مالاً إستهلاكياً، وتؤدي خدمة إستهلاكية (النقل) إذا ما كان إستعمالها مخصصاً للأغراض الشخصية.

د - الثروة: يتفق الإقتصاديون على أن مجموع الأموال الإقتصادية سواء الإنتاجية منها أو الإستهلاكية التي توجد في لحظة معينة لدى الفرد أو لدى المجتمع تدخل في تكوين الثروة الفردية أو الثروة القومية. إلا أن إدخال الخدمات الإنتاجية والإستهلاكية في تكوين الثروة لم يحظ بهذا الإتفاق. فقد ذهب بعضهم إلى أن مفهوم الثروة لا يشتمل على الخدمات أيما كان نوعها (١)، بينما ذهب آخرون إلى إشتمال تعبير الثروة على السلع (الأموال) والخدمات، فكلتاها تستمد قيمتها من ندرتها والحاجة المادية أو النفسية إليها، كما أن علم الإقتصاد هو علم دراسة الثروة بمفهومها الشامل (٢).

- وإذا كان إصطلاح «الثروة» يحمل معنى الرصيد المخزون من السلع الإقتصادية الموجودة في وقت معين، سواء في حياة الفرد أو الجماعة (٣)، فإن

---

(١) راجع: دكتور/ أحمد جامع، «النظرية الإقتصادية...» مرجع سابق، ص ١٧.

(٢) راجع في ذلك مثلاً: نسيب الخازن، «مبادئ» علم الإقتصاد، منشورات دار مكتبة الحياة، بيروت، بدون تاريخ، ص ١١.

(٣) ومن ثم يمكن تعريف الثروة القومية بأنها «رصيد السلع الإقتصادية الموجودة في دولة معينة في وقت معين، باستبعاد الخدمات، زائداً الديون المستحقة للدولة على الدول الأخرى، ناقصاً الديون المستحقة للدول الأخرى على الدولة»، راجع في ذلك: دكتور/ حسين عمر، مرجع سابق، ص ١٧.

هذا الاصطلاح بمفهومه الأكثر شمولاً يجب في رأينا - أن يتضمن أيضاً الخدمات الإقتصادية بنوعيتها، وذلك للأسباب الآتية:

أولاً: تشترك الخدمات الإقتصادية مع الأموال الإقتصادية في صفة الندرية النسبية، كما أن كلاهما تساهمان في تحقيق إشباع حاجات الأفراد والمجتمع.

ثانياً: «إن ثروة الأمم - كما يقول آدم سميث - لا تزيد تبعاً لزيادة الذهب والفضة، كما زعم المعدنيون والتجارئون، وإنما تحصل هذه الزيادة من جراء زيادة الإنتاج». والإنتاج عند سميث، وفي النظرية الإقتصادية الحديثة، إنما هو خلق للمنفعة، والعمل في مختلف أشكاله ومراحله يعتبر مصدر القيمة والأساس الحقيقي لثروة الأمم. وقد سبق أن أشرنا إلى أن عمل العمال يعتبر ضمن الخدمات الإقتصادية.

ثالثاً: الناتج القومي لمجتمع ما هو مجموع ما يحصل عليه الإقتصاد القومي من السلع والخدمات الناتجة عن النشاط الإنتاجي لكافة الوحدات الإنتاجية خلال فترة معينة (هي غالباً سنة). وبهذا التعريف، فإن الناتج القومي هو إنتاج للثروة القومية، كما أنه يعتبر جزءاً منها في العام محل البحث.

رابعاً: قد تسمى الثروة القومية في بعض الأحيان، برأس المال القومي. ولهذه التسمية أهميتها عند معالجة الثروة كجزء من الإقتصاد الكمي. وفي العملية الإنتاجية يتكامل رأس المال المادي ورأس المال البشري. إن تحقيق الجزء الأكبر من الاستثمارات يستلزم عمل المهندس ذو الخبرة، كما أن تنفيذ هذه الاستثمارات يتطلب الأيدي العاملة ذات المهارة العالية، وكذلك فإن زيادة معدل الاستثمارات يقتضي إرتفاعاً بدرجة المهارة الفنية (١). وفي مؤلفه الذي حصل على جائزة نوبل، والذي كان عنوانه «لا ثروة غير البشر» يؤكد ت. شولتز، على أن

---

(١) راجع: P. Guillaumont; "L'Absorption du Capital.", Ed. Cujus, Paris, 1964, P.



الإستثمارات في البشر وفي المعرفة هي العوامل الحاسمة والتي تضمن الإرتفاع بمستوى المعيشة (١).

- إن ذلك يعني أن تكوين رأس المال القومي (الثروة القومية) وإستخدامه وزيادة معدلات نموه، يتوقف على الخدمات التي يقدمها رأس المال البشري، كما أن هذا الأخير هو مخزون "Stock" أو ذخيرة، لأنه يخلق لتيار من الخدمات (وهي خدمات العمل) التي تتدخل في العملية الإنتاجية، بطريقة مباشرة كعنصر إنتاج. وهو في ذلك يتماثل مع مخزون رأس المال المادي الذي ينتج هو الآخر تياراً من الخدمات، هي خدمات هذا العنصر من عناصر الإنتاج (٢).

---

- T.W. Schultz; "Il n'est de Richesse Que D'hommes", Bonnel, Paris, 1983. (١)

- P. Guillaumont; "L'Absorption....", Op. Cit. P. 177. (٢)

## المبحث الرابع عناصر الإنتاج

- للإنتاج معنيان ينصرف أولهما إلى النشاط الفاعل، بينما ينصرف المعنى الثاني إلى قيمة ما أوجده هذا النشاط. ويقصد بالإنتاج في معناه الأول (المعنى المادي): عملية خلق الأموال والخدمات سواء كانت إنتاجية أو استهلاكية. ولهذا يطلق على كل مال ينتجه الإنسان (أي السلعة)، وكل (خدمة) تتحقق عن النشاط الإنساني اسم منتج، وعلى السلع والخدمات اسم «المنتجات». أما المعنى الثاني (المعنى القيمي) للإنتاج فيقصد به القيمة النقدية (أي قيمة المنتجات مقدرة بالنقود) والتي تم إيجادها بواسطة النشاط الإنتاجي<sup>(١)</sup>.

والإنتاج في معناه الأول لا يقتصر على خلق منتجات لم يكن لها وجود من قبل، (الإنتاج الزراعي مثلاً)، وإنما يتضمن أيضاً زيادة المنفعة لأموال أو منتجات سبق وجودها (صبغة الأقمشة أو تلوينها)، تحويل القطن إلى منسوجات - ويكون الإنتاج إقتصادياً عندما يؤدي الإنتاج المادي إلى تحقيق منفعة اقتصادية، هذه المنفعة الاقتصادية، يتنوع مفهومها وفقاً لوجهة نظر المستهلك، والمنتج، والمجتمع :

- بالنسبة للمستهلك، تتحقق هذه المنفعة عندما تتاح له زيادة الإشباع عن طريق إنتاج (أو زيادة الإنتاج) من السلع: كالحبوب والأقمشة والأدوات المتنوعة؛ أو عن طريق إنتاج الخدمات (أو زيادة المتاح منها): خدمات أعمال مكاتب السفر والجهاز المصرفي وشركات المياه والكهرباء والنقل والفنادق والمستشفيات... الخ.

---

(١) وهكذا يتمثل المعنى الأول في عملية الإنتاج ذاتها، في حين يتمثل المعنى الثاني في نتيجة هذه العملية نفسها. راجع: دكتور/ أحمد جامع، «النظرية الإقتصادية...»، مرجع سابق، ص ٢٠.

- وبالنسبة للمنتج، تتحقق هذه المنفعة عندما يحقق ربحاً صافياً (وذلك عندما يصبح ثمن البيع أعلى من ثمن التكلفة).

- وبالنسبة للمجتمع، تتحقق هذه المنفعة عندما تفوق كمية المنتجات (أو قيمتها) كمية الأموال المستهلكة (أو قيمتها) خلال فترة زمنية معينة، أي في دورة إقتصادية كسنة مثلاً (١).

- وأياً كان المعنى المعطى للإنتاج، فإن تحقيق هذا الأخير يقتضي توافر عناصر متنوعة هي عناصر الإنتاج (أو عوامل الإنتاج). ويقصد بها الموارد الإقتصادية التي يستخدمها المجتمع من أجل إيجاد ما يحتاج إليه من منتجات. ويدون هذه الموارد يصبح إنتاج هذه المنتجات، وبالتالي إشباع الحاجات منها أمراً غير ممكن، فما هي إذن هذه العوامل؟

الواقع أن تحديد عوامل الإنتاج قد تطور مع التطور التاريخي للنظم الإقتصادية (٢). من ناحية، ومع تطور الفكر الإقتصادي الذي صاحب ذلك من ناحية أخرى.

ففي نطاق النظام البدائي وحتى بلوغ النظام الإقطاعي مروراً بنظام الرق، ظلت عوامل الإنتاج الرئيسية هي الموارد الطبيعية متمثلة في الأرض، والموارد البشرية متمثلة في العمل، وكانت السيادة للإنتاج الزراعي مع الإنتاج الحرفي، ولم تكن المعدات الرأسمالية، بأشكالها المعقدة وصورها المتنوعة الآن، قد عرفت بعد. ولم يكن الحرفيون يستخدمون سوى بعض الأدوات اليدوية البسيطة. وخلال القرن السابع عشر والثامن عشر برزت أفكار مدرسة الطبيعيين ومدرسة التقليديين، حيث رأت المدرسة الأولى أن الطبيعة (الأرض) هي العنصر الوحيد المنتج، أما المدرسة الثانية، والتي يعتبر آدم سميث رائداً لها، فقد ركزت على عنصرَي العمل «والأرض» بمعناها الشامل للموارد الطبيعية كعناصر رئيسية للإنتاج. وبعد إكتمال الرأسمالية الناشئة في نهاية القرن الثامن

---

(١) راجع: دكتور/ عزمي رجب، «الإقتصاد السياسي»، مرجع سابق، ص ١٧٢.

(٢) محل الدراسة التفصيلية لهذا التطور هو الباب التالي من هذا الكتاب.

عشر وأوائل القرن التاسع عشر، غيرت الثورة الصناعية نظام الإنتاج تغييراً جذرياً، حيث أصبح الإنتاج الصناعي مهيمناً، وأضحى رأس المال العيني في صورة عدد وآلات عنصراً أساسياً في الإنتاج بجانب الموارد الطبيعية والعمل (١). وهكذا أصبحت عوامل الإنتاج ثلاثة هي: العمل، الموارد الطبيعية، ورأس المال.

غير أنه إتضح في ضوء تجارب الدول الصناعية والرأسمالية، وما أوضحه بعض الإقتصاديين المعاصرين مثل «شومبيتر» (الإقتصادي الألماني)، أن عائد كل من العمل والأرض ورأس المال يمكن أن يزيد، إذا تضافرت هذه العناصر الإنتاجية الثلاثة تحت قيادة رشيدة وإدارة حكيمة، ومن ثم، فقد ظهر في أفق الصناعة الحديثة - عنصر رابع من عناصر الإنتاج، يؤلف بينها في وحدة إنتاجية (مشروع أو منشأة)، ويجمعها تحت إدارته وإشرافه، ويتحمل في سبيل ذلك عبء المخاطرة برأس المال الذي يستثمره في هذه الوحدة الإنتاجية. وهذا هو «المنظّم»، الذي أضفى يكون العنصر الرابع من عناصر الإنتاج. وهكذا أصبح التقليد العلمي في الوقت الحاضر يجري في دراسته لعناصر الإنتاج على أساس تقسيمها إلى عناصر أربعة هي: العمل، الموارد الطبيعية، رأس المال، التنظيم (٢).

- وقبل أن نتناول هذه العناصر الأربعة للإنتاج، بشيء من التفصيل: نجد

---

(١) وخلال هذه الفترة، رأى كارل ماركس (١٨١٨ - ١٨٨٣) مؤسس مذهب الاشتراكية العلمية، أن العمل وحده هو العنصر الرئيسي للإنتاج، وإعتبر الموارد المادية بمثابة وسائل مساعدة في الإنتاج.

(٢) بعض الكتاب المعاصرين ينتقد هذا التقسيم الرباعي لعوامل الإنتاج، على أساس أن ثمة صعوبات عملية في التمييز - على وجه الدقة - بين الأرض وبين رأس المال من حيث مساهمة كل منهما على حدة في الناتج، كما أن التنظيم يعتبر نوعاً من العمل. ومن ثم، يرون أن عناصر الإنتاج اثنان فقط هما: رأس المال والعمل. ولكن التسليم بذلك، سيجعل عائد العمل (الأجر) يتدمج مع عائد المنظم (الربح)، وبالتبع فإن ذلك يخالف الأسس المستقرة لنظرية التوزيع، والتي تجعل لكل عامل من العوامل الأربعة للإنتاج عائداً مستقلاً. راجع تفصيلات هذه الرؤية عند: دكتور/ حسين عمر، المرجع السابق، ص ٤٤ وما بعدها.

من الأهمية بمكان أن نشير إلى أن ما يستخدم في إنتاج المنتجات ليس هو الكيان المادي نفسه لعوامل الإنتاج هذه، بل إن ما يستخدم في ذلك هو - وعلى وجه الدقة - الخدمات التي تقدمها هذه العوامل (١). وإذا كان من الشائع أن يقال بأن الإنتاج يتم عن طريق التأليف ما بين عوامل الإنتاج، فإنه يجب فهم هذا القول الشائع على أنه يعني في الحقيقة التأليف ما بين خدمات هذه العوامل، أي خدمات كل من: العمل، الموارد الطبيعية، رأس المال، والتنظيم.

## العنصر الأول: العمل

- ينقسم العمل كنشاط إقتصادي وكعنصر من عناصر الإنتاج إلى أنواع متعددة: الأعمال اليدوية والأعمال العقلية (٢)، والأعمال البسيطة والأعمال الفنية (٣)، والأعمال المبدعة والعادية، أعمال الإدارة وأعمال التنفيذ وأعمال التنظيم (٤).

وفي دراستنا لهذا العنصر من عناصر الإنتاج، يمكن تناول النقاط الآتية:

- ١ - تعريف العمل، ومفهوم العمل المنتج.
- ٢ - العوامل المؤثرة في حجم عرض العمل وإنتاجيته.
- ٣ - وجهان للعمل.
- ٤ - تقسيم العمل.

- 
- (١) دكتور/ أحمد جامع، «النظرية الإقتصادية...» مرجع سابق، ص ٢٠.
  - (٢) الأعمال اليدوية تتطلب مجهوداً عضلياً، والأعمال العقلية تستلزم جهداً ذهنياً وفكرياً.
  - (٣) الأعمال البسيطة تتخذ الشكل البدائي للعمل، وهي لا تتطلب كفاءات خاصة أو خبرة طويلة خلافاً للأعمال الفنية.
  - (٤) سنتحدث عن هذه الأعمال عند عرضنا للتنظيم كأحد عناصر الإنتاج.

## أولاً: تعريف العمل، ومفهوم العمل المنتج:

- يقصد بالعمل - كأحد عناصر الإنتاج - بأنه نشاط إقتصادي يتمثل في شكل مجهود إنساني ذهني أو جسماني (فكري أو يدوي) يقوم به الفرد من أجل الإنتاج. ويترتب على هذا التعريف إستبعاد المجهودات الإنسانية التي لا تهدف إلى خلق المنتجات من سلع وخدمات يمكن تقديرها نقدياً، مثل ممارسة الهوايات الرياضية والسياحة، وعمل ربات البيوت في منازلهن(١).

- ويعتبر العمل، وعلى وجه الخصوص، العمل اليدوي، أول عوامل الإنتاج التي إعتد عليها الإنسان في إشباع حاجاته. وفي مؤلفه الشهير «ثروة الأمم - ١٧٧٦»، أكد آدم سميث على أهمية عنصر العمل. إذ بينما كان «التجاربيون»(٢) يرون أن زيادة الثروة ترجع إلى فائض الميزان التجاري، بما يصاحبه من تراكم للذهب والفضة. وبينما كان «الطبيعيون»(٣). يجادلون بأن الثروة تنشأ، أصلاً في الزراعة، حيث أن قيمتها الفائضة هي الثروة الحقيقية؛ جاء آدم سميث معارضاً كل هذه الأفكار عن طبيعة الثروة ونشأتها، مؤكداً أن المصدر الرئيسي لكل الثروات هو العمل، وأن زيادة الثروة تتوقف على زيادة إنتاجية العمل.

- وفي تحديد ماهية العمل المنتج، ذهب الفزيوكرات (الطبيعيون) إلى أن العمل الزراعي هو العمل الوحيد المنتج، وأن الأعمال الأخرى (التجارية أو الصناعية أو الخدمية أو الإدارية) هي أعمال عقيمة. وكانوا بذلك يركزون فقط على الإنتاجية المادية للعمل دون إنتاجيته الإقتصادية.

---

(١) فهذا العمل وإن كان مفيداً ونادراً، إلا أنه يستبعد من حساب الناتج القومي بسبب تعذر تقديره نقدياً، فضلاً عن صعوبة الحصول على إحصائيات دقيقة عنه.

(٢) ظل مذهب التجاربيين سائداً حتى منتصف القرن الثامن عشر. وقد طبقته إنجلترا بعد أن رسم سياسته البريطاني المعروف «كروميل» في القرن السابع عشر.

(٣) نشأت مدرسة الطبيعيين في فرنسا، في النصف الثاني من القرن الثامن عشر، وكان مؤسسها هو الطبيب «فرانسوا كيناي» طبيب لويس الخامس عشر. وكانت تركز على فكرة النظام الطبيعي.

أما آدم سميث، والذي يعتبر رائداً للفكر الإقتصادي التقليدي، ومؤسساً لعلم الإقتصاد الحديث في إنجلترا، فقد رأى أن العمل المنتج هو ذلك الذي يؤدي إلى زيادة مجموع الأموال المادية في المجتمع، أما الأعمال الأخرى المنتجة لخدمات (مثل الغناء والموسيقى والتدريس) فإنها تعتبر أعمالاً غير منتجة.

- وبالنسبة لـ «كارل ماركس» مؤسس الإشتراكية العلمية في القرن الماضي، فلم يعتبر منتجاً - من عوامل الإنتاج - سوى العمل سواء كان يدوياً أو ذهنياً.

- أما «جان باتست ساي» (١٧٦٧ - ١٨٣٢)، وهو الإقتصادي الفرنسي الذي كان متأثراً بالتطور الصناعي وجو الحرية اللذين إنتشرا في كل من إنجلترا وفرنسا في ذلك العصر، فقد رأى أن كل عمل خالق للمنفعة يعتبر عملاً منتجاً، ويعتبر "ساي" من أوائل المحللين لأهمية المنفعة والخدمات الإنسانية. وكان يرى أنه لا يوجد في الأصل سوى منتجات معنوية، وأن الإنتاج ليس خلقاً للمادة وإنما هو خلق للمنفعة، كما رأى أن الهدف من الزراعة والصناعة والتجارة هو تقديم الخدمات.

- أما الفكر الإقتصادي الحديث، فإنه لا يفرق بين السلع التي لها كيان مادي وبين الخدمات، ما دامت السلعة أو الخدمة تتوفر لها صفتا الندرة والمنفعة. وعلى ذلك، فإن النظرية الإقتصادية الحديثة، ترى في كل عمل - أيا كانت طبيعته، وأيا كان من يقوم به - عملاً منتجاً، وذلك طالما أدى هذا العمل إلى تحقيق منفعة أو إشباع بطريقة مباشرة، أو ساهم في ذلك بطريقة غير مباشرة.

### ثانياً: العوامل المؤثرة في حجم عرض العمل وإنتاجيته:

إن تناول هذا الموضوع يقتضي التمييز في عنصر العمل بين الناحية الكمية (عرض العمل والطلب عليه) من ناحية، والناحية النوعية (الكفاءة الإنتاجية للعمل) من ناحية أخرى.

## ١ - عرض العمل (الناحية الكمية):

- الدراسة الكمية، أي المتعلقة بحجم القوة العاملة في مجتمع ما، لا يمكن أن تنفصل عن الدراسة الديموجرافية في هذا المجتمع. ويقصد بهذه الدراسة الأخيرة، تلك التي تتعلق بتطور عدد السكان كنتيجة للتغيرات الحادثة في معدلات النمو للمواليد والوفيات والهجرة الداخلية والخارجية، ونسبة الذكور إلى الإناث، ونسبة كبار السن إلى صغار السن... الخ.

وفي هذا المجال، يلاحظ أن حجم القوة العاملة في المجتمع لا بد وأن تتأثر بحجم عدد السكان فيه وتطور هذا العدد. إلا أن ذلك لا يعني - وعلى نحو مطلق - أن العلاقة طردية بين حجم السكان كمتغير مستقل وبين حجم القوة العاملة كمتغير تابع، أو أن قوة العمل تعتبر دالة بسيطة لحجم السكان. وأسباب ذلك تتمثل في أن كل السكان هم مستهلكون، ولكنهم جميعاً ليسوا منتجين. فالمنتجون (أي الذين يكوّنون ما يعرف باسم قوة العمل في المجتمع) هم الذين تتراوح أعمارهم عادة بين ١٥ و ٦٤ سنة (١). فالسكان الأقل من ١٥ سنة، والأكثر من ٦٤ سنة، لا يدخلون في نطاق نسبة القوة العاملة، إما لأنهم صغار السن جداً أو متقدمين جداً في العمر، وبالتالي لا يمكنهم ممارسة الأعمال المنتجة، ولو أنه يمكنهم ممارسة بعض الأعمال المنزلية أو غير ذلك من الأعمال التي لا يقصد من ورائها الحصول على دخول في مقابلها.

- ومن العوامل الديموجرافية والإجتماعية التي تؤثر في حجم القوة العاملة في المجتمع: إتجاه معدلات المواليد، التغير في فترة الحياة المتوقعة، الهجرة الخارجية، مدى مساهمة النساء في العمل.

\* فإتجاه معدل المواليد إلى الإرتفاع، مع إرتباطه بانخفاض معدل الوفيات، يؤدي إلى زيادة الحجم الكلي للسكان. وزيادة هذا الحجم يعني وجود نسبة كبيرة من صغار السن غير المنتجين أو المستهلكين (المُعالين). وإذا كان إتجاه معدل المواليد إلى الإرتفاع المستمر يؤثر في نسبة السكان في سن

---

(١) وهي الفترة المأخوذ بها في إحصائيات البنك الدولي عن التنمية في العالم.



العمل، إذ يتسبب في إزدياد حجم أو عدد المؤهلين للعمل، إلا أن ذلك يتوقف على عوامل أخرى إقتصادية، من أهمها توفير فرص العمل، والتي تتوقف بدورها على حجم الإستثمارات المتنوعة والمتاحة.

\* كذلك تؤدي الزيادة في فترة الحياة المتوقعة في المجتمع إلى زيادة نسبة السكان البالغين، والقادرين على العمل، بالنسبة إلى المجموع الكلي للسكان، والعكس صحيح.

\* كما أن للهجرة الخارجية تأثيراً كبيراً في نسبة حجم قوة العمل إلى الحجم الكلي للسكان. ونظراً لأن المهاجرين يكونون عادة من السكان، أو العاملين في مقتبل العمر، أي في أوائل وأواسط سن العمل، فإن الهجرة بذلك تؤدي إلى زيادة نسبة السكان في سن العمل إلى المجموع الكلي للسكان في بلد المهجّر، والعكس صحيح في بلد الهجرة، وإذا كان المهاجرون من العمال المهرة والكفاءات النادرة، فإن ذلك يؤثر تأثيراً سلبياً على الإنتاج والإنتاجية في بلد الهجرة.

\* كما تؤثر مساهمة النساء في العمل في حجم القوة العاملة. وقد لوحظ أنه في بعض الدول النامية، تبلغ نسبة هذه المساهمة أقل من ربعها في بعض الدول الصناعية المتقدمة (١).

- ومن العوامل الديموجرافية المؤثرة في حجم السكان، وبالتالي في إمكانية زيادة حجم القوة العاملة: معدل الخصوبة. ويقصد بهذا المعدل متوسط عدد الأطفال الذين تتجهم المرأة خلال عمر الإنجاب حسب مستويات الخصوبة السائدة. ويلاحظ إنخفاض هذا المعدل بصفة عامة في الدول المتقدمة (في نهاية الثمانينات من القرن الحالي، بلغ هذا المعدل ١,٨ طفل لكل امرأة في فرنسا

---

(١) في خلال الفترة ١٩٧٥ - ١٩٧٦ مثلاً، لوحظ أنه من بين مائة شخص في كل الأعمال، بلغت نسبة النساء العاملات في بعض الدول كالاتي: ٧,٨٪ في الكويت، ١٢,٦٪ في تونس، ٣٥,١٪ في اليابان، ٣٠,٣٪ في فرنسا. راجع في ذلك:

- A. Sauvy; "La Population", Coll Que Sais - Je?, P.U.F., Paris, 1979, P.63.

وإنجلترا والولايات المتحدة، وأقل من ١,٥ طفل لكل امرأة في الدانمارك وإيطاليا والمانيا الغربية)، وإرتفاع هذا المعدل بصفة عامة في الدول النامية (حيث بلغ في ذات الفترة: ٥,٣ طفل لكل امرأة في مصر، ٧,٤ في الأردن، ٦,٦ في نيجيريا، ٨ في كينيا، ٦,٥ في السودان)(١).

ومع ذلك، تشير إحصائيات البنك الدولي(٢)، إلى إرتفاع نسبة السكان في سن العمل في الدول المتقدمة عنها في الدول النامية - ففي خلال الفترة (١٩٦٥ إلى ١٩٨٥)، إرتفعت النسبة المئوية للسكان في سن العمل في مصر (من ٥٤٪ إلى ٥٥٪)، وفي المغرب (من ٥٠٪ إلى ٥٢٪)، وفي تركيا من (٥٢٪ إلى ٥٧٪)، أما في ألمانيا فقد إرتفعت (من ٦٥٪ إلى ٧٠٪)، وفي فرنسا (من ٦٢٪ إلى ٦٦٪)، وفي أمريكا (من ٦٠٪ إلى ٦٦٪).

#### ب - الكفاءة الإنتاجية للعمل (الناحية النوعية):

- تعتبر الكفاءة الإنتاجية الركيزة الأولى التي تستند إليها أية دراسة تحليلية للعوامل المؤدية إلى زيادة الإنتاج وتقليل نفقاته، وهي كذلك أيضاً بالنسبة لأية دراسة لسلوك أصحاب المشروعات أو المنظمين في تطلعهم إلى الإنتاج بأدنى نفقة لتحقيق أقصى ربح ممكن. ويتحقق ذلك من خلال رفع إنتاجية العمل، أي زيادة قدرة وحدة العمل على تحقيق ناتج أكبر في نفس الوقت أو في وقت أقل دون حدوث أي نقص في نوعية العمل.

- ويشير الإتجاه الحديث في إقتصاديات العمل إلى تأثير الكفاءة الإنتاجية للعمل بعدد كبير من العوامل منها: الصفات الموروثة والمكتسبة، تثقيف العمال وتعليمهم وتدريبهم، حرية إختيار المهنة أو الحرفة، المستوى الأخلاقي للعمال،

---

(١) راجع: لستر ر. براون وآخرين، «اوضاع العالم في عام ١٩٨٨»، ترجمة د. فوزي سهاونة وآخرين، الطبعة الأولى، ١٩٨٨، ص ٣٣٧، ٣٣٩.

(٢) راجع: تقرير البنك الدولي عن التنمية في العالم (١٩٨٨)، ص ٣١٤، ٣١٥.

الحالة الصحية للعامل، مناخ العمل، محيط العمل، نوع وكيفية الآلات المستخدمة أو (كفاءة عوامل الإنتاج الأخرى)(١).

\* ويقصد بالصفات الموروثة والمكتسبة تلك التي تتأثر بالعادات والتقاليد والتراث المهني القديم. فالعمل مثلاً في ظل تراث صناعي قديم يمكن أن يكون أكثر إنتاجية وأكثر خبرة ومهارة من العمل دون وجود هذا التراث.

\* كما أن تثقيف العمال وتعليمهم وتدريبهم فنياً، له أثره الإيجابي في زيادة كفاءتهم الإنتاجية.

\* أما حرية العامل في إختيار مهنته، فهي من أهم العوامل النفسية المؤثرة في مستوى الأداء والإلتقان، ومن ثم زيادة الكفاءة الإنتاجية.

\* كما تلعب النواحي الأخلاقية دوراً هاماً في زيادة الإنتاجية، لا تقل أهمية عن النواحي النفسية. إن تحلى العامل بالجد والأمانة والنزاهة والإخلاص وتقديره للمسئولية، وإيمانه بأن العمل بإتقان هو عبادة لله، وإدراكه أن العمل واجب إجتماعي، فضلاً عن أنه الأسلوب الشريف في الحياة الإنسانية للحصول على الدخل. كل ذلك له الأثر الفعال في الإرتفاع بمعدل الإنتاجية.

\* أما بالنسبة للحالة الصحية للعامل، ومناخ العمل، ومحيط العمل، فهي عوامل ثلاثة مرتبطة تؤثر جميعها في الكفاءة الإنتاجية للعامل. فالجهد المبذول من العامل، وكذلك مدى قدرته على التركيز والأداء الدقيق، تختلف حسبما إذا كان هذا العمل يمارس في جو شديد الحرارة أو جو معتدل. كما أنها تختلف من عامل لآخر تبعاً لحالته الصحية. وكذلك فإن الشروط العامة الواجب توافرها في محيط العمل (التهوية، التدفئة، توافر وسائل الأمن الصناعي، الإضاءة، الراحة

(١) وإلى هذه العوامل يمكن أن يضاف: عدد ساعات العمل، والتي تختلف كميتها وطريقة تنظيمها من عمل إلى آخر، كما أن الحوافز المادية والمعنوية، وسهولة تنقل العمال من أماكن سكنهم إلى أماكن عملهم، لها أثر هام في تقوية الدافع والحافز على العمل، وتدعيم الانضباط وتوفير الوقت والجهد لصالح العملية الإنتاجية.

والترفيه، تناول وجبة غذائية في بعض الاعمال المرهقة.... الخ)، كل ذلك يؤدي إلى التقليل من الإرهاق والإرتفاع بالإنتاجية.

\* ومن العوامل الهامة جداً، وذات التأثير الفعال في إنتاجية العامل: نوع الآلات المستخدمة وكميتها (راس المال الفني)، وفي القطاع الزراعي مثلاً، تلعب خصوبة الأرض ونوعية البذور والأسمدة وأدوات الإنتاج، دورها الهام في رفع كفاءة العمل وإنتاجيته.

### ثالثاً: وجهان للعمل:

لعمل، بإعتباره نشاطاً إقتصادياً واعياً يبذله الإنسان من أجل الإنتاج، وجهان (١):

الأول: هو الفائدة التي يحققها، والثاني: هو الألم أو الإرهاق الذي يسببه. وبصفة عامة، فإن فائدة العمل تتمثل في خلقه للمنفعة، وبصفة خاصة في إنتاجيته، أي في قدرته على تحويل الأشياء أو تغيير صورتها على نحو يؤدي إلى زيادة إشباع الحاجات الإنسانية المختلفة منها. وإنتاجية العمل، إما أن تكون إنتاجية مادية، وأما أن تكون إنتاجية إقتصادية، والأولى تعني إيجاد أشياء جديدة (سلع أو خدمات) صالحة لإشباع الحاجات. أما الثانية (الإنتاجية الإقتصادية) فتعني جعل الأشياء الموجودة أكثر فائدة عن ذي قبل، وأكثر قدرة على إشباع الحاجات.

- ويلاحظ هنا أهمية التمييز بين الإنتاج والإنتاجية، فالإنتاج يعني الكمية الكلية من السلع والخدمات المنتجة في فترة معينة، سواء كان ذلك في وحدة إنتاجية واحدة، أو في فرع إنتاجي بأكمله، أو حتى في الإقتصاد القومي كله، أما الإنتاجية فهي العلاقة ما بين الإنتاج (كميات الإنتاج) من ناحية، وكميات عوامل الإنتاج اللازمة من أجل تحقيق هذه الكميات من الإنتاج. وهكذا فإن الإنتاجية

---

(١) راجع: دكتور/ أحمد جامع، النظرية الإقتصادية.... مرجع سابق، ص ٣٢.

تتمثل في كمية الإنتاج التي تنتجها وحدة واحدة من أحد عوامل الإنتاج المختلفة خلال مدة معينة، وكلما زادت درجات كفاءة أو فعالية استخدام هذه العوامل كلما ارتفعت إنتاجيتها. وبهذا فإن الإنتاجية تعتبر مقياساً لكفاءة الإنتاج وفعاليتها (١).

- وما من شك في أن زيادة عدد ساعات العمل تؤدي إلى زيادة كمية العمل أو الجهد المبذول، وهذا بدوره، يؤدي إلى زيادة ناتج العمل، غير أنه بعد انقضاء فترة معينة من هذا الجهد المتواصل، لابد وأن يؤدي الاجهاد أو الإرهاق إلى انخفاض في إنتاجية العمل (حيث يبدأ الناتج المتوسط وكذلك الناتج الحدي للعمل في التناقص بعد حد معين، ومع استمرار العمل بعد هذا الحد، فإن الناتج الحدي للعمل قد يصبح سلباً أو ناتجاً حدياً سالباً).

- وإذا كانت الزيادة في عدد ساعات العمل يمكنها أن تحقق للعامل زيادة في أجره أو دخله (أي زيادة الفائدة الناتجة عن العمل لصالح العامل)، إلا أنه قد لوحظ في السنوات الأخيرة - وخصوصاً في الدول الصناعية المتقدمة - انخفاض ساعات العمل اليومي تدريجياً (٢). ويرجع ذلك إلى أن إرتفاع مستوى المعيشة والذي يرتبط بارتفاع مستوى الأجور، جعل العمال يقبلون التضحية بقدر يسير من هذه الأجور (مقابل خفض ساعات عملهم اليومية) في سبيل الإستمعاع بوقت الفراغ للترفيه والراحة البدنية والذهنية. وهنا، فإن الرفاهة الإقتصادية للعامل قد لا تتأثر بمثل هذا التفضيل، لأن وقت الفراغ قد يحقق للعامل من المتعة ما تحققة السلع التي يمكن أن يحصل عليها من دخله النقدي (الأجر) الذي يؤول إليه من وقت العمل.

---

(١) ويمكن التوصل إلى قياس إنتاجية العمل على مستوى الوحدة الإنتاجية، بقسمة إنتاج هذه الوحدة خلال مدة معينة على عدد العمال المشتغلين فيها خلال هذه المدة ذاتها.

(٢) حيث إنخفض هذا العدد من عشر ساعات خلال الخمسينات من القرن الماضي إلى ثمان ساعات في أوائل القرن الحالي، ثم إلى سبع ساعات في الوقت الحاضر.

رابعاً: تقسيم العمل: (تعريفه، أنواعه، شروطه، مزاياه وعيوبه):

#### ١ - التعريف:

يقصد بتقسيم العمل بصفة عامة: تجزئة العمليات المختلفة اللازمة لنوع معين من الإنتاج أو العمل، وقيام كل عامل بتنفيذ عملية واحدة من هذه العمليات، أو جزء واحد من العملية الإنتاجية إذا كانت مركبة (١).

- وتقسم العمل، بهذا المعنى معروف منذ القدم، فقد كتب أفلاطون في مؤلفه الشهير (الجمهورية): «إن الأمور تسير على ما يرام إذا قام كل فرد بالعمل الذي يلائمه». وكذلك أسهب «أدم سميث» في كتابه «ثروة الأمم» في الحديث عن هذا الموضوع، حيث أكد الأهمية البالغة له، وإيضاحاً لذلك ذكر المثال الشهير، المتعلق بإنتاج الدبابيس، أوضح فيه أن عاملاً واحداً لن يستطيع أن ينتج عدداً يذكر من الدبابيس في يوم واحد إذا ما قام بنفسه بكل ما يتعلق بهذا الإنتاج، في حين أن تقسيم عملية إنتاج دبوس الواحد إلى حوالي ١٨ مهمة أو عملية صغيرة، يقوم بكل منها، أو بعدد محدود منها، عامل متخصص فيها، قد مكن مصنّعاً صغيراً يشتغل فيه عشرة عمال (٢). من إنتاج ٤٨,٠٠٠ دبوس يومياً، بواقع ٤٨٠٠ دبوس لكل عامل (٣).

- هذه النتيجة الكبرى المترتبة على تقسيم العمل، والمتمثلة في هذه الزيادة الواضحة للإنتاج، أمكن تأكيدها في الواقع الإنتاجي المعاصر في الدول المتقدمة التي تتميز بتطبيق التقسيم الدقيق للعمل. فإذا افترضنا إمكانية إنتاج سيارة ركوب خاصة باستعمال العمل اليدوي (كالمستخدم في الورش والجراجات)، فإن إنتاج هذه السيارة سيستغرق عاماً كاملاً إذا قام بالإنتاج مائة عامل.

فإذا إنقلنا من هذا الافتراض إلى الواقع الفعلي لإحدى شركات إنتاج

---

(١) راجع: دكتور/ عزمي رجب، مرجع سابق، ص ١٧٨.

(٢) أي أن كل عامل يختص بـ ١,٨ عملية = ١٨ مهمة / ١٠ عمال

(٣) راجع: دكتور/ أحمد جامع، مرجع سابق، ص ٣٣.

السيارات مثل شركة «ديملر بنز» التي انتجت عام ١٩٨٢ عدد ٤٥٠٠٠٠ سيارة مرسيدس (ركوب خاصة)، باستخدام عدد من العمال لا يزيد عن ١٩٠٠٠٠ عامل؛ فإننا نرى أن هذا العدد من العمال لا يمثل سوى ١ : ٢٠٠ من القوة المقدرة لإنتاج هذا العدد من السيارات يدويا (حيث يبلغ حجم هذه القوة وفقا للإفتراض الأول ٤٥ مليوناً من العمال)(١). ويرجع ذلك إلى التقسيم الدقيق للعمل مع استخدام الفن الإنتاجي الحديث والتكنولوجيا المتقدمة (رأس المال).

- وتقسيم العمل باعتباره تخصصاً للقوة العاملة في المجتمع في القيام بأشغال أو عمليات محددة على نحو دقيق داخل النشاط الواحد، قد تطور بتطور المجتمعات منذ العهد البدائي وحتى الآن. وقد أسفر هذا التطور عن وجود أشكال تاريخية وأنواع مختلفة. هذه الأنواع هي محل الدراسة في النقطة التالية.

## ٢ - الأنواع(٢):

أ - التخصص المهني: وهو أقدم أشكال تقسيم العمل، وأدناها درجة. ويقصد به توزيع الأنشطة الإنتاجية في المجتمع بحيث يتولى الشخص القيام بنشاط إنتاجي معين، وعلى نحو كامل، وبحيث يختلف هذا النشاط عن غيره من وجوه النشاط الإنتاجي الأخرى مثل: الرعي، أو الزراعة، أو الصيد (المجتمع البدائي)، أو أحد وجوه النشاط الإنتاجي الحرفي، مثل: الحدادة، النجارة، صناعة الجلود، صناعة الملابس (المجتمع الإقطاعي).

ب - تجزئة النشاط الإنتاجي: وهو شكل أكثر تقدماً من الشكل الأول لتقسيم العمل، كما أنه يعتبر درجة أعلى من درجاته. ويتحصل هذا الشكل الجديد في تخصص كل فرد في القيام بجانب معين من جوانب النشاط الإنتاجي الواحد؛ ففي صناعة الحدادة مثلاً، والتي تشتمل على جوانب متتابعة من

---

(١) راجع: دكتور/ محمد حافظ الرهوان، «مبادئ علم الاقتصاد...»، مرجع سابق، ص ٩٦.

(٢) راجع: دكتور/ أحمد جامع، مرجع سابق، ص ٣٢ وما بعدها.

النشاط، يتخصص البعض في صهر الحديد مثلاً، والبعض الآخر في طرقه، وفي صناعة الملابس، يتخصص البعض في الغزل، والآخر في النسيج.

ويلاحظ أن التخصص المهني يتم على المستوى الأفقي، بينما تتم التجزئة للنشاط الإنتاجي على المستوى الرأسي.

ج - التقسيم الفني للعمل: وهو أرقى أشكال تقسيم العمل جميعها وأعلاها درجة. كما أنه يعتبر، في الواقع، إمتداداً وتعميقاً لتجزئة النشاط الإنتاجي داخل الوحدة الإنتاجية أو المشروع. ويقصد بهذا الشكل: تجزئة عملية إنتاج سلعة معينة إلى عمليات متتابعة أو متتالية من المهام المنفصلة، يعهد بكل منها إلى عامل واحد. ويعتبر مثال الدبايس الذي ذكره آدم سميث تطبيقاً لهذا الشكل الجديد والحديث من أشكال تقسيم العمل. وكذلك يعتبر ما ذكره «جان باتست ساي» في القرن الماضي من أن عملية إنتاج ورق اللعب تنقسم إلى حوالي ٧٠ عملية صغيرة، تطبيقاً لهذا الشكل. كما أشار بعض الكتاب إلى أمثلة أخرى منها: أن صنع الأحذية يحتاج إلى ١٧٣ عملية مختلفة، وأن صنع الساعة الدقيقة يمر بأكثر من ألف عملية من العمليات الإنتاجية المتنوعة (١).

- ومن الأشكال الحديثة لتقسيم العمل من حيث نطاق النشاط أو مجال ممارسته، نجد:

\* التخصص الإقليمي: حيث تخصص بعض الأقاليم داخل الدولة الواحدة في إنتاج منتجات معينة، تتوافر لها فيها مقومات الإنتاج من المواد الأولية والعمال (مثل صناعة الغزل والنسيج بأقليم المحلة الكبرى بمصر، وصناعة الآلات الحادة، في شيفلد بإنجلترا).

\* التخصص الدولي (٢): حيث تخصص دولة معينة في إنتاج بعض المنتجات التي تتمتع في إنتاجها بتوافر الموارد والمناخ المناسب.

---

(١) راجع: دكتور/ عزمي رجب، مرجع سابق، ص ١٧٨ وما بعدها.

(٢) ومحل دراسة هذا الموضوع على نحو تفصيلي هو مادة: العلاقات الاقتصادية الدولية.



### ٣ - الشروط:

رأينا أن تقسيم العمل، وخصوصاً في شكله الأكثر تطوراً والمتمثل في التقسيم الفني للعمل، يؤدي إلى نتيجة هامة هي زيادة الإنتاج، كما أن تحقيقه يستلزم توافر قدر مناسبة من رأس المال النقدي والعيني.

وعلى ذلك، فإن هذا التقسيم يقتضي توافر شرطين أساسيين هما:

(أ) توافر الأسواق اللازمة لتصريف هذه المنتجات ذات الحجم الكبير والمتنوع.

(ب) توافر رأس المال النقدي لدفع أجور العدد الكبير من العمال اللازم لتنفيذ التقسيم الفني للعمل، وكذلك توافر رأس المال العيني والذي يتمثل في الآلات والأجهزة الفنية اللازمة للإنتاج ذو الحجم الكبير.

- والواقع أن توافر الشروط الأولى (الأسواق) يعتبر أمراً منطقياً، من أجل مبادلة أو بيع هذا القدر الهائل من السلع التي ساهم تقسيم العمل في إيجادها، والقول بغير ذلك يؤدي إلى الكساد، وتعرض المشروعات للتوقف عن العمل، والعمالين بها للبطالة (١).

- كما أن تجزئة عملية إنتاج السلعة الواحدة إلى مهام متعددة منفصلة، إنما تشجع على إدخال الآلية في عملية الإنتاج، أي استخدام الآلات في إنتاج السلع والخدمات، مع ما يترتب على هذا من مضاعفة هذا الإنتاج أضعافاً كثيرة. ويمكن السبب في ذلك إلى أن تجزئة عملية الإنتاج إلى مهام منفصلة تتيح للعامل أن يكرس كل وقته للقيام بمهمة واحدة، وبالتالي الإسهام في إنتاج كميات من السلعة أكبر بكثير جداً مما لو حاول القيام بكل المهام التي تشتمل عليها عملية إنتاج هذه السلعة. ولما كان الاستخدام الإقتصادي للآلة لا يتحقق إلا عندما تشتغل بأقصى طاقتها، أو بالجزء الأكبر من هذه الطاقة (أي لإنتاج أكبر قدر

---

(١) راجع: دكتور/ راشد البراوي، «تطور الفكر الإقتصادي» دار النهضة العربية، القاهرة، الطبعة الأولى، ١٩٧٦، ص ٨٥، ٨٦.

من وحدات السلعة)، فإن تقسيم العمل يمكن الآلة من القيام بهذا الدور. كما أن تجزئة عملية الإنتاج إلى مهام منفصلة، إنما يعطي للمهندسين والفنيين الفرصة لمشاهدة كل مهمة والتعرف الجيد عليها، ونتيجة لذلك، فإنهم يتمكنون من التوصل إلى إختراع أو ابتكار آلات تقوم بأداء هذه المهام كلها أو بعضها ميكانيكياً<sup>(١)</sup>.

- ويمكن أن يضاف إلى الشرطين السابقين شرطاً هاماً أكده الواقع العملي من ناحية، كما أكدته التطور النقدي من ناحية أخرى. هذا الشرط هو استخدام النقود بأشكالها المختلفة (الورقية، المصرفية، الإئتمانية) كوسيط في المبادلات في ظل زيادة الإنتاج المترتبة على تقسيم العمل. لقد أصبح الإقتصاد الحديث إقتصاداً نقدياً، لأن النقود أضحت هي الوسيط الرئيسي في مبادلات الكم الهائل من السلع والخدمات المترتبة على تقسيم العمل.

#### ٤ - المزايا والعيوب (أو الوجوه الإيجابية والسلبية لتقسيم العمل):

١ - إذا كانت زيادة الإنتاج - كما سبق أن رأينا - تعتبر من أهم النتائج الإيجابية لتقسيم العمل؛ فلن يكون غريباً أن نُرجع المستويات العالية من الرفاهية التي تنعم بها الدول الصناعية المتقدمة في الوقت الحاضر إلى التقسيم الفني للعمل فيها، أكثر من أرجاعها إلى أي سبب آخر.

- ومن الوجوه الإيجابية الأخرى، (والتي تعتبر في نفس الوقت أسباباً تسهم في تحقيق زيادة الإنتاج): تمتع الفرد بدرجة عالية من المهارة والإتقان في أداء مهمته الإنتاجية التي يتخصص فيها، وتوفير الوقت والجهد، حيث لا يضطر العامل إلى الانتقال من مهمة إلى أخرى (داخل أو خارج الوحدة الإنتاجية)، كما أن الوقت اللازم لتدريب عامل واحد على القيام بمجموعة من المهام الإنتاجية المختلفة، هو أطول بكثير من الوقت اللازم لتدريبه على أداء مهمة واحدة محددة.

---

(٢) وهذا ما لا يمكن تحقيقه، إذا لم يكن هناك تقسيم لعملية الإنتاج إلى مهام منفصلة. راجع في هذه النقطة: دكتور/ أحمد جامع، مرجع سابق، ص ٣٦.

- ومن الوجوه الإيجابية أيضاً، إتاحة الفرصة أمام كل فرد لتوجيه نشاطه إلى ذلك العمل (التخصص) الذي يتناسب على نحو أكثر مع إستعداداته الخاص ومؤهلاته العلمية أو الفنية، مما يؤدي إلى حصول المجتمع ككل على أفضل إستغلال لموارده البشرية.

- وإلى هذه الوجوه الإيجابية يضاف التشجيع على إدخال الآلية، والإستفادة من المخترعات والإبتكارات الفنية الحديثة في مجال الإنتاج، وذلك كما سبق أن أشرنا.

ب - إلا أن تقسيم العمل - ورغم هذه المزايا - قد يؤدي إلى إحداث آثار أو نتائج سلبية تمثل عيوباً في تطبيقه. ومن هذه العيوب:

\* المساس باستقلالية الفرد، حيث أن التقسيم الفني للعمل سيجعل كل فرد في المجتمع معتمداً في معيشته إلى حد بالغ على ملايين الأفراد الآخرين الذين لا يعرفهم ولا سيطرة له عليهم.

\* الإضرار النفسي للعامل، حيث أن التقسيم الفني للعمل سيؤدي إلى طبع حياة العامل بالسأم والملل والروتين، ذلك أنه (أي العامل) سيقضي حياته العملية في ممارسة جزء ثابت من عملية إنتاجية معينة.

\* إنقاص سيولة القوة العاملة، حيث أن التقسيم الفني للعمل سيحد من قدرة العامل على تغيير ما تخصص فيه (تغيير العمل)، مما يزيد من أخطار تعرض العمال للبطالة في حالة الإستغناء عنهم لأي سبب.

\* التهديد بوضع الدولة المتخصصة في إنتاج ما تحت رحمة الدول الأخرى المنتجة للمواد الضرورية لإنتاج هذا المنتج في الدولة المتخصصة.

- إلا أن هذه الوجوه السلبية تعتبر محل نظر، ولا يمكن التسليم بها على نحو مطلق في الوقت الحاضر: فاعتماد العامل على غيره يدعم أواصر التعاون بين الأفراد في المجتمع، كما أن توفير الوقت الناتج عن تقسيم العمل يمكن معه

للعامل أن يستخدم جزءاً كبيراً من وقته خارج العمل في تنمية ملكاته الذهنية وممارسة هواياته المتنوعة. أما موضوع البطالة فقد عالجت التشريعات العمالية المعاصرة بما يكفل ضمانات معينة ضد تعسف أصحاب الأعمال، كما أن العامل يمكنه أن يتدرب على عمل آخر يؤهله إلى الإلتحاق بمهنة أخرى في حالة تركه لعمله الأول، وفيما يتعلق بالتخصص الدولي، فإن الدول جميعاً قد أدركت أهمية تنويع مصادر الدخل، عن طريق تنويع المنتجات وإستغلال الموارد المتاحة والمتنوعة بها من أجل الإرتفاع بمعدل نمو الصادرات وتنويعها.

## العنصر الثاني: الموارد الطبيعية

- يعتبر هذا العنصر من أقدم عناصر الإنتاج إستخداماً في تحقيق إشباع حاجات الافراد والمجتمعات. ومازال النظر قائماً إلى العمل والموارد الطبيعية على أنهما العاملان الأصليان أو الأوليان للإنتاج.

وقد رأينا كيف أن الطبيعيين أولوا القطاع الزراعي أهمية كبرى. وقد قسم رائدهم «فرانسوا كيني» طبقات المجتمع إلى ثلاث هي: الطبقة المنتجة وتتألف من الفلاحين والمزارعين، والطبقة المالكة وهي التي تملك الأرض، والطبقة العقيمة، وقواها الصناع والتجار والمستخدُّون وأصحاب المهن الحرة وغيرهم من منتجي الخدمات.

وقد إعتبر «كيني» الطبقة الأولى وحدها منتجة نظراً إلى أنها هي الوحيدة التي تحقق ما أسماه «الناتج الصافي»، أي قيمة الحاصلات الزراعية والأموال التي تبقى بعد خصم جميع التكاليف والنفقات التي بذلت في سبيل الإنتاج الزراعي.

وقد عبر الكاتب الفيزيوقراطي «ليترون» عن ذلك بقوله «إن الحقيقة

الطبيعية التي مفادها أن الأرض هي مصدر جميع الأموال تبدو بديهية إلى درجة لا يستطيع معها أحد أن يضعها موضع شك» (١).

- وفي تناولهم للموارد الطبيعية - كعنصر للإنتاج - يذهب كثير من الإقتصاديين المعاصرين، إلى اعتبارها تتمثل في الأرض، وذلك على أساس أن الأرض كإصطلاح إقتصادي يستعمل في التعبير عن الموارد والقوى المستمدة من الطبيعة لإستخدامها في الإنتاج. وهو لا يعني الأرض في مفهومها العادي الدارج، بل سطح الأرض، وما فوق أديمها من ثروة نباتية وثروة حيوانية وما في جوفها من ثروة معدنية، وما يكتنفها من ثروة مائية تتمثل في البحيرات والأنهار والبحار والمحيطات وما في أعماقها من ثروة سمكية، وما يتولد من قوى كهربية عن المياه المتدفقة من أعالي الهضاب والمرتفعات (٢).

- إلا أن جمع كل هذه الموارد الطبيعية في عنصر الأرض، يعتبر أمراً محل نظر من جانب بعض الإقتصاديين المعاصرين. ومن ثم فإن ذلك يقتضي منا إيضاح مفهوم الموارد الطبيعية وتقسيمها، ثم بيان خصائصها التي تجعل منها مورداً إقتصادياً، أو عنصراً من عناصر الإنتاج.

#### أولاً: المفهوم والتقسيم:

(١) - يقصد بالموارد الطبيعية كعنصر من عناصر الإنتاج (٣): كافة هبات الطبيعة التي لم يوجدها عمل إنساني سابق ولا حاضر، وتُمكن الإنسان من إنتاج السلع والخدمات التي يحتاجها لإشباع حاجاته.

- ويمكن إستنباط العناصر الآتية من هذا التعريف:

---

(١) أشار إلى ذلك: دكتور/ عزمي رجب، مرجع سابق، ص ٥٠ - ٥١.  
(٢) راجع في ذلك مثلاً، دكتور/ حسين عمر، مرجع سابق ص ٤٧، وكذلك:

- E. Roll, "A History of Economic Thought", Calcutta, India, 1974, P. 175.

(٣) راجع: دكتور/ أحمد جامع، مرجع سابق، ص ٣٧.

**العنصر الأول:** تتمثل الموارد الطبيعية في كافة هبات الطبيعة التي خلقها الله سبحانه وتعالى وسخرها لنفع الإنسان وإشباع حاجاته.

**العنصر الثاني:** وجود هذه الموارد ليس من عمل الإنسان أو نتيجة لجهده ونشاطه، ولكن إستغلالها والإستفادة منها هو من عمل الإنسان وتعبير عن نشاطه.

**العنصر الثالث:** إمكانية إستخدام الإنسان لهذه الموارد من أجل إشباع حاجاته، تتم بطريقتين: الأولى: الإستخدام المباشر والتلقائي دون بذل جهد أو تحمل نفقات: كإستنشاق الهواء، والتمتع بأشعة الشمس، وشرب المياه من الأنهار. والطريقة الثانية: إشباع الحاجات بطريقة غير مباشرة عن طريق عملية إنتاجية تتحول فيها مثلاً أشجار الغابات الطبيعية إلى أثاث منزلي، أو يتحول فيها خام النفط الموجود في باطن الأرض إلى وقود للسيارات، أو غاز للطهي.

(ب) يتضح لنا من تحليل التعريف السابق للموارد الطبيعية، أن هذا الإصطلاح يشمل مجموعة متنوعة من الموارد، تتفق جميعها في أنها من هبات الطبيعة التي خلقها الله تبارك وتعالى، إلا أنها تختلف فيما بينها من حيث توافر الصفة الإقتصادية في بعضها دون الآخر. كما أن بعضها يعتبر متجدداً والبعض الآخر يعتبر غير متجدد ويتناقص بالإستخدام<sup>(١)</sup>.

\* **والموارد الطبيعية تعتبر إقتصادية إذا كان إستخدامها والإستفادة منها يستلزم بذل جهد أو دفع تكاليف، ولا تعتبر كذلك إذا كانت الإستفادة منها لا تقتضي ذلك.** ومثال النوع الأول: الأرض الزراعية، أشعة الشمس، الرمال والأتربة، مياه البحار والأنهار والمحيطات. وهكذا فإن النوع الأول وحده هو الذي يمثل الموارد الطبيعية كعنصر من عناصر الإنتاج.

---

(١) راجع: دكتور/ محمد محروس إسماعيل، «الأهمية الإقتصادية للموارد»، الإسكندرية، ١٩٨٨، ص ١٤.

\* ومن حيث القابلية للتجدد والتدفق، نجد الموارد الطبيعية تنقسم إلى موارد متجددة Renewable أو متدفقة على شكل تيار Flow ومثالها: المياه في الأنهار والمحيطات والبحار، والنباتات، والطيور والحيوانات الطليقة، والهواء، وأشعة الشمس.. ولعل في صفة التجدد لهذه الموارد ما يجعلها داخله في نطاق الموارد الحرة وغير الإقتصادية. أما الموارد غير المتجددة، والتي تتناقض باستمرار الإستعمال أو الإستخدام فمثالها: المعادن، وما يوجد في باطن الأرض من مخزون المياه الجوفية، والنفط والأرض الزراعية.

ولعل في صفة التناقض هذه ما يجعل هذه الموارد إقتصادية، إضافة لصفة الندرة مما يوجب الإقتصاد في إستخدامها.

\* وتتميز الأرض باعتبارها أهم الموارد الطبيعية بخصائص تميزها عن عناصر الإنتاج الأخرى، ومن أهم هذه الخصائص (١):

(١) إنتاجيتها تتوقف على عوامل طبيعية (الخصوبة، المناخ، الموقع الجغرافي، ندرة أو وفرة ما تحويه من ثروات طبيعية)، وعوامل إقتصادية (إستخدام المخصبات، ووسائل مكافحة الآفات، تقدم وسائل الري والصرف، الميكنة الزراعية).

(٢) ثبات مساحتها بصفة عامة حيث أنها من هبات الطبيعة وليست من

---

(١) ذهب ريكاردو (١٧٧٢ - ١٨٢٢) وإتباعه من ممثلي المدرسة الكلاسيكية، إلى أن الأرض تختلف إختلافاً جوهرياً عن غيرها من عوامل الإنتاج في أمور ثلاثة هي: أنها هبة من الطبيعة بخلاف الموارد الأخرى والتي هي من صنع البشر، - أنها محدودة الكمية حتى في المدى الطويل، وهذا أيضاً بخلاف الموارد الأخرى، - أنها تخضع لدى إستخدامها لقانون الغلة المتناقصة. وقد كانت هذه الخصائص محل نظر من بعض الإقتصاديين المعاصرين، أنظر في تفصيلات ذلك: دكتور/ محمد حافظ الرهوان، مرجع سابق، ص ٧٦ - ٧٧، وكذلك:

- J. L. Hanason; "A Textbook of Economics", T. ed. Macdonald-Exans L.T.D, London, 1977, P. 34.

صنع الإنسان، وذلك على الرغم ما يُصيبها من تناقص بفعل عوامل التعرية، أو ما يمكن إضافته إليها من مساحة مستصلحة وإقامة السدود والخزانات، من أجل ذلك.

(٣) عدم تجانس طبيعتها: حيث توجد أراضي صحراوية، وأراضي زراعية قديمة، أراضي الهضاب، أراضي الوديان، الأراضي البكر حديثة العهد، الأراضي القابلة للزراعة بعد الإعداد والإستصلاح... الخ. ومن حيث الخصوبة، تنقسم الأرض إلى درجات ثلاث: مرتفعة، متوسطة، ضعيفة.

(٤) من الصعوبة بمكان، من الناحية الفعلية أو الواقعية، أن نفرق فيما يتعلق بالخصائص الإنتاجية للأرض (وغيرها من الموارد الطبيعية) ما بين تلك الخصائص الطبيعية للصيقة بها، والتي وجدت دون تدخل عمل الإنسان المباشر وغير المباشر (والذي يتمثل في إستخدام رأس المال وبذل الجهد العضلي والذهني) من جهة، وتلك الخصائص التي كان وجودها راجعاً إلى إستخدام هذين العاملين من جهة أخرى.

#### ثانياً: الخصائص المميزة:

- إضافة لما تقدم، فإن الموارد الطبيعية تتميز ببعض الخصائص الإنتاجية الطبيعية للصيقة بها، والتي تجعل منها عاملاً متميزاً من عوامل الإنتاج، وأهم هذه الخصائص:

(١) العرض المحدود: فعلى خلاف عوامل الإنتاج الأخرى (كالعمل ورأس المال والتنظيم)، تتميز الموارد الطبيعية (ونقصد هنا الإقتصادية منها)، بأن عرضها يعتبر محدوداً، والمشاهد الآن تعرض هذه الموارد للتدمير وسوء الإستغلال والإسراف في الإستعمال، مما أضحى معه ذلك يشكل خطراً على حياة الأجيال المستقبلية(١). وفيما يتعلق بالأرض مثلاً، فإنه وإن أمكن فعلاً إكتساب

(١) في بولندا مثلاً، أدى التلوث الكيميائي إلى جعل ربع التربة غير صالحة لإنتاج الغذاء، ولم يعد سوى ١٪ من المياه صالحة للشرب. ويسبب سوء الإستخدام، قدر أن حوالي =



مساحات جديدة عن طريق تجفيف البحيرات أو طرح النهر أو غزو البحار (كما حدث في هولندا)، أو على العكس فقد مساحات من الأرض الموجودة عن طريق أكل النهر مثلاً، فإن هذه المساحات وتلك تعتبر ضئيلة بالنسبة للمساحة الكلية للأرض. وقد كانت خصيصة ثبات الموارد الطبيعية هذه سبباً في صياغة ما سمي بقانون النسب المتغيرة أو الغلة المتناقصة، والذي طبق أولاً على الأرض، كما كان لتلك الخاصية دور مباشر في ظهور فكرة الربيع.

(ب) عدم تحمل المجتمع ككل نفقات إنتاج الموارد الطبيعية، فعل خلاف العوامل الأخرى للإنتاج (مثل العمل، رأس المال، التنظيم)، نجد أن الأرض وما تحويه في داخلها من ثروة طبيعية، والغابات وغيرها من الموارد الطبيعية، أوجدتها «الخالق» سبحانه وتعالى لعباده وسخرها لمنفعتهم. وعلى ذلك فإن أحداً من الناس لم يتحمل أية نفقات في سبيل إيجاد هذه الموارد من العدم. وإذا كان الحصول على مساحة من الأرض ليملكها أحد الأفراد يقتضي دفع مبالغ كمقابل لذلك، فإن ذلك لا يعد من وجهة نظر المجتمع ككل سوى تحويل للدخول يتم ما بين الأفراد وبعضهم. وأما المجتمع ككل، فإنه لا يتحمل أية نفقات في سبيل هذا التملك للأرض من أجل الاستفادة منها. ومن أهم النتائج المترتبة على هذه الخاصية، ضرورة الاستفادة الإقتصادية الدائمة من إستخدام الموارد الطبيعية في عملية الإنتاج مهما كان عائدها قليلاً، وذلك لأنها لم تكلف المجتمع شيئاً في سبيل إيجادها.

---

= ٣١ مليون هكتار من الغابات، في أوروبا (بإستثناء الإتحاد السوفيتي السابق) أضحت معرضة للفناء، وعلى مستوى العالم، قدر أن ٢٦ مليون هكتار من التربة السطحية للأراضي الزراعية تفقد سنوياً. راجع:

جون ل. سايتز، «السياسات التنموية...»، ترجمة سمر حمارة، دار عمار بالاردن، عمان، ١٩٩٠، ص ١١٤ - ١٣٠، وكذلك: ل. براون وآخرين، «أوضاع العالم...»، مرجع سابق، ص ٣٦ - ٣٠.

## العنصر الثالث : رأس المال

- في الوقت الحاضر، ومنذ الثورة الصناعية في النصف الثاني من القرن الثامن عشر، أصبح رأس المال يلعب دوراً بالغ الأهمية في الإنتاج بصفة خاصة وفي تحقيق النمو الإقتصادي والتنمية بصفة عامة. ومع ذلك، فإن هذا العنصر يعتبر من أكثر عناصر الإنتاج إثارة للجدل من حيث التعريف، وأكثرها تعدداً من حيث الأنواع والأشكال، وأبرزها تمييزاً بين التقدم والتخلف.

فقد ينظر إلى الثروة كرأس مال(١)، وقد يثار الخلط بين مفهوم النقود أو الدخل وبين مفهوم رأس المال(٢)، وقد يرى البعض في الأراضي والعقارات والسلع المعمرة(٣) مكونات لرأس المال، وقد يرى آخرون أن القيم المنقولة (الأسهم والسندات) هي تكوين لرأس المال.

- وبالإضافة إلى إختلاف وجهات النظر فيما يعتبر من رؤوس الأموال، توجه تقسيمات متعددة لرأس المال تؤسس على معايير متنوعة: فبحسب مدة الإستخدام والقابلية للدوام أو الهلاك هناك: رأس المال الثابت والمتداول. وبحسب الغرض: هناك رأس المال الصناعي والزراعي والتجاري، وبحسب الشكل القانوني نجد رأس المال القانوني والمحاسبي، ووفقاً لطبيعة المالك: هناك رأس المال الخاص ورأس المال العام والإجتماعي، وبحسب طبيعة التكوين والأهمية في مجال التنمية، هناك رأس المال العيني ورأس المال البشري.

---

(١) الواقع أن جميع أشكال رأس المال تعد بمثابة ثروة، ولكن جميع أشكال الثروة لا تعتبر رأس مال (كأحد عناصر الإنتاج).

(٢) رأس المال كأحد عناصر الإنتاج هو الذي يولد الدخل، أما الدخل (كتيار نقدي) فإنه لا يعتبر في ذاته كرأس مال.

(٣) السلع المعمرة، هي نوع من السلع الإستهلاكية، ولا تعتبر رأس مال، لأنها لا تستخدم في إنتاج أموال أخرى، أما العقارات والأراضي فليتها يمكن أن تعتبر كراس مال إذا ما حققت دخلاً للمالكها.

- ورغم التنوع في المفاهيم والتعدد في الأشكال، فإن الإقتصاديين متفقون على أمرين هما: ١ - يلعب رأس المال كعنصر للإنتاج دوراً هاماً في العملية الإنتاجية، لا يقل أهمية عن دور العاملين السابقين: الأرض (الموارد الطبيعية) والعمل، ٢ - يختلف رأس المال كعنصر للإنتاج عن العنصرين السابقين في أنه (أي رأس المال) يجب خلقه من العدم، أي أنه عنصر مشتق من العنصرين السابقين، أما هذين الأخيرين فهما عنصران أصليان أو أوليان.

- وسنكتفي في هذا المجال بإيضاح نقاط ثلاث هي: تعريف رأس المال، وأنواعه في النظرية الإقتصادية، وتكوينه.

#### أولاً: التعريف:

- تهتم النظرية الإقتصادية برأس المال العيني أو المادي كعنصر من عناصر الإنتاج وفي داخل هذا الرأس مال يمكن التمييز بين قسمين كبيرين هما: رأس المال الفني الثابت، ورأس المال الجاري أو المتداول. ومثال الأول: الآلات والأجهزة الفنية وأدوات الإنتاج، ومثال الثاني: المواد الخام الأولية والوسيلة والطاقة المحركة والنقود.

(أ) وعلى ذلك يمكن تعريف رأس المال الفني الثابت، بأنه مجموعة الأموال التي سبق إنتاجها، والتي تستخدم في عملية الإنتاج من أجل خلق المنتجات بنوعها الإستهلاكي والإنتاجي وزيادة إنتاجية العمل<sup>(١)</sup>. فالآلات والأجهزة الفنية والمباني والمنشآت الإنتاجية (المصانع)، تعتبر رأس مال، ثابت، فقد سبق إنتاجها لتستخدم في إنتاج أموال أخرى تشبع حاجات الإنتاج والإستهلاك.

ويتميز هذا الرأس مال بثباته ودوامه في العملية الإنتاجية فترة طويلة دون أن تتغير طبيعته أو يتحول إلى صورة أخرى أو إلى هيكل فني آخر، أي أنه يستخدم مرات عديدة في الإنتاج، مع احتفاظه بطبيعته وهيكله.

---

(١) راجع: دكتور/ أحمد جامع، مرجع سابق، ص ٣٩.

(ب) أما رأس المال المتداول، والذي يتمثل في مجموعة الموارد أو الأموال الوسيطة في الإنتاج، فإنه يتميز عن رأس المال الثابت بالقابلية للإستهلاك لدى دخوله لمرة واحدة في العملية الإنتاجية، فيتحول هيكله الفني وتتغير طبيعته، وتختلف صورته قبل دخوله في الإنتاج عنها بعد ذلك (١). كما أنه يتميز عن رأس المال الثابت، بسهولة نقله وتداوله من مكان لآخر، أي أنه (رأس المال المتداول) يتمتع بسيولة أكبر بكثير مما يتمتع به رأس المال الثابت أي بقدرة أو قابلية لأن يكون محلاً للتبادل، أو التداول، في السوق مقابل نقود، في وقت قصير ودون مخاطر كبيرة.

(جـ) ونتيجة لأهم معيار للفرقة بين هذين النوعين لرأس المال (معيار التغير أو التحول في الطبيعة أثناء الإنتاج)، نجد أن قيمة رأس المال المتداول المستخدم في إنتاج السلعة أو الخدمة، تحسب كلها ضمن نفقة إنتاجها؛ في حين لا يحسب ضمن هذه النفقة إلا جزء فقط من قيمة رأس المال الثابت الذي استخدم في الإنتاج (ويقدر هذا الجزء على أساس الإستهلاك الذي تعرض له هذا الرأسمال نتيجة استخدامه في إنتاج هذه السلعة أو الخدمة).

\* ونتيجة لهذا التمييز، يمكن القول أن رأس المال الجاري بهذا المفهوم يعتبر أقرب للسلع أو الأموال الاستهلاكية الوسيطة (٢) منه إلى رأس المال كعنصر منتج. كما أن رأس المال الفني يزيد من إنتاجية العمل، أي يزيد من قدرته على استخدام رأس المال الجاري (كسلعة وسيطة) في الإنتاج. وكذلك فإن رأس المال الجاري قد يستخدم في إنتاج رأس المال الفني (خام الحديد مثلاً الذي يستخدم في صنع الآلات والتجهيزات الفنية) والعكس ليس صحيحاً (بمعنى أن الآلات أو التجهيزات الفنية، لا تستخدم عادة من أجل تحويلها إلى مواد خام أولية).

---

(١) يعتبر رأس المال المتداول أو الجاري عنصراً مشتركاً بين الإنتاج والإستهلاك. والعبرة في التمييز بين هذه المجالين لا يرجع إلى طبيعة المال، ولكن إلى تخصيص المال لإستعمال معين: الإنتاج، أو الإستهلاك.

(٢) أي أنها تستهلك من أجل إنتاج مال أو سلعة أخرى للإستهلاك النهائي.

\* نخلص مما تقدم إلى أن رأس المال الفني، بالمفهوم السابق إيضاحه، هو ما نقصده، أو ما نتحدث كعنصر من عناصر الإنتاج. وبالطبع، فإن ذلك لا يعني الإنقاص من أهمية رأس المال الجاري أو المتداول في مجال الإنتاج وإشباع الحاجات..

#### ثانياً: أنواع أخرى من رأس المال:

- بالإضافة إلى النوعين السابقين (رأس المال الثابت والمتداول)، توجد مفاهيم أخرى لرأس المال نوضحها بإيجاز فيما يلي:

(١) رأس المال القانوني: ويقصد به مجموعة الحقوق التي يتم تقريرها قانوناً للشخص على بعض القيم أو الأوراق، وبمقتضاها يمكنه أن يحصل على دخل منها دون قيامه بعمل حال من أجل ذلك (كالأسهم والسندات). ويركز هذا المفهوم على الحقوق التي يتمتع بها المالك وليس على الأموال نفسها. ومن هذه الحقوق (الحق في الحصول على دخل، الحق في الملكية، الحق في الدائنية على أموال المدين).

ويلاحظ هنا أن الأسهم والسندات لا تعد في حد ذاتها رأس مال، حيث أنها لا تمثل أية إضافة إلى رأس المال الفني، وإنما هي مجرد صكوك تمثل حقوق ملكية على سلع استثمارية كالآلات. ولذلك فإنه عند حساب رأس المال القومي، لا يصح إحتساب قيمة هذه الصكوك مضافة إلى قيمة رأس المال القومي، وإلا حدث إزدواج في الحساب (١). كذلك فإن شراء الأسهم والسندات، فإنه وإن اعتبر استثماراً من وجهة نظر القائم به، إلا أنه من وجهة نظر الإقتصاد القومي يعد استثماراً مالياً أو نقدياً، ولكنه لا يعتبر استثماراً حقيقياً إلا إذا استخدمت حصيلته (أي حصيلة هذه القيم المنقولة) في الحصول على رأس مال فني جديد منتج (٢).

---

(١) راجع: دكتور/ محمود الطنطاوي الباز، دكتور/ أسامة محمد الفولي، مرجع سابق، ص ١٩٢، دكتور/ محمد حافظ الرهوان، مرجع سابق، ص ١١٢.

(٢) راجع: دكتور/ أحمد جامع، «النظرية الإقتصادية، التحليل الإقتصادي الكلي»، دار النهضة العربية، القاهرة، ١٩٧٩، ص ٢٠٥، وما بعدها.

(ب) رأس المال المحاسبي: ويقصد به مجموعة القيم النقدية التي يتكفل حساب إستهلاك الأصول الإنتاجية بإبقائها على ما هي عليه دون نقصان (٣)، أو هو القيمة النقدية لمجموع أموال مشروع من المشاريع، بما في ذلك قيمة الإستهلاك السنوي للعناصر الثابتة الداخلة في المشروع، والتي هي عرضة لانخفاض قيمتها على مر الزمن ونتيجة للإستخدام.

(ج) رأس المال النقدي: (أو السائل): وهو الصورة الأولى التي تتبادر إلى الأذهان عند ذكر عبارة رأس المال بصفة عامة، ودون أي تحديد فني. ويتمثل في الأوراق النقدية والنقود المعدنية والودائع المصرفية. وهو عبارة عن قوة شرائية تمكن صاحبها من إستخدامها في شتى المجالات الإنتاجية والإستهلاكية متى شاء، وقد سبق أن اشرنا إلى أن النقود تدخل في نطاق رأس المال الجاري، وهي تعد وسيطا في المبادلات، ولا تعتبر بمثابة رأس مال إلا إذا كانت تمثل طلباً على السلع الإنتاجية، حيث تتحول بذلك إلى رأسمال فني منتج.

#### (د) رأس المال الاجتماعي (العام) ورأس المال الخاص:

ويعتبر رأس المال الاجتماعي في مكونات البنية الأساسية للمجتمع أو للإقتصاد القومي. وهو عبارة عن رؤوس الأموال المملوكة ملكية جماعية لأفراد المجتمع، مثل: الطرق والجسور والموانئ والجسور ومباني ومنشآت المرافق العامة.

ويستفيد منها كل أفراد المجتمع من منتجين ومستهلكين وجميع الصناعات والمشروعات. وتتكفل الدولة بتكوين هذا النوع من رأس المال لإرتفاع نفقات تكوينه من ناحية، وصعوبة تحصيل مقابل الإستفادة منه من ناحية أخرى. ولاشك في مدى أهمية هذا النوع من رأس المال كركيزة وضرورة حتمية للتنمية الإقتصادية والإجتماعية. أما رأس المال الخاص، فيتمثل في مجموعة

---

(١) دكتور/ أحمد جامع، النظرية الإقتصادية، التحليل الإقتصادي الجزئي، مرجع سابق، ص ٣٩.

الاصول الإنتاجية الثابتة أو الاموال المتداولة، قيمة كانت أو عينية، والتي يملكها الافراد أو القطاع الخاص ملكية خاصة.

### (هـ) رأس المال البشري (اللامادي):

- يقصد برأس المال الإنساني أو البشري: «مجموع المهارات والخبرة لليد العاملة اللازمة لإستخدام أو إستغلال رأس المال المادي، وكذلك المستوى الصحي الذي يسمح بالمحافظة على مقدرة القوة العاملة» (١). ويختلف بذلك رأس المال البشري عن رأس المال المادي الذي يتخذ شكلاً ملموساً أو مادياً، والذي يمكن لصاحبه أن ينقله أو يتصرف فيه. أي أن رأس المال البشري يتمثل في المواهب البشرية التي تخلق التراث الفكري والعلمي في أي مجتمع على مر الأجيال (٢). هذه المواهب أو القدرات، هي التي تحرك القوى الإقتصادية؛ أما السلع الرأسمالية فهي الأدوات التي تستغلها هذه المواهب وتلك القدرات والخبرة والمهارات.

- وهناك الكثير مما يمكن قوله في الأهمية البالغة لرأس المال البشري في التنمية والنهوض بالمجتمع، ليس في المجال الإقتصادي فحسب، بل في المجال الإجتماعي والسياسي أيضاً كما أن هناك الكثير من الأمثلة العديدة التي تنهض دليلاً على ما للمواهب والقدرات البشرية من آثار بعيدة المدى في الإنتاج باعتبارها نوعاً لا مادياً من رأس المال لا يقل، في أهميته بل قد يزيد عن رأس المال المادي. فكما يقول الإقتصادي الفرنسي المعروف "A. Sauvy" حيث يفقد الإنسان الخبرة والمعرفة والمهارة، فإن كل دولارات العالم لا تستطيع ان تخلق الثروة» (٣).

---

(١) M. Ribould; "Accumulation du Capital Humain", Economica, Paris, راجع: 1978, P. 1 - 4.

(٢) راجع: دكتور/ حسين عمر، مرجع سابق، ص ٧٥.

(٣) A. Sauvy; "La Belgique et La Hollande, ou La Lievre et La Torture", in: Direction, Juin, 1961, P. 569.

أما العلامة الإقتصادي الشهير «الفريد مارشال» فيقول: «إن الآراء والأفكار العلمية أو الأدبية أو الداخلة في التطبيقات العملية هي أثمان الهبات الحقيقية التي يتوارثها جيل عن جيل. وقد يمكن إستبدال أو تعويض الثروة المادية للعالم بأسره، إذا أتلغت أو أصابها الدمار مادياً، محتفظين بالآراء والأفكار التي كانت سبباً في تكوين الثروة. أما إذا خُسِرنا هذه الآراء أو فقدناها، بصورة أو بأخرى، وبقيت الثروة المادية وحدها، فلا بد أن تتلاشى، ويرجع العالم، القهقري، إلى الفقر. كما أنه يمكن إستعادة أكثر معلوماتنا عن الحقائق المطلقة مرة أخرى، إذا فقدت هذه المعلومات، وبقيت الآراء الإنشائية للفكر الإنساني؛ بينما إذا تلاشت هذه الآراء؛ رجع العالم ثانية، إلى دياجير العصور المظلمة» (١).

إن إستيعاب رأس المال المادي (أي القدرة على إستخدامه)، كما أن تكوينه أو تراكمه (أي القدرة على إيجادته وزيادته)، يعتمد بالضرورة على رأس المال الإنساني.

### (و) رأس المال الوطني ورأس المال الأجنبي:

- ويعتمد هذا التقسيم على مصدر تكوين رأس المال. فإذا كان هذا التكوين يعتمد على مدخرات الوطنيين في الداخل، أي القطاع الخاص والأفراد داخل الدولة، كان رأس المال وطنياً خاصاً. وإذا كان ذلك يعتمد على مدخرات الأفراد والقطاع الخاص في الخارج، كان رأس المال أجنبياً خاصاً. كذلك فإن رأس المال يكون عاماً وطنياً، عندما تسهم حكومة الدولة بنفسها في تكوينه. ويكون عاماً أجنبياً، إذا كونته حكومة دولة أجنبية، أي إذا كان تكوينه معتمداً على المدخرات الخارجية للحكومات الأجنبية.

### ثالثاً: تكوين رأس المال (٢):

(١) أشرنا منذ قليل إلى أن رأس المال كعنصر من عناصر الإنتاج، يتكون

(١) أشار إلى ذلك: دكتور/ حسين عمر، مرجع سابق، ص ٧٥.

(٢) ونقصد هنا رأس المال الفني المنتج كأحد عناصر الإنتاج.



من أموال إنتاجية سبق إنتاجها، وذلك بخلاف الحال في عصري الإنتاج الآخرين (العمل والموارد الطبيعية)، ويعني ذلك أن تكوين رأس المال يستلزم خلقه من العدم. ويتم ذلك بأن يقوم الأفراد، أو المجتمعات المختلفة، بتخصيص جزء من الموارد الإقتصادية المتاحة لهم من أجل هذا التكوين. إن ذلك يعني أن يقل الإشباع الحاضر للحاجات الحالة أو المباشرة (الإستهلاكية)، ليزيد القدر من الموارد الإقتصادية التي توجه إلى الإستثمار. أو تكوين رأس المال المنتج، وبعبارة موجزة، فإن رأس المال يتكون بالإدخار الذي يعقبه إستثمار.

- وهكذا فإن تكوين رأس المال، والزيادة في معدلات تراكمه (١). إنما يتوقف على مدى الإمتناع عن الإنفاق الإستهلاكي في الوقت الحاضر، أي على مدى الحرمان من المتعة أو الإشباع الذي تحققه مختلف السلع والخدمات، وهذا الإمتناع عن الإنفاق أو الحرمان من المتعة أو الإشباع هو ما يسميه الإقتصاديون «بالإدخار». وهذا الإدخار، وإن كان يتضمن الإمتناع عن الإنفاق الإستهلاكي «أو إنقاص الإشباع الحاضر للحاجات الإستهلاكية»، إلا أنه يحمل بين طياته، في نفس الوقت، معنى الإنفاق الإستثماري. أي أن الإدخار النقدي (أو الإبقاء على جزء من الموارد المتاحة) يتحول - إن عاجلاً أو آجلاً - إلى إستثمار حقيقي بإنفاقه (أو تحويل هذه الموارد) على شراء السلع الرأسمالية. (أي تكوين رأس المال).

- نستخلص من هذه الكلمة الموجزة، أن تكوين رأس المال، في معناه الحقيقي، يتوقف على حجم المدخرات (نقدية كانت أو عينية)، فكلما زاد هذا

---

(١) يتعلق تراكم رأس المال بتحقيق شروط ثلاثة متكاملة هي: زيادة في حجم الإدخار الحقيقي، وجود نظام للتمويل والإئتمان يتناسب مع طلب المستثمرين، تحقيق عملية الإستثمار ذاتها، بمعنى إستخدام الموارد النقدية المتاحة في إنتاج السلع الرأسمالية. راجع في ذلك مثلاً:

- Gerald M. Meir; R. E. Baldwin; "Economic Development: Theory, History, Policy"; 6<sup>th</sup> Printing, U.S.A., 1964.

الحجم والذي يُوجَّه إلى الإستثمار، زاد بالتالي حجم رأس المال الحقيقي، والعكس صحيح. وكما يقول الاقتصادي الفرنسي "R. Barre" «في كل إقتصاد، فإن تكوين رأس المال يعتمد على عاملين: الدافع إلى الإستثمار الذي ينشطه، والإدخار الذي يعتبر شرطاً ضرورياً له»(١).

(ب): وفي الإقتصاد الرأسمالي، يتكون رأس المال بواسطة الأفراد والمشروعات الخاصة. ومع ازدياد تدخل الدولة في مختلف المجالات تحقيقاً للإستقرار الإقتصادي والإجتماعي، وعلى وجه الخصوص بعد حدوث الأزمة الإقتصادية العالمية في بداية الثلاثينات من القرن الحالي؛ وعلى ضوء الأفكار الحديثة التي وردت في نظرية الإقتصادي الإنجليزي الشهير د.ج. م. كينز، قامت الدول الأوربية بوضع برامج ضخمة لمكافحة البطالة من خلال المساهمات الفعالة في الإستثمار العام.

أما في الإقتصاد الإشتراكي، فإن الإستثمار العام والمخطط هو الذي يحتل المكانة الرئيسية. فالخطة التي تضعها الدولة، هي التي تحدد الإستثمارات الجديدة، وتوجهها، وتبين أنواعها المختلفة، وأهمية كل منها. ويتم كل ذلك وفقاً للأهداف التي تريد الدولة الوصول إليها عن طريق سياستها الإقتصادية(٢).

(جـ) ومن الأهمية بمكان، ونحن بصدد الحديث عن تكوين رأس المال، أن نميز بين ذلك التكوين الذي يهدف إلى المحافظة على حجم رأس المال الثابت (أو الأصول الإنتاجية للإقتصاد القومي) من ناحية، وذلك التكوين الذي يهدف إلى زيادة حجم رأس المال الموجود في المجتمع، من ناحية أخرى(٣).

---

(١) R. Barre; "Economie Politique", Tome, P.U.F., Paris, 1975, P.399.

(٢) لمزيد من التفاصيل حول طبيعة وأنواع الإستثمارات وكيفية تمويلها في النظامين الإشتراكي والرأسمالي، راجع مثلاً، دكتور/ عزمي رجب، مرجع سابق، ص ١٨٩، وما بعدها.

(٣) راجع تفاصيل هذه النقطة عند: دكتور/ أحمد جامع، «النظرية الإقتصادية - التحليل الجزئي»، مرجع سابق، ص ٤١

\* ويقصد بالتكوين الأول لرأس المال، الإستثمارات التي توجه نحو تجديد ما يهلك منه. وهذا الهلاك قد يكون مادياً، أو إقتصادياً (فنياً)، أو قهرياً (ليس إرادياً).

ويتمثل الهلاك أو الإستهلاك المادي في ما يصيب الأصول الإنتاجية من قدم ونقص في القدرة الإنتاجية، نتيجة الإستعمال المتكرر بمرور الوقت.

أما الهلاك أو الإستهلاك الإقتصادي (الفنى) فيتمثل في إختراع أو إبتكار أصول إنتاجية جديدة تزيد قدرتها الإنتاجية كثيراً عن تلك التي توجد في المشروعات، ومن ثم تصبح هذه الأخيرة (أي الأصول الموجودة في المشروعات قبل تحقيق الإبتكارات للأصول الجديدة) مستهلكة فنياً، ولو أنها لم تستهلك مادياً بعد. بمعنى أنها تُصبح عاجزة عن تحقيق الغرض الإنتاجي منها على النحو الأمثل.

وأما الهلاك الجبري أو القهري (اللاإرادي) فيتمثل فيما قد تتعرض له الأصول الإنتاجية من سرقة، أو إتلاف عمدي من الغير<sup>(١)</sup>. أو تدمير نتيجة كارثة طبيعية أو حرب أهلية.. الخ.

- وهكذا يكون من الضروري أن يوجه المجتمع جزءاً من موارده الإقتصادية من أجل تكوين أصول إنتاجية جديدة تحل محل الأصول القديمة أو المستهلكة نتيجة لأي من هذه الأسباب سالفة الذكر. ويطلق على هذا التوجيه لهذا الجزء من الموارد الإقتصادية: «الإستثمار الإحلاي». وهو نوع من الإستثمار في غاية الأهمية، حتى لا تنخفض كفاءة رأس المال الثابت، وبالتالي تتناقص الطاقة الإنتاجية للإقتصاد القومي. ويتم تدبير قيمة هذا الإستثمار عن طريق تضمين قيمة السلع المنتجة (من الأصول الإنتاجية محل هذا الإستثمار)

---

(١) وهذا النوع من الهلاك غالباً ما تتولى شركات التأمين التعويض عنه، وهنا فإن قسط التأمين المدفوع من المشروعات الإنتاجية، يمثل مقابل هذا الإستهلاك.

مبلغ نقدي كمقابل لهذا الهلاك (١). ثم إقتطاع هذا المقابل من الأرباح أو الإيرادات من أجل توجيهه لهذا الغرض، أي من أجل إحلال أصل إنتاجي جديد محل الأصل الذي تم إستهلاكه مادياً أو فنياً أو قهرياً، حتى تتحقق المحافظة على الطاقة الإنتاجية.

\* أما التكوين الثاني لرأس المال، والذي يهدف إلى زيادة حجم رأس المال القومي، وبالتالي زيادة مستوى الطاقة الإنتاجية في المجتمع، فإنه يتحقق بإضافة رؤوس أموال جديدة (ثابتة ومتداولة) إلى ما هو موجود منها فعلاً.. وتتحقق هذه الإضافة الجديدة لرأس المال عن طريق الإدخار، أي توجيه جزء من الموارد الإقتصادي نحو إنتاج (أو نحو الحصول على) رؤوس أموال جديدة، بدلاً من توجيهه نحو إنتاج السلع والخدمات الإستهلاكية.

وتسمى هذه الإضافة الجديدة لرأس المال: «الإستثمار الصافي». وهذا النوع من الإستثمار هو وحده الذي يؤدي إلى الإرتفاع بمستوى الطاقة الإنتاجية للإقتصاد القومي، وبالتالي رفع معدلات النمو الإقتصادي، وتحسين مستوى المعيشة للسكان، ومواجهة الزيادة المستمرة في عددهم.

وهكذا يتمثل التكوين الإجمالي لرأس المال في مجموع قيمة الإستثمار الإجمالي والإستثمار الصافي (أو في مجموع قيمة الإضافة الجديدة لرأس المال وقيمة تجديد الأصول الإنتاجية). وفي دراستنا لمشكلة تكوين رأس المال في الدول النامية، كعقبة تقف في سبيل تقدمها، سنتعرف على أهمية تكوين رأس المال كعامل رئيسي للتقدم الإقتصادي، كما سنعرض للعوامل المؤثرة في الإدخار والإستثمار في هذه الدول (٢).

---

(١) ويحسب مقابل الإستهلاك (أو قسط الإستهلاك السنوي للأصل الإنتاجي) عن طريق قسمة قيمة الأصل على عدد السنوات المفترض بقاء الأصل مستعملاً خلالها.

(٢) انظر: النقطة (ثالثاً) بالمبحث الثاني من الفصل الثاني في الباب الثاني من هذا الكتاب.

## العنصر الرابع: التنظيم

### أولاً: تعريفه وأهميته:

(أ) يقصد بالتنظيم كعنصر من عناصر الإنتاج، تلك العملية، أو ذلك النشاط الإقتصادي، الذي يتمثل في التركيب أو التآليف أو التنسيق بين عوامل الإنتاج الثلاثة السابقة (العمل، الموارد الطبيعية، رأس المال) في شكل علاقة منظمة، هي عبارة عن عملية إنتاجية محددة، من أجل إنتاج سلعة أو خدمة معينة. والشخص الذي يقوم بهذه المهمة يطلق عليه في علم الاقتصاد «المنظم» L'entrepreneur.

- والمنظم بهذا المعنى قد يكون تاجراً أو شريكاً في شركة بسيطة أو شركة مساهمة أو عضواً في جمعية تعاونية، أو تكون الدولة هي المنظم عندما تمتلك وسائل الإنتاج (١).

(ب) ووظيفة المنظم هي مبدئياً إتخاذ القرارات المتعلقة بإستخدام الأرض والعمل ورأس المال. فهو يحدد العلاقة بين كل من الأرض والعمل ورأس المال، ويحدد إلى أي مدى يمكن مساعدة العمل برأس المال. وله أيضاً أن يتخذ القرار فيما يتعلق بتجربة إستخدام لإختراع معين. وهو يدرس طبيعة العمليات الصناعية، ويحاول تبسيطها بقدر الإمكان ويحدد مهمة العمال بما يعتقده متفقاً وإستعدادهم. فمسئولية التنظيم الداخلي والخارجي للمنشأة إنما تقع على عاتقه (ترتيب عملية الإنتاج، وعمليات الشراء والبيع) كلها مسنولة منه. وكلما كبر المشروع، كلما كان هناك حافز لتفويض السلطة فيما يتعلق بالأعمال الروتينية والأعمال التي تتطلب إتخاذ القرارات (٢).

---

(١) راجع: دكتور/ أحمد أبو إسماعيل، دكتور/ أسامة خليل، «الإقتصاد»، مرجع سابق، ص ١١٤.

(٢) J.S. Bain; "Pricing, Distribution and Employment", New York: Henry Holt and Company, P. 114 - 123.

مشار إليه في المرجع السابق مباشرة، ص ١١٤.

- وقد ظهرت الحاجة إلى التنظيم العلمي للعمل بعد أن إزداد عدد العمال في المصانع والمشروعات الإنتاجية، ووضحت مزايا تقسيم العمل، وإتباع الطرق الفعالة والمثل لإنتاج أكبر كمية ممكنة من المنتجات. وقد تفرع عن ذلك أن دخل في اللغة الإقتصادية إصطلاح جديد هو: ترشيد الإنتاج La Rationalisation بعد الحرب العالمية الأولى، وذلك على يد بعض الإقتصاديين الألمان. ويعني هذا الإصطلاح: كيفية إتباع الطرق الفنية والتنظيمية للإنتاج بهدف زيادة الناتج مع الإقتصاد في الموارد المستخدمة في سبيل ذلك(١).

جـ - وعلى الرغم من أن المنظم قد يكون هو الرأسمالي (مالك رأس المال)، إلا أنه يعتبر في ذات الوقت عاملاً. ومع ذلك، فإنه يمكن التمييز بين وظيفة المنظم ووظيفة الرأسمالي وإن قام بهما شخص واحد (٢). فوظيفة الرأسمالي هي الإكتفاء بأقراض رأسماله أو تأجيره مقابل الحصول على فائدة ثابتة أو اجر ثابت. أما وظيفة المنظم فهي تجميع عوامل الإنتاج معا وإعدادها للعمل والإنتاج. وعند تنظيم هذا التجميع، فإن المنظم يقوم بوظيفة الإدارة. ويمكن أن يتم ذلك بواسطة مدير أجير (قد يكون مديراً إدارياً أو فنياً للمشروع، يقوم بعمل يتطلب مهارة عالية). وعلى ذلك، فإن المنظم يمكن أن يجمع بين هذه الوظائف أو بعضها ويتولاها بنفسه مباشرة. وكما ذكرنا حالاً، فإن المنظم قد يكون شخصاً واحداً (في المشروع الفردي)، أو جماعة من الأشخاص (في المشروعات التي تتخذ شكل الشركات) وهنا يتحملون معاً مخاطر الأعمال وكل المفارم، كما يتمتعون بالمغانم.

---

(١) ومن الطرق أو الوسائل المحققة لذلك: ١ - التنظيم العلمي للعمل، ويتضمن أربع طرق شهيرة، نسبت كل طريقة منها إلى كاتب نادي بإتباعها: (طريقة تاييلور، طريقة فايول، طريقة منستر بروج، وطريقة آتسلر: Taylor, Fayol, Munsterberg, Atsler) ٢ - التوحيد النوعي للإنتاج ٣ - التكامل ٤ - تحسين طرق النقل والبيع للمنتجات. راجع تفصيلات هذه الطرق والوسائل عند: دكتور/ عزمي رجب..... مرجع سابق، ص ١٨٠ ومابعدها.

(٢) دكتور/ أحمد أبو إسماعيل، ..... مرجع سابق، ص ١١٤.

- والمنظم هو المحرك الفعال للنشاط الإقتصادي في النظام الرأسمالي، حيث تتمثل مهامه فيما يلي:

\* الكشف عن وجود حاجات إقتصادية بدون إشباع على نحو مطلق، أو بدون إشباع كاف (على نحو نسبي).

\* تحديد موقع المشروع وشكله القانوني وحجمه.

\* وضع خطة لإنتاج الأموال بإشباع الحاجات الإقتصادية المطلوبة، وذلك بتحديد الكميات والأنواع اللازمة من كل عنصر من عناصر الإنتاج في كل فترة زمنية.

\* تحديد الأسلوب الفني للإنتاج الذي يحقق للمنظم إنتاج معين بأقل التكاليف.

\* وضع السياسة الإقتصادية للمشروع والإشراف على تنفيذها وتعديلها إذا لزم الأمر.

- ويتضح من ذلك أن المنظم يقوم بوظيفتين إحداهما فنية والأخرى إقتصادية أما الأولى فتتمثل في إختيار المكان الملائم للمشروع الصناعي أو التجاري، وشراء الآلات والمعدات والمواد الأولية اللازمة لعملية الإنتاج، وإستخدام العمال وتوزيعهم على الأعمال المختلفة وتحديد مهام كل منهم. وأما الوظيفة الثانية فتشمل أعمال الملاءمة بين إنتاج المشروع وحاجات المستهلكين. وهنا يعتمد المنظم أساساً على حركة الأثمان ويسترشد باتجاهاتها المختلفة. وإضافة إلى ذلك يضطلع المنظم بالأعمال الادارية المتمثلة في إشرافه على المنشأة أو الوحدة الإنتاجية.

وإنطلاقاً من قيام المنظم بهذه الوظائف، عرّفه «جون إستيوارات ميل» بأنه «ذلك الشخص الذي يدفع من أمواله الخاصة أجور العمال، ويزود المشروع

بما يتطلبه من مبان ومواد وآلات ومعدات رأسمالية أخرى، كما يحدد مقدار الناتج والأسلوب الفني في الإنتاج وفقاً لمشيئته الخاصة».

أما «شومبيتر» فقد عرّفه بأنه «ذلك الشخص الذي يبتكر عمليات اقتصادية جديدة. وهو المجدد الذي يدفع الإقتصاد في طريق التقدم والازدهار، وهو الذي يوجد الإقتصاد المتطور المختلف عن الإقتصاد الجامد الساكن الذي يبقى دائماً مستقراً على حالة واحدة». ويذكر «شومبيتر» خمسة أنواع من العمليات الرئيسية التي يؤديها المنظم هي: إنتاج أموال جديدة، إدخال أساليب جديدة على الإنتاج، إكتشاف مصادر جديدة للمواد الأولية الداخلة في عمليات الإنتاج، وضع تنظيم جديد لعمليات الإنتاج.

- أما الاقتصاديون المعاصرون فيرون تقسيم وظائف المنظم على الاساس الوصفي إلى مجموعات ثلاث هي (١): \* مجموعة من الوظائف يقوم بها المنظم عند بدء إنشاء المشروع، وهي تحديد طبيعته وملكيته، وطابعه الإقتصادي وشكله القانوني وحجمه وموقعه، فضلاً عن التاليف بين عناصر الإنتاج.

\* مجموعة من الوظائف الفنية التي يؤديها المنظم داخل المشروع، وهي تحديد هيكل الجهاز الإنتاجي ببرنامجه الدوري وتعديله إذا إقتضت الظروف ذلك، وتحديد هيكل الجهاز التسويقي لتعريف المستهلكين بمنتجات المشروع ومقابلة رغباتهم الحاضرة والمتوقعة.

\* إقامة علاقات طيبة، داخلية وخارجية، لضمان حسن سير العمل في المشروع. وتشمل العلاقات الداخلية: العلاقات بين العمال والإدارة. أما العلاقات الخارجية فتشمل تلك التي تقم بين الإدارة وأصحاب رؤوس الاموال، وبين الإدارة والسلطات العامة.

---

(١) راجع: دكتور/ حسين عمر، مرجع سابق، ص ٩٠.



## ثانياً: الخصائص المميزة للتنظيم: (١)

- قد يرد إلى الذهن أن الحاجة إلى إعتبار التنظيم عنصراً مستقلاً من عناصر الإنتاج لا محل لها؛ حيث أنه (أي التنظيم) لا يخرج عن كونه نوعاً متميزاً من أنواع العنصر الأول من هذه العناصر، وهو العمل. أي أن المنظم لا يعدو أن يكون عاملاً من نوع خاص، وذلك ما دام التاليف بين عناصر الإنتاج (أي التنظيم)، ليس سوى أحد الأنشطة الاقتصادية الذي يمثل جهداً إنسانياً يقوم به الفرد من أجل الإنتاج. وبالتالي فإن التعريف الذي سبق إيضاحه لعنصر العمل، يمكن أن يتضمن مفهوم التنظيم أيضاً.

لكن هذا التفكير غير صحيح من الناحية التحليلية والواقعية، والسبب في ذلك يكمن في ضرورة وأهمية معاملة ذلك النوع المتميز من العمل (أي التنظيم) باعتباره عاملاً منفصلاً ومستقلاً من عوامل الإنتاج، يجب إضافته إلى العوامل الأخرى السابقة. ومعاملة التنظيم على هذا الأساس؛ إنما تشبه تماماً تلك المعاملة الخاصة للموارد الطبيعية - كعنصر مستقل من عناصر الإنتاج - دون ضمها أو إلحاقها برأس المال.

- وترجع هذه المعاملة الخاصة والمستقلة لعنصر التنظيم، إلى ما يتميز به من خصائص معينة تختلف عن تلك التي تميز عنصر العمل. ومن أهم هذه الخصائص ما يلي:

(١) **عنصر المخاطرة:** فالمنظم يتحمل تكاليف الحصول على خدمات عوامل الإنتاج الأخرى (ومنها خدمة العمل)، وذلك بأمل الحصول على عائد نتيجة لبيعه ما أنتجته هذه الخدمات من منتجات. وعلى الرغم من كون التحديد المسبق والمعروف لهذه التكاليف المدفوعة، إلا أن العائد المتوقع لا يكون محدداً ولا مؤكداً، بل إنه عائد احتمالي فحسب. فإن سارت الأمور على ما يرام، كان العائد إيجابياً في صورة ربح مجني، وإن لم يكن الأمر كذلك، كان العائد سلبياً في

---

(١) راجع: دكتور/ أحمد جامع «النظرية الاقتصادية، التحليل الجزئي...»، مرجع سابق، ص ٤٢ وما بعدها، ودكتور/ محمد حافظ الرهوان، مرجع سابق، ص ١١٨ وما بعدها.

صورة خسارة يُمنى بها. وهكذا فإن المنظم يعمل دون أن يكون لديه مقدماً أي ضمان أكيد على إتفاق الواقع مع توقعاته.

وإذا كانت المخاطر الناتجة عن الأحداث غير الإرادية (السرقه، الحريق، تلف البضاعة أثناء النقل... الخ) يمكن التأمين ضدها، فإن مخاطر الدور التنظيمي للمنظم، والمتمثلة أساساً في كيفية مواجهة عدم التوقع (للطلب على المنتجات وعرض عوامل الإنتاج الأخرى) هي المخاطر الحقيقية التي تواجه عملية الإنتاج.

(ب): **عنصر الإدارة:** فالمنظم مسئول عن اتخاذ القرارات الكبيرة والمؤثرة في سير النشاط بالشروع، كما أنه مطالب بالإشراف على تنفيذها. أما العمال (عنصر العمل) فعليهم تنفيذ هذه القرارات، وفقاً للسياسة التي ترسمها الإدارة، والإدارة قد تكون تنظيمية (وضع نظام معين للإشراف على العاملين بالشروع)، أو قد تكون ذات طبيعة فنية (استخدام كميات معينة من رأس المال مع عدد معين من العمال). وفي الشركات الكبرى (الشركات المساهمة)، فإنه على الرغم من أن الإدارة اليومية للعمل والرقابة يقوم بها المنظم أو المدير الإداري للمشروع، فإن مخاطر الدور التنظيمي لا يتحملها المنظم، ولكن يتحملها في واقع الأمر حملة الأسهم الذين قد لا يعلمون شيئاً عن إدارة وتنظيم الشركة (١).

(ج) **إختلاف طبيعة العائد:** وقد أشرنا حالاً إلى أن ما تحصل عليه كل عناصر الإنتاج الأخرى (باستثناء التنظيم) مقابل خدماتها، تعتبر عوائد إيجابية، أما عائد المنظم، فإنه قد يكون سلبياً. وإضافة إلى ذلك، فإن ما يحصل عليه كل من هذه العوامل يختلف في طبيعته ومسماه عن الآخر. فالموارد الطبيعية تحقق

---

(١) راجع: دكتور/ حسين عمر، مرجع سابق، ص ٨٥، ودكتور/ محمد حافظ الرهوان، مرجع سابق، ص ١٢١.

ما يسمى بالريع، ورأس المال يحقق الفائدة، والعمال يحصلون على الأجور أو المرتبات أو المكافآت، أما المنظم فقد يحقق ربحاً أو يصاب بخسارة (١).

(د) **الإبتكار والتأليف بين عوامل الإنتاج:** فالمنظم، باعتباره المدير الذي يواجه مستقبلاً مجهولاً من جانب، والمنافسة من المنظمين الآخرين من جانب آخر (في دائرة نشاطه). وما دام هناك فاصل زمني بين الإنتاج والطلب على المنتجات، فلا يمكن لهذا المنظم أن يتفوق على منافسيه إلا بالقدرة الإبتكارية (إنتاج منتجات جديدة، أو إنتاج المنتجات القديمة بأساليب حديثة في الإنتاج، أو غزو الأسواق الجديدة). وهذه القدرة الإبتكارية تميز عمل المنظم عن غيره من العمال الآخرين (عنصر العمل) والذين يؤدون أعمالهم بطريقة تتفق مع السياسة التي يراها المنظم كفيلة بتحقيق أهداف المشروع.

**أما التأليف بين عوامل الإنتاج، وهي الوظيفة المحورية للمنظم، فإنها** تعتبر تمييزاً واضحاً بين المنظم وعناصر الإنتاج الأخرى. فهذه العناصر غير قادرة على التأليف بين المنظمين في نشاط معين، بينما المنظم هو القادر على التأليف بينها في هذا النشاط.

- ويتحقق هذا التأليف في داخل الوحدة الإنتاجية أو المشروع، وفقاً لاساليب مختلفة (٢)، تتكامل فيها عناصر الإنتاج مع بعضها، وقد يحل البعض

---

(١) ويرى «فرنكلين نايت، ضرورة الفصل بين ملكية رأس المال وبين الرقابة عليه. حيث أن المجتمع الاقتصادي الحديث، يقوم في أساسه على منشآت تتخذ، في شكلها القانوني، طابع المساهمة الجماعية في رأس المال. وذلك يستتبع الفصل بين مجموعة المساهمين (المثل الأعلى للتنظيم في رأي نايت) وبين مجموعة المديرين الأجراء الذين يتولون مهام الإدارة وفقاً للسياسات التي يقررها المساهمون. ويترتب على ذلك أن المساهمين هم وحدهم الذين يخاطرون بأموالهم في مختلف فروع النشاط. ومن ثم فإن هذه المخاطرة تمثل بالنسبة لهم الوظيفة الحقيقية كمنظمين، وبالتالي فإن الربح كجزء أو مقابل للمخاطرة، لابد وأن يؤول كله إلى المساهمين وحدهم..

أشار إلى ذلك: الدكتور / حسين عمر، مرجع سابق، ص ٨٧.

(٢) راجع تفصيلات هذه الأساليب عند: دكتور / أحمد جامع، «النظرية الاقتصادية»، التحليل الجزئي، مرجع سابق، ص ٤٥ وما بعدها.

منها فيها محل البعض الآخر. ويعتمد إختيار أسلوب التكامل أو الإحلال وفقا لاعتبارات متعددة من أهمها:

• نوعية عوامل الإنتاج: حيث توجد بعض عوامل الإنتاج تتميز بطبيعتها بعدم إمكانية إحلالها محل عوامل أخرى، أو عدم إمكانية إحلال عوامل أخرى محلها.

• حالة الفن الإنتاجي: حيث أن إنتاج السلع والخدمات يرتبط بوجود بعض المعاملات الفنية للإنتاج(١)، كما أن الابتكارات أو التجديدات الفنية لها دورها الفعال في كيفية استخدام عوامل الإنتاج المختلفة في عملية إنتاجية معينة(٢).

• العلاقة بين أثمان عوامل الإنتاج: ففيما يتعلق بالعمل ورأس المال، يمكن إحلال الأول محل الثاني، إذا كانت نفقة الأول أقل من نفقة إنتاج الثاني مع تساوي الناتج الحدي لكل منهما، أو إذا كان الناتج الحدي للعامل الأول أكبر من الناتج الحدي للعامل الثاني مع تساوي نفقة كل منهما(٣).

• أهمية الإنتاج: حيث يزيد الاتجاه نحو إحلال رأس المال محل العمل، في كل حالة يمكن فيها توزيع النفقات الثابتة للإنتاج على أعداد متزايدة من الوحدات المنتجة (كنتيجة لزيادة الإنتاج باستخدام رأس المال).

• فعالية الإنتاج والإنتاجية: حيث أنه يمكن زيادة الإنتاج بإحدى طريقتين هما: إما بزيادة كميات عوامل الإنتاج المستخدمة في عملية الإنتاج دون

---

(١) يقصد بالمعامل الفني للإنتاج: كمية أحد عوامل الإنتاج اللازمة لإنتاج ما قيمته وحدة واحدة من منتج معين.

(٢) فقد تكون هذه الابتكارات محاييدة أو تؤدي إلى التوفير في العمل وزيادة رأس المال، أو على العكس تؤدي إلى التوفير في رأس المال وزيادة العمل أو الموارد الطبيعية. وتكون هذه الابتكارات محاييدة إذا كانت تؤثر في عناصر الإنتاج بنفس النسبة وفي ذات الاتجاه.

(٣) وبعبارة أخرى، يمكن إحلال العمل محل رأس المال، إذا كان معدل الناتج الحدي للعمل إلى نفقته أكبر من معدل الناتج الحدي لرأس المال إلى نفقته.

إحداث تغيير في إنتاجيتها، وإما بزيادة إنتاجية هذه العوامل دون تغيير في كميتها. وبالطبع، فإنه يمكن زيادة الإنتاج بالطريقتين معاً.

- وكما سبق أن ذكرنا، نتوقف إنتاجية العمل<sup>(١)</sup>. على عدد كبير من الاعتبارات يجب على المنظم أن يوليها إهتمامه: نوع الآلات والتجهيزات الفنية وكميتها، التنظيم العلمي للعمل، الرقابة الفعالة على عملية الإنتاج، الاعتبارات الإنسانية في العمل، مواصلة التدريب المهني والتكوين الفني للعمال، تنمية الاتجاهات الثقافية والفكرية للعاملين بما يزيد من قدرتهم على التكيف الذهني مع التطور العلمي والفني من ناحية، وعلى قابليتهم للتغيير واتباع كل جديد تثبت كفاءته وفعاليته، سواء تعلق ذلك بأساليب العمل، أو الفن الإنتاجي، من ناحية أخرى.

---

(١) إنتاجية العمل = قيمة الانتاج الكلي للوحدة الانتاجية (المشروع)  
عدد العمال المشتغلين في هذه الوحدة



## الباب الثاني

### تطور النظم الاقتصادية

Evolution des systemes economiques





## تقديم:

منذ أن وجد الإنسان على الأرض، وهو دائم السعي نحو تحقيق حاجاته المتنوعة.. وعى مدى الزمن وتطور المدنية، وتغير العادات الإجتماعية، والزيادة المطردة في السكان، ومع التقدم الحضاري بوجه عام والتقدم التكنولوجي بوجه خاص، تطورت الحاجات وأجبة الإشباع للفرد والمجتمع.. ولما كانت الموارد الطبيعية والإقتصادية المتاحة تنسم دائما بالندرة إذا ما قورنت بإستمرار إزدياد الحاجات وتنوعها، فإن الإستغلال الأفضل لهذه الموارد يفرض إشباع هذه الحاجات أضحي أمرا لازما.. وهكذا نشأت المشكلة الإقتصادية بعنصريها: كثرة الحاجات وندرة الموارد. ومع وجود هذه المشكلة وتطور الأفكار الإقتصادية المتعلقة بكافة الظواهر المرتبطة بها وإكتشاف القوانين التي نتجت عن تحليل هذه الظواهر بالإستقراء والإستنباط، أصبحنا أمام ما يسمى اليوم بعلم الإقتصاد.

- وكان طبيعيا أن يحاول هذا العلم الإجتماعي أن يجيب على أسئلة رئيسية تتعلق كلها بالمشكلة الإقتصادية بجوانبها المتعددة.. هذه الأسئلة هي: أولاً: ماذا ننتج؟ أي ما هي أنواع السلع والخدمات التي يقرر المجتمع إنتاجها؟ ثانيا: كيف نتج؟ أي ما هو الأسلوب الفني الذي يتبعه المجتمع وهو بصدد إنتاج هذه السلع والخدمات التي تم تقرير إنتاجها؟ هل يكون هذا الأسلوب مكثفا للعمل أو لرأس المال؟ ثالثا: كيف يُقسَّم الناتج بين سلع وخدمات إنتاجية من جانب وسلع وخدمات إستهلاكية من جانب آخر؟ رابعا: كيف يوزع الناتج بين الأفراد، أو عوامل الإنتاج التي ساهمت في تحقيقه؟ فهل يكون المعيار

هو مقدار العمل الذي يُبذل، ومن ثم يكون للعمل القدر الأكبر من الناتج، أو على العكس يكون لأصحاب رؤوس الأموال النصيب الوافر؟

- والواقع أن هذه الاسئلة المتعددة تثير قضية الاختيار في مواجهة المشكلة الاقتصادية.. ويمكن إطلاق إصطلاح "النظام الإقتصادي" على تلك الكيفية التي يحاول بها المجتمع مواجهة مشكلة الاختيار بصفة خاصة، ومواجهة المشكلة الاقتصادية بصفة عامة. أي تلك الكيفية التي يحاول بها المجتمع التغلب على مشكلة الندرة النسبية للموارد المتاحة بقصد الحصول على أقصى إشباع ممكن من خلال أفضل إستغلال ممكن لهذه الموارد(١).

ومن الطبيعي أن تتطور هذه الكيفية وتختلف من مجتمع إلى آخر وفقا لتطور واختلاف هذه المجتمعات في الاهداف والبواعث والفنون الإنتاجية والتنظيمات السياسية والاجتماعية السائدة.. فمثلا في إقتصاد السوق الحر (أو النظام الرأسمالي) يتم ذلك بواسطة ما يسمى "بجهاز الثمن"، وفي الإقتصاد الموجه (أو النظام الاشتراكي) تتحقق المواجهة من خلال ما يسمى "بجهاز التخطيط المركزي".

- ويذهب البعض من الإقتصاديين إلى تعريف النظام الإقتصادي بأنه تلك المجموعة المتناسقة من المؤسسات القانونية والاجتماعية التي يمكنها أن تضمن تحقيق التوازن الإقتصادي من خلال بعض الوسائل الفنية المنظمة على أساس بعض الاهداف الحاكمة أو السيطرة(٢).

- وإذا كان إصطلاح "السياسة الاقتصادية" لا يتطابق تماما مع

---

(١) راجع د. أحمد جامع : «علم الاقتصاد»، دار النهضة العربية، القاهرة ١٩٨٥، ص ٥٧.

- د. السيد عبدالمولى «أصول الاقتصاد»، دار الفكر العربي، القاهرة، ١٩٧٧، ص ٣٠.

(٢) راجع J. LAJUGIE; "Les systèmes économiques P.U.E. Coll. que sais-je?, Paris, 1989, 12e ed. p. 3.

إصطلاح "النظام الإقتصادي"، إلا أن الأهداف المبتغى تحقيقها من السياسة الإقتصادية المطبقة فعلا ليست في الغالب سوى إنعكاس للنظام الإقتصادي السائد(١).

وفي عالم اليوم، نجد على خريطة السياسة والإقتصادية ثلاث مجموعات من الدول يتبع كل منها نظاما إقتصاديا متميزا بعلامه وأسس من الآخر: مجموعة الدول الغربية التي تطبق النظام الرأسمالي، ومجموعة الدول الشرقية التي تتبع النظام الاشتراكي، أما المجموعة الثالثة فهي مجموعة الدول النامية أو كما يطلق عليها حديثا دول العالم الثالث الذي يضم جميع دول أفريقيا وآسيا (ما عدا اليابان) ودول أمريكا اللاتينية، يقوم إقتصادها على نظام مختلط يجمع بين بعض ملامح الرأسمالية وبعض من أسس الاشتراكية. وإذا كان هذا الاختلاف بين هذه المجموعات من الدول فيما يتعلق بنظمها الإقتصادية يرجع إلى إختلاف الظروف الإقتصادية والسياسية والإجتماعية التي مرت بها كل منها، إلا أن هذه النظم ليست وليدة اليوم، بل إنها حلقة في سلسلة من النظم التي سبقتها وكانت كل منها تمهيدا لنشأة النظام الآخر.

- وسنحاول في هذا البابلقاء الضوء على النظم الإقتصادية التي سبقت الرأسمالية، ثم نركز البيان وبشيء من التفصيل حول النظام الرأسمالي والاشتراكي.. ولما كان النظامان الأخيران من النظم الإقتصادية المعاصرة والمطبقة حاليا، فإننا نرى أن نخصص لكل منهما فصلا مستقلا، وفيما يتعلق بالنظم الإقتصادية الأخرى التي سبقت هذين النظامين، والتي عرفها المجتمع الإنساني

---

(١) حدد الأستاذ Musgrave أربعة أهداف للسياسة الاقتصادية هي : اشباع الحاجات ذات الصفة الحكومية والإدارية، تنظيم النشاط الاقتصادي مع تحقيق مستوى مرتفع من التشغيل، تعبئة فعالة للموارد المتاحة، توزيع عادل للدخل والثروات راجع في ذلك:

J. billy, "La politique économique", P.U.F. Paris, Coll. que sais-je, 1985, 7c, ed. p. 13.

منذ فجر التاريخ وحتى نهاية العصور الوسطى(١)، فنرى أن نجمها في فصل واحد تحت عنوان النظم الإقتصادية القديمة.

- وقيل أن نتطرق لدراسة هذه النظم جميعا نرى تخصيص فصل تمهيدي لإيضاح عناصر النظام الإقتصادي والقوى الحاكمة له من ناحية، وكذلك لالقاء الضوء على المسار التاريخي للنظم الإقتصادية في الفكر الإقتصادي من ناحية أخرى.

- وعلى ما تقدم يمكن أن يكون محتوى هذا الباب الحالي من الدراسة كمايلي:

**فصل تمهيدي: في عناصر النظام الإقتصادي والمسار التاريخي للنظم الإقتصادية.**

**الفصل الأول: في النظم الإقتصادية القديمة.**

**الفصل الثاني: في النظام الإقتصادي الرأسمالي.**

**الفصل الثالث: في النظام الإقتصادي الاشتراكي.**

---

(١) تعتبر الحضارتان اليونانية والرومانية أول الحضارات القديمة التي نعلم شيئا عن فكرها الاقتصادي. وفي خلال الفترة التي تسمى بالعصور الوسطى وجدت في العالم حضارتان هما: الحضارة المسيحية في أوروبا، والحضارة الإسلامية التي بدأت من الجزيرة العربية. وتطلق عبارة العصور الوسطى على الفترة التي بدأت منذ سقوط الامبراطورية الرومانية الغربية في يد القبائل الجرمانية في القرن الخامس الميلادي والتي استمرت حتى سقوط القسطنطينية في يد الأتراك في القرن الخامس عشر.

راجع: د. لبیب شفیق: «تاریخ الفكر الاقتصادي»، دار نهضة مصر للطبع والنشر، القاهرة، ١٩٧٧، ص ٢٣، ص ٥٣ وما بعدها.

## فصل تمهيدي

### عناصر النظام الإقتصادي ومساره التاريخي

- ان إستقراء الفكر الإقتصادي في هذا المجال يشير إلى وجود طرق متعددة لدراسة التطور الإقتصادي. فنجد ما يسمى بالطريقة الموضوعية حيث يتولى الباحث دراسة التطور الذي طرأ على كل فرع من فروع النشاط الإقتصادي على حدة خلال الفترات الزمنية المختلفة (١) ونجد كذلك ما يسمى بالطريقة الزمنية، وبمقتضى هذه الطريقة يتولى الباحث تقسيم التاريخ الإقتصادي إلى فترات زمنية، ثم يتولى دراسة فروع النشاط الإقتصادي المختلفة خلال كل فترة. ونجد أيضا طريقة النماذج العامة والخاصة، حيث ترمي الأولى إلى كشف قواميس حياة النظام نفسه ونموه، وتهدف الثانية إلى تصور ما يطرأ على حركة المجرى الإقتصادي من تغيرات متنوعة (٢).

- وأيا كانت الطريقة المتبعة في دراسة التطور الإقتصادي، فإن للنظام الإقتصادي عناصر معينة يؤدي تطورها إلى تطوره، كما ان المسار التاريخي الذي سلكته النظم الإقتصادية المختلفة كان محلاً لإختلاف وجهات نظر الفكر الإقتصادي.

---

(١) في دراسة التطور الاقتصادي وفقا لهذه الطريقة، راجع : د. علي لطفي «التطور الاقتصادي»، مكتبة عين شمس، القاهرة، ١٩٧٩.

(٢) في عرض لبعض النماذج التحليلية للتطور الاقتصادي، راجع: د. زكريا أحمد نصر : التطور الاقتصادي، مطبعة نهضة مصر، القاهرة، ١٩٥٢.

## أولاً: عناصر النظام الإقتصادي:

- في ظل النظم الإقتصادية ذات الصور أو الأشكال التاريخية القديمة (١)  
(Formations historiques) أو في ظل النظم الإقتصادية الحديثة (٢)  
(Contemporaines) نجد مجموعة من القوى تتحكم بشكل عام في صياغة  
النظام الإقتصادي السائد، حيث تتم هذه الصياغة من خلال التطور الذي  
يحدث في عناصر النظام ذاته.

وفيما يتعلق بالقوى التي تتحكم في خلق النظام الإقتصادي، يمكن القول  
أن تفاعل القوى التاريخية والسياسية والإقتصادية والإجتماعية داخل المجتمع  
هو الذي يؤكد وجود هذا النظام دون ذلك... ويمكننا تلخيص هذه القوى فيما  
يلي (٣):

(١) القوى التاريخية أو الينابيع التاريخية القائمة التي أوصلت المجتمع  
إلى وضعه الحالي، ثم التقاليد والعادات والمثل العليا التي يدين بها المجتمع والتي  
لا تزال راسخة في أعماقه ويصعب إستئصالها في الأجل القصير.

(٢) الموارد الطبيعية المتاحة مثل الأرض الزراعية والثروة المعدنية والغابات  
والمراعي وما إلى ذلك بالإضافة إلى المناخ.

(٣) الفلسفة الفكرية والثقافية والدينية التي يدين بها المجتمع والتي تؤثر  
في كيانه الإجتماعي والثقافي وتشكله وتوجهه الوجهة التي يرتضيها.

(٤) أوجه الخطأ والصواب (نتائج التجارب) التي مرت بالشعب أثناء بحثه  
عن أهدافه ومُثُلِه العليا.

---

(١) كالنظام البدائي أو الإقطاعي أو الحرلي ... الخ.

(٢) كالنظام الرأسمالي أو الاشتراكي.

(٣) راجع : د. صلاح الدين نامق: «النظم الاقتصادية المعاصرة - دراسة مقارنة مدار النهضة  
العربية، القاهرة، ١٩٧٣، ص ٤ ومابعدها.

- وإذا كان تفاعل هذه العوامل معا يساهم في خلق النظام الإقتصادي السائد خلال فترة معينة، إلا أن هذا التفاعل لا بد وأن يرتبط بعناصر رئيسية يتحتم أن توجد في كل نظام إقتصادي حتى يكتسب وضعا أو شكلاً متميزاً عن غيره من النظم.. هذه العناصر الرئيسية هي(١):

(١) القوى الإنتاجية: ويقصد بها مجموعة الوسائل التي يمكن بواسطتها إنتاج السلع المادية والخدمات المتنوعة.. وتتضمن هذه الوسائل: أولاً: الموارد الفنية والإقتصادية(٢) والتي تتمثل في أدوات الإنتاج وتجهيزاته والتي تستخدم في عملية الإنتاج. وثانياً: الموارد البشرية، وتتمثل في الأفراد أنفسهم بإمكانياتهم الفنية وخبراتهم في العمل وقدرتهم على التأليف بين عوامل الإنتاج المختلفة وفقاً لفن إنتاجي معين، وكذلك قدرتهم على تطوير أدوات وآلات الإنتاج وإختراع الجديد منها ومضاعفة معلوماتهم الفنية. وفي هذا المجال نرى من الأهمية بمكان أن نشير إلى الدور الهام الذي تلعبه الموارد البشرية (رأس المال البشري) في النشاط الإقتصادي بهدف تحقيق مزيد من التنمية والنمو الإقتصادي.. ويؤكد "شولتز" (٣) أن الإستثمارات في البشر وفي المعرفة هي العوامل الحاسمة التي تضمن الإرتفاع بمستوى المعيشة، ويرفض الرأي الشائع والخطيء الذي يذهب إلى أن الموارد المحدودة من المساحة والطاقة والأرض الزراعية وخصائصها الطبيعية تكون العقبة الرئيسية في سبيل تحسين الحياة البشرية. وقد أشارت إحصائيات المكتب القومي للأبحاث الإقتصادية بالولايات المتحدة الأمريكية، فيما يتعلق بالنمو - على المدى الطويل للنتاج القومي الأمريكي إلى أن القوى التقليدية للإنتاج (رأس المال المادي والموارد الطبيعية..) تتراوح مساهمتها

---

(١) راجع : د. أحمد جامع : «علم الاقتصاد» دار النهضة العربية ١٩٨٦/٨٥، ص ٥٧ وما بعدها.

(٢) وحتى يكون المورد اقتصادياً فإن ذلك يقتضى توافر شروط أساسية هي : الندرة النسبية، القابلية للإحلال، القدرة على الاستخدام في أكثر من وجه.

(٣) راجع : T. W. SCHULTZ; Il n'est de richesse que d'hommes", Bonnel, Paris, 1983.

في النمو الإقتصادي في الولايات المتحدة بين ٣٠٪ و ٦٠٪، أما العوامل الأخرى والتي من أهمها إرتفاع مستوى الخبرة والمهارة لليد العاملة فإن مساهمتها في النمو تمثل ما بين ٧٠٪، ٤٠٪ (١).

(٢) علاقات الإنتاج: ويقصد بها الروابط التي تقوم بين الأفراد بمناسبة عملية الإنتاج وعلى الأخص فيما يتعلق بكيفية تملك وسائل الإنتاج من أرض وما تحتها ومصانع وأدوات الإنتاج وغيرها. وهكذا يمكن القول - وعلى ضوء المشاهد في النظم المعاصرة - أن زيادة نسبة ما تملكه الجماعة (ممثلة في الدولة) من وسائل الإنتاج يعني الإقتراب من النظام الإقتصادي الإشتراكي، كما أن إنخفاض هذه النسبة للدولة وزيادتها للأفراد (أو للقطاع الخاص) يعني الإقتراب من النظام الإقتصادي الرأسمالي.

(٣) علاقات التوزيع: ويقصد بها كيفية توزيع الناتج بعد القيام بعملية الإنتاج بين مختلف أفراد المجتمع، وما إذا كان التوزيع فرديا تستأثر فيه الأقلية بالجزء الأكبر من الناتج الإجتماعي لأي سبب سواء كان فرديا الملكية أو غير ذلك من الأسباب، أو جماعيا ينال فيه كل فرد أسهم في عملية الإنتاج نصيبا من هذا الناتج يتناسب مع مقدار إسهامه في الإنتاج سواء تم ذلك بسبب جماعية الملكية أو غير ذلك من الأسباب (٢).

- ويعد هذه اللحظة عن عناصر النظام الإقتصادي والقوى التي تتحكم في خلقه وإيجاده، يتعين هنا أن نشير إلى بعض الحقائق الهامة:

(١) النظم الإقتصادية هي من صنع الإنسان نفسه فهو الذي إبتدعها وخلقها ويشكلها ويوجهها هذه الوجهة أو تلك، ومن هنا فإنها تختلف عن الأديان التي أنزلها الله سبحانه وتعالى من السماء لتنظيم الكون البشري،

---

(١) راجع : M. DEVEAUVAIS; "la nation du Capital humain", in : Revue internationale des sciences sociales, Vol. XIV No. 4. 1962.

(٢) راجع : د. أحمد جامع : «علم الاقتصاد» مرجع سابق، ص ٥٨.



وبمعنى آخر فليست النظم الإقتصادية عقائد غير قابلة للتغيير والتبديل وإنما هي نظم مرنة قابلة للتغيير طالما أن الإنسان نفسه - مبدعها وخالقها - هو نفسه قابل للتغيير. وكما يقول الأستاذ "W. LOUCKS" إن النظم الإقتصادية المعاصرة - الرأسمالية والماركسية والإشتراكية والنظم المختلطة المخططة - هي من خلق الإنسان وحده، إذن فهو يستطيع أن يهدمها أو يستبدلها بغيرها نهائياً أو يعدلها ثم يعيد تعديلها مرة أخرى دون ثمة نهاية في هذا الطريق. فطالما أن هناك أفراداً يعيشون في هذا المجتمع، وطالما أن هناك مشرعين وقادة وإداريين، ومستهلكين للسلع والخدمات ومواطنين ومستثمرين وحكاماً وقادة وإداريين، فالتغيير حادث لا محالة<sup>(١)</sup>. إن الظروف والأحوال التي تستدعي شيئاً من التغيير والتعديل في النظم الإقتصادية والسياسية المعاصرة، لا تنشأ دفعة واحدة، وإنما تحدث تدريجياً وبطريقة لا تكاد تحس.. وإذا كان التغيير يفيد البعض ويضر الآخرين، إلا أنه لابد منه ولا محيص عنه.

(٢) النظم الإقتصادية لا تختفي فجأة - وفي لحظة معينة - لكي تحل محلها - وبطريقة فجائية أيضاً - نظم أخرى تتميز عنها أو تختلف تماماً في طبيعتها عنها. إن ما يؤكد هذه الحقيقة ما أسفر عنه التطور التاريخي لمختلف النظم الإقتصادية السابقة على النظم الحالية المعاصرة. فمع وجود النظام القديم وقبل أن ينتهي تنشأ بعض مظاهر النظام الجديد... ومع وجود النظام الجديد وإكمال عناصر نشأته تظل بعض مظاهر النظام القديم... ومع وجود هذه المظاهر أو تلك، فإن ذلك لا يمنع من إطلاق إسم النظام القديم طوال العهد الذي يسود فيه هذا النظام، وكذلك يمكن إطلاق إسم النظام الجديد متى إكتملت أسسه بالرغم من وجود أو استمرار بعض مظاهر النظام القديم.. وكثيراً ما كانت عوامل هدم النظام القديم معاصرة له فترة طويلة أو قصيرة، حيث تصبح هذه العوامل ذاتها أسساً لنشأة النظام الجديد.

---

(١) راجع : "Comparative economic systemes" W. LOUCKS; and W. WHITREY.

مشار إليه عند د. صلاح الدين نامق «النظم الاقتصادية..» مرجع سابق، ص ٨.

## ثانياً : المسار التاريخي للنظام الإقتصادي :

- حاول الإنسان دائماً أن يفهم القوى التي تحكم الظواهر الإقتصادية (الإنتاج - المبادلات الداخلية والخارجية - توزيع الناتج الكلي ... الخ)، كما حاول بعد أن تقدم بعض الشيء أن يصوغ العلاقة بين هذه القوى والظواهر الإقتصادية التي تخضع لها في شكل قوانين علمية عامة، كما كان شأنه في فروع المعرفة الأخرى. والواقع أن دراسة هذه المحاولات تعني دراسة تاريخ الفكر الإقتصادي.. وهذه الدراسة تشمل - ليس فقط - كشف وتحديد القوانين التي تحكم الظواهر الإقتصادية وإنما تشمل كذلك السياسة الواجب إتباعها في النطاق الإقتصادي والنظم الإقتصادية التي يجب تطبيقها(١). وأذن فإن دراسة تاريخ النظم الإقتصادية لا يمكن أن تنفصل عن دراسة الفكر الإقتصادي.. ويؤكد ذلك ما سبق أن ذكرناه فيما يتعلق بالقوى الحاكمة للنظام الإقتصادي حيث تمثل الفلسفة الفكرية والثقافية واحدة منها.

- ورغم إتفاق الفكر الإقتصادي على تنوع النظم الإقتصادية التي عرفها الإنسان عبر التاريخ، إلا أن إتفاقاً مثل ذلك لم يتحقق فيما يتعلق بالمجرى أو المسار الذي سلكته النظم الإقتصادية المختلفة. وبعبارة أخرى، فإنه لا يوجد إتفاق حول ما إذا كان هناك مجرى معين سار فيه هذا التطور وعرفته كافة المجتمعات الإنسانية بلا إستثناء. ويمكن إرجاع ذلك إلى تعدد العناصر والقوى والعلاقات المكونة للنظام الإقتصادي(٢) من ناحية، وكذلك إلى إختلاف الأسس التي إعتد عليها الإقتصاديون للتفرقة بين النظم الإقتصادية من ناحية أخرى. وقد ذهب رواد المدرسة التاريخية في الإقتصاد في منتصف القرن الماضي، وهم

---

(١) راجع : د. لبيب شقير «تاريخ الفكر الإقتصادي» دار نهضة مصر - القاهرة - ١٩٧٧، ص ١٢.

(٢) ويعتبر ذلك أيضاً من الأسباب التي جعلت الإقتصاديين لا يتفقون على تحديد المقصود بالنظام الإقتصادي راجع تفصيلات ذلك عند : د. حلمي مراد «أصول الإقتصاد الجزء الأول، مطبعة نهضة مصر، القاهرة، ١٩٦١، ص ١٢٤ ومابعدها.

من العلماء الألمان، وتبعهم في ذلك غيرهم إلى وجود مجرى أو مسار معين للنظم الإقتصادية، وحاولوا تحديده في شكل مراحل منطقية متتابعة عرفها التطور الإقتصادي للمجتمع الإنساني، لكنهم اختلفوا من حيث أنواع تلك النظم التي تضمنتها كل مرحلة من هذه المراحل، وكذلك في عدد هذه المراحل نفسها. والواقع أن هذه التفسيرات لا تعدو أن تكون أبنية نظرية تساعد على فهم الواقع، وليس من الضروري أن يمر كل مجتمع بكل المراحل وبالترتيب المقترح، فهي تمثل نوعاً من التقريب اللازم لتيسير المعرفة وتنظيمها:

- فعلى أساس درجة إتساع النشاط الإقتصادي يرى كارل بوشر K. BUCHER أن التطور الإقتصادي في المجتمعات قد بدأ بمرحلة الإقتصاد الفردي ثم مرحلة الإقتصاد العائلي، ثم مرحلة الإقتصاد الحضري وأخيراً مرحلة الإقتصاد القومي(١).

- وعلى أساس طبيعة النشاط الإقتصادي يميز "ف. ليست F. LIST" بين عدة أنظمة تمر بها الحياة الإقتصادية للجماعة تبعا للمراحل التي تمر بها هذه الحياة: مرحلة الوحشية أو إقتصاد الصيد، مرحلة الرعي، مرحلة الزراعة، مرحلة الزراعة - الصناعة، وأخيراً مرحلة إقتصاد الزراعة والصناعة والتجارة.

- وإستناداً إلى وسيلة المبادلة ذهب هيلدبراند HILDBRAND إلى التمييز بين مرحلة الإقتصاد العيني أو الطبيعي، ومرحلة الإقتصاد النقدي، وأخيراً مرحلة الإقتصاد الإئتماني.

- وعلى أساس صور الإنتاج والتوزيع كان التطور في رأي شمولر SCHMOLER بادئاً بإقتصاد القرية أو القبيلة (الإقتصاد المغلق)، ثم الإقتصاد الحربي الإقليمي، ثم الإقتصاد الوطني، وأخيراً الإقتصاد العالمي.

(١) وقد انتقدت وجهة النظر هذه استناداً على أن كثيراً من الدراسات أثبتت أن الاستهلاك الفردي لم يتم قبل الاستهلاك الجماعي، وكذلك لم تثبت أسبقية الملكية الخاصة على الملكية الجماعية في كثير من الجماعات، راجع د. حازم الببلاوي «أصول الإقتصادي السياسي» ١٩٨٥، ص ٢٢١.

- وإستنادا إلى تطور القوى الإنتاجية وعلاقات الإنتاج كان تقسيم "ك. ماركس K. MARX للنظم الاقتصادية لمراحل متتابعة بدأت بالنظام البدائي، ثم نظام الرق، ثم النظام الإقطاعي، وبعده النظام الرأسمالي وأخيرا النظام الاشتراكي والذي يتم تنويعه فيما بعد بالنظام الشيوعي.

- وقد أخذ معظم الكتاب بهذا التقسيم الأخير لإستناده إلى تطور أهم عناصر النظام الإقتصادي والتي أشرنا إليها فيما سبق.

- وأيا كان التقسيم المقترح لتطور النظم الإقتصادية، فإن دراستها تثير صعوبة ترجع من ناحية إلى تعدد الوسائل التي يمكن إتباعها عند الدراسة (١)، ومن ناحية أخرى، فإن دراسة النظم الإقتصادية - وخاصة المعاصرة منها، يحيطها كثير من الأحكام التقويمية والأيدولوجيات التي يمكن أن تخرج الباحث عن مجال أو نطاق البحث الإقتصادي البحت (٢).

- ورغم هذه الصعوبات، فإن دراسة النظم الإقتصادية المقارنة يقدم فوائد متعددة من أهمها: تقييم المسائل الخاصة بالنظريات والمؤسسات في الأنظمة الإقتصادية المتعددة على نحو أفضل، كما أن التحليل الإقتصادي المقارن يجعلنا أكثر تعرفا بالأنظمة التي تختلف جذريا عن نظامنا المطبق، كما أن هذا التحليل يفيد في العلاقات الإقتصادية الدولية من خلال تفهم ردود أفعال الشعوب الأخرى إزاء سياسات التجارة الخارجية المطبقة في الأنظمة الإقتصادية المتنوعة.

---

(١) فدراسة النظم الاقتصادية عن طريق دراسة «الأوضاع الاقتصادية السائدة في الدول المختلفة تتطلب وقتا وجهدا كبيرين، وكذلك فإن دراسة النظم عن طريق اختيار بعض المشاكل الاقتصادية المحددة مثل الانتاج والتوزيع والثمن.. الخ في ظل كل نظام اقتصادي لن تقدم المعرفة جزئية. كما أن الدراسة من خلال نماذج نظرية لن يقدم تصورا دقيقا للواقع.. راجع : د. حازم الببلاوي، للرجع السابق، ص ٢٢٥.

(٢) ذلك لأن تقصيل الباحث لنظام اقتصادي سيبنى على تفضيله السياسي وأحكامه على القيم المختلفة.. ومن ثم يخرج عن الأسباب العلمية.. راجع د. لبيب شقير، المرجع السابق، ص ١٠.

- وإذا كانت خطة دراستنا لتطور النظم الإقتصادية تنقسم إلى ثلاثة فصول كما سبق أن بينا في المقدمة (نخصص أولها لدراسة النظم الإقتصادية القديمة، وثانيها للنظام الإقتصادي الرأسمالي وثالثها للنظام الإقتصادي الإشتراكي) على أساس أن النظامين الأخيرين من النظم الإقتصادية المعاصرة، فإن ما نود أن نشير إليه هنا - وفي ختام هذا الفصل التمهيدي - يتمثل في ضرورة التحرر قدر الإمكان من الأحكام الشخصية عن القيم والمستويات التي تسود النظم الإقتصادية.. فالباحث الإقتصادي المحايد لا تهمة أهداف هذه النظم والإنحياز إلى هذا النظام أو ذاك، إن كل ما يريده هو أن يكتشف ما إذا كانت الأساليب التي يستخدمها أي نظام إقتصادي سوف تحقق أهدافه، أو أنها تتضارب مع بعضها البعض<sup>(١)</sup>. فالدراسة الجامعية الجادة للنظم الإقتصادية هي تحليل إقتصادي لها: كيف تعمل وكيف تتفاعل أجهزتها وكيف تحقق التقدم للمواطن العادي<sup>(٢)</sup>.... الخ وللقارئ بعد ذلك أن يقيم هذه النظم بعقليته وتفكيره الشخصي.

---

(١) حول هذه النقطة راجع مثلاً : جورج ن. هالم: «النظم الاقتصادية - تحليل مقارن» ترجمة : أحمد رضوان، مكتبة الانجلو المصرية، القاهرة، ١٩٨١ ص ٧.

(٢) وهناك يكمن الفرق بين الدراسة الجامعية الجادة وبين المقالات في الجرائد والمجلات التي تظهر بين الحين والآخر وتتعرض لهذا النظام دون ذلك، لأن سياسة الجريدة الرسمية هي التي تعطي عليها هذا الاتجاه دون ذلك..

راجع في ذلك: د. صلاح نامق - المرجع السابق، ص ١٨ ومابعدها.



## الفصل الأول

### النظم الإقتصادية القديمة

### البدائي، الرق، الإقطاعي

## المبحث الأول

### النظام البدائي

- يعتبر النظام الإقتصادي البدائي أول مرحلة من مراحل تطور النظم الإقتصادية التي عرفت البشرية.. وهذه المرحلة تخص العصور قبل التاريخية ومن ثم، فإن المعلومات المتاحة عن هذه المرحلة قليلة وغير كافية (١) ويمكن القول أن بداية هذا النظام قد إرتبطت ببداية الإنسان في أول أشكاله في إستخدام عقله المتطور في صنع أدوات عمل بسيطة يمكنه بها السيطرة على قوى الطبيعة. وكانت هذه البداية بذاتها هي بداية لتمييز الإنسان نهائيا عن الحيوان وتقوّه عليه.. وتشير بعض الدراسات إلى أن الفترة الزمنية لهذا النظام تشمل كل ما تقدم من عصور، ما عدا الستة آلاف عام الماضية فحسب (٢).

- ولما كانت الأوضاع المادية السائدة في ذلك الوقت بالغة القسوة، وكان الصراع مع الوحوش ومع قوى الطبيعة القاهرة، فإن الإنسان البدائي - على

---

(١) وهي تهم بوجه خاص دراسي التاريخ والانتروبولوجيا.

(٢) راجع : د. أحمد جامع : علم الاقتصاد، مرجع سابق، ص ٦٢.

الراي الراجع - لم يكن خَيْراً مسالماً، بل كان أنانياً قاسياً ومتوحشاً، حيث كان يحافظ بكل حرص على ما يملك حفاظاً على البقاء في ظل هذه الأوضاع(١).

- ويمكن إلقاء بعض الضوء على عناصر هذا النظام من خلال التعرف على الأنشطة الاقتصادية فيه من جانب وعلى النظام الاقتصادي المتعلق بالسلع وبالأشخاص من جانب آخر:

### أولاً : أشكال الأنشطة الاقتصادية :

- وقد ظلت هذه الأنشطة متسمة بالضعف الشديد ولم تكن تنمو إلا على نحو بطيء... وقد ظل الصيد ممثلاً للنشاط الرئيسي وكذلك تربية الماشية وذلك لوقت طويل وقد ظل صيد الحيوانات البرية المتوحشة ممثلاً للنشاط الاقتصادي المهيمن حتى بعد أن عرفت بعض الأنشطة الأخرى. وفي ظل هذين النوعين من الأنشطة، لم يعرف الإنسان البدائي - في بداية صراعه مع الطبيعة - سوى أداتين اثنتين من أدوات العمل: الحجر كامتداد لقبضته والعصا إمتداد لذرعه، ثم إختراع بعد ذلك القوس وقد مكنه ذلك من زيادة حجم صيده والإحتفاظ ببعضه حياً لبعض الوقت، وقد ترتب على ذلك ظهور نوع جديد من النشاط تمثل في رعي الحيوانات وإستئناسها.

- وفي مرحلة تالية عرف الإنسان البدائي الزراعة عندما أدرك العلاقة بين ظهور النباتات وظهور الثمار وتساقطها بعد فترة. طُوِّرت العصا لتصبح محراثاً بدائياً وإستخدمت الحيوانات المستأنسة في جره. وإستخدم الإنسان البدائي بعض البذور في زراعة المحاصيل... وبإكتشاف الزراعة بدأت الجماعات

---

(١) وتشير بعض الدراسات إلى أن الوحدة الانتاجية في ظل هذا النظام كانت ممثلة في الأسرة كبيرة العدد بسبب تعدد الزوجات للآب وإسترقاق القوى للضعيف. وكان الآب هو القائم على توزيع أو تقسيم العمل على أفراد أسرته حسب السن والجنس ولم تكن الأنشطة الاقتصادية تتم وفقاً لحساب اقتصادي.

راجع : J. LAJUGIE, "les systemes..." op. cit., p. 10.



في الإستقرار وبناء الأكواخ للسكن، من الأعشاب أولا، ثم من الطوب بعد ذلك. وهكذا كونت مجموعة الأكواخ المتجاورة الشكل الأول للقرية.. ومهد ذلك لظهور الحضارات القديمة.

- وإذا كان النظام البدائي قد عرف في بدايته أول شكل من أشكال تقسيم العمل بين المرأة والرجل حيث إختصت المرأة بشؤون المنزل، وإختص الرجل بكفالة الأمن في جماعته الصغيرة والخروج للصيد وتربية الحيوانات، فإن ظهور الزراعة قد صاحبه تقسيم آخر للعمل بين الأفراد والجماعات، إذ تخصصت بعض الجماعات في الزراعة، بينما تخصص البعض الآخر في الرعي... كما تخصص بعض الأفراد في صناعة الأدوات اللازمة للقتال والإنتاج كالقوس والسيوف من المعادن التي تم إكتشافها في ذلك الوقت وهي النحاس والبرونز ثم الحديد... وقد ترتب على هذه التقسيمات للعمل ظهور نوع من المبادلات التجارية لأول مرة، تقوم على أساس المقايضة<sup>(١)</sup>. ولقد كان إكتشاف هذه المعادن إيذاناً بظهور نشاط إنتاجي جديد هو الصناعة التي تطورت فيما بعد.

## ثانيا : النظام الإقتصادي للسلع والأشخاص:

- ونقصد هنا كيفية تملك السلع وأدوات الإنتاج من ناحية (علاقات الإنتاج)، وكيفية توزيع الناتج بين الأشخاص (علاقات التوزيع) من ناحية أخرى. وعلى الرغم من عدم وجود إتفاق بين كتاب التاريخ القديم على وجود وقت من الأوقات، عرفت فيه كل المجتمعات بلا إستثناء، نظام الملكية الجماعية، إلا أن الراجح في هذا المجال، وفي ظل العهد البدائي تملك الجماعة على الشيوع

---

(١) في هذا المجال يشير البعض إلى تطور التبادل التجاري بين أفراد القبيلة أو القرية أولا ثم بعد ذلك بين القرى والقبائل المختلفة.. وعلى أية حال فقد اتسم التبادل بأنه كان محدودا ولم يشكل نشاطا فعلا لتكوين الثروة.

راجع : J. LAJUGIE, op. cit., p. 12.

للأرض كقاعدة عامة.. أما أدوات الإنتاج البدائية وأدوات الإستعمال الشخصي فإن بعضاً منها كان مملوكاً على الشيوع بينما كان البعض الآخر مملوكاً ملكية فردية.. ولعل ما يؤكد ذلك أن عجز الإنسان وحده عن مقاومة الطبيعة بسبب بدائية الأدوات التي يملكها، والإنتاج الضئيل من النشاط الزراعي، قد جعل المعيشة الجماعية والملكية الجماعية للأرض هي القاعدة الأساسية في النظام البدائي.

- وفيما يتعلق بعلاقات التوزيع فإن الرأي الراجح يذهب إلى أن الأقوى من الأفراد كان يحصل على ما يشبع حاجاته كاملة قبل غيره ممن أنتج الأموال المستخدمة في تحقيق هذا الإشباع.. ويتفق هذا الرأي مع طبيعة الإنسان البدائي التي سبق أن أشرنا إليها(١).

### ثالثاً : نهاية النظام البدائي:

- مع تطور القوى الإنتاجية في الرعي والزراعة شهدت نهاية النظام البدائي زيادة في إنتاجية العمل، وأصبح إنتاج الفرد يزيد عن القدر اللازم لحفظ حياته. ومع وجود هذا الفائض ظهرت الملكية الفردية للأموال. ومن أهم النتائج التي تترتب على ذلك إمتناع الإنسان عن قتل ما يقع في يديه من أسرى الحرب الأعداء، وإستخدامهم في عملية الإنتاج للحصول على فائض إنتائجهم. وهكذا ظهر ما سمي " بالرق " لأول مرة.. ولم يكتف الأفراد الأقوياء باسترقاق أسرى الحرب من الجماعات المعادية، بل إنهم إسترقوا أيضاً الضعفاء من جماعتهم والعاجزين عن سداد ديونهم منها.. وهكذا كان الإسترقاق بمختلف صوره إيداناً بإنتهاء النظام البدائي وبداية نظام جديد هو نظام الرق .

---

(١) يرى الماركسيون أن علاقات التوزيع في النظام البدائي كانت هي توزيع ناتج العمل الجماعي على جميع الأفراد بالتساوي.

راجع : د. أحمد جامع : «علم الاقتصاد»، مرجع سابق، ص ٦٦.

## المبحث الثاني

### نظام الرّق

أولاً : أسباب الرق ومجتمعاته:

١ - أسباب الرق :

١ - يرجع مفهوم الرق L'esclavage إلى الفلاسفة اليونانيين: أفلاطون وأرسطو.. حيث أنهم إعتبروا أن العمل اليدوي في مجال الإنتاج الزراعي والحرفي في مرتبة أدنى ولا يليق بالأحرار الذين يختصون بالفكر والفن والحرب والدفاع عن المدينة(١).

ب - مع ظهور الدولة كتنظيم سياسي لتنظيم الفائض الإقتصادي وتوجيهه لصالح الجماعة(٢)، ظهرت أشكال للملكية الفردية لتشمل العقارات خاصة الأرض. ولكن لما كانت قوى الإنتاج لا تزال محدودة، وهي تعتمد أساساً على القوى العضلية للإنسان، فقد امتدت الملكية لتشمل الإنسان نفسه، ويظهر بالتالي "نظام الرق".

جـ - كان من الطبيعي أن يصاحب إزدياد الإنتاج وإنتشار المبادلة تنوع في توزيع الثروة على الأفراد وأن تتراكم الأموال لدى بعض الأفراد، في حين يبقى

---

(١) برر «أرسطو» الرق وسوغه على أساس الاختلاف في المزايا التي تمنحها الطبيعة للأفراد. فمن الأمم من يتمتع أفرادها بمزايا تجعلهم صالحين ليكونوا أسياداً وحكاماً (كالإيونانيين مثلاً)، وهناك أمم لا يصلح أفرادها إلا للخضوع لغيرهم، وهؤلاء هم الرقيق، فكما يجب أن يخضع الجسد للعقل، في الفرد، كذلك يجب أن يخضع الرقيق للسادة، لاختلاف المواهب التي منحها الطبيعة لكل منهم.

(٢) راجع :

- C. BETTELHEIM; "Planification et croissance accélérée", Paris, 1964, p. 92.

الآخرون مجردين منها. وقد أعطى هذا الوضع للأغنياء فرصة لزيادة عدد الأرقاء الذين يعملون لديهم وذلك عن طريق اقراض الفقراء الأحرار بفوائد ربوية ثم تحويلهم إلى أرقاء لهم عندما يعجزون عن سداد ديونهم.

د - كانت الحروب والغزوات المتواصلة التي قامت بها كل من المدن اليونانية القديمة والإمبراطورية الرومانية وما ترتب عليها من أخذ جنود الأعداء المهزومين وكذلك عدد كبير من أهالي البلاد المهزومة كأسرى هو المصدر الأول للحصول على الأرقاء الذين قام على اكتافهم نظام الرق، بينما كان إسترقاق الأغنياء للمدنيين من عامة الشعب اليوناني والروماني نفسه هو المصدر الثاني للحصول على هؤلاء الأرقاء (١). وفي هذا المجال نجد أن "أرسطو" قد ميز بين نوعين من الرق: الأول: هو الرق الطبيعي حيث يجب أن يخضع الرقيق للسلادة لإختلاف المواهب التي منحها الطبيعة لكل منهم، وذلك - في رأي أرسطو - لا يتجانى مع العدالة في شيء لأنه قائم على ما تقرره الطبيعة نفسها.. والنوع الثاني هو الرق غير الطبيعي، وهو ما يحدث عندما تنهزم أمة من الأمم التي خلقت لتسود في حرب من الحروب، ويسترق المنتصر أهلها. وهذا الرق غير طبيعي، لأنه لا يقوم على ما تقرره الطبيعة من إختلاف المواهب (٢).

## ٢ - مجتمعات الرق :

- وجد نظام الرق تطبيقه الكامل في مدن اليونان القديمة في القرنين الرابع والخامس قبل الميلاد، كما طبق كاملا في الإمبراطورية الرومانية ما بين القرنين الثاني قبل الميلاد والثاني بعد الميلاد. ولا شك في وجود هذا النظام بعد إنتهاء النظام البدائي وقبل إكتمال سمات النظام الإقطاعي.

---

(١) راجع د. أحمد جامع، المرجع السابق ص ٦٨، ٦٩.

(٢) وهنا نلاحظ أن أرسطو قد أراد بهذا التفسير تحقيق غرضين في وقت واحد، خدم بهما الاقتصاد اليوناني واليونانيون. فالرق الطبيعي عادل ومقبول، وبذلك يمكن ضمان استمرار قيام الرقيق كما تقضي حاجات الاقتصاد اليوناني، أما استرقاق الأمم التي خلقت لتحكم - كاليونانيين - فهو غير طبيعي، وبذلك لا يقبل استمرار استرقاق اليونانيين إذا هزموا في إحدى الحروب.

- ورغم الإتفاق على ذلك، إلا أن خلافا قد ثار فيما يتعلق بتطبيق هذا النظام في الحضارات الشرقية القديمة في مصر وبلاد ما بين النهرين (دجلة والفرات) والهند والصين.. ويرى الكثير من المؤرخين الإقتصاديين والإجتماعيين أن هذه الحضارات لم تعرف نظام الرق، حيث قام النشاط الإنتاجي فيها معتمدا على طبقة الأحرار من عامة الشعب. أما الماركسيون فيرون أن كافة الحضارات القديمة قد طبق فيها نظام الرق(١) وذلك وفقا لقاعدة تتابع النظم الإقتصادية والإجتماعية ذاتها على المجتمع الإنساني.

ويرى فريق آخر من المؤرخين أن النظم الإقتصادية السابقة على النظام الإقطاعي قد تميزت بسيادة النشاط الزراعي ووجود نظام الرق، ومع ذلك فإنها قد اختلفت فيما بينها من ناحية مدى إنتشار نظام الرق. وبالنسبة للحضارات الشرقية القديمة، خاصة الحضارة الفرعونية وحضارة ما بين النهرين، فإن دور الرق فيها كان ثانويا ويتركز في الخدمات الشخصية دون الإنتاجية. أما الإنتاج الزراعي فكان يتولاها في الأصل طبقة الفلاحين الأحرار (قانونا) والخاضعين لسلطة الملك. أما بالنسبة للحضارات الغربية فقد كان الإنتاج فيها يعتمد على الرق، ولذا كان دوره في الحياة الإقتصادية كبير(٢) وفي أوروبا فإن نظام الرق قد إختفى مع وجود المسيحية التي أعلنت مبدأ المساواة بين جميع الأشخاص في المجتمع الإنساني، وإستحالة أن يُعطى الإنسان حقا يبيع له أن يملك إنسانا آخر(٣).

---

(١) بدأ بعض الماركسيين حديثا في البحث عن مدى تطبيق نظم اقتصادية أخرى - غير الرق - في الحضارات الشرقية القديمة مثل نظام الانتاج الآسيوي.

(٢) راجع : د. السيد عبدالمولى - أصول الاقتصاد.. مرجع سابق، ص ١١٢.

(٣) راجع : J. LAJUGIE; Les systèmes.. op. cit., p. 13.

## ثانياً : النظام الإقتصادي للرق ونهايته :

### ١ - القوى الإنتاجية وعلاقات الإنتاج والتوزيع (١) :

- تطورت أدوات الإنتاج في ظل هذا النظام على نحو مكن الإنسان من زراعة نباتات جديدة كالكروم والزيتون، ونمت قطعان الماشية مما أدى إلى إتساع نشاط الرعي.. كما عُرفت، كثير من الأعمال التي يمارسها أفراد متخصصون فيها (الحرفيون) كالغزل والنسيج وطرق المعادن وصناعة الزجاج والأواني وغير ذلك.. وتم انفصال النشاط الحرفي عن النشاط الزراعي.. ونمت المبادلات التجارية للسلع بنوعيتها (المنتجات الزراعية والحرفية) وحل الإقتصاد التبادلي *L'economie d'echange* محل الإقتصاد الطبيعي الذي كانت كل جماعة فيه تنتج بنفسها كافة ما تحتاجه من منتجات على اختلاف أنواعها (*L'economie fermée*).

- وفيما يتعلق بعلاقات الإنتاج نجد إنقسام المجتمع إلى طبقتين متميزتين إلى أقصى حد: طبقة الأحرار الذين يتمتعون بكل الحقوق والحريات، وطبقة الأرقاء المحرومين من كل حق أو حرية، ورغم ذلك فهم القوى الإنتاجية البشرية الرئيسية للإنتاج في المجتمع. وفي طبقة الأحرار ذاتها يمكن التمييز بين فئتين:

السادة وهم كبار الملاك العقاريين، وهم في نفس الوقت كبار ملاك الرقيق والعامة وهم صغار المنتجين من مزارعين وحرفيين، وكانوا يستخدمون هم أيضا عددا محدودا من الرقيق.. ومع هاتين الفئتين يمكن أن تضاف فئة ثالثة تضم الأفراد العاطلين عن كل عمل حيث تتولى الدولة إعالتهم.

- وكانت الملكية الفردية لأموال الإنتاج وكذلك للأرقاء - باعتبارهم ضمن هذه الأدوات، هي الشكل السائد والرئيسي للملكية في ظل نظام الرق. ولم يكن الرقيق مملوكا فحسب بل ان نتاج عمله بكامله كان لسيده أو صاحبه.

---

(١) راجع في ذلك : د. أحمد جامع، علم الاقتصاد مرجع سابق، ص ٦٨ إلى ص ٧٢.

وأصبحت تجارة الرقيق لها أسواق مشهورة حيث كان الرقيق يُجلبون إليها من كل مكان. وكانت هذه التجارة من أكثر أنواع النشاط الإقتصادي رواجاً وربحاً.

- وهكذا فإن علاقات التوزيع لم تكن في ظل هذا النظام عادلة إطلاقاً.. فانتاج الرقيق بأكمله كان لصالح سيده ولا ينال الرقيق (العنصر الرئيسي للإنتاج)(١)، منه إلا ما يكفي بالكاد لسد حاجته الضرورية أو لإستمرار حياته.

## ٢ - نهاية النظام:

- أدت التناقضات التي نبعت من داخل نظام الرق إلى القضاء عليه.. وإيضاح ذلك فيما يلي:

١ - أدى نظام الإنتاج القائم على الرق إلى الإضرار بالأرقاء مع أنهم عماد الإنتاج في هذا النظام نفسه.. فقد أدت القسوة وسوء المعاملة التي كان يلقاها الأرقاء من سادتهم لدفعهم للعمل، إلى تناقص عدد الأرقاء وضعف قوتهم وهروبهم وقيامهم بثورات متعددة ضد الدولة الأرستقراطية الرومانية. وقد إتخذت هذه الثورات أحيانا شكل حروب حقيقية بين الأرقاء والجيش الروماني(٢).

ب - كانت القوة الحربية للإمبراطورية الرومانية تعتمد في الأساس على الأحرار من عامة الشعب. وكان هؤلاء فضلا عن كونهم يشكلون جنود الجيش، فإنهم كانوا يمثلون المصدر الرئيسي لتمويل الحروب من الضرائب التي

---

(١) في المدن اليونانية كان المئات من الرقيق يعملون معا في استخراج المعادن وفي الإنشاءات المعمارية وفي الورش الصناعية، وفي روما كان الآلاف من الرقيق يعملون في الضياع الزراعية الواسعة المملوكة للأرستقراطية الرومانية.. وهكذا كان عمل الرقيق هو العماد الأساسي للعمل الاجتماعي في كل من المدن اليونانية والإمبراطورية لعدة قرون قبل الميلاد وبعده.

(٢) ومن أشهر هذه الحروب تلك الحروب التي قادها المصارع الرقيق «سبارتكوس» واستمرت قائمة من عام ٧٣ إلى عام ٧١ قبل الميلاد حيث تمكنت جيوش روما من هزيمته وقتله.

يدفعونها ومع ذلك فقد تسببت منافسة عمل الرقيق - ذو الأجر الضئيل - للعمل الحر الذي يقوم به الأحرار من عامة الشعب إلى الإضرار بهؤلاء الأحرار من مزارعين وحرفيين مع أنهم عماد القوة الحربية والمالية التي تجلب الأرقاء لللازمين لإستمرار هذا النظام نفسه.. وترتب على هذا الضرر الذي وقع على عماد النظام إلى ضعفه، حيث توالى الهزائم بعد الإنتصارات. وقد ترتب على ذلك ظهور مشكلة اليد العاملة في روما بعد أن إنتهى ذلك النوع من الحروب الذي كان يعد مصدراً رئيسياً لجلب الأرقاء بلا حساب.

ج - أدت الثورات الداخلية من ناحية وهجمات الفرس من الشرق والقبائل الجرمانية من الشمال من ناحية أخرى، إلى وضع حد للإمبراطورية الرومانية في القرن الخامس الميلادي وسقوطها في عام ٤٧٦م.



## المبحث الثالث

### النظام الإقطاعي

أولاً : نشأته وخصائصه :

١ - نشأة النظام الإقطاعي (١) :

- قبل أن تنهار الإمبراطورية الرومانية في القرن الخامس الميلادي، أدرك السادة مالكي الأراضي والأرقاء مدى تأثير الجوانب السلبية لعمل الرقيق في انخفاض إنتاج أراضيهم، فبدأوا في إعطاء الأرقاء المملوكين لهم حيث لم يعد الإبقاء عليهم مجزياً كما قاموا بتجزئة أملاكهم الواسعة إلى قطع صغيرة وسلموها إلى هؤلاء الأرقاء السابقين وكذلك إلى عامة الشعب من المزارعين الأحرار وذلك في مقابل ارتباطهم بالأرض ومالكها وتقرير حقوق متعددة للملاك في مواجهة هؤلاء الحائزين الجدد.. وأصبحت هذه الحقوق تنتقل بين الحائزين من جيل إلى آخر.. وهكذا نجح ملاك الأراضي في إيجاد مصلحة للعاملين لديهم (حائزي الأراضي) في زيادة الإنتاج.

- ومن ناحية أخرى، بعد أن إنهارت الإمبراطورية الرومانية، وبعد أن

---

(١) يراجع في النظام الإقطاعي: د. لبيب شقير: «تاريخ الفكر...» مرجع سابق ص ٥٤ ومابعدها.

- د. أحمد جامع : «علم الاقتصاد .. مرجع سابق، من ص ٧٣ إلى ص ٨٢.

- د. زكريا نصر: «النظام الاقتصادي» - القاهرة ١٩٥٥، ص ١٩ - ٣٠.

- د. رفعت المحجوب : «النظم الاقتصادية»، مكتبة النهضة، القاهرة، ١٩٥٦، ص ٢٠.

- ج. و. كويلاند: «الاقطاع والعصور الوسطى بقرن أوروبا». ترجمة : أ. محمد مصطفى زيادة، مكتبة النهضة، القاهرة، ١٩٥٥.

- M. DOBB; "Studie in the development of capitalism", London, 1947.

- J. LAJUGIE; "Les systèmes économiques" op. cit., p. 14 - 16.

سقطت روما في يد القبائل الجرمانية المنتصرة، حاولت هذه القبائل إقامة جهاز حكمي مركزي يسيطر على الإمبراطورية الجديدة، ولكنها عجزت عن ذلك. ولذلك عمد الامبراطور الجرمانى إلى تنصيب قواده حكاما على أقاليم الإمبراطورية، ولكن هؤلاء الحكام أو الملوك راحوا يُقَوُّون مركزهم في مواجهة الامبراطورية من ناحية، ويؤسسون لأنفسهم سلطات مباشرة على الأقاليم التي يحكمونها من ناحية أخرى.

- وقد عمد هؤلاء الملوك إلى إقطاع مساحات واسعة من الأراضي إلى تابعيهم من الأمراء لدى الحياة في أول الأمر، ثم وراثتها بعد ذلك، وذلك في مقابل الولاء الشخصي وتقدير حقوق متنوعة ذات طبيعة مالية وحربية لمصلحة الملك في مواجهة الأمراء التابعين له. وقد أقطع هؤلاء الأمراء بدورهم مساحات من أراضيهم إلى أتباعهم من النبلاء في مقابل تقرير نفس الولاء والحقوق المشار إليها لمصلحة الأمير في مواجهة النبلاء التابعين له. إلا أن الملوك الجدد لم يحيلوا الفلاحين إلى أرقاء بالصورة التي كانت موجودة في ظل نظام الرق (١)، ولكنهم طبقوا نظاما آخر هو نظام "رقيق الأرض Serfdom" ويقوم هذا النظام على وجود علاقات متبادلة بين السيد المالك والفلاحين (٢). فالأرض من الناحية النظرية تابعة للإمبراطور، ولكن ملكيتها الحقيقية للأسياذ الإقطاعيين (وهم الحكام). وهكذا كان المالك أو الحاكم يعيش في إقطاعيته، ويخضع له عليها الجنود من ناحية، ورفيق الأرض (من الفلاحين) من ناحية أخرى. وقد كان هؤلاء الحكام يلجئون هم الآخرون إلى تنصيب بعض قوادهم حكاما على جزء من الإقطاعية، فيرتبطون نحو الحكام الكبار برباط تبعية كهذا الذي يربط هؤلاء

---

(١) حتى يتجنبوا هروب الأرقاء ويجعلون لهم مصلحة في زيادة الإنتاج.

(٢) وهو ذات النظام أو نفس الأسلوب الذي اتبعه السادة كبار الملاك قرب نهاية الإمبراطورية الرومانية، أي تحرير الأرقاء الذين يعملون في أراضيهم وإعطائهم الحق في حيازة هذه الأراضي بعد تقسيمها إلى قطع صغيرة، وذلك في مقابل ربطهم بالأرض وبالسيد المالك بروابط عديدة والتزامات متنوعة.

بالامبراطور، وقد أصبح للمنتجين (رقيق الأرض) مصلحة ذاتية ومباشرة في الإنتاج تجعلهم يهتمون بزيادة كميته وتحسين نوعه. ولعل هذه المصلحة قد تمثلت في حيازتهم للأرض بعد تحريرهم، وزراعتهم لها بأنفسهم وبأدوات عمل مملوكة لهم، مع تقرير التزامات متعددة عليهم لمصلحة السيد المالك الذي تنازل لهم عن أرضه ليحوزونها.

- وقد طبع تعميم هذا النظام بخصائصه كل أوروبا طوال العصور الوسطى والتي امتدت من القرن الخامس الميلادي إلى بداية النظام الرأسمالي في النصف الثاني من القرن الثامن عشر. وقد أطلق عليه "النظام الإقطاعي" (١). وقد شملت هذه الفترة الطويلة بداية النظام خلال القرون السادس والسابع والثامن، وسيطرة النظام، خلال القرون من التاسع وحتى الخامس عشر، ونهاية النظام مع التمهيد للنظام الرأسمالي خلال القرنين السادس عشر والسابع عشر والنصف الأول من القرن الثامن عشر.. وقد وضحت بجلاء كافة خصائص النظام الإقطاعي خلال فترة سيطرته.

## ٢ - الخصائص الاقتصادية للنظام الإقطاعي:

١ - كان الإقتصاد الإقطاعي إقتصادا مطلقا حيث أن كل إقطاعية كانت وحدة إقتصادية مستقلة تقوم على الإكتفاء الذاتي، أي أنها كانت تنتج لإشباع

---

(١) طبق النظام الإقطاعي على نحو مشابه في أجزاء أخرى من العالم، وفي مصر مثلاً، وفي خلال السنوات الأخيرة من القرن الماضي وجد ما سمي بنظام العزبة أو الإقطاعية أو الضيعة وهي قرية صغيرة يقيمها المالك على مسافة ما من القرية الأصلية. وجوهر النظام هو منح قطع من الأرض للفلاحين ليزرعوها بمحاصيل يقتاتون بها وبأعلاف لمواشيهم في مقابل بذل قوة عملهم في حقول القطن التي يحوزها المالك. وفي عام ١٨٨٨ كان أقل من ١٪ من الملاك يستولون على أكثر من ٤٠٪ من الأراضي في ضياع كبيرة، وفي المقابل كان أكثر من ٨٠٪ من الملاك لديهم فقط ٢٠٪ من الأراضي في حيازات صغيرة.

راجع في ذلك الدراسة القيمة للدكتور/ آلان ريتشاردز «التطور الزراعي في مصر» ١٨٠٠ - ١٩٨٠، ترجمة الدكتور أحمد سيف النصر، نشرت في كتاب الأهالي رقم ٣٤ - يوليو ١٩٩١ - القاهرة، ص ٥٥، ص ٦٣.

حاجة سكانها التي إنحصرت في الغالب في حاجاتهم إلى الغذاء. ولم تكن هناك تجارة بين القطاعات إلا في حدود ضئيلة جدا. وكانت بعض القطاعات تعاني أحيانا أو بصفة شبه دائمة من المجاعات ونقص المواد دون أن تستورد ما يلزمها من القطاعات الأخرى.

وهكذا كان إقتصاد كل إقطاعية "إقتصادا مغلقا" لا مبادلات بينه وبين إقتصاد القطاعات الأخرى.

- وبعد أن إستولى العرب على المناطق التي كانت أوروبا تتاجر معها من قبل، عذف الأوروبيون عن التجارة مع الخارج، وهكذا تميزت أوروبا في عهد الإقطاع بشبه "إستغفاء ذاتي" حاولت فيه أن تكفي نفسها بنفسها.

ب - ويرتبط بالسمة السابقة أن الإقتصاد القطاعي كان يستهدف أساسا إشباع الحاجات الضرورية للسكان دون أية غاية أخرى وعلى الأخص البحث عن الربح أيا كان شكله. وفي داخل الإقتصاد القطاعي كانت المبادلات عينية تتم باستبدال سلع بسلع أخرى دون حاجة كبيرة إلى النقود، فالنقود لا تنتشر إلا بزيادة حجم المبادلات وانتشار التجارة، وهو ما لم يكن موجودا في النظام الإقطاعي (١).

ج - كانت الزراعة هي النشاط المهيمن في ظل هذا النظام.. ومن ثم فانه كان نظاما ذو إقتصاد لصيق بالأرض أو إقتصاد زراعي. وكانت الإقطاعية تمثل الوحدة الرئيسية للنشاط الإقتصادي. وهي عبارة عن مساحة شاسعة من الأرض (٢) تخضع كلها لسلطة شخص واحد (مالك أو أمير أو نبيل أو حتى

---

(١) فالفلاح ينتج لياكل، وما ينتجه يذهب القدر الأكبر منه للسيد المالك للأرض، وبعد أن يستهلك الفلاح القدر الباقي، فإن وُجد بعد ذلك فائض، فهو ضئيل يستبدله الفلاح مباشرة بما يحتاج اليه من سلع وحاصلات أخرى. ومن هنا كان استعمال النقود محدودا.

(٢) تتراوح ما بين بضعة مئات وبضعة آلاف من الأفنة.

مؤسسة كنسية<sup>(١)</sup>). وقد كان السيد الإقطاعي - أيا كانت صفته - يمثل السلطات التشريعية والتنفيذية والقضائية معاً في الإقطاعية. وقد إنقسمت أراضي الإقطاعية إلى أقسام ثلاثة: ١- أراضي الحيازات، وهي قطع صغيرة عديدة من الأرض تنازل عنها السيد الإقطاعي لفئات متنوعة من الأشخاص منهم الأحرار والعتقاء. وكان هؤلاء - باعتبارهم رقيقاً للأرض - يلتزمون بالعديد من الالتزامات في مواجهة السيد الإقطاعي، (تقديم جزء من المحصول، العمل دون أجر خلال أيام معينة في الأسبوع في الأرض المملوكة للسيد الإقطاعي والخاصة به<sup>(٢)</sup>)، إنتقال ارث من لا وارث له منهم إلى السيد الإقطاعي، الالتزام بالحصول على إذن من السيد الإقطاعي، لزواج أحد أفراد الإقطاعية من امرأة خارج الإقطاعية.... الخ) ٢- الأرض الخاصة بالسيد الإقطاعي وكان يستغلها مباشرة لمصلحته الشخصية عن طريق إستئجار بعض العمال الأحرار وكذلك بواسطة العمال السخرة. وهذا القسم من أراضي الإقطاعية كان يوجد به عمال يقومون بمختلف المهن أو الحرف كالحدادة والطحين والخبز - إلا أنها كانت أنشطة ثانوية إذا ما قورنت بالنشاط الرئيسي وهو الزراعة ٣- الأراضي العامة، وهي مساحات كبيرة من الغابات والمراعي، كان يحق للجميع إستخدامها وفقاً لشروط معينة. وكانت هذه الأراضي مملوكة للسيد الإقطاعي تطبيقاً للمبدأ الذي ساد طوال العهد الإقطاعي والذي يقضي بأنه "لا أرض بدون سيد".

د - تميز النظام الإقطاعي للزراعة بمستوى منخفض جداً من الفن الإنتاجي وببساطة وصغر تكلفة أدوات الإنتاج المستخدمة، وأما عن تقسيم العمل فلم يكن موجوداً في ظل هذا النظام إلا في صورة بدائية<sup>(١)</sup>.

(١) احتفظت الكنيسة الكاثوليكية بمركزها في النظام الإقطاعي وأصبحت جزءاً منه له سلطات وقوى كبيرة، وارتبطت مصالحها بالنظام وقد دافعت عنه.

(٢) كانت أرض كل سيد تنقسم إلى قسمين يحتفظ بأحدهما لنفسه ويعمل به الفلاحون دون أجر، والآخر يوزعه على الفلاحين.. راجع : د. لبيب شقير المرجع السابق، ص ٥٥.

(٣) كانت الزراعة - في ظل هذا النظام - تتم بأحدى طرق ثلاثة هي : نظام الحقل الواحد (حيث تزرع جميع المحاصيل في حقل واحد عدة أعوام متتالية)، ونظام الحقولن (حيث تقسم الأرض إلى قسمين يزرع أحدهما ويترك الآخر دون زراعة على أن يعكس الأمر في العام التالي)، وأخيراً نظام الحقول الثلاثة (حيث تقسم الأرض إلى ثلاثة أقسام يزرع اثنان منها كل عام على أن يترك الثالث دون زراعة ليسترد خصوبته). راجع تفصيلات ذلك في : د. علي لطفي : «التطور الاقتصادي»، مرجع سابق، ص ٧.

هـ - كان النشاط الصناعي في ظل العهد الإقطاعي نشاطا حرفيا يقوم على أساس إنتظام مجموعات الحرفيين في شكل طوائف.. فكانت كل حرفة تنتظم في طائفة خاصة بها حيث تختص كل طائفة بممارسة مهنة معينة كالحدادة والنجارة والاحذية والنسيج.. الخ. وقد تركّز نشاط هذه الطوائف في المدن.. وفي داخل الطائفة كان الحرفيون يتمتعون باحتكار كامل لممارسة مهنتهم.

واكتسبت الطائفة حقوقا، فلم يكن يسمح لأحد أن يفتح "ورشة" إلا بإذنها.. كما كانت الطائفة تفصل في المنازعات بين أعضائها. كما أن تنظيما الطائفة كانت تهدف من ناحية إلى حماية مصلحة أعضائها من المنتجين، ومن ناحية أخرى إلى حماية مصلحة المستهلكين للسلع المنتجة وذلك بتحديد ثمن عادل للسلعة، ووضع مواصفات دقيقة لها يتعين مراعاتها عند إنتاجها.

- وكانت الحرفة تمارس بواسطة "المعلم" أو "الأسطى" يساعده عدد من الحرفيين أطلق عليهم "العريفين" وعدد آخر من الصبية تحت التمرين (١).

- وقد تميز الفن الإنتاجي في المشروع الحرفي بصغر نسبة رأس المال إلى العمل.. وكانت دورة الإنتاج بطيئة تبعا لذلك. أما أدوات الإنتاج والمواد الأولية ورأس المال فكانت مملوكة للأسطى أو المعلم. وكان الإنتاج لا يتم إلا إذا كان هناك طلب سابق عليه، فلا ينتج صاحب الحرفة لعملاء مجهولين له بل يُنتج لمجموعة من المستهلكين والعملاء المحليين الثابتين والمعروفين له شخصيا.. وبذلك كانت المخاطر الاقتصادية محدودة.

---

(١) كان بإمكان كل عريف أن يصبح معلما إذا ما توافرت شروط معينة كان أهمها : أن يقوم بصناعة سلعة متميزة في مجال حرفته، وأن يدفع رسوما معينة وأن يكون لديه قدر من الأموال يسمح له بشراء أدوات عمل وحيازة ورشة يباشر فيها حرفته.. راجع د. احمد جامع، المرجع السابق، ص ٧٩.

## ثانياً : عناصر النظام الإقطاعي ونهايته :

### ١ - عناصر النظام (القوى الإنتاجية وعلاقات الإنتاج والتوزيع) :

- فيما يتعلق بالقوى الإنتاجية، يمكن القول أنها بلغت في ظل هذا النظام مستوى أعلى منه في ظل نظام الرق. فرغم استمرار القوى البشرية كأساس للقوى الإنتاجية والعمل في الريف والمدن، إلا أن أدوات الإنتاج في القطاعين قد تطورت، فقد أدخلت تحسينات عديدة على نظام الإنتاج الزراعي وعم استخدام المحراث المعدني وغيره من أدوات فلاحية الأرض المصنوعة من المعادن. كذلك نمت زراعة الكروم وما يتصل بها من صناعات بالإضافة إلى زراعة الخضروات والفاكهة. كما زاد الإهتمام بحرفة الرعي. وفي المدينة تحسنت أدوات عمل الحرفيين وطريقة معالجتهم للمادة الأولية وبدأت الحرف القديمة في الانقسام إلى مجموعة من الحرف المنفصلة المتخصصة<sup>(١)</sup>. كذلك أسهم إختراع البوصلة في تَقْدُّم الملاحة، كما ترتبت نتائج بالغة الأهمية على إختراع الطباعة وإنتشارها. وقد ظل النشاط التجاري محلياً حتى بداية القرن الثاني عشر حيث بدأت تظهر الأسواق الكبيرة في المدن وأصبح يَفد إليها تجار من الشرق ومن آسيا.

- وفيما يتعلق بعلاقات الإنتاج، فقد سبق أن أشرنا إلى أن نظام الإنتاج الذي كان سائداً في ظل نظام الرق والذي كان يقوم على أساس الإستغلال المطلق من قبل السيد صاحب الرقيق، قد تحول في ظل النظام الإقطاعي تحولا ملحوظا ليحقق لرقيق الأرض مصلحة في الإنتاج وزيادته وذلك من خلال تقرير مجموعة من الحقوق للسيد الإقطاعي في مواجهة الرقيق مقابل حيازة هؤلاء للأرض. وفي الإنتاج الحرفي حيث إنتظم الحرفيون في طوائف مستقلة كانت

---

(١) ففي باريس مثلاً، ومنذ عام ١٣١٥، قُدِّر أن عدد الحرف قد بلغ على الأقل مائة وخمسين حرفة.. وقد انقسمت صناعة النسيج مثلاً إلى عدد من الحرف المتخصصة... وكذلك صناعة الجلد والأخشاب والمعادن.

راجع : J. LAJUGIE; op. cit., p. 18.

تهدف إلى تحقيق مصلحة المنتجين والمستهلكين من خلال قواعد معينة. إلا أن الأمور قد تطورت إعتباراً من القرن الرابع عشر سواء في المجال الزراعي أو في مجال الإنتاج الحرفي، وقد تمثل هذا التطور في شكل علاقات إنتاج جديدة تولي التجار الأغنياء في المدن أولى مراحل تطورها نحو نظام جديد.

## ٢ - إنهيار النظام الإقطاعي:

منذ القرن الخامس عشر بدأت عوامل متعددة تتضافر معاً لتنتهي علاقات الإنتاج التي سادت لأكثر من عشرة قرون طوال النظام الإقطاعي لتحل محلها علاقات إنتاج جديدة في ظل نظام جديد هو النظام الرأسمالي<sup>(١)</sup>. ولقد تطلب الأمر أكثر من قرنين من الزمان كي تنضج العوامل التي يركز عليها هذا النظام الجديد ويمكن إيضاح هذه العوامل بإيجاز فيما يلي:

١ - إنتشار ظاهرة هروب رقيق الأرض من الإقطاعيات نحو المدن التجارية. فلقد تسببت الإلتزامات الثقيلة الملقاة على عاتق هؤلاء، والروابط الشخصية التي كانت تربطهم بالسيد الإقطاعي، في عجزهم عن زيادة الإنتاج الزراعي بل وفي تناقص إنتاجية الأرض.. ومن ناحية أخرى، كان لازدياد حاجة السادة الإقطاعيين إلى المنتجات التي يحصلون عليها لمواجهة زيادة أعبائهم دافع إلى زيادة إستغلالهم لرقيق الأرض عن طريق فرض قدر أكبر من المنتجات يلتزمون بتوريدها، والقيام بقدر أكبر من أعمال السخرة. ولم يستطع رقيق الأرض مواجهة ذلك، ففضل كثير منهم الهجرة وترك الإقطاعيات والإتجاه نحو المدن التي نشأت بعد مرحلة معينة من تطور النظام الإقطاعي.. ولما كان النظام

---

(١) في مصر، ظلت سمات النظام الإقطاعي راسخة في المجتمع المصري حتى نهاية النصف الأول من القرن الحالي عندما قامت الثورة بإعادة توزيع الأراضي في ظل سياسة الإصلاح الزراعي.. كما أن النظام الإقطاعي في مصر لم يتبع بنظام رأسمالي وإنما طبق النظام الاشتراكي أثر حركة التأميمات في أوائل الستينات ومنذ منتصف السبعينات كان الإتجاه نحو اقتصاد السوق الحر واضحاً.



الإقطاعي كله قائما على الإقتصاد الزراعي الذي يعتمد بصفة أساسية على رقيق الأرض، فقد أدى هروبهم إلى زعزعة هذا النظام وتدهوره(١).

ب - تسببت القيود الحرفية العديدة والتنظيمات الطائفية الدقيقة في وقف كل زيادة في إنتاجية العمل الصناعي. فقد إتجه أصحاب الحرف (المعلمون) - إعتبارا من القرن الرابع عشر - إلى جعل الطائفة نظاما مغلقا *Système fermé*. وذلك محافظة على مراكزهم الممتازة في داخلها. ولهذا لجأوا إلى زيادة الرسوم التي يتعين على (العريف) الذي يريد أن يصبح معلما أن يدفعها، كما قرروا شروطا أكثر صعوبة للإرتقاء إلى رتبة معلم. وهكذا انفصلت مصلحة العرفين داخل الطائفة الواحدة عن مصلحة المعلمين(٢).

ج - إستقلال المدن التجارية عن سلطة أمراء الإقطاع. ففي أوج سيطرة النظام الإقطاعي، كان سكان المدن الواقعة في نطاق الإقطاعيات يلتزمون في مواجهة السيد الإقطاعي ببعض الإلتزامات العينية والنقدية كما كانوا يخضعون لدائرة نفوذه الإدارية والقضائية. وقد تميزت المدن بازدهار النشاط الحرفي فيها من ناحية وبازدياد حركة التجارة والمبادلات فيما بينها من ناحية أخرى.. وكان التجار هم أغنى فئات سكان المدن.. وقد عملت هذه المدن - بقيادة التجار - على أخذ حريتها والإستقلال عن أمراء الإقطاع، نظراً لأن النظام الإقطاعي بقيوده الثقيلة لم يعد مناسباً لإنتشار التجارة وإتساع نطاق المبادلات(٣). وقد تمكنت المدن - بعد كفاح طويل - من تحقيق إستقلالها. وقد كان لهذا الإستقلال ونمو التجارة نموا مستمرا في المدن أثرا بالغا على الريف الإقطاعي، وعلى التعجيل بالقضاء على النظام الإقطاعي نفسه.

د - إتساع إقتصاد المبادلة.. بعد إكتشاف العالم الجديد وتدفق الذهب

---

(١) راجع : د. لبيب شقير، المرجع السابق، ص ٩٩.

(٢) راجع : د. أحمد جامع، المرجع السابق ص ٧٩ - ٨٠.

(٣) راجع : د. السيد عبدالمولي، المرجع السابق، ص ١١٧.

والفضة على المدن التجارية، قام التجار بإستخدام هذه المعادن في دفع قيمة معاملاتهم مع طبقة الحرفيين، وأدى ذلك إلى إستخدام الصناعات نظير أجور نقدية. وأصبح السادة الإقطاعيون في حاجة إلى الأموال بشكل متزايد لشراء ما يلزمهم من السلع المصنوعة في المدينة ومن المنتجات التي يجلبها التجار من بعيد. وللحصول على هذه الأموال، لجأ كثير من الإقطاعيين إلى بيع مالهم من حقوق إقطاعية عينية على أتباعهم وعلى من تبقى من رقيق الأرض في الإقطاعية في نظير مبالغ نقدية، أو إلى إيجار أرضهم إلى "الفلاح الحر" وهكذا تحطمت رابطة التبعية وما تفرضه من إلتزامات عينية، وتحطم معها نظام رقيق الأرض الذي كان عمادا للنظام الإقطاعي(١).

هـ - تعاون التجار مع الملوك للقضاء على السادة الإقطاعيين: وقد كان هذا التعاون وسيلة لتحقيق مصلحة كل من الطرفين. فمن ناحية، كانت مصلحة التجار تتمثل في تحقيق مزيد من إستقلال مدنهم، ومن ناحية أخرى، كانت مصلحة الملوك تدعيم سلطاتهم المفقودة والتي إغتصبها منهم أمراء الإقطاع.. ونتيجة لهذا الاتفاق في المصالح، قام التجار بمدد الملوك بالمال اللازم لتقوية سلطتهم، وبالرجال الأكفاء لتصريف شئون الإدارة المركزية، ولتولي الإدارة المحلية بعد القضاء على أمراء الإقطاع.. ومما ساعد الملوك على الوصول إلى غايتهم موت كثير من هؤلاء الأمراء في الحروب الصليبية، وفقر أغلب الباقين منهم بعد نمو المبادلات التجارية في المدن وزيادة ثراء التجار.

وبهذا يعود إلى المدن وإلى التجار الفضل الأول في وضع نهاية للنظام الإقطاعي، وإن كانت نهاية بطيئة وممتدة لعدة قرون.

- ومع نهاية هذا النظام، ظهرت الدولة بمعناها الحديث كجماعة تقوم على

---

(١) وبسبب استمرار هجر رقيق الأرض للعمل الزراعي لصالح الإقطاعيين، اضطر هؤلاء إلى إعادة النظر في الإلتزامات الكثيرة الملقاة على عاتق الرقيق وتخفيضها شيئاً فشيئاً: مما أسهم بدوره في تحريرهم التدريجي من الروابط الإقطاعية المتعددة.

أساس قومي وتخضع لسلطة مركزية يرأسها حاكم هو الملك، وتشعر بمصالحها مستقلة عن مصالح بقية الدول الأخرى<sup>(١)</sup>. ولم يعد الإقتصاد مغلقاً بل أصبح إقتصاداً تبادلياً *économie d'échange* حيث أصبح الإنتاج ليس لمواجهة حاجة عملاء محليين معروفين شخصياً للمنتج، وإنما أضحي إنتاجاً لمواجهة عملاء غير معروفين سلفاً. لقد أصبحت ملاءمة الإنتاج لحاجات هؤلاء العملاء خاضعة لميكانيزم إقتصاد آخر هو إقتصاد السوق أو الإقتصاد الرأسمالي.

---

(١) راجع : د. لبيب شقير ، المرجع السابق، ص ١٠٢.



## الفصل الثاني

### النظام الرأسمالي

- يعتبر النظام الرأسمالي للمجتمعات الغربية المعاصرة ثمرة تطور بدأ بطيئاً في القرون السابقة على القرن الثامن عشر، ثم أصبح في شكله الأكثر إكتمالاً في نهاية القرن التاسع عشر وأوائل القرن العشرين... ولقد كانت العوامل التي تضاعفت معها لتتقضي على النظام السابق (الإقطاعي) هي ذاتها التي ساهمت في تغيير الهيكل الاجتماعي القائم وإيجاد هيكل جديد في ظل نظام حديث هو النظام الرأسمالي.. وكما ذكرنا، أصبحت طبقة التجار هي الطبقة الموجهة للإقتصاد اثر الإكتشافات البحرية الكبيرة في القرن السادس عشر(١) فبعد إكتشاف العالم الجديد، كان التجار يجلبون منه المواد الأولية، ثم يصدرون إليه وإلى بقية أجزاء العالم سلعا مصنوعة، ومن هنا التجأ التجار إلى الصناعة لخدمة التجارة. وفي بادئ الأمر، وجدوا أن نظام الطوائف الذي كانت الصناعة خاضعة له يعوقهم عن مباشرة نشاطهم، فكانوا يجذبون الصناع بعيداً عن نطاق الإقليم الخاضع للتنظيم الطائفي، ويستبقون الصانع في منزله ويعطونه المواد الأولية وبعض الأدوات ليصنع لهم ما يطلبونه منه. ثم جمعوا بعد ذلك هؤلاء الصناع في مصانع يدوية يخضعون فيها لإشرافهم. وكانت هذه المصانع وما فيها من أدوات مملوكة للتجار، وبذلك ظهرت طبقة جديدة هي

---

(١) وكان أول هذه الإكتشافات هو طريق رأس الرجاء الصالح إلى الهند الذي اكتشفه البرتغاليون سنة ١٤٩٨ وكان لهذا الإكتشاف أهمية اقتصادية مرموقة إذ ربط بين دول أوروبا وبين الدول الشرقية المنتجة للسلع النادرة المطلوبة ربطاً مباشراً.. راجع : جان بابتي «القوانين الأساسية للإقتصاد الرأسمالي» الترجمة العربية، ص ٥٧.

طبقة "العمال" التي تعيش على بيع مجهودها عن طريق عقود أو إتفاقات يعقدونها مع المنتجين (الرأسماليين).

وقد سميت رأسمالية هذه الفترة (منذ منتصف القرن السادس عشر حتى القرن الثامن عشر) بالرأسمالية التجارية نظراً لتبعية الصناعة للتجارة كنشاط رئيسي(١).

- وبعد ذلك، وخلال الفترة منذ بداية منتصف القرن الثامن عشر حتى الربع الأخير من القرن التاسع عشر وفي ظل تطور الوحدة الإنتاجية الرئيسية التي أصبحت المشروع الصناعي، اكتملت عناصر الرأسمالية الناشئة وهذه الأخيرة تحولت إلى رأسمالية توسعية خلال الفترة منذ أوائل الربع الأخير من القرن التاسع عشر وحتى أوائل الثلاثينات من القرن العشرين. وأخيراً شهد العالم ما سمي بالرأسمالية المتطورة والتي بدأت منذ أوائل الثلاثينات من القرن الحالي وما زالت مستمرة حتى الوقت الحاضر(٢).

- والواقع أن هذا التحديد التاريخي لمراحل تطور النظام الرأسمالي، لا يعني أبداً وضع حدود فاصلة قاطعة بين كل مرحلة وأخرى، وإنما القصد منه لا يعدو سوى توضيح أو بيان لمعالم الطريق الذي سلكه هذا النظام الديناميكي أو الحركي، دائم التطور. كما أن هذا التطور المتصل يختلف باختلاف الظروف الخاصة بكل بلد على حده، بل وفي داخل البلد الواحد باختلاف الظروف الخاصة بكل وجه من أوجه النشاط الإقتصادي على حدة أيضاً.. وعلى أية حال فقد بدأت عوامل هذا النظام تتكون وتتبلور منذ بداية القرن السادس عشر،

---

(١) راجع : د. لييب شقير، المرجع السابق، ص ١٠٤.

(٢) راجع : د. أحمد جامع : «الرأسمالية الناشئة»، دار المعارف بمصر، القاهرة ١٩٦٨، ص ١٢ ومابعدها .

وإكتمل تكوين هذه العوامل وإتضحت أسس وملامح النظام في النصف الثاني من القرن الثامن عشر.

- ولن ندرس هذه المراحل تفصيلاً، وسنكتفي هنا بإيضاح ما يأتي:

أولاً: مفهوم النظام الراسمالي.

ثانياً: عوامل نشأة الراسمالية.

ثالثاً: الأسس أو الخصائص الرئيسية للنظام الراسمالي.

وسوف نخصص لكل من هذه الموضوعات مبحثاً مستقلاً فيما يلي:

## المبحث الأول

### في مفهوم النظام الرأسمالي

- ليس هناك إتفاق بين الإقتصاديين على وضع تعريف محدد وقاطع للنظام الرأسمالي. ويرجع ذلك إلى أن الرأسمالية كنظام سياسي وكنظرية إقتصادية قد تعرضت خلال تاريخها الطويل لمختلف المظاهر الإقتصادية والسياسية التي جعلت منها نظاماً دائب التغير وخاصة في القرنين التاسع عشر والعشرين. كما أن وضع تعريف علمي ثابت يتسم بالشمول والحياد والموضوعية يبدو أمراً صعباً ونحن بصدد ظاهرة إجتماعية وإقتصادية وسياسية دائمة التغير والتطور كالرأسمالية.. فالمجتمع الغربي الصناعي المتقدم وصل إلى مرحلة عالية من الفن الإنتاجي والتكنولوجي بعد أن مر بمراحل الثورة الصناعية بحكم تطوره التاريخي، ومن ثم فقد تأصلت فيه الرأسمالية وأثرت في اتجاهاته الإجتماعية والسياسية وقادته إلى إستعمار شعوب ومجتمعات أخرى، وقد اعتبر هذا الإستعمار كأعلا مراحل الرأسمالية، وهو في هذا يختلف عن مجتمع آخر لا يزال يتسم بإقتصاده بالطابع الزراعي ولم يصل بعد إلى المراحل الأخيرة من الرأسمالية الصناعية الإستعمارية.

- وأمام هذه العسوبات اختلفت التعريفات المعطاة للرأسمالية كنظام إقتصادي وإجتماعي في نفس الوقت، فنجد بعضها كان موضوعياً، والبعض الآخر قد تأثر بالتفضيل الشخصي للكاتب، كما أن بعضها قد أخفى حكماً قيمياً فيما يتعلق بالنظام له أو عليه. وكذلك نجد بعضاً من هذه التعريفات قد صدرت بناء على موقف قد إتخذ مسبقاً. ونعرض فيما يلي أمثلة متعددة لهذه التعريفات:

١ - إستناداً إلى بعض خصائص النظام يذهب "موريس دوب" (١) إلى أن الرأسمالية هي نظام المشروع الفردي الخاص حيث تسود المنافسة الحرة

---

- M. DOBB; "Studies in the development of capitalism" Routledge. P. 3. (١)



بين الأفراد في سبيل كسب معاشهم. ووفقا لرأي "بيجو" (١) فإن النظام الرأسمالي هو ذلك النظام الذي يستخدم الجزء الأكبر من موارده الإنتاجية في الصناعات الرأسمالية التي يمتلكها الأفراد العاديون.

٢ - وتأسيسا على علاقات الإنتاج والتوزيع السائدة ذهب "ك. ماركس" إلى أن الرأسمالية هي نظام تتملك فيه الأقلية أموال الإنتاج بمختلف أنواعها، بينما لا تتملك الأغلبية سوى قوة عملها، ويقوم أفراد الطبقة الأولى، أي الرأسماليون، بشراء قوة عمل أفراد الطبقة الثانية، أي البروليتاريا، نظير أجر معلوم كما تُشترى أي سلعة من السلع، ويستخدمونها في القيام بعملية الإنتاج حيث تعود أثمان السلع المنتجة بأكملها عليهم. وتضطر البروليتاريا إلى بيع قوة عملها للرأسمالية لأن هذه القوة هي مصدر رزقها الوحيد ولأنه طبقا لحالة القوى الإنتاجية في النظام الرأسمالي لا يمكن إستخدام قوة العمل دون أموال الإنتاج المختلفة التي يمتلكها الرأسماليون وحدهم. وهكذا يقوم النشاط الإنتاجي في النظام الرأسمالي على اكتاف طبقة البروليتاريا، لكن ليس بمقتضى وسائل قهر قانونية بل بمقتضى رابطة تعاقدية تتمثل في عقود العمل التي تعقدها مع أفراد طبقة الرأسماليين. وفي النظام الرأسمالي يكون طابع علاقات الإنتاج فرديا بينما يكون طابع القوى الإنتاجية جماعيا (٢).

(١) - A. BIGOU; "Socialism versus capitalism" p. 2.

أشار إلى هذين المرجعين : د. صلاح الدين نامق، المرجع السابق، ص ٣٨ - ٣٩.

(٢) راجع تفصيلات هذا التعريف في : د. أحمد جامع: المذاهب الاشتراكية، مع دراسة خاصة عن الاشتراكية في الجمهورية العربية المتحدة، القاهرة، القاهرة، ١٩٦٧، ص ٢٠٧ - ٢٣٠.

- ويذهب كل من "سيدني" و"بياتريس"، وهما من الاشتراكيين الانجليز إلى أن الجزء الأعظم من العمل يكون محروما من ملكية أدوات الإنتاج حيث يتحولون إلى مجرد أجراء يتوقف معاشهم وأمنهم وحريتهم الشخصية على إرادة عدد صغير نسبيا من الرأسماليين الذين يملكون هذه الأدوات ويقومون بتنظيم وإدارة وسائل الانتاج وقوة العمل في الجماعة - راجع في ذلك : د. أحمد جامع.. الرأسمالية الناشئة.. مرجع سابق، ص ١٠.

- ويتشابه هذا المفهوم كثيراً مع ذلك الذي ذهب إليه "آلان كوتا" حيث يذهب إلى أن الرأسمالية هي في الواقع طريقة أو نموذج للتنظيم الاجتماعي تسمح بالملكية الخاصة (فردية كانت أو جماعية) لوسائل الإنتاج. وينقسم الأفراد المكونين لهذا التنظيم في المجتمع إلى مجموعتين متميزتين: المجموعة الأولى: وهم من يملكون وسائل الإنتاج (الرأسماليون) والقادرون على إختيار ما ينتجون من خلال تكليفهم بين العمل والآلات لتحقيق الأرباح. والمجموعة الثانية تتمثل في هؤلاء الذين يضطرون إلى بيع قوة عملهم بأجور لا يتحكمون غالباً في تحديدها. إنها إذن عدم العدالة négalité التي تسود حركة النظام الرأسمالي وتستقر في قلب تنظيمه الاجتماعي(١).

٣ - وعلى أساس غاية النظام وقصده، عرف الإقتصادي الإنجليزي "هوبسون" الرأسمالية بأنها تنظيم الأعمال على نطاق واسع بواسطة صاحب عمل، أو مجموعة من أصحاب الأعمال، يمتلك مقدارا من الثروة المتراكمة يسمح له بالحصول على المواد الأولية وإستثمار العمل وذلك بقصد إنتاج مقدار أكبر من الثروة وبالتالي تحقيق الأرباح(٢). إن الغرض من النشاط الإقتصادي الرأسمالي - كما يقول "سومارت" - هو التملك، وعلى وجه أخص من التملك في شكل نقدي. ذلك أن إتاحة الفرصة أمام الفرد العادي أن يمتلك السلع

(١) - A. COTTA; "Le capitalisme", coll. que sais - je?, P. U. F., Paris, 1979, P. 5-6.

(٢) وحتى يوجد النظام الرأسمالي بهذا المفهوم، ذهب "هوبسون" إلى ضرورة وجود شروط خمسة هي: تحقيق إنتاج للثروة وليس فقط إنتاج للاستهلاك، وجود طبقة عمالية لا تستطيع كسب رزقها بصفة مستقلة، نمو الفن الصناعي للإنتاج باستخدام الآلات والأدوات، وجود أسواق واسعة لاستيعاب المنتجات من الصناعة الرأسمالية، وأخيراً وجود الروح الرأسمالية، أو الرغبة والمقدرة على استخدام الثروة المتراكمة لتحقيق الأرباح، وذلك بواسطة تنظيم المشروع الصناعي.

راجع : J.A. HOBSON; "The evolution of modern capitalism", London 1954, : p. 1-2.

الإستهلاكية ورؤوس الأموال المادية والنقدية ثم زيادة ما يمتلكه مكونا ما يسمى في العرف الإقتصادي برأس المال هو روح النظام الرأسمالي(١).

٤ - وإذا كانت التعريفات السابقة قد أسس بعضها على بعض خصائص النظام من ناحية، أو علاقات الإنتاج والتوزيع السائدة فيه من ناحية أخرى، أو على أساس الهدف النهائي للنظام أو غايته، فإن تعريفاً يُبنى على مجموع هذه الأسس معاً مع إتسامه بالموضوعية والحياد التام مع التركيز على الخصائص الرئيسية للنظام بعد إكتماله في النصف الثاني من القرن الثامن عشر، يبدو لنا أكثر قبولاً - ولقد حاول بعض الإقتصاديين المعاصرين جمع هذه السمات في تعريف مؤداه: أن الرأسمالية هي تنظيم النشاط الإقتصادي في المجتمع على أساس قيام فرد، هو الرأسمالي، أو مجموعة من الأفراد مجتمعين، هي الشركات الرأسمالية بالتأليف بين رؤوس الأموال الإنتاجية المملوكة لهم والمواد الأولية التي يشترونها وقوة العمل المستأجرة في شكل مشروع، هو المشروع الصناعي، يستخدم الآلية كأساس للفن الإنتاجي، وذلك من أجل تحقيق مقدار متزايد دائماً من الثروة يمكنهم من الحصول على أرباح يحتفظون بها لأنفسهم، ومن زيادة تراكم رأس المال لديهم باستمرار(٢). ويمتاز هذا التعريف بإبرازه لبعض الخصائص الرئيسية للنظام وهي: إعتبار الوحدة الإنتاجية الرئيسية متمثلة في المشروع الصناعي، إعتداد هذا المشروع على فن إنتاجي متميز يتمثل في إستخدام الآلات في الإنتاج وليس الأدوات، التركيز على تحقيق مزيد من الأرباح باستمرار كدافع أساسي لديناميكية النظام، عنصر الإدارة والتأليف بين عوامل الإنتاج يتمثل في الرأسماليين أفراداً أو شركات.

- ويمكن أن يضاف إلى هذه الخصائص بعض آخر مثل: قيام النشاط في

---

(١) أشار إلى ذلك د. صلاح الدين نامق، المرجع السابق ص ٤٠.

(٢) انظر في هذا التعريف : د. أحمد جامع : «الرأسمالية الناشئة...»، مرجع سابق، ص ١٢، ولنفس المؤلف في علم الاقتصاد، مرجع سابق، ص ٨٢.

ظل إقتصاد للسوق يعتمد على تلاقى العرض والطلب بحرية (١)، أهمية المبادرات الفردية، المنافسة، أهمية الملكية الفردية والخاصة لوسائل الإنتاج والإستهلاك... وسنتناول هذه الخصائص في المبحث الثالث من الفصل الحالي بعد إيضاح عوامل نشأة النظام الرأسمالي في المبحث التالي.

## المبحث الثاني

### عوامل نشأة الرأسمالية

- من المعلوم أن الكيفية التي يواجه بها الأفراد مشكلاتهم الإقتصادية والإجتماعية في وقت معين إنما تتوقف على عوامل متعددة تضافرت معا خلال فترة سابقة على وجود هذه المشكلات.. هذه العوامل التي تراكمت فيما مضى، بعضها ثقافي أو فكري (ذات طبيعة معنوية)، والبعض الآخر منها ذات طبيعة مادية أو إقتصادية ومن أهمها مقدار الثروات التي يملكها هؤلاء الأفراد، وبعبارة أخرى: القدر من الموارد المتاحة في الوقت الحاضر وما تراكم منها في وقت سابق.

- والنظام الإقتصادي باعتباره نموذج أو طريقة للتنظيم الإجتماعي Mode d'organisation sociale من ناحية، ونموذج أو طريقة للتنظيم الإقتصادي من ناحية أخرى، ليس سوى إنعكاس لعوامل وعناصر متعددة تفاعلت معا لتكون محصلتها في النهاية ذلك النظام الذي يكتسب حركته من عوامل نشأته.

---

(١) لمزيد من التاصيل والدراسة لهذه النقطة (اقتصاد السوق الحرة)، راجع مثلاً : جودج، ن. هالم • «النظم الاقتصادية - تحليل مقارن»، ترجمة أحمد رضوان مكتبة الانجلو المصرية، القاهرة ١٩٨١، ص ١٨ ومابعدها.

ولقد تكاثفت عوامل تاريخية متعددة مختلفة لكنها مترابطة إلى حد ما فيما بينها في تكوين النظام الرأسمالي ونشأته. هذه العوامل بعضها إقتصادي والبعض الآخر غير إقتصادي أو معنوي (فكري أو مذهبي). ولما كانت الرأسمالية هي نظام إقتصادي إجتماعي محدد فأنه من الطبيعي أن تحتل العوامل الإقتصادية أهمية كبرى من بين عوامل تكوين النظام، إلا أن ذلك لا ينكر أهمية العوامل المعنوية (أي الإطار الفكري أو المذهبي) في إرساء الأسس الإقتصادية والإجتماعية للرأسمالية. إن الأفكار المتطرفة بالإقتصاد والتي تتخذ أحيانا شكل بحث يقوم به بعض المفكرين، أو عبارات عارضة يطلقها أديب ناثر أو شاعر خلال ما يقوله عن الحياة والناس، كانت في الأغلب الأعم، تكمن فيما يستقر في أذهان الناس من معتقدات وآراء، توجه سلوكهم، وتشكل الأنظمة القانونية والسياسية والإجتماعية التي يطبقونها(١).

- ومن ناحية أخرى، فإن عاملا تاريخيا هاما لا يمكن إغفاله ونحن بصدد الحديث عن نشأة الرأسمالية هذا العامل الهام هو المخترعات العلمية والفنية ولقد إشتربت هذه المخترعات مع تراكم رأس المال ليكون نتاجهما معا هو الثورة الصناعية - أصل النظام الرأسمالي - خلال القرن الثامن عشر(٢).

- ويمكن إذن رد نشأة الرأسمالية إلى عوامل ثلاثة: الأول منها ذو طابع معنوي (الإطار الفكري والمذهبي) والثاني، ذو طابع علمي وفني (المخترعات)، والثالث ذو طابع إقتصادي (تراكم رأس المال). ويمكن تناول هذه العوامل الثلاثة بشيء من التفصيل فيما يلي:

---

(١) فكل العادات والأنظمة القانونية إنما تعكس بصورة ضمنية، وإلى حد ما، فكرة اقتصادية معينة. فإذا وجدنا في إحدى الحضارات القديمة قانونا يحرم الربا، فإن مثل هذا القانون إنما يتخذ موقفا معينا من مشكلة مشروعية الفائدة، وهي مشكلة اقتصادية - راجع : د. لبيب شقير المرجع السابق، ص ٢٢.

- A. COTTA; "le capitalisme", op. cit., p. 7.

(٢) راجع :

## أولاً: الإطار الفكري (المعنوي) للرأسمالية (١) :

١ - ساهمت عوامل ذات طبيعة ذهنية وأخلاقية ودينية في خلق ونشر عقلية جديدة تجاه الواقع والأحداث الإقتصادية، عقلية تختلف تمام الاختلاف عن تلك التي سادت في العصر الإقطاعي، ويمكن تسميتها بالعقلية الرأسمالية، وقد ترتب على حركة النهضة التي بدأت في إيطاليا ثم سادت أوروبا الغربية في القرنين الخامس عشر والسادس عشر أن قوّى الشعور بالحرية الفردية وبمعنى الشخصية وإستغلال الطاقة البشرية مما كان له أثره في نشر روح الفردية والديناميكية، وهما من المميزات الأساسية للعقلية الرأسمالية. كذلك ساهمت حركة النهضة في جذب الإنتباه والفضول إلى الظواهر المادية والطبيعية والفنية. وعلى العكس من الأخلاق الإقطاعية التي كانت تتميز بالتقشف والسلبية وإخضاع أوجه النشاط المادية لقواعد أخلاقية ودينية صارمة وإخفاء الثروات، ووضع الفرد في تدرج طبقي جامد، فإن المثل الأعلى في حركة النهضة قد تمثل في تحرير الفرد والدعوة إلى بذل أقصى طاقة ممكنة في أعمال التجارة والمال والنجاح فيها والبحث عن الثروة والرخاء المادي. وبالاختصار فقد تمثلت حركة النهضة في شكل حب عميق للحياة (٢). ولم يعد السعي وراء المكاسب عملاً يجب تجنبه. بل إن بعض المفكرين الدينيين من أمثال كالفن Calvin (١٥٠٩ - ١٥٦٤) نادوا بأن النشاط الإقتصادي ليس ذمماً في ذاته، ذلك أن تحقيق الأرباح والثروة دليل على رضا الرب عن المرء (٣).. وقد ساهمت أفكار "كالفن" وغيره من المفكرين الانجلوسكسون - في ذلك الوقت - في جعل الأعمال المربحة تأخذ مكانها في المجتمع بعد زمن طويل من الإحتجاب.

(١) لمزيد من التفصيل حول هذه النقطة. راجع : د. أحمد جامع: «الرأسمالية الناشئة»، مرجع سابق ص ١٧ - ٢٢، ص ١١٧ - ١٢٩.

(٢) راجع : J. MARCHAL; 'Cours d'économie politique', I, 1957.

(٣) وقد خصص الأستاذ R. H. TAWNEY دراسة العلاقة بين الدين ونشأة الرأسمالية في مؤلفه :

- "Religion and the rise of capitalism" 1947.

٢ - وقد ساهم اليهود كذلك في تكوين العقلية الرأسمالية. وفي كتابه الذي نشر عام ١٩١١ عن "اليهود والحياة الإقتصادية" أشار "زومبارت" إلى دورهم الريادي في نشأة الرأسمالية، وعزا إلى هجراتهم في العصور الوسطى تنقل مراكز النشاط الإقتصادي في أوروبا في تلك العصور(١).

٣ - وفي النطاق السياسي، وكما ذكرنا، أخذت فكرة الدولة بمعناها الحديث في الظهور، وقد إقتضى ذلك القضاء على سيطرة أمراء الإقطاع من ناحية، والحد من سلطة الكنيسة من ناحية أخرى. وقد كان ميكافيلي Machiavelli (١٤٦٩ - ١٥٢٧) في كتابه (الأمير) هو الناطق بلسان العصر وإحتياجاته من هذه الناحية، فقرر أن السياسة يجب أن تنفصل من الأخلاق والدين، وأن الأحوال تحتاج إلى أمير (ملك) قوي يحقق وحدة الدولة وقوتها وأن هذه الغاية تبرر كل وسيلة يتخذها الأمير لتحقيقها(٢). ومع هذا التطور الشامل كان من الضروري أن يتطور الفكر الإقتصادي بدوره لتحقيق الملاءمة بين مصلحة الدولة الناشئة بما تحتاج اليه من قوة، ومصلحة الطبقة الجديدة وهي طبقة التجار.. وقد تولت هذه المهمة مدارس فكرية إقتصادية كان أهمها مدرسة التجاريين -*Marcantili-sm* والتي إمتد فكرها منذ القرن الخامس عشر حتى القرن الثامن عشر. وقد نادى التجاريون بأن تتخذ الدولة من الوسائل ما يجعل ميزانها التجاري مع الخارج في مصلحتها، بأن تحقق فائضا إيجابياً من الذهب والفضة كنتيجة لمبادلتها التجارية مع الخارج. إن ذلك يحقق قوة الدولة. فغاية النظام الإقتصادي هي تحقيق هذه القوة. وقد طبقت كل دولة هذا المبدأ العام بسياسة مختلفة عنها في الدول الأخرى(٣). وإلى جانب هذه السياسات الوطنية المختلفة،

---

(١) والواقع أن «العهد القديم» بما يتضمنه من وعود بالسلطة والثروة والسيطرة المادية للشعب المختار إنما يسبغ على الاقتصاد مفهوما ماديا ملموسا راجع : د. أحمد جامع، المرجع السابق، ص ٢٢.

(٢) B. RUSSEL; "History of Western philosophy" 4th imp. London, 1954, p. 525 et s.

(٣) لمزيد من التفاصيل حول هذه النقطة ، راجع د. لبيب شقير، المرجع السابق، ص ١١١ وما بعدها.

كانت الدول الكبرى كلها تطبق ما يعرف باسم "العهد الإستعماري -Pacte colonial. والفكرة الأساسية التي تصدر عنها قواعد هذا العهد، أن المستعمرات ليست سوى مناطق قد جُعِلت لخدمة إقتصاديات الدول الإستعمارية وبالأذات لتسهيل حصول هذه الأخيرة على ميزان تجاري إيجابي.

٤ - وخلال الفترة (١٧٥٦ - ١٧٧٨)، صدرت عدة مؤلفات هامة لعدد من المفكرين إتفقت أفكارهم حتى في التفاصيل الصغيرة، وإن كان لكل منهم أسلوبه الخاص في عرض آرائه.. وقد أطلق على هؤلاء "مدرسة الطبيعيين Les physiocrates".

- وقد رأى مفكروا هذه المدرسة أن الظواهر الإقتصادية تخضع، كما تخضع الظواهر الطبيعية والبيولوجية، لقوانين طبيعية لا دخل لإرادة الإنسان في إيجادها. وأن إتطبيق هذه القوانين وتنظيمها للحياة الإقتصادية يقوم على أساس مبدئين هامين هما: مبدأ المنفعة الشخصية، حيث تعتبر هذه المنفعة هي الحافز الذي يدفع الناس إلى النشاط الإقتصادي. ويتمثل المبدأ الثانى في المنافسة، حيث يدخل كل فرد - وهو بصدد تحقيق منفعه الشخصية - في تنافس مع بقية الأفراد في المجتمع، فيجد ذلك من إنطلاق الفرد في تحقيق منفعه - وقد إعتبر الطبيعيون أن الزراعة وحدها هي النشاط الإقتصادي الذي يعتبر منتجا، وأن العمل الزراعي وحده هو العمل المنتج، ولا يعني ذلك أن التجارة والصناعة هي أنشطة ليست نافعة، انها في رأيهم نافعة ولكنها غير منتجة.

٥ - في أواخر القرن الثامن عشر وأوائل القرن التاسع عشر هيمن على الفكر الإقتصادي مذهب جديد في الإقتصاد ينادي بالحرية الإقتصادية هو المذهب الحر أو المذهب التقليدي كما سمي فيما بعد.. والواقع أن هذا المبدأ قد نادى به الطبيعيون، ومؤداه أن يترك النشاط الإقتصادي حرا وأن تعنتق الدولة عن التدخل في الحياة الإقتصادية حتى لا تعرقل عمل القوانين الطبيعية التي تحكم العلاقات الإقتصادية والتي تؤدي دورها بحرية لتحقيق أفضل النتائج.



وقد نادى أنصار هذا المذهب بتطبيق تلك الحرية الاقتصادية، في الداخل وفي العلاقات الاقتصادية مع الخارج (١).

- وإذا كانت نشأة هذا المذهب ترتبط في تاريخ الفكر الاقتصادي بالفكر الشهير والإقتصادي الإسكتلندي المعروف "آدم سميث" (١٧٢٧ - ١٧٩٠) ومؤلفه الشهير في "ثروة الأمم عام ١٧٧٦"، إلا أن كُتُاباً عديداً قد نادوا بهذا المذهب وأكثروا أهمية ذات الفكرة - فكرة الحرية.. ومن هؤلاء يمكن أن نذكر الفيلسوف البريطاني "هوبز" (١٥٨٨ - ١٦٧٩) الذي كان أول من ساهم في إقامة النظرية الفردية بتأكيده على المصلحة الفردية باعتبارها الدافع الأساسي لأوجه نشاط الإنسان المختلفة (٢). ونجد أيضاً ج. لوك (١٦٣٢ - ١٧٠٤) الذي ركز على التحليل المستقل أو الذاتي للنطاق الاقتصادي. وقد اعتبر أن الملكية الفردية كحقيقة لا تنفصل عن الإنسان حيث أنها نتاج عمله.. وكذلك ساهم "ب. ماندفيل" (١٦٧٠ - ١٧٢٣) في نظرية التحررية الفردية، وأشار إلى العلاقة الهامة بين الدوافع الفردية والحقيقة الاجتماعية. ويعتبر "مونتسكيو" ١٦٨٩ - ١٧٥٥ - من أهم مؤسسي هذا التطور التحرري، وقد ميز بوضوح بين مصالح الأفراد من ناحية ومصالح الدول من ناحية أخرى.. وقد رأى أن الثروة يمكن أن تتحقق بوجود مؤسسات Institutions أقل جموداً في دولة أقل ضغطاً أو تحكماً. وقد تأثرت فلسفة كل من "آدم سميث" و"دافيد هيوم" (١٧١١ - ١٧٧٦) بالمبادئ التي صاغها "ماندفيل" تأثراً كبيراً وتمثلت مساهمة "د. هيوم" في المجال الاقتصادي في تكوينه للنظرية الكمية للنقود (١٧٥٠) والتي استلهمها "ريكاردو" في مقالاته عن التجارة الخارجية والنقود والفائدة عام

---

(١) وقد تم التعبير عن هذا المذهب بعبارة نالت شهرة واسعة فيما بعد هي *laissez faire, laissez passer* .. ويبدو أن قائل هذه العبارة هو V. de Gournay وهو اقتصادي فرنسي (١٧١٢ - ١٧٥٩) وكان موظفاً كبيراً في الدولة الفرنسية.  
(٢) راجع : د. أحمد جامع .. المرجع السابق، ص ١١٧ وما بعدها.

١٧٥٢. ومن ثم فإن "هيوم" يعتبر أحد مؤسسي الفكر التقليدي ببحثه في معظم الموضوعات الاقتصادية التي طورها "آدم سميث" فيما بعد. ويمكن أن نشير أخيراً إلى "أوجست كانت" (١٧٢٤ - ١٨٠٠) الذي طور فكرة الوعي Con-science الفردي ورشادة المواطن Rationalité de Citoyen وقد رأى أن الفرد يقوم بعمل حساب Calculé وفقاً لمصالحه الاقتصادية (١).

٦ - وخلال الفترة (١٧٧٦ - ١٨٤٨) وهي الفترة التي شهدت إنطلاق الثورة الصناعية في إنجلترا باكتمال المشروع الصناعي كوحدة رئيسية للإنتاج، من ناحية، وإكتمال الإطار الفكري للرأسمالية الناشئة (الحرية الاقتصادية) من ناحية أخرى، وإنطلاق حركة إقتصاد السوق من ناحية ثالثة، شهدت هذه الفترة رؤية متكاملة للفكر الإقتصادي التقليدي بالمعنى الضيق Sense strict (وذلك بدءاً من مؤلف "آدم سميث" (ثروة الأمم ١٧٧٦) وإنهاء بمؤلف (مبادئ الإقتصاد) لجون ستيوارت ميل ١٨٤٨).. هذه الرؤية يمكن إيجاز أسسها فيما يلي (٢):

أ - أن ثراء الأمم يتوقف على تراكم الرأسمال.

ب - أن هذا التراكم يعتمد على تقدير أهمية الإذخار من قبل الحائزين للأرباح.

ج - أن هذا الإذخار سيتم إستثماره بطريقة تلقائية في القطاعات التي تتميز بتحقيق المعدلات المرتفعة للربح، ويؤدي ذلك إلى إستمرار عملية النمو Le processus de croissance.

---

(١) راجع : - "Histoire des pensées économiques - les fondateurs" - Ouvrage collectif, coll. synthèse, Sirey, Paris, 1988, p. 11 - 13.

(٢) راجع : - Suzanne de Brunhoff; in : "Panorama des sciences humaines", Gaillimard, Paris, 1973.

- وفيما يتعلق بطريقة البحث للإقتصاديين التقليديين، فإنها كانت طريقة نظرية وتعليمية حيث كانت الوقائع تخدم في إيضاح تحليلهم.. وإستثناء من ذلك فقد تميز تحليل "توماس مالتوس" (١٧٦٦ - ١٨٣٤)، باعتداده على الحقائق والمعلومات الإحصائية. ومازال الفكر التقليدي مجالا خصباً للفكر الإقتصادي المعاصر، وذلك من خلال كثير من المفاهيم، مثل: المنافسة، تقسيم العمل، قانون النفقات المقارنة... الخ.

٧ - عرفت الرأسمالية الصناعية منذ أخذت في النمو والإزدهار، أزمات متتالية، كان النشاط الإقتصادي يتحول خلالها من الزيادة والإرتفاع إلى الهبوط والركود وقد بدأت هذه الأزمات منذ بداية القرن التاسع عشر على اثر إنتهاء حروب نابليون(١). وقد إهتم الإقتصادي الإنجليزي المعروف، بل والأكثر شهرة "كينز" (١٨٨٣ - ١٩٤٦)، بدراسة هذه الأزمات التي شهدها النظام الرأسمالي وخصوصاً تلك التي حدثت عام ١٩٢٩ حيث حدث كساد عام في كافة نواحي الحياة الإقتصادية وبطالة كثيفة للعمال.. وقد حاول "كينز" أمام هذه الأزمات وأمام ظواهر أخرى جديدة في النظام الرأسمالي (إحتكارات، نقابات، تقلبات مستمرة ودورية في الأسعار..... الخ)، حاول تطوير هذا النظام ولم يسع إلى هدمه.. وقد إعتبر "كينز" مفكراً إقتصادياً لرأسمالية من نوع جديد(٢).

---

(١) ففي كل من السنوات : ١٧١٠، ١٨١٤، ١٨٢٥، ١٨٣٦، ١٨٤٧، ١٨٥٧، ١٨٦٤، ١٨٧٣، ١٨٨٢، ١٨٩٠، ١٩٠٠، ١٩٠٧، ١٩١٣، ١٩٢٠، ١٩٢٩، حدث أزمة في بلد أو أكثر من البلاد الرأسمالية النامية، وكانت لا تلبث أن تنتقل عدواها إلى البلاد الأخرى..  
انظر في ذلك :

- AROANT (H.); "Les crises économiques" Flammarion, Paris, 1948, p. 35 et s.

- ولزيد من التعميل حول هذه الأزمات، راجع :

- M. FLAMANT, et J. SINGER KEREL; "Les crises économiques", P.U. F. Coll. que sais - je, Paris, 1987, 6e ed.

- Histoire des pensées.. "op. cit. p. 316.

(٢) راجع :

- وقد نشر "كينز" في عام ١٩٣٦ أهم مؤلفاته "النظرية العامة في التشغيل والفائدة والنقود". وقد أحدث هذا الكتاب منذ نشره مناقشات عنيفة بين الإقتصاديين، وأثر تأثيراً كبيراً على الفكر الإقتصادي السالحق، وقد وصف هذا المؤلف بأنه يمثل "ثورة فكرية" هي الثورة الكينزية.. ولسنا هنا بصدد إضاح تفصيلات هذا المؤلف الهام (١) وإنما سنكتفي بأهم ملامحه والتي كان لها أثر كبير في السياسات الإقتصادية للدول المطبقة للرأسمالية المعاصرة.

١- وجه "كينز" إنتقادات شديدة للمذهب التقليدي فيما يتعلق برؤية هذا الأخير لنظرية التشغيل والتوازن الإقتصادي فطبقاً لرؤية الفكر التقليدي الذي كان مسيطراً على الفكر والسياسة الإقتصادية (٢)، لم تكن فترات الركود وما صاحبها من بطالة سوى فترات إختلال عابرة نشأت عن بعض العوامل المؤقتة التي لا تلبث أن تزول لو ترك الإقتصاد حراً دون تدخل من الحكومة أو النقابات العمالية. وفي هذه الحالة إذا وجدت بطالة، فإن أجور العمال تنخفض وسيُدفع ذلك المنظمين الى تشغيل كل المتعطلين، ويظل الأجر ينخفض والإنتاج (أي العرض) يرتفع تلقائياً وكذلك الطلب الكلي على المنتجات حتى يتحقق التشغيل الشامل للعمال ويقضي على البطالة. وكذلك فإنه في حالة حدوث كساد في فرع انتاجي معين لانخفاض معدل الربح فيه، فإن عناصر الإنتاج تميل إلى ترك هذا الفرع الى غيره من الفروع الأخرى التي يرتفع فيها معدل الربح، ويرتبط على هذا الإنتقال أن يقل عرض الفرع الذي إنتقلت عنه عوامل الإنتاج وسيؤدي ذلك الى إرتفاع قيمة منتجاته وإرتفاع معدل أرباحه. وبالنسبة لفروع الإنتاج الأخرى التي إنتقلت إليها عوامل الإنتاج، فإن إنتاجها سيزيد (زيادة العرض)، وبالتالي تنخفض أسعار منتجاتها مما يؤدي إلى إنخفاض معدل

---

(١) لمزيد من الشرح والتفصيل للنظرية الكينزية، راجع : د. رفعت المحجوب «الطلب الفعلي، دار النهضة العربية، القاهرة، ١٩٧١ - الباب الثاني.

(٢) في تفصيل الشروط الرئيسية الحاكمة للانداء الاقتصادي في الفكر التقليدي، راجع : د. اسماعيل محمد هاشم «التحليل الاقتصادي الكلي»، الكتاب الثالث الاسكندرية، ١٩٨٢، ص ٢٠ - ٢٧.

أرباحها وباستمرار هذا الانتقال لعوامل الإنتاج بين فروعها المختلفة يتحقق تعادل أو مساواة معدل الأرباح فيها جميعا، ومن ثم يتحقق التوازن الإقتصادي ويقضي على الكساد الجزئي الذي كانت تعرفه بعض الأنشطة الإقتصادية.

- وقد بين "كينز" في نظريته العامة عدم صحة التحليل السابق، ونقطة البداية عنده تمثلت في عدم صحة قانون الأسواق الذي إستند اليه الفكر التقليدي في تحليله، ومقتضى هذا القانون ان العرض يخلق الطلب المعادل له، وبالتالي فان المساواة بين العرض والطلب الكليين تتحقق مما يؤدي إلى التشغيل الكامل للموارد وللعمالة وعلى ذلك فقد رأى "كينز" أن الطلب هو الذي يخلق العرض وأن الطلب الفعلي هو الذي يحدد حجم الإنتاج وحجم العمالة، أي مستوى التشغيل(١). ومن ثم فان مستوى التشغيل يتوقف على مستوى الطلب الفعلي على المنتجات فاذا حدث وكان الطلب الكلي أقل من كمية الإنتاج، فان معنى ذلك أن كميات من المنتجات ستبقى دون تصريف، فينقص المنتجون من إنتاجهم، وينقصون تشغيلهم للعمال إلى الحد الذي تصبح فيه كميات الإنتاج على قدر الطلب الكلي الفعلي.. ويترتب على ذلك أنه يمكن ان يتحقق التوازن عند مستوى أقل من مرحلة التشغيل الشامل حينما يكون الطلب الفعلي أقل من العرض الكلي، وهذه حالة الإقتصاديات الرأسمالية، مما يترتب عليه تعرض هذه البلاد لفترات من الكساد والبطالة(٢) وتأكيدا لوجهة نظر "كينز" فقد لوحظ منذ العقد الثالث من القرن الحالي، خاصة في إنجلترا وأمريكا، أن هنا تقدر شبه دائم من البطالة، وأن العمال المتعطلين يرغبون في العمل بأجور منخفضة أيا كان مقدارها ولكنهم مع ذلك يبقون متعطلين بدون تشغيل(٣).

ب - وفيما يتعلق بدور الدولة، نجد الفكر التقليدي يرى ضرورة إقتصار

---

(١) فالطلب الفعلي هو الحصيلية، أو الأيراد الذي يحقق أكبر ربح ممكن والذي يتوقع المنتجون الحصول عليه من بيع حجم معين من الإنتاج، وهو الذي يعتبر المتغير المستقل أما حجم الإنتاج وحجم الدخل فإنها متغيرات تابعة.

(٢) راجع : د. السيد عبدالمولى المرجع السابق، ص ١٤١ وما بعدها.

(٣) راجع : د. لبيب شقير : «نظرية التشغيل والدورات» القاهرة، ١٩٥٤، ص ٢١.

هذا الدور على الوظائف التقليدية (أمن - دفاع - قضاء) وترك النشاط الإقتصادي للأفراد يمارسونه بحرية كاملة حتى يقوم جهاز الثمن بوظيفته ويتحقق التوازن التلقائي. أما "كينز" (١) فقد رأى ضرورة تدخل الدولة في النشاط الإقتصادي من أجل تنشيط الطلب الفعلي حتى يتحقق التشغيل الشامل ويُقضي على البطالة ويتحقق التوازن الإقتصادي الكلي (الرأسمالية المتدخلة) أو (رأسمالية الدولة).

### ثانيا : الإختراعات العلمية والفنية :

١ - كان للإختراعات العلمية والفنية التي تم إنجازها طوال القرن الثامن عشر أثرها الذي لا يمكن تجاهله في إحداث الثورة الصناعية في دول أوروبا الغربية والتي امتدت منها بعد ذلك لتنتشر في العالم كله. ولقد أصبح من المتفق عليه - بطريقة صريحة أو ضمنية - ربط هذه الثورة الصناعية بالبدايات الكبرى والحقيقية للرأسمالية (٢). وغالبا ما يدور البحث في أصل الرأسمالية متمثلا في الإختراعات الكبرى الفنية التي تمت خلال ذلك القرن. وعلى ذلك يرى البعض ترتيب الأحداث على النحو التالي: إختراعات فنية وعلمية، إنطلاق للرأسمالية الصناعية، ثم تنمية للرأسمالية التجارية والتمويلية (٣). ويرى البعض الآخر أن تسلسل الأحداث كان على نحو مختلف حيث كانت الأنشطة التجارية والتمويلية للرأسمالية سابقة على أنشطتها الصناعية. وإذا كانت الإكتشافات أو المخترعات الميكانيكية الهامة قد تعددت وتنوعت في بريطانيا خلال القرن الثامن عشر، فإن ذلك لم يكن مصادفة، ولكن لأن هذه الدول كانت تمثل في ذلك الوقت مركزا

---

(١) - J. M. KEYNES; The general theory of employment, money and interest", London, 1936.

(٢) راجع : A. COTTA; le capitalisme.. op. cit., p.7.

- ينسب تعبير الثورة الصناعية بصفة عامة الى الكاتب الانجليزي «أرنولد تويني» الذي صدر له كتاب مشهور عام ١٩٢٧ كان موضوعه (أبحاث في الثورة الصناعية في إنجلترا خلال القرن الثامن عشر).

(٣) انظر في ذلك : J. LAJUGIE, "Les systèmes..." op. Cit., p. 29.

للتيارات التجارية الرئيسية في العالم. ومن هنا تكون التجارة هي التي مارست تأثيرها على الصناعة من أجل زيادة الإنتاج. وقد أمكن لهذه الزيادة أن تتحقق بواسطة التراكم اللاحق لرؤوس الأموال والذي يعتبر في ذاته عنصراً هاماً للانطلاق الاضائي(١).

وأياً كانت قيمة هذا الترتيب أو ذلك، فإن العلاقات بين هذه الأحداث أو تلك الأنشطة هي علاقات وثيقة، دائمة ومتعددة، وفي كتابهما "الغرب وأسباب ثرائه.." يقول المؤلفان: "ن. روزنبرج"، "ل. بيردزل": "بعد أن أدركنا أن ازدهار التجارة ونمو المدن قد امتزجا واعتمد كل منهما على الآخر بدرجة أصبح من الصعب معها أن يكشف المرء عما كان منهما السبب، وعما كان النتيجة، ليس من سبب يدعوننا للدهشة في أن نجد تعايشاً مماثلاً في العلاقة بين نمو التجارة والمدن، وتحسينات وسائل النقل... لقد جاء نمو الأسواق فيما بين القرنين الخامس عشر والثامن عشر تدريجياً ومطرباً أكثر من أن يكون انقلاباً، وكان مصحوباً بتقدم في العلوم والتقنية وبخاصة خلال القرن السابع عشر وبعده، ويعتقد العديد من المؤرخين الإقتصاديين أن نمو الأسواق كان سبباً للإنجازات التكنولوجية الغربية المتزامنة معه. وطبقاً لهذا الرأي، لم يكن التقدم التكنولوجي قوة مستقلة في نمو بلاد الغرب، ولكنه سلسلة من إستجابات لحاجات إقتصادية كلما تطورت، قام بها الحرفيون الذين انتزعوا اختراعاتهم بما لا يزيد في ابداعها عن المعرفة الحرفية ودرجات متفاوتة من الصبر، وقدر من التجربة والبراعة الشخصية" (٢).

٢ - يقصد بالإختراعات الفنية والعلمية كعامل من عوامل نشأة الرأسمالية، تلك الإختراعات التي أدت إلى تغير جوهري في طرق الإنتاج المتبعة،

---

(١) - Ibid, p. 29.

(٢) ن. روزنبرج، ل. و. بيردزل : «الغرب وأسباب ثرائه - التحول الإقتصادي في العالم الصناعي»، ترجمة الدكتور صليب بطرس، دار الفكر العربي، القاهرة الطبعة الأصلية. (Basic Books, inc.) - (1986) ص ١١٠، ١١٨.

حيث تُمثِّل هذا التغير في إحلال الآلات محل المجهود البشري والحيواني خلال العملية الإنتاجية، مما أدى إلى تحول جذري في فنون الإنتاج (١). وإذا كان النصف الثاني من القرن الثامن عشر يوصف بعصر الآلات أو عصر الآلية، فإن ذلك لا يعني أنه لم توجد إختراعات أو تقدم تقني بوجه عام قبل ذلك العهد (٢). فقد عرف إنتاج الحديد في العصور الوسطى في مقاطعات ستيريا وكارينثيا وفرنكونيا، ودستغاليا، وسوابيا، والمجر والباسك وفي أجزاء كثيرة من فرنسا، وفي غابة دين بانجلترا. كما إستخدم لأول مرة «كبر» الحديد الذي يعمل بالماء في أفران الصهر في القرن الرابع عشر.

وفي سنوات القرن الثامن الباكزة بدأت المسابك تصب أجراس الكنيسة المصنوعة من البرونز، وقد إشتهرت كيمياء العصور الوسطى بتحويل المعادن الخسيسة إلى ذهب، وأنتجت أنواع من الصابون والدهانات والورنيش والصبغات والكبريت والملح الصخري. وفي صناعة السيراميك والزجاج توغلت الطرق الرومانية إلى الأمام في القرون الوسطى وأدخلت عليها تحسينات جاءت معها تقنية صناعة الزجاج الملون في الكاتدرائيات، وحققت صناعة المنسوجات - وبخاصة في إيطاليا، تقدما كبيرا على أساس من التراث الروماني. وحتى في أيام الرومان، طور الأوروبيون الشماليون محراثا ثقيلًا مزودا بسلاح من الحديد صالح لحرق تربة بلاد شمال أوروبا المعروفة بخصائصها الذاتية، كما يعتبر إبتكار الساعة في أواخر القرن الثالث عشر، بأغلب المعايير، أعظم إنجاز تقني في العصور الوسطى (٣). وفي نهاية القرن الخامس عشر، وجد مشروع كبير للطباعة في مدينة "نورنبرج" يستخدم ٢٤ آلة طباعة ومائة عامل، وقد شهد القرنان السادس عشر والسابع عشر بعض الإكتشافات التي أرسى الأسس

---

(١) راجع : د. أحمد جامع : الرأسمالية الناشئة، مرجع سابق، ص ٧٢ ومابعدها.

(٢) الاختراع الفني يقوم به غالبا الصناع المهرة ذوو الخبرة، أما الاختراع العلمي يقوم به غالبا العلماء المتخصصون.

(٣) راجع : «الغرب وأسباب ثرائه...» مرجع سابق، ص ٨٢ ومابعدها.



الفنية للتجارب الأولى لنظام المصنع، وذلك مثل التحسينات التي أدخلت على مضخة التفريغ والتي أدت إلى تسهيل العمل في المناجم على عمق بعيد بعد تفريغ الماء الموجود في باطن الأرض.. وكان أول الاختراعات التي غيرت من وجه صناعة النسيج والذي يعد أصل كل ما عداه من الاختراعات، عبارة عن مجرد تحسن بسيط في آلة النسيج القديمة، وهو اختراع المكوك الطائر "La navette volante" بواسطة "جون كاي" Kay، لتي عام ١٧٣٣ الذي أدى إلى إتساع عرض المنسوجات التي يمكن الحصول عليها بإستعماله، وإلى الإسراع في عملية النسيج ذاتها.

- وعلى الرغم من أهمية هذه الاختراعات والتقدم التقني الملحوظ في عمليات الإنتاج بشكل تدريجي خلال العصور الوسطى وحتى السنوات الأولى من القرن الثامن عشر فقد ظلت السمات الأساسية متمثلة في: الإستخدام العرضي لبعض الآلات في الجهاز الإنتاجي من ناحية، إستمرار الطاقة المحركة للإنتاج متمثلة في القوى الطبيعية (قوى الإنسان والحيوان والماء والهواء) من ناحية أخرى.. وعلى أية حال فقد كانت أدوات الإنتاج شيئاً سلبياً في يد العامل يحركه بما له من خبرة ومهارة وذكاء وكيف به الإنتاج في أدق تفاصيله (١).

٢ - تميزت حركة الاختراعات العلمية والفنية التي أسرعت خطاها خلال النصف الثاني من القرن الثامن عشر بسمات أساسية نذكر منها (٢): إستعمال الآلة في أشكالها المختلفة في أوجه متعددة من النشاط الإنتاجي وإحلال قوى ذات طبيعة ميكانيكية - كان مصدرها البخار أولاً ثم الكهرباء ومصادر الطاقة الأخرى بعد ذلك - محل القوى الطبيعية التي سبق أن أشرنا إليها. كما تميزت هذه الفترة والتي إعتبرت فترة إنطلاق للرأسمالية الصناعية بتقدم ملحوظ في

---

(١) راجع : د. أحمد جامع - الرأسمالية... مرجع سابق، ص ٧٧.

- J. LAJUGIE; "les systèmes...", op. cit., p. 31.

(١) راجع :

- M. PIETSCH; "la révolution industrielle", Petite bibliothèques PAYOT, Paris, 1953, p. 22 et s.

تقسيم العمل حيث لم يعد ذلك متمثلاً فقط في توزيع الإنتاج على مختلف الحرف أو المهن، ولكنه تعدى ذلك ليصبح توزيعاً للعمل داخل كل مهنة على حده. وقد تميزت هذه الفترة أيضاً بوجود ارتباط بين الثورة الصناعية كنتيجة للإختراعات العلمية والفنية بالمعنى الذي أشرنا إليه والثورة التحررية Révolution-liberté التي تمثلت في حرية المنافسة من ناحية، وحرية العمل من ناحية أخرى.

٤ - كانت إنجلترا هي الدولة الأولى التي شهدت قبل غيرها من الدول - إنطلاق الإنقلاب أو التحول الفني الكبير في مجال الصناعة (الثورة الصناعية).. ويرجع الفضل لهذا التحول الفني في تحقيق الإنطلاق الإقتصادي لبريطانيا.. ويمكن تفسير ذلك بعوامل متعددة: تجارتها البحرية الفعالة، مساحتها الأكبر وعدد سكانها الأكثر، مواردها الطبيعية الوفرة، أسواقها الأكثر إتساعاً كنتيجة لعملياتها التجارية والبحرية، الإختراعات العلمية والفنية المتنوعة بها، رؤوس أموالها التي تراكت واليد العاملة التي تزايدت، إتسام رجال أعمالها "بالعقلية الرأسمالية" في تنظيم وإدارة رأس المال والعمل وتنمية الأسواق(١).

٥ - ومن أهم المخترعات العلمية والفنية التي أنجزت خلال النصف الثاني من القرن الثامن عشر يمكن الإشارة إلى: آلة الغزل والتي عرفت باسم "مغزل جيني" ومخترعها هو "جيمس هارجريفس" عام ١٧٦٥، الإطار المائي، ومخترعها هو "ريتشارد أركريت" عام ١٧٦٧، المغزل المخطط والمخترع هو "صامويل كرومبتون" عام ١٧٧٩، النول الآلي، لادموند كارترايت عام ١٧٨٥، الآلة البخارية لجون وات في عام ١٧٦٩ - وعملت أول آلة بإستخدام الطاقة البخارية عام ١٧٨٥ وكانت آلة غزل القطن. والواقع أن إختراع هذه الآلة الأخيرة وإستخدامها في توليد الطاقة المحركة (لتحريك آلات أخرى) يمثل دخولاً في

- J. LAJUGIE, op. cit., p. 32.

(١) راجع :

- P. MANTOUX, "The industrial revolution in the eighteenth century.", London, 1948, p. 93 - 94.

المرحلة الرئيسية للثورة الفنية، وهي المرحلة التي شهدت إقامة المشروع الصناعي كوحدة رئيسية للإنتاج في النظام الرأسمالي.

### ثالثاً: تراكم رأس المال : L'accumulation du capital

١ - لم يكن في الإمكان أن يظهر المشروع الصناعي وأن يصبح الوسيلة الأساسية للحصول على الدخل القومي في الإقتصاديات الرأسمالية المتقدمة قبل أن تظهر إلى الوجود الإختراعات الفنية والعلمية - التي تحدثنا عنها حالا - من ناحية، وقبل أن يحدث تراكم لرؤوس الأموال يكفي لإقامة المشروعات الصناعية من ناحية ثانية.. ومن الأهمية بمكان أن نشير هنا إلى أن إكتمال النظام الرأسمالي خلال النصف الثاني من القرن التاسع عشر قد ارتبط تماماً بإكتمال المشروع الصناعي كوحدة إنتاجية (١) تستخدم الآلات كأساس للفن الإنتاجي بهدف تحقيق مزيد من الإنتاج والثروة وتراكم رأس المال من خلال ما يتحقق من أرباح.

- "ان التراكم لاعادة الإنتاج المتزايد، يمثل قانوننا رئيسيا في داخل نموذج أو طريقة الإنتاج الرأسمالي" (٢). ومن الطبيعي أن يكون تراكم رأس المال عاملاً أساسياً في نشأة المشروع الصناعي ومن ثم في تكوين الرأسمالية. فتجميع رؤوس الأموال في يد عدد من الافراد أو طبقة من الطبقات خلال فترة

---

(١) سبق اكتمال المشروع الصناعي مرحلة تمهيدية تمثلت في نظامي الصناعة المنزلية والمصانع اليدوية، وفي النظام الاول تولى التاجر مهمة تسويق المنتجات التي يتم تصنيعها بواسطة الحرفيين داخل منازلهم في الريف. وكان التاجر يشتري المواد الأولية بنفسه ولنفسه ويسلمها لهؤلاء الحرفيين لتصنيعها مقابل اجر معين يدفعه لهم التاجر. ومنذ القرن السابع عشر، بدأ التجار اصحاب الاعمال في تجميع العمل في مكان واحد مملوك للتجار بما فيه من أدوات العمل، ليقوم العمال بمباشرة العمل في بعض الصناعات كالمنسوجات والتسيج والزجاج والورق، وذلك تحت اشراف التجار وادارتهم. وقد عرف هذا النظام «بالمصانع اليدوية» وكان تمهيدا مباشرا للمشروع الصناعي.

(٢) - S. AMIN; "L'accumulation à l'échelle mondiale" Tome I, Union générale d'édérations, Paris, 1970, p. 13.

ما، يعد شرطاً ضرورياً قبل أن يكون هناك أي إنتاج على نطاق واسع وقبل أن تبدأ الرأسمالية كنظام إنتاج في السيطرة على الإقتصاد العالمي(١).

## ٢ - ولكن ماذا يعني تراكم رأس المال هنا؟

- سبق أن رأينا - في الباب الأول من هذا المؤلف وعند الحديث عن عوامل الإنتاج - أن هناك مفاهيم ثلاثة لرأس المال: (الفني والمحاسبي، والقانوني). وفي النظرية الإقتصادية الحديثة، ينقسم رأس المال إلى قسمين كبيرين متميزين هما: رأس المال الثابت ورأس المال المتداول. ومن ناحية أخرى، نجد الفكر الإقتصادي يميز بين ما يسمى برأس المال الفني وتتمثل صورته في الآلات المستخدمة في الإنتاج، وهي الشكل الأكثر ظهوراً ووضوحاً *La plus tangible*. لرأس المال المادي، والدخل *revenu* ما لوقد ميز "أ. فيشر" (٢)، بين رأس المال الفني أو المادي بهذا المعنى وبين الدخل على أساس الاختلاف الذي يوجد بينهما من ناحية الطبيعة ومن ناحية الوقت: فمن الناحية الأولى، تتمثل رؤوس الأموال في الأشياء المادية أو السلع (الأموال) الإقتصادية، التي يمكن تملكها، أما الدخل فإنه يتمثل في الخدمات التي قد تكون في شكل طبيعي *Service en nature* (عندما يستخدم مالك المنزل شخصياً منزله في السكني، أو يستخدم مالك الأدوات شخصياً أدواته)، أو تكون في شكل قيمي *Service en valeur* (عندما يقوم المالك ببيع هذه الأشياء أو بيع استخدامها لشخص آخر مقابل مبلغ من النقود) وعلى أساس الوقت، يتمثل رأس المال فيما يملكه الفرد من أشياء متنوعة في لحظة معينة (في شكل طبيعي أو نقدي)، أما الدخل، فإن حسابه لا يتم في لحظة معينة، ولكن خلال فترة معينة من الزمن (فمجموع ما حصل عليه مزارع طوال عام مضى من محاصيل مختلفة (الشكل العيني) أو قيمة هذه

(١) - M. DOBB; "Studies..." op. cit., p. 177.

- د. أحمد جامع: «الرأسمالية.. مرجع سابق، ص ٢٤ ومابعدها.

(٢) - Irving Fisher; "Capital et revenu" - Trdd. Franç. Chap. IV. p. 61; Cité par : H. GUITTON, "Economie politique" 14em ed. Dalloz, Paris, 1985, p. 217 et s.

المحاصيل (الشكل النقدي) إنما يمثل دخل هذه المزارع خلال هذه الفترة سواء كان دخلاً عينيًا أو نقديًا). وفي عبارة موجزة فإن رأس المال يعتبر مخزونًا أو رصيداً  $stock$  لها الدخل فانه يعتبر تيارًا من الخدمات أو تدفقًا  $Flux$ ، (١).

- وعلى ما تقدم، هل يفهم تراكم رأس المال على أنه تجميع لوسائل الإنتاج ذاتها بعد فترة من الزمن (رأس المال الفني أو المادي)؟، أو أنه تجميع لتيار من الخدمات (الدخول أو الثروات)؟، أو أنه تجميع لقيم وحقوق لبعض الأفراد تسمح لهم بالحصول على دخول (رأس المال القانوني)؟.

- إن التاريخ لا يدلنا على رأسماليين لجأوا إلى تخزين آلات غزل أو نسج مثلا (كرأس مال فني) أو مواد أولية (كرأس مال متداول) في مخازن ضخمة خلال عشرات من السنين حتى جاء الزمن المحدد الذي إكتملت فيه وسائل الإنتاج المخزونة بما فيه الكفاية لبدء نظام الصناعة الآلية. وعلى ذلك، فإن رأس المال المتراكم في مرحلة سابقة على إزدهار الإنتاج الرأسمالي، لم يكن رأسمالا ماديا أو فنيا، بل كان رأسمالا قيميا وحقوقا جمعت في يد طبقة معينة قادرة على تحويلها إلى أدوات ووسائل إنتاج مادية بعد وجود هذه الوسائل الإنتاجية - كنتيجة للإختراعات العلمية والفنية في فترة لاحقة.. وبعبارة أخرى، فإن الحديث عن تراكم رأس المال باعتباره عاملا من عوامل نشأة الرأسمالية، إنما يعني تراكما للقيم المنقولة أو حقوق الثروة في فترة سابقة على إكتمال النظام

---

(١) ويمكن تشبيه ذلك إذا اعتبرنا أن رأس المال يتمثل في بحيرة بها مخزون من المياه، والدخول يتمثل في القوى التي تسيل هذه المياه من البحيرة وتستخدمها في إدارة التوربينات مثلا.

لزيد من التفصيل حول هذه النقطة، راجع : د. حازم البيلالي، المرجع السابق، ص ٢١٧، د. عبدالله الصعدي «محاضرات في التحليل الاقتصادي الكلي» - كلية الحقوق - جامعة عين شمس، ١٩٨٨، ص ٧٧ ومابعدها.

الراسمالي وليس تراكما لوسائل الإنتاج المادية والملموسة من آلات وأدوات وغيرها (١).

- وقد بدأت فترة تراكم رأس المال بالمعنى السابق خلال القرن السادس عشر وإستمرت دون إنقطاع حتى إكتمال المشروع الصناعي في النصف الثاني من القرن الثامن عشر.. ولكن ماهي المصادر التي مكنت من تراكم رأس المال؟.

٢ - في ظل الإطار الفكري الذي تحدثنا عنه فيما سبق، حيث ساد مذهب التجاريين لوقت طويل (٢)، كانت السياسة التجارية بأشكالها المختلفة تمثل إطارا تنظيميا تم في ظله تراكم رأس المال. ومن ثم فإن التجارة كانت المصدر الأول لهذا التراكم. ومع التجارة كانت العمليات المالية هي المصدر الثاني، وقد كونت الأراضي والعقارات المصدر الثالث لهذا التراكم:

١ - التجارة: رأينا كيف لعب التاجر دورا هاما في البدايات الأولى لنشأة النظام الرأسمالي.. ومن ثم، فإن ميلاد الرأسمالية التجارية قد سبق ميلاد الرأسمالية الصناعية. وعندما يكون الحديث عن الرأسمالية في بداية سيطرتها التجارية، فإن ذلك يعني أن النظام يكون تحت هيمنة البائعين والمشتريين Marc-hands، وبالتعريف، فإن ذلك يعني توافر المعرفة بالسوق الأكثر انفتاحا سواء بالنسبة للحرفيين أو بالنسبة للمنتجات الصناعية الجديدة (٣).

- ويتفق أغلبية المؤرخين المعاصرين على أن السبب الأولى في ثراء التجار وتراكم رأس المال التجاري إنما يكمن في إعادة العلاقات مع الشرق على أثر الحروب الصليبية وإعادة فتح الأسواق الخارجية وإعادة ممارسة التجارة

---

(١) وفي هذا يختلف معنى رأس المال في المفهوم التاريخي عند بحث نشأة الرأسمالية عن معناه في المفهوم الاقتصادي العادي.. ويصبح المعنى في المفهوم التاريخي مرادفا للثروة في مفهومها العام.. راجع : د. أحمد جامع... المرجع السابق ص ٢٤ - ٢٥.

(٢) وفقا للتعريف التقليدي، يتمثل هذا المذهب في كونه «النظرية التي تحقق ثراء الأمم بواسطة تراكم المعادن النفيسة».

(٣) راجع : H. GUITTON, D. VITRY; "Economie politique.." op. cit. in p. 19-22.

الدولية وبصفة خاصة التجارة البحرية في حوض البحر المتوسط مع سوريا وفلسطين وآسيا الصغرى. ومنذ القرن السادس عشر، بدأت الهجرة الأوروبية - عقب الرحلات الأوروبية الإستكشافية إلى ما وراء البحار، وخصوصا إلى أمريكا - وقد أدت هذه الهجرة إلى دول العالم الجديد إلى إتساع حجم التجارة الدولية، حيث قام المهاجرون بإستغلال المناطق التي هاجروا إليها مما أدى إلى زيادة إنتاجهم ومن ثم زيادة حجم المبادلات الدولية<sup>(١)</sup>، وقد كانت الأرباح الضخمة التي أمكن تحقيقها من التجارة مع المستعمرات في ذلك الوقت من أسباب توجيه رؤوس الأموال إلى ممارسة هذه التجارة باعتبارها أكثر أوجه النشاط الإقتصادي ربحا. وقد بلغت التجارة البرتغالية مع المستعمرات أوجها في منتصف القرن السادس عشر وذلك قبل أن تقعد إستقلالها وتضم إلى أسبانيا في عام ١٥٨٠. أما القرن السابع عشر فقد شهد إنتقال فوائد التجارة من العالم الجديد إلى دول أوروبية أخرى أكثر نشاطا من أسبانيا وهي هولندا وإنجلترا وفرنسا<sup>(٢)</sup>.

- وقد شهد النصف الثاني من القرن السادس عشر وبداية القرن السابع عشر إنشاء مؤسسات إقتصادية جديدة أهمها الشركات المساهمة، وكانت إنجلترا هي أول الدول التي نما فيها هذا النوع من الشركات. ومن أجل تمييز المشروع عن شخصية أصحابه، ومع الإستخدام المتزايد للإئتمان، والبحث عن وسيلة موضوعية وكمية لتقويم مركز المنشأة المالي، عرف مبدأ القيد المزدوج في المحاسبة<sup>(٣)</sup>.

- ومن أهم الشركات التي أنشئت في ذلك العهد: شركة الهند الشرقية

---

(١) راجع : د. علي لطفي : «التطور الاقتصادي».. مرجع سابق ص ٩٤ - ٩٥.

(٢) راجع : د. أحمد جامع.. المرجع السابق، ص ٣٢.

(٣) وفي هذا المجال يقول زومبارت «أن أحدا لا يمكن أن يتصور كيف يكون النظام الرأسمالي لو لم يوجد نظام القيد المزدوج. راجع: ن. روزينجر، ل. بيردزله، العرب وأسباب ثرائه» مرجع سابق، ص ١٦٦.

(البريطانية) والشركة الأفريقية الملكية (بريطانية)، وشركة الهند الشرقية (هولندية). وقد إتبع هذه الشركات بصفة عامة سياسة إستعمارية تتمثل في نهب البلاد الشرقية أكثر من الإتجار معها وذلك أمر معروف تاريخيا<sup>(١)</sup>. وقد بلغ عدد الشركات المساهمة في كل من إنجلترا وإسكتلندا ١٤٠ شركة وصلت قيمة رؤوس أموالها إلى ٤٢٥٠٠٠٠ جنيه، وذلك في نهاية القرن السابع عشر<sup>(٢)</sup> وقد شهدت هذه الفترة أيضا ظاهرة إرتفاع في الأسعار، شهدت أسبانيا أولاً ثم باقي دول أوروبا الغربية بعد ذلك. ففي إنجلترا مثلا كان إرتفاع الأسعار في نهاية القرن السادس عشر ٢٦٠٪، بالمقارنة بعام ١٥٠٠ ثم إستمر حتى بلغ ٣٥٠٪ خلال الفترة من عام ١٦٤٠ إلى عام ١٦٤٩.. ويرجع سبب هذه الظاهرة إلى تدفق المعادن الثمينة إلى هذه الدول كنتيجة لإستغلال المناجم الأوروبية في المستعمرات المتعددة... وقد ترتب على ذلك زيادة القوة الشرائية والطلب على السلع الإستهلاكية بنسبة أكبر من زيادة الإنتاج.. وأدى هذا التضخم إلى إثراء سكان المدن من البورجوازيين الأغنياء، ومن ثم فقد تراكمت لديهم الثروة ورأس المال الذي إشتروا به الأراضي الزراعية. ومع وجود رأس المال في أيدي سكان المدن الأغنياء، لم يبق لاكمال النظام سوى إستثمار ذلك في المشروعات الصناعية بقصد تحقيق مزيد من الربح وإستمرار للتراكم.

- إن إتساع الأسواق من ناحية، وأهمية العلاقات التجارية من ناحية أخرى. كانا من الدوافع الهامة لنمو النشاط الصناعي ورفع معدل الإنتاج فيه... لقد كانت الفترة التي إنقضت بين منتصف القرن الخامس عشر وبين منتصف

---

(١) وقد بين «زومبارت» أمثلة لهذا النهب الاستعماري منها أن ٥٠٠٠ طن من الفلفل كانت تكلف الهولنديين نتيجة لاستغلالهم للهنود حوالي ٧٥٠٠ جنيه يبيعونها في أوروبا بحوالي مليونين ونصف من الجنيهات، ثم يحصلون بهذا المبلغ على بضائع من الدول الأوروبية الأخرى تضاف إلى ثرواتهم بلا مقابل قريبا.

راجع: د. ثروت أنيس الأسيرطي: «الصراع الطبقي وقانون البحار» دار النهضة العربية، القاهرة، ص ١١٤.. مشار إليه عند: د. أحمد جامع، المرجع السابق ص ٣٥.

(٢) - R. BARRE, Economie politique, tome 1, P. U. F., Paris 1975, p. 84.



القرن الثامن عشر عصرا لنمو التجارة والإبتكار ونمو المؤسسات التي تناسب عالمًا يشتغل بالتجارة(١).

#### ب - العمليات المالية (تراكم رأس المال المالي) :

- إلى جانب رأس المال التجاري - كمصدر لتراكم رأس المال قبل حلول النصف الثاني من القرن الثامن عشر - وُجِدَ مصدر آخر هام تمثل في عمليات تشغيل النقود ذاتها للحصول مباشرة على ربح يساهم في مزيد من التراكم لرأس المال.. ولم تكن النقود إذن وسيلة للمبادلة فحسب ولكنها غدت أداة من أدوات التراكم والذي أطلق عليه تراكم رأس المال المالي.

- وقد إرتبط تراكم رأس المال المالي في بدايته بتراكم رأس المال التجاري، حيث كان أغلب الأشخاص الذين يمارسون تجارة النقود من التجار الذين يمارسون التجارة في السلع المختلفة. وقد أدت التجارة البحرية دورا هاما في هذا الصدد.. وخلال القرن السادس عشر حلت البورصات العالمية محل الأسواق التجارية في تجارة النقود. وأصبحت العمليات التجارية والمالية تمارس كل يوم في البورصات، كما أصبحت القيم المنقولة وخاصة سندات القروض العامة وأسهم الشركات المساهمة محلا للتعامل اليومي مما ساهم في زيادة حركة رؤوس الأموال مع زوال الطابع الشخصي للعلاقات الإقتصادية(٢).

- ومن أهم مصادر تكوين رأس المال، كان الاقتراض بفائدة أو الربا وما إرتبط به من مضاربات سمحت لعائلات وأفراد ذوو شهرة في تاريخ أوروبا بتكوين ثروات ضخمة ساهمت أكبر مساهمة في تراكم رؤوس الأموال لديهم..

---

(١) راجع: «الغرب وأسباب ثرائه...» مرجع سابق ص ٩٩.

(٢) د. أحمد جامع المرجع السابق، ص ٤٦.

- من أجل تفصيل أكثر حول دور البورصات والأسواق المالية، راجع :

A. GARRIGOU, M. PENOUIL; "Histoire des faits économiques de l'époque Contemporaine", Dalloz, Paris, 1986, p. 403 et s.

وقد بدأ ذلك في إيطاليا في القرن الثالث عشر ثم إمتد بعد ذلك إلى ألمانيا في القرن الخامس عشر، وإلى إنجلترا في القرن السادس عشر. وكانت قروض الدولة، أو القروض العامة تمثل المصدر الأكبر لتراكم رأس المال المالي. ولقد لعب النظام المصرفي - وخاصة في إنجلترا - دوراً هاماً في تمويل المصانع الجديدة. ولقد كان الرأسماليون أصحاب النزعة إلى المبادرة في أوروبا والولايات المتحدة على حد سواء في الفترة الأولى والمتوسطة للثورة الصناعية، تجاراً، رجال مصارف ومخترعين يعملون من خلال شركات التضامن(١).

- كثر الإلتجاء إلى المضاربة في أواخر القرن السابع عشر وأوائل القرن الثامن عشر، ليس من قبل الأفراد فحسب، وإنما أيضاً بواسطة الشركات التي أنشئت خلال هذه الفترة. كما قامت البنوك بإستخدام الأموال التي تجمعت لديها في شكل ودائع بالمضاربات الواسعة في تحقيق أرباح كبرى دون القيام بمجهود يذكر. وخلال العصور الوسطى وبعدها، إشتغل رجال الدين أيضاً بتجارة النقود، وأصبحت الأديرة مؤسسات إئتمانية حقيقية.

- وقد مكنت شركات المساهمة من تجميع رؤوس الأموال وساعدت على تركيز رأس المال التجاري أكثر من أي شكل من أشكال التجمعات التجارية(٢). ويرى بعض الكتاب أن أهم وسيلة للتحويل على الربا قد إتخذت صورة الشركة حيث تقلت هذه الصورة من قاعدة التحريم(٣) (بحجة أن القرص يتعرض

---

(١) راجع : ن. روزنبرج، ... مرجع سابق، ص ٢١٢ - ٢١٣.

(٢) وهكذا فإن الأموال المستثمرة في هذه الشركات في إنجلترا، قد بلغت حوالي عشرة آلاف جنيه في أواخر القرن السادس عشر، ثم ارتفعت إلى أربعة ملايين جنيه في عام ١٦٩٥، وإلى عشرين مليوناً في عام ١٧١٧ ثم إلى خمسين مليوناً في عام ١٧٢٠. وهكذا كانت الشركات المساهمة، ولا زالت الآداة الرئيسية لتعبئة رؤوس الأموال وتراكمها.

راجع : د. أحمد جام - المرجع السابق، ص ٤٩.

(٣) لم ينظر الفلاسفة منذ زمن بعيد بعين الرضا إلى القرض بفائدة، كما حرم آباء الكنيسة ذلك تحريماً تاماً. وفي الدين الإسلامي، حرم القرآن والسنة القرض بفائدة وجعله من أكبر الأعمال غير المشروعة التي يجب الابتعاد عنها في المجتمع الإسلامي.

- راجع د. لبيب شقير، تاريخ الفكر الاقتصادي، ص ٧٩ ومابعدها (مرجع سابق).

لخطر ضياع أمواله، ومن ثم فإن الربح الربوي إنما يقابل تحمل المقرض لهذه المخاطر).. وقد تطورت هذه الشركة الربوية حتى أصبحت شركة التوصية الحالية.. وعلى أية حال فإن ممارسة القرض بفائدة، كان أكثر العوامل قدما، وفي نفس الوقت أكثرها أهمية، في تراكم رأس المال المالي.. وتأكيداً لذلك ذهب أحد الكتاب وهو (H. Séé) إلى القول بأن القرض بفائدة، وإن لم يعتبر المصدر الرئيسي، فإنه على الأقل يعتبر المظهر الأساسي لل رأسمالية (١).

#### جـ - تراكم رأس المال العقاري :

- يقصد هنا برأس المال العقاري كمصدر للتراكم وبالتالي كعامل من عوامل نشأة الرأسمالية، الفائض من إنتاج العمل الزراعي بعد توفير ما هو ضروري لمعيشة العمال الزراعيين. ومع إستمرار تحقيق هذا الفائض (ربح الأرض) ونهبه - تبعا للسيطرة السياسية أو الإقتصادية إلى الملك أو السيد الإقطاعي أو مالك الأرض، يحدث ما يسمى بتراكم رأس المال العقاري. وبالإضافة إلى هذا الفائض من الإنتاج الزراعي، كان يوجد أيضا ربح المدن. وقد بدأ هذا الربح في الظهور مع نمو المدن الصغيرة التي مكنت صاحب الأرض التي تقوم عليها البيوت الصغيرة للملكة للصناع والحرفيين وللتجار من الحصول على بعض المال كربح لهذه الأرض. وقد نما هذا الربح فيما بعد وأصبح مصدرا كبيرا لتراكم رأس المال العقاري.. ويلاحظ هنا أن الأداة الرئيسية لتكوين الثروة في الحالتين كانت هي ملكية الأرض..

- ولقد إحتلت أهمية الأرض كعنصر دائم للإنتاج مكانا بارزا في الفكر الإقتصادي التقليدي وكانت الزراعة تشكل عالما قائما بذاته في الإنتاج (٢). وقد رأينا كيف أن مدرسة الطبيعيين قد إعتبرت أن الزراعة هي النشاط الإقتصادي الوحيد المنتج. وقد إستمد رائد هذه المدرسة "فرانسوا كيناي" ١٦٩٤ - ١٧٧٤ " هذا المبدأ من ملاحظتين أساسيتين هما:

(١) أشار إلى ذلك : د. أحمد جامع، المرجع السابق ص ٥٤.

(٢) - A. GARRIGU - LAGRANGE; "Production agricole et economie rurale", 2e (٢) ed. 1950.

١ - أن الزراعة كانت تمثل خمسة أسداس الثروة القومية لفرنسا في منتصف القرن الثامن عشر.

٢ - أن الزراعة وحدها هي التي تحقق ناتجا صافيا لأنها تؤدي للحصول على كمية من الحاصلات أكبر بكثير من التكاليف التي بذلت لإنتاجها(١).

- وقد تمكن الملوك والأمراء وملاك الأراضي وكذلك الكنيسة في العصور الوسطى، من الإستيلاء على فائض ما كانت تنتج الأراضي الأكثر خصوبة، وذلك بواسطة الضرائب والرسوم والاتاوت وحتى المساهمات الإختيارية.

- ومن الأهمية بمكان أن نشير هنا إلى ما سمي بحركة التسييج-Enclo-sure movement في إنجلترا في القرنين السادس عشر والثامن عشر.. وقد تمثلت هذه الحركة في قيام كبار الملاك بوضع الأسيجة والأسوار حول الأراضي الزراعية التي كان يهونها المزارعون، وذلك للإستيلاء عليها، وكذلك تجميع الملكيات الزراعية الصغيرة لصغار المزارعين وضمها إلى أراضي هؤلاء الملاك الكبار بعد طرد صغار المزارعين منها، وتحويلها إلى مراعي تنتج الصوف الذي أصبح أكثر أوجه إستغلال الأراضي ربحا.. وخلال الفترة من ١٧٥٠ إلى ١٨١٠، بلغت حركة التسييج أشدها بهدف تجميع الأجزاء الصغيرة المفتتة من الأرض في ملكيات كبيرة تكفل من ناحية إستخدام طرق الزراعة الأكثر تطورا، ولإنتاج أكبر كمية ممكنة من المنتجات الزراعية التي زاد الطلب عليها نتيجة تركيز العمال في المدن.. وهنا تبدو الصلة وثيقة بين التحول الذي طرأ على الزراعة في إنجلترا - خصوصا في القرن الثامن عشر وأوائل القرن التاسع عشر، وبين التطور الصناعي الذي حدث في الفترة نفسها: فقد ترتب على حركة التسييج الجديدة توفير عدد كبير من العمال الزراعيين الذين طردوا من أراضيهم للعمل في المصانع التي بدأت تنتشر في ذلك الوقت، وكذلك أمكن إستغلال الأراضي بشكل

---

(١) راجع : - H. GUITTON, D. VITRY; Economie politique. op. cit., p. 38 - 39.

أفضل - إقتصاديا - للوفاء بحاجة العمال الجدد في المدن من الموارد الغذائية.. ومن النتائج الهامة أيضا، أن الملاك الزراعيون أصبحوا يعتبرون أراضيهم ك رأس مال، ويعملون على إستغلالها على أفضل نحو ممكن لتحقيق مزيد من الأرباح ومن تراكم رأس المال العقاري(١).

وأخيراً، يمكن القول أن تراكم رأس المال بأشكاله الثلاثة السابقة، لم يكن هو التراكم الوحيد خلال فترة التمهيد للرأسمالية، فقد وجد معه تراكم في المعرفة العلمية للمجال الطبيعي *Le milieu naturel* والمعرفة التجريبية *Expéri-mentale* بتحول طريقة الإنتاج، وتراكم في الإختراعات العلمية والفنية. وقد نتج عن هذا التراكم بصوره المتنوعة تحسين في إنتاجية العمل وزيادة في الناتج القومي للدول الرأسمالية. ومع إستمرار التقدم الفني في وسائل الإنتاج طوال القرن التاسع عشر، وبعد إكتمال الرأسمالية، كانت زيادة الإنتاج الكلي ظاهرة ملحوظة في هذه الدول: ففي خلال الفترة من ١٨٧٠ إلى ١٩١٢، كانت هذه الزيادة بنسبة ١٠٠٪ في فرنسا، ١٥٦٪ في بريطانيا، ٢٢٠٪ في ألمانيا، ٤٣٠٪ في الولايات المتحدة الأمريكية(٢).

---

(١) راجع : د. أحمد جامع - الرأسمالية الناشئة.. مرجع سابق، ص ٥٥ ومابعدها.

(٢) راجع :

- A. GARRIGOU - LAGRANG, M. PENOUIL, "Histoire des faites..", op. cit., p. 382.

- A. COTTA, "Le capitalisme", op. cit., p. 16 - 31.

## المبحث الثالث

### الأسس أو الخصائص الرئيسية للنظام الرأسمالي

- قبل أن نوضح بشيء من التفصيل هذه الأسس أو الخصائص، نرى من المناسب إبداء الملاحظات الآتيتين:

**الملاحظة الأولى :** نقصد هنا بالأسس أو الخصائص الرئيسية مجموعة العناصر التي تشكل مع الإطار التنظيمي للنظام الرأسمالي بعد إكتماله في النصف الثاني من القرن الثامن عشر. ولقد تكون هذا الإطار نتيجة تفاعل عوامل متنوعة بعضها ديموجرافي إجتماعي (حيث أن الإستقراء التاريخي يشير إلى أن الفترات الكبرى للتطور الفني قد سبقتها تطورات عميقة في النمو السكاني)(١)، والبعض الآخر فني وثقافي Technique - Culturel وفي خلال مرحلة الثورة الصناعية، ومع إستخدام الطاقة المحركة الجديدة التي تمثلت في قوة البخار، كانت حركة النظام الرأسمالي لصالح الطبقة البورجوازية في مجتمع مادي تركز إعتماده في التقدم والعلم(٢). وقد تبلور هذا الإطار في النهاية ليكون في جانبه الإقتصادي

---

(١) ففي مواجهة النمو السكاني، يكون على المجتمع أن يحدث تغييرات متناسبة : تغييرات في تنظيم وإدارة الانتاج من خلال تنظيم أكثر دقة لتقسيم العمل من أجل زيادة فعالية الاقتصاد، ومن ثم تغييرات في العلاقات الاجتماعية بين أفراد المجتمع..

راجع :

- E. DURKHEIM; "De la division du travail social", P.U.F., Paris, 7ed, 1960. p. 244.

- M. PENOUIL, "Socio - économie du sousdéveloppement, Dalloz, Paris, 1979, p. 129 et S.

(٢) راجع :

- H. JANNE; "la technique et le système social", in Techniques, développement et technocratie, Univ. libre de Brouxelles, 1963.

متمثلا في إقتصاد السوق أو الإقتصاد الحر، وفي جانبه الفكري متمثلا في الحرية الإقتصادية.

- وقد اتسم هذا التنظيم بجانبيه بأسس رئيسية أو خصائص أساسية ميزت الرأسمالية الناشئة عن غيرها من النظم الإقتصادية، هذه الأسس هي: الملكية الفردية، حرية المشروع، نظام السوق والأثمان، نظام المنافسة، ودافع الربح، والواقع أن هذه الأسس الخمسة، ولو أن بعضها منها قد وجد في بعض النظم السابقة على الرأسمالية، إلا أن وجودها معا لم يتحقق في أي نظام إقتصادي سابق أو لاحق على النظام الرأسمالي.

- وتتميز هذه الأسس عن ما يسمى بالمبادئ الإقتصادية حيث تنقسم هذه الأخيرة إلى قسمين: أحدهما يتمثل في المبادئ العامة والصحيحة والتي تطبق في أي نظام إقتصادي (رأسمالي أو اشتراكي أو مختلط....) ومثالها: مبدئي الغلة المتناقصة والنفقات النسبية، وثانيهما: مبادئ صحيحة بشكل جزئي فقط حيث لا تنطبق إلا في ظل إقتصاد يقوم على تنظيمات معينة بذاتها، ومثالها: مبدأ تساوي الثمن مع النفقة المتوسطة للإنتاج في الزمن الطويل في ظل المنافسة الكاملة(١). أما الأسس الرئيسية فهي الخصائص أو التنظيمات التي لا بد وأن توجد كلها معا، حتى يمكن تعريف النظام الإقتصادي التي تعبر عنه.

الملاحظة الثانية: ذكرنا فيما سبق أن الرأسمالية الناشئة التي إرتبط تكوينها باكتمال المشروع الصناعي - والذي كان بدوره نتيجة للتأليف بين تراكم رأس المال والإختراعات العلمية والفنية - كانت تمثل المرحلة الأولى من مراحل النظام الرأسمالي (١٧٥٠ - ١٨٨٠)، وقد تلت هذه المرحلة مرحلة أخرى للنظام الرأسمالي عُرِفَتْ بمرحلة الرأسمالية التوسعية (منذ نهاية المرحلة السابقة

---

(١) فهذا المبدأ لا ينطبق الا في ظل تنظيم اقتصادي معين يتسم بالمنافسة وحرية المبادرة الفردية (النظام الرأسمالي).. وإذا لم تتوافر هذه السمات، فإن المبدأ لا ينطبق.  
راجع: د. أحمد جامع الرأسمالية الناشئة.. مرجع سابق ص ١٢٠ ومابعدها.

وحتى أوائل الثلاثينات من القرن الحالي)، وأخيرا كانت مرحلة الرأسمالية المعاصرة أو المتطورة، والتي بدأت منذ نهاية المرحلة السابقة ومازالت مستمرة حتى وقتنا الحاضر.

وقد ترتب على هذا التطور إختلاف في الملامح والخصائص للنظام الرأسمالي السائد في كل مرحلة منها(١). ذلك أن هذا التطور قد أدخل بعض التعديلات أو القيود على الأسس الرئيسية الخمسة - والتي ميزت مرحلة الرأسمالية الناشئة. ومع ذلك، فإن هذه التعديلات أو القيود لم تذهب إلى حد القضاء على هذه الأسس أو تعطيل عملها كتنظيمات جوهرية. وهذا أمر بديهي لأنه لا يمكن القضاء تماما على هذه الأسس أو التنظيمات دون القضاء على النظام الرأسمالي نفسه.. وسوف نبدأ أولا: بدراسة أسس الرأسمالية الناشئة ثم نتناول بعد ذلك وفي لحة موجزة، إيضاح أسس الرأسمالية المعاصرة.

### أولاً: أسس الرأسمالية الناشئة :

#### ١ - الملكية الفردية :

- إزدهرت الرأسمالية في وقت هيمن على الفكر الإقتصادي فيه مذهب جديد في الإقتصاد يناادي بالحرية الإقتصادية هو المذهب التقليدي أو المذهب الحر. وقد حبذ هذا المذهب الأخذ بالنظام الرأسمالي باعتباره ذلك النظام الذي يقوم على الملكية الخاصة للأموال، وعلى حرية التعاقد والإنتاج والإستهلاك، وعلى قيام المنظمين بالإنتاج وخضوعهم في ذلك لدافع الربح النقدي. ويقوم تفضيل التقليديين لهذا النظام على أساس أنه يستجيب للخصائص الطبيعية الموجودة في النفس البشرية، من حب الإنسان للتملك وتفضيله للحرية وسعيه

---

(١) لا يرجع إختلاف خصائص الرأسمالية الى تطور مراحلها التاريخية فقط، وإنما يرجع كذلك إلى إختلاف تطبيقها من بلد إلى آخر: فالرأسمالية في الدول اللاتينية تختلف عن الرأسمالية الفرنسية، وهذه الأخيرة تختلف عن رأسمالية إنجلترا وألمانيا وأمريكا.

- A. COTTA, "le capitalisme, op. cit., p. 12, et s.

راجع في ذلك :



وراء مصلحته الشخصية، ومن ثم فهو نظام طبيعي لأنه يشجع في الإنسان هذه الرغبات الطبيعية (١).

- والملكية الفردية ليست تنظيماً قانونياً فحسب وإنما تعتبر أيضاً أهم وجوه علاقات الإنتاج في النظام الرأسمالي. وقد كان ومازال ارتباط تطور الملكية الخاصة بنمو المشروعات الخاصة ارتباطاً وثيقاً (٢).

- ولقد طغت فكرة التملك على التفكير الرأسمالي في نشأته وتطوره، وهي لاتزال إلى يومنا هذا تميز الرأسمالية عما عداها من النظم الإقتصادية المعاصرة - بل إن فكرة الملكية قد طبعت الرأسمالية بطابع فريد في نوعه يختلف عن الطابع الاشتراكي الذي ينقل حق الملكية إلى المجموع (٣). وقد إعترف المجتمع الرأسمالي في القرن التاسع عشر وبعد الثورة الصناعية بحق زيادة الملكية دون حدود، وذلك على أساس أن الملكية تمثل حقاً من الحقوق الأساسية للفرد العادي يختلف عن مبدأ كسب العيش الذي سيطر على جميع النظم الإقتصادية خلال عهود الإقطاع في العصور الوسطى وقبل بداية الرأسمالية التجارية. فقد تركّز النشاط الإقتصادي في تلك العصور في الكائن الإنساني نفسه.

- والملكية الفردية تعني تقرير وحماية مجموعة من الحقوق للفرد على الأموال التي يكتسبها. وتشمل هذه الحقوق بصفة خاصة إستعمال الفرد لهذه الأموال والتصرف فيها وحده دون شريك.. وقد تكون هذه الأموال مادية ملموسة كالأموال الإنتاجية والإستهلاكية، وقد تكون غير ملموسة وتتمثل في حقوق معنوية كالاسم التجاري وحق التأليف مثلاً..

---

(١) راجع : د. لبیب شقیق، تاریخ الفكر...، مرجع سابق ص ١٧٦.

(٢) راجع : T. SURANYT - UNCER : "Comparative economic systems", Me Graus-Hill Book Company, INC, 1952, p. 222.

(٣) وكما یقول «سومبارت» إن الفرغ من النشاط الإقتصادي الرأسمالي هو التملك، وعل وجه أخص: التملك في شكل نقدي.. راجع : د. صلاح الدین نامق، «النظم الإقتصادية...»، مرجع سابق ص ٤٠ ومابعدها.

وتختلف الملكية الفردية عن الحياة، فالأولى تتضمن الاعتراف بالحقوق المشار إليها وحمايتها بواسطة تنظيمات خاصة ينشئها المجتمع، أما الثانية (الحياة)، فلا تعني سوى الوجود المادي للأموال في يد الفرد مع ما قد يستتبعه هذا من إمكانية إستعمالها، وحيث يختلف مدى هذا الحق في الإستعمال من حالة إلى أخرى... ومن أهم مصادر الملكية الفردية: العقود، والعمل، والميراث والوصية..

- وفي العصر الحديث تبرر الملكية الفردية (١)، على أساس دورها في تحقيق الرفاهية الإجتماعية. فالمجتمع يقرر للأفراد حق التملك ويحميه، لأن هذا التقرير وهذه الحماية سيجعل الأفراد يتمتعون بحياة أفضل إذا ضمنت لهم هذه الحقوق. وكذلك فإن الملكية الفردية هي المصدر الباعث على النشاط الإقتصادي وعلى تراكم الأموال الإنتاجية والمعمرة، وأخيرا فإن الآثار المفيدة للملكية الفردية ترجع بعض آثارها الضارة.

- وتقوم الملكية الفردية بأداء دور هام في تسيير النظام الرأسمالي: فعلى أساسها يتحدد المختص باتخاذ القرارات المتعلقة بالعملية الإنتاجية (مالكو الأموال الإنتاجية). وتقدم الملكية الفردية الباعث الأساسي لزيادة تراكم الثروة وزيادتها والحفاظة عليها وذلك من خلال الإذخار كنشاط إقتصادي يمارسه الأفراد في ظل هذا النظام بحرية، والذي يتحول إلى إستثمار منتج لمزيد من الأرباح.. وتساهم الملكية الفردية لأموال الإستهلاك في حث الأفراد على الإذخار الذي يعقبه إستثمار في عملية الإنتاج. وإذا كانت الملكية الفردية هي المصدر

---

(١) في تبرير الملكية الفردية، وجدت نظريات كثيرة بعضها قد اعتبر انها حق طبيعي للانسان لا بد من وجوده. والبعض الآخر قد بررها على أساس انها نتيجة منطقية لما أوجده الانسان من عمله. وقد انتقدت النظرية الأولى على أساس أن الملكية الفردية لم توجد في المراحل الأولى من حياة المجتمعات ومن ثمَّ فإنها بالتالي تعتبر من خلق الانسان في المجتمع، وكذلك انتقدت النظرية الثانية على أساس أن الانسان لم يخلق كثيرا من الموارد الطبيعية كالأرض، ومع ذلك فهو يملكها، كما أن كثيرا من الناس يملكون نتيجة عمل غيرهم... راجع في ذلك : د. أحمد المرجع السابق، ص ٣٣٤.

الباعث على تراكم الثروة والمحافظة عليها، فإن الميراث يعد مصدرا تكميليا قويا لنفس هذا الباعث. ومن ثم فإن الميراث يعد تنظيميا ملحقا بتنظيم الملكية الفردية.

- ومع كل ما تقدم، فإن حرية التملك الفردية، لا تعني أن كل الأموال الموجودة في المجتمعات الرأسمالية هي أموال مملوكة ملكية خاصة. فقد تملك الدولة جزءا من الثروة القومية المتمثلة في الأبنية الحكومية وأراضي الدولة، خاصة الغابات، لطبيعة إستغلالها الخاص والتي لا تناسب طبيعة النشاط الخاص، وقطاعات الخدمات الأساسية التي لا يقوى أو لا يرغب الأفراد في إقامتها.

## ٢ - حرية المشروع:

- تعتبر حرية المشروع ركنا جوهريا آخر من أركان الاطار التنظيمي للرأسمالية الناشئة. والواقع أن هذا الركن ليس سوى تعبير عن مبدأ الفردية والذي يعني أن للفرد حريته وكرامته ومجال نشاطه ومن هنا يتحدث الكتاب عن " حرية النشاط الفردي " كعنصر جوهري في الفلسفة الرأسمالية.. ومعنى هذا العنصر أن لكل فرد - في ظل القوانين القائمة - أن يمارس أي لون من ألوان النشاط الإقتصادي فيه نفعه وصالحه، لأنه يدرك في الوقت ذاته - ولو بغير شعور منه - أن عمله هذا إنما يؤدي في النهاية إلى خير المجموع. وترتبط هذه الحرية بالحقوق الطبيعية للفرد كحق الحياة، وحرية التعاقد والتملك والتمتع بثمار الجهد وحرية العمل من أجل تحقيق السعادة والرفاهية، وغير ذلك مما تلقاه مسطورا في وثيقة إعلان إستقلال الولايات المتحدة في النصف الثاني من القرن الثامن عشر، وإعلان حقوق الإنسان الذي أصدرته الجمعية الوطنية في مستهل الثورة الفرنسية، وفي معظم الدساتير الحديثة(١).

وتعني هذه الحرية أيضا، فيما يتعلق بالعلاقة بين الفرد والدولية، حق

---

(١) انظر : د. راشد البراوي : «النظام الاشتراكي من الناحيتين النظرية والتطبيقية»، مكتبة النهضة المصرية، القاهرة ١٩٥١، ص ٤٩ - ٥٠.

الفرد في التنقل بحرية إلى أي مكان يختاره داخل الدولة، وحقه في إختيار النشاط الذي يرضيه شخصياً، وفي تأسيس وتسيير وحدات إنتاجية في أي قطاع يختاره من قطاعات النشاط الإقتصادي(١).

- ولقد أشرنا فيما سبق إلى أن المشروع الرأسمالي -L'entreprise capital- iste لم يظهر فجأة في نهاية القرن الثامن عشر. ان النشاط التجاري الدولي قد ساهم قبل ذلك في ظهور أشكال من الشركات التي جمعت رؤوس الأموال من القيام ببعض العمليات ذات المخاطر ولكنها كانت غالباً مربحة. وقد ساهم التطور التكنولوجي في إحداث تغييرات عميقة في حاجات القطاع الإنتاجي. وحتى نهاية القرن التاسع عشر - وهي الفترة الأولى للرأسمالية الناشئة - كان تمويل المشروعات يتم - وعلى نطاق واسع - إعتياداً على الثروة الشخصية للمنظم entrepreneur. وإذا دعت الحاجة إلى الإئتمان، فإن ذلك كان يتم بواسطة رهن العقارات، ومن ثم فإنه كان مرتبطاً بالثروة العقارية للمقترض. ومن ثم فلم تكن شركة رؤوس الأموال هي الشكل السائد. وقد بدأ تكوين الشركة غير المسماة منذ عام ١٨٦٧ ولم تظهر آثارها الفعالة إلا في أوائل القرن التاسع عشر. وفي خلال الفترة (١٨٤٠ - ١٨٧٩) كانت الشركات ذات الاسم الجماعي تمثل نحو ٨٠٪ من عدد الشركات، وفي نهاية هذه الفترة لم تمثل الشركات غير المسماة إلا نحو ٥٪ من مجموع كل الشركات.

- إن المظهر الهام الذي يمكن الإشارة إليه في هذا الصدد - وخلال المرحلة الأولى للرأسمالية، كان متمثلاً في الانفصال المتزايد بين وظيفة المنظم ووظيفة العامل الأجير -Salarié-. وفي ظل النظام الإنتاجي السابق، وعلى وجه الخصوص خلال العهد الحرفي -L'artisanat- كانت الوظائفتان متداخلتان. وفي ظل الوحدة الإنتاجية الآلية في بداية القرن التاسع عشر، كان الفصل بين الوظيفتين واضحاً: فمن ناحية، كانت وظيفة المنظم لا تقتصر فقط على جمع

---

(١) د. أحمد جامع، للرجع السابق، ص ١٢٧.

رؤوس الأموال، ولكنها كانت تمتد أيضا إلى ممارسة الإختيار الاقتصادي (تحديد نوع وقيمة الآلات المستخدمة، تقدير أهمية السوق وحجم الإنتاج... الخ) ومن ناحية أخرى، كان العامل المأجور في خدمة الآلة، ومن ثم فإن حدود مبادرته وإختياره كان معدوما تقريبا<sup>(١)</sup>.

- كان المنظم إذن حرا في إكتشاف فائدة له في الحصول على عوامل الإنتاج وإستخدامها من أجل تحقيق النشاط الذي يختاره، وما لم تتم عملية الإنتاج بهذه الطريقة، فإنها لن تتم إطلاقا في ظل النظام الرأسمالي<sup>(٢)</sup>.

- أن حرية المشروع، بما تتضمنه من حرية عوامل الإنتاج وحرية مآلكيها وحرية المنظم، لعبت دورها الهام في تحقيق المجتمع الرأسمالي لغاياته:

١ - فمن خلالها يحاول المجتمع ضمان تشغيل كافة المصادر الإنتاجية المتاحة له.

ب - كما تُشجع هذه الحرية على الإختراع والتجديد كنتيجة مباشرة لحرية المنظمين في تجربة طرق الإنتاج الجديدة وإستعمالها كلما أرادوا ذلك.

ج - أصبحت النظرية التي يُستند إليها عادة في تفسير وجود حرية المشروع وتبريرها هي ببساطة إحدى نظريات الرفاهية الإجتماعية، وخلاصتها: أن الفرد وهو يصدد إختيار النشاط الإقتصادي الذي وجه إليه جهوده وأمواله مستهدفا بذلك تحقيق مصلحته الشخصية، سيختار أيضا النشاط الذي يعد أكثر فائدة من وجهة نظر المجتمع.

### ٣ - نظام السوق والأمان:

- ينصرف معنى السوق عموما إلى المكان الذي تلتقي فيه قرارات البائعين والمشتريين بشأن تبادل السلع والخدمات. وقد كان هذا التعريف يشير في الماضي

---

(١) راجع : - A.G. LAGANGE, M. PENOUIL; "Histoire... cit., p. 95 - 96.

(٢) د. أحمد جامع، مرجع سابق ص ١٣٧.

إلى إحصار السوق في مكان محدد. أما اليوم، وبعد أن أدى التقدم الكبير في وسائل المواصلات إلى إمكانية التعامل بين البائعين والمشتريين دون ما حاجة إلى التقائهم في مكان واحد - فالتقاء هذه القرارات أصبح يتحقق رغم المسافات الطويلة التي تفصل بينها، بل إن العالم كله أصبح هو حدود السوق لبعض السلع كالقطن والقمح والسكر مثلا(١).

- ويعتبر نظام السوق والأثمان تعبيرا صادقا عن طبيعة الإقتصاد الرأسمالي كإقتصاد غير مركزي *économie décentralisée* حيث يتكون هذا السوق من مراكز إقتصادية متميزة ترتبط معا بشبكة من المبادلات: مراكز للإنتاج، لعرض عوامل الإنتاج، وللإستهلاك - وتتحدد هذه المراكز بواسطة تضامن وظيفي يرجع إلى ضرورة التكامل التنفيذي للنشاط الإقتصادي(٢).

إن لكل سلعة أو خدمة أو عامل من عوامل الإنتاج سوقا في النظام الرأسمالي يلتقي فيه العارضون (البائعون أو المنتجون) مع الطالبين (المشتريين أو المستهلكين)، وينتج عن التلاقي تكوين ثمن محدد يعبر عن قيمة هذه السلعة أو الخدمة أو عامل الإنتاج في السوق.. وتؤدي الأثمان - والتي نتجت عن هذا التلاقي الحر - دورا هاما في إقتصاد السوق يتمثل من ناحية، في توجيه كافة القرارات الإقتصادية للمستهلكين والمنظمين وعوامل الإنتاج، حيث تتخذ قرارات الإستهلاك والإدخار والإستثمار اعتمادا على الأثمان السائدة في السوق والعلاقات المتبادلة بينها والتغيرات المنتظرة فيها.. ومن ناحية ثانية، تؤدي

---

(١) لمزيد من التفصيل حول هذا المعنى والعوامل المؤدية لتعدد نماذج السوق في الإقتصاد الرأسمالي راجع :

- د. عادل أحمد حشيش : «أصول الإقتصاد السياسي» الجزء الثاني، دار النهضة العربية، القاهرة، ١٩٧٧، ص ٤٣٩ وما بعدها.

- د. عبدالفتاح قنديل، د. سلوى سليمان «مقدمة في علم الإقتصاد»، دار النهضة العربية، القاهرة ١٩٧٠، ص ٢٤٨.

- R. BARRE; "Economie politique", op. cit., p. 202.

(٢)

الأثمان إلى تحقيق التوزيع الفعال للموارد المتاحة ولعوامل الإنتاج بين مختلف الفروع الإنتاجية والإستعمالات الممكنة. ومن ناحية ثالثة: تلعب الأثمان الدور الرئيسي في تحقيق التوازن بين العرض (الإنتاج) والطلب (الإستهلاك) في كل فرع من فروع الإنتاج(١).. ويؤدي نظام السوق والأثمان نفس هذه الوظيفة الأخيرة فيما يتعلق بعرض قوة العمل والطلب عليها، وذلك عن طريق التغير في مستويات الأجور، وهي ثمن قوة العمل. وكذلك فيما يتعلق بالواردات والصادرات وذلك عن طريق التغير في سعر الصرف، وهو ثمن العملات الأجنبية(٢).

- وتعتبر المنشأة أو المشروع ممثلة للوحدة الاقتصادية للإنتاج حيث تضمن الإرتباط الوثيق بين أسواق السلع والخدمات (الطلب الإستهلاكي النهائي) وأسواق عوامل الإنتاج (رأس المال والعمل) ويقوم المنظم بعملية التكاليف أو التركيب بين كميات هذه العوامل على أساس مقارنة بين الأثمان: أثمان أو تكاليف إستخدام هذه العوامل، وأثمان البيع أو الإيرادات المتوقعة..

#### ٤ - المنافسة :

- المنافسة - كما تقول "سوزان لي" (٣)، هي كلمة محببة لدى علماء الإقتصاد ولها تعريف محدد للغاية. وعندما تستعمل هذه الكلمة وحدها فإنها تشير إلى وضع نقي يسمى رسمياً "منافسة تامة"، وتوجد هنا أربعة شروط لإيجاد هيكل لسوق تنافسية متقنة: الأول: سوق تتألف من مشترين وبائعين كثيرين يشترى كل منهم أو يبيع مجرد جزء صغير من نتاج معين. الثاني: نتاج

---

(١) ستعرض هذه الوظائف على نحو أكثر تفصيلاً في الجزء الثاني من منهج الدراسة الحالي.

(٢) سيكون سعر الصرف وتوازنه أحد موضوعات مقرر الفرقة الثانية (العلاقات الاقتصادية الدولية).

(٣) سوزان لي : «أبجدية علم الاقتصاد»، مرجع سابق، ص ٢٨.

متجانس أي أن نتاجا تبعية شركة ما لا يتميز عن منتجات تبيعها شركات أخرى. الثالث: وضع إقتصادي يسمح لمشتريين محتملين بفتح حوائث كما يسمح لبائعين محتملين باقفال حوائث، بسهولة نسبية. الرابع: إتصالات ومعلومات جيدة يطلع معها معظم المشتريين والبائعين على الأسعار ومصادر الإمداد".

- والواقع أن المنافسة كتنظيم رئيسي من تنظيمات الرأسمالية، تعني أن يسير النشاط الإقتصادي في السوق بطريقة معينة هي التنافس بين مختلف الوحدات الإقتصادية: تنافس بين البائعين للسلع المتماثلة في اجتذاب المشتريين، بين المشتريين للحصول على السلع اللازمة لاشباع رغباتهم، بين الراغبين في العمل للحصول على عمل، بين اصحاب الاعمال المحتاجين الى عمل للحصول على عمل، بين المقترضين للحصول على رؤوس اموال، بين المدخرين للحصول على اوجه إستثمار مربح، بين مالكي مصادر الثروة الطبيعية للحصول على اوجه إستغلال لها، بين رجال الاعمال للحصول على مصادر الثروة الطبيعية اللازمة لمشروعاتهم<sup>(١)</sup> ويرتبط هذا المعنى للمنافسة إرتباطا وثيقا بمبدأ الحرية الإقتصادية الذي يهيمن على إقتصاد السوق في النظام الرأسمالي<sup>(٢)</sup>.

- وفيما يتعلق بشروط المنافسة الكلمة التي ذكرناها حالا، فإن الشرط الأول فيها يتحقق اذا كان أي من البائعين أو المشتريين بمفرده عاجزا عن التأثير في اثمان السلع أو عوامل الإنتاج محل البحث. وفي هذه الحالة يكون خط الطلب الذي يواجه البائع افقيا دلالة على عدم تغير الثمن الذي يبيع به الوحدة مهما تغير حجم ما يبيعه منها. وكذلك يكون خط العرض الذي يواجه المشتري أفقيا دلالة على عدم تغير الثمن الذي يشتري به الوحدة مهما تغير حجم ما يشتريه منها.

---

(١) راجع : أحمد جامع : الرأسمالية... مرجع سابق، ص ١٤ ومابعدها.

(٢) راجع : Josef THESING (Ed.); 'Economy and development system policy : principes economic policy', V. Hase, Koehder verlag mainz, 1979, p. 30.



واضافة لما تقدم يشترط ان يكون البائعون والمشترون الفرديون مستقلين تماماً، مما يعني عدم وجود اتفاقات بينهم (بين المشتريين او بين البائعين) فيما يتعلق بحجم الإنتاج أو الأثمان.. ويفترض أيضاً أن تتمتع عوامل الإنتاج بالقدرة على التنقل فيما بين فروع الإنتاج والإستعمالات المختلفة وبين الأماكن.. وأخيراً فإنه يفترض أن تتحدد اثمان السلع وعوامل الانتاج نتيجة التقاء قوى العرض والطلب عليها في السوق وذلك دون تدخل من السلطات العامة.

- وتجد المنافسة - كتنظيم رأسمالي - تبريرها في نظرية الرفاهية الاجتماعية. فالنجاح والازدهار يتحقق للمشروعات المشتغلة بكفاءة، والاختفاق والتصفية للمشروعات التي تقل كفاءتها عن حد معين. ولهذا فإن كل مشروع يحاول جهده أن يضمن البقاء في السوق، بأن يستخدم أفضل الآلات وأحدث فنون الإنتاج المتاحة وأن ينتج أفضل ما يمكن بأقل نفقة. وفي ذلك ضمان لتحقيق مصلحة الإقتصاد القومي ككل.. كما تؤدي المنافسة إلى خلق التجديد والتقدم الفني والمحافظة عليهما باستمرار من أجل إنتاج سلعة جديدة أو تحسين الموجود منها رغبة في إشباع الحاجات الإنسانية بطريقة أفضل.

- وتلعب سيادة المستهلك دورها الهام في هذا الصدد باعتبارها من أهم سمات السوق الحرة (١).

- ومن المناسب أن نميز هنا بين سوق المنافسة التامة أو الكاملة بالمعنى السابق، وما يسميه بعض الإقتصاديين، وخاصة في الولايات المتحدة الأمريكية - بسوق المنافسة الحرة أو المنافسة الخالصة.. والفرق ما بين هاتين السوقين هو في الدرجة فحسب، وليس في الطبيعة، أي في درجة كمال السوق أو إكتمالها. ففي المنافسة الكاملة يجب أن تتوافر الشروط السابقة كلها (ضالة تصيب وأثر

---

(١) على أن هناك بعض الاعتراضات الواقعية (غير النظرية) على سيادة المستهلك. وأشد هذه الاعتراضات لئمة هو قدرة المنتجين على تنظيم أنفسهم في احتكارات، وعلى فرض إرادتهم على المستهلكين.. راجع في ذلك : سوزان بي : أبجدية علم الاقتصاد، مرجع سابق، ص ٤٦ - ٤٧.

كل بائع وكل مشتري في السوق، تماثل وحدات السلعة، حرية الدخول في الصناعة والخروج منها، حرية تنقل عوامل الإنتاج، والمعرفة التامة لكافة البائعين والمشتريين بكل الظروف والأوضاع السائدة، في سوق السلعة محل البحث). اما المنافسة الحرة، فهي أقل اكتمالا من المنافسة الكاملة حيث لا يشترط لتحقيقها سوى الشروط الثلاثة الأولى فقط دون شرطي حرية تنقل عوامل الإنتاج والمعرفة التامة. وفي الحقيقة، فان المنافسة الحرة انما تشير الى سوق حرة او خالصة من كل عنصر من عناصر الاحتكار فيما يتعلق بتحديد ثمن السلعة، اما سوق المنافسة الكاملة فانها تشير الى ما هو أكثر من ذلك طالما أن الشرطين الآخرين يجب أن يتوافرا فيها(١).

#### ٥ - دافع الربح :

- يعتبر النسعي لتحقيق أكبر كسب ممكن من أكثر الخصائص الإقتصادية للرأسمالية حيوية وأهمية. وقد جعلت الحرية الإقتصادية والمنافسة والملكية الفردية هذا الكسب هو الهدف الاسمي، والدافع الأول على العمل والنشاط. فاصحاب رؤوس الأموال يقبلون على إنشاء المشروعات التي ينتظرون أن تحقق لهم أكبر الأرباح، كما تميل عناصر الإنتاج كالعاملين مثلاً إلى التوظيف في المشروعات التي تحقق لهم أكبر كسب (أجر)، وكذلك يسعى المقترض أو المدخر للبحث عن أعلى معدل للفائدة.

- وإذا كانت بعض الأسس الأخرى كالملكية الفردية وغيرها يمكن أن توجد في نظم أخرى غير النظام الرأسمالي، فان دافع الربح لا يمكن أن يوجد إلا في إقتصاد رأسمالي.

- ومن الأهمية بمكان، أن نميز بين الدافع الإقتصادي ودافع الربح:

---

(١) راجع : د. أحمد جامع : «النظرية الاقتصادية - الجزء الأول : التحليل الاقتصادي الجزئي، دار النهضة العربية، القاهرة، ١٩٨٤ - الطبعة الرابعة، ص ٥٧٨.

فالدافع الأول يعني أن السبب الأساسي لقيام الأفراد بنشاطهم الإقتصادي هو الرغبة في تحقيق مكاسب إقتصادية أو نقدية. أما دافع الربح فإن تأثيره ينحصر في الأفراد الذين يمكنهم الحصول على أرباح كنوع متميز بين أنواع الدخل الأخرى (كالأجور مثلاً)، ويتمثل هؤلاء الأفراد في المنظمين ورجال الأعمال الذين يتحملون المسؤولية الأخيرة عن المشروعات التي يديرونها. فدافع الربح هو إذن حالة خاصة في نطاق أعم هو الدافع الإقتصادي. ومن ناحية أخرى، فإن الشخص الذي يوجد لديه دافع الربح، لابد وأن يجتمع لديه عنصران في وقت واحد: أحدهما هو الباعث على القيام بنشاط ما، وثانيهما هو الرغبة في تحقيق إيرادات من هذا النشاط تزيد عن النفقات التي بذلت فيه.. ووجود أحد هذين العنصرين دون الآخر يمكن أن يتحقق في ظل أي نظام غير رأسمالي، أما في ظل النظام الرأسمالي فلا بد من وجود العنصرين معاً وفي وقت واحد.. وقد أعطى بعض الإقتصاديين المعاصرين أهمية بالغة للقطاع الرأسمالي وما يحققه من أرباح كعامل حاسم للنمو في الدول المتقدمة والنامية(١).

- ويجد أساس دافع الربح تبريره في نظرية الرفاهية الإجتماعية. فالفرد وهو يسعى لتحقيق أكبر قدر من الربح، يحاول زيادة إنتاجه كما وتحسينه نوعاً، وتكون النتيجة تمكن المجتمع ككل من الحصول على أكبر قدر من السلع والخدمات اللازمة لإشباع حاجاته.

### ثانياً : خصائص الرأسمالية المعاصرة :

- أن التطور هو القانون الحاكم لمسيرة النظم الإقتصادية. ولقد رأينا كيف أن القرون السادس عشر والسابع عشر والنصف الأول من القرن الثامن عشر قد شهدت إنهياراً لنظام إقتصادي ظل مسيطراً لعدة قرون سابقة هو النظام الإقطاعي. وكانت العوامل التي تضافرت معاً للقضاء على هذا النظام هي ذات

---

(١) راجع مثلاً : A. LEWIS, "La théorie de la Croissance économique", Trad. : Franç., Payot, Paris, 1971, p. 237 - 240.

العوامل التي ساهمت معا في ميلاد نظام جديد هو النظام الرأسمالي. وقد إتفق كافة الكتاب، أيا كان إتجاههم الفكري، على أن الرأسمالية الناشئة تعد خطوة كبرى إلى الامام خطتها الإنسانية في طريقها الطويل، تحققت خلال فترة تطبيقها مظاهر إيجابية متعددة: فقد نمت القوى الإنتاجية كنتيجة لإستخدام الآلية في ظل المشروع الصناعي، وإزداد إنتاج السلع الإستهلاكية خلال النصف الأول من القرن التاسع عشر كنتيجة لإزدياد الطلب مع الزيادة الكبيرة في السكان وإنتشار المراكز الصناعية في المدن. كما إزدادت المبادلات الإقتصادية الداخلية والخارجية كنتيجة لتقديم وسائل المواصلات. وكذلك شهدت هذه المرحلة زيادة في أهمية النشاط المالي والإئتمان، وكانت الشركات المساهمة هي الاداة الفعالة لتجميع رؤوس الاموال اللازمة لاقامة المشروعات الكبرى، ولم تعد علاقات الاعمال علاقات شخصية بين دائن ومدين، بل إندمجت في شبكة من العلاقات المجهولة يحتجب فيها الأشخاص وراء رؤوس الاموال. ولم تعد الثروة تتمثل أساسا في اموال ملموسة، كأرض أو مصنع، بل أصبحت تتمثل في جزء من الدخل القومي لا يمكن تحديد مقداره سلفا<sup>(١)</sup>. وكذلك يعد إنتشار روح التجديد بواسطة المنظم الديناميكي من أبرز المظاهر الإيجابية التي صاحبت مرحلة الرأسمالية الناشئة. ولقد ساهمت الافكار التحررية التي صاحبت هذه المرحلة في إلغاء التفرقة القانونية بين الافراد والطبقات، وأصبحت التفرقة تقوم على أساس إقتصادي بحث هومجود الفرد وعمله. وقد صاحبت هذه المرحلة أيضاً زيادة كبرى في عدد سكان إنجلترا وغيرها من الدول الغربية حيث ساهم ذلك في تقديم اليد العاملة التي إقتضاها التوسع الصناعي. لقد تحققت كل هذه المظاهر الإيجابية في ظل ثورة مزدوجة: الثورة الصناعية والثورة التحررية<sup>(٢)</sup>.

---

(١) خلال القرن السابع عشر، رأي التجاريون في كمية المعادن الثمينة التي تحوزها الدولة مقياسا لقوتها وفي القرن العشرين أصبح مقياس النمو متمثلا في الناتج القومي الاجمالي الذي تعبر التغيرات فيه عن مستوى معيشة السكان في الدولة.

- J. LAJUGIE; "Les systèmes éco. op. cit. p. 32.

(٢) راجع :

- ومع ذلك، فقد إقترنت هذه المظاهر الإيجابية بجوانب أخرى سلبية كان أهمها على الإطلاق متمثلاً في سوء حالة الطبقة العاملة خلال النصف الأول من القرن التاسع عشر<sup>(١)</sup>. ففي بداية فترة التراكم الرأسمالي، تراوحت فترة العمل بين عشر وأربع عشرة ساعة يوميا تبعا للموسم، وكان ذلك لمدة ست أيام على الأقل في الأسبوع. ولم يكن العمل أثناء الليل إستثناء، مثله في ذلك مثل العمل أيام الأحد.. وكانت ظروف العمل قاسية، حيث كانت ساعات عمل النساء، مساوية لساعات عمل الرجال. وكان الأطفال الذين يبلغ عمرهم ست سنوات يعملون نحو ١٦ - ١٨ ساعة يوميا. ولم تكن الأجور إلا كافية بالكاد لعمل العمال أحياء. أما أماكن سكن هؤلاء، فلم يكن وصف " منازل " ينطبق عليها أبداً، حيث تتكدس أسرة بأكملها مكونة من ثمانية أفراد في المتوسط في حجرة واحدة صغيرة ليس بها سرير واحد.. " وهكذا، كان بديهيًا - كما يقول أ. كوترا: " أن يتحقق النمو الرأسمالي على أساس إستغلال قوة الحياة للقسم الأكبر بواسطة القسم الأقل " (٢).. وعن طبيعة إقتصاد السوق التي سادت، يقول ج. هالم: " إن حرية الإختيار في الإستهلاك، أو المهنة، ليس لها أهمية للشخص الذي لا يملك إلا كمية محدودة جداً من النقود لينفقها على الإستهلاك والتعليم، وفضلاً عن ذلك، فإن الإختيار محدود بعدد البدائل المعروضة على أساس ثمن السوق، وليس بما يريد الأشخاص الذين يعرضونها للحصول عليه.. وحتى في إقتصاد السوق الحرة المثالي، فإن الدخل لا يتوزع بالتساوي. ولما كنا قد إستبعدنا الحكومة من الصورة تماماً، لا يمكننا أن نقدمها الآن لتحقيق توزيع

---

(١) لمزيد من التفصيل حول الجوانب الإيجابية والسلبية للرأسمالية الناشئة، راجع : د. أحمد جامع، المرجع السابق، ص ١٤٦ - ١٨٢.

(٢) راجع : A. COTTA; "le capitalisme", op. cit., p 51.

- ويضيف هذا الكاتب أنه منذ عام ١٨٠٠ بدأت حركة الاعتراضات على هذه الظروف القاسية التي يعيش فيها العمال.. وقد ترتب على هذه الاعتراضات أن انخفضت ساعات العمل تدريجياً: ففي فرنسا مثلاً انخفضت ساعات العمل الأسبوعية من ٦٠ ساعة عام ١٨٥٠ إلى ٥٠ ساعة خلال الفترة من ١٩٠٠ - ١٩٢٠، ثم إلى ٤٨ ساعة عام ١٩٢٠.

للدخل أكثر مساواة.. والحرية الفردية في هذا الإقتصاد لها مظاهرها السلبية،  
لأنه لا يوجد شخص مسئول عن رخاء جيرانه... " (١).

- ومع هذا التداخل بين الجوانب الإيجابية والسلبية للرأسمالية الناشئة،  
ومع إنتشار الأزمات الإقتصادية التي صاحبت نهاية هذه المرحلة (٢) - والتي  
ساعد على ظهورها تحرر كثير من المستعمرات - وعجز النشاط الخاص  
وسياسة الحرية الإقتصادية عن معالجة هذه الأزمات وعن ضمان عمل لكل  
راغب فيه، كان طبيعياً أن يحدث تطور إجتماعي وإقتصادي نحو نظام رأسمالي  
جديد.. وكان هذا التطور نتيجة لعوامل متعددة: فلقد تزايدت القوة السياسية  
للطبقة العاملة نتيجة لكبر عددها، ولقوة تكتلاتها مما أدى إلى عمق الصراع بينها  
وبين الطبقة الرأسمالية. كما كان لإنتشار الأفكار الاشتراكية ونظمها أثرها في  
تقديم حلول بديلة من تلك التي يقدمها النظام الرأسمالي.. وكان لهذا وذاك أثره  
الهام في التأثير على سياسة الحرية الإقتصادية، وإلى إحلال الدولة المتدخلة  
محل الدولة الحارسة (التي ساد مفهومها في ظل الفكر التقليدي)، ثم الإتجاه  
إلى ما سمي "برأسمالية الدولة.. " (٣) ومن ناحية أخرى، حدث تحول أو تعديل  
في بعض الأسس الهامة للرأسمالية الناشئة، فقد تحولت المنافسة الكاملة  
بطريقة تدريجية، إلى تنظيم آخر على النقيض منها، هو الإحتكار (٤).

- وقد إنعكس هذا التطور في سمات أو خصائص جديدة أصبحت تميز  
الرأسمالية المعاصرة (أو رأسمالية القرن العشرين)، وسنقتصر هنا على بيان  
موجز لأهم هذه الخصائص:

---

(١) جورج. ن. هالم : «النظام الإقتصادية..» مرجع سابق ص ٢٦.

(٢) لمزيد من التفصيل حول الأزمات التي سادت هذه الفترة (١٨١٥ - ١٩٠٠) ، راجع :

- M. FLAMANT; J. S-KEREL; "Les crises économiques..", op. cit., p. 9-41.

(٣) راجع في هذا التطور: د. السيد عبدالمولى «أصول الإقتصاد»، مرجع سابق، ص ١٥٠.

(٤) راجع : د. راشد البراوي «النظام الاشتراكي» مرجع سابق سابق، ص ٥٣.

## ١ - التحول من رأسمالية المنافسة إلى رأسمالية الاحتكار :

- عند بداية الرأسمالية الصناعية في منتصف القرن الثامن عشر وحتى أواخر القرن التاسع عشر، كانت الغالبية العظمى من المشروعات ذات حجم صغير، بحيث يمكن القول بأن نظام الحرية الاقتصادية، وما يستتبعه من نظام المنافسة الكاملة، وقيام جهاز السوق بترشيد القرارات الاقتصادية، كان من الأمور المألوفة. لكن هذا الوضع قد تغير منذ بداية القرن العشرين، وعلى نحو أكثر اتساعاً منذ منتصف هذا القرن، فقد إتجهت وحدات الإنتاج الصغيرة إلى المشاركة والإندماج لتصبح وحدات إنتاج كبيرة. وقد ظهر نتيجة لذلك ما سمي بتمركز المشروعات *La concentration des entreprises* حيث تقوم مجموعة المشروعات المشتركة ذات المصالح المتفقة، بتنفيذ العمليات الإنتاجية المترابطة أو المتكاملة، بعد أن كان يقوم بكل منها مشروع مستقل.. وقد إتجه هذا التركيز إلى إتخاذ طابع إحتكاري في القطاعات الاقتصادية الهامة، خاصة القطاعات الصناعية والخدمات الأساسية التي تمثل القوة الدافعة للإقتصاد.. (والإقتصاد الأمريكي مثال واضح لذلك).

- وقد إزداد هذا الإتجاه بتدخل الدولة، خاصة في الدول الأوروبية وبعد الحرب العالمية الثانية، بالقيام بإنشاء المشروعات العامة، والتي تنتج نسبة تتراوح بين ٢٥٪ إلى ٣٠٪ من الناتج القومي في هذه البلدان(١).

- ومن أهم أسباب هذا التحول حدوث أزمات قوية ومتتالية منذ عام ١٨٢٥. وقد صوحت هذه الأزمات بأنهيـار مـتزايد للمشروعات الفردية الصغيرة، ولم يستطع البقاء إلا المشروعات الكبرى منها.. وأصبحت المنافسة تعمل صراعاً قوياً. وإتجهت المشروعات الصغيرة للإشتراك معاً من أجل البقاء، كما إتجهت المشروعات الأقوى إلى إبتلاع المشروعات الأكثر ضعفاً.

---

(١) راجع : - H. CLAUDE; "Capitalisme monopoliste d'Etat et...", op. Cit.

- وقد إتخذ هذا التركيز صورتين إحداهما تمثلت في التركيز السراسي والأخرى تمثلت في التركيز الأفقي. وفي الصورة الأولى كان التركيز من أجل التكامل *intégration* حيث تقوم المنشأة المشتركة بالإنتاج على أساس مراحل تصاعدية معقدة تبدأ من الحصول على المواد الخام إلى تحويلها لسلع كاملة الصنع. وفي الصورة الثانية تقوم المنشأة بتوفير المنتجات المتنوعة اللازمة لإشباع الحاجات المختلفة. وتقدم المحلات الكبرى، والتي تقوم بتوفير المنتجات المتنوعة للمشتريين في وقت واحد، مثالا واضحا للتركز الأفقي(١). وتشير بعض الدراسات إلى أن المشروعات الكبرى والتي تستخدم أكثر من ٥٠٠ عامل في الدول الصناعية في عام ١٩٠٦، كانت نسبة العمالة بها تمثل ٢٩٪ من مجموع القوى العاملة(٢). وفي عام ١٨٨٢ كانت المؤسسات الألمانية التي يعمل بها خمسون عاملاً فأكثر تستخدم ٢٢٪ فقط من مجموع القوى العاملة، ثم أصبحت هذه النسبة ٨٧٪ عام ١٩٥٥. وفي هذا دليل واضح نحو تركيز المشروعات الإنتاجية. وفي الولايات المتحدة الأمريكية، كانت المشروعات الكبرى تنتج ما قيمته مليون دولار فأكثر - عام ١٩٠٤ - تمثل ٩,٠٪ فقط من عدد المشروعات الإنتاجية الأمريكية. ثم بدأت ظاهرة التركيز، وبالتالي الإحتكار الرأسمالي - تبدو أكثر وضوحاً مع الزمن حيث أشارت الإحصاءات الرسمية الأمريكية إلى أن ٥٠٠ مؤسسة صناعية قد أنتجت عام ١٩٥٥ ما يقرب من نصف الإنتاج الصناعي الأمريكي وحصلت على ٦٨٪ من مجموع الأرباح. ومن هذه المؤسسات هناك ٥٠ مؤسسة فقط تمثل ٠,٥٪ من مجموع عدد المؤسسات الإنتاجية القائمة قد تركز بها ربع الإنتاج الكلي الصناعي في الولايات المتحدة الأمريكية(٣). وقد إتخذت هذه المشروعات الصيغة الإحتكارية أو شبه الإحتكارية.

(١) لمزيد من التفصيل حول ظاهرة تركيز المشروعات، راجع :

- H. GUITTON, D. VITRY; "Economie politique" op. cit., p. 67, 275 et s.

- Histoire des faites économiques", op. cit., p. 385. : راجع (٢)

(٣) راجع : د. صلاح الدين نامق، «النظم الاقتصادية المعاصرة»، مرجع سابق، ص ٧٠.



- وقد ترتب على حدوث هذا التطور عدم سيادة نظام المنافسة الحرة، وإنهيار هذا السوق، وأصبحت المنافسة الإحتكارية هي النظام السائد في عالم اليوم، فالمشروعات الإحتكارية تتميز بقدرتها على التأثير بفعلها المنفرد في الأثمان، ومن ثم في سلوك الوحدات الأخرى.. ومع بداية الخمسينات من هذا القرن كان التركيز أيضاً في مجال التوزيع بقصد تصريف المنتجات الكبيرة. وقد إستتبع ذلك حدوث نوع من رد فعل في جانب القوة العاملة؛ فالعمال أضحووا يتجمعون في نقابات عمال قوية تدافع عن مصالحهم، وأصبح الإضراب أمراً عادياً لتحقيق هذه المصالح.. وتحت هذا الضغط كان إصدار التشريعات العمالية التي تنظم علاقات العمل(١).

## ٢ - تحول الرأسمالية الخاصة إلى رأسمالية عامة :

- لقد كان للدولة دور رئيسي في التكوين الرأسمالي خلال عهد التجاريين. ولكن هذا الدور قد تضاعف في ظل المذهب الحر، حيث ساد ما سمي بمبدأ الدولة الحارسة والذي بعدت الدولة على أساسه عن عملية التكوين أو التراكم الرأسمالي. ولكن تنمية الوحدات الإنتاجية الكبرى (تركز المشروعات)، أعاد للدولة دورها من جديد في هذا التراكم، حيث إرتبط هذا التحول بوجود وحدات إنتاجية جديدة ذات سمة عامة وأحياناً ذات سلطة. وقد قامت الدولة بالإشراف على هذه الوحدات وإدارتها، ومن هنا نشأ ما سمي برأسمالية الدولة.. وقد تزايد تدخل الدولة أكثر فأكثر، وخصوصاً مع حدوث الصرب العالمية الأولى (١٩١٤) ومع وجود الأزمات طويلة المدى وذات الآثار الخطيرة مثل تلك التي حدثت في عام (١٩٢٩): ففي خلال الفترة (١٩٢٩ - ١٩٣٢) إنخفض الإنتاج الصناعي للدول الرأسمالية بنحو الثلث، وإنخفضت التجارة الدولية بنسبة

---

(١) راجع : د. السيد عبدالمولي، أصول الاقتصاد، مرجع سابق، ص ١٥١ ومابعدها.

٢٥٪ في الحجم و ٦٠٪ في القيمة بسبب الإنخفاض في الأسعار(١). وفي الولايات المتحدة الأمريكية إرتفع حجم البطالة خلال هذه الفترة من ٤٣٠٠٠٠ إلى ٧ مليون فرد(٢). وقد هبط معدل النمو السنوي المتوسط من ٤٪ خلال الفترة (١٩٢٠ - ١٩٢٩) إلى ٠,٦٪ فقط بين عامي ١٩٢٩ و ١٩٣٧. وفي فرنسا، بلغت نسبة الزيادة في الإنتاج الإجمالي (من حيث الحجم) نحو ٥٥٪ بين عامي ١٩٢٠ و ١٩٢٩، وخلال الفترة ١٩٢٩ - ١٩٣٨ إنخفض هذا الإنتاج بنسبة ٧٪(٣).

- أمام هذه الأزمة من ناحية، وضعف جهاز السوق من ناحية أخرى، اضطرت حكومات الدول الرأسمالية إلى التدخل بهدف إحداث نوع من الإقتصاد المنظم منعا لإنهيار النظام الرأسمالي ومحافظة على إستقرار الإقتصاد القومي.

### ٣ - إزدياد التدخل الحكومي:

- وفي سبيل تحقيق هذا الإستقرار، كان التدخل الحكومي أمراً لازماً، من خلال ما يأتي(٤):

١ - التدخل عن طريق القيام بالإنتاج مباشرة، خاصة في مجال الخدمات الرئيسية (النقل، الطاقة، الري والصرف، التعليم، الصحة، وفي مجال الصناعات الحديثة التي تستلزم حجماً كبيراً من رأس المال) الصناعات النووية والألكترونية.. الخ). وقد بدأت هذه المشروعات على أساس التأمين التي شهدته معظم الدول الأوروبية بعد الحرب العالمية الثانية، أو عن طريق الإستثمارات

---

(١) - G. QUADEN, "le néo capitalisme; une économie politique du capitalisme contemporain", Ed. Jean-Pierre Delarge, Paris, 1967, p. 18.

(٢) - M. FLAMANT, J. S. - KEREL; "Crises de richesses économiques", Paris, 1974.

(٣) - G. QUADEN; le néo capitalisme.. op. cit. p. 27.

(٤) راجع : د. السيد عبدالمولى... المرجع السابق ص ١٥٤.

العامّة. وقد قامت المشروعات العامّة المكوّنة للقطاع العام - في كثير من الدول الأوروبيّة - بانتاج ما يقرب من ٢٥ إلى ٣٠٪ من الناتج القومي.

ب - التدخل عن طريق السياسة الماليّة والنقديّة. وقد أصبحت ماليّة الدولة تستوعب في كثير من الدول الرأسماليّة ما يزيد عن ٢٠ أو ٢٥٪ من الدخل القومي. وكذلك التدخل عن طريق النفقات العامّة والإيرادات العامّة وذلك لتحقيق أغراض كثيرة مثل: تنشيط الطلب الفعلي في أوقات الكساد حتى يتم التوازن بين الطلب الكلي والعرض الكلي. وفي أوقات الرخاء، بالعمل على ضمان الاستقرار الإقتصادي من خلال منع الضغوط التضخميّة. وقد دعا "كينز" إلى هذه السياسة وطبقها كل الدول الرأسماليّة. وكذلك إعادة توزيع الدخل القومي في صالح الطبقات محدودة الدخل عن طريق التوسع في الإعانات الاجتماعيّة والخدمات المجانيّة. وأخيراً، التأثير على قرارات النشاط الخاص بطريقة تكفل تحقيق الأهداف الإقتصاديّة والاجتماعيّة المرسومة.

#### ٤ - الأخذ بنظام الخطة الإقتصاديّة :

- وقد لجأت كثير من الدول الرأسماليّة إلى ذلك تأكيداً لتدخل الدولة في الأجلين الطويل والقصير معاً (١).

#### ٥ - انفصال الملكية عن الإدارة :

- أدى تركّز الإنتاج في وحدات كبيرة، وإعتمادها على أساليب فنيّة معقّدة،

---

(١) تختلف الخطة التي تتبعها الدول الرأسماليّة عن نظام التخطيط المركزي الذي تتبعه الدول الاشتراكيّة في أمور متعدّدة: فالخطة في الدول الرأسماليّة ليست ملزمة سوى للمشروعات العامّة، فالخطة في هذه الدول ليست سوى مجموعة من المؤشرات الاسترشاديّة للقطاعات الواردة بها، كما أنّها وسيلة للتنسيق بين كافة أدوات السياسة الإقتصاديّة من ماليّة ونقديّة وائتمانيّة واستثماريّة بغرض تحقيق بعض الأهداف.

- في خصائص الخطط الموجهة الفرنسيّة، مثلاً : راجع :

- G. CAIRE, "La Planification" Paris, 1972, p. 111 - 123.

وإحتياجها إلى وسائل إدارية خاصة، إلى إنفصال الإدارة عن الملكية. وقد عهد بالإدارة إلى طبقة من الفنيين الذين تلقوا تدريباً خاصاً على فنون الإدارة.

#### ٦ - ظهور الشركات متعددة الجنسية Les multinationales

- أدى التطور الصناعي في النصف الأول من القرن العشرين، إلى إحداث نمو ملحوظ في دور وقوة الوحدات أو الشركات الإنتاجية الكبرى والتي بدأت في الظهور خلال العقود الأخيرة من القرن الحالي.. ولم يقتصر نشاط هذه الشركات الكبرى على البلد الأصلي، ولكنها إمتدت لتمارس نشاطها في دول متعددة في وقت واحد. ومن أمثلة هذه الشركات الكبرى (الشركات الأمريكية البترولية (I.T.T; Kenecott, Royal Dutch - Shell, Unilever, British Petroleum, Montecatini - Edison, Philips Siemens...)

وقد بلغ دخل مجموعة هذه الشركات نحو ٦ مليار دولار خلال الخمسينات من القرن الحالي.. ولم يقتصر دور هذه الشركات على المساهمة في حجم الإنتاج العالمي، ولكنها تعتبر قوة تمويلية هائلة حيث يمكنها أن تلعب دوراً هاماً في التوزيع العالمي لرؤوس الأموال، كما أنها تعتبر قوة سياسية، فهي تمارس تأثيرها كعنصر ضغط سواء في مواجهة دولة الأصل، أو في مواجهة الدول التي تمارس فيها نشاطها. كما أنها قوة مستقلة، حيث يمكنها أن تخرج عن إطار السياسة المطبقة في الدولة التي تكونت فيها. وقد لوحظ أن الجنسية الأصلية لهذه الشركات تتضاءل ليحل محلها تعدد في جنسيتها مع تعدد فريق المديرين لها.

وفي مجال التقدم التكنولوجي، أصبح في إمكان هذه الشركات إدخال الطرق الجديدة والأكثر علمية والأكثر فاعلية في الدول النامية التي تؤسس فيها فروعا لها... وقد أصبحت في رأي بعض الإقتصاديين تمثل إستعماراً جديداً لهذه الدول(١).

(١) راجع :

- P. VELLAS; "Les entreprises multinationales et les organisations non gouvernementales..", Toulouse, M. Paul couzinet, 1975.

- إن هذه اللحظة الموجزة عن الخصائص المميزة للرأسمالية المعاصرة، تشير إلى تطور في أسس الرأسمالية الناشئة وليس إلى هدم لها.. ورغم النجاح التي حققتها الرأسمالية المعاصرة، فإن الهوة تزداد بين طبقة الرأسماليين والقوى الاجتماعية المنتجة.. وإذا كانت القوانين التي صدرت والتنظيمات التي تقرررت، وتدخل الدولة الذي حدث خلال القرن الحالي قد استطاع إلى حد كبير أن يحافظ على مستوى مرتفع للمعيشة للمجتمع الرأسمالي بصفة عامة، فإن ظروف الإنتاج السيئة التي سادت في ظل الرأسمالية الناشئة والتي زادت بؤس الطبقة العاملة، كانت الأساس الذي اعتمد عليه الكتاب الاشتراكيين في دعوتهم إلى نظام إقتصادي جديد هو النظام الاشتراكي(١).

---

(١) راجع : د. أحمد جامع : الرأسمالية الناشئة، مرجع سابق، ص ١٧٥.



## الفصل الثالث

### النظام الاشتراكي

- وجد النظام الاشتراكي تطبيقه العملي في روسيا السوفيتية بعد نجاح الثورة البلشفية في أكتوبر عام ١٩١٧ وامتد تطبيقه إلى الديمقراطيات الشعبية منذ أواخر الحرب العالمية الثانية، وإلى الصين منذ عام ١٩٥٢.. ومما لا شك فيه أن كارل ماركس (١٨١٨ - ١٨٨٣) هو المؤسس الفعلي للمذهب الاشتراكي العلمي الذي يعتبر أساس الفلسفة الاجتماعية والإقتصادية التي بني عليها هذا النظام. ولقد إكتسب المذهب الماركسي بعد ذلك تأييدا أدبيا ومعنويا من جانب بعض الشعوب في آسيا وأمريكا اللاتينية التي إستقلت سياسيا بعد الحرب العالمية الثانية وعرفت أن طريقها إلى الإستقلال وتدعيمه هو في إتباعها للنظم التي تعادي الإستعمار وتقف أمامه وجها لوجه.. ولقد وجدت في المذهب الماركسي خير معين في هذا السبيل فأقبلت عليه.. وإكتسبت آراء ماركس ونظرياته العلمية منهجا فكريا وأسلوبا للعمل السياسي والإقتصادي آمن به وطبقه - بشكل أو بآخر - ما يقرب من نصف سكان هذا الكوكب (١).

- وإذا كان الفضل يرجع إلى ماركس في جعل الاشتراكية منهجا علميا، وذلك عن طريق نظرياته في التطور التاريخي وفي القيمة وفائض القيمة، فإن معنى الاشتراكية نفسه قديم، فعلى مر العصور وجدت أفكار ترجع المساواة المتفشية في المجتمع إلى سوء توزيع الثروة وما يترتب عليه من نتائج سلبية

---

(١) راجع : د. صلاح الدين نامق، المرجع السابق، ص ١٤١ وما بعدها.

تؤثر في سعادة المجتمع. وقد بدت هذه النتائج واضحة بعد نشأة النظام الرأسمالي حيث وجد التناقض بين الطابع الجماعي للإنتاج والطابع الفردي للملك (١).

- إن الاشتراكية كفكرة تختلف عنها كنظام، فالأولى لا تعدو مجرد تصور دار بخلد مجموعة من المفكرين، أما الثانية فهي مجموعة إجراءات في الواقع. وكفكرة فإن غاية الاشتراكية تتمثل في عدالة التوزيع، وكنظام يطبق، فإن وسائل معينة لابد أن تستخدم لتحقيق هذه الغاية (٢). هذه الوسائل لابد وأن تُختار اعتماداً على أسس معينة للنظام.. وهكذا يبدو الارتباط وثيقاً بين الأفكار ووسائل التطبيق.. وسنحاول في الفصل الحالي أن نوضح بشيء من التفصيل هذه النقاط الثلاثة التي أشرنا إليها في هذه المقدمة وهي: مفهوم الاشتراكية، الإطار الفكري للإشتراكية، وأخيراً الأسس الرئيسية للنظام الاشتراكي.. وسنخصص لدراسة كل منها مبحثاً مستقلاً فيما يلي:

- 
- (١) راجع : د. أحمد جامع : «المذاهب الاشتراكية...» مرجع سابق، ص ٩.  
(٢) راجع في تفصيلات هذه النقطة : د. راشد البراوي : «النظام الاشتراكي...» مرجع سابق، ص ٥٦.  
(٣) راجع : د. عادل أحمد حشيش : «أصول الاقتصاد السياسي مرجع سابق، ص ٥٦٢ وما بعدها.



## المبحث الأول

### مفهوم الاشتراكية

- أعطى النظام الرأسمالي الفرصة الموضوعية لظهور أقوى وأهم المذاهب الاشتراكية وهي الماركسية والتي كشفت عن العوامل التي ستقضي على هذا النظام من خلال التناقض الأساسي بين جماعية الإنتاج وفردية الملكية.. وقد تعرض نظام الإقتصاد الحر للهجوم المباشر، وأخذ البعض يشكك في قدرته الدائمة على تحقيق الخير العام للجميع، ويرى أن هذا الهدف الإنساني العظيم لا يمكن بلوغه إلا في ظل نظام اجتماعي جديد يقوم على أساس التعاون والعدالة والانسجام، بحيث يشارك الجميع في العمليات الإنتاجية المختلفة ويتم القضاء على مظاهر الحرمان التي تصيب طوائف وجماعات العمال بالرغم مما تبذل من مجهود. هذا النظام الجديد هو الذي اصطلح على تسميته بالاشتراكية.

١ - والاشتراكية لفظ عام لا يتفق من يستخدمونه دائما على المقصود به، وهي كفكرة، تختلف الآراء على محتواها وبرنامجها ووسائل اخراجها إلى حيز الواقع العملي.. ويرجع هذا الخلاف إلى الزاوية التي ينظر منها الكاتب، وإلى الوسط الإقتصادي والاجتماعي الذي تنبعث منه فلسفته. كما يرجع الاختلاف أيضا إلى تنوع العناصر الذي يريد كل كاتب أن يركز على أي منها باعتباره العنصر الأكثر أهمية أو العنصر الجوهرى في رأيه.. وهكذا فإن الاشتراكية تعني للأفراد المختلفين أشياء مختلفة أيضا.

- ورغم ذلك فإن الاجماع منعقد على كونها تمثل تنظيما جديدا لا تكون القوة المحركة فيه عوامل المنافسة أو الإحتكار أو المصالح الذاتية وحدها، ولا يكون جوهره التعارض والتنافر بين طوائف الجماعة، وإنما يكون أساسه التأخي والتعاون وتكافؤ الفرص وتحقيق العدالة في أداء العمليات الإنتاجية والانتفاع بثمراتها وبما يؤدي إليه تقدم العلم وجهود الافراد والجماعات من

خبرات مادية ومعنوية، ولا يترك فيه الإنتاج تحت رحمة الأهواء أو الغايات الذاتية، وإنما يكون خاضعا للتوجيه والتنظيم اللذين يستهدفان صالح الجماعة ككل، وأن يتخذ من السلطة الجماعية وسيلة لتحقيق ذلك بدلا من الحرية الفردية.

- وعلى ضوء هذه الفكرة العامة، نعرض بعض تعريفات الاشتراكية (١) وفقا لرؤية بعض كتاب القرن العشرين.

• عرف الكاتب الاشتراكي الإنجليزي المشهور "كول" الاشتراكية بأنها تعني أربعة أشياء مرتبطة ببعضها ارتباطا وثيقا: إخاء إنساني تنعدم فيه التفرقة بين الطبقات، ونظام اجتماعي لا يكون فيه أحد أغنى أو أفقر بكثير من الآخرين، والملكية أو الإستعمال الجماعي لكافة وسائل الإنتاج الحيوية وأخيرا: التزام كل مواطن بأن يخدم الآخرين بقدر ما في طاقته من قدرة على تحقيق الرفاهية العامة (٢).

• وفي دراسته حول "إقتصاديات الاشتراكية" ذهب "ديكنسون" إلى أن الاشتراكية هي تنظيم إقتصادي للمجتمع تكون وسائل الإنتاج المادية فيه مملوكة للجماعة كلها، وتدار بواسطة منظمات ممثلة للجماعة ومسئولة امامها وذلك طبقا لخطة إقتصادية عامة. ويكون لكافة أفراد الجماعة الحق في الحصول على نتائج هذا الإنتاج الجماعي المخطط على أساس من المساواة في الحقوق (٣).

• أما الزعيم العمالي البريطاني المعروف "هربرت موريسون" فقد رأى أن جوهر الاشتراكية يتمثل في أن تكون كافة الصناعات الكبيرة والأراضي

---

(١) أشار الى هذه التعريفات د. أحمد جامع : «المذاهب الاشتراكية..» مرجع سابق، ص ١٢.

(٢) ويلاحظ على هذا التعريف غلبة العاطفة وإغفال ذكر الوسائل اللازمة لتحقيق ما ورد به من أهداف مثالية (كالاخاء والمساواة والرفاهية للجميع..).

(٣) وفي هذا التعريف يلاحظ تركيز الكاتب على الخطة كوسيلة لتحقيق الأهداف في المجتمع الاشتراكي.

مملوكة ملكية عامة أو جماعية تدار طبقا لخطة إقتصادية قومية تستهدف تحقيق الصالح العام لا الربح الفردي(١).

\* ونحو مفهوم أكثر شمولاً للإشتراكية كنظام إقتصادي وإجتماعي يمكن القول أن الإشتراكية - إنما تعني بصفة عامة - أنها نظام تمتلك فيه الجماعة كلها، وتمثلها الدولة، لا الأفراد، الجزء الأكبر والأهم من مصادر الثروة الطبيعية ووسائل الإنتاج المادية. وتتولى الدولة نيابة عن الجماعة إدارة الإقتصاد القومي وفقا لخطة شاملة من أجل تحقيق ناتج قومي متزايد يتم توزيعه على أساس مقدار مساهمة كل فرد في الإنتاج. وبهذا يختفي إستغلال الإنسان للإنسان، وذلك كله دون المساس بحرية الفرد في إختيار مهنته أو في إختيار السلع والخدمات الإستهلاكية التي يريدونها(٢).

- "وهكذا - وكما يقول المؤلفون لكتاب الإقتصاد السياسي للإشتراكية - فإن أول فرق بين الدور الإقتصادي للدولة الإشتراكية، والدور الإقتصادي للدولة الرأسمالية هو أن الدولة الإشتراكية تقوم بدور أداة لإنشاء علاقات الإنتاج الإشتراكية والشيوعية، في حين أن الدولة الرأسمالية ليست أداة لإنشاء علاقات الإنتاج الرأسمالية، بل هي أداة للدفاع عنها وتقويتها. ثم أن الخاصية الجذرية لدور الدولة الإشتراكية الإقتصادي هي أنها أداة لإدارة الإقتصاد الوطني. وبنتيجة التعميم الإشتراكي لوسائل الإنتاج الأساسية وتركز الأغلبية الساحقة منها في يد الدولة، تصبح هذه الأخيرة منظما وقائدا مباشرا للإقتصاد الوطني. وتكون الملكية الإشتراكية الجماعية لوسائل الإنتاج هي القاعدة

---

(١) ويلاحظ هنا أن الكاتب قد ركز على هدف الاشتراكية متمثلاً في إلغاء الربح الفردي كدافع للنشاط الاقتصادي وإحلال المصلحة العامة محله.

(٢) د. أحمد جامع.. دالمذاهب الاشتراكية، مرجع سابق ص ١٢.

- ويلاحظ على هذا التعريف لظهوره لعنصرين هامين من عناصر النظام الاقتصادي وهما: علاقات الإنتاج (الملكية الجماعية لوسائل الإنتاج)، وعلاقات التوزيع (لكل فرد بحسب مساهمته في الإنتاج).

الإقتصادية للوظيفة التنظيمية الإقتصادية التي تقوم بها الدولة الإشتراكية" (١).

## ٢ - التمييز بين الإشتراكية والشيوعية والفردية :

- من الناحية النظرية، في ظل الإشتراكية يسود مبدأ من كل بحسب رغبته في الحصول على مقابل، ولكل بحسب إنتاجه. أما في ظل الشيوعية، فإن المبدأ السائد هو: من كل بحسب طاقته ولكل بحسب حاجاته.. و يترتب على هذا التمييز أن الدافع للعمل في الإشتراكية يكون دافعا إقتصاديا (العمل بمقابل مادي) أما في الشيوعية، فإن الدافع يكون غير إقتصادي (العمل بدون مقابل مادي بعد إشباع حاجات الفرد).

- ومن حيث إستعمال اللفظين يلاحظ أن كلمة الشيوعية قد إستخدمت منذ زمن بعيد، أي قبل أن تعرف الإشتراكية (شيوعية ملكية الأرض في النظام البدائي مثلا).

- وفيما يتعلق بالاشتراكية الحديثة والفردية، فانهما يلتقيان في إعتبار الفرد هو الغاية النهائية للنشاط الإقتصادي، حيث تسعى الإشتراكية إلى تحقيق كفاية حاجات الفرد المادية وضمان رفاهيته وسعادته باعتبار أن الفرد هو الكائن الواقعي الوحيد وأن الجماعة ان هي إلا تصور بحث يراد تشبيهه بهذا الكائن الحقيقي. إلا أن الخلاف في معنى اللفظين يرجع إلى أن الإشتراكية تعطي الجماعة دورا هاما كوسيلة لتحقيق هذه الغاية، في حين أن الفردية تنظر إلى الفرد باعتباره الغاية والوسيلة معا.

---

(١) راجع : افسينيف، أندريس دياتشينكو - وآخرون «الاقتصاد السياسي للاشتراكية»، ترجمة : خيري الضامن، دار التقدم، موسكو، بدون تاريخ، ص ٩٢.

## المبحث الثاني

### الإطار الفكري والمذهبي للإشتراكية

- وفقاً للتطور التاريخي، يمكن تقسيم الأفكار الإشتراكية بصفة عامة - كإفكار داعية إلى تغيير نظام المجتمع القائم بمساوئه إلى مجتمع أفضل - إلى ثلاثة أنواع: الأول منها ظهر في العصور القديمة قبل الميلاد، وقد أطلق على هذا النوع من الأفكار "الأفكار الإشتراكية المثالية Le socialisme idéaliste والنوع الثاني ظهر في العصور الوسطى وخاصة في القرنين السادس عشر والسابع عشر وقد تأسست هذه الأفكار على إستلهام الوحي من إعتبرات أخلاقية لأحكام الخير والشر أي مجرد تصور لأفضل للنظم الكفيلة بالقضاء على مساوئ المجتمع القائم، وقد سميت هذه الأفكار بالإشتراكية الإصلاحية أو الإشتراكية الخيالية كما أسماها ماركس. وخلال القرنين الثامن عشر والتاسع عشر ظهر على التوالي تياران فكريان: أحدهما كان تمهيداً للإشتراكية الحديثة، إلا أنه لم يخرج عن كونه تصوراً فكرياً لمجتمع أفضل من المجتمع الرأسمالي بما شاهده من ظروف سيئة للعمال وللأزمات الدورية التي تعرضت لها الإقتصاديات القومية في أوروبا.. ولم يلجأ هذا التيار الفكري إلى تحليل التطور التاريخي والإقتصادي، ولم يكشف عن القوانين التي تحكم التحول الإشتراكي، ولم يحدد القوى الإجتماعية اللازمة للقضاء على الرأسمالية لاجلال الإشتراكية محلها. أما التيار الثاني، والذي يمثل الإشتراكية العملية الحديثة بكل ما تعنيه من إبراز التناقضات الاجتماعية للنظام الرأسمالي وتحديد أسس الإصلاح اعتماداً على تحليل للتطور الإقتصادي والتاريخي، فقد تولاه بصفة أساسية ماركس وصديقه إنجلز خلال القرن التاسع عشر. وقد توصل ماركس إلى الحتمية التاريخية عن طريق دراسة التاريخ والبحث عن القوانين التي تحكم تطوره، ومن هنا تسمى الماركسية أو المذهب الماركسي "بالإشتراكية العلمية".

- ولن يتسع المجال هنا لعرض تفصيلي لكل هذه التيارات الفكرية التي كونت في مجموعها الاطار الفكري أو المذهبي للإشتراكية، ولكننا سنكتفي فقط بذكر أمثلة لها مع الإيضاح بشيء من التفصيل للمذهب الماركسي، باعتباره أقوى وأهم المذاهب الإشتراكية وأكثرها تأثيرا في الحياة العملية.

#### ١ - الفكر القديم : أفلاطون (٤٢٩ - ٣٤٧ ق.م) :

- في كتابه "الجمهورية" تطلع الفيلسوف الإغريقي أفلاطون إلى دولة مثالية تكون مؤسسة على شيوعية الأموال والنساء بين الطبقات العليا في المجتمع.. وقد رأى تقسيم المجتمع إلى أربع طبقات (الحكام والحكماء، الحراس، المنتجون من صنع وتجار وزراع، وأخيرا: الأرقاء)، حيث يتساوى الرجال مع النساء ويكون الأطفال على الشيوع بين كل المواطنين في كافة الطبقات وتتولى الدولة تربيتهن ورعايتهن. وتكون النساء على الشيوع بالنسبة لطبقتي الحكام والحراس وبالنسبة لباقي الطبقات يكون إختيارهن بالقرعة. كما أن الملكية لن تكون إلا بالنسبة لطبقة المنتجين، وتلغى بالنسبة لبقية الطبقات. وهكذا تصبح الملكية إمتيازاً للطبقة الدنيا وتقتصر الشيوعية على الطبقة الأرستقراطية وحدها.

- وقد رأى أفلاطون أن في أبعاد الطبقات العليا عن كل تعلق بالأموال وبالأشخاص، وتكريس حياتهم للقيام بوظائفهم في خدمة الدولة فحسب، تحقيق لدولة تسود فيها العدالة والسلامة.

- وفي أواخر حياته، قدم أفلاطون كتابه "القوانين" تخلى فيه عن فكرة الشيوعية في الأموال والنساء والأطفال ما دام المواطنون لم يبلغوا بعد الدرجة التي يجعلهم يقبلونها. كما عدل عن فكرة إلغاء الملكية الفردية وحل محلها فكرة تقسيم الأرض إلى قطع متساوية يمتلك كل مواطن قطعة واحدة منها، وهكذا تظل المساواة باقية باستمرار(١).

---

(١) وبالنسبة للأموال المنقولة من أدوات العمل وأشياء الاستعمال الخاص، فإنه لا يسمح للمواطنين بامتلاكها إلا من أجل الدولة التي ستتولى أيضا توزيع المنتجات فيما بينهم...  
راجع :

- H. DENIS; "Histoire de la pensée économique", P.U.F., Paris, 1966, p. 17 - 35.

- ويلاحظ أن أفلاطون لم يقصد بنظامه تحقيق زيادة في الإنتاج ولا توزيع عادل للنتاج بين المواطنين، كما أنه بتنظيمه للملكية الفردية، في كتاب القوانين، قد جعلها مظهرا أكثر منها حقيقة وواقعا (١).

## ٢ - الإشتراكية الخيالية : (توماس مور - يوتوبيا ١٥١٦) (٢) :

- في عام ١٥١٦ نشر الكاتب الإنجليزي توماس مور كتابا عنوانه يوتوبيا Utopia وهو إسم يصف جزيرة خيالية "لا وجود لها في أي مكان"، الأموال فيها مملوكة ملكية شائعة ويحصل الناس بذلك على قدر من السعادة لم يكونوا يحصلون عليه في إنجلترا وقت أن نشر هذا الكتاب (٣). وقد هاجم "مور" الملكية الفردية، وكذلك قياس كل شيء بمقياس النقود، كما إنقذ بصفة خاصة مظاهر الثراء الفاحش والفقر المدقع وسوء إستغلال الأغنياء لثرواتهم وأوقات فراغهم. ووجه نقداً عنيفاً لحركة التسييس التي تمت في إنجلترا بين عامي ١٤٨٧ و ١٥٥٠ (٤). ووصف النظام السياسي لهذه الجزيرة، فهي جمهورية يرأسها بالانتخاب لدى الحياة رئيس ومعه حكام منتخبون لفترة محددة. ومن الناحية الإقتصادية، تكون الصناعة مهنة سكان المدن، والزراعة مهنة سكان الريف. وحدد ساعات العمل بست ساعات يوميا.. ومن الناحية الإجتماعية، لا تلغى العائلة، بل يجب إحترامها، مع تقرير الزواج بوحدة فقط. ومن الناحية الدينية، يتمتع مواطنو يوتوبيا بالحرية الكاملة في العبادة.

---

(١) لمزيد من التفصيل، راجع : د. أحمد جامع، المذاهب الاشتراكية، المرجع السابق، ص ٢٠ - ٢٣.

(٢) ومن كتاب الفكر الاشتراكي الخيالي، يمكن أيضا أن نشير إلى الكاتب الإيطالي «كامبانيلا»، الذي ألف رواية «مدينة الشمس» عام ١٦٠٢. وهي مزيج من فكر أفلاطون وتوماس مور وكاثوليكية العهد الاقطاعي.. راجع : د. زكريا نصر «النظام الاقتصادي، مرجع سابق، ص ١٩٢ وما بعدها.

(٣) راجع : د. لبيب شقير، المرجع السابق، ص ١٩٧.

(٤) وقد أشرنا إلى هذه الحركة فيما سبق.

- ويلاحظ أن "مور" قد استطاع أن يتصور جماعية الإنتاج (١)، كما نجح في تصوير مجتمع يسعى فيه الجميع إلى تحقيق المصلحة العامة ضماناً لتحقيق المصلحة الفردية لكل مواطن، إلا أنه لم يتعرض للوسائل الكفيلة بتحقيق هذا المجتمع السعيد فعلاً في العالم الواقعي... بل ولم يفصح حتى عن رغبته في تحقيقه.

٣ - تمهيد للاشتراكية الحديثة: سيسموندي (١٧٧٣ - ١٨٤٢) وسان سيمون (١٧٦٠ - ١٨٢٥) :

- عاصر هذان الكاتبان الفرنسيان الظروف السيئة المعروفة التي سادت في المصانع - في بداية القرن التاسع عشر وبعد تثبيت النظام الرأسمالي لاقدامه - وإخصها إنخفاض الأجور وطول ساعات العمل وسوء الظروف الصحية في المصانع وتشغيل النساء والأطفال. وكذلك الأزمات الاقتصادية التي تعرضت لها أوروبا بصفة دورية.. وقد حاول كل منهما بأفكاره البحث عن تفسير لهذه الأوضاع من ناحية، وإقامة نظام علمي يشتمل على أخلاق وضعية قادرة على أن تحل محل المعتقدات الدينية الجامدة مع عرض ملامح مجتمع جديد تتحقق فيه عدالة للتوزيع من ناحية أخرى.

١ - آراء سيسموندي S. de Sismondi (١) :

يعتبر هذا الإقتصادي أول من حاول تفسير فقر العمال والأزمات الاقتصادية الدورية، كما رسم أسس السياسة الاجتماعية والإقتصادية الكفيلة بعلاج مساوئ النظام الرأسمالي في كتابه "الأسس الجديدة للإقتصاد السياسي - عام ١٨١٩".

---

(١) في حين أن كل من سبقوه لم يتصوروا سوى جماعية الاستهلاك فقط بعد أن يكون كل فرد قد قام بإنتاج ما يستطيع مستقلاً عن غيره «فردية الإنتاج».

(٢) ومن أهم مؤلفاته: "Nouveaux principes d'économie politique" وقد أعيد طبعه في باريس عام ١٩٧١.



- وفي تفسيره لفقر العمال ذهب إلى اعتبار المنافسة الحرة التي تميز النظام الرأسمالي من أهم العوامل التي ساهمت بتعميق الفجوة بين طبقة الرأسماليين (الملاك) وطبقة الفقراء (العمال أو البروليتاريا)، حيث أدى ذلك إلى إختفاء الطبقات المتوسطة من مزارعين وحرفيين وتجار صغار وتحويلهم إلى طبقة العمال الأجراء.. وقد أدى هذا الإتساع في هذه الطبقة الأخيرة إلى إجبارها على قبول أي أجر يعرضه الرأسمالي مهما كان منخفضاً.. ويؤدي إنخفاض أجر العمال إلى التحكم في عددهم.

- وفي تفسيره للأزمات رأى سيسموندي أنها ترجع إلى صعوبة توقع الطلب المستقبل على المنتجات بعد إتساع السوق، فالمنتجون يقررون حجم إنتاجهم على أساس ما يملكونه من رؤوس الأموال وليس على أساس حجم الطلب الفعلي الذي تقدمه السوق لمنتجاتهم.. ولما كان دخل الطبقة العاملة ضئيلاً، وحجم دخل الرأسماليين كبيراً ومتزايداً، فإن ذلك يؤدي إلى خلق طلب غير متوازن على المنتجات بمختلف أنواعها.. وفي هذه الحالة لا تجد الصناعات الوطنية المنتجة لسلع عامة وأساسية طلباً كافياً على منتجاتها، فلا تجد أمامها سوى اغلاق أبوابها وتسريح عمالها.. ويترتب على ذلك إنخفاض في مقدار الاستهلاك من هذه السلع وإستمرار الأزمات(١).

- ورغم هذه الأفكار الأصلية التي ساهم بها سيسموندي في الفكر الإشتراكي، إلا أنه لم يكن إشتراكياً بالمعنى العلمي للكلمة، إذ أنه اعتبر الملكية الفردية مشروعة وضرورية.. ومع ذلك فإن أفكاره قد ظهرت فيما بعد في كتابات إشتراكيين من مختلف المذاهب الإشتراكية.. وقد اعتبره بعض الإقتصاديين المعاصرين إشتراكياً، ولكنها إشتراكية على إستحياء *de la timidité* فقد أراد أن يغير العالم بأفكاره الإجتماعية، ولكنه لم يسع إلى إنقلابه(٢).

---

(١) وبذلك يكون سيسموندي قد ساهم بفكرتين أصيلتين في الفكر الإشتراكي: الأولى: هي الفصل التام بين الرأسماليين والعمال، والثانية: هي إعتبار قصور الاستهلاك كسبب للأزمات الرأسمالية: راجع: د. أحمد جامع: المذاهب..... المرجع السابق، ص ٥٢.

(٢) راجع: - H. GUITTON, D. VITRY; "Eco. politique op. cit., p. 59 - 60.

## ب - آراء سان سيمون Saint - Simon (١) :

- معارضة الزهدية المسيحية وتأسيس الأخلاق الوضعية الجديدة على أساس مراعاة الحاجات المادية للجسد، وشرعية البحث عن السعادة الدنيوية، وتمجيد الثروة والرفاهية الإنسانية.

- الدعوة إلى إقامة تنظيم جديد للمجتمع على أساس وحيد هو العلم الوضعي الذي كان الأصل البعيد للثورة الصناعية الحديثة.

- تمجيد الصناعة وإعبارها أساس التقدم، وإعتبار أن العلماء والصناع والتجار والزراع وأصحاب المهن الأخرى هم القيمة الحقيقية للمجتمع.

- ضرورة وجود سلطة عامة في المجتمع تدير عملية الإنتاج من الناحية الفنية وتتولى توزيع الناتج على كل من ساهموا في تحقيقه (حكومة أعمال وليست حكومة أشخاص).

- أقر الملكية الفردية ولم يدع إلى إلغائها (ومن هنا فإن البعض لا يعتبره اشتراكيا، باعتبار أن جوهر الاشتراكية هو إلغاء الملكية الفردية).

.. والواقع أن آراء سان سيمونيين (أتباع سان سيمون) هي التي تعتبر المظهر الأول للإشتراكية الحديثة في القرن التاسع عشر، فقد هاجموا الملكية الفردية باعتبارها أساس لإستغلال الإنسان للإنسان، ونادوا بإلغاء الميراث لأنه يؤدي إلى إنتقال الثروة إلى الأفراد بصرف النظر عن الكفاءة. وإقترحوا إنتقال الثروات إلى الدولة وليس العائلات، على أساس أن الدولة تمثل المجموع وعليها أن تتولى توجيه الإنتاج والتوزيع. كما نادوا بأن يؤسس نظام الإنتاج والتوزيع على قاعدة مؤداها أن يعهد بكل شخص بالعمل الذي يتناسب مع كفاءته وأن يكون لكل شخص جزء من الناتج القومي حسب عمله وكفاءته..

---

"L'industrie - 1817-1818"

(١) ومن أهم مؤلفاته :

"le système industriel 1821", le catéchisme des industries - 1828".

- إن هذه الأسس الجديدة التي نادى بها هؤلاء تجعلهم بحق أول الإشتراكيين الحديثين، فقد بنوها على أساس علمي بعيدا عن الفكر الشيوعي القديم والأفكار الخيالية لمن سبقوهم. كما أن هجوم السان سيمونيين على دخل الملكية باعتبارها دخل دون عمل وإستغلال من الإنسان للإنسان، قد أصبح حجة عامة لكافة المذاهب الإشتراكية الحديثة في القرن التاسع عشر.

### جـ - الإشتراكية التشاركية : le socialisme associationniste

- جدير بالذكر أن نشير إلى هذا التيار الفكري الجديد الذي وجد مؤسسوه في النصف الأول من القرن التاسع عشر في فرنسا وإنجلترا... ونقطة البداية في فكر هؤلاء تتمثل في عدم رضائهم عن النظام الرأسمالي الذي ثبت أركانه في ذلك الوقت في كل من هذين البلدين، والذي تميز بالمنافسة الطاحنة وما تؤدي إليه من سيطرة الرأسماليين الكبار على باقي المنتجين، والصراع بين أصحاب الأعمال من أجل زيادة أرباحهم، والصراع بين العمال لزيادة أجورهم وما يترتب على كل هذا من عداوة وبغضاء يعيش فيهما المجتمع. - - -

- وقد إستهدف هؤلاء المفكرون، وهم كثيرون، نذكر منهم: شارك فورييه الفرنسي، وروبرت أوين الإنجليزي وليام تومسون الإيرلندي، إستهدفوا إقامة نظام جديد في المجتمع يقوم على أساس الإشتراك، أو التشارك، الحر الإرادي بين الأفراد(١) في شكل جمعيات أو تشاريكات Associations تكون كفيلة بالقضاء على نظام المنافسة بكل ما يحمله من مساوئ. وسوف نقتصر هنا فقط على إيضاح دور المفكر الإنجليزي روبرت أوين (١٧٧١ - ١٨٨٥)، والذي حاول فعلا نقل أفكاره إلى الواقع العملي:

(١) والخلاف الجوهري بين هؤلاء المفكرين وبين السان سيمونيين يتمثل في كون الآخرين يرون أن حل مشكلات المجتمع يكمن في نظام اجتماعي يفرض على المجتمع من أعلى (الدولة)، بينما التشاركيون يرون حماية الفرد أولا من خلال انضمامه إلى التشاريكات. راجع تفصيل ذلك عند : د. أحمد جامع «المذاهب الإشتراكية مرجع سابق ص ٦١ ومابعدها.

- كان روبرت أوين من رجال الصناعة، فقد كان يملك مصنعا للنسيج يعمل فيه ٥٠٠ عامل في الوقت الذي تقدمت فيه الرأسمالية الصناعية، ومن ثم فقد أتيح له أن يشهد التناقض بين طبقة الرأسماليين وطبقة العمال، وهو ما دفعه إلى نقد النظام الرأسمالي وما يترتب عليه من مساوئ، وإلى المطالبة بتغييره تغييرا عميقا.

- وكانت الفكرة الأساسية عند "أوين" والتي آمن بها وناضل من أجلها طوال حياته هي أن المحيط الاجتماعي الذي يعيش فيه الفرد هو الذي يحكم أعماله ويحدد أفكاره، وكيف سلوكه. وعلى ذلك فإن هذا المحيط الاجتماعي يجب أن يتغير أولاً (١).. وقد بدأ "أوين" تطبيق أفكاره في مصنعه الذي كان يملكه في "نيولانارك". حيث أنشأ مساكن للعمال تحيط بها الحدائق ووفر لهم السلع الاستهلاكية والخدمات الصحية... وخفض ساعات العمل من ١٧ ساعة إلى عشر ساعات فقط في اليوم الواحد... ودعا أصحاب الأعمال ليحذوا حذوه، لكن دعوته لم تلق إستجابة منهم.. ثم هاجر إلى أمريكا وحاول إنشاء مزرعة جماعية لكنها أيضا لم تنجح. وعاد إلى إنجلترا عام ١٨٢٩، وقد هداه تفكيره إلى أن أس البلاء في المجتمع هو الربح. فنادى بالفائه لأنه يمثل ظلما للمشتري وخطرا لما يسببه من أزمات اقتصادية. فالعمال يعجزون عن إستهلاك كافة ما أنتجوه، لأنهم لا يحصلون على قيمة ما أنتجوه كأجر، بل أقل منها، ويؤدي ذلك إلى زيادة الإنتاج عن الإستهلاك وبالتالي حدوث الأزمات الاقتصادية.

ومن هنا إتجه إلى إلغاء الربح من خلال ما يسمى ببونات العمل والتي

---

(١) ولاحظ أن هذه الفكرة ليست بالجديدة، فقد نادى بها كتاب فرنسيون عديدون ثم صاغها جان جاك روسو في شكلها النهائي في كتابه الذي نشره عام ١٧٥٥ بعنوان «مقال في أصل وأسس انعدام المساواة». ولكن البعض قد اعترض على هذه الفكرة لما تعمله من مصادرة على المطلوب. فلو كان الإنسان هو حقا نتاج محيطه الاجتماعي فانه لا يمكن تصور أنه يستطيع تغيير هذا المحيط نفسه - كما أن نفس المحيط الاجتماعي في إنجلترا وفي عصر أوين (المحب للخير) هو الذي أنتج معه الجشعين والمستغلين من أصحاب الأعمال.

تحل محل النقود (أداة الربح). ويتم تبادل المنتجات على أساس مقدار ما بذل فيها من عمل (يُقَدَّر في بونات العمل).. وقام فعلا بنقل هذه الفكرة إلى التطبيق، فأنشأ "جمعية المبادلة العادلة للعمل National equitable labour exchange حيث يقوم العضو بتوريد ما ينتجه من سلع إليها، في مقابل بونات العمل التي تحدد ساعات العمل التي بذلت في الإنتاج، ثم تعرض المنتجات في متجر الجمعية لكل من يريد شراءها من الاعضاء بدفع بونات العمل التي يحملها. وبهذا يتم إلغاء الربح، ويقضي على الوسيط بين البائع والمشتري.

- لكن هذه التجربة لم تتجح أيضا لأسباب كثيرة منها:

١ - مبالغة العمال في عدد ساعات العمل التي بذلوها في إنتاج السلع التي يقدمونها، وذلك رغبة في أخذ أكبر عدد من بونات العمل ٢ - إنضمام أفراد إلى الجمعية غير مؤمنين تماما بأهدافها مع تقديمهم فقط السلع التي يعجزون عن بيعها في السوق ٣ - عدم التُّجَّار إلى محاربة جمعية أوين لما رأوا فيها من خطر على رقم مبيعاتهم وإنهاء معاملاتهم مع المستهلكين، كما قامت بعض المتاجر بقبول أذونات العمل للشراء منها، وإستعملت هذه البونات في تجريد الجمعية مما لديها من سلع، ثم رفضت بعد ذلك قبول الاذونات ٤ - كان نشاط جمعية أوين ضيقا، وكان عدد السلع قليلا وينقصها التنوع..

- ورغم فشل أوين في تحقيق ما كان يصبو إليه، إلا أن جهوده لم تضيع هباء، فقد أنشئت بعد ذلك محلات تعاونية في لندن عرفت باسم Union Shops، وتحققت فيها بصفة جزئية فكرة إلغاء الربح، وحققت نجاحا نسبيا وأخذت تتطور حتى أخذت شكلها النهائي على يد رواد روتشديل في سنة ١٨٤٤، حيث قامت جمعيات لا تهدف أساسا إلى الربح، ولكن الربح الذي يتحقق يرد إلى المستهلك في صورة عائد بنسبة مشترياته من الجمعية. وعلى ذلك تحققت الفكرة التعاونية أو التشاركية، التي نادى بها أوين. والتي تمثلت في إلغاء الوسيط

والربح دون ما حاجة إلى إلغاء النقود، ووجدت الصلة المباشرة بين المنتج والمستهلك<sup>(١)</sup>.

- والواقع أن هذه الفكرة الرئيسية لدى "روبرت أوين" قد كونت الفكرة الأساسية في الجمعيات التعاونية الإستهلاكية؛ ولذا يعتبر أوين بأنه "أب" للتعاون.. وقد لعبت أفكاره دورا هاما في تنوير الطبقة العاملة في إنجلترا في النصف الأول من القرن التاسع عشر، وفي قيام الحركة التعاونية. ولكن يلاحظ أنه لم يطالب بنزع الملكية الخاصة لأدوات الإنتاج القائمة، وإنما طالب فقط بتكوين رؤوس أموال جديدة تُستغل بطريقة تعاونية، وذلك ما يبرر وصف اشتراكيته "بالإشتراكية التشاركية أو التعاونية"<sup>(٢)</sup>.

#### ٤ - الإشتراكية الحديثة (المذهب الماركسي) :

- رأينا أن الأفكار الإشتراكية السابقة على "كارل ماركس" (١٨١٨ - ١٨٨٢) قد غلب عليها الطابع الاصلاحى، وكانت تنفيسا عن الضيق بالواقع، وبما يحتويه من آلام وقسوة وحرمان، وهي أمور لم تخل منها الحياة يوما من الأيام، والملاحظة العامة على كافة هذه الأفكار والمقترحات هي، أما أنها لم تطبق تطبيقا عمليا، وإما أنها قد أصيبت بالاخفاق حين وضعت موضع التنفيذ<sup>(٣)</sup>. وهذه الأفكار لم تذهب إلى حد اعتبار الإشتراكية كمرحلة حتمية من مراحل التاريخ. ويرجع الفضل لكتابات كارل ماركس وصديقه إنجلز إلى اعتبار الإشتراكية كمرحلة حتمية من مراحل تطور التاريخ. فالظروف الحقيقية الناشئة عن التطور التاريخي سوف تفرض المرحلة الإشتراكية باعتبارها مرحلة تالية على الرأسمالية، وهي مرحلة لا يمكن تفاديها.

---

(١) راجع : د. أحمد جامع، د. زين العابدين ناصر: «أصول الاقتصاد والتعاون» كلية الحقوق - جامعة عين شمس ١٩٩١/٩٠، ص ٦٧.

(٢) راجع : د. السيد عبدالمولى، المرجع السابق، ص ١٦٠.

(٣) راجع : د. لبيب شقير، المرجع السابق، ص ١٩٨.

وقد توصل ماركس إلى الحتمية التاريخية عن طريق دراسة التاريخ والبحث عن القوانين التي تحكم تطوره، ومن هنا تسمى الماركسية "بالاشتراكية العلمية" (١).. ويقصد هنا بالاشتراكية العلمية: الاشتراكية التي تنصرف إلى كشف القوانين التي تحكم التحول الاشتراكي، وبذا تتميز عن "الاشتراكيات الاصلاحية أو الاشتراكيات الخيالية" والتي حاولت إقترح حلول لمشكلات المجتمع الرأسمالي، والتي تؤمن بعدالة الاشتراكية لا بحتميتها(٢).

- والواقع أن الفلسفة الماركسية تحتل مكان الصدارة من المذهب الماركسي، فالماركسية تعتبر في المقام الأول مذهباً فلسفياً يقوم على الجدلية أو الديالكتيكية (٣) في بحثها وتعلُّقها لظواهر الطبيعة، وعلى التفسير المادي لهذه الظواهر، كما أنها مادية تاريخية بتطبيقها مبادئ الفلسفة الجدلية المادية على الحياة الاجتماعية بمختلف مظاهرها وعلى دراسة المجتمعات وتاريخها.. أما الإقتصاد الماركسي - وهو نقد للنظام الرأسمالي - فهو محاولة لدعم النظريات والآراء الفلسفية للمذهب.

### ١ - الأساس الفلسفية للمذهب الماركسي :

- فيما يتعلق بالفلسفة الجدلية، نجد أن ماركس قد تأثر بأراء الفيلسوف الألماني هيغل Hegel (١٧٧٠ - ١٨٣١) وعلى وجه الخصوص بنظريته في التطور الديالكتيكي التي قسرها بها تطور الفكر الإنساني، وتقوم هذه النظرية على

---

(١) وينهب الماركسيون إلى حد القول بأن الماركسية هي التعبير العلمي الوحيد عن الاشتراكية كلها، وأن كافة ماعداها من المذاهب إما خيالي وإما منحرف عن الاشتراكية الحقيقية التي تتمثل فقط في الماركسية - لدراسة الماركسية على نحو أكثر دقة وتوصيلاً. راجع : د. أحمد جامع، المذاهب الاشتراكية، ص ١٤٤ ومابعدها.

(٢) راجع : د. السيد عبدالملوك، المرجع السابق، ص ١٦١ ومابعدها.

(٣) وكلمة ديالكتيكية Dialectique هي مصطلح مشتق من الكلمة اليونانية *dialogesthai* وتعني الحوار والمناقشة.

أساسين هما: ثلاثية مراحل التطور من ميلاد ونمو وفناء من ناحية، وصعود الإنسانية الدائم من المراحل الدنيا إلى المراحل العليا بحيث يكون موت نظام، أو فكرة ما، أيادانا بمولد نظام جديد أرقى وأعلى من النظام القديم من ناحية أخرى. وعلى هذين الأساسين تقوم حركة الجدل عند «هيجل»، وهي تقضي بأن كل وجود، وكل نظام وكل فكرة، إنما يسير وفقا لمراحل ثلاث هي: الفكرة أو الدعوى *thèse* والنقيض لها *antithèse*، ونقيض النقيض أو نفي النفي، وهو تركيب *Synthèse* من الفكرة ونقيضها.. فكل وجود أو نظام أو فكرة، إنما يبدأ بتأكيد نفسه، لكنه عندما ينمو ويبدأ في فرض نفسه فإنه يتسبب في وجود قوى تناقضية تقف ضده، ومن خلال هذا الصراع يبرز وجود جديد أكثر علواً وسمواً وكماً لا، تتركب وتتصالح فيه القوى المعارضة وهذا التركيب الجديد يعتبر فكرة جديدة (كالأولى تماماً) من حيث ما يحدثه من تطور، فينشأ في مواجهته نقيض يصطدم به، ومن هذا التصادم ينشأ تركيب جديد. وهكذا يكون الفكر الإنساني دائماً في تطور.

- وهكذا يمثل منطق هذه الفلسفة في تمجيد الصراع أو الكفاح باعتباره العامل الأساسي في التطور والارتقاء.. وقد تأثر "ماركس" و"انجلز" بهذه الفلسفة واستخدماها سلاحاً فعالاً في الهجوم على النظام الرأسمالي وبيان حتمية زواله. إلا أن "ماركس" قد اختلف عن "هيجل" من ناحيتين: الأولى: أن "ماركس" لم يسلم بأن الفكر (أو الوعي) هو الذي يحرك التطور الإنساني أو تطور التاريخ البشري، إن القوى المادية هي التي صنعت ومازالت تصنع التاريخ.. وتتمثل هذه القوى المادية - في رأيه - في ظروف الإنتاج وعلاقات التبادل الكائنة في المجتمع. وهكذا كان "هيجل" مثاليًا أما "ماركس" فكان، على العكس من ذلك تماماً، ماديًا.. وقد إنتهى "ماركس" من ذلك إلى ما أسماه "بالتفسير المادي للتاريخ". وفي هذا المجال يقول: "إن العلاقات الاجتماعية مرتبطة ارتباطاً وثيقاً بالقوى الإنتاجية، وعندما يكتسب الناس قوى إنتاجية جديدة، فإنهم يغيرون من أسلوبهم في الإنتاج، وبتغييرهم لأسلوب الإنتاج ولطريقة كسب معاشهم، فإنهم يغيرون من كافة علاقاتهم الاجتماعية. إن



الطاحونة اليدوية تعطيك مجتمع السيد الإقطاعي، والطاحونة البخارية تعطيك مجتمع السيد الرأسمالي الصناعي. أن نفس الأفراد الذين يقيمون علاقاتهم الاجتماعية بما يتفق مع إنتاجهم المادي، ينشئون أيضا المبادئ والأفكار والمعتقدات بما يتفق مع علاقاتهم الاجتماعية. وهكذا تكون هذه المبادئ والأفكار وقتية وليست أزلية، تماما كالعلاقات الاجتماعية التي تعبر هذه المبادئ والأفكار عنها، إنها إنشاءات تاريخية وإنتقالية" (١).

- وعلى ذلك يكون العامل الإقتصادي - في رأي "ماركس" - هو العامل الرئيسي الذي يشكل كافة العوامل الأخرى، بما فيها الفكر.. وهو يقصد بالطبع بالعامل الإقتصادي أو المادي: طرق الإنتاج وما تؤدي إليه من روابط تبادلية إقتصادية.

أما الناحية الثانية: فإنها تتمثل في أن "ماركس" طبق فكرة التطور الديالكتيكي على النظم الاجتماعية، فكل نظام اجتماعي يحمل في ثناياه وطياته عوامل فنانة وزواله. ففي كل نظام تتولد قوى تعمل حتى تقضي عليه في النهاية، ويأتي محله نظام جديد. وعندما يأتي النظام الجديد، تتولد في داخله، بدوره، القوى التي تعمل حتى تقضي عليه. وهكذا.. ويبين "ماركس" أن تاريخ أي مجتمع لم يكن إلا تاريخ "الصراع بين الطبقات" (٢)، فصراع الطبقات *lutte de classes* هو القوة التي تعمل وتنقل التاريخ من نظام اجتماعي إلى آخر، ففي القديم قام النزاع بين الأرقاء والسادة، ثم إنتقل التاريخ إلى الإقطاع وحل محله النظام الرأسمالي. ثم يقرر "ماركس" أن النظام الرأسمالي نفسه خاضع لنفس القانون، إذ تتولد بداخله القوى التي تؤدي إلى فنانته وزواله عن طريق صراع الطبقات فيه (٣). إن التطور الهائل في القوى الإنتاجية للمجتمع قد أدى إلى

---

(١) - K. MARX; "Poverty of philosophy (1847), F.L.P.H., Moscow, p. 122.

- مشار إليه في المذاهب الاشتراكية، مرجع سابق، ص ١٧٨.

(٢) من افتتاحية مؤلفه : "Communist Manifesto"

(٣) راجع : د. لييب شقير، المرجع السابق، ص ٢٠٣.

إسباغ الطابع الجماعي على عملية الإنتاج حيث أصبح عشرات الآلاف من العمال يعملون مشتركين في مكان واحد في مصانع هائلة وعلى آلات ضخمة معقدة، مما أدى إلى وجود تناقض تام بين هذا الطابع الجماعي أو الاجتماعي للقوى الإنتاجية وبين الطابع الفردي لعلاقات الإنتاج والذي يتمثل في الملكية الرأسمالية أو الفردية، لوسائل الإنتاج. ويشكل هذا التناقض عائقا لتطور هذه القوى، ومن ثم، لابد من إحلال علاقات جديدة ولن يتم هذا الإحلال إلا بثورة إجتماعية تقوم بها الطبقات العمالية المُستَغْلَّة (١).

#### ب - التحليل الإقتصادي في المذهب الماركسي :

- رأينا حالا كيف إنتهت الفلسفة المادية التاريخية "ماركس" إلى ضرورة قيام ثورة إجتماعية من جانب الطبقة المُستَغْلَّة المقهورة والتي تتمثل في العمال الإجراء أو طبقة البروليتاريا، وذلك من أجل إزالة التناقض القائم في ظل النظام الرأسمالي بين هذه القوى المنتجة وعلاقات الإنتاج الظالمة لها.. لكن دور الثورة الإجتماعية لا يقتصر على الهدم فحسب، بل يتعداه إلى إقامة علاقات إنتاج جديدة محل العلاقات القديمة، وبناء نظام إجتماعي متقدم محل النظام المنهار.. وهذه الثورة الإجتماعية لن تطيح بكل منجزات النظام القديم، ولكنها ستهدم فقط علاقات الإنتاج السائدة لتحل محلها علاقات أخرى تتوافق وتناسب مع ما بلغته القوى الإنتاجية من تطور.

- وإضافة لذلك، أراد "ماركس" الفيلسوف أن يبرهن إقتصاديا على حتمية إنهار الرأسمالية وذلك بكشف التناقضات التي يحتويها هذا النظام. وبعبارة أخرى، فإن الجانب الإقتصادي في تحليل "ماركس" ينصب كله على بيان كيف تؤدي القوى الإقتصادية الكامنة في النظام الرأسمالي إلى القضاء عليه. ولذلك فإن أبحاث "ماركس" تعتبر دراسة لسير التطور في الرأسمالية.

- والواقع أن التحليل الإقتصادي للماركسي يحتوي على نظريات متعددة:

---

(١) راجع : د. أحمد جامع، المذاهب الاشتراكية، مرجع سابق، ص ١٩٥.

نظرية العمل في القيمة، نظرية فائض القيمة، ميل معدل الربح إلى التناقص، تراكم رأس المال المتزايد ومركزيته المتزايدة، قانون الفقر العام، والأزمات الدورية.. والحقيقة التي أراد "ماركس" إبرازها من تفاعل هذه النظريات إنما تتمثل في أن محصلة سير النظام الرأسمالي هي في النهاية تعميق للصراع بين طبقة الرأسماليين والعمال..

- ولن يسمح المجال هنا بعرض تفصيلي لهذه النظريات المكونة للتحليل الإقتصادي في المذهب الماركسي(١)، وإنما سنكتفي فقط بأن نشير - وفي إيجاز - لنظرية فائض القيمة باعتبارها حجر الأساس في كل الإقتصاد الماركسي.

- وقد مهد ماركس لهذه النظرية بتمييزه للمبادلة في ظل النظم السابقة على النظام الرأسمالي عن تلك التي تتم في ظل هذا النظام.. ففي النظم السابقة كانت عملية المقايضة هي صورة التبادل (سلعة <----> سلعة) حيث تتساوى هاتين السلعتين في القيمة، أما في ظل النظام الرأسمالي فإن التبادل يبدأ بالنقود وينتهي بها (نقود <----> سلعة <----> نقود).. ولن يكون لهذا التبادل من فائدة إلا إذا تمكن الشخص من الحصول على مبلغ من النقود أكبر من ذلك الذي أنفقه أولاً. وتلك هي الحال تماماً في النظام الرأسمالي حيث ينفق الرأسمالي مبلغاً من النقود بتحويله إلى سلع معينة (عن طريق التآليف بين المواد الأولية ووسائل الإنتاج) وهذه السلع المنتجة والتي ستختلف طبعاً عن تلك التي استخدمت في عملية الإنتاج، سيقوم الرأسمالي بتحويلها إلى نقود مرة أخرى عندما يبيعها للراغبين في شرائها، وستكون النقود في هذه الحالة أكبر من قيمة النقود التي سبق إنفاقها(٢) وتتجدد هذه العملية باستمرار، وتصبح النقود في هذه الحالة عبارة عن رأس مال.

---

(١) للاطلاع على الشرح التفصيلي لهذه النظريات جميعاً، راجع : د. أحمد جامع : «المناهج الاشتراكية» - للرجع السابق، من ص ٢٠٢ إلى ص ٢٥٨.

(٢) ويلاحظ «ماركس» أن التبادل (نقود <---> سلعة <---> نقود) قد يختصر إلى (نقود <---> نقود أكبر) فقط، وذلك عند تحويل النقود إلى نقود أكثر دون القيام بعملية إنتاج، وهذه هي حالة اقراض رأس المال في مقابل الحصول على فائدة.

- وبعد ذلك يتساءل "ماركس": من أين يأتي هذا الفرق بين المبلغ المنفق أولاً والمبلغ النهائي الذي يحصل عليه الرأسمالي؟

ويُجيب "ماركس" قائلاً: إن هذا الفرق، أو الربح، أو فائض القيمة، يتحقق من سبيل وحيد هو أن الرأسمالي يتمكن من شراء سلعة ما تتميز بكون قيمة إستعمالها مصدراً للقيمة، أي سلعة يحقق إستعمالها نفسه قيمة مبادلة. وهذه السلعة التي يجدها الرأسمالي في السوق هي القدرة على العمل أو قوة العمل.. ولما كان "ماركس" يرى أن قيمة أية سلعة إنما تتحدد بعدد ساعات العمل التي بذلت في صنعها (١) فإنه يقرر، أن العمل في النظام الرأسمالي يعتبر سلعة كبقية السلع. وعلى ذلك فإن قيمة هذه السلعة تتحدد طبقاً للنظرية العامة في تحديد القيمة. فماذا يبيع العامل؟ يبيع "قوته العاملة" التي تقوم على ما لديه من عضلات وأعصاب وحيوية جسمية، ويشتريها منه الرأسمالي طبقاً لهذه النظرية.. ولكن ما هي ساعات العمل اللازمة لإنتاج قوة العمل هذه؟ - يجيب "ماركس"، أنها تتحدد بالساعات اللازمة لإنتاج ما يلزم العامل من ضروريات للحياة وبالقدر الضروري فقط، فمثلاً إذا كانت هذه الضروريات اللازمة للعامل تساوي ما قيمته ٦ ساعات عمل، فإن الرأسمالي يعطي للعامل القيمة النقدية لهذه الساعات. ولكن أين يوجد الإستغلال هنا ما دام أن الأول يشتري من الثاني "سلعة هي قوة عمله" بما تكلفه هذه السلعة من ساعات عمل لازمة لإنتاجها طبقاً لنظرية القيمة؟؟

- يوضح ماركس الإجابة عن هذا التساؤل بقوله: "إن قيمة قوة العمل ليوم أو لأسبوع، هي شيء مختلف تماماً عن قدرة هذه القوة على العمل ليوم أو لأسبوع، تماماً كما أن الغذاء الذي يحتاجه الحصان والوقت الذي يستطيع فيه

---

(١) وذلك يمثل نظرية قيمة العمل التي أخذها «ماركس» من المدرسة الكلاسيكية الانجليزية، بالذات من ريكاردو.

حمل صاحبه هما شيئان مختلفان تمام الاختلاف" (١). وهكذا فان الرأسمالي بشرائه قوة العمل ليوم واحد أو لاسبوع واحد يدفعه ثمن هذه السلعة في صورة أجر؛ يحصل على الحق في استخدام هذه القوة طوال اليوم أو طوال الاسبوع. وإذا كانت قيمة قوة العمل إنما تتحدد بكمية العمل اللازمة لانتاجها وإستمرارها، فان إستعمال هذه القوة إنما يتحدد فقط بطاقة العامل وقوته الجسدية، أي بحسب ساعات العمل التي يستطيع أن يشتغلها في اليوم أو الاسبوع "فالعمل - كما يقول ماركس - ليس مصدرا للقيمة فحسب بل هو مصدر لقيمة أكبر من تلك التي يحتوي عليها هو نفسه".

- وعلى ذلك، فمادام الرأسمالي يستحوذ على قوة العامل، فإنه يستخدم هذه القوة عددا من الساعات أكبر من ذلك العدد الذي دفع قيمته للعامل بشرائه هذه القوة (٢). ففي المثال السابق تُشتري قوة العمل بما قيمته ٦ ساعات عمل، إلا أن مدة العمل عشر ساعات ينتج العامل خلالها مقدارا من السلع، تتحدد قيمتها في السوق على قدر ما أنفق فيها من ساعات العمل (طبقا لنظرية القيمة)، فان كانت هذه القيمة التي ينتجها العامل تعادل ما قيمته ١٠ ساعات من العمل، فان الفرق هنا بين ما يعطيه الرأسمالي للعامل كاجر (ما قيمته ٦ ساعات) وما يحصل عليه الرأسمالي من بيع السلع التي ينتجها هذا العامل (وقيمتها ١٠ ساعات) هو فائض القيمة، ويحصل عليه الرأسمالي، ويكون ربحا له.

---

(١) - K. MARX; "Wages, price and profit; in Marx-Engels, Selected Works, Vol - 1. (١)

- مشار اليه في المذاهب الاشتراكية» مرجع سابق، ص ٢٨٨.

(٢) ويلاحظ هنا أن «ماركس» يقرر أن الذي يبيع هو «القوة العاملة» للعمال وليس ساعات العمل التي يقدمها هؤلاء.. وذلك حتى يتوصل إلى فكرة استغلال الرأسماليين للطبقة العاملة عن طريق القول بأن الرأسماليين بعد أن يشتروا هذه القوة من العمال، يشغلونهم ما يشاؤون من ساعات بالعمل، ويحصلون على الفرق بين ما دفعوه كاجور وقيمة السلع التي تنتج من هذه الساعات، راجع د. لبيب شقير، م. س. ص ٢٠٦.

ويسمى "ماركس" هذا الفرق (بالعمل غير المدفوع). فالرأسمالي لا يدفع للعامل مقابلاً لكمية العمل التي أداها لحسابه بأكملها، بل يدفع له فقط مقابلاً لكمية العمل الضرورية لإنتاج ما يكفل حفظ حياته وإستمرارها.. ولما كانت كمية العمل الأولى (أي قيمة السلعة)، أكبر من كمية العمل الثانية (أي قيمة العمل الضروري والمدفوع، فإن الفرق بين القيمتين (أي قيمة العمل الزائد أو الفائض وغير المدفوع) إنما يذهب إلى الرأسمالي مكوناً فائض القيمة أو الربح (١)، وهذا هو معنى إستغلال الطبقة العاملة exploitation في نظرية "ماركس".



- وفي ختام هذه اللوحة الموجزة عن الإطار الفكري والمذهبي للإشتراكية، والتي أكدنا فيها على أن الإشتراكية العلمية الحديثة ترجع أساساً إلى المذهب الماركسي، نود أن نشير إلى أن الماركسية قد تعرضت لانتقادات عديدة سواء فيما يتعلق بأسسها العامة الفكرية، أو فيما يتعلق برؤيتها المستقبلية لمصير النظام الرأسمالي. كما أنها - من ناحية أخرى - قد قوبلت بترحيب من جانب الرأي العام المثقف، فقد إعتبرها البعض كأعظم الآثار الفكرية التي خلفها القرن التاسع عشر، ومن ثم، فقد وضعوها في أعلى منزله. فهي - في رأيهم - تهدف إلى إقامة مجتمع لا طبقي بتأييدها للملكية الجماعية والعمل الخلاق وتوزيع الثروة على أساس مبدأ «من كل بحسب قدرته إلى كل بحسب عمله». كذلك فهي تمتاز - كفلسفة - بحيويتها الفائقة وعنايتها بالتغير الإقتصادي وتطور المجتمع. ومع

---

(١) يلاحظ ما يأتي

- فائض القيمة = المبلغ الذي يحصل عليه الرأسمالي لنفسه باستخدامه العمال.

- معدل فائض القيمة = النسبة بين فائض القيمة وبين رأس المال المتغير (الأجور).

- معدل الربح = النسبة بين فائض القيمة وبين رأس المال الكلي (الثابت + المتغير).

- رأس المال الثابت = وسائل الانتاج من آلات ومعدات وتظل قيمته ثابتة خلال عملية الانتاج وتنتقل كما هي ودون تغيير الى السلعة المُنتجة... راجع : د. أحمد جامع «المذاهب...» مرجع سابق، ص ٢١٠.

ذلك. فقد رأى جانب من المفكرين الرأسماليين، بأن الماركسية هي ضرب من الفلسفة الفكرية الضارة غير الواعية صدرت عن شخص ملئ بالعقد النفسية وطلعت عليه قوى مدمرة هادمة (١).

- والمجال هنا لا يتسع لعرض تقدير كامل للنظرية الماركسية (٢)، ونكتفي هنا بالقول أن هذه النظرية يرجع إليها الفضل في تسجيلها لبعض الحقائق الاقتصادية الهامة، قامت بتحليلها تحليلًا علميًا (إستغلال العمال، الأزمات الاقتصادية، الصراع الطبقي....)، وأخيرًا، فإنها قد مهدت تمهيدًا جديًا لقيام نظم اشتراكية معاصرة في كثير من البلاد، فأحدثت بذلك ثورة اشتراكية في القرن العشرين.

---

(١) هذا الرأي الأخير للعالم الأمريكي المعاصر Loucks أوردته في كتابه .

- Comparative economic systems..

وأشار إلى ذلك . د. صلاح الدين نامق، المرجع السابق، ص ١٤٢ - ١٤٣.

(٢) في هذا المجال، راجع : د. ليبي شقير، ص ٢١١ وما بعدها، د. أحمد جامع، المذاهب... ص ٢٣٤ وما بعدها.

## المبحث الثالث

### الأسس الرئيسية للإقتصاد الاشتراكي

- ان الحديث عن الاسس الرئيسية للنظام الاشتراكي يفترض تبلور وإجتماع هذا الاسس بقيام النظام بالفعل، ويحدث ذلك نتيجة مرور دول النظام بفترة إنتقالية، يمكن لها فيها أن تنهي الاوضاع السابقة على التحول وأن تخلق الأساس المادي والفني والثقافي اللازم لاعادة تنظيم قطاعات الإقتصاد القومي على أساس إشتراكي (١).

- وإذا كانت ثورة أكتوبر ١٩١٧ هي نقطة التحول الكبرى في روسيا السوفيتية من الناحية السياسية والاجتماعية والإقتصادية، فقد أعقبتها قوانين دستورية تؤكد وتدعم وجودها. إلا أن جماهير الشعب السوفيتي كلها لم تكن لتتفق مع أهداف تلك الثورة. فكان من المحتم أن تنشأ ثورات مضادة أو حروب أهلية طاحنة كانت يمكن أن تعصف بالوجود الثوري لولا حكمة "لينين" وغيره من الزعماء السوفيت ومرونة سياستهم عند التطبيق، فتم بنجاح تحول البلاد تدريجيا وفي ببطء ملموس مداه أكثر من عشر سنوات - من الرأسمالية إلى الإشتراكية(٢).. إن نجاح الثورة الإشتراكية لا يعني أكثر من وضع السلطة في يد القوى الثورية الإشتراكية في المجتمع - لكنه يتعين بعد هذا أن تُستَخدَم هذه السلطة في كل مجال لإقامة أسس الإقتصاد الإشتراكي الجديد على انقراض الإقتصاد الإقطاعي الرأسمالي القديم، وبالتالي خلق الاسس المادية والظروف الموضوعية للملائمة لبناء المجتمع الإشتراكي بأكمله بخصائصه المميزة. وتمتد الفترة الإنتقالية بالقدر اللازم لإتمام هذه المهمة بنجاح(٣).

---

(١) راجع : د. عادل حشيش - «أصول الاقتصاد...» مرجع سابق، ص ٥٥٧.

(٢) راجع : د. صلاح الدين نامق، «النظم الاقتصادية المعاصرة...» مرجع سابق، ص ١٩٨.

(٣) إذا كان من المحتم أن تمر كافة المجتمعات التي تبني الاشتراكية بهذه الفترة أو هذه المرحلة الانتقالية، فإنه من غير المحتم أن تتشابه خصائص هذه المرحلة وما تقتضيه من إجراءات في هذه المجتمعات، فالأمر مرده في النهاية إلى المرحلة التاريخية التي عبر بها =



## أولاً: الخصائص الاقتصادية للفترة الإنتقالية :

- يتسم إقتصاد مرحلة الإنتقال من الرأسمالية إلى الإشتراكية بوجود نماذج إقتصادية وإجتماعية متعددة، كما توجد به خصائص معينة تميزه عن المرحلة التالية.

١ - وفيما يتعلق بالنماذج الإقتصادية والإجتماعية، يوجد النموذج الإشتراكي: وتمثله كافة المؤسسات الصناعية والزراعية والبنوك والتجارة المؤممة، وكذلك المؤسسات التعاونية، ويقوم هذا النموذج على ملكية الدولة والملكية التعاونية (الملكية الإجتماعية)، والتي تُكوّن القطاع الإشتراكي في الإقتصاد الوطني. ويوجد كذلك النموذج السلعي الصغير، وتمثله، غالباً، إستثمارات الفلاحين والحرفيين وغيرهم من منتجي السلع الصغار الذين لا يستخدمون العمل المأجور، كما يوجد، نموذج للرأسمالية الخاصة ويشتمل على مؤسسات أصحاب العمل الرأسماليين في الصناعة والتجارة والإستثمارات الكبرى (الكولايكية)(١) في الإنتاج الزراعي. ومع كل هذه النماذج، توجد أيضاً رأسمالية الدولة، ولها أشكال متنوعة، وتمثلها المؤسسات التي يديرها الأجانب الرأسماليين على أساس إتفاقات مع الدولة. ولا تشكل رأسمالية الدولة في ظروف دكتاتورية البروليتاريا خطراً على الطبقة العاملة، وذلك لأن الدولة الإشتراكية تراقب تطور هذه الرأسمالية بصرامة، وأخيراً يوجد ما يسمى بالنموذج البطريركي (الأبوي)، وتمثله الإستثمارات الفردية الصغيرة التي ليست لها صلات دائمة بالسوق، وذلك لأنها تستهلك بنفسها كل ما تنتجه..

- وهذا التركيب الإقتصادي ذات النماذج العديدة يطابقه تركيب طبقي مناسب في المجتمع: فالطبقة العاملة تمثل النموذج الإشتراكي، والفلاحون

---

= كل مجتمع وارضاعه المادية وظروفه الاجتماعية السائدة فيه. ويلاحظ أن بعض الدول التي قامت فيها الثورة الاشتراكية، مثل منغوليا، لم تكن قد عرفت الرأسمالية على الإطلاق..

(١) «الكولايك» هم الفلاحون الأغنياء الذين كانوا يستغلون عمل الغير في استثماراتهم..

يمثلون النموذج البضاعي الصغير، والبرجوازية تمثل النموذج الرأسمالي الخاص (وبعض أشكال رأسمالية الدولة)(١).

٢ - وفيما يتعلق بالخصائص الاقتصادية نجدها تتمثل في:  
(أ) التاميم الإشتراكي: ويقصد به التحول الثوري للملكية وسائل الإنتاج الأساسية (الصناعة الثقيلة، والبنوك، والمشروعات الصناعية الكبيرة والمتوسطة، وشركات التأمين والسكك الحديدية والملاحة، وشركات التجارة الداخلية والخارجية) من يد الطبقة الرأسمالية إلى يد الدولة الإشتراكية ممثلة للشعب العامل.. ويؤدي التأميم إلى إزالة التناقض الذي كان موجوداً من قبل بين الطابع الجماعي للإنتاج والطابع الفردي للملكية.. ويمثل التأميم إذن إحدى الخصائص العامة التي لا غنى عنها في الفترة الإنتقالية، مهما كانت درجة تقدم البلد الذي يمر بهذه الفترة.. ومع ذلك فإن طرق التأميم الإشتراكي قد تختلف من بلد إلى آخر (المصادرة، التأميم مع دفع تعويضات، نزع الملكية للأرض وتوزيعها على الفلاحين المعدمين... الخ).

(ب) كما تتميز الفترة الإنتقالية بتعدد أنواع قطاعات الاقتصاد القومي (القطاع الإشتراكي الحاكم والموجه، قطاع الإستغلالات الصغيرة القائمة على الملكية الفردية والعمل الشخصي، القطاع الرأسمالي الذي يقوم على الملكية والعمل الأجير، والذي لم يتم تأميمه بعد)..

(ج) ومن خصائص الفترة الإنتقالية: تعدد طبقات المجتمع حيث تتوافق كل طبقة مع القطاع الاقتصادي الممثل لها، وقد أشرنا إلى ذلك حالاً..

(د) التصنيع الإشتراكي : وقد أوضح "لينين" أن الصناعة الآلية ذات

---

(١) ويلاحظ أن التناقض الأساسي في المرحلة الإنتقالية هو التناقض التناحري بين الإشتراكية الوليدة وبين الرأسمالية المهزومة ولكن غير المحطمة نهائياً.. وينشأ بينهما الصراع الذي تعتمد حده على المقاومة التي تبديها البرجوازية ضد البناء الإشتراكي... راجع : أفسينيف وآخرون: «الاقتصاد السياسي للإشتراكية» مرجع سابق ص ١٧ - ٢٢.

النطاق الكبير والقادرة على إعادة تنظيم الزراعة هي الأساس المادي للإشتراكية.. وتمثل الصناعة الثقيلة وصناعة وسائل الإنتاج المقام الأول في التصنيع الإشتراكي، لأنها هي وحدها التي تستطيع مد كافة قطاعات الإقتصاد القومي الأخرى بالطاقة المحركة والآلات والتجهيزات الفنية الحديثة وهي وحدها التي تستطيع تحويل الزراعة إلى الإشتراكية على أساس إستخدام آلات ميكانيكية متقدمة من جرارات ومحاريث وغيرها. ويتيح التأميم تمويلا للتصنيع الإشتراكي من خلال تحويل الجزء من الدخل القومي الذي كانت تنفقه الطبقة البرجوازية وكبار الملاك على الإستثمارات الصناعية.

#### هـ - بدء ظهور الأسس الرئيسية للإقتصاد الإشتراكي :

- يترتب على إستمرار نمو القطاع الإشتراكي بما يحمله من خصائص، ومن خلال التجارب التي مرت بها الدول الإشتراكية، وخصوصا تجربة الإتحاد السوفييتي أن تبدأ الملامح الرئيسية للإقتصاد الإشتراكي في الظهور، تلك الأسس التي تميزه تماما عن تلك التي تميز الإقتصاد الرأسمالي من حيث علاقات الإنتاج والتوزيع والميكانيزم التي تدار على أساسه الحياة الإقتصادية في المجتمع.

#### ثانيا: العناصر الأساسية (أو الأسس الرئيسية) للإقتصاد الإشتراكي :

- يمكن إشتقاق هذه العناصر من التعريف العام للإشتراكية، والذي سبق أن أشرنا إليه عند بداية الحديث عن النظام الإشتراكي.. وتتمثل هذه العناصر، أو الملامح الرئيسية في أربعة هي: الملكية الجماعية لوسائل الإنتاج، الإنتاج والتوزيع وفقا لبرامج مرسومة وقرارات من السلطة العامة، التخطيط، إشباع الحاجات المادية والمعنوية كهدف للنظام.. وتتناول هذه العناصر بشيء من التفصيل فيما يلي:

#### ١ - الملكية العامة (أو الإجتماعية) لوسائل الإنتاج :

- إن سيطرة الملكية الإشتراكية الإجتماعية لوسائل الإنتاج بلا منازع هي

الخاصة الأساسية والسمة الرئيسية المميزة للإشتركية. فالملكية الإجتماعية هي الأساس الإقتصادي للإشتركية وهي تحدد طابع ومضمون النظام الإشتراكي للإقتصاد الوطني، كما تحدد طابع مجمل منظومة علاقات الإنتاج الإشتراكية، إن هذه الملكية تشترط في ظل الإشتركية وجود شكل جديد ومبدئي لارتباط المنتجين المباشرين بوسائل الإنتاج، بينما في ظل الرأسمالية نجد المنتجين المباشرين معزولين عن وسائل الإنتاج لأن ملكيتها محتكرة من قبل طبقة الرأسماليين. وفي ظروف سيطرة الملكية الإجتماعية لا يمكن أن تستخدم وسائل الإنتاج لصالح الأقلية ذات الإمتيازات، كما هو الحال في ظل الرأسمالية، إنها تستخدم لصالح الشّغيلة والمجتمع تعبيرا عن العلاقات المتساوية لكافة افراد المجتمع الإشتراكي بوسائل الإنتاج(١).

- وقد بدأ تطبيق الملكية الإشتراكية في روسيا على مراحل بعد ثورة ١٩١٧: ففي هذا العام نفسه ألغيت ملكية الأراضي لكبار الملاك العقاريين، وأصبحت هذه الأراضي تحت إشراف إشتراكيات أو تعاونيات من الفلاحين وفقا لقانون إشتراكية الأراضي الصادر في يناير ١٩١٨. وفي ديسمبر عام ١٩١٧ تم تأميم البنوك الخاصة. أما التجارة الخارجية فقد تم تأميمها في ابريل ١٩١٨. وبدءا من يونيو ١٩١٨ أصبحت القطاعات الصناعية الرئيسية مؤمنة. وفي عام ١٩٢١، تم تقرير سياسة إقتصادية جديدة بواسطة المؤتمر العاشر للحزب الشيوعي. وكانت آثار هذه السياسة أكثر وضوحا وتأثيرا في قطاع الزراعة.

---

(١) وقد حاول الاقتصاديون البراجوازيون انكار ذلك. فهم يعرفون مفهوم الملكية بنوع من علاقة الناس بالأشياء. فالملكية في رأيهم هي عبارة عن ظاهرة سيكولوجية وفكرة مجردة خالدة، قاصدين بذلك تخليد الملكية الخاصة باعتبارها الوحيدة التي تناسب طبيعة الانسان كما يزعمون. أما الماركسية فتعتبر الملكية العنصر الحاسم في علاقات الانتاج. فالملكية تجسد علاقة الناس ببعضهم البعض فيما يتعلق بالأشياء وليس علاقة الناس بالأشياء.. راجع تفصيلات ذلك في «الاقتصاد السياسي للإشتراكية»، مرجع سابق ص ٥٨ وما بعدها.

حيث وجدت ثلاث صور للملكية: ملكية الدولة، والملكية التعاونية والملكية الخاصة (١). وهذه الأخيرة لم تكن ممنوعة بطريقة مطلقة في كل الحالات.

- وقد أسفر التطور في هذا المجال عن وجود شكلين رئيسيين للملكية: الأول هو ملكية الدولة ممثلة للمجتمع بأكمله.. وهنا تكون الدولة مالكة لوسائل الإنتاج ومُستغلة لها في نفس الوقت، وقد تمثل ذلك وعلى وجه الخصوص في قطاعي الصناعة والخدمات الأساسية.. والشكل الثاني هو الملكية الجماعية لمجموعات معينة من أفراد المجتمع أو الملكية التعاونية.. وفي عام ١٩٥٠، سيطرت الملكية الاجتماعية أو الاشتراكية بقسميها على كافة وسائل الإنتاج الموجودة في الإقتصاد القومي، حيث بلغت نسبتها ٩٩,٤٪ من هذه الوسائل.. والنسبة الضئيلة الباقية كانت تمثل الملكية الخاصة للأفراد، بشرط عدم استخدام أي عمل أجير في إستغلالها. فالملكية الشخصية في ظل الاشتراكية هي ملكية أبناء المجتمع الاشتراكي، كل على حدة، لمنتجات العمل المخصصة للإستهلاك الشخصي بصورة رئيسية. وأن موضوع هذه الملكية هو الإيرادات والإبداعات الناجمة عن العمل، والمسكن واللوازم المنزلية والحاجيات المعيشية لأفراد المجتمع (٢).

- والواقع ان ملكية الدولة في الإتحاد السوفيتي هي الشكل المسيطر بلا جدال، إذ أنها تشتمل على ٩١٪ من كافة الأصول الإنتاجية للإقتصاد القومي أي: (الأرض والثروات الطبيعية في باطنها والمياه والغابات والمصانع والورش والمناجم وخطوط النقل الحديدية والمائية والجوية والبنوك والتلفراف والبريد والتليفون والمزارع الحكومية (سوفخوز) والمنشآت التجارية والثقافية والمجموعات الرئيسية للمنازل السكنية في المدن والتجمعات الصناعية).

---

(١) راجع : H. CHAMPRE; le marxisme en Union sovietique, idéologie institutions, seuil Paris, 1955, p. 147.

(٢) راجع : الإقتصاد السياسي للاشتراكية، مرجع سابق، ص ٧٧.

أما الملكية الجماعية والتعاونية فتوجد، أولاً، في المزارع الجماعية (كولخوز)، وثانياً، في التعاونيات الإنتاجية والتي تمثل الإنتاج التعاوني الصناعي، وثالثاً، في التعاونيات الاستهلاكية التي تجمع على الأخص سكان الريف. وقد بلغ عدد التعاونيات الإنتاجية في عام ١٩٥٤ أكثر من ١٤ ألف تعاونية، أما عدد التعاونيات الاستهلاكية فقد بلغ حوالي ٢٢ ألف تعاونية تمتلك شبكة هامة من المتاجر والمخازن والمستودعات. وفيما يتعلق بالمزارع الجماعية، والتي تدخل أراضيها في ملكية الدولة مع تقرير حق الإنتفاع المؤبد عليها لهذه المزارع، فقد قدرت مساحتها بحوالي ٨٥٪ من جملة المساحة المزروعة، في حين قدرت مساحة الأرض المستغلة في صور مزارع حكومية بحوالي ١٠٪ (١).

## ٢ - الطابع الاشتراكي في الإنتاج والتوزيع :

- من الطبيعي أن يكون القسم الأكبر من الإنتاج متحققا عن نشاط المشروعات العامة، مادامت الدولة تمتلك وسائل الإنتاج الأساسية.. ويتم الإنتاج في هذه الحالة وفقا لبرامج مرسومة من الهيئات المركزية في الدولة (وهو نظام التخطيط الذي سنتناوله بعد قليل).. وتهدف هذه البرامج الى الملاءمة بين الإنتاج كما ونوعا وبين حاجات الأفراد من ناحية، كما تهدف إلى توزيع عناصر الإنتاج من عمل ورأس مال توزيعا يتفق وحاجيات الإنتاج، من ناحية ثانية.. ويلاحظ أن الدول الاشتراكية درجت في خططها الإقتصادية على إعطاء أولوية للصناعة، وإلى صناعة وسائل الإنتاج (الصناعات الثقيلة) بصفة خاصة، وذلك رغبة منها في تحقيق معدل مرتفع للنمو في الناتج القومي عن طريق التراكم

---

(١) راجع : د. أحمد جامع، د. زين العابدين ناصر «أصول الاقتصاد والتعاون»، مرجع سابق ص ٢١٤.

- ويلاحظ أن الملكية التعاونية تتميز عموما بأن حق التملك وحق الاستغلال يكون لجماعة معينة فقط، هم أعضاء الجماعة التعاونية من صغار المنتجين يضمون مواردهم وجهودهم للقيام باستغلال مشترك يقسمون العائد منه على أساس المبادئ التعاونية.

الرأسمالي الذي تسمح الصناعات الثقيلة بحدوثه بمعدل أسرع من الصناعات الخفيفة(١).

- وقد إرتبطت الملكية الإشتراكية بنوعيتها (ملكية الدولة والملكية التعاونية) بوجود نوعين من المؤسسات الإشتراكية. النوع الأول هو مؤسسات الدولة وتقوم على ملكية الدولة، أي ملكية الشعب بأسره لوسائل الإنتاج، أما النوع الثاني من المؤسسات فهو المؤسسات التعاونية (الكولخوزات) القائمة على الملكية الجماعية أي التعاونية الكولخوزية لوسائل الإنتاج.. وهذان النوعان من المؤسسات متماثلان من حيث طبيعتهما الإجتماعية والإقتصادية، لأن كليهما مؤسسات إشتراكية.. ويتجلى هذا التماثل(٢) في: علاقات التعاون بين القوى العاملة، يجري الإنتاج فيهما بطريقة برنامجية من أجل بناء الإشتراكية ولغرض تلبية حاجات الشعب المادية والروحية المتزايدة تلبية كاملة يتم توزيع الناتج فيهما وفقا للمبدأ الإشتراكي (أي بحسب كمية ونوع العمل المبذول)(٣).. وبالنسبة للأفراد غير القادرين على العمل، تمنحهم الدولة المعاشات طبقا لنظام التامينات الإجتماعية.

- ويتفق هذا المبدأ المتعلق بالتوزيع مع الشكل المسيطر للملكية في المجتمع الإشتراكي وهو الملكية الإجتماعية أو الإشتراكية. وهكذا فإن من يعمل أكثر وأحسن ينال جزءا أكبر من ناتج العمل الإجتماعي.. ويؤدي ذلك المبدأ إلى دفع العامل نحو تحسين مستواه الفني وزيادة مهارته، وبالتالي زيادة إنتاجه مما

---

(١) راجع : د. السيد عبدالمولي .. مرجع سابق، ص ١٧٣.

(٢) راجع : الاقتصاد السياسي للإشتراكية، مرجع سابق، ص ٧٤.

(٣) وإذا كان هذا المبدأ يسود في ظل مرحلة الاشتراكية، فإن المرحلة التالية وهي الشيوعية - كما ذهب الى ذلك ماركس - سيكون التوزيع فيها وفقا لمبدأ آخر هو: «لكل بحسب حاجته».

يحقق له كسبا أكبر ويحقق للمجتمع ككل زيادة متواصلة في كمية الإنتاج وتحسينا مستمرا في نوعه (١).

- ومع وجود التشابه فيما هو جذري ورئيسي لنوعي المؤسسات الاشتراكية (مؤسسات الدولة والمؤسسات التعاونية)، فإن إختلافا يوجد بينهما، يتمثل في: ١ - نتاج مؤسسات الدولة هو ملك للدولة، أي ملك للشعب بأسره، أما نتاج الكولخوزات (التعاونيات) فهو ملك لجماعة معينة يتصرف فيها أعضاؤها بأنفسهم ٢ - يدير مؤسسات الدولة مفوضوها، أي المديرين الذين تنصيبهم وتقبلهم هيئات الدولة المعنية. أما للمؤسسات التعاونية فتديرها هيئة إدارة التعاونية وعلى رأسها الرئيس، ويجري إنتخاب هيئة الإدارة والرئيس في الاجتماع العام لأعضاء التعاونية ٣ - يجري التوزيع حسب العمل في مؤسسات الدولة بشكل الأجرة المدفوعة نقدا والتي تضمنتها الدولة وتخصصها من أرصدها. أما الكولخوزات (التعاونيات) فيمكن أن يجري التوزيع حسب العمل نقدا وعينا على حد سواء وتخصص هذه المدفوعات في كلتا الحالتين من أرصدة "التعاونية". وكذلك فإن مقدار الأتعاب في التعاونيات لا تضمنه الدولة ولا يمكن أن يضمه غير الجماعات المعنية بالذات.

- ورغم هذا الإختلاف في طابع الإدارة وطبيعة الأجر المدفوع، فإن القطاعين قطاع الدولة، والقطاع التعاوني، مترابطان فيما بينهما ترابطا وثيقا ويشكلان معا الإقتصاد الوطني الاشتراكي الموحد (٢).

(١) وهكذا لا يعرف المجتمع الاشتراكي على الإطلاق أية مساواة في الأجور المدفوعة وبغض النظر عن كمية العمل المبذول ونوعه والقيمة المهنية للعامل وإنتاجية العمل. إن المساواة التي يعرفها هذا المجتمع ليست مساواة في القدرات الجسمية والذهنية للأفراد، وإنما هي مساواة اجتماعية واقتصادية تتمثل في إلغاء الملكية الفردية لوسائل الإنتاج بالنسبة إلى الجميع وفتح المجال أمام الجميع للعمل مُستخدمين وسائل الإنتاج الملوكة ملكية إجتماعية. والمبدأ المطبق على الجميع هو توزيع الناتج بحسب العمل كما وكيفا.

راجع : د. أحمد جامع، د. زين العابدين، المرجع السابق، ص ٢١٧.

(٢) راجع : «الاقتصاد السياسي للاشتراكية»، مرجع سابق، ص ٧٦.



### ٣ - الأخذ بنظام التخطيط الإقتصادي الشامل بديلا عن نظام السوق:

- إذا كان التنسيق بين وحدات الإنتاج في الإقتصاد الرأسمالي يتحقق من خلال السوق، حيث يحدث التلاقي والتعادل لقرارات المراكز المستقلة المتعلقة بالانتاج والإستهلاك، فإن ميكانيزم التنسيق، في الإقتصاد المخطط، يتحقق من خلال خطة الدولة. وتصبح هذه الخطة هي البديل للسوق، حيث تحدد العلاقات بين الإنتاج والإستهلاك، وتوضح الوظائف التي يتعين على مختلف الوحدات الإنتاجية أن تؤديها، وكذلك الشروط الفنية للإنتاج (١).

- والتخطيط الإقتصادي يعني عملية إعداد وتطبيق لخطة إقتصادية. ويمكن أن يقوم بإعداد هذه الخطة مختلف الأطراف في النشاط الإقتصادي (المستهلكون، المشروعات الإنتاجية، المؤسسات التمويلية والإدارة العامة.. الخ)، وذلك من خلال تحقيق الملاءمة بين أهدافهم الذين يبغيون تحقيقها، من ناحية، ومواردهم المتاحة من ناحية أخرى.. وعلى ذلك، فإن الخطة الإقتصادية تبدو كتتنسيق سابق ex ante أو محتمل للقرارات الإقتصادية - المتعلقة - بالتراكم وبالإستهلاك - التي تتخذها وتضعها موضع التطبيق الحكومة والأطراف الأخرى للنشاط الإقتصادي، وفقا للأهداف الإقتصادية والإجتماعية المراد تنفيذها (٢).

- ويتميز التخطيط في البلاد الاشتراكية بأنه تخطيط شامل وأمر planification-imperatif يشمل كافة النواحي الإقتصادية والإجتماعية. أما في البلاد الرأسمالية التي تأخذ بنظام الخطة فهو فقط توجيهي أو تأسيري planification-indicatif ويعتمد في تنفيذه على نظام السوق (٣).

---

(١) راجع : op. cit., p. 473. - R. BARRE; "Economie politique".

(٢) راجع : - R. LAFFONT; "La planification économique", éd. Grommont S.A. : Lausanne, 1975, p. 44 - 46.

(٣) في التخطيط الأكر تتولى أجهزة التخطيط التابعة للحكومة إعداد الخطة ومراجعتها، وتشرف الأجهزة السياسية على تنفيذها بعد الموافقة عليها، ويؤدي تنفيذ الخطة الى تنظيم عملية الانتاج وتوزيع الدخل. وفي التخطيط التأسيري، لا تكون الخطة ملزمة الا للقطاع العام. وبالنسبة للقطاع الخاص فانها لا تعدو اقتراحات غير ملزمة يمكن تنفيذها في نظام السوق.

ويمكن تعريف التخطيط الإشتراكي بأنه نشاط يستهدف تسيير الإقتصاد القومي وتنميته، وذلك عن طريق تحديد مجموعة متناسقة من الاهداف ومن الاولويات المتعلقة بالنمو الإقتصادي والإجتماعي، وكذلك تعيين الاساليب والوسائل الكفيلة بتحقيق هذه الاهداف، وأخيرا وضع هذه الوسائل والاساليب موضع التنفيذ الفعلي من أجل تحقيق الاهداف المحددة.

وعلى ذلك، فإن وظائف التخطيط الإشتراكي تتمثل في:

١ - تسيير الإقتصاد القومي وتنظيم حركته على أساس خطة قومية تتولى توزيع إعتمادات الإستثمارات والأموال الإنتاجية واليد العاملة وغيرها من الموارد بين مختلف الفروع الإنتاجية، وكذلك تحديد أنواع السلع المنتجة ومستويات إنتاجها.

٢ - تنمية الإقتصاد القومي بواسطة إنتاج مقادير كافية لإشباع الحاجات المتزايدة لأفراد المجتمع من السلع والخدمات(١).

- وحتى يتحقق التخطيط الإشتراكي، لابد من توافر شروط خاصة(٢) هي: ١ - ضرورة تحقيق الملكية الإجتماعية أو الجماعية(٣) لوسائل الإنتاج الأساسية. ٢ - ضرورة وجود جهاز متخصص قادر على الحصول على البيانات والمعلومات الخاصة بالطاقة الإنتاجية المتاحة لمختلف فروع الإقتصاد القومي وبالعلاقات المتبادلة فيما بينها. ٣ - ضرورة وجود جهاز متخصص في تحضير الخطط الإقتصادية ومراقبة تنفيذها.

---

(١) وحتى يمكن تحقيق ذلك يتعين على الخطة أن تقسم الدخل القومي ما بين التراكم، أو الاستثمار، والاستهلاك. وبهذا يتحدد معدل النمو الاقتصادي. وكذلك يجب أن تتضمن الخطة توزيع الاستثمارات ما بين مختلف فروع الاقتصاد القومي. وبهذا يتحدد اتجاه النمو الاقتصادي.

(٢) راجع: د. أحمد جامع، د. زين العابدين ناصر، المرجع السابق، ص ٢٢٩ ومابعدها.  
(٣) ويطلق تعبير «الجماعية» على جميع البرامج والمؤسسات والمعايير، التي تنظم وتدير أو تخطط للاقتصاد بأسلوب واع، بحيث يتسنى تحقيق النتائج المحددة مقدما.  
لمزيد من التفصيل.. راجع: جورج. ن. هالم «النظم الاقتصادية...» مرجع سابق، ص ٩٨.

- وإذا كان الأمر أو الإلزام يعتبر الوسيلة الأساسية المتبعة في تحقيق أهداف التخطيط الاشتراكي - مع إكمال هذه الوسيلة بعدد من الحوافز المادية، كزيادة الأجور، تقديم خدمات أو منح أوسمة.. الخ - فإن التخطيط يقوم في بعض الأمور على طابع توجيهي ليس ملزماً (١). ويتمثل ذلك في تخطيط الإستهلاك للأفراد، وتخطيط العمل، وتخطيط القطاعات التعاونية والخاصة. وفي هذه المجالات تنتهج الدول الاشتراكية سياسة توجيهية تتمثل في: التأثير على مستويات الأسعار والدخول الموزعة، فرض الضرائب، التمييز بين مستويات الأجور.. الخ.

- وتبعا لطول المدة التي توضع من أجلها الخطة الإقتصادية القومية يمكن التمييز بين ثلاثة أنواع رئيسية من الخطط الاشتراكية:

(١) الخطط طويلة الأجل : وتتراوح فترتها الزمنية بين خمسة عشر وعشرين عاما.. وتهتم هذه الخطط بمشكلة الاتجاهات البعيدة لنمو الإقتصاد القومي (تنفيذ المشروعات الإستثمارية الضخمة، إدخال فروع جديدة في الجهاز الإنتاجي، إجراء تجديدات جوهرية في الفروع الإنتاجية الموجودة، خلق مناطق ومراكز صناعية جديدة، المتغيرات التي يمكن أن تطرأ على أهداف الأجيال القادمة من العمال وعلى العلاقات الخارجية للدولة.. الخ) ويظهر الطابع الإلزامي للخطة طويلة الأجل فقط في مواجهة الأجهزة المركزية للحكومة التي يتعين عليها أن تضع الخطط الخمسية لتنمية الإقتصاد القومي وأن توجهها في ضوء الأهداف التي ترسمها الخطط طويلة الأجل.

(٢) الخطط متوسطة الأجل : وغالبا ما تكون مدتها خمس سنوات أو سبع سنوات في بعض الأحيان.. وهذا النوع من الخطط هو الأكثر أهمية في تنمية الإقتصاد القومي الاشتراكي، حيث يتحدد فيه مقدار نمو الإقتصاد القومي واتجاهه في السنوات المقبلة.. ورغم ذلك، فإن الخطط المتوسطة يمكن أن يحدث

---

(١) راجع : د. السيد عبدالمولي، المرجع السابق، ص ١٧٤.

تغيير أو تعديل فيها - خلال فترة سريانها - بواسطة الخطط السنوية. ومن أهم المجالات التي يحدث التعديل في خططها: الزراعة، التجارة الخارجية، قرارات الإنتاج التي تتأثر بنمو وتغيير الفنون الإنتاجية، وإستهلاك الأفراد من بعض المنتجات الذي يخضع لتقلبات الأذواق وغير ذلك.. وينصرف الطابع الإلزامي للخطط الخمسية إلى الأجهزة المركزية في الدولة وليس إلى المشروعات الفردية إلا إذا حددت مهام معينة فيها لبعض هذه المشروعات بصفة مباشرة.

(٣) الخطط قصيرة الأجل : وهي الخطط السنوية أو الجارية والمهمة الأساسية لهذه الخطط تتمثل في تحقيق الأهداف التي تتضمنها الخطط متوسطة الأجل في شكل خطوط عريضة لنمو الإقتصاد القومي، وذلك أخذاً في الاعتبار التطورات الفعلية والأوضاع المادية التي يشهدها المجتمع ومعه الإقتصاد القومي خلال فترة الخطة الخمسية.. ويتحقق ذلك بتجنيد كافة الموارد والإمكانات المتاحة في الإقتصاد القومي - خلال عام الخطة - وإستخدامها أفضل إستخدام ممكن.

وفي هذا النوع من الخطط، يبدو الطابع الإلزامي للتخطيط الإشتراكي في أقصى صورته، حيث تلتزم المشروعات الفردية بتنفيذ ما تحدده لها الخطة السنوية من مهام تفصيلية وخصوصاً الإنتاج المطلوب منها كما ونوعاً وخلال مدة محددة (١).

#### ٤ - ضمان الإشباع للحاجات المادية والمعنوية المتزايدة :

- ويتحقق هذا الأساس في الإقتصاد الإشتراكي عن طريق تنمية مقدار الإنتاج وتحسين نوعه باستمرار على أساس إستخدام أكثر فنون الإنتاج تقدماً

---

(١) ويقوم التخطيط الإشتراكي على عدد من المبادئ المستقرة هي : الطابع العلمي للخطة، المركزية الديمقراطية، الطابع الإلزامي للخطة، تناسق الخطة، مرونة الخطة، واتصال التخطيط.. لمزيد من التفصيل حول هذه المبادئ، راجع : د. أحمد جامع، زين العابدين ناصر، للمرجع السابق، ص ٢٣٩ وما بعدها.

وتطورا. وكنتيجة للملكية الإجتماعية أو الإشتراكية لوسائل الإنتاج في المجتمع، فإن هذه الوسائل ستوجه نحو هدف محدد هو تحقيق أقصى إشباع ممكن للحاجات المتزايدة على إختلاف أنواعها لكافة أفراد المجتمع.

ويرتبط هذا الهدف إرتباطا وثيقا بتنمية الإقتصاد القومي عن طريق أولوية إنتاج وسائل الإنتاج. ومن ثم تكون الصناعة الثقيلة بمختلف فروعها هي الشرط الأساسي لتنمية القوى الإنتاجية وزيادة الإنتاج الإشتراكي في مجموعه من خلال زيادة إنتاجية العمل. إن ذلك كله يعني إعطاء الأولوية لبناء قاعدة الإنتاج للإقتصاد القومي من هياكل إقتصادية أساسية وصناعة ثقيلة بكافة فروعها (١).

- إن مضمون القانون الإقتصادي الأساسي للإشتراكية يتمثل - كما كشف عن ذلك ماركس وإنجلز - في كون غرض الإنتاج الإشتراكي هو تلبية حاجات الشعب المادية والثقافية المتنامية تلبية أكمل فأكمل (٢). ولا يعني تطبيق هذا القانون وجود تناقض تناحري بين الإنتاج والإستهلاك، إن الإنتاج في ظل الإشتراكية يرمي إلى تلبية حاجات الشعب. إلا أن هذه الحاجات بعد ذاتها ليست ثابتة وجامدة، بل هي تتغير وتتطور. فالحاجات هي نتاج التطور التاريخي، كما أنها تسبق الإنتاج، وهنا يبدأ تأثير الإستهلاك على الإنتاج، حيث يصبح السعي وراء تلبية أكمل فأكمل للحاجات المتزايدة على الدوام قوة محركة جبارة لتطوير الإنتاج الذي يتسع لفرض تلبية الحاجات المتزايدة. إلا أن الإنتاج الذي إزداد يولد حاجات جديدة، الأمر الذي يؤدي بدوره إلى تطوير الإنتاج من جديد. وهكذا يكون سياق حل هذا التناقض بين مستوى الإنتاج الذي تم

---

(١) ويرجع ذلك إلى ظروف التخلف الاقتصادي التي صادفت التحول الإشتراكي في الدول الإشتراكية، الأمر الذي اقتضى جهدا خاصا في دفع حركة التصنيع بها (بالمقارنة مع الرأسماليات المتقدمة).

(٢) لمزيد من التفصيل حول هذا القانون ومتطلباته، راجع : «الإقتصاد السياسي للإشتراكية..» مرجع سابق، ص ١٠٠ وما بعدها.

التوصل إليه والحاجات المتزايدة أبداً، مجالا لسريان مفعول القانون الإقتصادي الأساسي للإشتراكية. إن على الدولة الإشتراكية إذن أن تحافظ دائما على أفضل تناسب بين القسم الذي يخصص من الدخل القومي للتراكم وبين القسم الذي يخصص للإستهلاك، وذلك حفاظا على المجرى الطبيعي لتطور الإنتاج ومعه متطلبات القانون الإقتصادي للإشتراكية(١).

- وفي مجال الإنتاج الإشتراكي، يثور سؤال مؤداه: هل يختلف مفهوم الربح في المشروع الإشتراكي عنه في المشروع الرأسمالي؟

إن الربح في المشروع الرأسمالي يعتبر هدفا رئيسيا للمنظمين ورجال الأعمال الذين يتحملون المسؤولية الأخيرة عن المشروعات التي يقومون بها. والربح هنا يتحقق كنتيجة لعمل المنظم الرأسمالي الذي يستأجر جهد الغير (أو يشتري ما لديه من عوامل الإنتاج) بقصد تحقيق فائض يتمثل في الفرق بين الإيراد والنفقة. وبهذا المعنى فإن الربح ليس ثمنا لعنصر من عناصر الإنتاج بل هو فائض، كما أنه يمثل جزءا من الدافع الإقتصادي (وليس مساويا له) حيث أن هذا الأخير أعم وأشمل، ولا يقتصر وجوده على نظام دون آخر. أما الربح في المشروع الإشتراكي فإنه لا يكون للعاملين فيه بل يكون للمجتمع (بتخصيص ذلك الفائض أو الربح للإستخدامات التي تحقق الهدف الإجتماعي للجماعة). وبعبارة أخرى، فإن الربح أو تحقيقه يعني قبل كل شيء إشتراك الدولة ممثلة المجتمع في القيمة التي ينتجها المشروع، أي أن المشروع لا يستقل بالتصرف في الأرباح التي يحققها نتيجة لنشاطه الإقتصادي بالنظر إلى أن ذلك يعتبر شأننا

---

(١) في الاتحاد السوفيتي مثلا تجاوز الناتج الاجتماعي الاجمالي في عام ١٩٦٨ مستوى عام ١٩١٣ بـ ٣٦ ضعفا، وخلال فترة الخطة الخمسية الثامنة (١٩٦٦ - ١٩٧٠) بلغت نسبة الزيادة ١٤٢٪ - وخلال الفترة من ١٩١٣ إلى ١٩٧٠ زاد الناتج الزراعي اكثر من ثلاثة اضعاف، وازداد حجم الانتاج الصناعي في البلدان الاشتراكية الأعضاء في مجلس التعاون الاقتصادي خلال الفترة من ١٩٥٠ إلى ١٩٧٠ بـ ٦,٨ اضعاف، بينما ازداد حجم الانتاج الصناعي في البلدان الرأسمالية المتقدمة بـ ٢,٨ اضعاف.

راجع : «الاقتصاد السياسي للاشتراكية...» مرجع سابق، ص ١١٩ - ١٢١.

من شئون الدولة الاشتراكية ذاتها. إن مبدأ الربح في نطاق التخطيط الكلي والجزئي على مستوى خطة المشروع، لا يعني إلا سعي المشروع الاشتراكي إلى زيادة الإنتاجية؛ سواء عن طريق خفض النفقات أو عن طريق تحسين الإنتاج. ولهذا فإن المقياس الأول للحكم على أداء المشروعات في النظام الاشتراكي ليس هو الربح في حد ذاته، بل الربح كمؤشر لنجاح المشروع في تنفيذ الخطة الإنتاجية وإجتهاده في زيادة إنتاجية نشاطه وسعيه إلى تحسين كم وكيف منتجاته، وبذلك يكون الربح عاملا منشطة في تحقيق الأعمال التي ترد في الخطة القومية، من ناحية، ومعيارا لكفاءة الوحدة الإنتاجية من ناحية أخرى (١).

\* وأخيرا، وبعد إستعراض هذه الأسس الرئيسية للإقتصاد الاشتراكي، يمكن إبداء الملاحظات الآتية:

١ - لا يعتمد النظام الإقتصادي الاشتراكي في حل المشكلة الإقتصادية على القوى المرسلة (مثل قوى السوق الرأسمالي)، بل يغلب إرادة التقييد والتدخل عن طريق الأخذ بالملكية العامة أو الإجتماعية لأموال الإنتاج الأساسية، وإشراف الدولة على عمليتي الإنتاج والتوزيع بهدف رفع درجة الرفاهية الإقتصادية لأفراد المجتمع إلى حدها الأقصى... كما أن التخطيط الإقتصادي يمثل الإطار الذي تجري في نطاقه عملية حل المشكلات المتعلقة بالإنتاج والتوزيع، وصولا إلى ذلك الهدف.

ب - إن حجم ومستوى النشاط الإقتصادي في النظام الاشتراكي يحدده في الأصل مدى توافر إمكانيات الإنتاج (أي العرض وليس الطلب)، وهو الأمر الذي يعني - بصورة أو بأخرى - الحد من إطلاق مبدأ سيادة المستهلك. ولكن الحد من سيادة المستهلك بالمفهوم الرأسمالي في الإقتصاد الاشتراكي، ليس معناه القضاء على حرية المستهلك في الاختيار والمفاضلة بين السلع المعروضة عليه في

---

(١) راجع : د. عادل حشيش، المرجع السابق، ص ٦٠٧، ومابعدها.

هذا الإقتصاد. ومن ثم فإن الإقتصاد الاشتراكي يعتبر إقتصادا للعرض أكثر من كونه إقتصادا للطلب(١).

ج - قامت غالبية النظم الاشتراكية المعاصرة في فترة تميزت بعدم الاستقرار، نظرا للحروب (الحرب الأهلية في الإتحاد السوفييتي، حرب التحرير في الصين الشعبية، والدمار الذي لحق بدول أوروبا الشرقية على أثر إحتلال الجيوش النازية لها). وقد فرضت هذه الأوضاع إتباع المركزية في التخطيط وفي إعطاء الأولوية للصناعات الرأسمالية (صناعات الإنتاج الثقيل) وذلك على حساب الصناعات الإستهلاكية، مما أدى إلى تضحيات جسيمة تحملها الأفراد في هذه الدول. وفي بداية الستينات، وبعد أن إستقرت النظم السياسية في هذه الدول، وقطعت شوطا بعيدا في التصنيع، زادت الرغبة في إعطاء المزيد من الإهتمام للسلع الإستهلاكية، وكثرت الشكوى من تعاضم البيروقراطية، ولذا عمدت هذه الدول إلى إدخال تعديلات تهدف إلى معالجة سوء المركزية في الإدارة والتخطيط، وذلك عن طريق الأخذ ببعض الإجراءات الهادفة الى تحقيق قدر أكبر من اللامركزية والتوسع في نظام الحوافز المادية(٢).

د - في وقتنا الحاضر، لم تعد الفواصل قاطعة بين النظامين الرأسمالي والإشتراكي(٣)، وعلى الرغم من التحمس لأيهما هنا أو هناك، فإننا نرى على صعيد الواقع، نظما إقتصادية، وإن كانت رأسمالية في خطوطها العامة أو العريضة، إلا أنها - وهي بصدد علاج مساوئ الحرية الفردية المطلقة في مجالات التملك وممارسة الإنتاج والإستهلاك - تضطر الى الأخذ ببعض مظاهر

---

(١) ولهذا يقال ان الإقتصاد الرأسمالي هو إقتصاد طلب، اذ على أساس هيكل الطلب الذي يواجه المنتجين يتوقف نوع ومستوى الإنتاج في المجتمع الرأسمالي.

راجع : د. علي حشيش، المرجع السابق، ص ٥٧٠.

(٢) انظر : د. حازم الببلاوي، المرجع السابق، ص ٣١٠ - ٣١١، وكذلك د. السيد عبدالمولى، المرجع السابق، ص ١٧٥.

(٣) ولكن ذلك لا يغير في نظرنا من جوهر الأسس التي يقوم عليها كل منهما.







## الباب الثالث

### في التنمية الاقتصادية

Le développement économiques



## تقديم:

١ - في لغتنا العربية نلاحظ إختلاف كلمة "التنمية" عن كلمة "النمو"، والواقع أن هذا التمييز بين الكلمتين كتابةً ونطقاً يعني كذلك إختلافهما من حيث المعنى (١). وليس هذا التمييز مُقتصرأً على لغتنا العربية فحسب، بل نجده في اللغات الأخرى: ففي اللغة الفرنسية مثلاً نجد Développement وتعني تنمية، ونجد Croissance وتعني نمو، وفي الإنجليزية كذلك نجد الكلمتين على التوالي: Growth وDeveolpment.

وإذا كان العامة من الناس يخلطون بين الكلمتين ويستخدمون إحداهما أو الأخرى أو هما معا تعبيراً عن معاني الإزدهار والتقدم.... الخ، فإن بعض الاقتصاديين يميزون بينهما على أسس قد تختلف بين البعض منهم والآخرين، إلا أن غالبيتهم يتفقون على إتساع مضمون التنمية عنه بالنسبة للنمو.. فما هو "فرانسوا بيرو" F. PERRAUX يذهب في تعريف التنمية إلى القول بأنها تعني - من ناحية - مجموعة التغيرات في الهياكل الفكرية - Les structures mentales والعادات الإجتماعية للسكان بما يجعلهم في حالة تسمح لهم أن يزدو بطريقة دائمة الناتج القومي الإجمالي....، ومن ناحية أخرى، فإن التنمية يمكن أن تعني مجموعة التغيرات التي يمكن ملاحظتها في النظام

---

(١) كلتا الكلمتين مصدر مشتق من فعل مختلف في الكلمة الأولى عن الثانية، فهو «نَمَى» على وزن «فَعَّل» وهو فعل رباعي بالنسبة للكلمة الأولى (التنمية)، وهو «نَمَا» على وزن «فَعَلَ» وهو فعل ثلاثي مجرد، بالنسبة للكلمة الثانية.. ويقال مثلاً: نَمَى الإنسان الزرع بأن رَوَاهُ بالماء ورعاه فنَمَا. وهنا فإن نمو الزرع كان أمراً لاحقاً على رعاية الإنسان له بالري والمتابعة... الخ وهذا ما يشكل التنمية...

الإقتصادي وفي نوع ونمط التنظيم الذي يحكم النمو وزيادة الناتج الحقيقي الكلي، وإذن فإن التنمية هي إحداث التغييرات في المؤسسات (١).

٢ - وفيما يتعلق بقضية التخلف والتنمية في الوقت الراهن، فإننا نجد أن كثيرا من الموازين قد تغيرت خلال هذه المرحلة، فانقلبت دول غنية ذات حضارات تاريخية قديمة كمصر وبابل وآشور إلى دول فقيرة، وأثرت دول أخرى - عاشت حتى أواخر القرون الوسطى في فقر وبدائية وتأخر - كدول الغرب الأوروبية منذ نهضتها الصناعية على أثر الثورة الصناعية (٢).

وهكذا كان في إختلاف الظروف الإقتصادية والسياسية والتكوين الإجتماعي سببا أو مبرا لسبق بعض الدول في مضمار التقدم الإقتصادي وارتفاع المستوى المعيشي، وتأخر البعض الآخر وقبوعه في مستويات متدنية من الفقر وبدائية أساليب الإنتاج ووهن وإختلال الأبنية الإنتاجية.

- وإذا كانت قضية التنمية أو التخلف، أو بعبارة أخرى، قضية الغنى والفقر، هي قضية قديمة قدم نشأة البشرية ومعرفتها سبل إشباع الحاجات، فإن بروز القوارق في درجات الفقر والغنى وفي مستويات المعيشة بين الدول والجماعات بل بين فئات وشرائح المجتمع الواحد، لم يظهر بالصورة التي تعكس الفجوات الواسعة بين مستويات المعيشة للدول المختلفة، والفروق الصارخة في الرفاهية الإقتصادية ودرجة إشباع الحاجات سواء بين الدول أو بين المناطق وبين طبقات المجتمع، هذه الفروق لم تظهر إلا في وقت حديث، ساعد فيه تقدم

---

(١) انظر مؤلفه :

- "L'Économie du XXe siècle". P.U.F., 1961. p. 155".

(٢) انظر : د. وجدي محمود حسين: "مدخل لدراسة التخلف والانماء الاقتصادي"، المنصورة، ١٩٩٠، ص ٤٠.

الوعي الإنساني وتقدم سبل الإتصال والمعرفة الإحصائية والتكنولوجية (١). فبعد الحرب العالمية الثانية وما خلفته من آثار وما تبعها من تكوين أحلاف ومنظمات تدعو إلى مبدأ التضامن من أجل رفع مستويات المعيشة ومكافحة الفقر والجهل والمرض في مختلف أجزاء العالم، ومع حصول كثير من الدول على إستقلالها السياسي منذ أواخر الخمسينات وأوائل الستينات من القرن الحالي، وإنضمامها إلى المنظمات الدولية، ووضع المسؤوليات الإقتصادية أمام القادة الوطنيين، أصبحت الدعوى لتحقيق التنمية الإقتصادية أهم أهداف الحكومات. وبدأ الفكر التنموي ينتشر في وجدان شعوب هذه الدول وبين مفكرها. وإتضح تماماً إنقسام العالم إلى شمال غني وجنوب فقير (٢). وتعددت المؤتمرات للمطالبة بحقوق الشعوب الفقيرة، وأصبحت قضية تنمية الفقراء من مشاكل العالم، ولم يكن غريباً أن تقرر الأمم المتحدة إعتبار الستينات عقداً للتنمية. وفي عام ١٩٦٤، أنشئت منظمة التجارة والتنمية. ولم تلبث الحرب الباردة بين الكتلتين الشرقية والغربية أن أدت إلى مزيد من التنافس بينهما على كسب دول العالم الفقير. وقد ساعد هذا التنافس على إبراز مشاكل الفقراء، وإنتشار مزيد من الوعي بالفجوة التي تفصل بين العالمين المتقدم والمتخلف (٣).

- إن الدول الفقيرة والتي تضم نحو ثلثي سكان العالم يقل نصيبها عن سبع الدخل العالمي، بينما تستأثر البلاد الغنية بنحو ثلثي الدخل العالمي، رغم أنها تضم أقل من خمس السكان. وتتوسط هاتين المجموعتين من الدول طائفة

---

- R. GENDARME; "La pauvreté des nations", 2eme édition, Cujas, Paris, (١) 1973, p. 10.

(٢) حيث تقع معظم البلاد المتخلفة في قارات آسيا وإفريقيا وأمريكا اللاتينية (أي في الجزء الجنوبي من الكرة الأرضية، على حين تقع معظم الدول المتقدمة في قارتي أوروبا وأمريكا الشمالية (أي في الجزء الشمالي من الكرة الأرضية).

(٣) انظر: د. حازم البيلالي، «نظرات في الواقع الاقتصادي المعاصر»، كتاب العربي، رقم ١١ - ١٩٨٦/٤/١٥، ص ٨٨ ومابعدها.

من البلاد المتوسطة الدخل تضم أقل من سبع سكان العالم وتختص بما يقل عن خمس الدخل العالمي(١).

وإذا كانت قضية التخلف Sous - développement لها آثارها السيئة على شعوب الدول الفقيرة، وهذا أمر لا جدال فيه، فإنه على الصعيد الدولي، تزايد الإقتران بأنه لا سبيل إلى سلام دائم أو تقدم إقتصادي للعالم الذي نعيش فيه ما لم تتوافر للبلاد الفقيرة أسباب النماء. وكما يقول "جيرنييه"، إن مشكلة العالم الثالث tiers monde علمي - بدون شك - المشكلة المهيمنة على كل المشاكل التي ستواجهها البشرية خلال السنوات المقبلة، إن كل المشاكل الأخرى هي في الواقع محكومة بقضية أو مشاكل العالم الثالث: التضخم السكاني، الجوع، النمو الإقتصادي، البطالة، الحاجة إلى الإستثمارات، وأخيرا مشكلة السلام العالمي التي تمثل فيها دول العالم الثالث السبب والحجة وأيضا حل الصراع بين القوى الكبرى(٢). ويضيف هذا الكاتب قائلا: .. كيف يمكن أن نتصور أن يعيش في سلام - في عام ٢٠٠٠ - عالم به ٦ مليارات من البشر، قلة منهم يبلغ دخلها من ٨٠٠٠ إلى ١٢٠٠٠ دولار، وكثرة من الفقراء يتراوح دخلها بين ٢٠٠ و ٨٠٠ دولار؟ كيف يمكن السماح بأن كل ثمانية من عشرة من البشر لا يساهمون في التقدم المادي والإجتماعي والإنساني؟(٣).

- إن إتساع الفجوة - والذي يزداد يوما بعد يوم - في مستويات المعيشة بين الدول المتخلفة (أو دول العالم الثالث أو الدول النامية..) والدول المتقدمة (أو الصناعية أو الغنية..) يثير تساؤلات عديدة لن يتسع المجال هنا لمحاولة الإجابة عنها كلها: فماذا تعني التنمية الإقتصادية، وهل تختلف في معناها عن

---

(١) راجع : د. محمد زكي شافعي، «التنمية الإقتصادية»، الكتاب الأول، دار النهضة العربية، القاهرة، ١٩٧٠، ص ٢.

(٢) - M. GUERNIER; "Tiers-Monde : trois quarts du monde", Dunod, Paris, 1980, p. 3.

(٣) - Ibid, p. 6.



النمو الإقتصادي؟ - ما هي سمات التخلف وكيف يمكن تفسيره، وما هي عوامله؟ - وهل استطاعت الدول النامية أو بعضها أن يخرج من نطاق الفقر إلى طريق التقدم؟ ما هي النظريات المختلفة للتنمية، وما هي الإستراتيجيات والسياسات التي يمكن الأخذ بها - أو تطبيقها - وصولاً إلى معدلات أفضل للنمو، وإلى مستويات أكثر ارتفاعاً للمعيشة؟ وما هي العقبات التي تعرقل طريق التنمية في الدول النامية؟ هل استطاعت المساعدات والقروض الخارجية أن تحقق أثاراً إيجابية للإقتصاد القومي في هذه الدول؟ - كيف يمكن للنظام الدولي الجديد أن يساهم في حل مشكلة التخلف؟

- وسنكتفي في الباب الحالي بمحاولة الإجابة عن بعض هذه التساؤلات في فصلين، ثم نتبعهما بفصل ثالث ندرس فيه، وبإيجاز، بعض نظريات التنمية الإقتصادية.

#### **الفصل الأول: في مفهوم التنمية وسمات التخلف.**

#### **الفصل الثاني: في تفسير التخلف الإقتصادي وبعض عقبات التنمية.**

#### **الفصل الثالث: في بعض نظريات التنمية الإقتصادية.**



## الفصل الأول

في

### مفهوم التنمية وسمات التخلف (\*)

- على الرغم من ظهور تعبير "التخلف" وإنتشار إستخدامه منذ نحو نصف قرن (١)، وتناوله بالدراسة والتحليل بواسطة الإقتصاديين والجغرافيين والإجتماعيين والسياسيين، فإن هؤلاء لم يتفقوا على مفهوم أو تعريف حاسم لهذا الإصطلاح، في جانبه الإقتصادي. وكذلك، مازال البحث عن مفهوم أو حد لتعبير "الدول النامية أو المتخلفة، أمرا تكتنفه الصعوبة. ولعل تأكيد ذلك يتضح في المسميات المختلفة التي أعطيت لهذه الدول التي تتسم بصفة عامة بإنخفاض مستويات المعيشة بها إذا ما قورنت بمثيلتها في الدول المتقدمة أو الصناعية. فعلى الرغم من الإتفاق على الموقع الجغرافي للدول النامية (في إفريقيا وآسيا وأمريكا اللاتينية)، إلا أن تعدد المسميات التي أطلقت عليها (دول في طريق النمو، دول ساعية للتقدم، دول فقيرة، دول العالم الثالث، دول متخلفة.. الخ) يكشف عن غموض مفهوم التخلف، من ناحية، كما يؤكد صعوبة الإتفاق على مسمى أو حد لها من ناحية أخرى. ومع ذلك، فربما كان التعريف الشائع هو

---

(\*) لمزيد من التفصيل حول هذا الموضوع، راجع مؤلفنا: "محاضرات في التنمية الإقتصادية"، كلية الحقوق - جامعة عين شمس، ١٩٩١، ص ٩ وما بعدها.

(١) يرى بعض الكتاب أن هذا الإصطلاح قد انتشر - وعلى نطاق واسع - بعد الحرب العالمية الثانية، وذلك من خلال وسائل الاعلام المختلفة، وذلك قبل أن يتم تحليله علميا بواسطة المتخصصين والإقتصاديين. راجع مثلا:

E. LACOSTE; "Géographie du sous - développement", P.U.F., Paris, 1981, p. 21 et s.

أفضل التعاريف، ويتمثل - كما ذهب إلى ذلك الأمم المتحدة، في أن البلاد المتخلفة هي تلك التي ينخفض مستوى المعيشة فيها انخفاضاً كبيراً بالقياس إلى البلاد المتقدمة (١).

"ومن المؤكد أن أي محاولة لصياغة مفهوم نظري موحد في هذا الصدد هي محاولة يمكن أن ترمي على الفور بالتبسيط المخل. فإذا كان صحيحاً أن كل بلد من بلاد التخلف يمثل وحده تشكيلة واسعة من التكوينات الاقتصادية والاجتماعية، فكيف يكون الحال بالنسبة لهذه البلاد مجتمعة؟ إن أي بلد متخلف لا يماثل على الإطلاق أي بلد متخلف آخر. تلك حقيقة نبداً منها. فلكل بلد متخلف خصوصيته المحددة. غير أنه فيما وراء هذا التنوع المفرط، تجمع بين البلدان المتخلفة سمات عامة تسمح باستخلاص العمليات الموضوعية الجوهرية التي تشكل في النهاية الإتجاه العام لحركتها التاريخية" (١).

- وإذا كان مفهوم "التخلف" يناقض مفهوم "النمو أو التقدم أو التنمية في مفهومها العام والأكثر شمولاً، فإن البحث عن معنى محدد أو مفهوم معين لهذه الإصطلاحات، مازال يثير الجدل حتى الآن.

وسنحاول في المبحثين الآتيين إيضاح مفهوم التنمية من ناحية، وسمات التخلف من ناحية أخرى.

---

(١) - U.N. "Measures for the economic development..", New-York, 1951, p.3.

(٢) راجع: د. فؤاد مرسي "التخلف والتنمية، دراسة في التطور الإقتصادي"، دار المستقبل العربي، القاهرة ١٩٨٢، ص ٧ - ٨.

## المبحث الأول

### مفهوم التنمية والنمو الإقتصادي

قد يُنظر إلى هذين الإصطلاحين على أنهما عمليات أو تغييرات في الهياكل والأنشطة الإقتصادية والإجتماعية تؤدي في النهاية إلى تحقيق تغييرات في مستوى المعيشة الذي كان سائدا.. وقد ينظر اليهما معا كنتيجة نهائية أو هدف وغاية تسعى السياسات المطبقة في الإقتصاد القومي إلى تحقيقها..

- وعلى الرغم من هذه الصعوبة، فإن الفهم العام لكلمتي "التنمية والنمو" ينصرف إلى معنى التغيير المرتبط بالتحسن(١) ويعني ذلك أنها تتضمنان عمليات تحسين حالة الإقتصاد القومي بنقله من وضعه المرضي ذو التخلف القروني إلى وضع صحي يكون فيه قادرا على الحركة الذاتية وإشباع الحاجات الإجتماعية الأساسية. وفي ذلك يجري الإستخدام الشائع لهما دون تمييز بينهما، حيث أن عددا من الإقتصاديين يعتمد على مؤشر واحد مثل متوسط نصيب الفرد من الناتج الحقيقي للدلالة على أي منهما(٢). إلا أن طبيعة البحث العلمي في الإقتصاد، من ناحية، والفهم الصحيح للمعنى اللغوي للكلمتين من ناحية أخرى، يقتضي إعادة صياغة مفهوم الكلمات بما يتفق مع معانيها المحددة وبما يخدم البحث الإقتصادي العلمي:

١ - والواقع أن وجود الإصطلاحين في مختلف اللغات يثير التساؤل عن

---

(١) فالنمو يعني في اللغة العربية زيادة الشيء وكثرته مع احتفاظه بخواصه الأصلية دون تغيير.. راجع: "المنجد في اللغة والإعلام"، دار الشروق - بيروت، نشر المكتبة الشرقية، ١٩٨٦، ص٨٤٠.

(٢) راجع: د. محمد رضا العدل "مؤشرات النمو والتنمية - دراسة تنموية لهيكل الإقتصاد المصري: ١٩٥٢ - ١٩٧٥" ضمن بحوث ومناقشات المؤتمر العلمي السنوي الثالث للإقتصاديين المصريين، الجمعية المصرية للإقتصاد السيامي والإحصاء والتشريع، القاهرة، ١٩٧٨، ص١٦.

مدى إختلاف كل منهما عن الآخر: في اللغة العربية، نلاحظ أن كلمة "تنمية" هي مصدر مشتق من الفعل "نمى" (بتشديد الميم المفتوحة) وهو فعل يستلزم أن يُتبع بمفعول به؛ أما كلمة «نمو» فهي مصدر مشتق من الفعل «نماء» وهو فعل مجرد ثلاثي (تفتح فيه الميم دون تشديدها)، كما أن هذا الفعل يتبع بفاعل ولا يستلزم أن يتبع بمفعول به. وعلى ذلك فإن القاموس العربي يقيم بعض التفرقة أو التمييز بين مدلول الكلمتين، فنمو الشيء يعني زيادته أو تغيره إلى حال أكبر أو أحسن. أما تنمية الشيء ففي معناها فعل واحداث النمو. وهذه التفرقة تجعل الكلمات العربية أكثر إقترابا من المفاهيم المرادة للنمو والتنمية في الإقتصاد (١). وفي اللغة الفرنسية نجد الإختلاف واضحا في التعبير اللفظي عن الكلمتين، فكلما "نمو" تكتب Croissance أما كلمة "تنمية" فتكتب Développement وكذلك في اللغة الانجليزية حيث تكتب الأولى Growth والثانية Development كما ينصرف النمو في علم الإقتصاد إلى الزيادة القدرات الإنتاجية للمجتمع والتي تنعكس في زيادة الدخل القومي، وهذه الزيادة تتم بطريقة عشوائية وعفوية وليس بتدبير إرادة فاعلة وإعية تدفع بالتغيرات الإقتصادية نحو مسارات معينة لتؤدي إلى نتائج غير محددة منها النمو الإقتصادي.. ولذلك فإن النمو قد يحدث في ظل نفس النمط التكنولوجي السائد للفنون الإنتاجية المستخدمة، وفي ظل نفس المكونات الفكرية والقيم والمبادئ الأيديولوجية الحاكمة لعملية الإنتاج الاجتماعي، ومع سيادة نفس أسلوب التوزيع للنتاج القومي والثروة القومية (٢).

٢ - وإنطلاقا من هذا التمييز بين الكلمتين، نجد بعض الإقتصاديين يميز بين مفهوميهما على نحو أكثر موضوعية ومن هؤلاء مثلا نجد "كندلبرجر" يقول "أن النمو يعني إنتاجا أكثر بينما التنمية الإقتصادية تتضمن كلا من

(١) راجع: د. عبدالرحمن يسري أحمد، "التنمية الإقتصادية" دار الجامعات المصرية، الإسكندرية، بدون تاريخ ص ٤٤ وما بعدها.

(٢) راجع: د. سعيد الخضري، "الفكر الإقتصادي الغربي في النمو - نظرة إنتقادية من العالم الإسلامي"، دار النهضة العربية، القاهرة، ١٩٨٩، ص ٤ وما بعدها.

الإنتاج الأكثر والتغيرات في الترتيبات الفنية والمؤسسية التي يتم بها الإنتاج. فالنمو قد يتضمن ليس فقط إنتاجا أكبر بل أيضا مدخلات أكثر وأعظم كفاءة، أي زيادة في إنتاجية الوحدة من المدخلات، أما التنمية، فتعني إلى أبعد من ذلك لتتضمن تغيرات في هيكل المنتجات وتخصيص المستلزمات حسب القطاعات. وبالقياس على الإنسان، فإن التأكيد على النمو يعني التركيز على الطول أو الوزن، بينما النظر إلى التنمية يجذب الإهتمام إلى التغير في الطاقة الوظيفية، في التناسق الفزيائي مثلا أو في طاقة التعلم" (١). ونجد أيضا "لويس" يعرف النمو الإقتصادي بأنه يتمثل - وبصفة رئيسية في نمو الإنتاج بالنسبة للفرد (أي نمو نصيب الفرد من الإنتاج الكلي) (٢). أما "لاكوست" فيقول: "إن إتساع معنى التنمية جعله يتضمن التقدم الكمي والكيفي للأنشطة الإقتصادية الزراعية والصناعية التي تنتج للسوق الداخلي، بينما يقتصر معنى إصطلاح "النمو" على التطور الكمي للأنشطة التي تنتج من أجل التصدير" (٣).

وفي ذات الإتجاه، وتأكيدا للمعنى الأكثر شمولاً لمفهوم التنمية، ذهب "شومبيتر" إلى أن التنمية تنصرف إلى الإخلال المستمر بحالات التوازن والثبات الموجودة لكي ينتقل الإقتصاد إلى توازن جديد يختلف عن التوازن السابق، بينما ينصرف النمو إلى التغير البطيء على المدى الطويل والذي يتم من خلال الزيادة التدريجية والمستمرة في معدل نمو السكان ومعدل نمو الإذخار. ويذهب الإقتصادي المعروف "ميردال" إلى أن الناتج القومي الإجمالي يمكن أن يقيس النمو، بينما تقدم التنمية مفهوما أوسع من ذلك. إن التنمية هي حركة نحو تطور النظام الاجتماعي ككل، وبعبارة أخرى، أنها لا تؤدي فقط إلى تطور الإنتاج، وتوزيع الناتج وطرق الإنتاج، ولكنها تؤدي إلى تطور مستوى المعيشة

---

(١) - C. KINDLEVERGER; "Economic development", 2ed. New-York, 1958, p.3.

(٢) - A. LEWIS; "La théorie de la croissance économique", Payot, Paris, 1971, p.13.

(٣) - Y. LACOSTE; "Géographie...", op. cit. p.255.

والأجهزة والسلوكيات والسياسات(١). وفي كتابه "إقتصاد القرن العشرين" يقول "بيرو": إن التنمية هي التنسيق بين المتغيرات الفكرية والإجتماعية للسكان لتجعلهم قادرين على زيادة الناتج الحقيقي بطريقة مستمرة ودائمة.. وأيا كان النظام الإقتصادي المطبق - إقتصاد السوق أو التخطيط أو خليط منهما - فإن النمو المتصل والدائم للناتج الحقيقي في هذه الإقتصاديات تعوقه عديد من السمات الفكرية والإجتماعية للسكان.. وإذن يوجد إقتصاد للتنمية يختلف عن إقتصاد النمو، فالناتج الكلي كمقدار مطلق أو كنصيب للفرد منه، كان ينمو في الماضي ويمكن أيضا أن ينمو الآن، ولكن ذلك قد لا يكون مصحوبا بكون السكان أو الإقتصاد قد حقق شروط التنمية(٢). ويضيف "فريدمان" أن النمو إنما يعني توسع الجهاز الإنتاجي في اتجاه أو أكثر بدون أي تغييرات في الهيكل الإقتصادي، أما التنمية فأنها عبارة عن تغييرات مرحلية تقود إلى تغييرات وتحولات في النظام الإقتصادي والإجتماعي(٣).

٣ - وقد حاول بعض الإقتصاديين إجراء التمييز بين الكلمتين إستنادا إلى معيار الطابع العام لإدارة الإقتصاد القومي، حيث يعني النمو حركة النظام الإقتصادي الذي يسير وفقا لأليات السوق العفوية، بينما ينصرف مفهوم التنمية إلى حركة النظام الإقتصادي الذي يسير وفقا لخطط متعددة من جانب الدولة. وإستنادا إلى هذا المعيار تتحدد إقتصاديات البلدان الرأسمالية المتقدمة بإعتبارها موضوعا للنمو، بينما تتحدد إقتصاديات البلدان النامية بإعتبارها محلا للتنمية.

ومن السهل توجيه الإنتقاد إلى هذا المعيار، حيث أنه لا يوجد نظام

---

(١) - G. MYRDAL; "Procés de la croissance", P.U.F, Paris, 1978, p.194.

(٢) - F. PERROUX; "L'Economie du xx eme siècle", P.U.F., Paris, 1961, p.155 -

156.

(٣) أشار إلى ذلك د. سعيد الخضري، المرجع السابق، ص٩.



اقتصادي في عالمنا المعاصر يسيره السوق عفويا وبطريقة مطلقة. فالنظم الاقتصادية المختلفة - وبغض النظر عن النظم الاجتماعية والسياسية التي تحتويها أو درجة تقدمها - تخضع لخطط واعية محددة من جانب الدولة، رغم الاختلاف بينها في الاهداف والوسائل والاسس الرئيسية وكفاءة التنفيذ.

- إن هدف التنمية ليس فرض شكل خاص للتنظيم على مجموعة من البشر، كما أنه ليس فرض هيكل رأسمالي أو اشتراكي (١)، وليس أيضا - وبدون شك - استيراد بعض الفنون الإنتاجية. إن هدف التنمية مزدوج: فأولا: هو توفير الوسائل اللازمة لتحسين ظروف المعيشة، وبصفة خاصة لاماكن التأثير على تلك المشاكل التي يعاني منها الجانب الأكبر من البشر في العالم (الجوع، سوء التغذية، الأمراض... الخ)، وثانياً: تحقيق الإجراءات التي تهدف إلى تحسين الظروف الإنسانية، أو جعل الإنسان أكثر إنسانية، وهذا يعني إعطاءه الوسائل لتنمية شخصيته، وذلك بمعرفة جيدة، وحرية حقيقية، وإيجاد تنظيم أكثر عدالة للعلاقات الاجتماعية (٢).

٤ - إن الفهم الحقيقي والصحيح لمعنى "التنمية" يقتضي أن توزع ثمار النمو الاقتصادي على نحو أكثر عدالة في المجتمع.. إنه يستلزم أيضا أن تكون التنمية عملية يستطيع المجتمع كله من خلالها أن يحقق أولا إشباعا لحاجاته الضرورية. إن أهمية التوزيع العادل للثأج، من ناحية، والحفاظ على مستوى معيشي يحفظ للإنسان آدميته من ناحية أخرى، دفع بعض الاقتصاديين إلى القول بأن النمو يمكن أن يتحقق دون تنمية ذات مفهوم أوسع وأشمل، وذلك عندما يستمر التزايد في معدل النمو السنوي مع وجود تدهور في مستوى

---

(١) وقد رأينا في الباب السابق من هذه الدراسة، أن هذه الهياكل أو النظم الاقتصادية، إنما هي نتاج لتفاعل عناصر وقوى وعلاقات متعددة تهدف في النهاية إلى حل المشكلة الاقتصادية وتحقيق التنمية.. فالتنمية هي هدف النظم وليس العكس..

(٢) راجع: M. PENOULL; "Socio - économie du sous - développement", op. cit. p.31.

معيشة كثير من طبقات المجتمع. وكذلك فإن التنمية يمكن أن تتحقق دون أن يتحقق نمو، وذلك عندما لا يتزايد معدل النمو السنوي لنصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي، إلا أن مزيداً من العدالة الاجتماعية وإنخفاضاً ملموساً في الإسراف لصالح إشباع الحاجات الضرورية للسكان يمكن أن يتحققا في المجتمع(١). إن تحقيق التنمية المثلّي يقتضي إذن أن يعاد توزيع الدخل القومي بحيث لا تتركز الزيادة في هذا الدخل في يد فئة من المواطنين دون غيرهم، إن الفوائد التي سوف تعود على المجتمع من جراء عملية النمو، يجب أن يستفيد بها أكبر عدد من المواطنين، بل يجب أن يستفيد بها الشعب بأسره(٢).

٥ - إن التنمية الاقتصادية والاجتماعية يجب أن تضع في الاعتبار قضية التوازن البيئي(٣). فإذا إقتصرت خطط التنمية على تحقيق الأهداف الاقتصادية، فإن ذلك يكون على حساب البيئة وإحتمالات تدهورها، ومن ثم فلابد من وجود تكامل بين سياسات التنمية الاقتصادية والاجتماعية، من ناحية، وبين الأهداف البيئية من ناحية أخرى. إن ذلك يقتضي وضع مؤشرات جديدة لاساليب تقييم المشروعات تؤخذ فيها النواحي البيئية في الاعتبار، كما يستلزم تغيير النظرة القديمة التي كانت تتجه إلى معادلة ووزن خطط التنمية بالنمو الاقتصادي بقياسه عن طريق مجرد التغير في إجمالي الناتج القومي، دون نظر إلى ما يصحب تنفيذ هذه الخطط من مشكلات إنسانية واجتماعية وبيئية وتكلفة هذه المشكلات. إن التنمية تهدف في النهاية إلى تحقيق رفاهية الإنسان وإشباع حاجاته، فالإنسان هو الذي يحقق التنمية ومن أجله تكون ثمارها.. فكيف تكون التنمية مقبولة إذا أدت أنشطتها المتنوعة إلى الإخلال بالتوازن

---

(١) - G. GRELLET; "Structures et stratégies du développement économiques", (١) P.U.F., Paris, p.308

(٢) راجع: د. صلاح الدين نامق، "نظرية التنمية الاقتصادية"، دار النهضة العربية، القاهرة، ١٩٦٩، ص١٢.

(٣) راجع: د. ابراهيم حلمي عبدالرحمن، "اقتصاديات البيئة والتنمية - بعض القضايا المثارة بشأنها في مصر، معهد التخطيط القومي، القاهرة، ١٩٨٢، ص٢٤.

البيئي! وما هي الفائدة من تحقيق إرتفاع معدلات نمو الناتج، إذا كان ذلك مصحوبا بتلوث الماء والهواء (عنصري الحياة الرئيسيين) وتخريب خصوبة الأرض الزراعية (المصدر الرئيسي للغذاء)!! إن المتخصصين في دراسات البيئة، وقد هالتهم الظواهر السلبية للتنمية بالنسبة للبيئة، ذهب بعضهم إلى حد المطالبة بإيقاف التقدم الإقتصادي من أجل حماية البيئة. ومادامت البيئة تعني مجموع ما يحيط بالإنسان من ظروف طبيعية وإجتماعية، في داخلها وبها يمكن تحقيق إشباع حاجاته، وكانت التنمية تتضمن كل الأنشطة التي يستطيع الأفراد من خلالها تحقيق هذا الإشباع وتحسين نوعيته، فإن الإعتبارات البيئية لا يمكن تجاهلها أو فصلها عن أية إستراتيجية للتنمية(١).

إن التلوث البيئي - بأنواعه المتعددة - والتصحر بما يعينه من تدهور خصوبة الأرض الزراعية وتحويلها إلى صحراء بفعل الأنشطة الإقتصادية غير الرشيدة(٢)، يمثلان الآن العاملين الرئيسيين لتدهور الموارد الرئيسية للحياة والإخلال بالتوازن البيئي. إن آثارهما لا تتوقف على الحاضر، وإنما تمتد هذه الآثار السلبية لتهدد حياة الأجيال المقبلة... وعلى ذلك فإن التنمية الحقيقية والتي يمكن الدفاع عنها وتأييدها développement soutenable على التنمية التي تحقق إشباع الحاجات في الحاضر دون التضحية بقدرة الموارد المتاحة في البيئة على إشباع حاجات الأجيال المقبلة(٣).

٦ - إن الإعتماد على الذات كإستراتيجية إنمائية لدول العالم الثالث، يجب أن تُعطي أهمية خاصة إذا ما أرادت هذه الدول أن تحقق تنمية حرة تؤكد بها إستقلالها السياسي... لقد أصبح فك الارتباط بجميع الصلات الدولية التي

---

(١) M.K. TOLBA; "Développer sans détruire, - pour un environnement Vécu". Ed. Française, 1984, p.16 - 66.

(٢) راجع دراستنا: "Essai sur les facteurs de la désertification en Egypte", Univ. de Paris XIII, juin 1991. p. 126.

(٣) راجع: La Commission Mondiale sur L'environnement et le développement; "Notre avenir à tous"; Ed. du Fleuve, Canada, 1988, P.51 et S.

شكلت الاداة لصور التبادل غير المتكافئة والتي كانت مسئولة عن الإستخلاص المستمر لفائض القيمة الذي ولد تقسيما دوليا للعمل شكلته هياكل إقتصادية، يمتلك الأجانب عناصرها الأكثر إنتاجية ويسيطرون عليها مركزيا، أصبح هذا الانفصال عنصرا هاما في هذا النهج الإنمائي(١).

وقد ترتب على ضعف معدلات الإدخار والإستثمار المنتج في الجانب الأكبر من الدول النامية، من ناحية، ونظرا للدور الهام الذي يلعبه تراكم رأس المال الإنتاجي في عملية التنمية من ناحية أخرى، أن معظم نظريات التنمية في الفكر الغربي - خلال فترة الخمسينات والستينات - روجت لفكرة أساسية مؤداها أن التنمية الإقتصادية في هذه الدول لا يمكن أن تتحقق ما لم تستعن هذه البلاد برأس المال الأجنبي(٢). وعلى الرغم من تزايد إعتدال هذه الدول على رأس المال الأجنبي في صوره المختلفة (منح، قروض، مساعدات، إستثمار مباشر...) منذ الستينات من القرن الحالي وحتى الآن، نجدها مازالت تجثو بمشاكلها وهمومها المختلفة بتقل شديد على أرضية التخلف الإقتصادي والإجتماعي، بل إن الحديث اليوم أصبح عما يسمى بظاهرة نمو التخلف. وهذا هو البنك الدولي - وهو من أهم المنظمات الدولية في تقديم المساعدات والقروض للدول النامية - في تقريره عن التنمية في العالم لسنة ١٩٩٠، يصف عقد الثمانينات (١٩٨٠ - ١٩٩٠) بأنه يعتبر عقدا مفقودا بالنسبة للدول النامية حيث إتسعت خلاله الفجوة التي تفصل هذه الدول عن غيرها من الدول المتقدمة.

- وفي مجال تطبيق إستراتيجية الإعتماد على الذات، يمكن للدول النامية

---

(١) راجع: "إنريك أوتيزا" وآخرين، "الإعتماد الجماعي على الذات كاستراتيجية بديلة للتنمية"، ترجمة: أحمد فؤاد بليغ، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، ١٩٨٥، ص ١٨.

(٢) انظر مثلا: B. HIGGINS' "Economic development", principles problems and policies", London, 1959, P.765.

أن تقوم بإتخاذ الخطوات الآتية والتي تشكل العناصر الأساسية لهذه الإستراتيجية (١):

١ - قطع الصلات القائمة على التبعية التي تمارسها البلدان السائدة من خلال النظام العالمي، والذي تحقق نموها عن طريق السيطرة الشاملة على إستغلال الموارد الخاصة للبلد المتخلف من خلال الآليات النقدية والمالية والتجارة الخارجية ونقل التكنولوجيا وتحويلات رأس المال، وإحتكار المعلومات.. الخ.

ب - التعبئة الكاملة للقدرات والموارد المحلية، وإعادة توجيه الجهود الإنمائية نحو تلبية الإحتياجات الأساسية لمجموع السكان في الدول المتخلفة، مع تفادي إحداث خلل وتوترات بين إحتياجات السكان والطاقات الإنتاجية.

ج - التكامل بين القطاعين الزراعي والصناعي.

د - تعبئة الشعب ومشاركته في عملية التنمية على جميع المستويات.

هـ - تعزيز التعاون مع البلدان المتخلفة الأخرى التي تتبع إستراتيجيات إنمائية مماثلة.

يمكن مما تقدم أن نخلص إلى ما يأتى:

١ - أن مفهوم التنمية أكثر إتساعا وشمولا من مفهوم النمو الإقتصادي. فالتنمية ينصرف مفهومها إلى تغييرات كمية ونوعية وكيفية، أما النمو فهو تغير كمي بالزيادة في المتغيرات الإقتصادية وخصوصا في الناتج القومي ونصيب الفرد منه.

ب - يقتضي المفهوم الحقيقي للتنمية أن تكون سياستها هادفة إلى:

---

(١) انظر: "الإعتماد الجماعي على الذات.."، مرجع سابق، ص ١٩ - ٢٠.

- الإرتفاع المستمر بمستوى المعيشة.

- التوزيع العادل لثمار النمو بين أفراد المجتمع.

\* الإستخدام الأمثل للموارد المتاحة محليا مع مراعاة ضرورة وحتمية الحفاظ على التوازن البيئي.

\* تبني إستراتيجية الإعتماد على الذات في مجال التنمية (أي أن يكون دور المساعدات والقروض الخارجية دورا ثانويا أو حديا)(١).

---

(١) - S.S. MEHTA; "La croissance à partir de l'interieur pour les pays du Tier- smonde", in: Développement et progrès socio - économique, No. 4, 1978, p.20-23.

## المبحث الثاني

### سمات التخلف في الدول النامية

- إن البحث عن تعريف علمي لظاهرة التخلف في الدول النامية هو أمر تكتنفه الصعوبة. فالتخلف ظاهرة إقتصادية وإجتماعية وسياسية، ومع اختلاف هذه الجوانب من دولة إلى أخرى، بل ومن وقت إلى آخر، فإن محاولة إيجاد تعريف ثابت، أو معايير محددة للتخلف والتنمية، تصبح أمرا صعبا. وفي هذا المجال أشار أحد الكتاب إلى أن هناك من التعريفات للتنمية الإقتصادية والبلاد المتخلفة إقتصاديا بقدر ما هناك من المؤلفين الذين يعالجون هذه الموضوعات (١).

- إن صعوبة تحديد مفهوم أوحدهم للتخلف، أو وضع قائمة ثابتة لمعاييرهِ وسماته، هذه الصعوبة نلاحظها من التسميات المتعددة التي أطلقت على مجموعة الدول التي تعاني من ظاهرة التخلف، خلال الأربعين عاما الماضية. فقد سُميت دول أفريقيا وآسيا وأمريكا اللاتينية عقب الحرب العالمية الثانية بالدول المتأخرة، وهو نعت يستهدف إبراز أبعاد الفقر والبؤس والشقاء الذي يغلف حياة الناس فيها، ويعكس العلاقات الإقتصادية التقليدية القائمة في مجتمعاتها. ولكنه تعبير لا يبين حقيقة أبعاد قضية هذه الدول، كما أنه ثقیل على أسماع شعوبها في عالم يحكمه النفاق السياسي. لذلك تخلت المحافل الدولية عن إستخدامه لأنه يعني أن شعوب تلك الدول أقل شأنًا وأدنى مستوى من غيرها (٢). فإذا تأملنا في التسميات الأكثر شيوعا الآن: (دول العالم الثالث) أو

---

(١) - A. PAPELASIS; "Economic development, analysis and case studies", 1961, (١) p.3.

(٢) راجع: د. عبدالفتاح عبدالرحمن عبدالمجيد "إستراتيجية التنمية في الدول السامية للتقدم"، مكتبة الانجلو المصرية، القاهرة، ١٩٨٧، ص ١٦.

(الدول النامية أو في طريق النمو)، وجنبا أن الإنتقاد يمكن أن يوجه إليها: فالمسمى الأول، والذي ظهر منذ منتصف الخمسينات من القرن الحالي، وأصبح يستخدم على نطاق واسع وخاصة في الأوساط الدولية، قصد به تمييز دول العالم الأول (دول السوق الصناعية في أوروبا الغربية وأمريكا الشمالية ودول الباسفيك). ودول العالم الثاني (الإتحاد السوفيتي ودول أوروبا الشرقية - الاشتراكية) عما عداها من الدول.. باستثناء اليابان.. والتي تمثل دول العالم الثالث. هذا التعريف يمكن أن ينتقد<sup>(١)</sup> على أساس أن مجموعة هذه الدول الأخيرة تتبع أيديولوجية للتنمية تختلف أساليبها وتتنوع من بلد إلى آخر، فبعضها يتبع الأسلوب الرأسمالي والآخر يطبق الأسلوب الاشتراكي. كما أن البعض الآخر يجمع بين الأسلوبين. ومن ناحية أخرى، فإن مجموعة هذه الدول - باستثناء عدد ضئيل منها - تعتبر تابعة للنظام الرأسمالي (التي تطبقه ما يسمى بدول المركز)، وهي بذلك تكون ما يسمى بدول الأطراف - La périphérie. عموما يتعلق بتعبير "الدول النامية أو الدول في طريق النمو" وحتى الدول الساعية إلى التقدم، فإن هذا التعبير يعطي الإنطباع أو الاعتقاد بأن هذه الدول قد بدأت إتباع الطريق الذي سيقودها إلى تحقيق مستوى للتنمية والنمو والتقدم، كمثله في الدول المتقدمة الصناعية. ولكن جانبا من الإقتصاديين لا يقبل على وجه الإطلاق هذا التعبير، مستندين في ذلك إلى الواقع الإقتصادي والإجتماعي لهذه الدول خلال الربع قرن الأخير، حيث يلاحظ بوضوح زيادة مستوى الفقر والإختلال بين الهياكل القطاعية المؤثرة في التنمية. كما أن تعبير الدول النامية، ليس سوى إصطلاح يهدف إلى مراعاة مشاعر هذه الدول التي تبذل جهودا للنمو، حتى لا تصاب بالإحباط وتستسلم لما هو قائم<sup>(٢)</sup>. ومن ثم فهو تعبير إنساني أو أخلاقي أكثر من كونه مسمى إقتصادي يعبر عن الحقيقة.

(١) R. H. STRAHM; "Pourquoi sont-ils si pauvres? Ed. de la Baconniere, راجع: Suisse, 1981, p.6.

(٢) وربما يسمح هذا التعبير بالفرقة بين المجتمعات التي تبذل جهودا من أجل التقدم، وتلك التي لا تفعل شيئا وتستسلم للركود الإقتصادي حيث يكون معدل نموها صفرا.

- P.T. BAUER; "Economic analysis in Under-developed Countries", 1957, راجع: p.49.



- ولقد إتبع البنك الدولي منهجاً آخر للتمييز بين الدول الغنية والفقيرة، حيث أسس هذا التمييز على التغيرات بين المستويات المتوسطة للدخل (١). ووفقاً لهذا المنهج كان تقسيم دول العالم إلى خمسة أقسام: ١ - دول ذات دخل منخفض، ٢ - دول ذات دخل متوسط، ٣ - دول مصدرة للنفط وذات وفرة مالية، ٤ - دول السوق الصناعية (الرأسمالية)، ٥ - دول التخطيط المركزي (الإشتراكية). إلا أن هذا التقسيم أيضاً لم يوضح الفاصل بين الغنى والتقدم، فليست كل الدول الغنية دولاً متقدمة، ومن ثم تظل مشكلة البحث عن تعريف محدد للدول (المتخلفة) قائمة.. وقد دفع ذلك البعض إلى القول: "من أجل وصف أو بيان خصائص إقتصاد الدول الفقيرة، فإننا سنستخدم التعبير التقليدي "الدول المتخلفة"، وبالتأكيد، فنحن نعلم أن هذا التعبير سيسمح بأن يضم - في نفس هذه المجموعة من البلاد - دولاً ذات مستويات معيشة مختلفة جداً. ورغم ذلك فإن ما يميز هذا التعبير، أنه يوضح الخصائص المشتركة بينها فيما يتعلق بالهياكل، بالسلوكيات، وبالوسط مقارناً بمثيله في الدول الصناعية. إن إستحداث أي تعبير لا يمكن أن يضيف شيئاً، بل أنه سيزيد الغموض" (٢).

- إن صعوبة وضع مسمى ثابت ودائم لهذه الدول محل البحث (٣)، يرجع في نظرنا إلى أن هذه التسمية ترد على أمور نسبية (الفقر، الغنى، التقدم، التخلف، الضعف، القوة....الخ). وكذلك يرجع إلى إختلاف الهدف من التعريف

---

(١) في تقريره عن التنمية في العالم لعام ١٩٩٠، اعتبر البنك الدولي أن الدول ذات الدخل المنخفض تتمثل في تلك التي يقل فيها نصيب الفرد من الناتج القومي الإجمالي عن ٥٤٥ دولار (١٩٨٨)، والدول متوسطة الدخل هي تلك التي يقل فيها هذا النصيب عن ٦٠٠٠ دولار، والدول مرتفعة الدخل هي تلك التي يزيد فيها هذا النصيب عن ٦٠٠٠ دولار أو يساويه.

(٢) راجع: - R. GENDARME, "La pauvreté des nations", op. cit. p.10.

(٣) وكذلك صعوبة الاتفاق على خصائص معينة لها.

وأيضاً إلى الأيديولوجية التي يستند لها القائل به (١) .. كما أن سمات التخلف، كثيراً ما ينظر إليها في ذاتها على أنها عوامل أو عقبات للتنمية (٢) وهذا الخلط يؤدي في كثير من الأحيان إلى صعوبة تحديد دقيق لهذه السمات وتلك العوامل.

- وعلى أية حال، فإن استخدام إصطلاح الدول المتخلفة " يبدو مناسباً عند عقد مقارنة بين المستويات الحضارية لهذه الدول وتلك القائمة في الدول المتقدمة، كما أن إصطلاح " الدول النامية " يكون ملائماً عند وصف وتحليل مجريات الحياة في هذه الدول. وعلى ذلك فإننا سنستخدم هذين الإصطلاحين لوصف نفس المجموعة من الدول.

وإذا كان الإقتصاديون قد اختلفوا في وضع تعريف شامل ودقيق لمفهوم التخلف الإقتصادي والدول التي يسود فيها، فإنهم متفقون على أن هناك خصائص أو سمات أو مؤشرات تتميز بها هذه الدول بصفة عامة (ولكن ذلك لا يعني ضرورة توافر كل هذه السمات في دولة حتى يقال عنها أنها دولة نامية، وإنما يكتفى بتوافر بعضها في دولة والبعض الآخر في دولة أخرى وهكذا).

- وعند بحث سمات التخلف في الدول النامية، نجد البعض يركز على المؤشرات الرئيسية حيث يجري التمييز في داخلها بين المؤشرات ذات الطبيعة الديموجرافية، والمؤشرات المتعلقة بالإستهلاك، ومؤشرات الإنتاج، ومؤشرات اجتماعية، وأخرى ذات طبيعة سياسية ومكانية وتكنولوجية (٣). ونجد البعض الآخر يعرض للسمات التي تميز الدول المتخلفة في قائمة طويلة تحتوي على عدد كبير منها، دون تمييز بينها على أساس طبيعتها (عدم كفاية غذائية، معدل

---

(١) حول دراسة مستفيضة لمفهوم العالم الثالث، راجع مثلاً:

- E. JOUVE; "Le Tiers Monde", P.U.F., coll. que sous - Je?, 1988, P.126.

(٢) فانخفاض الدخل سمة من سمات التخلف ولكنه عامل أو عقبة من عقبات التنمية وكذلك ارتفاع معدلات الزيادة في السكان.

(٣) راجع في هذه التسميات مثلاً: - G. CAZES, J.DOMINGO "Les Critères du sous - développement", Bréal, 1975, P.18-20.

مرتفع للأمية ووفيات الأطفال، سوء إستغلال للموارد المتاحة، معدل مرتفع للعمالة في القطاع الزراعي، تصنيع ضيق وغير مكتمل، إنتشار البطالة السافرة والمقنعة، إنعدام العدالة في توزيع الدخل القومي.. الخ(١). كما يتجه فريق ثالث إلى التمييز في هذه السمات بين الخصائص العامة والسمات الهامة للنظم الإقتصادية في الدول النامية. وتتمثل الخصائص العامة في (سيادة الإنتاج الزراعي وتخلف الإنتاج الصناعي، إرتفاع أهمية التجارة الدولية كنتيجة للتخصص في إنتاج المواد الأولية للتصدير، وجود موارد معطلة، إنخفاض كل من الدخل القومي والفردى، تخلف النظم الإجتماعية والسياسية، إنخفاض المستوى العلمي والفن الإنتاجي)، أما السمات الهامة لنظم هذه الدول فتشمل (إزدياد تدخل الدولة، نشأة قطاع عام قوي، الأخذ بنظام الخطة القومية في التنمية)(٢).

ولما كانت عملية التنمية في مفهومها الشامل تتمثل في تغييرات إقتصادية وإجتماعية، فإن فريقاً من الإقتصاديين يذهب إلى تقسيم سمات التخلف إلى قسمين، أحدهما يشمل السمات أو الخصائص الإقتصادية، ويضم الثانى السمات ذات الطبيعة الإجتماعية (أو غير الإقتصادية بصفة عامة)(٣).

والواقع أن هذا التقسيم الأخير يتفق مع المفهوم الأكثر شمولاً للتنمية والتخلف من ناحية، كما أنه يساعد في فهم التخلف بطريقة علمية من ناحية أخرى، ويمكن أن نعرض لهذه السمات، وفقاً لذلك التقسيم فيما يلي:

#### أولاً: الخصائص الإقتصادية للتخلف في الدول النامية :

١ - نقص رؤوس الأموال - ٢ - إنخفاض متوسط دخل الفرد ومستوى

---

(١) راجع: Y. LACOSTE, "Les pays sous-développés" P.U.F. coll. que sais-je?, Paris, 1979, P.12.

(٢) راجع تصنيفات هذا التقسيم عند د. السيد عبدالمولى، للرجع السابق، ص ١٨٠ - ١٨٧.  
(٣) في هذا التقسيم للسمات، راجع د. علي لطفي، "التنمية الإقتصادية - دراسة تحليلية"، مكتبة عين شمس، القاهرة ١٩٨٢، ص ١٢ - ٨٩.

المعيشة - ٣ - سوء التغذية - ٤ - إنتشار البطالة المقنعة - ٥ - سوء إدارة المنشآت وعدم كفاءة الجهاز الحكومي - ٦ - ضعف التصنيع - ٧ - ضعف البنيان الزراعي - ٨ - قصور أو سوء إستغلال الموارد الطبيعية - ٩ - التبعية الإقتصادية للخارج - ١٠ - التخصص في إنتاج واحد - ١١ - التبعية النقدية والمصرفية. ويمكن تناول بعض هذه الخصائص بشيء من التفصيل فيما يلي:

#### ١ - نقص رؤوس الأموال:

- ويجمع كل الإقتصاديين والمتخصصين في قضايا التنمية على أن مشكلة تكوين رأس المال من أهم المشكلات الرئيسية التي تواجه الدول النامية. وتؤدي هذه المشكلة إلى صعوبة الإرتفاع بالطاقة الإنتاجية إلى المستوى الممكن بلوغه.

والواقع أن نقص رؤوس الأموال يتخذ مظاهر متعددة تختلف من دولة لأخرى من هذه الدول، كما تختلف من قطاع إلى آخر في نفس الدولة، وفي بعض الأحيان تختلف بين أسلوب وآخر داخل نفس القطاع. ولكن على الرغم من ذلك فإن الظاهرة الغالبة هي ندرة المصادر الرأسمالية بأنواعها المختلفة كالمباني الصناعية الحديثة والآلات والعدد والأجهزة ذات المستويات الإنتاجية العالية والطرق المعقدة والإنفاق والكباري والسكك الحديدية، ووسائل النقل البري والبحري والجوي والمدارس والمستشفيات والوسائل والمعدات الحديثة في الزراعة...الخ.

- ولمشكلة تكوين رأس المال وجهان: الأول هو جانب العرض، والثاني هو جانب الطلب، حيث يتوقف الجانب الأول على الرغبة في الإذخار مع المقدرة عليه، ويتوقف الجانب الثاني على الحافز على الإستثمار وتحقيقه.. وعلى ذلك فإن إصطلاح "تكوين رأس المال" إنما يعني مقدار الإذخار المتراكم وإستخدامه كما يعني حجم الإستثمارات المتحققة والتي يتم تمويلها بالإذخار المتاح.. والإذخار إذن هو أساس التكوين الرأسمالي. فكلما زاد حجم الإذخار كلما أمكن رفع معدل التكوين الرأسمالي والعكس صحيح. ولذلك فإن نسبة الإذخار إلى الدخل

أو الناتج القومي توضح لنا مدى نقص رؤوس الأموال في الدول النامية، وقد أكدت الدراسات النظرية والتطبيقية التناسب الطردي بين كل من معدلات الإيداع والاستثمار، من ناحية، والنمو الإقتصادي من ناحية أخرى(١). وتشير إحصائيات الأمم المتحدة إلى أنه خلال الفترتين (١٩٦٠ - ١٩٦٢) و(١٩٧٣ - ١٩٧٥) ارتفع معدل التكوين الإجمالي لرأس المال الثابت/ الناتج المحلي الإجمالي من ١٣,٢٪ إلى ١٤,٤٪ في الدول النامية منخفضة الدخل.. وقد ارتبط هذا المعدل المنخفض بضعف مساهمة الإيداع القومي فيه، حيث بلغت نسبة هذه المساهمة ٤١,٨٪ بينما بلغت نسبة مساهمة رؤوس الأموال الأجنبية ٥٨,٢٪(٢).

- كما تشير إحصائيات البنك الدولي إلى أنه خلال الفترة من ١٩٦٥ إلى ١٩٨٨ ارتفع معدل الإيداع المحلي الإجمالي/ الناتج المحلي الإجمالي من ٣٠٪ إلى ٣١٪ في سويسرا، ومن ٢٨٪ إلى ٣٣٪ في اليابان، ومن ١٨٪ إلى ٢٦٪ في ألمانيا الاتحادية. إلا أن هذا الارتفاع في معدلات الإيداع في الدول المتقدمة قد قابله انخفاض في معدلات الإيداع - في كثير من الدول النامية والتي تقل معدلات إيداعها بصفة عامة عن تلك التي تسود في الدول المتقدمة. ففي خلال نفس هذه الفترة، إنخفض هذا المعدل من ١٧٪ إلى ٦٪ في بوليفيا، ومن ٢١٪ إلى ١٨٪ في الفلبين، ومن ١٤٪ إلى ٨٪ في مصر، ومن ١٢٪ إلى ٦٪ في جمهورية الكونغو الشعبية، ومن ٢٨٪ إلى ١٩٪ في تونس(٣).

- وقد حاول بعض الإقتصاديّين تفسير مشكلة تكوين رأس المال في الدول النامية إلى أساس ما يسمى بدائرة أو حلقة الفقر المفرغة Cercle vicieux

---

(١) راجع في تفصيلات هذه النقطة مؤلفنا "الإيداع والنمو الإقتصادي، دراسة لمكونات ومحددات الإيداع المحلي وعلاقته بالنمو الإقتصادي في مصر"، دار النهضة العربية، القاهرة، ١٩٨٩، من ص ٨٩ إلى ص ١٦٦.

(٢) راجع: Nations Unies; "L'industrie dans le monde depuis 1960: Progrès et perspective", New-York, 1979, P.319 - 321.

(٣) - Banque Mondiale; "Rapport sur le développement dans le monde - 1991 -", (٢) Washington D.C., 1990, P.216.

de la pauvreté فمن ناحية العرض (أي عرض رأس المال)، تتميز هذه الدول بضعف القدرة على الإبحار، وهذا الضعف هو نتيجة لإنخفاض الدخل الحقيقي، وهذا الإنخفاض هو نفسه إنعكاس للضعف في الإنتاجية والذي يتولد غالباً عن نقص رأس المال... وهذا النقص هو النتيجة الطبيعية لضعف القدرة على الإبحار، وهكذا يتلاقى طرفا الدائرة في جانب العرض. وفي جانب الطلب (أي الطلب على رأس المال)، تتميز هذه الدول بضعف الحافز على الإستثمار، وهذا يؤدي إلى نقص رؤوس الأموال، وبالتالي ضعف القدرة الإنتاجية، ومن ثم هبوط مستوى الدخل وضعف القوة الشرائية لدى الأفراد، وذلك ما يؤدي إلى ضعف الحافز على الإستثمار وهكذا تغلق الدائرة(١).

ولكن التسليم بهذا التحليل على إطلاقه - رغم ما يسوده من منطق ظاهري - يلقي بظلال كثيفة من التشاؤم والياس على مستقبل الدول النامية. ولقد استطاعت بعض هذه الدول أن تكسر هذه الحلقة المفرغة للفقر فعلاً وتنطلق في طريق التنمية(٢).

- ويمكن إرجاع نقص رؤوس الأموال في الدول النامية إلى عوامل كثيرة،

---

(١) راجع: R. NURKSE; "Les problemes de la formation du capital dans les pays sous-développés"; Trad. Franç. éd. cugus, Paris 1968.

(٢) خلال الفترة من ١٩٦٠ إلى ١٩٧٨، ارتفعت نسبة الموارد المخصصة لتكوين رأس المال من ١٧٪ إلى ٢٤٪ في الهند ومن ٢٠٪ إلى ٢٥٪ في المكسيك، ومن ٢٠٪ إلى ٢٦٪ في تايوان، ومن ١٩٪ إلى ٢٧٪ في اليونان، ومن ١١٪ إلى ٣٢٪ في كوريا الجنوبية. وكان الإعتماد في هذه الزيادة على الإبحار المحلي خصوصاً في كوريا الجنوبية التي إنخفضت مساهمة الموارد الأجنبية في الإستثمار فيها من ٨٪ في عام ١٩٦٠ إلى ٤٪ عام ١٩٧٨.. وقد أصبحت هذه الدول من الدول شبه الصناعية أو الدول الصناعية الجديدة، كما أصبحت بعضها "كتيوان" مصدرة لرأس المال...

لمزيد من التفصيلات، راجع:

- P. JUDET; "Les nouveaux pays industriels, Paris, 1981, P.16 et s.

بعضها يؤثر في تكوين المدخرات والبعض الآخر يؤثر في استثمارها.. أما العوامل التي تؤثر في تكوين الإذخار فهي: الاكتناز، الإذخار السلبي، توجيه الاستثمار إلى عمليات غير منتجة (كالمضاربة والمباني وتخزين السلع)، هروب رؤوس الأموال إلى الخارج، زيادة الميول المتوسطة والحدية للإستهلاك، الميل إلى التقليد والمحاكاة، تضخم النفقات الإدارية والعسكرية، انخفاض الدخل الحقيقي للأفراد. وتتمثل العوامل المؤثرة في الاستثمار في: انخفاض حجم المدخرات المتاحة، ضعف القدرة على إستيعاب الوسائل التمويلية، سوء توزيع الموارد المتاحة، انخفاض كفاءة عنصر العمل وكذلك بنوك الاستثمار والتنمية، نقص فعالية القوانين المنظمة للإستثمار المحلي والأجنبي، زيادة النفقات العسكرية بنسبة أكبر من زيادة متوسط نصيب الفرد من الناتج القومي (مثلا في خلال الفترة من ١٩٦٠ إلى ١٩٧٤، وعلى أساس الاسعار الثابتة لعام ١٩٧٣، ارتفع حجم الإنفاق العسكري بـ ٢,٦ مرة بينما إزداد متوسط نصيب الفرد من الناتج القومي الإجمالي بـ ١,٥ مرة، وذلك في جملة الدول النامية)(١).

## ٢ - انخفاض متوسط دخل الفرد ومستوى المعيشة :

- يعتبر متوسط دخل الفرد أو نصيب الفرد من الناتج القومي من أكثر المعايير شيوعا في مجال قياس الفجوة التي تفصل بين الدول النامية من ناحية، والدول المتقدمة من ناحية أخرى.. كما أنه أقل المؤشرات قصورا سواء عند مقارنة المستويات الإقتصادية الدولية أو عند قياس معدل النمو الإقتصادي في دولة ما خلال فترة زمنية معينة.

ومما يعزز درجة الإعتماد على الدخل الفردي الحقيقي كمؤشر للمستوى الإقتصادي أنه متغير يمكن حسابه، وتحليل تغيراته في مختلف القطاعات. كما

---

(١) وكانت هذه الزيادة في الإنفاق العسكري ترجع في الجزء الأكبر منها إلى مجموعة دول الشرق الأوسط. راجع:

- J. ROBINSON; "Développement et sous - développement", Trad. Franc., Economica, Paris, 1980, P. 125.

أنه عامل أساسي لبناء النماذج الإقتصادية. ومع ذلك فإنه لابد من الإستناد - في نفس الوقت - إلى مؤشرات أخرى إجتماعية وثقافية لتعزيز دلالة في قياس أكثر شمولاً لمستوى المعيشة.

- وتشير الإحصائيات المتاحة إلى أنه خلال الفترة من ١٩٥٠ إلى ١٩٨٠، ارتفع نصيب الفرد (في المتوسط) من الناتج القومي الإجمالي، في الدول النامية ذات الدخل المنخفض من ١٧٠ إلى ٢٥٠ دولار (بمعدل متوسط للنمو السنوي من ٢,١٪ إلى ٣,٣٪)(١). وخلال الفترة ١٩٨٠ - ١٩٨٩ بلغ معدل النمو الحقيقي للناتج المحلي الإجمالي في الدول الصناعية ٣٪ بينما تراوح هذا المعدل بين ١٪ و ١,٦٪ في دول صحراء أفريقيا ودول أمريكا اللاتينية والكاريبي(٢).

- وقد أشارت دراسات أخرى، اهتمت بتطور معدل النمو في نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي في الأجل الطويل، إلى حدوث إرتفاع ضئيل في هذا المعدل لا يتناسب مع ما طرأ من زيادة في معدل النمو السكاني في بعض الدول النامية؛ كما أشارت إلى إنخفاض هذا المعدل للناتج المحلي للفرد في دول أخرى منها: (فقيماً بين الفترتين (١٩١٣ - ١٩٥٠) و(١٩٥٠ - ١٩٨٤)، تطور هذا المعدل في دول أمريكا اللاتينية على النحو التالي(٣).

من ٠,٦٪ إلى ٠,٩٪ في الأرجنتين، ومن ١,٦٪ إلى ١,٨٪ في البرازيل، ومن ٠,٦٪ إلى ٠,٤٪ في شيلي، ومن ١,٣٪ إلى ١,٢٪ في كولومبيا، ومن ١,٧٪ إلى ١,٣٪ في المكسيك، ومن ٢,٢٪ إلى ٠,٣٪ في بيرو.

وفي دول إفريقيا: من ٠,٢٪ إلى ١,٢٪ في مصر، وخلال الفترة من ١٩٦٣ إلى ١٩٨٤ لم يزد هذا المعدل في المتوسط عن ١,٢٪ في كينيا وتنزانيا.

---

(١) - World Bank; "World Development Report, 1981

(٢) - Banque Mondiale, Rapport sur..., op. cit. P.8.

(٣) راجع:

- K. GRIFFIN; "Stratégies de développement" Ed. Economica, Paris, 1989, P.17.



وفي دول آسيا: من ٠.٤٪ إلى ٢.٢٪ في الصين، ومن ٠.١٪ إلى ٠.٦٪ في الهند، ومن ٠.١٪ إلى ١.٤٪ في الباكستان، ومن ٠.٢٪ إلى ١.٣٪ في الفلبين).

- ويوضح الجدول الآتي معدلات النمو السنوي المتوسط لنصيب الفرد من الناتج القومي الإجمالي خلال الفترة (١٩٦٥ - ١٩٨٨) وكذلك مقدار هذا النصيب بالدولارات عام ١٩٨٨، وذلك في مجموعات الدول المختلفة التي صنفها البنك الدولي طبقاً لتغير مستوى الدخل في كل منها(١):

مجموعات الدول	نصيب الفرد من الناتج القومي الإجمالي (دولارات في ١٩٨٨)	معدل النمو السنوي في المتوسط لهذا النصيب (%) (٦٥ - ١٩٨٨)
١ - بعض الدول ذات الدخل المنخفض:		
- موزمبيق	١٠٠	غ - م (*)
- إثيوبيا	١٢٠	٠.١٪ -
- تشاد	١٦٠	٠.٢٪ -
- مدغشقر	١٩٠	١.٨٪ -
- أوغندا	٢٨٠	٢.١٪ -
- الصين	٣٣٠	٥.٤٪ -
- الهند	٣٤٠	١.٨٪ -
- السودان	٤٨٠	٠.٠٪ -
٢ - بعض الدول ذات الدخل المتوسط (المنخفض):		
- بوليفيا	٥٧٠	٠.٦٪ -

(١) من تقرير البنك الدولي عن التنمية في العالم لعام ١٩٩٠ - النسخة الفرنسية، ص ٢٠٠ - ٢٠١.

(\*) غ - م = غير متاح.

٦٣٠	٪ ١,٦	- الفلبينيين
٦٦٠	٪ ٣,٦	- مصر
<b>٣ - بعض الدول ذات الدخل المتوسط (المرتفع):</b>		
٢٢٩٠	٪ ٠,٨	- افريقيا الجنوبية
٢٣٦٠	٪ ٢,٧	- الجزائر
٢٥٢٠	٪ ٠,٠	- الأرجنتين
<b>٤ - بعض الدول ذات الدخل المرتفع:</b>		
٦٢٠٠	٪ ٣,٨	- السعودية
١٣٤٠٠	٪ ٤,٣ -	- الكويت
١٤٤٩٠	٪ ٢,٥	- بلجيكا
١٦٠٩٠	٪ ٢,٥	- فرنسا
٢٧٥٠٠	٪ ١,٥	- سويسرا
١٩٣٠٠	٪ ١,٨	- السويد
١٩٨٤٠	٪ ١,٦	- الولايات المتحدة الأمريكية

- وتشير هذه الأرقام إلى مقدار الفجوة الاقتصادية المتسعة باستمرار بين الدول المتقدمة والدول النامية أو المتخلفة.. فالدخل الفردي في سويسرا مثلا يعادل ٢٢٩ مثلا للدخل الفردي في أثيوبيا ونحو ٤٢ مثلا للدخل الفردي في مصر!! وفي عام ١٩٨٣ (أي قبل خمس سنوات فقط من هذه المقارنة) كانت هاتان الفجوتان أقل بكثير حيث كان الدخل الفردي في سويسرا يساوي ١٣٦ مثلا للدخل الفردي في أثيوبيا و٢٣ مثلا للدخل الفردي في مصر(١).. ان ذلك يعكس ضعف الأمل في حدوث تحسن سريع في الدخول الفردية في الدول الأشد

(١) راجع: د. عبدالفتاح عبدالرحمن، المرجع السابق، ص ٣٦.

لقرا بسبب ضعف معدلات نموها وإرتفاع معدلات النمو السكاني بها والتي تتراوح في معظمها بين ٢.٥٪ و ٢٪ سنويا بينما تقل هذه المعدلات في معظم الدول المتقدمة حاليا عن ٠.٦٪ (١).

- تقدير قيمة "متوسط الدخل الفردي" كمؤشر للتخلف الإقتصادي :

- رغم الأهمية التي لا تنكر لهذا المؤشر (٢) كمقياس هام مرتبط بالمحاسبة القومية من ناحية، وكمعيار لقياس التخلف الإقتصادي من ناحية أخرى، إلا أنه لا يصح إعتباره المعيار الأساسي أو الرئيسي أو الأوحى في ذلك المجال، وذلك لما يحيط باستخدامه من صعوبات تؤدي الى ضعف دلالاته عن المستوى الحقيقي للتقدم أو التخلف بمفهوميهما الأكثر شمولاً، ويتضح ذلك فيما يلي

(١) صحيح أن هذا المؤشر قد إعتبر كدليل على مستوى المعيشة والقدرة على الإنتاج، وكذلك كمعيار لامكانية التنمية على أساس أن مستوى الدخل مع ارتباطه بالنتائج القومي الإجمالي يمارس تأثيره على إمكانية تكوين رأس المال، وكذلك فإن قيمة الإنتاج لا تتوقف فقط على القدرة في تحقيقه ولكنها تعتمد أيضا على الإنتاجية، ومن هنا فإن التطور في الناتج القومي الإجمالي يعكس مدى الفعالية *l'efficacité* للإقتصاد القومي. ومع ذلك، فإن فكرة "الإنتاج" هي فكرة غامضة (٣) يصعب قياسها: ففي الإقتصاد المتخلف نجد جزءا كبيرا من الإنتاج (لبعض المنتجات) ليس محلا للتبادل التجاري، ولكنه يستهلك ذاتيا *auto - consommée* وغالبا ما تثار صعوبة تحديد حجم هذا الإستهلاك الذاتي

---

(١) وقد ذهب بعض الدراسات أنه على أساس إفتراض ثبات معدلي نمو الدخل الفردي في مصر وسويسرا في السنوات القادمة، فإن الفجوة بينهما سوف تستمر في الإتساع نحو ٧٥ سنة ثم تضاهل حتى يتساوى نصيب الفرد من الناتج القومي الإجمالي في الدولتين بعد ١١٦ سنة.. راجع: د. عبدالفتاح عبدالرحمن.. المرجع السابق، ص ٣٩.

(٢) نقصد متوسط الدخل الفردي أو نصيب الفرد من الناتج القومي الإجمالي.

- G. GRELLET; "Structures et stratégies...", op. cit., P.34.

(٣) راجع:

من المنتجات والخدمات.. كما يصعب أيضا تقييمه بأسعار معينة.. وفي حالة إستبعاد الناتج أو الدخل المتولد في قطاع الإكتفاء الذاتي (متلما يحدث في الريف من إستهلاك الفلاح لشطر من ثمرات إنتاجه الزراعي) فإن حساب الدخل أو الناتج القومي سيكون متحيزا لصالح الدولة المتقدمة (١).

(ب) ان هذا المعيار لا يأخذ في الإعتبار التباين في مستويات الأسعار بين مختلف الدول. فتكاليف المعيشة في الدول النامية هي - بصفة عامة - أقل منها في الدول المتقدمة فمثلا إذا كان متوسط دخل الفرد في مصر ٦٠٠ دولار بينما يبلغ في الولايات المتحدة ١٢٠٠٠ دولار، فلا يمكن القول أن الولايات المتحدة متقدمة إقتصاديا عشرين مرة أكثر من مصر، كما لا يصح القول بأن مستوى المعيشة في الولايات المتحدة مرتفع عشرين مرة عن مثيله في مصر (٢).. ويمثل التفاوت في الأسعار النسبية للسلع والخدمات عائقا حقيقيا أمام المقارنات الدولية السليمة. وذلك أنه لا يمكن مثلا إستخدام أسعار الفراء (في دولة ذات مناخ شديد البرودة، حيث تشتد الحاجة اليه) في تقدير الدخل القومي، في دولة افريقية ذات مناخ حار تنعدم فيه الحاجة إلى هذه السلعة.

(جـ) إن الربط الشائع بين مستوى الدخل (أو الناتج) ومستوى الرفاهية العام أو الفردي، لا يعبر تعبيرا حقيقيا عن هذه العلاقة المركبة والتي يصعب إثباتها: فمن ناحية، وعلى مستوى التحليل الحدي الذي يعطي أهمية لحقائق على مستوى الأفراد، تتناقص المنفعة الحدية للدخل عندما يرتفع. وتكون الفروق بين الأسعار - من أجل الحصول على نوعية مرتفعة من السلع

---

(١) ويتصل بهذه النقطة أيضا صعوبة التمييز بدقة فيما يتعلق بانقسام الأنشطة الإقتصادية بين العائلات من ناحية والأنشطة الإنتاجية من ناحية أخرى.

(٢) وحتى في حالة التركيز على "متوسط دخل الفرد الحقيقي" وليس النقدي، فإن نقص الإحصاءات لدى كثير من الدول النامية يجعل تنفيذ هذه الفكرة أمرا مستحيلا. هذا بالإضافة الى صعوبة التحويل من عملة كل دولة إلى عملة دولية تتم على أساسها المقارنة.. راجع د. علي لطفي، المرجع السابق، ص ٧.

أو الخدمات - أكثر أهمية من الفروق للمنفعة المتحققة (إن رابطة عنق تحمل ماركة "كريستيان ديور" لها قيمة إجتماعية أكبر من أي رابطة عنق أخرى صنعت من القطن. حيث أن الأولى تتمثل منفعتها الأكثر إرتفاعا في تعبيرها عن المستوى الإجتماعي الأعلى لمن يستخدمها، ولكن منفعتها الفردية والإجتماعية تصبح منعدمة بالنسبة لفلاح في نيجيريا). ومن ناحية أخرى، فإن الزيادة المتحققة في الناتج القومي الإجمالي ليست بالضرورة دليلاً صادقا على رفاهية المجتمع. إن هذه الزيادة يمكن فقط أن تقابل بعض الآثار السلبية للنمو الإقتصادي.. ففي حالة الأنشطة الإقتصادية الإنتاجية التي تسبب التلوث البيئي، يكون لهذا الأخير تكلفته الإجتماعية التي يمكن أن تنعدم معها المزايا الخارجية في صورة الرفاهية المنتظرة للمجتمع من هذه الأنشطة. وكذلك لا يمكن تجاهل أن جزءا من الناتج القومي يوجه إلى أنشطة ومجالات متعددة لا يكون تأثيرها الإيجابي على الرفاهية الإجتماعية إلا محدودا (الإنفاق العسكري، الإنفاق ذو التأثير السياسي... الخ).

(د) إن إرتفاع متوسط دخل الفرد أو نصيب الفرد من الناتج القومي لا يعبر عن حدوث تحسين في مستوى المعيشة أو الرفاهية عندما لا يتحقق توزيع عادل للزيادة في الدخل أو الناتج القومي أو عندما تحصل قلة من الأفراد على الجزء الأكبر من هذا الدخل أو الناتج.. وفي الدول النامية نجد إندام التوزيع العادل واضحا(١)، ومن ثم يصبح معنى تحقيق زيادة أو نمو في الناتج معنى غامضا: فإذا كانت هذه الزيادة تتحقق في الجزء الأكبر منها من منشأة أجنبية تقوم بتصدير إنتاجها وأرباحها، وإذا كان توزيع الدخل يستفيد به قلة من الأفراد، فإن النمو في الإنتاج هنا لن يكون له ذات المعنى الذي يتحقق عندما توزع الثمار على العدد الأكبر من المنتجين.

(هـ) إن الحكم على الدول بالتخلف أو التقدم. إستنادا إلى معيار متوسط دخل الفرد يؤدي إلى الخلط بين الدول النامية الغنية وبين الدول المتقدمة

---

(١) في عام ١٩٧٢، وفي البرازيل مثلا حصل ١٠٪ من السكان على ٥٠٪ من الدخل القومي، بينما حصل ٢٠٪ من السكان الأكثر فقرا على ٢٪ فقط من هذا الدخل. راجع في ذلك

اقتصاديًا. فهناك من الدول التي يصل فيها متوسط دخل الفرد إلى مستوى أعلى من مستواه في الدول المتقدمة، ومع ذلك فإن هذه الدول لا يمكن أن تدخل في عداد الدول المتقدمة.

فدخل الفرد في ليبيا أو السعودية قد يفوق مثيله في الإتحاد السوفيتي أو اليابان، إلا أن ذلك لا يعني أن هذه الدول ذات المستوى المرتفع للدخل تعتبر دولًا متقدمة، بل إنها لا تعد سوى دول ساعية للتقدم في النواحي الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والتعليمية أو الصحية، أو مستوى التقدم التكنولوجي ومستوى كفاءة العمل. أما الدول الأخرى (الصناعية) فهي متقدمة بكاملها، لكن كلمة التقدم الاقتصادي رغم انخفاض متوسط دخل الفرد فيها قياسًا ببعض الدول البترولية<sup>(١)</sup>.

(و) إن حسابات الدخل القومي لا توضح نوعية الإنتاج، فالملاحظ أن مستوى السلع المنتجة يتحسن - أو مفروض أنه يتحسن - سواء بالنسبة للسلع الإنتاجية أو السلع الاستهلاكية كلما سارت الدولة في طريق التنمية. ولكن حسابات الدخل القومي لا توضح التحسن الذي يطرأ على نوعية السلع المنتجة لأن الأسعار لا تسجل جميع التغيرات في النوع.

(ز) ومن ناحية أخرى، وعلى مستوى المقارنات الدولية، نجد عاملًا هامًا يؤثر في صحة ودقة نتيجة هذه المقارنات، يتمثل في عدم ملائمة أسعار الصرف كوسيلة لعقد هذه المقارنات، فهذه الأسعار تتأثر أساسًا في الإقتصاد الحديث بالجزء من الإنتاج الذي يرتبط بالعلاقات الدولية، ومن ثم فإنها لن تعبر بصدق عن معدل القوة الشرائية فيما بين الدول المتخلفة والدول المتقدمة، وذلك نظرًا لانخفاض الشدائد في تنوع الاستهلاك في الدول المتخلفة وجمود الهياكل الاستهلاكية في هذه الدول إذا ما قورنت بمثلتها في الدول المتقدمة.

وإذا فرضنا نظريًا، سيادة حرية التجارة الدولية، ومن ثم حرية حركة

---

(١) راجع د. سعيد الخضري "اقتصاديات التخلف والتطوير"، بورسعيد، ١٩٥٠، ص ١٨.

أسعار الصرف وفقا لنتيجة التفاعل بين قوى السوق، فسوف نجد أن أسعار الصرف لا تعكس سوى القوة الشرائية لعملة الدول التي تدفع بمنتجاتها إلى السوق الدولية.. ولما كانت الدول النامية تصدر غالبا مواد أولية وتستورد سلعاً صناعية، وأن أسعار المواد الأولية تميل - بشكل عام - إلى الإنخفاض قياساً بأسعار السلع الصناعية، فإن ذلك يعني إنخفاض القوة الشرائية لصادرات هذه الدول. ومن هنا نجد أن الفرق بين ما تدفعه هذه الدول لكل وحدة واردات، وما تحصل عليه من كل وحدة صادرات يؤدي إلى خفض القيمة الدولية لعملاتها(١).

- وأخيراً، إذا ما أضيف لتلك التحفظات - على معيار متوسط نصيب الفرد من الدخل أو الناتج القومي - ما يواجه مهمة جمع البيانات الإحصائية عن ذلك بالدول النامية من وجود فجوات واسعة تحول دون الإستخدام الدقيق له كمؤشر لقياس درجة النمو أو التخلف الإقتصادي، لتبين لنا إلى أي مدى يعتبر هذا المعيار رمزياً له صفة تقريبية(٢).

- وأمام هذه التحفظات التي يثيرها هذا للمعيار كمؤشر للتخلف أو التقدم، يركز بعض الإقتصاديين على مستوى الرفاهية الإقتصادية والإجتماعية ومستوى القدرة الإنتاجية كمعيارين حاسمين لدرجات التقدم والتخلف التي تسود في إقتصاد ما(٣). ويتمثل مستوى الرفاهية العامة في الرفاهية المادية

---

(١) راجع تلميحات أكثر في هذه النقطة عند: د. عبدالفتاح عبدالرحمن، مرجع سابق، ص ٢٩ - ٣٠.

(٢) كما تبدو صعوبة تقديرات كل من الناتج المحلي والناتج القومي الإجماليين في تحويل تلك التقديرات من الأسعار الجارية إلى الأسعار الثابتة، يضاف إلى ذلك ما تعانيه الدول النامية من عدم وجود مصادر إعلامية منظمة للأثمان وخصوصاً لتقدير الناتج المتولد عن القطاع غير النقدي..

راجع : A. MAIZELS; "Export, and economic growth of developing countries 1968, P. 38-40.

(١) راجع في ذلك: د. وجدي حسين، "مدخل لدراسة التخلف والإنماء الإقتصادي.." مرجع سابق، ص ٢٦ وما بعدها.

(الثورة المالية والعقارية) والرفاهية المعنوية (إحساس الفرد بحريته السياسية والعقائدية والفكرية) ومدى إشباع الحاجات الأساسية (من غذاء وماء نظى وصرف صحي وتعليم وأمن وعدالة... الخ) أما مستوى القدرة الإنتاجية فيعبر عنها بمؤشرات كثيرة منها: نسبة الإنتاج الصناعي في إطار التركيب النسبي للقطاعات المولدة للدخل القومي، نسبة العاملين في قطاع الصناعة، حجم رأس المال المتاح للإستثمار، سواء في شكل رأس مال نقدي للتمويل أو رأس مال عيني للإنتاج أو رأس المال الإجتماعي (موانى، مطارات، مدارس، محطات قوى.... الخ).

- وإذا كان التخلف الإقتصادي غالبا ما يرتبط بالفقر La pauvreté فماذا يعني هذا الإصطلاح الأخير؟

الواقع أن مفهوم الفقر يعتبر مفهوما مركبا يصعب التعرف عليه من خلال مؤشر واحد كمتوسط الدخل(١). ذلك أن التحسن في مستوى الحياة معبرا عنه بهذا المؤشر قد يخفى بين جنباته تدهورا مطلقا أو نسبيا في ظروف المعيشة لدى بعض الناس. ومن ثم فإن الفقر، وإن كان يرتبط بمستوى الدخل الفردي، فإنه يرتبط أيضا بنمط توزيع الثروة ورأس المال وبكثير من المؤشرات الإجتماعية الأخرى... ومع تزايد الاهتمام بمشكلة الفقر على المستوى العالمي وخصوصا خلال السبعينات من القرن الحالي، أنتج الفكر الإقتصادي التنموي إصطلاحين جديدين هما : الفقر المطلق La pauvreté - absolue والفقر النسبي La pauvreté relative حيث يعني الأول منهما وجود حد أدنى للدخل يكفي لإشباع الحاجات الأساسية ليواصل الإنسان رحلة الحياة (الخط العام للفقر)(٢). وتقدر درجة الفقر المطلق في دولة ما بنسبة من يحصلون على دخول حقيقية تقل عن هذا الخط العام للفقر الدولي. أما

---

(١) J. LOUP: "Le Tiers-Monde peut-il survivre?", Economica, P. 132 Paris, راجع · 1981.

(٢) وقد قدر البنك الدولي أن ٨٠٪ من حالات الفقر المطلق تعيش في الدول الأكثر تخلفا في إفريقيا السوداء وآسيا الجنوبية، وذلك على أساس أن خط الفقر العام يتحدد عند مستوى للدخل من ٥٠ إلى ٧٥ دولار (بالقيمة الاسمية لدولار عام ١٩٧٠).



الإصطلاح الثاني فيتمثل في "الفقر النسبي" والذي ينتج عن تفاوت توزيع الدخل القومي بين السكان داخل الدولة..

### ثانيا: السمات غير الاقتصادية للتخلف في الدول النامية :

- والواقع أن السمات غير الاقتصادية (أي الاجتماعية والثقافية والسياسية...) (١) لا تقل أهمية في إيضاح معالم التخلف عن تلك السمات الاقتصادية والمرتبطة بالدخل والناتج ورأس المال... الخ. وتنبع هذه الحقيقة من ذلك المفهوم الشامل للتنمية والذي سبق أن أشرنا إليه.. فالإقتصاد التقليدي، وإن كان يهتم بالتخصيص الأمثل للموارد وتنميتها، والإقتصاد السياسي، وإن كان يهتم إلى جانب ذلك بالعلاقة بين السياسة والإقتصاد مع التأكيد على دور القوة في صنع القرار الإقتصادي، فإن التنمية أوسع من ذلك نطاقا: فهي إلى جانب إهتمامها بالتخصيص الكفء للموارد المتاحة وينموها المستمر عبر الزمن، إلا أنها بالإضافة إلى ذلك تهتم بحركة العوامل الاقتصادية والاجتماعية والتنظيمية على المستويين العام والخاص؛ تلك الحركة اللازمة لاجداث تطوير وتحسين واسع النطاق في مستويات المعيشة لسكان الدول النامية.. إن ذلك يعني أن التنمية ذات أبعاد أوسع من تلك التي يمثلها الإقتصاد التقليدي والإقتصاد السياسي.. وهذا الإتساع في مفهوم التنمية، يوازيه تماما إتساع في مفهوم التخلف بسماته الاقتصادية من جانب، وغير الاقتصادية من جانب آخر.

- ومن السمات غير الاقتصادية للتخلف (والتي تعد في نفس الوقت كاسباب ونتائج للتخلف) يمكن أن نذكر: السمات الخاصة بالمؤشرات

---

(١) لقد دفعت أهمية الظواهر الاجتماعية والسياسية في الدول النامية بعض الكتاب إلى جعلهم يخصصون مؤلفات كاملة تحمل هذا العنوان.. إنظر مثلا:

- Jean-Yves CALVEZ; "Aspects politiques et sociques des pays en voie de dévopment", Dalloz, Paris, 1971, 298, p.

الديموجرافية (السكانية)، ضعف الهيكل الإداري، إنعدام الاستقرار السياسي، التفكك الاجتماعي، التبعية الثقافية، السمات الخاصة بالتعليم والصحة والقيم الاجتماعية السائدة، ظواهر الثنائية والانفصال في المجتمعات المتخلفة، ضعف أو عدم وجود الطبقة المتوسطة، إشتغال الأطفال، سوء إستغلال أوقات الفراغ، عدم توافر القيم المعنوية (١).

وسنكتفي بإيضاح بعض من هذه السمات فيما يلي:

#### ١ - السمات الخاصة بالمؤشرات الديموجرافية (السكانية) :

- لقد أصبح إرتفاع معدلات النمو السكاني في الدول النامية حقيقة تؤكدتها كل الإحصائيات المتاحة.. ففي خلال الأربعين عاما الماضية، شهدت الدول النامية ما سمي "بالإنفجار السكاني"، حيث قفز عدد سكانها من ١٦٠٦ مليون نسمة عام ١٩٥٠ إلى ٢٧٢٢ مليون نسمة عام ١٩٧٥. وخلال هذا الفترة بينما إرتفع معدل النمو السكاني السنوي ليصل إلى ٢,٤٪ في هذه الدول إذا به ينخفض إلى ٠,٨٪ في الدول المتقدمة (٢). وتشير الإحصائيات الحديثة إلى إستمرار إنخفاض هذا المعدل في الدول المتقدمة، وعلى العكس، إلى إستمرار إرتفاعه في الدول النامية.. فليما بين الفترتين (١٩٦٥ - ١٩٨٠) و(١٩٨٠ - ١٩٨٨)، إنخفض هذا المعدل مثلا في فرنسا من ٠,٧٪ إلى ٠,٤٪، وفي كندا من ١,٣٪ إلى ٠,٩٪، وفي الدانمارك من ٠,٥٪ إلى صفر٪، وفي ألمانيا من ٠,٣٪ إلى ٠,١٪، وفي اليابان من ١,٢٪ إلى ٠,٦٪ أما في الدول النامية كمصر مثلا فقد إرتفع هذا المعدل من ٢,١٪ إلى ٢,٦٪، وفي الجزائر إرتفع إلى ٢,١٪.

(١) راجع: د. علي لطفي 'التنمية الاقتصادية'.. مرجع سابق، من ص ٥٦ إلى ص ٨٧.

(٢) يتعلق هذين المعدلين الآخرين بالفترة (١٩٦٠ - ١٩٧٥) راجع

- D. MORAWETS, "Vinty cinq années de développement économique 1950 - 1975, Economica Paris, 1979.

وفي المغرب من ٢.٥ إلى ٢.٧ . وفي أوغندا من ٢.٩ إلى ٣.٢. وفي نيجيريا من ٢.٥ إلى ٣.٣ (١).

- ويرتبط المعدل المرتفع للنمو السكاني بالارتفاع الواضح في معدلات المواليد في الدول النامية. ويتضح من الإحصاءات التي تنشرها الأمم المتحدة أن معدلات المواليد في هذه الدول تتراوح بين ٣٠ و ٥٠ سنوياً، أما في الدول المتقدمة فهي تتراوح فقط بين ١٠ و ٢٠ سنوياً (٢). ومع التقدم الطبي الذي شهده العالم كله، إنخفض معدل الوفيات الإجمالي في الدول النامية، إلا أن معدلي وفيات الأطفال والمواليد مازالا مرتفعين بها إذا ما قورنا بمثيلهما في الدول المتقدمة. والجدول الآتي يوضح تطور هذه المعدلات بين عامي ١٩٦٥ و ١٩٨٨ في بعض الدول النامية والمتقدمة (٣).

الدولة		معدل المواليد في كل ١٠٠٠ نسمة		معدل الوفيات الإجمالي في كل ١٠٠٠ نسمة		معدل وفيات الأطفال عند الميلاد في كل ١٠٠٠ نسمة	
		١٩٨٨	١٩٦٥	١٩٨٨	١٩٦٥	١٩٨٨	١٩٦٥
<b>دول متقدمة</b>							
فرنسا		١٨	١٤	١١	٩	٢٢	٨
بريطانيا		١٨	١٤	١٢	١١	٢٠	٩
هولندا		٢٠	١٣	٨	٨	١٤	٨
<b>دول نامية</b>							
مصر		٤٣	٣٤	١٩	٩	١٧٢	٨٣
المغرب		٤٩	٣٥	١٨	٩	١٤٥	٧١
المكسيك		٤٥	٢٨	١١	٦	٨٢	٤٦
البرازيل		٣٩	٢٨	١١	٨	١٠٤	٦١

- Banque Mondiale, "Rapport sur..", op. cit., p. 250 - 251.

(١) راجع :

- U. N. Statistical Yearbook, New-York, 1975

(٢)

- Banque Mondiale, op. cit., p. 253.

(٣)

وترجع الزيادة السكانية في الدول النامية إلى أسباب كثيرة بعضها ذو طبيعة إقتصادية مثل: انخفاض تكاليف تربية الأطفال وخصوصا في المناطق الريفية، غلبة الإقتصاد الزراعي وحاجته إلى مزيد من العمل اليدوي، إرتفاع نسبة الفقراء حيث تشير الدراسات إلى إرتباط الزيادة السكانية بإنخفاض مستوى المعيشة، التخلف الشديد في المناطق الريفية.

وهناك أسباب ذات طبيعة إجتماعية تتمثل في إرتفاع نسبة الأميين في الدول النامية، إنتشار فكرة العائلة الكبيرة في المناطق الريفية، الرغبة في إنجاب أطفال ذكور، تعدد الزوجات وإنتشار الطلاق، التفسير الخاطئ للتعاليم الدينية..

كما أن هناك عوامل ذات طبيعة ديموجرافية منها: إرتفاع نسبة صغار السن بين السكان، إرتفاع معدلات الخصوبة والإنجاب(١)، إرتفاع معدل وفيات الأطفال عند الميلاد مما يدفع الآباء إلى إنجاب عدد أكبر منهم.

ومن الجدير بالذكر في هذا المجال أن تشير إلى سمة ديموجرافية هامة تتميز بها الدول النامية. وتتمثل هذه السمة في انخفاض متوسط العمر المرتقب للحياة إذا ما قورن بمثيله في الدول المتقدمة. ففي الدول النامية تراوح هذا المتوسط بين ٥١ و ٦٦ سنة بينما بلغ في الدول المتقدمة ٧٦ سنة، وفي بعض منها كاليابان وصل هذا المتوسط في عام ١٩٨٨ إلى ٧٨ سنة(٢).

---

(١) في مصر، وكنتيجة لإرتفاع معدلات الخصوبة والإنجاب، بلغ عدد الأولاد الذين تلدهم المرأة في سن الإنجاب خمسة أولاد في المتوسط، بينما بلغ هذا العدد ١,٤ في ألمانيا الفيدرالية، ١,٥ في سويسرا، ١,٩ في فرنسا، ١,٨ في الولايات المتحدة، ١,٧ في النمسا.. راجع

- A. SAUVY: "La Population", P.U.F., Paris, Coll. que sais - je? 1979, p. 64.

- Banque Mondiale: "Rapport sur...", op. cit., p. 200.

(٢)

- وإذا كان الجميع متفقين على أن الإرتفاع في معدل النمو السكاني أضحي سمة إجتماعية في الدول النامية، إلا أن خلافا قد ثار بين الإقتصاديين حول العلاقات المتبادلة بين هذه الزيادة السكانية من ناحية وعملية التنمية من ناحية أخرى(١).. فالبعض يرى أن هذه الزيادة هي المشكلة الكبرى والعقبة الكئود في طريق التنمية، بينما ذهب آخرون إلى إعتبار هذه الزيادة نعمة لا نقمة، فإن كان السكان مستهلكين فهم أيضا منتجين. ورأى فريق ثالث ضرورة التعايش مع الزيادة السكانية حيث أنها أضحت أمرا واقعا ولا مفر من تقبله. بينما ذهب فريق رابع، وبحق إلى أن الزيادة السكانية هي نتيجة للتخلف وليست سببا له(٢).

## ٢ - السمات الإجتماعية المتعلقة بمستوى المعيشة :

- وهذه السمات توجد في مجالات كثيرة. التعليم والتدريب، الوعي والثقافة، الغذاء، الصحة، الإسكان.

والواقع أن التطور في هذه المجالات، وإن كان يعبر بصديق عن مستوى المعيشة لأفراد مجتمع ما، فإنه يعكس المدى والأهمية التي يتطور بها " رأس المال البشري " في هذا المجتمع.. ولقد أكدت الدراسات النظرية والواقع المطبق أن " رأس المال البشري " *Le capital humain* لا تقل أهميته وضرورته تكوينه - كعامل من عوامل التنمية عن أهمية تكوين رأس المال المادي - ففي العملية الإنتاجية يتكامل نوعا رأس المال (المادي والبشري): أن تحقيق الجزء الأكبر من الإستثمارات يستلزم عمل المهندس ذو الخبرة، كما أن تنفيذ هذه الإستثمارات

---

(١) راجع في هذه النقطة: د. إبراهيم العيسوي "إنفجار سكاني أم أزمة تنمية"، دار المستقبل العربي، القاهرة ١٩٨٥.

(٢) راجع في ذلك دراستنا: "زيادة السكان: عقبة أم دافع للتنمية"، دار النهضة العربية، القاهرة، ١٩٨٨.

يتطلب الأيدي العاملة ذات المهارة العالية، كما أن زيادة معدل الإستثمارات يقتضي إرتفاعا بدرجة المهارة الفنية(١).

- ويقصد "برأس المال البشري أو الإنسانى" مجموع المهارات والخبرة لليد العاملة اللازمة لإستغلال رأس المال المادي، وكذلك المستوى الصحي الذي يسمح بالمحافظة على مقدرة القوة العاملة(٢).. ولما كان الانسان هو محور النشاط الإقتصادي، إشباعا لحاجاته وتحقيقا لذاته، وزيادة لطاقته، وثراء لأمته، فقد خلص كثير من الإقتصاديين إلى أن البشر هم ثروة المجتمع، وذهب البعض منهم مثل الأستاذ "شولتز" (الحاصل على جائزة نوبل في الإقتصاد) إلى تأليف كتاب جعل عنوانه "لا ثروة سوى البشر" (٣)، أشار فيه إلى أن الإستثمارات في الإنسان وفي المعرفة تعتبر من أهم العوامل الحاسمة في ضمان مستوى مرتفع للمعيشة. كما رفض هذا الكاتب الرأي الشائع والخطيء الذي يرى في محدودية الموارد في المكان والطاقة والأراضي الزراعية وبعض الموارد الأخرى المادية، عقبة يصعب مواجهتها من أجل تحسين حياة البشر: كما أكد على أن الإتجاهات والقدرات المكتسبة للأفراد من خلال: التعليم، الخبرة، والمثابرة والصحة، هي محددات النمو الإقتصادي، وأشار كذلك إلى أن الجزء الأكبر من الدخل القومي - في وقتنا الحاضر - (والذي يقدر بأربعة أخماس في الولايات المتحدة الأمريكية) يتحقق من الأجور والعوائد الأخرى للعمل، بينما يتحقق الجزء الأقل من هذا الدخل، من عوائد التملك. إن ذلك يدل على الزيادة في قيمة الوقت للعمل البشري.

- وتأكيدا على أن الإستثمار في الإنسان ليكتسب علما أوسع وأعمق،

---

(١) - P. GUILLAUMONT; L'absorption du capital" ed.Dujus. paris.1964. p.176et s.

(٢) - M. RIBOUD; "Accumulation du capital humain", Economica. Paris. 1978. p. 1 - 14.

(٣) - T. W. SCHULTZ; "Il n'est de richesse que d'hommes : investissemnt humain et qualité de la population". Trad. Franç. Bonnel. Paris. 1983. 187. p.

وتدريبا أكثر، وفكرا خلافا مبدعا، وتغذية أفضل، وصحة أوفر، هو استثمار منتج وإيجابي، أشارت إحدى الدراسات التي أجريت في كوريا إلى أن إنتاجية الاستثمار في مجال الصحة مرتفعة جدا، حيث كان العائد من كل دولار تم استثماره في هذا المجال مقداره مائة وخمسين دولارا(١).. كما أشارت دراسة أخرى للبنك الدولي، إلى أنه خلال الفترة (١٩٦٣ - ١٩٧٣)، وجد أن الإنتاج السنوي للفلاح الذي قضى أربع سنوات فقط في التعليم الأساسي، أعلى في المتوسط بنسبة ١٣,٢٪ من الإنتاج السنوي لفلاح آخر لم يذهب مطلقا إلى المدرسة(٢).. وفي مجال مواجهة مشكلة التزايد السكاني من خلال برامج تنظيم الأسرة، أشارت دراسات كثيرة إلى حقيقة إنخفاض الإنجاب مع ارتفاع المستوى التعليمي للمرأة(٣).

- وبعد هذه اللوحة الموجزة عن أهمية تطوير المجالات التي تساهم في تكوين رأس المال البشري ومن ثم تعتبر عاملا حاسما في تحقيق التنمية، يمكن الانتقال - ومن خلال بعض الإحصائيات المتاحة - إلى إيضاح مدى التطور الذي تحقق في هذه المجالات في الدول النامية:

١ - في مجال الغذاء، وهو المجال الرئيسي الأول الذي يتحقق من خلاله إشباع أولى الحاجات الضرورية للحياة، ورغم غياب الإنفاق على مفهوم عالمي محدد للحد الأدنى من الغذاء اللازم للحياة، قدرت الأمم المتحدة أن عدد الأشخاص الذين لا يحصلون على الغذاء الكافي (Les sous - alimentées) قد ارتفع إلى ٤١٥ مليون شخص في العالم في منتصف السبعينات من القرن الحالي.

---

(١) راجع : M. PENOUIL; "Socio - économie...", op. cit., p. 209.

(٢) Banque Mondiale; "Rapport sur le développement dans le monde, 1980, p. 60-61

(٣) وقد أشار بحث حديث أجري في مصر عن صحة الأم والطفل (١٩٩١)، إلى أن المرأة الأمية تنجب في المتوسط ٤,٧٤ طفل، في حين يبلغ هذا المتوسط بالنسبة للمرأة الجامعية ٢,١٨ طفل فقط... راجع: جريدة الاهرام في ١٩٩١/٧/٩ - ص ١.

أما البنك الدولي، ويعد أن أخذ في الاعتبار آثار توزيع الدخل، قدر أن عدد هؤلاء الأشخاص أكثر من مليار شخص. إلا أن بعض الكتاب قد إرتفع بهذا العدد إلى مليارين من الأشخاص يعانون من عدم كفاية الغذاء في العالم (١).

- وفي دول العالم الثالث قدرت نسبة السكان الذين يعانون من عدم كفاية الغذاء ما بين ٢٠٪ و ٥٠٪ من جملة سكان هذه الدول (٢). وفي أفريقيا، بلغ عدد الأشخاص الذين يعانون من "إنعدام الأمن الغذائي" (٣) أكثر من مائة مليون شخص في عام ١٩٨٨ (ثلث سكان اثيوبيا، ونحو ١٤ مليون في نيجيريا، وعلى الأقل ٤٠٪ من سكان كل من تشاد، موزمبيق، الصومال، أوغندا، زائير، زامبيا).. وقد إنتهى البنك الدولي من دراسته التي أشارت إلى هذه الأرقام، إلى نتيجة مؤداها. "إن الحالة الغذائية في أفريقيا ليست في خطر فحسب، ولكنها مستمرة في التدهور" ففي بعض الدول كجمهورية مالايا - والذي يبلغ عدد سكانها ١١ مليون نسمة ومعدل نموهم السنوي يبلغ ٢٪، إرتفاع معدل وفيات الأطفال - وهو المؤشر الأكثر حساسية للآزمات الغذائية - من ٧٥ في كل ألف عام ١٩٧٥ إلى ١٢٣ في كل ألف عام ١٩٨٥. وفي تقريره لعام ١٩٨٨، أشار المجلس العالمي للغذاء في الأمم المتحدة، إلى أن نسبة الأطفال - في عمر ما قبل المدرسة - والذين يعانون من سوء التغذية في "بيرو" قد إرتفع من ٤٢٪ عام ١٩٨٠ إلى ٦٨٪ عام ١٩٨٣.

- وفي دراسته - التي أشرنا إليها حالا - أوضح البنك الدولي إلى أن نسبة السكان الذين يعانون من إنعدام الأمن الغذائي L'insécurité alimentaire في

---

(١) راجع مثلا - J. KIATZMANN; "Nourir dix milliards d'hommes", P.U.F., Paris, 1975.

(٢) راجع - J. LOUP; "Le Tiers-monde...", op. cit., p. 38

(٣) وهي حالة عرفها البنك الدولي بأنها تكون للأشخاص الذين لا يتوافر لهم الغذاء الكافي لجعلهم في صحة تمكنهم من أداء النشاط العادي.



أفريقيا عام ١٩٨٦ كانت ٣٤٪ في إثيوبيا، ٣٨٪ في زائير، ١٨٪ في الجزائر، ٣١٪ في غانا، ١١٪ في المغرب (١).

ومما يزيد من خطورة مشكلة الغذاء في دول العالم الثالث، وخصوصا في تلك المنخفضة الدخل منها، ذلك التطور السريع في أسعار المواد الغذائية في السنوات الأخيرة.. ففي خلال الفترة من يوليو ١٩٨٧ إلى يوليو ١٩٨٨، إرتفعت الاسعار العالمية للحبوب الغذائية إرتفاعاً كبيراً.. فقد إرتفع سعر القمح (مقوماً بالدولار بالأسعار الجارية) بنسبة ٤٣٪، وسعر طن الأرز بنسبة ٤٤٪، وسعر الذرة بنسبة ٦٦٪ (٢).

#### ب - وفي مجال التعليم:

- يعتبر التعليم من العوامل الرئيسية في التأثير على البنيان الفكري والمقدرة الإنتاجية في المجتمع. إن غياب المناخ الإجتماعي الملائم للتنمية يشكل عاملاً هاماً من عوامل التخلف.. ويقصد بهذا المناخ ذلك المزيج من القيم الإجتماعية السائدة والهيكل الطبقي لشرائح المجتمع والدوافع النفسية والإجتماعية المحيطة بالسلوك الإقتصادي للأفراد فضلاً عن نظام التعليم القائم وما يلحق به من نظم للتدريب والتأهيل (٣).

- وإذا كان معدل الأمية في مجتمع ما يمكن أن يكشف عن مستوى التنمية فيه، فإن هناك مؤشرات أخرى للتعليم تساهم في تحقيق ذات الهدف. ومن أهم هذه المؤشرات نوعية التعليم ومدى التفاعل بين مشكلات المجتمع وقدرة المؤسسات التعليمية ودور البحث العلمي على مواجهتها.

---

(١) - Banque Mondiale; "Report of the task force on food security in Africa", Washington, D.C. 1988.

(٢) وذلك وفقاً لإحصائيات صندوق النقد الدولي والتي أشار إليها في:

- L.R. BROWN, "L'état de la planète". Economica, Paris, 1989, P.25.

(٣) راجع في ذلك: د. عبدالرحمن يسري، د. عبدالعزيز عجمية: "التنمية الإقتصادية"، دار الجامعات المصرية، الإسكندرية، ١٩٨٠، ص ١٣١ - ١٣٦.

- وإذا كانت الدول النامية قد حققت تقدماً لا ينكر في مجال التعليم خلال الربع قرن الأخير، إلا أن الفجوة مازالت متسعة بينها وبين الدول الصناعية المتقدمة.. ففي خلال الفترة من ١٩٥٠ - ١٩٧٥، ارتفع عدد التلاميذ في الدول النامية (في المدارس الأولية) ليصل في آخر هذه الفترة إلى ثلاثة أمثاله في أولها (١). ورغم هذه الزيادة الكمية المطلقة في عدد تلاميذ هذه المرحلة من التعليم فإنها لم تسفر إلا عن نسبة ضئيلة من المتعلمين في العدد الكلي للبالغين، وذلك إذا ما قورنت بمثيلتها في الدول المتقدمة. ففي بداية السبعينات كانت هذه النسبة في تشاد ٧٪ وفي إثيوبيا ٧٪، وفي ساحل العاج ٩٪، وفي موريتانيا ١٠٪، وفي اليمن ١٠٪، وفي السنغال ١٠٪ وفي الصومال ٥٪، بينما بلغت هذه النسبة ٩٩٪ في النمسا ٩٨٪ في كندا، ٩٩٪ في كل من ألمانيا الغربية واليابان وهولندا ونيوزيلندا والنرويج والسويد والولايات المتحدة (٢). وفي عام ١٩٨٥ بلغت نسبة الأمية في البالغين أكثر من ٥٠٪ في قسم كبير من الدول النامية، بينما كانت هذه النسبة صفرًا٪ في كل الدول المتقدمة (٣).

- ومع ارتفاع نسبة الأمية في الدول النامية يتميز التعليم في هذه الدول بخصائص أخرى منها:

\* ارتفاع معدل عدد التلاميذ لكل مدرس في المدارس الأولية: في عام ١٩٨٧ مثلاً بلغ هذا المعدل ٦٣ في جمهورية وسط أفريقيا، ٤٥ في جمهورية الكونجو، ٤٨ في بنجلاديش، ٥٤ في السنغال.. بينما بلغ هذا المعدل ١٠ في بلجيكا، ١١ في النمسا (٤).

---

(١) راجع. J. LOUP: "Le Tiers-Mond..", op. cit., P.39.

(٢) راجع د. علي لطفي - مرجع سابق، ص ٧٦.

(٣) راجع تقرير التنمية في العالم الصادر عن البنك الدولي ١٩٩٠، ص ٢٠٠ - ٢٠١، جدول رقم (١).

(٤) نفس المرجع السابق مباشرة، ص ٢٥٦ - ٢٥٧.

• ضعف فاعلية النفقات التعليمية بسبب إرتفاع نسبة من ينسحبون دون الحصول على منهج دراسي متكامل، وبسبب إنخفاض مستويات الدخل الفردية والإحساس بثقل عبء نفقات التعليم وحاجة الأسرة إلى تشغيل أبنائها، فإن أعدادا كبيرة من الطلاب يواجهون الفشل في المرحلة الأولى للتعليم.

• عدم الإهتمام بنوعية المعرفة أو مستوى المهارة، حيث أصبح الحصول على الشهادة الجامعية في حد ذاته تحقيقا للمكانة الإجتماعية الأفضل، يمثل هدفا أساسيا بصرف النظر عن حاجة المجتمع إليها.

• التناقض الواضح بين زيادة أعداد الخريجين في كل مراحل التعليم من ناحية، ووجود فرص عمل مناسبة من ناحية أخرى.

• إعتبار الإنفاق في مجال التعليم كنوع من النفقات العامة لتحقيق الخدمات الإستهلاكية.. والواقع أن هذا النوع من الإنفاق يمثل إستثمارا لا يقل عائده عن الإنفاق في تكوين رأس المال المادي(١).

#### جـ - وفي مجال الصحة :

- إن الارتباط وثيق بين الصحة والتنمية.. وإذا كانت سنوات الحياة المتوقعة تعتبر مؤشرا للحالة الصحية في مجتمع ما، فإن إرتفاع عدد هذه السنوات في الدول المتقدمة ذات الدخل المرتفع، وإنخفاض هذا العدد في الدول المتخلفة ذات الدخل المنخفض، كما سبق أن أشرنا إلى ذلك، يعتبر تأكيدا لهذا الارتباط الوثيق.

(١) في إقتصاد متقدم، كالإقتصاد الأمريكي، وخلال الفترة من ١٩١٩ إلى ١٩٥٧، أشارت بعض الدراسات إلى إنخفاض مساهمة الموارد الطبيعية في تكوين الدخل القومي (محسوبا على أساس تكاليف عوامل الإنتاج) من ٩/ إلى ٥/، ومساهمة رأس المال المادي من ٢٢/ إلى ٢٠/، أما مساهمة العمل فقد إرتفعت من ٦٩/ إلى ٧٥/، وقد أرجعت هذه الدراسة ثلث معدل الزيادة في الدخل القومي إلى التعليم.

راجع في ذلك

- R. GENDARME; "La pauvreté...", op. cit., P.760.

- وفي الدول الفقيرة، تؤدي الأمراض المعدية والطفيلية والنفسية التي تصيب الأطفال عادة - مثل الإسهال والملاريا والسل والدفترية... الخ - إلى نحو ٥٠٪ من حالات الموت (١). كما أن هذه الدول - وكما سبق أن أشرنا - تواجه مشكلة سوء التغذية. وتعتبر هذه المشكلة سببا مباشرا للمرض من خلال إضعاف قدرة الجسم على المقاومة. كما يؤدي المرض إلى سوء التغذية بسبب إضعاف قدرة الجسم على امتصاص الغذاء. وفي نفس الوقت يعبر الفقر عن نفسه في صورة تخلف ونقص منشآت البنية الأساسية في مجال المياه النقية والصرف الصحي والإسكان والتعليم. ويشكل نقص مصادر المياه النقية وغياب الصرف الصحي سببين مباشرين للمرض مثل التيفود والكوليرا، كما أن سوء حالة المساكن وإزدحامها يؤدي إلى إنتشار أمراض الجهاز التنفسي ومنها السل.

- ويمكن للمؤشرات الآتية ان تعبر عن الحالة الصحية في الدول النامية:

\* نحو ٢٥٪ من الأطفال في هذه الدول يعانون من سوء التغذية بشكل يؤدي إلى ضعف البنية الجسدية. ويعتبر سوء التغذية سببا أساسيا في نحو ٥٠٪ من وفيات الأطفال الأقل من خمس سنوات في الدول ذات الدخل المنخفض (٢).

\* تؤدي الأمراض المختلفة إلى وفاة ١٠ مليون من البالغين (الشباب) في كل سنة. وفي بعض الدول مثل غينيا بيساو، وسريالون، ليس للأطفال (في عمر ١٥ سنة) سوى أقل من ٥٠٪ من الفرص للحياة حتى سن الستين. وفي القسم الأكبر من الدول النامية تتراوح هذه النسبة بين ٥٠٪ و ٧٥٪ (وذلك في مقابل ٨٥٪ في الدول المتقدمة) (٣).

(١) راجع د. عبدالفتاح عبدالرحمن، "إستراتيجية التنمية..". مرجع سابق، ص ٢١٣.

(٢) S. WORTMAN and R.W. CUMMINGS: "To feed this world. The challenge and the strategy". London, 1978, P. 23.

- Banque Mondiale: "Health, sector policy paper, mars, 1975. وكذلك

- Banque Mondiale: Rapport sur...". op. cit. P.91 (٣)

\* في الدول النامية تمثل الأمراض المعدية سببا رئيسيا في وفاة نحو ٤٤٪ من العدد الكلي للوفيات، بينما في الدول المتقدمة تنخفض هذه النسبة إلى نحو ١١٪ فقط (١).

\* في بعض المناطق في أفريقيا، يعاني عدد كبير من السكان من مرض الملاريا، حيث تتراوح نسبتهم ما بين ٩٠٪/٩٥٪ (٢).

\* في كثير من الدول النامية، نجد أن استخدام المياه النقية مازال مقصورا على نسبة محدودة من السكان، ففي نهاية السبعينات من القرن الحالي، بلغت هذه النسبة في إثيوبيا وأفغانستان ٦٪، وفي اندونيسيا كانت النسبة ١٢٪، وفي فولتا العليا ١٠٪، وفي بنجلاديش ٥٠٪، وفي النيجر ٢٧٪، وفي أوغندا ٣٦٪، وفي ساحل العاج ١٦٪، وفي الهند وباكستان ٣٠٪، بينما بلغت هذه النسبة في الدول المتقدمة ١٠٠٪ (٣).

\* على الرغم من مجهودات ملحوظة بذلتها الدول النامية خلال السنوات الثلاثين الماضية في المجال الطبي، فإن الفروق مازالت كبيرة بين مؤشرات هذا المجال في هذه الدول، من ناحية، والدول المتقدمة من ناحية أخرى: فعدد الأطباء لكل مائة ألف من السكان يتراوح بين ٢ و ٢٥ طبيب في كثير من الدول النامية، بينما يبلغ هذا العدد في الدول المتقدمة أكثر من ١٧٠ طبيبا. وفي بنجلاديش مثلا يوجد طبيب لكل أربعين ألفا من السكان في مقابل طبيب لكل ٥٠٠ أو ٦٠٠ من السكان في الدول المتقدمة (٤).

\* وإذا كان الحد الأدنى من السعرات الحرارية اليومية للفرد هو ٢٤٠٠،

---

(١) - Banque Mondiale, Health...; op. cit. P.10.

(٢) وحيث يوجد أكثر من ٢٧٠ مليون شخص من هؤلاء السكان في المناطق الجنوبية الصحراوية من أفريقيا.. راجع في ذلك M. PIENOUILL, "SOCIO- économique..."; op. cit. P.204.

(٣) و (٤) - P. GEORGE; "Géographie des inégalités" P.U.F, Coll. que-sais-je?, (٤) (٣) 1981, P.65-66.

فان كثيرا من الدول النامية لم تصل إلى تحقيق هذا الحد: في عام ١٩٨٦ بلغ متوسط هذه السعرات اليومية للفرد في الدول النامية منخفضة الدخل ٢٣٨٤، بينما وصل هذا المتوسط إلى ٣٣٩٠ في الدول الصناعية المتقدمة (١).

٣ - ضعف الهيكل الإداري وإنعدام الإستقرار السياسي والتفكك الإجتماعي :

١ - فيما يتعلق بالهيكل الإداري التنظيمي، تعتبر قلة وسوء تنظيم الجهاز الإداري بالدول النامية من مظاهر التخلف السائدة فيها، وهو ما يشيع معه تشتت المسؤولية وعدم المبالاة في العمل وإستغلال النفوذ، بالإضافة إلى العجز عن وضع السياسات الإقتصادية نتيجة إنعدام الكوادر القادرة على توجيه وتنظيم المجتمع إقتصاديا وإجتماعيا... إلخ (٢). يضاف إلى ذلك تخلف النظم الضريبية وإعتمادها أساسا على الضرائب غير المباشرة مع إغفال قياس الطاقة الضريبية الكامنة في الدخل الكبيرة وخاصة من الأراضي الزراعية، فضلا عن ضعف كفاءة الأجهزة الضريبية مما يؤدي إلى ضالة الحصيللة وكثرة التهرب الضريبي (٣).

- ورغم أن إصطلاح "إدارة التنمية" .. والذي يقصد به متطلبات تنفيذ السياسات والمشروعات والبرامج الخاصة بتحسين الأحوال الإقتصادية والإجتماعية من جوانب الإدارة العامة وما يدخل عليها من تغييرات - قد بدأ إستخدامه منذ منتصف الخمسينات من القرن الحالي (٤)، فعازلت التنظيمات

---

(١) - Banque Mondiale: Rapport sur...", op. cit., P.254.

(٢) راجع د. وجدي حسين "مدخل لدراسة التخلف"، مرجع سابق، ص ٥٠.  
(٣) في مصر، وخلال الفترة من ١٩٧٠ إلى ١٩٧٨، بلغت نسبة المتقدمين بالإقارارات الضريبية للضريبة على الأرباح التجارية، والضريبة على أرباح المهن غير التجارية، والضريبة العامة على الدخل ٣٢.٦٪، ٣٩.٧٪، ٧٣٪ على التوالي، وقد إنخفضت هذه المعدلات إلى ٢٩.٤٪، ٣٥.٢٪، خلال الفترة ١٩٨٢ - ١٩٨٦. راجع مؤلفنا "الضرائب والتنمية"، دار النهضة العربية، القاهرة ١٩٩٠، ص ٢٥٨.

(٤) راجع جورج ف. جانت، "إدارة التنمية، مفهومها، أهدافها، وسائلها"، ترجمة، منير مرسى، دار المعارف - القاهرة ١٩٨٦، ٤٧٧ صفحة.

القانونية والإدارية المرتبطة بالنشاط الإقتصادي - حماية الملكية والإلتزامات التعاقدية وسير المرافق العامة... الخ - يشوبها القصور والتعقيد اللذان يعرقلان النمو والتقدم.

ب - وفي المجال السياسي، يلاحظ ما تنسم به الدول النامية بالإضطرابات والإنقلابات لنظم الحكم، وهو ما يؤدي إلى إنعدام الإستقرار اللازم لتشجيع الإستثمار، وإلى هروب رؤوس الأموال الوطنية إلى الخارج؛ فضلاً عن إحجام رأس المال الأجنبي المحتمل وفوده للإستثمار في هذه الدول.

كما تشيع في تلك الدول ظاهرة الثنائية السياسية التي ولدها وجود الإستعمار طويلاً. فقد إنقسم المجتمع من حيث الإحساس الوطني والحرص على التنمية والتحرر الإقتصادي إلى قطاعين متميزين من حيث الإتجاهات السياسية، أحدهما قطاع ذو وعي وفكر إمبريالي يدين بالإنتماء للقوى الأجنبية ذات المصالح الإستعمارية، وثانيهما قطاع وطني غيور على مصلحة الإقتصاد الوطني، يضيق بالتخلف ويحرص على التنمية والتحرر الإقتصادي، وفي ظروف عدم الإستقرار السياسي وما تتعرض له الدول النامية من تهديدات خارجية لحدودها، فإنها تضطر إلى المغالاة في الإنفاق العسكري على التسليح والعناد الحربي، مما يضعف من قدرتها على مواجهة التخلف الإقتصادي والإجتماعي الذي تعيشه.

- وتنسم الدول النامية بفساد البيئة السياسية بكل ما تشمله من أمور تتعلق بنظام الحكم، وشكل الطبقة الحاكمة والأوضاع الحزبية أو الطبقية، ودرجة الوعي والنضوج السياسي، وكل ما يتصل بهذه الأمور من مشاكل إقتصادية وإجتماعية(١).

---

(١) من أهم مظاهر فساد البيئة السياسية الانقلابات العسكرية، وجود حكومة إستغلالية قوامها حزب وحيد يمثل مصالح الطبقات المالكة أو الثرية، تصارع الأحزاب السياسية المتضاربة المصالح، تخلف درجة الوعي السياسي لدى أفراد الشعب.

- إن التنمية الإقتصادية والإجتماعية لا يمكن أن تتحقق إلا في ظل حكومة ديموقراطية، جريئة في ضربها لعوامل الفساد والسيطرة الداخلية، مؤمنة بالاسلوب العلمي، واعية لضرورة تحقيق أهداف الرفاهية، لا تمثل مصلحة الفئة الحاكمة، ولا تعتمد على تأييد فريق المنافقين الذين يستفيدون من وجود مثل هذه البيئة السياسية(١).

ج- وفي المجال الإجتماعي، فإن النظم الإجتماعية السائدة في الدول النامية تبدو كأحد العوامل المساهمة في ظاهرة التخلف الإقتصادي، فالعادات والتقاليد الموروثة من النظم القبلية وعدم التوازن بين الطبقات الإجتماعية (حيث يعاني القطاع الريفي من مستوى معيشي منخفض إذا ما قورن بمثيله في المدينة) لها تأثيرها السلبي على مستوى النمو الإقتصادي... كما ينتج هذا التأثير عن القيم والأعراف السائدة (قيمة العمل اليدوي، النظرة القدرية للتطور... الخ). كما تؤدي بعض هذه القيم إلى التمسك بالقديم من أساليب الإنتاج البدائية المتوارثة، وإستغلال النفوذ والمحسوبية والرشوة.. وكل ذلك يؤدي إلى إشاعة الإحباط لدى الأفراد المنتجين والعاملين(٢).

---

(١) د. علي لطفي: "التنمية الإقتصادية.." مرجع سابق، ص ٨٢.

(٢) ومن القيم السلبية في الدول النامية نذكر: نسبة النجاح أو التفريق في الأعمال إلى عوامل الحظ والصدفة أو الخروج على قوانين الكفاءة.. أن ذلك يؤدي بالناجحين - مع الوقت - إلى الانزواء والاختفاء ليحل محلهم الفاشلون أعداء النجاح. راجع: د. علي لطفي - المرجع السابق، ص ٨٦ - ٨٧.



## الفصل الثاني

### في

### تفسير التخلف وعقبات التنمية

- أشرنا فيما سبق إلى عدم وجود إتفاق بين الإقتصاديين على مفهوم ثابت للتخلف أو النمو، ورأينا أن البعض يجعل النمو مرادفا للتنمية.. وقد استتبع ذلك عدم وجود إتفاق حول تفسير التخلف الإقتصادي في الدول النامية. فبعض الإقتصاديين المتخصصين في دراسات إقتصاديات هذه الدول يرى أن التخلف الإقتصادي يمثل مجرد مرحلة من مراحل التطور التي يمر بها المجتمع وهو في طريقه نحو التقدم. ويرى البعض الآخر أن التخلف الإقتصادي يرجع إلى ظروف طبيعية وعوامل جغرافية يصعب تغييرها. ويذهب فريق ثالث إلى أن التخلف الإقتصادي يرجع أساسا إلى السياسة الإستعمارية التي إتبعها الدول المتقدمة تجاه الدول النامية، بينما يرى فريق رابع أن التخلف يرجع إلى أسباب إجتماعية<sup>(١)</sup>.

- ومن ناحية أخرى، وفي مقام الحديث عن عقبات التنمية في الدول النامية، نجد الكثير من الإقتصاديين يتناولون هذه العقبات وهم يتحدثون عن السمات المميزة لهذه الدول - والتي سبق أن أشرنا إليها - ويرجع ذلك إلى الطبيعة الدائرية للعلاقات التي تشتجر بين الخصائص الأساسية للبلاد المختلفة، حيث تشكل الخصيصة في نفس الوقت سببا ونتيجة لغيرها من

---

(١) راجع: د. علي لطفى "التنمية الإقتصادية.." مرجع سابق، ص ٨٨ وما بعدها.

الخصائص. وإذا تنفرد البلاد المتخلفة دون البلاد المتقدمة بتلك الخصائص التي تشكل في الوقت نفسه سببا ونتيجة لبعضها البعض، يكون منطقياً القول بأن لهذه الخصائص دخلا في إستيلاء التخلف عن تلك البلدان، أو بعبارة أخرى، في عرقلة سبيل هذه البلاد إلى النمو الإقتصادي المطرد<sup>(١)</sup>.

- ولن يتسع المقام هنا لدراسة كافة الآراء المفسرة للتخلف الإقتصادي، وكذلك لدراسة كل عقبات التنمية الإقتصادية، وسنكتفي بإيضاح بعض منها في المبحثين التاليين:

**المبحث الأول:** في بعض تفسيرات التخلف الإقتصادي. ❧

**المبحث الثاني:** في بعض عقبات التنمية الإقتصادية.

---

(١) راجع: د. محمد زكي شافعي "التنمية الإقتصادية.."، الكتاب الأول، مرجع سابق ص ٤٧ وما بعدها.

## المبحث الأول

### في بعض تفسيرات التخلف الإقتصادي

- رغم تعدد اسباب التخلف في الدول النامية، وإختلاف هذه الاسباب من دولة إلى أخرى. إلا أنه يمكن إرجاع هذه الاسباب بصفة عامة إلى قسمين أحدهما يتعلق بالاسباب الداخلية، وثانيهما يتعلق بالاسباب الخارجية.. وسنحاول في المبحث الحالي أن نشير بإيجاز إلى بعض هذه الاسباب

#### أولاً: الاسباب الداخلية للتخلف :

- وهذه الاسباب بدورها قد ترتبط بالوسط الطبيعي milieu naturel من ناحية، وبالوسط البشري او الإنسانى milieu humain من ناحية أخرى.

١ - فيما يتعلق بالاسباب المرتبطة بالوسط الطبيعي، يشير الإقتصاديون عادة إلى أثر العوامل الجغرافية أو المناخ الخاص بالدول النامية من ناحية، وإلى نقص الموارد الطبيعية أو سوء إستغلال المتاح منها من ناحية أخرى:

#### ١ - المناخ :

من المعروف أن عددا كبيرا من الدول النامية يقع في المناطق المدارية في أفريقيا وآسيا وأمريكا اللاتينية، بينما تقع معظم الدول المتقدمة في المناطق المعتدلة.. وقد لاحظ كثير من الإقتصاديين أن كل البلاد ذات الدخل المرتفع تقع في المناطق المعتدلة، بينما تقع الغالبية العظمى من البلاد ذات الدخل المنخفضة في المناطق الحارة(١).. وقد ذهب بعض الإقتصاديين إلى تفسير ذلك بالإشارة إلى

---

(١) راجع:

- B. HIGGINS; "Economic development",
- M. M. KAMARCK; "Les tropiques et le developpement économique", Paris, 1979.

تأثير المناخ على نشاط وقدرات البشر بل وعلى مستوى التحضر، كما ذهب البعض الآخر إلى أن الحرارة المرتفعة والجفاف يؤديان إلى تدهور التربة الزراعية من ناحية، وإلى إنتشار الأمراض الطفيلية من ناحية أخرى (١). ولا يقتصر الأمر في هذه المناطق على ضعف الإنتاج المحصولي، وإنما يشمل أيضا ضعف الإنتاج الحيواني(٢).

ب - نقص الموارد الطبيعية التي تملكها الدول النامية إذا ما قورنت بمثيلاتها في الدول المتقدمة. وتشمل هذه الموارد: الأرض الزراعية، وما في باطن الأرض من معادن، والغابات، والبحار، والأنهار، ومساقط المياه... الخ. ولا شك أن توافر هذه الموارد يمثل شرطا هاما من شروط نمو الصناعة بصفة خاصة والتنمية بصفة عامة..

- وفي كثير من الدول النامية، فإن الموارد الطبيعية ليست متوافرة فحسب، ولكنها أيضا غير متكاملة: ان عدم كفاية الموارد الطبيعية يشكل عقبة في طريق التنمية الصناعية. وكذلك فإن طول المسافات، أو بعد مناطق التصنيع عن مراكز الموارد الطبيعية يؤدي إلى زيادة نفقات الإستغلال.

- وعلى الرغم من أهمية العوامل الجغرافية والموارد الطبيعية في عملية التنمية الإقتصادية، فإن إعتبارها أسبابا رئيسية للتخلف يعتبر أمرا منتقدا وتفسيرا غير صحيح، وذلك لأسباب كثيرة منها:

\* ان بعض الشعوب التي عاشت في المناطق المدارية بنفس ظروفها الطبيعية وعواملها الجغرافية قد وصلت في الماضي إلى درجة مرتفعة من المدنية كقدماء المصريين والفرس والعرب والهند والصين.

\* ان الدول المتقدمة حاليا تقدم مثلا لدول لا يملك كثير منها إلا موارد

---

(١) - M. PENOUÏL: "Socio-économie...", op. cit. P.61.

(٢) راجع

(٢) راجع د. علي لطفي التنمية الإقتصادية: مرجع سابق، ص ١٠٥.

طبيعية محدودة ومتواضعة. ومع ذلك فقد حققت مستوى عاليا من التقدم والتنمية وإرتفاعا مستمرا في نصيب الفرد من الدخل القومي.

\* توجد الموارد الطبيعية بوفرة في كثير من الدول النامية إلا أن إستخدامها سيء. إن تنظيمها الإقتصادي من ناحية، وتبعية هذه الدول للعالم الخارجي، تقودها إلى تصدير هذه الموارد - كمواد خام - بدلا من تحويلها وإستخدامها في التصنيع.

\* أن معظم المشاكل الزراعية الناتجة عن الظروف الطبيعية والعوامل الجغرافية، يمكن التغلب عليها بالأساليب التكنولوجية الحديثة، وكذلك فإن الأوبئة والأمراض المستوطنة يمكن القضاء عليها بالوسائل الصحية الحديثة دون تحمل تكاليف باهظة.

\* تقع بعض البلاد النامية في المناطق المعتدلة، ومن ثم فهي لا تعاني من الظروف الطبيعية والعوامل الجغرافية - التي سبق أن أشرنا إليها - كما هو الحال مثلا في دول حوض البحر الأبيض المتوسط وبعض دول أمريكا الجنوبية، فكيف يمكن إذن تفسير التخلف الإقتصادي في هذه الدول؟

\* إن بعض المناطق التي تعاني من العوامل المناخية والظروف الجوية غير الملائمة قد إستطاعت على الرغم من ذلك أن تقضي على التخلف وتقطع شوطا كبيرا في طريق التنمية: ومثال ذلك منطقة سيبيريا في الإتحاد السوفيتي (١) - والتي تتميز بمناخ شديد البرودة - ولكنها إستطاعت بفضل التقدم الفني التكنولوجي أن تصبح مأهولة بالسكان وذات إنتاجية مرتفعة (٢).

- ولقد أصبح من المسلم به في الوقت الحالي أن الموارد الطبيعية ليس لها سوى دور ثانوي في التنمية الإقتصادية. وفي هذا المجال يقول الإقتصادي الهندي "كوريهارا": "إن إقتصادا قوميا يتمتع بوفرة الموارد الطبيعية، ولكن

---

(١) الذي كان، حيث أنه قد تفكك وتحول إلى جمهوريات مستقلة في أواخر الثمانينات من القرن الحالي.

(٢) راجع: د. علي لطفي، المرجع السابق، ص ١٠٧.

تنقصه التكنولوجيا أو رؤوس الأموال اللازمة لتنمية هذه الموارد، يكاد يكون في نفس الفقر الذي يعانيه إقتصاد قومي لا تتوافر له هذه الموارد" (١).

٢ - وفيما يتعلق بالأسباب المرتبطة بالوسط البشري أو الإنساني، فإن هذه الأسباب قد سبق أن أشرنا إليها عند الحديث عن السمات الإجتماعية للتخلف الإقتصادي.. وهي اما أسباب ديموجرافية (سكانية) أو إجتماعية.

١ - فلقد أصبح التخلف الإقتصادي - في رأي بعض الإقتصاديين - مرتبطا بالزيادة السكانية المستمرة في الدول النامية - ورغم غموض إصطلاح الفائض السكاني sur population فقد حاول "لويس" أن يميز بين أربعة أنواع لهذا الفائض(٢):

الأول: يتحقق عندما يكون إستهلاك البلد للموارد غير المتجددة يتم بمعدل مفرط. والثاني: يتمثل في زيادة سكانية مرتفعة ومستمرة تؤدي إلى تدهور المدخرات المحلية وإضعاف القدرة على الإستثمار. والصورة الثالثة للفائض السكاني تتمثل في تلك الحالة التي لا يستطيع فيها بلد ما أن يوفر الغذاء لسكانه. أما الشكل الرابع فيتمثل في بلد تؤدي الزيادة السكانية فيه إلى إضعاف القدرة على زيادة الإنتاج.

ب - وفيما يتعلق بالأسباب الإجتماعية للتخلف الإقتصادي، فإن فريقا من الإقتصاديين يرون أن النشاط الإقتصادي في المجتمع ما هو إلا نتيجة لتفاعل عدد من العوامل مثل عناصر الإنتاج والقدرات البشرية، والمستوى التكنولوجي... الخ. هذا النشاط الإقتصادي يعكس مجموعة من القيم المعنوية والعادات السلوكية والمثل والتقاليد والمعتقدات والإتجاهات والحوافز والإطار

---

- K. KURIHARA' "The Keynesian theory of economic development". 1959. (١)  
P.22.

- W. A. LEWIS; "la théorie...", op. cit., P.331. (٢)

التقاني للمجتمع ومجموعة أخرى من العوامل التي تمثل فيما بينها الإطار الحضري للمجتمع. وعلى هذا الأساس، يرى هؤلاء الإقتصاديون أنه يجب ألا يُنظر إلى النمو الإقتصادي على أنه مجرد تحقيق زيادة في حجم الناتج القومي، بل أنه كذلك تغيير شامل في البنية الاجتماعية والعوامل الإنسانية التي يدور النشاط الإقتصادي في إطارها. وفي مؤلفه عن "الهيكل الاجتماعية والنمو الإقتصادي"، يذهب "هاجن" إلى أن المجتمع الذي تسود فيه سلطة الحاكم ويخضع فيه الأفراد لأوامره دون مناقشة، لن يتحقق فيه للأفراد إلا فرص محدودة للإبتكار والإبداع. ولن يكون أمام الأفراد في هذه الحالة إلا عادة التقليد والمحاكاة.. ويعتقد هذا الكاتب أن السمة السلطوية للمجتمع التقليدي وإنغلاق الأنشطة، والعلاقات العائلية السائدة، ونظام تكوين وتعليم الأطفال، كل ذلك يخلق سلوكيات غير مشجعة على الإبتكار. وعلى ذلك، فإن المجتمع المتخلف سيتجه إلى التقليد ولكن هذا التقليد أيضا - عندما يتحقق - فلن يكون إلا جزئيا وغير فعال(١).

- إن السلوك الإستهلاكي الذي إعتاد عليه أفراد المجتمع يؤثر تأثيرا هاما في عملية التنمية الإقتصادية. فالإستهلاك بدافع حب التفاخر والتظاهر في الطقوس التقليدية وفي كثير من المناسبات الاجتماعية يمثل إنفاقا لا تقابله منافع حقيقية.

- إن توجيه المدخرات المتاحة إلى إستثمارات غير منتجة مثل المضاربة التجارية وشراء العقارات وإكتناز الذهب والحلي وتشبيد المساكن الفاخرة وإقتناء السيارات باهظة الثمن... الخ، كل ذلك يوضح مدى تأثير العوامل الثقافية على تكوين رأس المال المنتج اللازم للتنمية(٢).

---

- E. E. HAGEN; "Structures sociales et croissance économique"; coll Tendances, (١) Actuelles, Paris, 1970. (Trad. Franç).

(٢) راجع: د. علي لطفي، المرجع السابق، ص ١٢٢.

- إن قضاء وقت الفراغ فيما لا يفيد، بل غالباً فيما يضر، سمة لكثير من الأفراد في الدول النامية. كما أن كثيراً من أفراد هذه الدول يفكرون بأسلوب غير علمي، بعيد عن المنطق والواقع، وذلك عندما يواجهون مشكلات تقضي حلولاً علمية منطقية.. كما أن معظم هؤلاء الأفراد يقنعون بالحياة المألوفة، ويستسلمون لأمرهم ولا يحاولون تحسين مراكزهم أو رفع مستوى معيشتهم.. وفي هذا الصدد يقول الإقتصادي الهولندي "ج. بوك": "إن تصرفات الوطنيين في جزر الهند الشرقية (في عهد الإستعمار) فيما يتعلق بالناحية الإقتصادية، تثير دهشة الزائر الأجنبي، فعندما يرتفع ثمن جوز الهند يقلل الأفراد عادة من الكمية التي يعرضونها للبيع. وعندما ترتفع الأجور، يقل إقبال الأفراد على العمل. وإذا كانت ثلاثة أفدنة تكفي أسرة المزارع باحتياجاتها من المنتجات الزراعية فإنه لا يقدم على زراعة ستة أفدنة.. ولا يوجد في المجتمع أي أثر لحافز الربح" (١).

- إن حب الماضي والتمسك به والتباهي بأمجاده وعدم الرغبة الحقيقية في التغيير باتباع أسلوب حضاري جديد يؤسس على العلم والتكنولوجيا الحديثة، كل ذلك يمثل أمورا نفسية تعرقل التنمية في الدول النامية..

- إن الدور الهام الذي تلعبه مكونات البيئة الإجتماعية في تخلف الدول النامية، يلقي بأعباء ثقيلة على عاتق المخططين للتنمية في هذه الدول. إن تغيير ما إستقرت عليه النفوس، وما سارت عليه أنماط الحياة الإجتماعية، أمر بالغ الصعوبة، ولكنه ضروري وحتمي في عملية التنمية الإقتصادية.. ومع ذلك، فإن مكونات البيئة الإجتماعية في الدول النامية لا تمثل السبب الوحيد لتخلف هذه الدول.

#### ثانياً: الأسباب الخارجية :

- وتتمثل هذه الأسباب - في رأي جانب من الإقتصاديين - في الإستعمار

---

(١) راجع: R. H. HIGGINS; "Economic development Yale University press, New-York, 1959, P.245.



السياسي الذي خضعت له الدول النامية خلال فترة الإحتلال، وفي التبعية الاقتصادية التي أصبحت هذه الدول تعاني منها بعد إستقلالها السياسي... وهكذا يتمثل في التوسع الإستعماري بصورتيه التقصير الجوهري للحيلولة دون هذه الدول وللحاق بركب التقدم الإقتصادي(١).

- وقد إتجهت السياسات التجارية الإستعمارية، يسر في ركابها الإستثمار الأجنبي إلى تسخير المستعمرات لتلبية إحتياجات الدولة المستعمرة بالأغذية والمواد الأولية(٢) وما كان من الصناعات الحرفية بالمستعمرات أو أشباه المستعمرات فما لبث أن تقوض تدريجيا تحت ضغط منافسة الإنتاج الكبير للصناعات الآلية للدولة المستعمرة. والتاريخ الإقتصادي يزخر بأمثلة للعديد من الإجراءات التي إتخذت من جانب الدول الإستعمارية بقصد تقويض الصناعات الحرفية بالمستعمرات، أو للحيلولة دون إنشاء الصناعات الآلية الحديثة بها. وهكذا يشير أحد الكتاب بمناسبة الحديث عن السياسة الإستعمارية البريطانية إلى أنه على حين وجد أصحاب الحرف في إنجلترا مصانع يلتحقون بها عندما قضت الثورة الصناعية على الصناعة الحرفية بها، لم يجد أصحاب الحرف بالهند مصانع يعملون بها عندما قضت المنافسة من جانب المنتجات الرخيصة لصناعة النسيج الآلية الإنجليزية على الصناعات اليدوية بالهند، بحيث لم يكن هناك مفر من أن يعودوا للأرض كمستأجرين أو كعمال زراعيين(٣). كما يوضح كاتب آخر أن المنشأ التاريخي للتخلف الإقتصادي بالبلاد النامية يرجع لمركز المرحلة التاريخية التي إمتدت فيها سيطرة النظام الرأسمالي والامبريالية على تلك البلاد، حيث إتخذت حركة رأس المال من الدول المتقدمة إلى الدول المتخلفة في ظاهرها شكل السعي نحو اغتنام الأرباح، في حين

---

(١) راجع: د. محمد زكي شافعي: للتنمية الإقتصادية، الكتاب الأول، مرجع سابق، ص ٥٨.

(٢) ويطلق على هذا النمط من انسياب رؤوس الأموال الأجنبية "النمط الإستعماري للإستثمار الأجنبي"، راجع: د. محمد زكي شافعي، للرجع السابق، ص ٥٩.

(٣) J. OSER; "Must men starve?, The multihusian controversy", 1956, P.191.

كان باطنها صراعا دائيا من أجل الأسواق ومجالات الإستثمار ومصادر المواد الأولية، وفي حين تستر ذلك التسلل الغربي إلى البلاد المستعمرة في رداء نشر الحضارة والمدنية في تلك البلاد، كان في حقيقته قهرا وقائيا وإستغلالا بشعا للمناطق المذكورة (١).

- وفي مؤلفة "الامبريالية: مرحلة عليا للرأسمالية" حدد "لينين" خمس سمات للإمبريالية هي: تركيز الإنتاج وتراكم رأس المال من خلال الإحتكارات، التركيز البنكي أو المصرفي لضمان سيطرة الرأسمالية، تصدير رؤوس الأموال الفائضة الى الدول النامية، لا من أجل رفع مستوى معيشتها، وإنما بهدف تحقيق مزيد من الأرباح، تقسيم العالم بواسطة الإحتكارات الدولية التي تمارس ضغوطها على كل الدول وكل المشروعات، تقسيم العالم بين القوى الكبرى الرأسمالية (٢).

- وقد تطور أسلوب الإقتصاد الرأسمالي في السيطرة على المصالح الإقتصادية للدول المتخلفة عن طريق النهب المباشر التي بدأتها الدول الإستعمارية باستنزاف ثروات مستعمراتها إلى ممارسة التجارة الإحتكارية معها. وفي مرحلة لاحقة، إعتمدت عملية التراكم الرأسمالي بالدول الرأسمالية على الإستثمارات الخارجية لرؤوس الأموال في الدول المتخلفة. وليس يغيب عن البال أن رؤوس الأموال الأجنبية قد لعبت - ومازالت تلعب - دورا كبيرا في إستمرار ظاهرة التخلف. وقد إتجه الجزء الأكبر من الإستثمارات الأجنبية إلى الصناعات الإستخراجية، والإنتاج الأولي بهدف التصدير إلى الخارج. وعلى سبيل المثال، تركّز الإستثمار الأجنبي في إنتاج الذهب في جنوب أفريقيا، والنحاس في شيلي وروديسيا الشمالية والكونغو البلجيكي، والقصدير في بوليفيا، والمطاط في الملايو وأندونيسيا، والشاي في سريلانكا. كما عمدت الدول المسيطرة إلى توجيه الإنتاج

---

(١) بول باران: "الإقتصاد السياسي والتنمية"، ١٩٦٢، ترجمة: أحمد فؤاد بليخ، ١٩٦٧، ص ٦٤.

(٢) راجع: B. J. COHEN; "The question of imperialism", Macmillan, 1973.

الزراعي في الدول الخاضعة للسيطرة إلى إنتاج محاصيل بعينها تحددها حاجتها وسياستها، مثلما حدث في مصر والمستعمرات الأفريقية.

- وقد أدى تركيز الإستثمارات الأجنبية التي إنسابت إلى الدول المتخلفة في قطاعات التصدير إلى نمو تلك القطاعات دون القطاعات الإقتصادية الأخرى. ولم ينتشر النمو من قطاع التصدير إلى القطاعات الأخرى، لأن الأرباح المتولدة من قطاع التصدير إنساب الجزء الأكبر منها إلى الخارج لتساهم في تنمية إقتصاد الدولة الأم التي تدفقت منها هذه الإستثمارات. وهكذا يصح القول أن قطاعات التصدير في الدول المتخلفة كانت تعمل بمثابة مراكز أمامية للدول المتقدمة (١) وفي هذا الصدد يقول "نيركس": "إن رأس المال الأجنبي، بدلا من أن ينمي الإقتصاد المحلي للدول ذات الدخل المنخفض، فقد ساهم في تدعيم وتقوية النظام الذي تخصصت فيه هذه الدول وهو إنتاج المواد الأولية والغذائية من أجل التصدير" (٢).

- إن التبادل التجاري الدولي غير المتكافئ بين الدول المتقدمة والدول النامية يعتبر عقبة تعرقل سبيل التنمية في هذه الدول الأخيرة: ففي خلال الفترة (١٩٥٠ - ١٩٦٠) بلغ معدل النمو السنوي لصادرات الدول المتقدمة ذات إقتصاد السوق ٧,١٪، بينما كان هذا المعدل في مجموعة الدول النامية ٢,١٪ وفي عام ١٩٨٧ بلغ هذان المعدلان على التوالي ١٥,٧٪، ١٠,١٪. وخلال الفترة (١٩٥٢ - ١٩٨٧) بينما إنخفض نصيب الدول النامية في التجارة الدولية من ٢٧,٥٪ إلى ٢٠٪، إذا بهذا النصيب للدول المتقدمة ذات إقتصاد السوق يرتفع من ٦٢,٥٪ إلى ٧٠٪. وفيما بين هذه الدول المتقدمة يتم تبادل (صادرات وواردات) أكثر من ثلاثة أرباع حجم تجارتها الخارجية، وفيما بين الدول النامية لا يمثل حجم التبادل التجاري سوى أقل من ٢٠٪ من جملة تجارتها

(١) د. عبدالفتاح عبدالرحمن، "إستراتيجية التنمية.."، مرجع سابق، ص ١١٢.

- R. NURKSE, "Problems of capital formation in Underdeveloped countries", (٢)

الخارجية(١). ان حرية التجارة التي تنادي بها الدول الصناعية المتقدمة والتي قد تُقرض على الدول المتخلفة، تؤدي إلى إضعاف الصناعات الناشئة بهذه الدول الأخيرة بسبب رفع الحماية عنها، ومن ثم يعطل جانب هام من موارد المجتمع، إذ أن الموارد التي كان يمكن توجيهها إلى التنمية الصناعية، أو لتمويل الإستثمار في مجالات أخرى، تظل عاطلة. كما تؤدي حرية التجارة إلى إستنزاف جزء من الدخل في الدول المتخلفة بسبب إرتفاع الأسعار لوارداتها من السلع الصناعية - وخاصة في ظل سياسات الشركات متعددة الجنسية - وإنخفاض أسعار صادرات هذه الدول من المواد الأولية(٢).

- ورغم مرور عشرات السنين على حصول الدول النامية على إستقلالها السياسي بعد كفاح طويل، إلا أن مظاهر كثيرة لتبعية هذه الدول للعالم الخارجي، أو لسيطرة هذا العالم على تلك الدول، يمكن ملاحظتها بوضوح في الوقت الحالي.. ومن هذه المظاهر(٣):

١ - تطور السيطرة التجارية: حيث تتحكم الدول المسيطرة في أهم ما تصدره أو ما تستورده - إلى ومن - الدول المسيطر عليها. ولم تعد هذه السيطرة تمارس فقط على المستوى الثنائي، ولكنها أصبحت تمارس بطريقة أكثر عمومية من خلال أسواق المواد الخام الرئيسية. هذه السيطرة التجارية تستند في ممارستها على عناصر متعددة: وجود منشآت للدولة المسيطرة أو فروع لهذه المنشآت تعمل على توجيه المشتريات نحو هذه الدولة، الإستثمارات العامة أو الخاصة والتي تؤدي إلى إستخدام أنواع من التكنولوجيا والأجهزة التي تخلق إعتقادا لاحقا على مشتريات من الدولة المسيطرة، وذلك لمواجهة التوسع أو الحصول على قطع الغيار اللازمة.

---

(١) راجع:

- R. SANDRETTO; "le commerce internationale, Armand Colin, Paris, 1989, P.11.

(٢) د. عبدالفتاح عبدالرحمن، المرجع السابق، ص ١١.

- M. PENOULL; Socio-économie..., op. cit., P.85 et S.

(٣) راجع:

- كما تظهر السيطرة التجارية في التأثير البالغ لنظام الأسعار في داخل الدول النامية بالتغيرات الحادثة في السوق العالمية. ويتضح ذلك - وعلى وجه الخصوص - في حالة معظم المنتجات الزراعية والمعدنية المصدرة، وكذلك في حالة المنتجات التموينية التي يعتمد إشباع الطلب المحلي فيها - جزئيا أو كليا - على الإستيراد الخارجي.

#### ب - السيطرة المالية *La domination financière*

- وتحقق هذه السيطرة بطرق متعددة: فهي تتحقق أولا كنتيجة للتبعية المالية للدول النامية في مواجهة مصادر التمويل الخارجي، وذلك من أجل تكوين البنية الأساسية *infrastructures* لهذه الدول، أو حتى من أجل تحقيق التوازن في الميزانية. وخلال القرن التاسع عشر، كان لهذه السيطرة المالية أهمية متزايدة، وعلى نحو خاص، بسبب الحاجة إلى تمويل بناء السكك الحديدية (في روسيا وتركيا وأمريكا اللاتينية)، وقد أدت صعوبة رد المساعدات المالية - في ذلك الوقت - إلى مزيد من فرض السيطرة على بعض الدول.

- وفي الوقت الحاضر، أصبحت المعونات الخارجية، بأشكالها المختلفة، تشكل ضغوطا سياسية وإقتصادية على الدول المتلقية لها.

- وكذلك، يمكن القول أن التمويل من خلال الإستثمارات الخاصة، وخصوصا إذا ما تحققت بواسطة الوحدات الدولية الكبرى - التي تفوق في قوة تفاوضها وقوة وسائلها المالية - تلك القوة التي تتوافر للدولة محل الإستثمار، هذا التمويل يؤدي إلى صعوبة وعدم دقة توقعات المخططين للإنتاج في الدول التي تنفذ فيها هذه الإستثمارات.

- أن الاستعمار الجديد يعتمد على رؤوس الأموال والقروض والمعونات المالية والفنية والهبات في ربط إقتصاد الدول حديثة الإستقلال بإقتصاد الدول الغربية الصناعية، بحيث يظل الإقتصاد الأول تابعا، والإقتصاد الثاني مسيطرا.. وخلال العشرين عاما الماضية أدى التطور الانفجاري للديون الخارجية للدول

النامية (١) (من ٦٣,٥ مليار دولار عام ١٩٧٠ إلى ١٢٢٩ مليار دولار عام ١٩٨٨) (٢) إلى أن أصبح يمثل - كما وصفه البنك الدولي في تقريره عن التنمية في العالم لعام ١٩٨٨ - سيفا مسلطا يعرقل النمو في البلدان المَدِينَة، كما يهدد الإقتصاد العالمي؛ حيث يتضح من النظرة إلى الوراء، أن القرارات الخاصة بالإقراض والإقتراض كثيرا ما إفتقرت إلى الحذر والروية، وأدت إلى الإفراط في الإستدانة في عدد من البلدان، وفي أكثر الأحيان، كانت الأموال الجديدة توجه إلى إستثمارات منخفضة العائد.. وفي عدد من البلدان أدى الإقتراض إلى الهب حركة هروب رؤوس الأموال وإستنزاف مجمع الموارد المخصصة للإستثمار حتّى مع إزدياد عبء الديون الخارجية. وتتضح خطورة هذا العبء إذا ما علمنا أن نسبة إجمالي الديون في جملة الصادرات للدول المدينة النامية، قد إرتفعت من ٨٢٪ عام ١٩٨٠ إلى ١٤٨٪ عام ١٩٨٨ (٣). وقد ترتب على ذلك أن إنخفضت واردات الدول المثقلة بالديون (١٧ دولة) (٤) - خلال هذه الفترة - بمعدل سنوي متوسط ٦,٣٪، وإنخفض الإستثمار بنسبة ٥,٣٪، وإستهلاك الفرد بنسبة ١,٦٪ (٥).

### ج - السيطرة التكنولوجية La domination technologique

وترجع هذه السيطرة تاريخيا إلى السبق التكنولوجي الذي حققته الدول المتقدمة. وقد سمح هذا التقدم التكنولوجي لهذه الدول بتراكم وسائل المعرفة

---

(١) راجع: مثلا: د. رمزي زكي "أزمة القروض الدولية.. الأسباب والحلول المطروحة مع مشروع صياغة لرؤية عربية"، دار المستقبل العربي، القاهرة، ١٩٨٧، ص ٢١ وما بعدها.

(٢) راجع: J. BRASSEUL; "Introduction à l'économie du développement", Paris, 1989, P.63.

(٣) - F.M.I.; "World Economic outlook, 1988.

(٤) ومن أهمها: البرازيل، المكسيك، العراق، الأرجنتين، كوريا الجنوبية، أندونيسيا، الهند، فنزويلا، مصر، شيلي.

(٥) من تقرير البنك الدولي عن التنمية في العالم لعام ١٩٨٨ النسخة العربية، ص ٤٦.

التي جعلت من هذا التقدم أمرا مستمرا. وقد أدت هذه الصفة التراكمية للتقدم إلى إتساع الفجوة بين الوسائل الفنية المستخدمة في الإنتاج في الدول المتقدمة والدول النامية.. وإضافة إلى ذلك، فإن الأخذ بالتقدم الفني وإختيار التكنولوجيا الحديثة مازال مرتبطا بقرارات تصدر عن المراكز الأجنبية التي تنفذ الإستثمارات وتقوم بتمويلها.. إن التبعية التكنولوجية يمكن أن تظهر على مستويين: فمن ناحية، يؤدي العجز في التجهيزات الفنية وضعف التصنيع في الدول النامية، إلى ضرورة التجاء هذه الدول إلى إستخدام وسائل التكنولوجيا الأجنبية. ومن ناحية أخرى، بعد إختيار هذه الوسائل، تظهر التبعية مرة أخرى في صورة إضطرار هذه الدول إلى الإستعانة بالخارج من أجل صيانتها وتجديدها وتوسيع القاعدة الموجودة منها.

#### د - السيطرة الثقافية La domination culturelle

- وتتمثل في فرض القوى المسيطرة لنظم تعليمها الخاصة بها على الدول التابعة. ومن الملاحظ في إفريقيا المستقلة منذ عام ١٩٦٠ أن الإنجليزية والفرنسية مازالت تمثل اللغات الرسمية في العديد من دولها. إن ذلك يعني أن النظام الإداري والمعارف المنقولة عن النظام التعليمي ليست سوى نقل أو تحويل للنموذج المسيطر.. وقد إرتبطت السيطرة الثقافية بتكوين المجتمع المستعمر، ومن ثم كان تأثيرها على سلوكياته المعاصرة ملحوظا(١).

- إن سلوك المستعمر ينبع من إحساسه أو إعتقاده بعلو شأنه وإرتفاع مكانته Sa supériorité ومن ثم ضرورة إصدار الأوامر وفرض الحلول التي يراها، كما ينبع هذا السلوك من غياب الثقة تجاه الأفراد الخاضعين لسلطانه. وبالنسبة لهؤلاء الأفراد، فلن يكون سلوكهم إلا ترجمة للإعتراف بعلو شأن

---

(١) راجع:

- ROCHER; "Introduction à la sociologie générale, t. II, ch. 5. coll. Points, Ed. H.M.H., Paris, 1968, P.219 et S.

المستعمر.. وسيؤدي ذلك إلى محاولة تقليد نموذج حياته ومعيشته.. والواقع أن هذا التقليد يكون شكلياً أكثر منه حقيقياً أو موضوعياً، حيث يتمثل في تغييرات للمظاهر الخارجية (السكن، الملبس... الخ) أكثر منها تغييرات في الهياكل والأفكار.. ونتيجة لذلك، فإن النموذج المقلد سيكون غير مفهوم من قبل الأشخاص الخاضعين أو المقلدين وسيؤكد لديهم إحساس باستحالة اللحاق بمستوى المستعمرين، ومن هنا تتولد لدى هؤلاء الأفراد السلبية واللامبالاة. إن النتيجة المنطقية لكل ذلك تتمثل في فقد الشخصية وضياع السمات الأصلية لهؤلاء الأفراد، أو على الأقل محاولتهم إخفائها(١).

#### هـ - السيطرة من خلال ميكانيزم التنمية :

حيث يلاحظ أن سياسات التنمية في الدول النامية غالباً ما تكون متأثرة بالنماذج والضغط الخارجي: فالتركيز في الأنشطة الاقتصادية، وإختيار الأنشطة الدافعة لغيرها في الإقتصاد القومي، تشكل أمثلة لأنشطة غالباً ما تكون متأثرة بطبيعة العلاقات الاقتصادية مع الخارج.. وكثيراً ما يكون إختيار نموذج خارجي للتنمية غير متفق مع الظروف الطبيعية، والاجتماعية والاقتصادية السائدة في الدول النامية..

- وخلاصة القول: أن الدول الغربية الإستعمارية، والتي ظلت عشرات بل ومئات السنين تنهب موارد وثروات البلاد النامية في ظل سيطرتها السياسية عليها، قد لجأت اليوم، بعد أن حصلت هذه الدول على إستقلالها السياسي، إلى أسلوب جديد، هو أسلوب السيطرة الاقتصادية.. لذلك فلا بد للدول النامية أن تنتبه إلى هذا الخطر الجديد، وأن تعمل جاهدة على تحقيق إستقلالها الإقتصادي كما عملت من قبل على تحقيق إستقلالها السياسي.

- ورغم أهمية التفسيرات التي سبق الإشارة إليها فيما يتعلق بالتخلف في

---

(١) راجع:

- M. PENOULL; "Socio-économie...", op. cit., P.90.



الدول النامية، فإن تفسيراً واحداً منها لا يكفي، ولن يكون منطقياً إذا أخذ به وحده في هذا المجال. ان الأخذ بكل التفسيرات معاً وفي وقت واحد يمكن أن يكون حلاً لصعوبة الاعتماد على تفسير واحد، فليس هناك تفسير واحد ينطبق على كل الدول النامية أو المتخلفة. ومع تباين مستويات التطور الإقتصادي والإجتماعي والسياسي والفكري، ورغم إشتراك هذه الدول في خصائص عامة - سبق ان أشرنا إليها - فإن البحث عن أسباب تخلفها يجب أن يدور حول العوامل الداخلية وكذلك حول العوامل الخارجية... ان هذا البحث يكتسب أهميته من خلال تشخيصه لأسباب الأداء قبل وصف الدواء.

## المبحث الثاني

### في بعض عقبات التنمية في الدول النامية

- ان التعرف على عقبات التنمية (بمفهومها الشامل) والذي سبق أن اشرنا إليه، يعتبر أمراً حتمياً حتى يمكن للمجتمع المتخلف عن ركب التقدم أن يضع يده على بيت الداء ويشخص مظاهر التخلف وعوامله الرئيسية لديه، ومن ثم يستطيع مواجهة هذه العقبات للتغلب عليها من خلال تغييرات شاملة في البنيان الإقتصادي وفي التكوين والسلوك الإجتماعي، وتعبئة الإمكانات والطاقات الممكنة لدفع الإقتصاد نحو التقدم القائم على زيادة القدرة الإنتاجية لتحسين أحوال المعيشة لسكانه.

- والواقع أن تعدد سمات التخلف من ناحية، وتنوع تفسيرات التخلف من ناحية أخرى، يؤدي منطقياً إلى تعدد عقبات التنمية في الدول النامية.. وكثيراً ما يحدث التداخل بين سمات التخلف وعقبات التنمية.. فانخفاض متوسط دخل الفرد مثلاً، أو ارتفاع معدل نمو السكان، يمكن دراستهما كسمات للتخلف أو كنتائج له، كما يمكن اعتبارهما من عوامله أو دراستهما كعقبات في طريق التنمية.

وفي دراسة عقبات التنمية، يمكن تقسيم هذه العقبات إلى عقبات داخلية وأخرى خارجية (١) كما يمكن تقسيمها إلى عقبات إقتصادية وأخرى إجتماعية (٢).. ولما كانت عوامل التخلف أو أسبابه تُمثّل في نفس الوقت

---

(١) ومثال العقبات الداخلية (ضغط الكثافة السكانية، معنويات السلوك الإقتصادي، قصور التكوين الرأسمالي، عدم كفاية الهياكل الأساسية وضيق السوق)، ومثال العقبات الخارجية (أوضاع العلاقات الإقتصادية الدولية، دور الإستثمار الأجنبي..). راجع في ذلك: د. وجدي حسين: "مدخل لدراسة التخلف..." مرجع سابق ص ٩٦.

(٢) ومثال العقبات الإقتصادية: مشكلة تكوين رأس المال، ومثال العقبات الإجتماعية: انماط السلوك الإجتماعي، فساد البيئة السياسية.

مشكلات أو عقبات للتنمية، فأننا في المبحث الحالي سنحاول تناول خمس مشكلات فقط للتنمية في الدول النامية بصفة عامة وفي الإقتصاد المصري بصفة خاصة هي مشكلة التضخم، ومشكلة الديون الخارجية، ومشكلة تكوين رأس المال، ومشكلة التجارة الخارجية، والمشكلة السكانية.

### أولاً: مشكلة التضخم (١)

ويمكن تناول هذه المشكلة من خلال: تعريف التضخم، أسبابه، وآثاره على التنمية.

#### ١ - مفهوم التضخم:

- إن مصدر كلمة تضخم هو ضخ، أي كبر أو زاد. وترتبط فكرة التضخم منذ البداية بمعنى غير حميد أو غير مستحب، فالشيء المتضخم هو شيء غير مناسب وغير مرغوب فيه. وكما يوجد التضخم في مجال الإقتصاد، فإنه يوجد في مجالات أخرى كالطب مثلاً.. وفي الإستخدام العادي للكلمة في مجال الإقتصاد يمثل التضخم في حالة الإرتفاع المتواصل، وربما المتزايد، في مستوى الأسعار بصفة عامة سواء كان ذلك صراحة أم لم يكن كذلك بسبب تدخل السلطات العامة بمختلف الوسائل لمنع حركة إرتفاع الأسعار والتي كانت ستحدث لولا هذا التدخل، والتي ستحدث حتماً حالما يكف عن الوجود (٢).

- ومن أجل التوصل إلى مفهوم علمي أكثر دقة للتضخم، يمكن القول أن التضخم ليس متغيراً إقتصادياً يمكن التعرف عليه في ذاته كبقية المتغيرات الإقتصادية الأخرى (الناتج القومي أو المحلي، الإستثمار، الإخفاق،

---

(١) راجع مثلاً: د. رمزي زكي: "مشكلة التضخم في مصر"، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، ١٩٨٠.

(٢) راجع: د. أحمد جامع: "النظرية الإقتصادية - الجزء الثاني: التحليل الإقتصادي الكلي"، دار النهضة العربية، الطبعة الرابعة، القاهرة، ١٩٨٧، ص ٤٢٠.

الإستهلاك..... الخ)، ولكنه يتمثل في ظاهرة مركبة (اقتصادية وإجتماعية) تعكس عدم التوازن بين الإنتاج والإستهلاك بين الإذخار والإستثمار كما أنه يعتبر نتيجة لضعف الطاقات الإنتاجية في الإقتصاد الوطني(١). ومن ثم يمكن تعريف التضخم بأنه " حالة من الإرتفاع المتواصل، وربما المتزايد في المستوى العام للأسعار، حيث يصبح تيار النقود أو الطلب على السلع والخدمات أكبر بشكل متواصل، وربما متزايد، من قيمة الحجم المتاح - على أساس الأسعار الجارية - لهذه السلع والخدمات(٢).

- وعلى ذلك، فإن كل تضخم هو إرتفاع في الأسعار، ولكن كل إرتفاع للأسعار ليس تضخماً، فيجب أن يتمثل التضخم في الإرتفاع المتواصل في المستوى العام للأسعار. وإذا كانت كل أسعار السلع لن ترتفع، فبعضها يمكن أن يظل ثابتاً أو حتى ينخفض، وبالنسبة لتلك التي ترتفع فليس شرطاً أن يحدث الإرتفاع في ذات الوقت أو أن يحدث ذلك بنفس النسبة، ان ما يشترط هو إنتشار موجة الإرتفاع في الأسعار. وتنعكس هذه الموجة العامة للإرتفاع في الاسعار في إنخفاض القوة الشرائية للنقود من ناحية، ونقص تفضيل السيولة لدى الأفراد من ناحية أخرى. ان ذلك يعني أن يحل التفضيل للقيم غير النقدية (مختلف الأصول المادية، والأشياء الحقيقية من أرض ومباني وسلع معمرة.. الخ) محل الإحتفاظ بالنقود - أو تفضيل السيولة - ويعتبر ذلك من أهم الظواهر المؤكدة لحدوث التضخم(٣).

- ويقاس التضخم عادة باستخدام أداة فنية تسمى بالرقم القياسي للأسعار. ويعبر هذا الرقم عن التغير الذي طرأ في المتوسط على مجموعة كبيرة من أسعار السلع المتجانسة، ما بين فترة معينة تتخذ أساساً، وفترة أخرى يراد

---

(١) راجع: د. رمزي زكي: "علاقة التضخم بالتراكم الرأسمالي في البلاد الآخذة في النمو"، مذكرة خارجية رقم ٦٩١، معهد التخطيط القومي، القاهرة، أغسطس ١٩٦٦، ص ٢٠٦.

(٢) د. أحمد جامع: المرجع السابق، ص ٤٢٠.

- M. FLAMANT; "L'Inflation", P.U.F., 1977, P.8.

(٣) راجع:

مقارنتها بفترة الأساس هذه، وذلك في شكل نسبة مئوية.. فإذا كان الرقم القياسي لأسعار المستهلكين في الريف المصري عام ١٩٧٨ مثلاً = ٢٢٨، وفي عام ١٩٧٠ = ١٠٠ (سنة الأساس)، فإن ذلك يعني أن أسعار هذه السلع في عام المقارنة (١٩٧٨) قد إرتفعت في المتوسط بمقدار ٢٨٪ عما كانت عليه في عام ١٩٧٠.

والأرقام القياسية للأسعار تعكس ما يحدث من تغير في القوة الشرائية للنقود... ولحساب القوة الشرائية للنقود في سنة ما، يقسم الرقم ١٠٠ (وهو يمثل الرقم القياسي للأسعار في عام الأساس) على الرقم القياسي للأسعار للعام المراد حساب التغير في القوة الشرائية خلاله، ثم نضرب في ١٠٠ (١).

- وقد شهدت السنوات الماضية إرتفاعاً في المستويات العامة للأسعار في كل الدول - النامية والمتقدمة - إلا أن هذا الإرتفاع كانت معدلاته أكبر وأسرع في الدول النامية منها في الدول المتقدمة - وتشير بعض الإحصائيات إلى أنه خلال الفترة (١٩٥٠ - ١٩٦٠) تراوحت معدلات الإرتفاع في الأسعار في كثير من الدول النامية بين ٢٨٪ و ٦١٪، بينما في دول أوروبا الغربية لم تصل هذه المعدلات إلا نادراً إلى نحو ١٠٪ (٢).

وخلال الفترتين (١٩٧٦ - ١٩٨٠) و ١٩٨٢، إرتفعت المعدلات السنوية للتغير في الرقم القياسي لأسعار المستهلكين في الدول النامية من ٣٣,٥٪ إلى ٤٥,٨٪.. وفي الدول المتقدمة، إنخفضت معدلات التضخم خلال الفترة (١٩٨٤ - ١٩٨٦) من ٢,٩٪ إلى ٢,٩٪ في أمريكا، ومن ٢,١٪ إلى ١,٨٪ في اليابان، ومن

---

(١) فمثلاً لو كان الرقم القياسي للأسعار في عام ١٩٨٦ = ١٥٠، فإن ذلك يعني أن القوة الشرائية للنقود خلاله =  $100 \times \frac{100}{150}$  = ٦٦,٦٦٪ من قيمتها في عام ١٩٨١ إذا اعتبرناه سنة الأساس. ١٥٠

(٢) راجع: M. PENOUIL; "Socio - économie,...", op. cit., P.595.

٣,٣٪ إلى ١,١٪ في ألمانيا الغربية، ومن ٦,٧٪ إلى ٤,١٪ في فرنسا، ومن ٩,٦٪ إلى ٨,٦٪ في إيطاليا، ومن ٣,٤٪ إلى ٢,٢٪ في سويسرا(١).

وفي مصر(٢): تشير كل الدلائل على أن معدل التضخم قد إرتفع إرتفاعا كبيرا خلال العشر سنوات الأخيرة، فقد إرتفع هذا المعدل من ٤٪ خلال الفترة ١٩٧١/٧٠ - ١٩٧٣ إلى نحو ١٤٪ خلال الفترة ١٩٧٤ - ١٩٧٩، وإلى حوالي ٢٥٪ خلال الفترة ١٩٨٠ - ١٩٨٣، وإلى حوالي ٣٠٪ عام ١٩٨٨(٣). وقد أشارت بعض الدراسات إلى إرتفاع المعدل السنوي المتوسط للتضخم في مصر من ١٣,٢٪ خلال الفترة (١٩٦٥ - ١٩٧٣) إلى ٥٨٪ خلال الفترة (١٩٧٣ - ١٩٨٣)(٤).. وخلال الفترة (١٩٨٢ - ١٩٨٨)، إرتفعت الأرقام القياسية لأسعار السلع الإستهلاكية بمتوسط سنوي قدره ١٩٪، وقد ترتب على ذلك أن إنخفضت القوة الشرائية للجنه المصري بنحو ٧٥٪، أي أن قيمته عام ١٩٨٨ أصبحت لا تمثل سوى ٢٥٪ من قيمة عام ١٩٨٢(٥). ويمكن إرجاع إرتفاع معدلات التضخم في مصر إلى عوامل متعددة من أهمها: التناقض بين الزيادة

---

(١) راجع: "التقرير السنوي لعام ١٩٨٧/٨٦ والصادر عن البنك المركزي المصري، ص ١١٢ - ١١٤.

(٢) خلال فترة الثمانينات من القرن الحالي عانت مصر من مجموعة من المشكلات أو الاختلالات الإقتصادية والإجتماعية المترابطة والمتداخلة، ومن أهم هذه المشكلات: ضيق المساحة الزراعية، إنخفاض معدلات نمو القطاعات الإنتاجية، إرتفاع معدلات البطالة المفرطة في الحكومة والقطاع العام، الإعتماد الكبير على الخارج في الغذاء، عجز كبير في ميزان المدفوعات والموازنة العامة للدولة، إزدیاد الديون في مواجهة العالم الخارجي، تدور قيمة العملة الوطنية باستمرار، إرتفاع معدلات التضخم، الزيادة السريعة في السكان.. راجع تفصيلات هذه المشكلات في: د. محمد محروس اسماعيل: "المشكلة الإقتصادية المصرية" دار الجامعات المصرية، الإسكندرية ١٩٨٨.

(٣) راجع: د. محمد محروس اسماعيل، المرجع السابق مباشرة ص ٤٣.

(٤) راجع: CEDEI, No. 23, 1988, P.244.

(٥) انظر في ذلك: مجلة الأهرام الإقتصادي، العدد ١٠٢٠، بتاريخ ١٠/١٠/١٩٨٨، ص ٣٠ - ٤٤.

المستمرة في الطلب الإستهلاكي وإنخفاض معدلات الإنتاج، إرتفاع قيمة الواردات وضعف قيمة الصادرات، زيادة معدلات الإنفاق الإستثماري عن معدلات الإدخار المحلي، زيادة الدخول النقدية دون مقابقتها بزيادة في الإنتاج الحقيقي، الإقتراض الداخلي والخارجي والإصدار النقدي.

## ٢ - أنواع التضخم :

- يميز الفكر الإقتصادي بين أشكال متنوعة للتضخم: فوفقا للدرجة التي ترتفع بها الأسعار، يمكن التمييز بين ما يسمى بالتضخم الزاحف، والتضخم الراكض، والتضخم الجامح. ويكون التضخم زاحفا إذا كان هناك ميل لإرتفاع الأسعار عند معدل بطيء (مثلا ١٪ أو ٢٪ سنويا). وعند نقطة ما، يصبح التضخم راكضا حيث ترتفع الأسعار بنسب أعلى بكثير (ربما ٧٪ أو ٨٪ سنويا). ويكون التضخم جامحا حيث يصبح الإرتفاع في الأسعار سريعا جدا على نحو يحدث الإهتزاز في الثقة بالعملة الوطنية(١) وهذا الشكل الأخير يصور أبلغ تصوير الحلقة المفرغة أو الجهنمية في إرتفاع الأسعار الذي يعقبه إرتفاع في الأجور والنفقات ثم يتبعه إرتفاع آخر في الأسعار، وهكذا.. وهنا تركض الأسعار وراء نفقات الإنتاج، وتركض هذه النفقات وراء الأسعار، وترتفع الأسعار شهرا بعد شهر، ثم أسبوعا بعد أسبوع، ثم يوما بعد يوم، وفي نهاية الأمر، فإن الأسعار قد تتزايد ساعة بعد ساعة. ويهرع الأفراد إلى إنفاق النقود حالما تقع في أيديهم.. وسيلجأ المنتجون إلى حجز كل ما يمكنهم حجزه من سلعهم ويتنجون من أجل التخزين أكثر مما ينتجون من أجل التصريف الجاري، وهكذا تتسع الفجوة بين حجم الطلب على المنتجات وحجم المعروض منها للبيع(٢).

---

(١) راجع: د. محمد رضا العدل: "الإقتصاد الكلي: النظرية، النماذج، السياسات"، القاهرة، بدون تاريخ، ص٢٧٦.

(٢) والمثال الواضح الذي يعطى للتضخم الراكض هو حالة ألمانيا في عام ١٩٢٣، وحالة المجر في عام ١٩٤٦، راجع تفصيلات ذلك عند: دكتور/ أحمد جامع، «النظرية الاقتصادية، التحليل الكلي.. مرجع سابق، ص٤٢٩ وما بعدها.

- وتبعاً لمدى إمكانية السلطات النقدية في السيطرة على الإرتفاع في الأسعار، يمكن التمييز بين التضخم الصريح والتضخم المكبوت، حيث يتحقق الشكل الأول إذا لم تتدخل السلطات العامة - أو الدولة - في مجرى حالة التضخم التي يعيشها الإقتصاد القومي وتركته وشأنه ينمو حراً طليقاً، فإذا ما حدث هذا التدخل (بإجراءات قانونية لمنع إرتفاع الأسعار، أو بأساليب الرقابة الحكومية المباشرة كالتمسيع أو نظام البطاقات) فإننا نكون ما يسمى بالتضخم المكبوت، والواقع أن كبت التضخم ليس من شأنه الغاؤه تماماً أو إختفاؤه، بل من شأنه فقط تأجيل المشكلة وليس حلها..

- وعلى أساس طبيعة العلاقات الإقتصادية الدولية، يمكن التمييز بين التضخم الناتج عن عوامل داخلية (أو محلية)، والتضخم الناتج عن اتصال الإقتصاد الوطني بالإقتصاديات الأجنبية، وهذا ما يطلق عليه: التضخم المستورد (١). وأياً ما كان شكل التضخم أو نوعه، فإنه يتمثل في الإرتفاع المتواصل في المستوى العام للأسعار.

### ٣ - أسباب التضخم :

- يميز الفكر الإقتصادي عادة بين تيارين: تيار نقدي montarist وتيار هيكلوي structurist ويرى أنصار التيار الفكري الأول أن التضخم يرجع في نموه وتولده بشكل رئيسي إلى عوامل نقدية، فهو يرجع إلى الإفراط في إصدار النقود بوجه خاص، وسوء تنظيم النظام النقدي المالي بوجه عام.. ومن ثم، فإن علاج التضخم في هذه الحالة يتمثل في ضرورة تقييد الإئتمان المصرفي بالنسبة لرجال الأعمال من جهة، وفي تخفيض الإنفاق العام وزيادة الضرائب من جهة أخرى، وبوجه خاص يتعين على البنوك المركزية أن تجعل من العسير على مشروعات الأعمال أو الحكومة تمويل النفقات إعتياداً على التوسع الإئتماني أو النقدي كبديل للمدخلات الحقيقية..

---

(١) راجع: د. رمزي زكي: "التضخم المستورد - دراسة في آثار الضخم بالبلاد الرأسمالية لدى البلاد العربية" دار المستقبل العربي، القاهرة، ١٩٨٦..



أما انصار التيار الثاني (الهيكليون)، فأنهم يرون في الإختلال البنائي أو الهيكلية للإقتصاد القومي سببا رئيسيا للتضخم.. ويقررون أنه توجد إمكانية لحدوث التضخم حتى ولو لم يكن هناك زيادة في الإنفاق الكلي، وذلك بسبب عدم مرونة قطاعات عديدة من الإقتصاد القومي، وعدم التناسب بين العرض والطلب الكلي وخصائص العملية الإستثمارية وتشغيل الأرضة الإنتاجية وغير ذلك من العوامل الهيكلية..

- ويعتقد النقديون أن التضخم بالبلاد المتخلفة والذي ينتج أساسا عن عدم إختيار الأدوات الملائمة لتحقيق الإستقرار النقدي للملازم للتنمية، يؤدي إلى التأثير السلبي على المتغيرات الإقتصادية الهامة مثل الإذخار والإستثمار وميزان المدفوعات وتخصيص الموارد. ولن يتم القضاء على التضخم بهذه البلاد إلا إذا رسمت السلطات المسؤولة سياسة نقدية ومالية حكيمة وغير تضخمية تهدف إلى تحقيق التوازن بين كمية النقود وحجم الناتج من خلال تغيير الإئتمان المصرفي وإمتصاص فائض الطلب. أما الهيكليون فيرون أن العوامل الهيكلية (الإقتصادية والإجتماعية والسياسية) في الدول المتخلفة هي التي تربض وراء زيادة كمية النقود.. كما يرون أن القوى التضخمية في هذه الدول ترجع إلى إختلالات عديدة مثل: الطبيعة الهيكلية للتخصص في إنتاج المواد الأولية، جمود الجهاز المالي للحكومة، ضآلة مرونة عرض المنتجات الغذائية، طبيعة عملية التنمية وما تولده من إختلالات في مراحلها الأولى(١).

- ولما كانت ظاهرة التضخم هي - في التحليل الأخير - إنعكاساً للظروف الإقتصادية والإجتماعية التي تنبث على أرضيتها وتتمو كنتيجة للإختلالات الناجمة فيما بينها، فإن هذه الظاهرة في البلاد المتخلفة، لن تكون إلا تعبيراً عن خصائصها وسماتها، والتي تميزها عن البلاد المتقدمة - إشتراكية كانت أو

---

(١) راجع في تفصيلات هذه العوامل في: د. رمزي زكي: "علاقة التضخم بالتراكم الرأسمالي في البلاد الآخذة بالنمو..."، مرجع سابق ص ٦٣ - ٧٦ ولنفس المؤلف: "مشكلة التضخم"، مرجع سابق ص ٨٤ وما بعدها.

رأسمالية - ومن أهم هذه السمات مجموعة الاختلالات الهيكلية التي أشرنا إليها حالا، وعلى ذلك، فإن نظرية الهيكلين في تفسير التضخم. يمكن أن تكون أكثر قبولاً عنها من وجهة نظر النقديين. إلا أن ذلك لا يقلل من أهمية وخطورة الجانب النقدي للظاهرة التضخمية.

- وعى أية حال، فإن الإجماع يعتقد على أن التضخم قد يرجع إلى جذب الطلب للإسعار *La traction des prix par les demande* أو إلى دفع التكاليف للأسعار *Le poussée des pris par les couts* أو إلى تحول بنيان الطلب، أو إلى هذه العوامل كلها مجتمعة وفي نفس الوقت:

١ - وفيما يتعلق بجذب الطلب للأسعار - أو التضخم بسبب الطلب - فإنه يتمثل في كون "كمية كبيرة من النقود تطارد كمية صغيرة من السلع"، وذلك يعني زيادة الطلب الكلي بنسبة أكبر من العرض الحقيقي للسلع والخدمات عند مستوى الأسعار السائد. وقد ترجع هذه الزيادة في الطلب لارتفاع مفاجيء في الميل للإستهلاك، أو لزيادة الإستثمار عن الدخل أو لزيادة الإنفاق العام عن الإيرادات العامة.. وتنشأ الفجوة التضخمية هنا عن الفرق بين حجم الطلب الكلي كما تحدده أسعار السوق وحجم الناتج القومي مقدراً بنفس الأسعار (١) ويلاحظ أن الزيادة في كمية النقود وحدها، أو الزيادة في تيار الإنفاق النقدي في ذاتها لا تؤدي أي منهما بالضرورة إلى إحداث التضخم: فقد يعوض إنخفاض سرعة تداول النقود عن الزيادة في كمية النقود بحيث يبقى الحجم الكلي لتيار الإنفاق النقدي على حالة. وبعبارة أخرى، قد تأتي الزيادة في كمية النقود مصحوبة بعزوف الأفراد والمشروعات عن الإنفاق (٢).

---

(١) راجع: د. رفعت المحجوب: "الطلب الفعلي - مع دراسة خاصة بالبلاد الآخذة في النمو"، دار النهضة العربية، القاهرة، ١٩٨٠، ص ٢٢٩ وما بعدها.

(٢) ومن ناحية أخرى، قد تصاحب الزيادة في الإنفاق النقدي زيادة متناسبة في عرض السلع والخدمات بحيث لا تؤدي هذه الزيادة إلى التضخم. وهكذا لا تؤدي الزيادة في الإنفاق إلى ارتفاع يعتد به في الأسعار، حيث تتوافر موارد إنتاجية غير مستغلة أو طاقة إنتاجية معطلة بالإقتصاد القومي.. راجع في ذلك: د. محمد زكي شافعي: "مقدمة في النقود والبنوك دار النهضة العربية، القاهرة، ١٩٨٦، ص ١٣٥.

ب - أما التضخم الناشئ عن دفع التكاليف، فإنه ينشأ عن ارتفاع مستقل في جانب نفقات الإنتاج وليس إلى إطراد الزيادة في الإنفاق (الطلب) بنسبة أكبر من الزيادة في العرض الكلي الحقيقي للسلع والخدمات.

وإذا كان من الممكن الإشارة إلى الارتفاع في مستوى الأسعار الذي ينتج عن الزيادة في الطلب على أنه تضخم مُوَلَّد، فإنه يمكن الإشارة إلى الارتفاع في هذا المستوى كنتيجة لزيادة النفقات على أنه تضخم تلقائي أو مستقل (١). وبعبارة أخرى، فإن ارتفاع الأسعار في هذه الحالة الأخيرة، إنما يرجع إلى تأثير البائعين وليس المشترين (٢).

ويمكن إرجاع التضخم الناشئ عن دفع التكاليف للأسعار إلى أسباب كثيرة منها: ارتفاع أسعار المواد الأولية والوسيلة أو المواد الغذائية المستوردة بشكل كبير، وخاصة في الدول التي تعتمد اعتمادا كبيرا على إستيراد هذه المواد.. وكذلك ما تسعى إليه المشروعات الاحتكارية وتلك العاملة في أسواق إحتكار القلة من زيادة أرباحها عن طريق زيادة أو إضافة نسبة مئوية (كربح) إلى نفقة الإنتاج، كما أن ارتفاع حجم العمالة وما يصاحبه من ضغط النقابات العمالية لرفع مستويات الأجور، يؤدي ذلك إلى ارتفاع هذه المستويات بنسبة أكبر من الزيادة المتوسطة في الإنتاجية، وبالتالي ترتفع نفقات الإنتاج في المشروعات، وينعكس ذلك في شكل ارتفاع في الأسعار. وقد يؤدي طرؤه عجز عام في إنتاج المحاصيل الزراعية مثلا إلى ارتفاع أسعارها والتأثير بالتالي على إنتاج السلع التي تدخل المنتجات الزراعية في صنعها.

ج - وأخيرا قد يتسم الجهاز الإنتاجي بضالة المرونة (كما هو الحال بالبلاد المتخلفة إقتصاديا)، وهنا يأتي التغيير في بنيان الطلب الكلي الذي يلابس

---

(١) د. أحمد جامع: التحليل الكلي.. مرجع سابق، ص ٤٥٠.

(٢) ولقد وُجِدَت نظرية التضخم الناتج عن التكاليف في منتصف الخمسينات من القرن الحالي، حيث تمثلت صورته الأكثر شيوعا في بيان مدى التأثير الضار للارتفاع في الأجور. أما النوع الأول من التضخم، والناتج عن جذب الطلب فهو الأقدم أو التقليدي.

زيادة الإنفاق على التنمية الاقتصادية مصحوبا بضغط شديد على الأسعار، ولو لم يعتمد على مصادر تضخمية في تمويل التنمية، ويطلق على هذا النوع من التضخم إصطلاح التضخم الناشئ عن تحول الطلب<sup>(١)</sup>. ويتحقق ذلك عندما يرتفع الطلب على منتجات بعض القطاعات الرئيسية - مع انخفاضه على منتجات البعض الآخر. ولما كانت الأسعار والنققات تتميز في الوقت الحاضر بالمرونة إلى أعلى، وليس إلى أسفل، فلن يكون متوقعا أن يعوض انخفاض الأسعار والنققات في القطاعات التي إنخفض فيها الطلب على منتجاتها عن إرتفاع النققات والأسعار في القطاعات التي تزايد فيها الطلب على منتجاتها، ومن هنا نتجه مستويات الأسعار والنققات إلى الإرتفاع. وفي الدول النامية، فإن التضخم البنيناني ليس في جوهره إلا صورة من صور التضخم الناشئ عن تحول الطلب<sup>(٢)</sup>.

#### ٤ - الآثار السلبية للتضخم :

- إذا جاز للإقتصاديين أن يختصموا حول خطورة التضخم الزاحف<sup>(٣)</sup>، فإن نتائج التضخم الجامح هي من الخطورة بمكان.. وهذا التضخم يمثل ظاهرة تصاحب الحروب عادة، وكذلك تصاحب الفترات التي تليها عندما تجرى محاولات تمويل الإنفاق العام عن طريق الإصدار النقدي (أي الإعتماد على عجز الموازنة العامة)، وعندما يبدأ المستوى العام للأسعار في الإرتفاع، تجد الحكومة نفسها مضطرة إلى أن تنفق أكثر فأكثر، وتزيد من القيم النقدية لنققاتها بهدف الحصول على نفس القدر من الموارد الحقيقية، وفي نفس الوقت يصبح

---

(١) د. محمد زكي شافعي.. مقدمة في النقود، مرجع سابق ص ١٣٧.

(٢) راجع: د. محمد زكي شافعي: "التنمية الإقتصادية" - الكتاب الثاني، دار النهضة العربية، القاهرة، ١٩٧١، ص ٩٤.

(٣) حيث أن البعض يعتقد أن زيادة طفيفة في الأسعار قد تحفز الطلب الإستهلاكي والطلب الإستثماري مما يؤدي إلى زيادة في الدخل الكلي الحقيقي..

المستهلكون والمستثمرون متوقعين مزيدا من الإرتفاع في الأسعار، ويكتفون بضغطهم على السلع والخدمات.

- إن التضخم - كما يقول "ميلتون فريدمان" - كالخدر الذي يسري رويدا رويدا. فهو يبدأ بمعدل ٢٪ ليرتفع إلى ٤٪ ثم إلى ٦٪، وقد يصل إلى ١٠٪ أو أكثر. ولكن السير في ركابه - بدلا من محاربته - هو تأجيل لليوم العصيب، ولكن على حساب جعل الشفاء الأخير منه أكثر إيلاماً.

ويمكن الإشارة إلى بعض الآثار السلبية للتضخم فيما يلي:

١ - تدهور العدالة في توزيع الدخل القومي: حيث تؤكد كل تجارب التضخم التي حدثت في العالم بصفة عامة، وفي الدول النامية، ومنها مصر، بصفة خاصة، حتمية الضرر الذي يصيب ذوي الدخل المحدودة أو الثابتة. حيث تتدهور القوة الشرائية لدخولهم النقدي، ومن ثم يقل نصيبهم من الدخل القومي الحقيقي وعلى العكس، تتجه دخول طائفة أخرى (التجار وأصحاب عوائد التملك، مكتسبي الأرباح...) إلى الإرتفاع.. وفي مصر، وبكثيافة لإرتفاع معدلات التضخم في الثمانينات، إنخفض نصيب الأجور - كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي من ٤٩,٢٪ خلال النصف الثاني من الستينات إلى ٣٧,٨٪ في عام ١٩٨٢/٨١، وإلى ٣٧,٦٪ في عام ١٩٨٧/٨٦ بينما إرتفع نصيب عوائد التملك من ٥٠,٨٪ إلى ٦٢,١٪ وإلى ٦٣,٤٪ خلال نفس هذه الفترات (١).

ب - تدهور القوة الشرائية للعملة المحلية: وبالتالي إنخفاض القيمة الحقيقية للمدخرات المحلية.. ونظرا لأن معظم أشكال المدخرات النقدية والمالية تقوم بها الطبقة الوسطى في الدول النامية، فإن هذه الطبقة تتعرض لتدهور شديد في وضعها الإقتصادي والإجتماعي خلال موجات التضخم.

(١) راجع دراستنا: الانحار والنمو الإقتصادي... مرجع سابق، ص ١٨٨ وما بعدها.

- ويلاحظ أن الدخل الثابتة تتمثل في: الأجور والمرتبات، فواتير السندات وودائع التوفير وشهادات الإستثمار والديون العقارية، الدخل الدائمة، المعاشات والإعانات الاجتماعية... الخ.

- وفي النظم الإقتصادية المختلطة والتي تتألف إقتصادياتها القومية من قطاع خاص يضم المشروعات المملوكة للأفراد، وقطاع عام يتألف من المشروعات المملوكة للدولة والهيئات والمؤسسات العامة، وحيث لا ترتبط مشروعات القطاع العام بأهداف إنتاجية محددة، وتتخذ من مستوى ما تحققه من أرباح معيارا أساسيا للحكم على كفاءتها، فإن الإستثمار في القطاع الخاص سيتجه إلى المضاربة وإكتناز الذهب والعملة الأجنبية، وبيتعد عن المجالات الإنتاجية - التي لم تحظ باهتمام القطاع العام أيضا - وتكون نتيجة ذلك إستمرار في إرتفاع معدلات التضخم وتدهورا في القوة الشرائية للعملة المحلية.

ج - إنخفاض معدلات الإدخار المحلي: وذلك لنقص تقضيل السيولة وتحويل النقود إلى أي شيء ذو قيمة أكثر ثباتا منها. وفي مصر، إنخفض معدل الادخار في عام ١٩٨٧/٨٦ إلى أقل من ٨٪ (١) بعد أن كان نحو ١٤٪ خلال الستينات (٢).

د - زيادة العجز في ميزان المدفوعات: فحينما ترتفع الأسعار في الداخل في غمار التضخم، تكتسب المنتجات الأجنبية ميزة سفرية، لأنها ستصبح أرخص نسبيا من السعر السائد للمنتجات المحلية، وهذا يؤدي إلى زيادة الطلب عليها، ومن ثمَّ زيادة الواردات منها.. ويزداد هذا الأثر كلما إرتفعت المرونة السعرية للطلب على الواردات، وكلما غابت رقابة الدولة عن الإستيراد، وكذلك كلما كان سعر الصرف قد تم تحديده بشكل مغالى فيه.. وفي مصر، إنخفضت نسبة تغطية حصيلة الصادرات للمدفوعات عن الواردات من ٥٢,٢٪ في عام ١٩٧٤ إلى ٣٦,٧٪ عام ١٩٨٦/٨٥ (٣).

---

(١) راجع: التقرير السنوي للبنك المركزي المصري لعام ١٩٨٧/٨٦، ص ٩.

(٢) راجع: د. رمزي زكي "مشكلة الإدخار، مع دراسة خاصة عن البلاد النامية"، الدار القومية للطباعة والنشر، القاهرة، ١٩٦٦، ص ٢٨٤، وما بعدها.

(٣) راجع: البنك الأهلي المصري، النشرة الإقتصادية، العدد الثالث، ١٩٨٦، ص ٢٧٠ - وكذلك: التقرير السنوي للبنك المركزي المصري ١٩٨٧/٨٦، ص ٧١.

## هـ - إضعاف الحافز على الإنتاج وتعميق ظاهرة الإقتصاد السري:

فمع إستمرار إرتفاع المستوى العام للأسعار، وتآكل القيمة الحقيقية للدخل المحدودة - وأصحابها يشكلون النسبة الكبرى من السكان في الدول النامية - يتجه هؤلاء إلى ألبحث عن مصادر أخرى - مشروعة وغير مشروعة - لزيادة دخولهم. وهم بذلك يهملون عملهم الأصلي أو الرسمي، وينخرطون في أعمال أخرى يضمها الإقتصاد الخفي - أو الإقتصاد البعيد عن رقابة الدولة. إن ذلك يؤثر في الإنتاج من ناحية، ويضيع على الدولة موارد ضريبية من ناحية أخرى. وفي مصر، قدر أن حجم الدخل المتولد عن ظاهرة الإقتصاد السري (بما يتضمنه من أنشطة مختلفة ومتنوعة) يمثل ١٦٪ من الدخل القومي، و٢٦٪ من إجمالي الإستهلاك العائلي. كما قدر أن حجم الأنشطة المتمثلة في تجارة المخدرات والعملة والتهرب الضريبي يبلغ نحو ٢٥٪ من الدخل القومي(١).

## ثانيا: مشكلة الديون الخارجية

- لقد أدى تطور حجم المديونية الخارجية للدول النامية خلال العشر سنوات الأخيرة - مع تزايد ثقل أعبائها - إلى تعدد الأوصاف التي تعكس خطورتها. فقد وصفت بأنها أضحت تشكل ظاهرة خطيرة، وأزمة حادة، وقيد ثقل على حركة هذه الدول في علاقاتها الإقتصادية الدولية وسياستها الخارجية، كما وصفت بأنها تعد من أخطر القضايا التي تواجهها مجموعة هذه الدول في علاقاتها الإقتصادية الدولية وسياستها الخارجية، كما وصفت بأنها تعد من أخطر القضايا التي تواجهها مجموعة هذه الدول في نضالها الزاهن ضد التخلف والتبعية وفي سعيها نحو تحقيق التنمية الإقتصادية ورفع مستوى معيشة شعوبها. وأصبحت أزمة الديون الخارجية من أهم القضايا التهبا

---

(١) راجع: - د. محمود عبدالفضيل، جيهان دياب: "أبعاد ومكونات الإقتصاد الخفي، وحركة الأموال السوداء في الإقتصاد المصري (١٩٧٤ - ١٩٨٤)"، في مجلة مصر المعاصرة، العدد ٤٠٠، أبريل ١٩٨٥، ص ١٢٢ وما بعدها.

وتعقيدا في علاقاتها الخارجية كما أضحت تشكل خطرا حقيقيا على جهود التنمية الاقتصادية وآفاقها في المستقبل القريب بالنسبة لعدد كبير من مجموعة هذه الدول (١).

- ولن نستطيع أن نقدم دراسة تفصيلية لهذه القضية الهامة، ان ذلك يستغرق وقتا اطول مما هو متاح في مجال هذا المؤلف، كما أن دراسة أكثر تفصيلا لها قد تخرجنا من مجال دراسة في مبادئ الإقتصاد إلى مجال دراسة العلاقات الاقتصادية الدولية.. وسنكتفي هنا بلمحة عن تطور حجم المديونية الخارجية للدول النامية (أو المتخلفة)، أسباب هذه المديونية، ونتائجها أو آثارها.

#### ١ - تطور المديونية الخارجية وأعبائها :

- وفقا لاحصائيات منظمة التعاون والتنمية الإقتصادية L'OCDE إرتفع حجم المديونية الخارجية لمجموعة الدول النامية من ٧٢,٢ إلى ٢٤٤ مليار دولار فيما بين عامي ١٩٧٠ و ١٩٧٧، أي بمعدل نمو سنوي تراوح بين ١٢٪ عام ١٩٧٢ و ٢٥٪ عام ١٩٧٥.. وقد تطورت نسبة الديون غير الرسمية في إجمالي هذه الديون من ٢٨,١٪ في عام ١٩٦٩ إلى ٤١,١٪ عام ١٩٧٦.. وفي نهاية عام ١٩٧٦، بلغت نسبة الديون الخارجية (العامة والخاصة) التي حصلت عليها إحدى عشرة دولة نامية فقط ٦٠٪ من إجمالي هذه الديون.. وكانت هذه الدول هي: البرازيل، المكسيك، الهند، الأرجنتين، أندونيسيا، الجزائر، كوريا، يوغسلافيا، باكستان، مصر وإيران (٢).

وفي عام ١٩٧٩ قفز حجم الدين الخارجي لهذه الدول إلى ٥٣٣,٤ مليار

---

(١) راجع د. رمزي زكي. "أزمة الديون الخارجية - رؤية من العالم الثالث"، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، ١٩٧٨، ص ١٧.

- J. C. SANCHEZ ARNAU; "Dettes et développement" Ed. Publisud, Paris, (١) 1982, P.15-16.



دولار، وإلى ٦٣٦ مليار دولار في عام ١٩٨٠، وأخيراً بلغ هذا الحجم ١٢٢٩,٩ مليار دولار في عام ١٩٨٨ (١).

- وتظهر خطورة هذا التطور في الأعباء التي يمثلها، وتشير مؤشرات هذه الأعباء إلى إرتفاع نسبة الديون في إجمالي صادرات الدول النامية المدينة من ٨٢٪ عام ١٩٨٠ إلى ١٤٨٪ عام ١٩٨٨، كما إرتفع معدل خدمة الديون (الأقساط واجبة الدفع والفوائد كنسبة من قيمة صادرات السلع والخدمات) من ١٣٪ إلى ١٩٪، وكذلك إرتفع معدل المديونية الخارجية (جملة الديون كنسبة في الناتج المحلي الإجمالي) من ٢٤٪ إلى ٣٦٪ خلال نفس الفترة.

- ويبدو الأمر أكثر خطورة إذا ما تأملنا في عبء المديونية الخارجية للدول النامية وفقاً لإحصائيات الأمم المتحدة : ففي خلال الفترة (١٩٨٠ - ١٩٨٧)، ارتفعت نسبة إجمالي هذه الديون في الناتج الإجمالي لـ ١٠٦ دولة (من هذه الدول المستوردة لرأس المال) من ٢٨,٣٪ إلى ٤٩,٥٪ - وبالنسبة لـ ١١٢ دولة منها، ارتفعت نسبة الديون في إجمالي صادراتها من السلع والخدمات من ١٢٧,١٪ إلى ٢١٤,٥٪ (٢).

## ٢ - أسباب تفاقم مشكلة الديون الخارجية :

- يرى البعض أن تطور حجم المديونية الخارجية للدول النامية يرجع إلى العجز في موازين مدفوعاتها الخارجية، وعلى وجه الخصوص العجز في ميزان المدفوعات الجارية (حيث تصبح قيمة المشتريات من الخارج من سلع وخدمات أكثر ارتفاعاً من قيمة المبيعات منها) .. وتؤدي ضآلة الاحتياطي التي تملكه هذه الدول من النقد اللازم لتمويل هذا العجز، من ناحية ، وسرعة نفاذ هذا الاحتياطي من ناحية أخرى، إلى التجاء هذه الدول إلى الإقتراض الخارجي. ولما كان القسم

---

(١) - IMF, "World Economic Outlook", 1987, P.181-184.

(٢) - Nations Unies; "Etude sur l'économie mondiale 1989, Tendances et politiques (٢) économiques actuelles dans le monde", New-York, 1989; P.122.

الأكبر من دول العالم الثالث يعاني من هذا العجز - ومنذ وقت طويل - فإن الديون الخارجية تتراكم (١).

- ومع الأهمية التي يمتلكها هذا السبب، فإن عوامل تفاقم وتراكم أزمة الديون الخارجية، يمكن أرجاعها إلى نوعين من العوامل: الأول منها عوامل داخلية، والثاني : عوامل خارجية (٢).

#### ومن أهم العوامل الداخلية :

\* الحد من القدرة على الإستيراد: حيث تتوقف هذه القدرة في معظم الدول النامية على حصيلة صادراتها المنظورة وغير المنظورة.. ولما كانت أعباء خدمة الدين الخارجي تلتهم نسبة متزايدة من هذه الحصيلة، فإن ذلك يعني إضعاف مستمر في قدرة هذه الدول على إستيراد حاجتها من المعدات الإنتاجية، والسلع الرأسمالية اللازمة لسير عملية التنمية الإقتصادية بها.. وفي مصر مثلاً، إرتفعت نسبة خدمة الدين الخارجي في جملة الصادرات من ٢٨,٧٪ عام ١٩٧٠ إلى ٤٧,٦٪ عام ١٩٨٤ (٣).

#### \* تعميق التبعية الإقتصادية للخارج:

- إن قضية التحرر من الديون الخارجية قد أصبحت هي البديل المعاصر لقضية الجلاء (٤).. إن مظاهر التبعية الإقتصادية والتي تعمقها الديون الخارجية متعددة ومتنوعة.. ويمكن القول ببساطة: ان التبعية تعني إرغام التابع على تنفيذ ما يراه المتبوع بحققاً لمصالحة (مصالح المتبوع)، ومن ثم، فإن

---

(١) - J. BRASSEUL' op. cit. P.64.

(٢) راجع في ذلك: د. محمد محروس اسماعيل: "المشكلة الإقتصادية..."، مرجع سابق، ص ٢٣ وما بعدها.

(٣) راجع:

- M. BEAUD; "L'Economie mondiale dans les années 80", la Decouverte, Paris, 1989, P.257.

(٤) د. جلال أمين: "قصة ديون مصر الخارجية منذ عصر محمد علي إلى اليوم"، ١٩٨٧، ص ٨.

ارتفاع نسبة الدين الخارجية في الناتج المحلي وفي صادرات الدول المديفة، إنما يعني أن هذه الدول - وكنتيجة لزيادة إعتمادها على التمويل الخارجي - أصبحت مجبرة على تحويل نسبة كبيرة من ثمار نموها الداخلي وتجارتها الخارجية لصالح الدول الدائنة..

- ومن أهم العوامل الداخلية، يمكن الإشارة إلى: إنخفاض معدل الإنذار (فقد إنخفض هذا المعدل في أكبر ١٥ دولة مدينة من ٢٢,٥٪ كمتوسط خلال الفترة (من ١٩٧٣ إلى ١٩٧٧) إلى ١٦,٤٪ خلال الفترة (١٩٨٣ - ١٩٨٦)).

- كما يعتبر سوء إستخدام القروض الخارجية وسوء الإدارة الإقتصادية (١) وسوء إدارة الدين الخارجي (٢) من العوامل الداخلية الهامة المساهمة في تفاقم هذه الأزمة.

- ومن أهم العوامل الخارجية:

• الركود الإقتصادي في الدول الصناعية: فقد أدى إنتشار الكساد الذي حدث في بداية الثمانينات - من القرن الحالي - إلى إنخفاض طلب هذه الدول على صادرات الدول النامية من المنتجات الأولية، كما تأثرت الدول البترولية بانخفاض أسعار صادراتها، كما تأثرت الدول الأفريقية المصدرة للمنتجات الأولية بإنخفاض أسعار هذه المنتجات.

• الإرتفاع الكبير في سعر الدولار الأمريكي وما صاحبه من إرتفاع في سعر الفائدة الحقيقي على الدين الخارجية (٨٠٪ من القروض الخاصة بالدول النامية المستوردة لرأس المال ثم التعاقد عليها بالدولار الأمريكي خلال الفترة (١٩٨١ - ١٩٨٤)).

---

(١) ومن مظاهر ذلك: التوسع الكبير في الإنفاق العام والخاص، تطبيق سياسات خاطئة في مجال الأسعار وأسعار الفائدة والصرف وفرض قيود شديد على التجارة الخارجية.

(٢) ومظاهر ذلك التوسع الكبير في الإقتراض الذي قد يفوق الحاجات الفعلية، عدم الرقابة على القروض المتعاقد عليها، تعدد الأجهزة التي تقوم بالإقتراض.

• انخفاض معونات الدول الصناعية (١) في صورة قروض ميسرة. فبعد أن كانت نسبة هذه المعونات في جملة الناتج القومي الإجمالي لهذه الدول تمثل ٥١,٠٪ عام ١٩٦٠، إذا بها تنخفض إلى ٣٧,٠٪ عام ١٩٨٠، وإلى ٣٦,٠٪ عام ١٩٨٦. وتنتج عن ذلك التجاء الدول النامية إلى عقد القروض مع المصادر الخاصة والبنوك التجارية الخارجية.

• ارتفاع نسبة الديون ذات الفوائد المتغيرة.. وقد وصل معدل هذه الفوائد إلى نحو ٢٠٪ عام ١٩٨١.. كما إزداد نصيب الديون قصيرة الأجل.

### ٣ - الآثار السلبية للديون الخارجية :

• تدهور فعالية نقل الموارد الأجنبية للدول النامية: مع إزداد عبء المديونية، فقد أدى ارتفاع معدلات خدمة الدين إلى إنعكاس في اتجاه تحويلات الموارد الصافية إلى البلدان النامية (ففي خلال الفترة: ١٩٨٠ - ١٩٨٧) تحولت القيمة الإجمالية الإيجابية لجملة التحويلات الصافية للموارد التمويلية للدول النامية المستوردة لرأس المال (٩٨ دولة) في صورة إستثمارات مباشرة وتدفقات الإئتمان الخاص والتمويل العام من ٤١,٧ مليار دولار إلى قيمة إجمالية سلبية بلغت ٢٥,٦ مليار دولار (٢).

• إضعاف إمكانية تعبئة الإبخار المحلي: ففي القسم الأكبر من الدول النامية، تتسم القدرة المحلية على تكوين رأس المال بعدم تعبئتها على الوجه الأمثل de façon optimale وما دام رأس المال يمكن إستيراده - وبالجملة - ودون صعوبات كبيرة، فإن الحافز على تشجيع وتعبئة المدخرات المحلية يكون ضعيفا.

---

(١) وتشمل ١٧ دولة صناعية متقدمة.

(٢) Nations Unies; "Etude sur..", op. cit. P.121.

(٢) راجع:

- وقد أشار البنك الدولي في تقريره عن التنمية في العالم لعام ١٩٩٠ إلى أن ٨٪ فقط من المعونات الأمريكية قد اعتبرت فعلا كمعونة من أجل التنمية لصالح الدول منخفضة الدخل.

## ثالثاً : المشكلة السكانية والتنمية

- نبدأ أولاً بعرض معطيات المشكلة، ثم نناقش بعد ذلك تأثير النمو السريع لمعدلات الزيادة السكانية على عملية التنمية.

### ١ - معطيات المشكلة السكانية في الدول النامية:

- تتمثل مشكلة تزايد السكان في الدول النامية في أن نمو السكان بمعدلات سريعة متزايدة يلغي اثر الزيادة في الإنتاج والدخل. فلا يجني هؤلاء السكان ثمار الجهود المبذولة في مجال النمو الإقتصادي. ولا يمكن التغلب على المشكلة السكانية إلا بتحقيق زيادة في الإنتاج والدخل بمعدلات تفوق بكثير معدل الزيادة في السكان. ومع ذلك فإن مشكلة الضغط السكاني قد لا تواجه جميع البلدان المتخلفة كما يشاهد في بعض البلدان خفيفة السكان، إلا أنها تأخذ طابعا عنيفا في معظم هذه الدول.

- ولقد أصبحت الزيادة السكانية المستمرة في دول العالم الثالث تمثل سمة رئيسية من سمات هذه الدول خلال الخمسين عاما الأخيرة من القرن الحالي، وعلى وجه الخصوص منذ نهاية الحرب العالمية الثانية.

إن اكتشاف التخلف قد عاصر الزيادة المذهلة للسكان في العالم منذ بداية القرن العشرين، فقد ظل المعدل المتوسط للنمو السكاني العالمي ثابتا تقريبا خلال قرون طويلة حيث لم يزد عن ٣٪ وارتفع إلى ٥٪ في نهاية القرن التاسع عشر وفي عام ١٩٤٠ وصل هذا المعدل إلى ١٪ وإلى أكثر من ٢٪ في الوقت الحالي. ان تعبير الانفجار السكاني L'explosion Demographique يبدو معناه واضحا إذا ما علمنا أنه كان يلزم مُخْبِئاً أكثر من ٣٠٠٠٠٠٠ سنة ليضاف إلى سكان العالم في القرون الماضية ثلاثة مليارات من البشر. وفي القرن الحالي فانه يكفي فقط ثلاثين عاماً ليضاف هذا العدد إلى سكان العالم... لقد كان سكان

العالم يبلغون نحو ٥٠٠ مليون نسمة عام ١٦٥٠، وبعد قرنين وصل هذا العدد إلى نحو مليار نسمة وتضاعف هذا العدد في عام ١٩٣٠، ولكنه وصل إلى أكثر من ثلاثة مليارات عام ١٩٦٠ وإلى أكثر من أربع مليارات عام ١٩٧٥، وفي بداية عام (١٩٩٠) تعدى هذا العدد الخمسة مليارات من البشر. وفي الستينات من القرن الحالي قدرت الزيادة السنوية في سكان العالم نحو ٦٠ مليون نسمة، وفي الوقت الحالي تقدر هذه الزيادة السنوية في المتوسط بنحو ٨٠ مليون نسمة (١).

- هذه الزيادة السنوية في سكان العالم يساهم في القدر الأكبر منها سكان دول العالم الثالث في أفريقيا وآسيا وأمريكا اللاتينية حيث يبلغ سكان هذه الدول نحو ٧٥٪ من سكان العالم.. ويوضح الجدول الآتي تطور السكان في العالم خلال الفترة من ١٩٠٠ إلى ١٩٧٨:

#### تطور سكان العالم (مليون نسمة)

سنة	١٩٠٠	١٩٥٠	١٩٧٨
سكان العالم	١٦٥٠	٢٤٨٦	٤١٤٥
أوروبا	٢٩٦	٣٩٢	٥٥٠
روسيا	١٣٤	١٨٠	٢٦١
أمريكا الشمالية	٨٢	١٦٦	٢٤١
اليابان	٤٤	٨٣	١١٤
آسيا	٨٨١	١٢٧٢	٢٢٠٠
افريقيا	١٣٣	٢١٧	٤٣٧
أمريكا اللاتينية	٦٣	١٣٥	٤٤٢

(١) راجع في ذلك : Y. Lacoste; "Géographie du sous - développement", P.U.F., Paris, 1981, p. 83.

- ويتضح من الاحصاءات التي تنشرها الأمم المتحدة أن معدلات المواليد في المناطق النامية تتراوح بين ٣٠٪ و ٥٠٪ سنوياً، أما في المناطق المتقدمة فهي تتراوح بين ١٠٪ و ٢٠٪ سنوياً. وفي خلال الفترة من عام ١٩٢٠ إلى عام ١٩٧٧ بلغ المعدل السنوي المتوسط للنمو السكاني ٧٪ في أوروبا، وفي آسيا، فإن هذا المعدل قد بلغ ١,٤٪. كما تشير احصاءات البنك الدولي إلى انخفاض هذه المعدلات في الدول المتقدمة وإلى ارتفاعها في الدول النامية.

ويشير الجدول الآتي إلى تطور هذه المعدلات خلال الفترة من ١٩٦٥ إلى ١٩٨٨ (١).

تطور معدلات النمو السكاني سنوياً (وفي المتوسط) ٪

(في الدول النامية)			(في الدول المتقدمة)		
٨٨-٨٠	٨٠-٦٥	الدولة	٨٨-٨٠	٨٠-٦٥	الدولة
٢,٦	٢,١	مصر	٠,٤	٠,٧	فرنسا
٢,٩	٢,٧	أثيوبيا	٠,٩	١,٣	كندا
٢,٨	٢,٧	بنجلاديش	٠,٠	٠,٥	الدانمارك
٣,٢	٢,٩	أوغندا	٠,١	٠,٣	المانيا الفيدرالية
٣,٣	٢,٥	نيجيريا	٠,٢	٠,٥	السويد
٢,٢	٢,٣	الهند	١,٠	١,٠	أمريكا
٢,٤	٢,٢	غانا	٠,٣	٠,٦	النرويج
٢,٧	٢,٥	المغرب	٠,٦	١,٢	اليابان
٢,١	٢,١	الجزائر	٠,٣	٠,٥	سويسرا

(١) المصدر : Banque Mondiale; "Rapport sur le développement dans le Monde" Washington, Juin, 1990, p. 250 - 251.

- وإذا كان إرتفاع معدلات المواليد في الدول النامية هو السبب الديموجرافي المباشر للزيادة المستمرة في معدلات النمو السكاني، فإن التساؤل يثور حول أسباب هذا الإرتفاع في تلك الدول؟

الواقع أن هذه الأسباب يمكن تقسيمها إلى عوامل إقتصادية وإجتماعية وديموجرافية (متعلقة بالتغير السكاني في ذاته):

وتتمثل الأسباب الإقتصادية فيما يلي:

أ - إنخفاض تكاليف تربية الأطفال: حيث تتميز الدول النامية - بعكس الدول المتقدمة - بإنخفاض مستوى وتكاليف المعيشة. وما ينفق من ميزانية الأسرة على تربية وتعليم الأطفال لا يمثل سوى جزء بسيط خصوصاً في المناطق الريفية، ومن ثم لا يخشى الوالدان إنجاب عدد كبير من الأولاد.

ب - غلبة الإقتصاد الزراعي: حيث مازالت دول نامية عديدة تستخدم العمل اليدوي في القطاع الزراعي، على خلاف الحال في الدول المتقدمة التي تعتمد على الآلات الحديثة في الزراعة. ومن هنا فإن إنجاب الأطفال في المناطق الريفية في الدول النامية يعتبر مورداً إقتصادياً ومصدر رزق للمزارعين.

ج - التفاوت الواضح في توزيع الدخل: حيث تتميز دول العالم الثالث بحصول قلة من الأغنياء على القدر الأكبر من الدخل وحصول الكثرة من الفقراء على القدر الأقل منه وتشير الإحصاءات إلى أن متوسط عدد أفراد الأسرة في طبقة الفقراء يكون عادة أكبر بكثير مما هو عليه في طبقة الأغنياء. ويرجع ذلك إلى رغبة الأغنياء في تقسيم الثروة على عدد محدود من الأبناء حتى لا ينخفض مستوى معيشتهم.. ومن ثم، فإن توزيع الدخل القومي بين طبقات المجتمع على نحو أكثر عدالة قد يساهم في خفض معدل المواليد.

د - التخلف الشديد في المناطق الريفية: حيث تكون هذه المناطق



محرومة من وسائل الترفيه والثقافة ونشر الوعي كالأندية والملاعب والمسارح ودور السينما والكهرباء، ومن ثم يكون شغل أوقات الفراغ في «صناعة الأولاد» بعد الإنتهاء من زراعة الحقول.

أما الأسباب الإجتماعية فيمكن إرجاعها إجمالاً إلى ما يأتي:

أ - إرتفاع نسبة الأميين في الدول النامية حيث تصل هذه النسبة أحياناً إلى ٩٠٪ من مجموع السكان.. وهو ما يفقد الأفراد القدرة على التفكير في «التخطيط العائلي» وإدراك أهمية إرتباط التنمية بتنظيم الأسرة.(١).

ب - إنتشار فكرة العائلة الكبيرة في المناطق الريفية بالدول النامية نظراً لإعتقاد بأن قوة العائلة ترتكز على عدد أفرادها..

ج - الرغبة في إنجاب طفل ذكر: حيث يؤدي نظام الوراثة طبقاً لتعاليم الدين الإسلامي - في بعض دول العالم الثالث الإسلامية - إلى إستحقاق جميع نراد العائلة - في حالة وفاة الأب - لنصيب في التركة أن لم يكن للمتوفي ابن ذكر، فإن وجد فلن يستحق في التركة إلا زوجة المتوفي وأبنائه والديه.

د - تعدد الزوجات وإنتشار الطلاق: ولعل ذلك يمثل سبباً في إرتفاع معدل المواليد في الدول الإسلامية بصفة خاصة.

هـ - التفسير الخاطيء للعالم الديني: حيث يعتقد الكثيرون من كان الدول الإسلامية بصفة خاصة أن الشريعة الإسلامية تحرم تنظيم سل. والواقع أن مثل هذا التفسير ليس سوى إنعكاس للتقاليد والعادات

---

( وقد أجريت أبحاث في جمهورية مصر العربية لمعرفة مدى تأثير مستوى التعليم للزوجة على حجم الأسرة اتضح منها أن للملكة زوجة في مستوى التعليم الجامعي قد انجبن ٣٩٤ طفلاً، بينما انجبت الملكة زوجة الأميات ٧٠٨ طفلاً. راجع : د. علي لطفى «التنمية الاقتصادية»، مرجع سابق، ص ٦١.

السائدة في تلك الدول. ومن المتفق عليه بين أئمة الإسلام أن منع تكوين الجنين ليس محرماً، وإنما يحرم قتل الجنين بعد تكوينه (الإجهاض).

– ومن العوامل الديموجرافية يمكن أن نشير إلى:

أ – ارتفاع نسبة صغار السن بين السكان حيث تصل نسبة من تقل أعمارهم عن ١٨ سنة أكثر من ٥٠٪ في معظم الدول النامية، مع إنتشار الزواج بين ذوي الأعمار الصغيرة نسبياً وعلى وجه الخصوص في المناطق الريفية.

ب – ارتفاع معدلات الخصوبة والإنجاب في الدول النامية عنها في الدول المتقدمة. ويعني معدل الخصوبة بصفة عامة مجموع الأطفال الذين يولدون أحياء للنساء القابلات للإنجاب واللاتي تتراوح أعمارهن بين ١٥ و ٤٩ سنة، ويكون تسجيلهن خلال سنة بالنسبة لكل ١٠٠٠ امرأة من نفس المجموعة من السن ويقسمه ذلك على ٢,٠٥، يمكن الحصول على معدل الإنجاب (١).

وفي البلاد التي لا تطبق تحديد النسل، فإن المعدل الإجمالي للإنجاب يتراوح بين ٣ - ٢,٥، وهذا يعني أن متوسط عدد الأطفال للسيدة الواحدة يتراوح بين ٥ و ٧ أطفال (٢). وفي مصر فإن هذا المعدل قدر سنة ١٩٤٧ بـ ٢,٧٥ وارتفع إلى ٢,٩٩ سنة ١٩٦٦، وفي عام ١٩٧٢ وصل إلى ٢,٤، ويعد هذا المعدل مرتفعاً جداً إذا ما قارناه بمثيله في دول أوروبا الغربية حيث بلغ متوسطه في القرن التاسع عشر بـ ٢,٥ ثم إنخفض إلى ١ خلال القرن العشرين. وفي بعض هذه الدول إنخفض هذا المعدل إلى ٨,٠ وقد إنعكس هذا المعدل المرتفع للإنجاب

---

(١) راجع : A Sauvy; "La Population", Collque Sais-Je? P.U.F., Paris, 1979, p. 64- 69.

(٢) A.M. Dourlien - Rollier; "le Planning familial dans le monde", Paris, 1969, P. 264.

في مصر في عدد الأفراد التي تلدهم المرأة في سن الإنجاب(١)، حيث بلغ هذا العدد في المتوسط خمسة أفراد، بينما لم يبلغ سوى ١,٤ في ألمانيا الفيدرالية، و١,٥ في سويسرا، ١,٩ في فرنسا، ١,٨ في الولايات المتحدة، و١,٧ في النمسا(٢).

جـ - إرتفاع معدل وفيات الأطفال: ويعني ذلك وفاة نسبة كبيرة من الأطفال قبل وصولهم إلى سن الرشد. ورغم ما صاحب التقدم الطبي والخدمات الصحية من انخفاض في هذه المعدلات في كل من الدول المتقدمة والنامية خلال السنوات الأخيرة، فمازال معدل وفيات الأطفال أكثر إرتفاعا في الدول النامية عنه في الدول المتقدمة: ففي خلال الفترة من ١٩٦٥ إلى ١٩٨٨، وكما ورد في تقرير البنك الدولي عن التنمية في العالم (١٩٩٠)، إنخفض هذا المعدل (كنسبة في كل ألف من الأطفال المولودين أحياء) من ٢٤ إلى ٩ بلجيكا، ومن ٢٢ إلى ٨ في فرنسا، ومن ٢٤ إلى ٧ في كندا، ومن ٢٠ إلى ٩ في إنجلترا ومن ١٢ إلى ٦ في السويد، ومن ٢٥ إلى ١٠ في أمريكا، ومن ١٨ إلى ٥ في اليابان، أما في الدول النامية، فقد إنخفض هذا المعدل - وخلال نفس الفترة - من ١٧٢ إلى ٨٢ في مصر(٣)، ومن ١٤٥ إلى ٧١ في المغرب، ومن ١١٢ إلى ٥٧ في جواتيمالا، ومن ١٦٥ إلى ٧٥ في تركيا، ومن ١٥٤ إلى ٧٢ في الجزائر. ويرجع إرتفاع معدل وفيات الأطفال في الدول النامية إلى أسباب كثيرة من أهمها: نقص وسوء

---

(١) راجع : وداد سليمان، «العوامل المؤثرة في خصوبة المرأة العاملة»، رسالة ماجستير في الاجتماع، جامعة القاهرة، نشرت في مجلة دراسات سكانية، جهاز تنظيم الأسرة والسكان، العدد ٨، مايو سنة ١٩٧٤.

(٢) انظر : A. Sauvy; "la population...", op. Cit., p. 46.

(٣) بلغ متوسط معدل وفيات الأطفال في مصر ١٢٧,٧ في الألف خلال الفترة (١٩١٧ - ١٩٧٨)، راجع دراستنا : «زيادة السكان : عبء أم دافع للتنمية ؟ دراسة للمشكلة في مصر»، دار النهضة العربية، القاهرة، ١٩٨٨، ص ١٦ وما بعدها.

التغذية، إنتشار الأمراض ونقص مستوى الخدمة الصحية، عدم إنتشار الوعي الصحي...إلخ.

ويدفع هذا الإرتفاع (في معدل وفيات الأطفال) الآباء إلى إنجاب عدد كبير من الاطفال أملاً في أن يبقى بعضهم على قيد الحياة. وبالإضافة إلى ذلك فإن متوسط إرتفاع العمر في هذه الدول منخفض، ومن ثم يتولد لدى سكانها شعور بأنه يجب أن تكون لديهم ذرية ليسعدون بها في أيام شبابهم قبل أن يموتوا.

## ٢ - أثر الزيادة السكانية على التنمية:

حظى هذا الموضوع باهتمام بالغ من جانب المهتمين بقضايا التنمية سواء في الدوائر العلمية أو في المناقشات العامة وأصبح تطور النمو السكاني في كل الدول بصفة عامة، وفي الدول النامية بصفة خاصة يمثل مؤشراً هاماً لتوجيه خطط التنمية الإقتصادية والإجتماعية.

ولعل الأهمية الكبرى للدراسات السكانية في العالم تظهر جلياً عندما يطرح التساؤل: هل يمكن لموارد الثروة في العالم أن تكفي لمواجهة طلبات الزيادة المطردة في عدد السكان؟ وهل تعتبر هذه الزيادة عقبة في طريقة التنمية أم أنها تعد دافعا أو عاملاً مساعداً من عوامل النمو؟

والواقع أن هذا التساؤل على جانب عظيم من الأهمية، إذ أن الإجابة عليه تمثل ضوءاً يثير الطريق الذي يمكن أن تسلكه عمليات التنمية الإقتصادية والإجتماعية.

ولقد اختلفت الآراء بشأن تأثير التزايد السكاني على موارد الثروة ومعدلات التنمية، وذهب فريق من الاقتصاديين إلى أن هذا التزايد السكاني لن يتناسب مع زيادة موارد العيش؛ بمعنى أن نصيب الفرد من هذه الموارد سيقبل باستمرار طالما استمر عدد السكان في التزايد. ويعد «مالتس» أول أنصار هذا

الرأي وأول من نادى به منذ ما يقرب من مائتي عام، حيث افترض أن الاتجاه في الزيادة السكانية العالمية هو بنسبة متوالية هندسية، بينما تنجّه موارد العيش إلى أن تزداد بنسبة متوالية عددية، ومعنى ذلك أنه كلما تضاعف وتكاثر عدد السكان فإن وسائل الحياة لن تكن كافية إلى الحد الذي تصبح معه الحياة مستحيلة إلا إذا إتخذت إجراءات للاقبال من معدلات المواليد. ووفقا لهذه النظرية: إذا كنا بصدد السنوات: صفر، ٢٥، ٥٠، ٧٥، ١٠٠، وكان تزايد السكان: ١، ٢، ٤، ٨، ١٦، ٣٢، فإن وسائل العيش ستكون بالتوالي العددي: ١، ٢، ٤، ٨، ١٦، ٣٢... ولقد أيد هذه النظرية التشاؤمية جانب كبير من الإقتصاديين المعاصرين، وخصوصا فيما يتعلق بالوضع في الدول النامية، أو دول العالم الثالث والتي أصبحت تتميز بارتفاع معدل زيادة سكانها خلال النصف قرن الأخير كما سبق أن أشرنا.

أما الفريق الآخر من الإقتصاديين، فإنهم يرفضون هذه الفكرة التشاؤمية، وذهب بعضهم إلى حد القول أنه «لا يجب أبدا أن نضاف من كثرة السكان وذلك لأنه لا ثروة ولا قوة إلا بالبشر» (١). كما أن الزيادة السكانية في رأي بعض منهم لها آثار إيجابية على التنمية الإقتصادية.

وبين هاتين الوجهتين من النظر، يأتي رأي فريق آخر مؤكدا أن الزيادة السكانية في الدول النامية هي أمر واقع ويستلزم ذلك التعايش معها أيا كانت آثارها سلبية أو إيجابية على النمو الإقتصادي، وفي النهاية نرى آخرين يذهبون إلى اعتبار التزايد السكاني في الدول النامية نتيجة للتخلف وليس سببا له.

ونستعرض هنا بآباز هذه الآراء المختلفة للقضية:

---

(١) راجع الاشارة إلى ذلك في : Ch. Amborsi, M. Baleste, et M. Tacli "les grandes Puissances du Monde Contemporain", Paris, 1975, Vol. I, p. 73.

## (1) الزيادة السكانية هي المشكلة الكبرى للتنمية:

بعد الحرب العالمية الثانية، إتخذ الفكر الإقتصادي الغربي وكثير من الإقتصاديين في الدول النامية ظاهرة إرتفاع معدل النمو السكاني سبباً أساسياً لتفسير الفقر والتخلف في هذه الدول بدلا من النظر إلى هذا الوضع كنتيجة للعملية التاريخية للتخلف والتي لعب الإستعمار الدور الأساسي فيها، ومن غير بحث الأسباب التاريخية والإجتماعية والسياسية المسؤولة عن هذه الظاهرة.. ويكاد يجمع القائلون بهذا التفسير السطحي على أن النمو السريع للسكان في الدول النامية يؤثر تأثيرا سلبيا على الإنتاج وذلك من خلال ازدياد معدلات الإستهلاك وبالتالي خفض معدلات الإبخار والإستثمار وتكوين رأس المال المنتج. كما أن إنخفاض الإنتاج سيؤدي إلى عجز موازين المدفوعات في هذه الدول وقصور مواردها من النقد الأجنبي عن الوفاء بمطالب الإستيراد، حيث تؤدي سرعة النمو السكاني إلى ضياع جزء كبير من الموارد المتاحة من النقد الأجنبي أما بسبب زيادة الإستهلاك المحلي للمنتجات الوطنية على حساب التصدير، أو زيادة إستيراد السلع الغذائية والإستهلاكية لسد حاجة الزيادة في السكان أو كلاهما معا رغم حاجة التنمية إلى تحقيق أقصى زيادة في موارد النقد الأجنبي ووضعها في خدمة الإنتاج(١). وفي هذا الجال يقول: «أ. لويس»: «ان تعبير فائض السكان Surpeuplement يشير إلى أربعة من المعاني المختلفة، فهو يعني أولا أن البلد ذات «الفائض السكاني» يمكن فيها لنصيب الفرد من الإنتاج أن يكون أكثر إرتفاعاً لو كان سكانها أقل عددا، وثانيا فإن هذا الاصطلاح يعني أن الدولة ذات العدد الكبير من السكان لا يمكن أن توفر الغذاء لهم دون إستيراد للمواد الغذائية من الخارج، وثالثا فإن المعنى الأكثر تطرفا قد يتمثل في عدم التوازن في السكان والموارد للدرجة التي يصبح أي تغير ديموجرافي فيها غير منتج لأي أثر على الإنتاج الكلي، وأخيرا فإن المعنى الأكثر

---

(١) راجع دكتور/ عبدالرحمن زكي إبراهيم «قضايا التخلف والتنمية» دار الجامعات العربية، الاسكندرية، بدون تاريخ، ص ٤٣ وما بعدها.

عمومية لهذا «التعبير» قد يتمثل في أن البلد تستهلك الموارد غير المتجددة بمعدلات عالية جداً (١).

- وفي كتابه "إقتصاديات السكان في ظل التضخم السكاني" يقول د. صلاح الدين نامق "أن الحقيقة الضخمة التي تفرض وجودها في هذا العصر هي أن المشكلة السكانية ظاهرة إقتصادية على جانب كبير من الأهمية تخيم بثقلها وغيومها على الغالبية الساحقة من الدول النامية والمتخلفة التي تشكل فيما بينها ما يقرب من ثلثي سكان هذا الكوكب، فتخضعها لمشيئتها، وتحكم في مقدراتها، ومن هنا فإذا لم تبذل الجهود نحو التخلص من جميع أثارها المخرية فستتسع الهوة التي تفصل بين الدول الغنية والفقيرة على اتساعها الحالي" (٢).. ويؤكد نفس الكاتب قائلاً: أن مشكلة مصر الإقتصادية هي قبل أي شيء آخر مشكلة زيادة سكانية تلتهم ثمرات التنمية الإقتصادية وتجعلها تصب في وعاء بغير قاع... أن مشكلة الزيادة السكانية في مصر هي المشكلة الأم التي يتفرع عنها الكثير من مشاكلنا الإقتصادية الملحة" (٣).

- "وعلى سبيل المثال، لو اخذنا فرنسا - كبلد متقدم - وفترضنا أن "معدل النمو السكاني فيها قد ارتفع فجأة إلى ٢,٥٪ كما هو الحال في الجزائر، فإنها - أي فرنسا - بكل ما لديها من تجهيزات وتقدم تكنولوجي حديث، ستصبح بلداً متخلفاً، لماذا؟

يجيب على ذلك "موريس جارينيه" قائلاً "لأنه في بلد ذو معدل مرتفع جدا للنمو السكاني، يمكن لنسبة صغار السن فيه (أي غير المنتجين) أن تتعدى

---

(١) - W. A. Lewis, "la theorie de la Croissance économique", Paris 1971, p. 332.

(٢) دكتور/ صلاح الدين نامق، «إقتصاديات السكان في ظل التضخم السكاني»، دار المعارف، القاهرة، ١٩٨٠، ص ٣٠.

(٣) انظر مقاله المنشور في جريدة الأخبار، القاهرة، بتاريخ ١٢/٨/١٩٨٠.

٥٠٪ من مجموع السكان (في الجزائر ٥٤٪ من السكان تقل أعمارهم عن ١٨ سنة).

فإذا أضفنا المرضى والمعوقين (في الهند مثلاً يوجد ١٠ مليون من فاقدى البصر) وكذلك كبار السن، فإن ٦٠٪ من السكان يمكن اعتبارهم غير منتجين. وعلى ذلك فإن نسبة الـ ٤٠٪ (القائمين بالأنشطة الإنتاجية). ستصبح مسئولة ليس فقط عن الإنتاج لاشباع حاجتهم، ولكن أيضاً من أجل مواجهة حاجات الـ ٦٠٪ من السكان غير المنتجين (١).

– وفي نفس هذا الاتجاه، يذهب الإقتصادي المعروف «بول بايروش» إلى اعتبار التضخم السكاني (كظاهرة جديدة إنتشرت في دول العالم الثالث) من العقبات العظمى في طريق الإنطلاق الإقتصادي لهذه الدول.. إنه لمجرد الحفاظ على مستوى المعيشة (المنخفض جداً في هذه الدول) فإن معدل تكوين رأس المال الإجمالي السنوي يجب ألا يقل عن ١١٪ من الناتج القومي. وحتى يمكن تحقيق معدل للنمو في مستوى معيشة الفرد بمقدار ١٪ (وهو معدل متواضع جداً) فإن معدل تكوين رأس المال يجب أن يصل – نظرياً – إلى ما يقرب من ١٦٪ من الناتج القومي (٢).

– وفي سطور قليلة يحاول البعض عرض الآثار السلبية للزيادة السكانية على التنمية على النحو التالي: "التضخم السكاني.. يولد من الظروف ما يعوق قدرة المجتمع على تنمية قدراته الإنتاجية: فمن ناحية تزداد مع التضخم السكاني الاحتياجات التمويلية لتوفير الحد الأدنى مع الخدمات الضرورية

---

(١) راجع : د/ محمد علي الليثي، «التنمية الاقتصادية»، دار الجامعات المصرية، الاسكندرية، ١٩٧٩، ص ٤٨.

(٢) انظر في ذلك : Nations Unies; "l'industrie dans le Monde depuis 1960", New York, 1979, p. 333.



للعنصر البشري، بالإضافة إلى ضمان حد معيشي أدنى لقطاع كبير للعنصر البشري، بالإضافة إلى ضمان حد معيشي أدنى لقطاع كبير من المواطنين (الدعم مثلاً). والمعنى الواضح لتزايد الأعباء الأساسية هو الانتقاص المطرد في قدرة المجتمع على احتجاز جزء من موارده لأغراض التراكم الرأسمالي، وهو ما يتمثل فيما رأيناه من تناقض في قدرة المجتمع المصري على الإيداع وفيما نلاحظه من إتساع متزايد في الفجوة بين هذه المقدرة وبين حجم الإستثمار اللازم... ومن ناحية أخرى يخلق التضخم السكاني أنسب الظروف لإستثناء بيئة التخلف بكل أبعادها، وفي مقدمتها الميل إلى إستمرار التزايد البشري السريع... (مما يترتب عليه) ضعف في إنتاجية الفرد، وسهولة الإنسياق مع الميول الإستهلاكية "الإستعراضية" ... ومن ثم تأصل عوامل التضائل في الميل إلى - والقدرة على - الإيداع<sup>(١)</sup>. وقد ورد في أحد التقارير الخاصة بأثار السكان على التنمية أن مصر تتميز "بمستويات مرتفعة للخصوبة والنمو السكاني ونسبة الاعالة، وهذه العوامل تعوق بشدة تقدم مصر الإقتصادي والإجتماعي، وتجعل من المستحيل بلوغ أغلب أهدافها الطويلة المدى. ان خفضاً كبيراً في متوسط عدد الاطفال لكل أسرة يمكن أن يؤدي إلى تحسن ملموس في إمكانات التنمية ويزيد من قدرة مصر على تحقيق أو الإقتراب من تحقيق أهدافها التنموية"<sup>(٢)</sup>.

#### (ب) الزيادة السكانية نعمة لا نقمة:

- والقائلون بهذا الرأي هم القلة، وهم يؤسسون وجهة نظرهم هذه على أن: وجهة النظر التشاؤمية فيما يتعلق بأثار الزيادة السكانية لم تمنع النظر في

---

(١) راجع : مجموعة أبحاث المؤتمر العلمي الثاني للإقتصاديين المصريين، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، ١٩٧٨، ص ٤٤٨.

(٢) انظر : دكتور/ ابراهيم العيسوي، «انفجار سكاني أم أزمة تنمية؟»، دار المستقبل العربي، القاهرة، ١٩٨٥، ص ٨٤.

فلسفة التاريخ وطبيعة تطور الكشف العلمية وقدرة العقل البشري على الابتكار - إن كل طفل يولد ليس فقط فما يأكل ولكنه أيضا يد تعمل وعقل يفكر ويبدع، انه ليس فقط عبثا إضافيا على الإستهلاك ولكنه إضافة متزايدة للإنتاج (ان أي مولود إضافي يوضع في جانب المستهلكين ١٥ سنة وفي جانب المنتجين أكثر من ضعف هذه السنوات - ان للنمو السكاني مزايا عديدة عديدة أهمها تحفيز الهم لتغيير طرق وأساليب الإنتاج، والاقتصاد في إستخدام الأرض وبدء التصنيع وتوفير حجم كبير للسوق بما يستتبعه من تقسيم أفضل للعمل ووفورات الإنتاج الكبير، فضلا عن أن وجود نسبة عالية من الشباب يمثل عنصرا ايجابيا من حيث أنهم أكثر تقبلا للتغيير وأكثر حماسا للبحث عنه وتحقيقه. ان الحجم الاكبر من السكان مع وجود نسبة مرتفعة من الشباب يؤدي إلى شعور عظيم بالسخط تجاه الأنظمة القائمة التي عجزت عن علاج التخلف ويولد ضغوطا قوية لتغيير هذه الأنظمة ومن ثم يصبح "الانفجار السكاني" عاملاً إيجابياً " حيث انه سيدمر الفقر وسوء توزيع الدخل والتخلف بوجه عام" (١).

- ومن ناحية أخرى، فإن الدول المتقدمة في الوقت الحاضر قد شهدت هي الأخرى خلال الثورة الصناعية معدلات مرتفعة للزيادة السكانية، وفي إنجلترا مثلا - وخلال القرن التاسع عشر - تراوح معدل النمو في الزيادة الطبيعية للسكان ما بين ١,١٪ و ١,٤٪، بينما كان معدل النمو الإقتصادي خلال الثورة الصناعية بطيئا ولم يتعد في المتوسط ٢٪ سنويا. ان الزيادة السكانية في كثير من الدول الأوروبية خلال القرن التاسع عشر كانت في حدود مثلتها في دول العالم الثالث منذ بضع عشرات من السنين. وفي دول أوروبا الغربية، لم تكن الزيادة السكانية أبدا عائقا للإنطلاق الإقتصادي(٢).

(١) انظر في هذا الرأي مثلاً : K.H. KHALIL; "The impact of development on population growth", in l'Egypte Contemporaine, n. 370, Oct., 1979, p. 39 - 66.

- Y. Lactoste, "Géographie..", op. cit., p. 97.

(٢)

### (ج) وجوب التعايش مع الزيادة السكانية:

وبتلخص وجهة النظر هذه في ان الزيادة السكانية في الدول النامية سحي أمرا واقعا، وأيا كانت آثارها السلبية على النمو الإقتصادي، فإنها ستظل ثمة لفترة طويلة، ومن ثم ينبغي البحث عن الكيفية التي يمكن بها أن نتعايش بها. ويؤكد ذلك بعض الإقتصاديين في قولهم "ان تسارع النمو السكاني منذ خمسينات قد أدى إلى هيكل سكاني شاب جدا، وهو ما سوف يؤدي إلى حفاظ بمعدل مرتفع للمواليد لبعض الوقت، حتى إذا إتجهت الخصوبة 'نخفاض'".

وهذا يعني "ان المشكلات المرتبطة بالنمو السكاني السريع لن يمكن تجنبها بسياسات خفض الخصوبة. فبرغم أن هذه السياسات قد تؤدي إلى تلاف الصورة كثيراً في المدى الطويل، إلا أن معظم الدول المتخلفة سيتعين بها أن تعيش في ظل معدلات مرتفعة للنمو السكاني لعدة عقود قادمة. كما مین عليها أن تتوقع أن يتضاعف عدد سكانها تقريبا خلال جيل أو ما يقرب من ذلك (١).. ويقول د. إبراهيم العيسوي "... ولذلك فالأقرب إلى اليقين هو أن ثر الصافي للنمو السكاني على التنمية الإقتصادية سلبی في الأجل القصير، أما ثر الطويل الأجل فلا يمكن تقرير شيء بشأنه بدرجة معقولة من الثقة، ومن متمل أنه أثر سلبی، ما لم تكن هناك جهود نشطة لزيادة التكوين الرأسمالي طوير التكنولوجيا الملائمة وإعادة هيكلة الإقتصاد" (٢).

### ( الزيادة السكانية هي نتيجة للتخلف وليست سببا له :

- ويرى المؤيدون لهذه الوجة من النظر أن الزيادة السكانية هي المتغير

---

( R. Cassen and M. Wolfson & eds. "Planning For growing population", ( O.E.C.D. Paris. 1978, p. 11-12.

( راجع : دكتور/ إبراهيم العيسوي، «انفجار سكاني...» مرجع سابق، ص ٨٦.

التابع في دالة التنمية والسكان، أما المتغير المستقل والمؤثر فهو التقدم الإقتصادي... وها هو الإقتصادي الفرنسي Y. LACOSTE يقول: " ... ان التباطؤ في الإندفاع الديموجرافي، في الأقطار المتقدمة، هو نتيجة للتطور الإقتصادي والإجتماعي أكثر بكثير مما هو سبب له. وفي بلدان العالم الثالث لا يمكن إعتبار تزايد السكان كسبب أول للتخلف. فالنماء الديموجرافي لم يتسارع فيها الا بعد إنتشار الإقتصاد الحديث عبر العالم بزمان طويل. وإذا كان هذا الإنتشار قد أدى في أقطار ما وراء البحار لتطور إقتصادي وإجتماعي (كما كانت الحالة في أوروبا وفي أمريكا الشمالية بتأثير بريطاني) فان من الصواب القول بأن التخلف لم يظهر بعدئذ مباشرة. فإذا كان التحسن في مستوى المعيشة قد أنتج إنخفاضاً في نسبة الولادات، فان الفائض الطبيعي سيكون أقل بكثير عندما تنقص الثورة الطبية من شدة نسبة الوفيات. ومن الصحيح القول بأن النماء الديموجرافي قد أصبح اليوم عظيماً وهذا يؤلف صعوبة كبرى.

ولكن هنا أيضاً تكون الظاهرة الديموجرافية نتيجة للوضع الإقتصادي والإجتماعي أكثر منها سبباً له (١).

ومن جهة أخرى يقول "لاكوست" ان انكماش نسبة التوالد بشكل كثيف يؤدي - على المدى الطويل - إلى مصاعب جديدة: فهو يقود الى الشيخوخة في السكان بشكل سريع، الأمر الذي قد تكون نتائجه خطيرة جداً، هذا إذا لم تتحقق مسبقاً نجاحات إقتصادية عظيمة. ففي اليابان سيقفز عدد الأشخاص الذين تتجاوز أعمارهم ٦٠ سنة من ٨٪ إلى ٢٥٪ في عام ٢٠١٥ (في حين ستهبط نسبة صغار السن من ٢٣ إلى ١٦٪) بينما في فرنسا التي تعتبر نسبة الشيخوخة فيها أعلى من مثيلاتها بالعالم، لا يؤلف المتقدمون في السن أكثر من ١٧٪. فعلى الرغم من ديناميكية الإقتصاد في بلد متقدم ما، أصبحت هذه الشيخوخة العالية مصدر متاعب. ترى هل بمقدور الإقتصاد الهزيل في بلد

---

(١) راجع مؤلفه بعنوان «العالم الثالث او جغرافية التخلف»، ترجمة: د/ عبدالرحمن حميدة، دار الحقيقة للنشر والطباعة، بيروت (عن الطبعة الفرنسية) ١٩٦٩ ص ٢٥٧ وما بعدها.

متخلف أن يتحمل عبئا ثقيلا كالذي سيمثله هؤلاء الكهول العديدون؟ أن التنمية الاقتصادية المباشرة منذ الآن هي التي تستطيع وحدها أن تسمح بتحمل هذا العبء القادم..

"ولهذا لا يكون التزايد الديموجرافي السبب الأول للتخلف، فتزايد السكان لا يكون مفرطا إلا بالنسبة لنمو إقتصادي محدود، وما كان للإندفاع الديموجرافي أن يتوصل إلى مثل هذه السرعة وأن يخلق مثل هذه المتاعب، لو أمكن تخفيض نسبة الولادات تدريجيا بتأثيرات التنمية الإقتصادية والإجتماعية. "فالحل" الديموجرافي الصرف، والقائم على تحديد النسل - دون غيره - هو حل مصيره الفشل. فمفعوله الآن يبدو زهيدا ويستدعي تزايد السكان... أن سياسة تحديد النسل ضرورية لتخفيف حدة الإندفاع الديموجرافي على المدى الطويل، ولكن لا يمكن تطبيقها بشكل ناجح دون تحقيق نجاحات إقتصادية وإجتماعية عظيمة.. وهكذا يظهر أن تأخر وضعف التقدم الإقتصادي وكأنها السبب الأكبر للتخلف. ويمكن حل مصاعب العالم الثالث واعادة التوازن بين نمو السكان ونمو الموارد في جهد التنمية الإقتصادية وحده" (١).

#### (هـ) النظرة الموضوعية للقضية:

- إن إستعراض وجهات النظر السابقة حول قضية العلاقة بين السكان والتنمية يمكن أن يقودنا إلى إبداء الملاحظات الآتية:

١ - أن العلاقة بين النمو السكاني والتطور الإقتصادي هي علاقة حتمية، فكلاهما يؤثر ويتأثر بالآخر في نفس الوقت، ومع ذلك فإن البعض يلقي تبعة التخلف كاملة على مجرد النمو السكاني، بينما يسلم البعض الآخر بالدور الأولي والرئيسي للتطور الإقتصادي والإجتماعي في خفض معدلات النمو السكاني... وأيا كانت صحة هذا الرأي أو ذاك، فإن الأمر يجب ألا يكون بهذا التعميم والإطلاق. أن التأثير المتبادل بين السكان والتنمية يتباين باختلاف الظروف

---

(١) نفس المرجعين السابقين مباشرة، ص ٢٥٨، ص ١٠٢، على التوالي.

الخاصة بكل دولة وباختلاف المدى الزمني (آثار قصيرة الأجل وآثار طويلة الأجل).. كما أن نتائج بعض الدراسات التطبيقية تؤخذ في أحوال كثيرة وكأنها حقائق لا يتطرق إليها الشك، مع أن تمحيص هذه النتائج والوقوف على المنهج المتبع في إشتقاقها قد يؤدي بالباحث المحايد إلى الشك فيها بل وإلى إنكارها التام في بعض الحالات<sup>(١)</sup>.

ب - أن القاء التبعة كلها على النمو السكاني (كسبب رئيسي وجوهري للتخلف) لا يتفق مع النظرة الموضوعية لآلية معادلة أصابها إختلال أو إنعدام للتوازن.. ذلك لأن هذا الإختلال قد يرجع إلى أي من طرفي المعادلة أو للطرفين معا.

فالقول بأن سبب أزمة الغذاء أو المواصلات أو الاسكان وغير ذلك هو عدم توازن إنتاج هذه القطاعات مع الزيادة في السكان بمعنى أن الزيادة السكانية هي السبب، هو قول يسهل الرد عليه بأن الإحتمال الآخر قائم وهو: قصور نمو إنتاج هذه القطاعات وعجزه عن ملاحقة نمو السكان لخلل ما في هذه القطاعات أو في أسلوب التنمية بصفة عامة.

ج - أن القول بأن التزايد السكاني هو المسئول عن التخلف لا يكون منطقيا أو صحيحا إلا في تلك الحالة التي يتحقق فيها الإستغلال الممكن لكل الموارد المتاحة في المجتمع وصولا إلى أقصى حد مستطاع لمعدلات نمو الإنتاج، وأن كل شيء قد تم فعله لتنمية الموارد المالية اللازمة لمواجهة الإنفاق العام على الصحة والتعليم وغيرها من الخدمات الإجتماعية.

د - إذا كانت بعض الدراسات قد أظهرت التأثير السلبي لمعدلات النمو المرتفعة للسكان على التنمية، فإن البعض الآخر منها قد أوضح أن حجم هذا الأثر السلبي كان ضئيلا للغاية. ففي مصر مثلا، إتضح أن إنخفاض معدل نمو السكان من ٢,٣٪ في سنة ١٩٧٦ إلى ١,٤١٪ في سنة ١٩٨٥ (وذلك لم يتحقق

---

- R. Gendarme; "La pauvreté des Nations", Ed. Cujus, Paris, 1973, p. 350.

(١)

بالطبع) يؤدي إلى ارتفاع معدل نمو الإنتاج بنحو ٠,١ أو ٠,٢٪ حسب إستراتيجية التنمية المتبعة (١). وقد أشارت بعض الدراسات كذلك إلى ضعف الارتباط الإحصائي، سلبيا كان أو إيجابياً، أو إنعدامه كلية بين نمو السكان والدخل، سواء بالنسبة للدخل الكلي أو لمتوسط دخل الفرد في الدول النامية (٢).

وبصرف النظر عن دلائل هذه الدراسات، فإن الواقع المشاهد خلال السنوات الماضية، يؤكد لنا حقيقة هامة وهي أن ارتفاع مستويات المعيشة - كنتيجة للتقدم الإقتصادي والاجتماعي في الدول المتقدمة قد أدى تلقائياً إلى انخفاض معدلات النمو السكاني بها. كما أن انخفاض هذه المستويات (مستويات المعيشة) - كنتيجة للتخلف الإقتصادي والاجتماعي في الدول النامية، قد صوبح بإرتفاع مستمر في معدلات النمو السكاني بها.. لقد أضحت التزايد السكاني - وهو ما تخشى الدول النامية منه وتعتبره العبء الكبري في طريق تنميتها، هو الأمر المرغوب في معظم الدول المتقدمة، تسعى إلى تحقيقه بكل الوسائل الممكنة.. ففي فرنسا مثلاً أصبحت حملات الدعاية الواسعة لزيادة المواليد تجرى خوفاً من إصابتها بالشيخوخة (٣).. وها هو الرئيس الفرنسي السابق "جيسكار ديستان" يقول في كتابه "الديمقراطية الفرنسية" (٤) إن المشكلة الثالثة الشاغلة التي تمس عمق حياة المجتمع الفرنسي هي تلك التي تخص التطور السكاني، فيعد أن كانت فرنسا أكثر دول أوروبا تاهلاً بالسكان، عرفت فترة طويلة من الركود السكاني عبر القرن التاسع عشر وبداية القرن العشرين، وكانت وحيدة بين دول كان سكانها يتزايدون بسرعة، ثم عرفت

---

(١) راجع : دكتور/ إبراهيم العيسوي، مرجع سابق، ص ٩٢ وما بعدها.

(٢) من هذه الدراسات مثلاً : S. Kuznets; "Population, Capital, and Growth, selected Essays, London, 1974.

(٣) راجع جريدة الأهرام، القاهرة، بتاريخ ١٩٨٥/٩/٧.

(٤) - V. Giscard D'Estaing; "La Démocratie Française", Ed. Fayard, Paris, 1976.

تجديدا واثما لنمو سكانها عقب الحرب حفز إزدهارها القومي، فلم يشد نمو إقتصادها فحسب بل أعاد لفرنسا حيويتها وقدرتها على التغيير وكذا نشاط الدولة الفتية. وفجأة تحطم منحني المواليد اعتبارا من ١٩٦٥ في جميع الدول الصناعية في أوروبا الغربية وأمريكا الشمالية والإتحاد السوفيتي، وكانت فرنسا آخرها تائثراً بهذا الاتجاه وبقدر أقل حتى الآن، إلا أنها لن تقلت منه، فمعدل المواليد الآن لم يعد كافيا للإبقاء على مستوى السكان الحاليين... أن المصلحة الجماعية لهذا البلد، وكذا المصلحة الفردية لكل فرنسي، تفرضان أن نستمر في النمو السكاني، إذا أردنا أن نتابع التقدم ونحسن من تكاتف الأجيال المقبلة".

- وخلال النصف الثاني من السبعينات، بلغت نسبة كبار السن ١٣٪ (لن هم أكثر من ٦٥ سنة)، أكثر من ٢٠٪ (لن هم أكثر من ٦٠ سنة) وذلك في كل الدول المتقدمة في أوروبا الغربية وأمريكا الشمالية(١). وفي فرنسا تشير التوقعات إلى أنه في سنة ٢٠٢٠ ستشكل نسبة المسنين الفرنسيين (أكثر من ٦٠ سنة) ما يتراوح بين ٢٣ و ٢٨٪ من مجموع السكان.. وحاليا يمسك المسنون الفرنسيون بـ ٦٠٪ من مجموع الإخار الوطني(٢).

- وفي مصر، كانت السياسة السكانية والتي طبقت منذ منتصف الستينات وحتى الوقت الحاضر، تهدف إلى تخفيض معدل المواليد بما يحقق التوازن بين النمو السكاني وأهداف خطط التنمية الإقتصادية والإجتماعية في الدولة.. ورغم مضي نحو ربع قرن منذ تطبيق هذه السياسة والتي إرتكزت أساسا على برامج تنظيم الأسرة والحث - بالإقناع - على إعتناق جمهور المتزوجين لمفهوم الأسرة الصغيرة، نجد أن معدل النمو السكاني قد بلغ وفقا للإحصاءات الرسمية ٢,٨٠٪ عام ١٩٨٦ بينما كان ٢,٥٠٪ عام ١٩٦٦!!!.

---

- A. Sauvy; "La Population..", op. cit., p. 59.

(١)

(٢) راجع : مجلة «الصديق» الصادرة عن : دار الصديق للدراسات الاستراتيجية والانتاج الاعلامي، باريس، العدد (٣)، يونيو ١٩٩٠، ص ١٨.



- إن المشكلة السكانية - كما يقول وبحق - د. عزيز البنداري " ليست مشكلة تزايد السكان فحسب ولكنها ذات ثلاثة أبعاد: بعد يخص نمو السكان، وآخر يخص توزيعهم، والثالث يتعلق بخصائصهم.. وتتجلى المشكلة في هذه الأبعاد الثلاثة لأي مشاهد دون الحاجة إلى التعمق فيها. فمصر تشكو من تزايد سكاني سيؤدي إلى تضاعف سكانها خلال الثلاثين عاما القادمة، ومن سوء توزيعهم حيث يتركز سكانها على أقل من ٤٪ من أراضيها، فتبلغ كثافتهم في بعض المناطق نحو ١٠٠٠٠ نسمة/كم<sup>٢</sup> وهي بذلك من أعلى النسب التي يعرفها العالم الآن، وسوف تتضاعف خلال العشرين عاما القادمة إذا ما بقينا على نفس المساحة المأهولة، أما خصائصهم فهي منخفضة للغاية، وعلى سبيل المثال فإن ٧٠٪ من أبنائها أميون، وأقل من ٨٪ من نسائها يشاركن في قواها العاملة، وأساليبها الزراعية بدائية، والتكنولوجيا متأخرة... الخ مما يقع تحت المضمون الذي يميز الإنسان ويقسم سكان العالم إلى ثلث متقدم وثلث متخلفين" (١).

- رغم ذلك كان إهتمامنا بجانب واحد من المشكلة هو جانب التزايد أو النمو السكاني في حد ذاته، وأرجعنا كل همومنا إلى هذا البعد بمفرده، وكأن خفض هذا النمو هو المخرج الوحيد لكل مشكلاتنا.. إن هذه النظرة الضيقة لا تراعى العلاقات التبادلية التي توجد بين شطري معادلة النمو الإقتصادي والنمو السكاني، كما أنها تغفل الجانبين الآخرين (التوزيع والخصائص) للمشكلة السكانية. إن المغالاة في الآثار السلبية للزيادة السكانية على التنمية، تعني محاولة لخفض قصور أسلوب التنمية، وربما كان أيضا مساهمة لصيحة الدول المتقدمة التي لعبت الدور الرائد في إهتمام الدول النامية بهذا الجانب دون سواه.

---

(١) دكتور/ عزيز البنداري «السكان والتنمية»، دراسة منشورة ضمن أبحاث المؤتمر السنوي الثاني للاقتصاديين المصريين، عن الجمعية المصرية للاقتصاد السياسي والإحصاء والتشريع، القاهرة، ١٩٧٨، ص ٤٤٨.

#### رابعاً : مشكلة تكوين رأس المال في الدول النامية

- يتفق جميع المهتمين بدراسة قضايا التنمية في الدول النامية على أن لمشكلة تكوين رأس المال في هذه الدول وجهان: الأول هو جانب العرض والثاني هو جانب الطلب حيث يتوقف الجانب الأول أي عرض رؤوس الأموال على الرغبة في الإذخار مع المقدرة عليه، كما يتوقف الجانب الثاني أي طلب رؤوس الأموال على الحافز على الإستثمار.

وعلى ذلك فإن إصطلاح " تكوين رأس المال " إنما يعني مقدار الإذخار المتراكم وإستخدامه، كما يعني حجم الإستثمارات المتحققة والتي يتم تمويلها بالإذخار المحلي أو الأجنبي.

- وإذا كانت الدراسات النظرية والتطبيقية قد أكدت التناسب الطردي بين معدلات الإستثمار والنمو الإقتصادي، كما سبق أن ذكرنا، فإن هذه الدراسات، قد أكدت أيضاً وجود ذات العلاقة بين معدلات الإذخاد والنمو الإقتصادي. ففي الدول المختلفة يتراوح معدل الإذخار العام (الحكومي) بين ١٪/٢ من الناتج القومي الإجمالي، بينما يتراوح هذا المعدل بين ٥٪/٧ في الدول المتقدمة (١)، ومن ثم فإن المشكلة الكبرى تتمثل - كما يقول "لويس" في فهم الكيفية التي يمكن بها لمجتمع لا يدخر سوى ٥٪ من دخله القومي أن يصبح مدخراً - ١٢٪ من هذا الدخل، وذلك مع كل التغييرات التي يمكن إحداثها في القدرات والمؤسسات والفنون التي تصاحب هذا التحول (٢).. ويؤكد الإقتصادي "كوزنيتس" على أنه " كلما كان الإذخار قويا كلما كانت نسبة رأس المال إلى الناتج القومي مرتفعة (٣). وفي دراسة له حول علاقة معدل النمو الإقتصادي للدخل في فرنسا بمعدل الإذخار المحلي الصافي، خلال الفترة من ١٨٥٢ إلى

(١) - E. Gannagé; "Financement du développement", P.U.F., Paris, 1969, p. 21.

(٢) - W.A. Lewis; "La théorie de la croissance..." op Cit., p. 24.

(٣) - S. Kuznets; "Population, Capital, and Growth", London, 1974, p. 193.

١٩١١، وجد أن التناسب طردي بين هذين المعدلين كما يوضح ذلك الجدول الآتي(٤).

الفترة الزمنية	الإدخار المحلي الصافي / الدخل القومي %	معدل النمو في الدخل القومي %
١٩٥٣ - ١٨٧٨	٨,٥ %	٢,١٠ %
١٨٧٨ - ١٩٠٣	٤,٦ %	١,١٥ %
١٩٠٣ - ١٩١١	٥,٦ %	١,٤٠ %

- وفي اليابان، وخلال الستينيات من القرن الحالي، بلغت نسبة الإدخار الإجمالي ٤٠٪ من الناتج القومي الإجمالي وذلك مقابل حوالي ٢٠٪ في الدول المتقدمة الأخرى.. وخلال الفترة من ١٩٥٣ إلى ١٩٥٦، إرتفعت نسبة إدخار الأفراد والعائلات من ٦,٢٪ إلى ١٨,٤٪ من دخلهم المتاح، وقد صاحب ذلك إرتفاع نصيب الفرد من الدخل القومي من ١٨٣ دولار إلى ٦٩٤ دولار، كما إرتفع المعدل السنوي لنمو الناتج القومي الإجمالي (بالأسعار الثابتة) من ٧,٢٪ إلى ١٣,٨٪ خلال نفس الفترة(١).

وفي مصر، بلغ معدل النمو السنوي المتوسط (على أساس تكلفة عوامل الإنتاج وبأسعار ١٩٦٥/٦٤) ٦,١٪ خلال النصف الأول من الستينيات، وقد إرتبط ذلك بتحقيق معدل مرتفع نسبيا للإدخار بلغ نحو ١٤٪ من الناتج المحلي الإجمالي، وخلال الفترة ١٩٨٢/٨٢ - ١٩٨٧/٨٦ إنخفض معدل الإدخار المحلي ليصل إلى ٧,٩٪ من الناتج المحلي الإجمالي في نهايتها، وقد إرتبط ذلك

(١) راجع : S. Okita; "La Croissance rapide du Japon d'après - guerre", in : Analyse et Prévision, Tome : V, No. 1, Janv. 1968, p. 1-28.

بانخفاض في معدلات النمو للنواتج المحلي الإجمالي لتصل إلى ٤,٢٪ في عام ١٩٨٧/٨٦ (١).

- إن هذه اللمحة الموجزة عن ارتباط معدلات الإدخار بمعدلات النمو الإقتصادي تشير إلى أن مشكلة عرض رؤوس الأموال في الدول النامية ترجع أساسا إلى انخفاض معدلات الإدخار المحلي بها... وكذلك فإن مشكلة طلب رؤوس الأموال (أي الاستثمار) ترجع إلى أسباب كثيرة من أهمها ضعف الحافز على الاستثمار وهو ما يؤدي إلى نقص رؤوس الأموال الإنتاجية وبالتالي إلى انخفاض معدلات النمو... إن البحث عن أسباب انخفاض معدلات التكوين الرأسمالي في الدول النامية لابد وأن يدور اذن حول هذين الجانبين معا (ضعف معدلات الإدخار ومعدلات الاستثمار المنتج). وسنحاول فيما يلي إيضاح هذه الأسباب إجمالا وبشيء من التفصيل:

## ١ - العوامل المؤثرة في حجم المدخرات المحلية:

### ١ - الحلقة المفرغة للفقر: Le Cercle Vicieux De La Pauvreté

ويقصد بها أن الظروف التي تسود البلاد المتخلفة هي من السوء بحيث لا تسمح بقيام تنمية إقتصادية فالفقر لا يلد إلا فقراً. وتفترض هذه الدائرة أن الناس في الدول المتخلفة ليست لديهم القدرة على الإدخار بسبب فقرهم الشديد، وحيث لا يدخرون فلن يتمكنوا من القيام بعملية تنمية بسبب إنعدام الاستثمار، وبدون هذا الأخير ستظل الإنتاجية ضعيفة ويظل الناس فقراء.

ولقد حاول Nurkse تحليل هذه الدائرة من زاويتي عرض وطلب رأس

---

(١) راجع دراستنا : «الإدخار والنمو الإقتصادي - دراسة لمكونات ومحددات الإدخار المحلي وعلاقته بالنمو الإقتصادي في مصر»، دار النهضة العربية، القاهرة، ١٩٨٩، ص ١٤١ وما بعدها.

المال(١). فمن زاوية العرض، تتميز الدول النامية بضعف المقدرة على الإدخار، وهذا الضعف هو نتيجة لإنخفاض الدخل الحقيقي، وهذا الإنخفاض هو نفسه إنعكاس للضعف في الإنتاجية والذي يتولد في الغالب الأعم من الحالات من نقص رأس المال.. وهذا النقص هو النتيجة الطبيعية لضعف القدرة على الإدخار، وهكذا يتلاقى طرفا الدائرة في جانب العرض.

ومن زاوية الطلب نجد أن ضعف الحافز على الاستثمار يؤدي إلى نقص رؤوس الأموال وبالتالي ضعف القدرة الإنتاجية ومن ثم هبوط مستوى الدخل وضعف القوة الشرائية لدى الأفراد، وذلك ما يؤدي إلى ضعف الحافز على الاستثمار، وهكذا تغلق الدائرة بتلاقي طرفيها.

- ورغم ما يسود هذا التحليل من منطق ظاهري يقنع باطراد بقاء البلاد المتخلفة في قبضة التخلف، فإنه لا يوفر بذاته دليلاً صالحاً للعمل. ذلك أن القول بوجود علاقات دائرية بين مجموعة من العوامل، لا يعفى من ضرورة تحليل هذه العوامل(٢)، الواحد منها بعد الآخر، ودراسة مختلف العلاقات التي تتجاوب فيما بينها بما يتأتى معه توفير أساس صالح لرسم السياسية الإنمائية.

وكذلك فإن هذا التحليل لم يوضح فكرة العلاقة بين الإدخار والدخل، ولم يتطرق إلى العوامل المؤثرة في رغبة الأفراد في الإدخار. وقد إفترض هذا التحليل أن سلوك جميع الأفراد متطابق، وهذا أمر غير حقيقي.. كما أنه لم يتطرق إلى الأسباب التاريخية للتخلف ولم يكشف عن أسباب بقائه حتى الآن.. وإذا كان

---

(١) - R. Nurkse; "Les Problèmes de la Formation : du capital dans les pays sous-développés", Trad. Française, Ed. Cyjus, Paris, 1968.

(٢) لمزيد من التفاصيل حول هذه العوامل، راجع مثلاً.

د. رمزي زكي، مشكلة الادخار، مع دراسة خاصة عن البلاد النامية، الصادر القومية للطباعة والنشر، القاهرة، ١٩٦٦.

هذا التحليل قد إعتبر أن مستوى الدخل هو الحاكم الوحيد لحجم المدخرات، فإن ذلك يناقض فكرة أن الإذخار هو في النهاية محصلة لتفاعل مجموعة من العوامل الذاتية والموضوعية (الاجتماعية والإقتصادية) منها مثلا مستوى الوعي بأهمية الإذخار، نمط توزيع الدخل القومي وكفاءة أجهزة الإذخار.. الخ. ومن جهة أخرى، فإنه حتى لو كان صحيحا - وفقا لهذا التحليل - إن ضيق السوق يرتبط بضعف القوة الشرائية، فإن معدلا مرتفعا للربح يمكن أن يعوض حجم النشاط المنخفض (والواقع يشير إلى أن تكوين عقلية القائمين بالمشروعات يتأثر غالبا بطريقة المضاربة La Spéculation) وكذلك فإن ضيق السوق والمرتبط بضعف القوة الشرائية، ليس دائما هو العقبة التي تواجه الإستثمارات، إن أخطاء إدارة هذه الإستثمارات يمكن أن تكون هي الأكثر تأثيرا في هذا المجال).

كما أن التسليم بهذا التحليل يلقي بظلال كثيفة من التشاؤم واليأس على مستقبل التنمية في الدول النامية، ولقد إستطاعت بعض هذه الدول أن تكسر هذه الحلقة المفرغة للفقير فعلا وتنطلق في طريق التنمية(١).

#### ب - هروب رؤوس الأموال إلى الخارج :

##### La Fuite Des Capitaux à L'étranger :

- ويعتبر ذلك من أهم أسباب ضعف معدل التكوين الرأسمالي في الدول النامية. فمن المعروف أن عددا من الأثرياء جدا في هذه الدول يفضل إيداع أمواله في البنوك الأجنبية ولا سيما في البنوك السويسرية عن إستثمارها في الداخل.

---

(١) ففي خلال الفترة (١٩٦٠ - ١٩٧٨)، ارتفعت نسبة الموارد المخصصة لتكوين رأس المال من ١٧ إلى ٢٤٪ في الهند، ومن ٢٠ إلى ٢٥٪ في المكسيك، ومن ٢٠ إلى ٢٦٪ في تايوان، ومن ١٩ إلى ٢٧٪ في اليونان، ومن ١١ إلى ٢٢٪ في كوريا الجنوبية. وقد أصبحت هذه الدول من الدول شبه الصناعية، أو الدول الصناعية الجديدة. لمزيد من التفاصيل حول نمو هذه الدول، راجع مثلا :

- P. Judet; "Les nouveaux pays, industriels", Paris, 1981, p. 16 et su.

ومن أهم الدوافع لهذا التصرف عدم الاستقرار السياسي في الدول النامية، والخوف من التأميم أو المصادرة، والبحث عن معدلات فائدة أكثر ارتفاعاً.

#### جـ - ارتفاع الميل للإستهلاك:

- الإنفاق الإستهلاكي هو الإستعمال الثاني لذلك الجزء من الدخل (أو الناتج) الذي لم يدخر.. ويتمثل الإستهلاك في ذلك النشاط الذي يشبع الأفراد به ومن خلاله حاجاتهم المتعددة.. ومعنى ذلك أن كل قرار يتخذه الأفراد فيما يتعلق بالإستهلاك، إنما هو في الوقت ذاته قرار يؤثر في الإدخار والعكس صحيح.. وإذا كان بعض أفراد المجتمع هم المنتجون، فإن كل أفراد المجتمع بلا إستثناء - مستهلكون (١).

- وقد إهتمت النظرية الاقتصادية بتحليل العلاقة بين حجم الإستهلاك وحجم الدخل الذي يتسبب فيه.. وفي هذا المجال يمكن التمييز بين ما يسمى بالميل المتوسط للإستهلاك والميل الحدي للإستهلاك.. ويقصد بالاول العلاقة الموجودة في لحظة معينة بين مبلغ الإنفاق الإستهلاكي (ك) ومبلغ الدخل المتاح للأفراد (ل) أي  $\frac{ك}{ل}$ .. أما الميل الحدي للإستهلاك فيقصد به العلاقة بين مقدار التغير في مبلغ الإنفاق الإستهلاكي ( $\Delta ك$ ) والتغير في مبلغ الدخل الذي يتسبب فيه ( $\Delta ل$ ) أي  $\frac{\Delta ك}{\Delta ل}$ .. وهنا فإن الأهمية المتعلقة بالميل الحدي للإستهلاك أكبر بكثير من تلك المتعلقة بالميل المتوسط للإستهلاك لأن الميل الاول هو الذي يمكن من معرفة الكيفية أو النسبة التي توزع بها الزيادة الإحتتمالية في دخول الأفراد بين الإدخار والإستهلاك.

- ولما كانت الدول المتخلفة تتميز بإنخفاض مستوى الدخل، فإن الإنفاق الإستهلاكي على ضروريات الحياة يستأثر بالشرط الأعظم من هذا الدخل ولا يتبقى إلا أقل القليل للإدخار. فبالنسبة إلى ذوي الدخل المحدود (وهم

---

(١) - W. C. Bagly, R. M. Merdew; "Understanding Economics", The Macmillan Com. 1951, p. 73.

يكونون القسم الأكبر من السكان في هذه الدول) غالباً ما يستغرق الإنفاق الإستهلاكي كل الدخل ولا يدخر منه شيء ومن ثم فإن  $\frac{A}{L} = 0.1$  وكذلك فإن  $\frac{A}{L}$  يرتفع مع زيادة الدخل حتى يبلغ أيضاً الواحد الصحيح مع كل زيادة تحدث في دخل هؤلاء. ولما كان مجموع  $\frac{A}{L} + \frac{A}{L}$  (الميل الحدي للإدخار) = 0.1، فإن وصول الميل الأول إلى واحد صحيح يعني أن الميل الثاني = صفراً أي أن الإدخار يصبح منعدماً.

وقد أشارت إحدى الدراسات إلى أن متوسط الميل الحدي للإدخار القطاع العائلي في مصر خلال الفترة ١٩٧٠ - ١٩٧٦ لم يبلغ سوى ٠.٠٧، كما أن متوسط معدل الإدخار المتوسط لهذا القطاع ( المدخـرات ) لم يكن سوى ٢,٥٪ خلال نفس الفترة(١)... إن ذلك يعني أن كل الزيادة التي طرأت على الدخل المتاحة لهذا القطاع كانت توجه بكاملها تقريباً نحو الإنفاق الإستهلاكي..

- ولا شك أن عامل " التقليد أو المحاكاة " L'effet de Démonstration له أثره الهام في زيادة الميل للإستهلاك وبالتالي خفض الميل المتوسط والحدي للإدخار.. فالجزء الأكبر من الزيادة في الدخول يوجه إلى إستهلاك السلع المستوردة، وخصوصاً السلع الترفيهية Biens de Luxe ولا يتوقف أثر هذا العامل عند هذا الحد فقط، ولكنه يؤدي أيضاً إلى زيادة الميل للإستيراد.

#### د - الإكتناز La Thésaurisation

- وهو صورة عقيمة من صور الإدخار ويتمثل في تحويل رأس المال النقدي إلى ذهب أو أشياء نفيسة أو الإحتفاظ به بعيداً عن أي شكل من أشكال الإستثمار المنتج.. والواقع أن الإكتناز بهذا المعنى وليد لبعض السمات غير الحميدة في الإنسان كالبخل والخوف. ولا تبرره أية إتجاهات إيجابية فهو لا يتم بالنظر إلى المستقبل ولكن إستجابة لدواعي الحاضر وما تكنه النفس لحب المال

(١) راجع : د. رمزي زكي، مشكلة التضخم في مصر.. الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، ١٩٨٠، ص ٥٤٥.



في ذاته.. وإذا كان الإكتناز يوجد دائماً في الدول النامية (لدى طبقة الاغنياء فيها). فإنه يمكن أن يوجد أيضاً في الدول المتقدمة ولكن في ظروف معينة كعدم توافر الثقة في البورصة أو البنوك، خصوصاً في أوقات الحروب أو الأزمات السياسية.. وقد قدر خبراء الأمم المتحدة في إحدى دراساتهم عن التخلف الإقتصادي<sup>(١)</sup> أن الإكتناز يمثل حوالي ١٠٪ من الدخل القومي في بعض الدول النامية وبصفة خاصة دول جنوب شرق آسيا ودول الشرق الأوسط حيث تنتشر هذه الظاهرة على نطاق كبير<sup>(٢)</sup>.

- ولا شك أن للاكتناز آثاره الإقتصادية السلبية والتي لا تتمثل فقط في خفض معدلات الإذخار المنتج، ولكن زيادته النسبية تؤدي أيضاً إلى إبطاء في سرعة الدورة النقدية، الأمر الذي يؤدي إلى الإنكماش الإقتصادي، كما أن نقصاً في قيمته النسبية (بالنسبة للمجموع الكلي لوسائل الدفع) يؤدي إلى إتساع الضغوط التضخمية.

#### هـ - نقص كفاءة منشآت الإذخار وتضخم النفقات الإدارية للدولة:

ونكتفي هنا بالإشارة إلى أن بعض الدول النامية تخصص ما يتراوح بين ٥٠٪ إلى ٦٠٪ من مجموع إيرادات الميزانية العامة للدولة للنفقات الإدارية (سيارات أمريكية لكبار المسئولين، مرتبات ضخمة جداً لا تتناسب مع أعباء الوظيفة، أجهزة تكييف الهواء، السفر للخارج عدة مرات خلال العام، نفقات الإحتفالات في المناسبات العامة....الخ)<sup>(٣)</sup>.

---

(١) - United Nations, Publications; "Measures for economic development if Under- developed Countries", N. York, 1951.

(٢) فبينما بلغت قيمة الذهب الذي استورده دول الشرق الأوسط والأدنى (بغرض الاكتناز) ١٩٠ مليون دولار في عام ١٩٥١، فإن قيمة العجز في الميزان التجاري لهذه الدول في مواجهة أمريكا (الولايات المتحدة) وكندا فقط قد بلغت ٢٠٩ مليون دولار : راجع :

- R. Gendarme, op. cit., p. 229.

(٣) راجع : دكتور/ علي لطفي «التنمية الاقتصادية - دراسة تحليلية»، مكتبة عين شمس، القاهرة، ١٩٨٢، ص ١٨.

- وفي معظم الدول النامية هناك نقص في عدد منشآت الإذخار (بنوك وصناديق الإذخار، بنوك الإستثمار، صناديق التوفير... الخ) بالإضافة إلى نقص كفاءة الموجود منها لآداء رسالتها على الوجه الأكمل.. والواقع أن هذه المنشآت ليست فقط أوعية لتجميع المدخرات المحلية، وإنما توجهها كذلك إلى الإستثمارات الملائمة لحاجات التنمية في المجتمع.

#### و - ضعف مساهمة الإذخار الحكومي (الإذخار العام):

بجانب إذخار القطاع العائلي، وإذخار قطاع الأعمال الخاص، يعتبر الإذخار العام، أحد المكونات الأساسية للإذخار المحلي.. ويتمثل الإذخار العام أو الحكومي في فائض الإيرادات الجارية عن النفقات الجارية للمشروعات المملوكة للدولة (القطاع العام) وتتوقف أرباح هذا القطاع على الأثمان التي تباغ بها منتجاته وما يتحملة من تكاليف لازمة لإنتاج هذه المنتجات ومدى تطور الكفاءة الإنتاجية في جملة المشروعات التي يتكون منها.. وكذلك فإن الإذخار العام يتمثل في الإيرادات السيادية التي تحصل عليها الحكومة نتيجة للضرائب والرسوم بمختلف أنواعها، وهنا فإن صافي هذه الإيرادات يتكون من الفرق بين إجمالي المتحصل منها وما أنفق في سبيل تحصيلها.. ويطلق البعض على القدر الذي تساهم به الضرائب في تمويل الإستثمار العام إصطلاح "الإذخار الجماعي"، حيث يشترك في تحقيقه جمهور الممولين من أفراد المجتمع، وكذلك إصطلاح الإذخار الإجباري نظرا لما تمثله الضريبة من إقتطاع أو نزع للمال جبرا عن صاحبه(١).

- وفي الدول النامية، تشير الإحصائيات إلى إختلاف مدى مساهمة

---

(١) وقد أشار «نيركس» الى الدور الهام الذي لعبته الضرائب في تحقيق النمو الاقتصادي في اليابان خلال المرحلة الأولى لانطلاقها (١٨٧٠ - ١٨٨٠) حيث فرضت الدولة ضرائب قاسية على القطاع الزراعي من أجل تمويل الاستثمار وتكوين رأس المال في قطاع الأعمال والقطاع الصناعي. راجع مؤلفه :

- Les Problèmes ....., op. Cit., p. 146.

الإذخار العام في الإذخار المحلي الإجمالي من دولة إلى أخرى، وذلك وفقا لتنوع النظم الإقتصادية المطبقة من ناحية ووفقا لمرحلة النماء الإقتصادي التي حققها الإقتصاد القومي فيها من ناحية أخرى. ورغم ذلك، فإنه يلاحظ ضآلة نصيب الإذخار الحكومي في ناتجها القومي، وكذلك ضعف هذا النصيب في إجمالي إذخارها المحلي بصفة عامة (١) (في الهند مثلا كانت نسبة الإذخار العام في مجمل الإذخار المحلي الصافي ١٩,٥٪ خلال الفترة ١٩٥١/٥٠ - ١٩٦٢/٦٢، بينما كانت هذه النسبة حوالي ٢٠٪ عام ١٩٦٢ في الفلبين) (٢).

- وفي مصر، يلاحظ أن عدم التناسب بين الإنفاق العام والموارد العامة للدولة يمثل إختلالا أساسيا في التوازن الإقتصادي العام، ففي خلال الفترة من ١٩٦٢ إلى ١٩٦٨، إرتفعت نسبة العجز في الإيرادات العامة الجارية من ١١,٦٪ إلى ٢١,٦٪، وخلال الفترة من ١٩٧٤ - ١٩٧٩ نجد أن عجز الإيرادات العامة عن مواجهة الإنفاق العام قد تزايد إلى أكثر من ثلاث مرات، وبلغت نسبة هذا العجز في المتوسط حوالي ٢٠٪ من الناتج القومي. وفي منتصف الثمانينات وصلت نسبة هذا العجز في الإيرادات العامة إلى نحو ٤٢٪، وفي الناتج المحلي الإجمالي إلى ٢٢٪ (٣).

- وإذا ما تأملنا تطور مساهمة الإذخار العام - في مصر - في إجمالي المدخرات المحلية، خلال فترة الستينات والسبعينات لوجدنا أن نسبة الإذخار العام (صافي إيرادات قطاع الأعمال العام + الإيرادات السيادية + التأمينات

---

(١) - El - Sayed ABDEL MAWLA; "Sources de financement des investissements", (١) Cairo, Bookshop, le Caire, 1973, p. 34.

(٢) - E. Ganngé, "Financement..", op. cit., p. 17.

(٣) راجع دراستنا : «الإذخار والنمو الاقتصادي...» مرجع سابق، ص ٤٦، وكذلك دراستنا : «الضرائب والتنمية، دراسة لدور الضرائب على الدخل في تمويل الاتفاق العام بمصر»، دار النهضة العربية، القاهرة، ١٩٩٠، ص ٢٢٦.

والمعاشات) كانت تمثل ٧٥,٠٪ في عام ١٩٦٠/٥٩، إلا أنها هبطت إلى ١٧٪ عام ١٩٧٥ (١)، وفي عام ١٩٧٩، أصبح الإنذار العام غير قادر إلا على تغطية ١٨٪ فقط من مجموع الإنفاق الاستثماري العام في الإقتصاد القومي و٢٤٪ فقط من إجمالي الإنفاق الاستثماري للقطاع العام (٢).

- وإذا كانت الضرائب تمثل مصدرا رئيسيا من مصادر الإنذار المحلي (كإذخار إجباري) كما سبق أن ذكرنا، فإن حصيلتها تتسم بالإنخفاض في الدول النامية بصفة عامة إذا ما قورنت بمثيلتها في الدول المتقدمة. ففي خلال الفترة ١٩٧٥ - ١٩٨٣ نجد أن نسبة الحصيلة الضريبية في إجمالي الناتج المحلي قد ارتفعت من ٤١ إلى ٤٥٪ في بلجيكا، ومن ٤١ إلى ٤٦٪ في الدانمارك، ومن ٣٧ إلى ٤٤٪ في فرنسا، ومن ٣٦ إلى ٣٧٪ في ألمانيا، ومن ٢١ إلى ٢٧٪ في اليابان، ومن ٤٣ إلى ٥٠٪ في السويد. وفي مصر نجد أن هذه النسبة قد ارتفعت من ٢٠ إلى ٢٠,٢٪ (٣) وفي عام ١٩٨٨ مثلا، وكما تشير إحصائيات البنك الدولي، بلغت نسبة الضرائب على الدخل والأرباح والقيمة المضافة ١٤,٩٪ من إجمالي الإيرادات الجارية في مصر، بينما بلغت هذه النسبة ٥١,٨٪ في كندا، ٣٨,٦٪ في الدانمارك، ٦١,٦٪ في إستراليا، ٣٧,١٪ في إيطاليا، ٥١,٥٪ في الولايات المتحدة الأمريكية، ٣٦,٨٪ في بلجيكا، ٢٦,٥٪ في هولندا (٤).

- ولسنا هنا في مجال إيضاح أسباب إنخفاض معدل الحصيلة الضريبية في الدول النامية، ويكفي أن نشير إلى أحد أهم هذه الأسباب ويتمثل في عدم نجاح النظام الضريبي المطبق في تعبئة كل الإمكانيات الضريبية المتاحة.

---

(١) راجع : د. رمزي زكي، «مشكلة التضخم في مصر...» مرجع سابق، ص ٥٣٩.

(٢) راجع : World Bank, "R. A. of Egypt; Domestic Resource mobilization and Growth Prospect, for the 1980's", Rap no 3123, Dec. 1980, p. 28.

(٣) راجع دراستنا : «الضرائب والتنمية...» مرجع سابق، ص ١٣٣ - ١١٥.

(٤) راجع : Banque Mondiale; "Rapport sur le développement dans le monde, 1990, p. 222 - 223 Tab 12.

فالاقتطاع الضريبي الفعلي مازال أقل بكثير من الإقتطاع الضريبي الممكن أو من الطاقة الضريبية التي يسمح بها مستوى التنمية الإقتصادية المحقق(١).

#### ن - سوء توزيع الدخل القومي:

- وهذه السعة أكثر وضوحا في الدول النامية منها في الدول المتقدمة..  
ويقدر أنه في المتوسط - وبصفة عامة - يحصل ٥٪ من مجموع السكان في الدول النامية على ثلث الدخل القومي.. وإذا كانت وجهة النظر في التوزيع الوظائف في La Répartition Fonctionnelle تتمثل في دراسة الأنصبه التي تحصل عليها عوامل الإنتاج المختلفة على أساس دور كل منها في النشاط الإقتصادي (الأجور للعمل، الفوائد لرأس المال، الربح للأراضي، الأرباح للمنظمين)، فإن الحديث عن التوزيع الشخصي La Repartition Personnelle يعني دراسة الأنصبه التي يحصل عليها كل فرد على حده من حيث عناصرها وأحجامها النسبية.. والواقع أن هذين النوعين من التوزيع، وإن كانا غير متشابهين، إلا أنهما متصلان(٢).. وتأتي أهمية دراستهما معا ليس فحسب لأن تطورهما يعتبر مؤشرا هاما لبيان مدى العدالة في التوزيع؛ ولكن أيضاً لأن هذا التطور يعكس درجة التقدم أو التخلف التي حققها المجتمع خلال فترة ما.. وكما يقول (١. جاناجي)(٣) " لا تتحقق المساواة في الدخل مع ضعف التنمية الإقتصادية،

---

(١) في مصر مثلاً، أشارت دراسة هامة في هذا المجال إلى أنه خلال الفترة من (١٩٦٠ - ١٩٧٠)، إلى (١٩٧١ - ١٩٧٧)، بينما بلغت نسبة الزيادة في متوسط نصيب الفرد من الدخل القومي ٦٩,٩٪، كانت نسبة الزيادة في متوسط العبد الضريبي فقط ٢٠,٣٪. راجع في ذلك : د. محمد الرزاق، «رؤية لمستقبل دور الضرائب في تمويل الإنفاق العام في البلاد الآخذة في النمو»، مجلة القانون والاقتصاد، كلية الحقوق - جامعة القاهرة، عدد خاص بمناسبة العيد المئوي للكلية، ١٩٨٢، ص ٩٢٢.

(٢) راجع : د. عبد المنعم البيه، «الدخل والتوزيع»، الطبعة الثالثة، الاسكندرية، ١٩٥٥، ص ٤١ وما بعدها.

(٣) - E. Gannagé; "Economic du développement", P.U.F., Paris, 1962, p.1872- 189. (٣)

كما لا تتحقق التنمية الاقتصادية مع التوزيع غير العادل للدخل... هذه هي الحلقة المفرغة للتوزيع في الدول النامية".

ولسنا هنا بصدد دراسة كاملة عن هذا الموضوع، ولكننا سنكتفي بذكر بعض الأمثلة تشير إلى سوء توزيع الدخل في الدول النامية مع إيضاح أثر ذلك على الإدخار المحلي:

- في الهند قدر أن النفقات الشهرية للفرد في القرى تعادل ثلثي هذه النفقات في المدن.. وفي المدن الكبرى، فإن هذه النفقات تعادل ضعفي مثيلتها في المناطق الريفية.. وفي الدول النامية في جنوب آسيا، نجد أن النسبة بين دخول المهن الحرة ودخول العمال الصناعيين هي ١٥ أو ١:٢٠، بينما نجد هذه النسبة في دول غرب أوروبا المتقدمة ٣ أو ١:٤ (١).

- في البرازيل وبعد ست سنوات من تطبيق سياسة اقتصادية جديدة تعتمد على رفع معدلات الإدخار والاستثمار من خلال تخفيض أجور العمال ودعوة رأس المال الأجنبي، تشير الإحصائيات أنه وفي عام ١٩٧٠، بلغ نصيب القلة الحاكمة والطبقة البرجوازية الغنية (٥٪ من السكان): ٣٦,٣٪ من الدخل القومي، بينما بلغ نصيب الغالبية العظمى من السكان (٨٠٪ منهم) : ٢٧٪ فقط (٢).

- في المكسيك وخلال الفترة من ١٩٦٠ إلى ١٩٧٠ إرتفعت نسبة ما تحصل عليه القلة الأكثر ثراء (٥٪ من السكان) من ٢٩٪ إلى ٣٦٪ من الدخل

---

(١) - G. Myrdal: "Enquete sur La Pauvreté des Nations", Trad. Française, Ed. du seuil, Paris, 1976, p. 102.

(٢) - A. Abel-Malek et autres, "Clés Pour Une stratégie nouvelle du développement", les éd. ouvrières, paris, 1984, p. 35.

القومي، بينما إرتفعت هذه النسبة في البرازيل من ٢٣٪ إلى ٢٧٪ وذلك يعني إستفادة القلة من السكان بالقدر الأكبر من ثمار التنمية (١).

- وتشير دراسة لمكتب العمل الدولي B.I.T. إلى إرتفاع نسبة السكان الريفيين الذين يعيشون تحت مستوى خط الفقر من ٧٢٪ إلى ٧٤٪ في باكستان خلال الفترة (١٩٦٣ - ١٩٧٢)، ومن ٤٠,٢٪ إلى ٦١,٨٪ في بانجلاديش (١٩٦٣ - ١٩٧٥)، ومن ٣٠٪ إلى ٣٦,٥٪ في ماليزيا (١٩٥٧ - ١٩٧٠)، ومن ١٠,٤٪ إلى ١٢,٧٪ في الفلبين (١٩٥٦ - ١٩٧١) (٢).

- وفيما يتعلق بمصر، فإن محاولة الوصول إلى شكل محدد لتوزيع الدخل بين الفئات الإجتماعية تصطدم دائما بحقيقة الإفتقار الشديد إلى البيانات اللازمة والخاصة بذلك، ومع ذلك فإن الدراسات المتناثرة - في هذا المجال - تؤكد في مجموعها إنخفاض مستوى العدالة في التوزيع بنوعيه (الوظائفي والشخصي) في مصر عنه في الدول المتقدمة: ففي دراسة عن "تطور توزيع الدخل وأحوال الفقراء في مصر" (٣) تبين أن نسبة الأسر الريفية التي تعيش تحت خط الفقر (أي التي تحصل على مستوى من الدخل أقل من الحد الأدنى للمعيشة) قد إرتفعت من ٢٧٪ عام ١٩٥٩/٥٨ إلى ٤٥٪ عام ١٩٧٤، وفيما يتعلق بالتوزيع الشخصي للدخل، أشارت هذه الدراسة إلى أن أفقر ٦٠٪ من السكان كانت تحصل على ٣٣,٧٪ من الدخل القومي (١٩٧٦) بينما حصلت أغنى ١٠٪ من السكان في نفس العام على ٣٤,٦٪.

---

(١) - J. Loup; "le Tiérs - Monde.. Peut-il survivre?", Economica, paris, 1984, p. 35.

(٢) أشار إلى هذه الدراسة :

- J. Loup; "Le Tiérs - Monde....", op. Cit., p. 45.

(٣) راجع هذه الدراسة للدكتور/ إبراهيم العيسوي، في مجلة : مصر المعاصرة، المصادرة عن الجمعية المصرية للاقتصاد السياسي والإحصاء والتشريع، القاهرة، العدد ٢٨٠، أبريل ١٩٨٠، ص ١١١ - ١٣٤.

وفي دراسة أخرى إتمدت على بيانات بحث ميزانية الأسرة في مصر (١٩٧٥/٧٤) تبين أنه بينما يحصل ٨٪ من ذوي الدخل العليا على نحو ٣٠٪ من الدخل القومي، فإن ٥٢٪ من ذوي الدخل الدنيا لا يحصلون إلا على حوالي ٢٠٪ من الدخل القومي (١).

- وإذا ما نظرنا إلى توزيع الدخل القومي بين الأجور من ناحية وعوائد حقوق التملك من ناحية أخرى، لوجدنا أنه خلال الفترة (١٩٦٠/٥٩) - (١٩٨٣/٨٢) بينما إنخفضت الأهمية النسبية للأجور من ٤٢,٨٪ إلى ٣٦,٢٪، إذا بالأهمية النسبية لعوائد حقوق التملك ترتفع في الدخل القومي من ٥٧,٢٪ إلى ٦٣,٨٪.

وليس الأمر هو سوء لتوزيع الدخل في مصر فقط، ولكن الأسوأ هو إنخفاض الدخل الحقيقية للشرط الأعظم من السكان كنتيجة لإنخفاض القوة الشرائية بتأثير التضخم الجامح الذي شهده الإقتصاد خلال السنوات الأخيرة (خلال السنوات الثلاث الأخيرة ١٩٨٧، ١٩٨٨، ١٩٨٩، إرتفع الأجر النقدي بنسبة ٥٠٪ أي بمعدل سنوي متوسط قدره ١٦,٥٪ ومع ذلك فإن معدل التضخم السنوي كان يعادل ضعف هذه النسبة).

- وفيما يتعلق بتأثير سوء توزيع الدخل القومي على معدلات الإدخار في الدول النامية، نجد أن هذا الموضوع قد أثار جدلا في الفكر الإقتصادي حيث يذهب بعض الإقتصاديين إلى وجود التعارض بين الإصلاح الهادف إلى تحقيق العدالة من ناحية، وبين النمو الإقتصادي من ناحية أخرى، بمعنى أن تحقيق هذا الإصلاح يقتضي دفع ثمن يتمثل في إنخفاض معدلات النمو.. وقد إعتبر الفكر التقليدي أن النمو متمثلا في الزيادة الدائمة للنواتج يمكن تحقيقه بالإستخدام الكمي لعنصري العمل ورأس المال، دون الإهتمام بالهيكل الكيفي أو

---

(١) راجع : M. R. El. Edel; "Impact of taxation on Income distribution : An explanatory attempt to estimate tax incidence in Egypt", The political Economy of Income Distribution in Egypt - Inc. New - York - London, 1982, p. 136 - 165.



النوعي Structure Qualitative كلها. وقد رأى أنصار النظرية الليبرالية La thèse libérale أن عدم العدالة في توزيع الدخل يرفع من مستوى الإخار والإستثمار.. وكذلك فإن التحليل النظري لدالة الإنفاق الإستهلاكي في خلال فترة ما يوضح أن هذه الدالة إنما توضع أخذا في الإعتبار الكيفية التي وزع بها الدخل القومي في المجتمع خلال هذه الفترة. ولو أن التوزيع كان يتميز بعدالة واضحة من شأنها حصول الطبقات محدوبة الدخل على الجزء الأكبر من الدخل القومي، فانه يترتب على ذلك أن تكون أحجام الإنفاق الإستهلاكي عند مستويات الدخل المختلفة أكبر منها فيما لو كان هناك قدر أقل من عدالة التوزيع، ويؤدي ذلك إلى زيادة حجم الإستهلاك ونقص حجم الإخار الإختياري للأفراد.. وفي نظريته عن النمو الإقتصادي، يخلص (١. لويس) إلى أن معدل الإخار بالنسبة للدخل القومي ليس بالتحديد دالة لعدم العدالة في توزيع هذا الدخل، ولكنه على الأرجح دالة لمقدار الأرباح في هذا الدخل القومي.. إن ضعف الإخار في الدول الفقيرة، لا يرجع - في راية - إلى كونها فقيرة، وإنما يرجع في المقام الأول إلى النمو البطيء للقطاع الرأسمالي بها.. إن الطبقة الرأسمالية هي الأكثر قدرة على الإخار والإستثمار ورفع معدلات النمو" (١).

- والواقع أن التأمل في هذه الرؤية يؤكد أن أصحابها قد أعطوا الأهمية الكبرى للنمو الإقتصادي على حساب التوازن الإجتماعي، ومن ناحية أخرى، نجدهم يخلطون - وبطريقة غير منطقية - بين الميل للإخار والميل للإستثمار:

(١) "ان أقل معيار يمكن به الحكم على أسلوب للتنمية هو المدى الذي يمكن للأسلوب المتبع أن يذهب إليه في تحقيق الرفاهية لكل أفراد المجتمع لأجل طويل" (٢) وتأكيدا لذلك، فإن التجربة العملية وكذا الدراسات الاحصائية

---

- W. A. Lewis; "La theorie...", op. Cit., p. 237 - 240.

(١)

- A. Abdel - Malck; " Clés... op. Cit., p. 21 - 96.

(٢) راجع :

في كل من الدول المتقدمة والنامية تثبت أهمية الإصلاح الهادف للعدالة Les réformes égalitaires في تحقيق النمو والتنمية، وهذه بعض أمثلة:

- في السويد مثلاً، ومنذ الثلاثينات من القرن الحالي طُبِّقت سياسة الإصلاح الاجتماعي لتشمل نواحي متعددة: إعادة توزيع الدخل على نحو أكثر عدالة بهدف حماية المستوى المعيشي للأسر، وعلى وجه الخصوص تلك التي تتميز بالدخل المحدود، تحسين مستوى المعاشات، مساعدة كبار السن، إصلاح القطاعات الاجتماعية كالإسكان والتعليم والصحة والغذاء..... الخ. وقد ترتب على هذه الإصلاحات، أن حققت السويد على المستوى الإقتصادي، معدلًا للنمو أعلى من مثيله في الدول المتقدمة الأخرى كأمريكا(١).

- في أوائل الثمانينات من القرن الحالي، قدر البنك الدولي أن عدد الأفراد الذين يعيشون في حالة من الفقر المطلق في دول العالم الثالث يبلغ ٨٠٠ مليون، وعلى إقتراض أن حالة توزيع الدخل في هذه الدول ستتطور وفقاً لقانون "كورنييتس" (٢)، فإن عدد هؤلاء الفقراء سيبلغ ٦٠٠ مليون عام ٢٠٠٠، ولكن في الحالة التي يتم فيها تنفيذ نمط النمو وتوزيع ثماره على نحو أكثر عدالة، فإن عدد الفقراء يمكن أن ينخفض إلى ٢٦٠ مليون في نهاية القرن الحالي(٣).

(٢) على خلاف الفكرة السائدة بين بعض الإقتصاديين والتي تتمثل في وجود تعارض بين النمو الإقتصادي وتحقيق العدالة في الدول النامية، يقدم

---

(١) G. Myrdal; "Procés de la Croissance", Trad. Française, P.U.F., Paris, 1978, p. 51 - 52.

(٢) يتمثل هذا القانون (نظرياً أكثر منه تطبيقياً) في أنه خلال عملية التنمية أو النمو، يتطور توزيع الدخل على نحو غير عادل في البداية، ثم يصبح أكثر عدالة بعد ذلك.. أي أن المنحنى للمعبر عن تطور هذا التوزيع سيكون على شكل حرف ( U ).. راجع :

- S. Kuznets; "Quantitative aspect, of economic growth of nations", in : Eco. dev. and Cultural Change", Jan", 1963,

- J. Loup; le Tiérs - Monde.. op. Cit., p. 146.

(٣) راجع :

الإقتصادي المعروف "ج. ميردال" أسبابا متعددة تؤكد أهمية العدالة كشرط ضروري للنمو السريع والمستمر، ومن أهمها(١):

- إذا كانت الحجة المعتادة تتمثل في أن عدم العدالة الإقتصادية يؤدي إلى زيادة شراء الطبقة الغنية وبالتالي زيادة القدر المدخر من دخولها، فإن هذه الحجة ليست ملائمة في معظم الدول النامية، حيث يقوم ملاك العقارات وغيرهم من الأثرياء بتوجيه الزيادة في دخولهم عادة إلى الإستهلاك الترفي، أو إلى الإستثمارات غير المنتجة، أو إلى إيداعها في الخارج، أو إستخدامها في المضاربات أو شراء الأراضي... الخ. وكذل فإن إنخفاض فعالية تحديد وعاء الضرائب وجبايتها مع ارتباطه بعدم العدالة في توزيع الدخل والثروات في هذه الدول، لن يؤدي أيضا إلى المساهمة في زيادة الإدخار العام.

- توجد علاقة تبادلية Relation reciproque بين عدم العدالة الإجتماعية وعدم العدالة الإقتصادية، فكل منهما يعتبر سببا ونتيجة للآخر. ذلك لأن عدم العدالة الإجتماعية بما يؤدي إليه من إضعاف الحركة La mobilité وإنخفاض في المنافسة الحرة بمعناها الأكثر إتساعا، يعتبر عائقا للتنمية. ومن الواضح أيضا أن علاقة السببية هذه يترتب عليها أن الإرتفاع بمستوى العدالة الإقتصادية يؤدي إلى زيادة الإنتاجية.

ومنذ الحرب العالمية الأولى، وفي الدول المتقدمة ازدادت وعلى نطاق واسع، الجهود المبذولة لتحقيق العدالة الإجتماعية، وقد صاحب ذلك زيادة في الإنتاجية وإرتفاع في مستوى المعيشة.. ومن الأولى أن تبذل هذه الجهود في الدول النامية الأكثر فقرا..

- في كل الدول النامية، يجب أن توجه الجهود نحو تدعيم الوحدة الوطنية Consolidation nationale وعلى ذلك، فإن عدم العدالة، وخصوصا عندما يتزايد، يشكل عقبة خطيرة في طريق هذه الجهود.

---

-G. Myrdal; "Procés...", op. Cit., p. 111.

(١)

- وأخيرا، يمكن القول أنه إذا كان "ماركس" قد أكد أن إستمرار إتجاه توزيع الدخل في صالح أصحاب الأعمال وفي غير صالح العمال يؤدي في النهاية إلى أزمة النظام الرأسمالي ونهايته (١)، فإن دراسة للإقتصادي المعروف "ر. بريبيش" قد وضحت أن إنقاص نسبة إستهلاك الأثرياء إلى إستهلاك الفقراء من (١:١٥) إلى (١:١٠)، وتوجيه الفائض الناتج من ذلك نحو الإستثمارات المنتجة (في أمريكا اللاتينية) ستؤدي إلى زيادة في معدل النمو للدخل القومي من ١٪ إلى ٢٪ سنويا، وإذا أمكن أن تنخفض نسبة الإستهلاك بين الطبقتين لتصبح ١:٦، فإن معدل الزيادة في الدخل سيصبح ٤٪ سنويا (٢).

## ٢ - مشكلة الإستثمار:

- إذا كان الإدخار شرطا جوهريا لآيد من توافره من أجل تكوين رأس المال الإنتاجي، فإن هذا التكوين يقتضي تحويل هذا الإدخار إلى أموال إنتاجية أو تجهيزات فنية بواسطتها يمكن الحصول على مزيد من الإشباع في المستقبل أو زيادة الدخل في فترة لاحقة.

إن إتخاذ القرار بالقيام بالإستثمار (من قبل الأفراد أو المشروعات أو الدولة) يعني أن يؤخذ عنصرين في الإعتبار: الأول هو التكاليف الحالية لعوامل الإنتاج بصفة عامة، والثاني هو العائد الذي يمكن تحقيقه بعد فترة من الزمن من خلال رأس المال محل الإستثمار.. وهنا فإن الإستثمار يعد

---

(١) وذلك لأن الاستهلاك الكلي باعتباره دالة للأجور، يعني أن إستمرار نمو الانتاج من السلع الاستهلاكية لا يتفق مع استمرار تناقص النصيب النسبي للعمال في الدخل القومي، فتراكم المخزون السلعي، وينتهي النظام الاقتصادي إلى أزمة تطيح به.. راجع ذلك عند :

د. عبدالرحمن يسري احمد، «التنمية الاقتصادية»، دار الجامعات المصرية، الإسكندرية، بدون تاريخ، ص ٥٩

(٢) راجع : R. Prebish; "Towards a dynamic development policy for Latin America, O.N.U., New - York 1963.

منتجا Productif إذا كانت قيمة العائد - خلال هذه الفترة - أكبر من التكاليف الحالية.. وفي الحالة العكسية فإن الإستثمار لا يعد منتجا.. وسنحاول فيما يلي إيضاح العوامل المحددة للإستثمار، والإستثمار وعلاقته بالإنتاج.

#### ١ - العوامل المؤثرة في الإستثمار :

- سبق أن ذكرنا أن للإستثمار أنواعا متعددة، وكما تتعدد هذه الأنواع، فإن العوامل المؤثرة في حجمه تتنوع وتختلف وفقا لطبيعة الإستثمار وشخص القائم به ودوافعه والاستراتيجية الحاكمة لتنمية المجتمع، وكذلك مرحلة النمو التي حققها الاقتصاد القومي..

- وليس هناك بين الاقتصاديين من يعتقد بوجود عامل واحد محدد للأنفاق الإستثماري، ومع ذلك، فإنهم يختلفون فيما بينهم على الأهمية النسبية لهذا العامل أو ذاك من العوامل المحددة للإستثمار.. ويتفق الجميع على أن المتغيرات في الطلب النهائي على السلع والخدمات هي العامل الرئيسي المسئول عن تلك التغيرات التي تحدث في الانفاق الإستثماري طالما أن هذا الأخير يعنى طلبا على معدات ووسائل الإنتاج، ومن ثم فإنه يكون طلبا مشتقا، شأنه في ذلك شأن الطلب على عوامل الإنتاج الأخرى..

- ويرجع الفضل إلى الاقتصادي الفرنسي (أ. افتاليون) في تقديم هذه العلاقة بين الإستثمار المشتق كنتيجة للطلب النهائي وذلك فيما يسمى بمبدأ المعجل le principe d'accélération حيث تؤدي الزيادة في هذا الطلب بنسبة معينة إلى زيادة الانفاق الإستثماري بنسبة تبلغ عدة أضعاف نسبة الزيادة في الطلب.(١)

مثال : (نفترض أن الطلب الاستهلاكي قد استقر على سلعة معينة، وأن

---

(١) - A. Aftalion; "La réalité des sur Productions générales", in: Revue d'Economie politique, paris, 1909.

الصناعة المنتجة لهذه السلعة تستخدم آلات عددها ١٠٠٠ آلة، العمر الافتراضى لكل منها ١٠ سنوات، وأن ما يتم استبداله سنويا من هذه الآلات نسبته ١٠٪. أي أنه يلزم ١٠٠ آلة للاحلال سنويا - وهو ما ينتجه القطاع الانتاجي لهذه الآلات في السنة - فإذا ما زاد الطلب على السلعة الاستهلاكية بمقدار ١٠٪ من حجمه الاصلى، فإنه يلزم شراء ١٠٠ آلة جديدة لمقابلة هذا الطلب الإضافى. وعلى ذلك فإن مجموع ما تحتاجه هذه الصناعة من القطاع المنتج للآلات = ٢٠٠ آلة - نصفها للاحلال، والنصف الآخر لمواجهة الزيادة في الطاقة الانتاجية "للازمة لمواجهة الزيادة في الطلب على السلعة".. ومن ثم فإن زيادة في طلب الاستهلاكى بمقدار ١٠٪ يكون قد أدى الى زيادة في الطلب على الآلات (والانفاى الاستثمارى بنسبة ١٠٠٪).. ولكن هذه الزيادة في الاستثمار المشتق تتوقف على عوامل كثيرة منها : حجم الطاقة الانتاجية، طول عمر الآلات، وجود مخزون من السلع الاستهلاكية أو الطاقة الانتاجية المعطلة.

- ومع التغيرات في حجم الطلب الاستهلاكي، توجد عوامل أخرى كثيرة تؤثر في حجم الاستثمار منها : مستوى التقدم الفنى، نفقات الاستبدال، الكفاية الحدية لرأس المال، الفائدة (١) مدى توافر مناخ استثمارى ملائم من حيث اتساع السوق، الضرائب، المنافسة... الخ.

- فعندما توجد بدائل فنية متعددة يمكن أن تتم العملية الانتاجية على أساس أي منها، فإن الفنون الانتاجية سوف تختلف حسب ما اذا كانت تميل إلى استخدام مدخلات أكثر من عنصر العمل مع تخفيض حجم المدخلات من عنصر رأس المال أو العكس (٢). ومن ناحية أخرى، فإن التجديدات الفنية

---

(١) لمزيد من التفصيل حول تأثير هذه العوامل على حجم الاستثمار، راجع مثلاً : أ.د. / احمد جامع، «التحليل الاقتصادى الكلى...»، مرجع سابق، ص ٢١٠، وما بعدها.

(٢) راجع في هذه النقطة مثلاً : د. سعيد الخضرى، «الفن الانتاجى وأثره على كفاءة الاستثمار في الدول النامية»، رسالة دكتوراه، كلية الحقوق ج - عين شمس، ١٩٨٠، ص ٦ وما بعدها.

المستمرة تؤدي إلى زيادة في الانفاق الاستثماري، فهي تستلزم أدوات إنتاج جديدة ومتطورة، كما تتطلب الحصول على مواد خام جديدة والبحث عن أسواق لعرض المنتجات (محل التجديد التطوير). وكذلك فإنه من خلال المخترعات الحديثة يسعى المستثمرون إلى إشباع الطلب الإضافي الذي ينتج عنها (في الولايات المتحدة الأمريكية، قدر أنه في خلال الفترة (١٩٥٣ - ١٩٥٧) مثلاً، أدى التقدم الفني الآلى إلى انفاق استثماري زادت قيمته عن حجم الإنتاج الذي ترتب عليه. وفي عام ١٩٥٦، ١٩٥٧ طُلِبَ من المنشآت الألمانية تحديد العقبات المعرّقة للاستثمارات، فاجاب ٥٤٪ منها بأن العقبة الأساسية تمثلت في عدم كفاية الطلب كنتيجة لبعض التناقضات الإجمالية في الدخل، وبالنسبة لـ ١٧٪ من هذه المنشآت تمثلت مشكلة التمويل العقبة الرئيسية)(١).

- وفيما يتعلق بالدول النامية، يلاحظ أن حجم الاستثمارات المنتجة تتأثر بعوامل كثيرة منها : تدهور معدلات التبادل التجاري وخصوصاً فيما يتعلق بالمنتجات الأولية، التناقض بين العرض والطلب للسلع الانتاجية والاستهلاكية، عدم العدالة في توزيع الدخل، سوء توزيع الموارد المتاحة، انخفاض كفاءة عنصر العمل وكذلك بنوك الاستثمار والتنمية، وزيادة النفقات العسكرية (مثلاً خلال الفترة من ١٩٦٠ إلى ١٩٧٤، وعلى أساس الأسعار الثابتة لعام ١٩٧٣، ارتفع حجم الانفاق العسكري في جملة هذه الدول من ١٥ إلى ٣٩ مليار دولار، بينما ازداد متوسط نصيب الفرد من الناتج القومي الإجمالي من ٢٠٧ إلى ٣١٥ دولار أن ذلك يعني أن هذا المتوسط قد تضاعف ١,٥ مرة، بينما تضاعف الانفاق العسكري بـ ٢,٦ مرة.. وكانت هذه الزيادة في الانفاق العسكري ترجع في الجزء الأكبر منها إلى مجموعة دول الشرق الأوسط)(٢).... الخ.

---

(١) - A. Daufin - Meunier; "Le jeu de l'épargne et de l'investissement à l'âge industriel", Paris, 1969, p. 75.

(٢) - J. Robinson; "Développement et sous - développement", Paris, 1980, p. 125.

- وتقرر بعض الاحصائيات الحديثة أن معدل نمو الناتج الحقيقي في مجموعة الدول النامية قد انخفض من ٥,٥٪ خلال السبعينات الى نحو ٣٪ خلال الثمانينات. وقد ارتبط ذلك بتناقص معدل الاستثمار المحل فيها من ٢٧,٥٪ من دخلها القومي خلال الفترة (١٩٧٦ - ١٩٨١) إلى ٢٣,٥٪ خلال الفترة (١٩٨٣ - ١٩٨٧) ولم يكن السبب في هذا التناقص الواضح في معدل الاستثمار راجعا فحسب الى انخفاض التمويل عن طريق مساهمة رأس المال الأجنبي، ولكنه راجع - على نحو أكثر أهمية - الى انخفاض معدلات الادخار القومي والتي هبطت من ٢٧٪ الى ٢٢,٥٪ من الدخل القومي خلال نفس الفترة (١).

- وفي الدول النامية، ليس الأمر قاصرا على انخفاض معدلات الاستثمار أو تكوين رأس المال فحسب، وإنما يضاف الى ذلك ضعف القدرة على استيعاب الوسائل التمويلية المتاحة من ناحية، وإلى توجيه الاستثمارات الى مجالات لا تسهم في الانتاج بطريقة مباشرة، من ناحية أخرى..

وتتأثر القدرة على الاستيعاب *La capacité d'absorption* بمدى وفرة عوامل الانتاج المتكاملة أو التي يحل بعضها محل البعض الآخر، وكذلك بالمحيط البشرى أو الانساني الذي تنفذ فيه ومن خلاله الاستثمارات، وتتأثر هذه القدرة أيضا بحجم الاختلالات التي تحدثها الاستثمارات : فالعوامل المتكاملة للانتاج كالموارد الطبيعية (المناخ، طبيعة الأراضي، ندرة الأرض المتاحة، ندرة المياه، وندرة الموارد التعدينية...)، وكذلك ضعف الهيكل الاقتصادي والاجتماعي *Infra-structure éco - sociale* وغياب القطاع القادر على تقديم السلع الاستثمارية، واختيار الفن الانتاجي الذي يوازن تكامل عنصر العمل وعنصر رأس المال، كل هذه العوامل لها تأثيرها في حجم الاستثمارات المنفذة.

---

(١) - S. El - Naggar; "Investment policies in the Arab Countries", I.M.F., U. S. A., 1990, P. 19 - 21.



وفيما يتعلق بمشكلة الاحلال *Le probleme de substitution* فإنها تتمثل في أن الاستثمار الجديد يمكن - وعلى نحو جزئي - أن يحل محل عوامل أخرى سبق استخدامها.. وهنا فإن الصعوبة الرئيسية تتمثل في عنصر العمل.. وفي هذا المجال يقرر التحليل النظري أن  $N = A/u$  حيث (N) تمثل الحاجة الى اليد العاملة والنتيجة عن الاستثمار الجديد (I) والتي تتوقف على درجة الميكنة (M) وعلى ذلك فإن الاحلال سيتوقف بدرجة كبيرة على طبيعة الاستثمار المحقق من ناحية، وعلى الانتاج المرغوب من ناحية أخرى(١).

- وفيما يتعلق بتأثير المحيط البشرى على حجم الاستثمار، فإنه - وعلى الرغم من تعقيد هذه العلاقة - يمكن القول أن زيادة السكان يمكن أن تؤدي الى استخدام متزايد لرؤس الاموال الجديدة كنتيجة لضغط الطلب النهائي. وعلى ذلك فإن الزيادة السكانية يمكن أن تساهم في الاستخدام الكامل لوسائل الانتاج العاطلة(٢) ومن ناحية أخرى، فإن القدرة على استيعاب رأس المال ستتوقف على هيكل العمر للسكان والذي يؤثر في حجم الاستثمارات. وفي هذا المجال أيضا، يمكن القول أن هناك تأثيرا متبادلا بين مدى العدالة الاجتماعية أو الاقليمية وطبيعة الاستثمارات المحققة : فاذا حلت الاستثمارات المحققة محل العمل (استثمار مكثف لرأس المال) فإن خطر ذلك يتمثل في خفض حجم العمالة وبالتالي خفض الحكم الكلى للأجور، وهو ما يؤثر سلبيا على حجم الطلب الكلى. وفي الحالة التي تؤدي فيها الاستثمارات الى زيادة حجم العمالة (استثمار مكثف للعمل)، فإن آثارا عكسية يمكن أن تتحقق. وكذلك فإن تركيز الاستثمارات الجديدة في قطاع معين أو اقليم بذاته على حساب القطاعات أو الاقاليم الأخرى،

---

(١) راجع : M. Penouil; "Socio - Economic du sous développement", Paris, 1979, p. 428.

(٢) راجع تفصيلات هذه النقطة عند :

- P.M. Pradel; "l'Épargne et l'investissement", coll. que sais - je? paris, 1976, p. 42 - 43.

سيؤدي الى انقاص القدرة على تصريف منتجات هذه الاستثمارات وبالتالي الى خفض القدرة على مواصلة الاستثمار.

- ويلاحظ أن تركيز الاستثمارات الجديدة في القطاعات ذات الانتاجية غير المباشرة أو ذات العائد غير المباشر (استثمارات الهياكل الاقتصادية - الاجتماعية) كالطرق والكبارى والمطارات والجسور والسدود... الخ ستؤدي الى توزيع دخول جديدة للعاملين على تنفيذها، وبالتالي يرتفع حجم الطلب النهائى والذي يواجهه - في الدول النامية غالبا - ضعف في مرونة العرض، وتكون المحصلة ارتفاعا في الاسعار وحدوث موجات تضخمية وهو ما يؤثر على نحو سلبي في القدرة الاستيعابية لتمويل الاستثمار فيما بعد.

وينطبق ذلك أيضا على الاستثمارات في المجالات العقارية (بناء المساكن أو شراء الاراضى).. حيث يؤدي توجيه الادخار نحو هذه المجالات (اي زيادة الطلب عليها) الى الارتفاع المتواصل في أسعارها وبالتالي تغذية الموجات التضخمية.

(في مصر - وفي قطاع الزراعة والري - انخفضت نسبة الاستثمارات الثابتة للقطاع العام في جملة الاستثمارات الثابتة لهذا القطاع من ٨٪ (١٩٧٧ - ١٩٨٢/٨١) الى ٣٪ (١٩٨٢/٨٢ - ٨٦ : ١٩٨٧) بينما بلغت هذه النسبة ٢٩٪، ٢٧٪ في قطاع النقل والمواصلات خلال نفس الفترتين. وفي اجمالى الاستثمارات الثابتة للقطاع الخاص، انخفضت النسبة من ١٤٪ الى ١٣٪ في قطاع الزراعة والري، بينما ارتفعت من ٤٠٪ الى ٥٧٪ في قطاع الاسكان)(١)

ب - العلاقة بين الاستثمار والادخار :

يتمثل مظهر التكامل بين الاستثمار والادخار في أن الثانی يمول تكوين الأول. ورغم ذلك فان استقلال كل منهما عن الآخر يبدو متمثلا في :

---

(١) راجع : H. Handoussa; 'Egypt investment strategy, Policies and performance since the Infitah', in " S. El-Naggar (Ed.) op. cit., p. 156.

- قد يختلف القائم بالادخار عن القائم بالاستثمار، كما قد تختلف أهداف كل منهما، فالمدخر يسعى لزيادة ذمته المالية ويتوقف حجم مدخراته على التغيرات في دخله.

- أما المستثمر (صاحب الأعمال أو الرأسمالي) فهدفه تكوين رأس المال أو انتاج السلع المعمرة الاستهلاكية أو الانتاجية، ويتوقف حجم استثماره على عوامل وظروف متعددة، كما أن هذا الحجم يعتبر نتيجة لحساب اقتصادي غير مؤكد النتائج.

- بصفة عامة فإن الادخار في ذاته لا يعتبر مغامرة أو مجازفة، ومن ثم فهو ظاهرة عالمية، أما الاستثمار فإنه يتم على أساس توقع لتطور الظروف الاقتصادية والاجتماعية.

- في الاقتصاد النقدي المعاصر، يمكن القول أن كلا من الادخار والاستثمار يعتبر من التدفقات des flux فالادخار هو الفرق بين تياران من التدفقات : الدخل - الاستهلاك، والاستثمار هو تحويل للادخار الى رأس المال ومن ثم فهو يتحول من القوى المنتجة لقطاعات السلع الجارية الى قطاعات تصنيع السلع الرأسمالية. والشكل الآتي يوضح دائرة التدفقات النقدية للادخار والاستثمار(١).

---

- P.M. Pradel; "l'Épargne...." op. Cit., p. 16.

(١) راجع :



أصبحت في آخر الفترة ممثلة في (١). والواقع أن هذه الوحدات النقدية تعتبر وحدات عاملة أو أنشطة actives أما الوحدات النقدية الأخرى والمتمثلة في الادخار المكتنز أو غير المستثمر (١٢)، فإن سرعة دورانها تعتبر منعقدة لأنها وحدات عاطلة Disives، بعكس الوحدات النشطة والتي تتعادل سرعة دورانها مع الوحدة الزمنية.

إن هذا العرض يقدم تبسيطا للعلاقة بين الادخار والاستثمار من خلال الدورة النقدية.. ذلك أن جدلا واسع النطاق قد أثير في الفكر الاقتصادي حول هذه العلاقة (١).

### خامساً : مشكلة التجارة الخارجية في الدول النامية

- في تفسيره للتخلف الاقتصادي، يذهب جانب كبير من الفكر الاقتصادي المعاصر إلى التركيز على الدور الهام الذي يلعبه التبادل التجاري غير المتكافئ بين الدول النامية والدول المتقدمة في تعميق الفجوة التي تفصل بين هاتين المجموعتين من الدول : فمع انتهاء القرن التاسع كانت البلاد المتخلفة عموماً - باستثناء اليابان - قد وقعت في قبضة التبعية الاقتصادية والسياسية للبلاد الرأسمالية الغربية. وهكذا يتمثل في التوسع الاستعماري بصورتيه التفسير الجوهري للحيلولة دون البلاد المتخلفة واللاحق بركب التقدم الاقتصادي خلال القرن التاسع عشر (٢)

وعندما قامت الثورة الصناعية في بريطانيا في أوائل النصف الثاني من القرن الثامن عشر ثم في عدد كبير من دول أوروبا، كانت هذه الدول في حاجة إلى كميات كبيرة من المواد الأولية. ومع تقدم الصناعة وزيادة حجم الانتاج عن

---

(١) لمزيد من التفصيل حول رؤية الفكر الاقتصادي لهذه العلاقة، راجع دراستنا : «الادخار والنمو الاقتصادي».. مرجع سابق ، ص ١٥٣ وما بعدها.

(٢) انظر في ذلك : د. محمد زكي شافعي، «العلاقات الاقتصادية الدولية للبلاد المتخلفة إقتصادياً»، في مجلة مصر المعاصرة، عدد أبريل سنة ١٩٦٢، ص ٢٥، ٢٦.

حاجات الاستهلاك في هذه الدول، كان بحثها عن أسواق خارجية لتصريف الفائض من الانتاج الصناعي، وكانت هذه الأسواق متمثلة في دول افريقيا وآسيا وأمريكا اللاتينية والتي كانت حتى ذلك الوقت دولا زراعية تتعطش أسواقها الى المنتجات الصناعية. وهكذا اقترن الاستعمار أولا بالرأسمالية الصناعية التي نهبت ثروات هذه الدول، ثم اقترن بعد ذلك بالرأسمالية الاحتكارية التي احتكرت أسواق هذه الدول، واستغلت أسواقها في تصريف الفائض من انتاج أوروبا الصناعي(١) وقد اتجهت السياسات التجارية الاستعمارية، يسير في ركابها الاستثمار الأجنبي، الى تسخير المستعمرات لتلبية احتياجات الدولة المستعمرة بالأغذية والمواد الأولية.. وما كان قائما من الصناعات الحرفية بالمستعمرات أو أشباه المستعمرات فانه نقوض تدريجيا تحت ضغط منافسة منتجات الانتاج الكبير للصناعات الآلية للدولة المستعمرة(٢). وفي هذا المجال يقول الاقتصادى المعروف «ج.ميردال» : «ان التأثير الأساسى الذى مارسه التجارة الدولية على البلاد المتخلفة انما يتمثل في الواقع في تشجيع انتاج المنتجات الأولية، بحيث أصبح هذا النوع من الانتاج (والذى يعتمد بصفة أساسية على العمال غير الماهرين) يشكل الشطر الأكبر من صادراتها»(٣) ويرى «ميردال» أن النمط الحالى للانتاج في البلدان المتخلفة يعكس صورة الآثار المعاكسة للتجارة الدولية أكثر مما يعكس المزايا التنافسية الحقيقية لهذه البلدان. وفي اعتقاده أن المزايا الحقيقية للبلدان المتخلفة قد تكمن في تحسين انتاجية القطاع الأولى وفي تطوير الصناعات التحويلية بها بدلا من مجرد الاستمرار في التخصصات التقليدية..

وفي ضوء عدم امتداد الآثار التوسعية للنمو في قطاع التصدير الى بقية قطاعات الاقتصاد في البلد المتخلف، ذهب «مينت» الى أن التجارة الخارجية للبلدان المتخلفة قد ارتبطت بانتاج السلع الأولية، وأن هذا النشاط الانتاجى كان

---

(١) راجع : د. على لطفى، «التنمية الاقتصادية...» مرجع سابق، ص ١٠٩ وما بعدها.

(٢) راجع د. محمد زكى شافعى، «التنمية الاقتصادية»، الكتاب الاول، ص ٥٨ وما بعدها.

(٣) راجع : G. Myrdal; "Economic theory and underdeveloped regions", 1963, p. 52.

له آثار تعليمية ضئيلة little educative effects إلى أن أشاره - فيما يتعلق بتطوير أو تنمية طرق الانتاج ورفع كفاءة العاملين كانت ضئيلة. ولهذا لم تساهم التجارة الخارجية في الانتاج الأول بشكل ايجابي في احداث تغييرات جوهرية في وسائل الانتاج، أو في كفاءة الأفراد داخل البلدان المتخلفة، سواء في القطاع الزراعى أو في غيره. وعلى ذلك فإن المكاسب التى تحققت للبلدان المتقدمة من تخصصها في الصناعة على مدى الزمن قد فاقت بكثير تلك المكاسب الناجمة عن التخصص في الزراعة بالنسبة للبلدان المتخلفة(١)

- وإذا كان بعض مفكرى الغرب يزعمون أن الاستعمار كان له فضل دعم النمو في الدول المتخلفة على أساس ما أقامه المستعمرون من منشآت البنية الأساسية مثل شبكات النقل والموانئ والمنشآت المالية، ويشيرون في هذا المجال إلى أن الولايات المتحدة وكندا وإستراليا ونيوزيلنده - وهى دول غنية في عالم اليوم - كانت مستعمرات، فإن دعائم هذه الدعوى يمكن تقويضها على أساس أن اهتمام المستعمرين قد تركز في قطاع واحد هو قطاع التصدير، وأن استثمار رؤوس الاموال الأجنبية قد تركز في انتاج المواد الأولية والأغذية. وقد أدى ذلك إلى اصابة اقتصاديات الدول المتخلفة بثنائيات اقتصادية واجتماعية وسياسية جعلت نموها مشوها(٢). ويقول الاقتصادى البريطانى «موريس دوب» : أن السياسة الاستعمارية في القرنين السابع عشر والثامن عشر لم تختلف، من حيث الجشع القاسى للاستغلال، الا قليلا عن الأساليب التى اتبعتها الصليبيون والتجار المسلحون في المدن الايطالية في قرون مبكرة، في نهب أقاليم بيزنطة والشرق الأدنى(٣).

---

(١) - H. Myint; "The gains from international trade and the backward Countries", in : Review of Eco. Studies, Vol. XXII, No. 2, 1954-1955. Reprinted in :

"Economic of trade and development, J. Thoberge (ed.) London, 1968.

(٢) راجع : د. عبدالفتاح عبدالمجيد، «استراتيجية التنمية..» مرجع سابق، ص ١٠٩.

(٣) - M. Dobb; "Studies in the development of Capitalisme", London, 1954, p. 311.

وتشير إحدى الدراسات - في هذا المجال - إلى أن هولندا قد حصلت من استغلالها الاستعماري لاندونيسيا على دخول تساوى على الأقل ١٦٪ من الدخل القومي لهولندا.. أن ذلك يمثل فقْداً لنسبة ٢٥٪ من الدخل القومي لاندونيسيا وهو ما ساهم في اعاقه تطورها(١).

- وإذا كان ما تقدم يمثل لمحة تاريخية توضح أثر الاستعمار والسياسة التجارية الاستعمارية في عرقلة نمو الدول المتخلفة، فما هي المشكلات التي تعرقل نمو التبادل التجارى لهذه الدول في الوقت الحاضر، وبعد حصول كل هذه الدول تقريبا على استقلالها السياسى ؟

- في الإجابة عن هذا التساؤل، يمكن إجمال هذه المشاكل في طائفتين أساسيتين : مشاكل تتعلق بالمدى القصير وتمثل في التقلبات الواسعة التي تعانيها هذه الدول في حصيلتها من الصادرات، ومشاكل تتعلق بالمدى الطويل وتمثل في تراخى الزيادة في الطلب على منتجات هذه البلاد من المنتجات الأولية، وانفاس نصيبها من الصادرات العالمية، وضيق نطاق الأسواق المتاحة لصادراتها المصنوعة. أن المحصلة النهائية لهذه المشكلات هي تدهور في معدل التبادل التجارى الدولى في غير صالح الدول النامية وزيارة العجز في موازين مدفوعاتها :

#### ١ - الانخفاض المستمر في نصيب الدول النامية من الصادرات العالمية :

- خلال الفترة من ١٩٥٠ إلى ١٩٧٢، ووفقا لإحصاءات الأمم المتحدة، انخفض النصيب النسبى لصادرات مجموعة الدول النامية في إجمالى الصادرات العالمية من ٣١,٢٪ إلى ١٧,٣٪. ومع هذا الانخفاض الواضح، يلاحظ أن القسم الأكبر من صادرات هذه الدول كان متمثلا في المواد الأولية (في عام ١٩٧٢ قُدر أن ثلاثة أرباع قيمة الصادرات كانت لمواد أولية وأقل من الربع كان لسلع أو

---

(١) راجع : د. علي لطفي، «التنمية الاقتصادية...»، مرجع سابق، ص ١١٣.



منتجات مصنوعة(١). وفي نهاية السبعينات كان نصيب الصادرات الصناعية للدول النامية لا يمثل سوى ٢٠٪ من اجمالي صادراتها، ورغم ضآلة هذا النصيب، فإنه كان يرجع الى مساهمة عدد محدود من الدول النامية وهي : كوريا الجنوبية، تيان، هونج كونج، سنجاپور، البرازيل، المكسيك، الهند، الصين. هذه الدول الثمانية بلغت نسبة مساهمتها أكثر من ٨٠٪ من اجمالي الصادرات الصناعية لدول العالم الثالث(٢).

- وخلال السبعينات حققت صادرات الدول النامية نموا ملحوظا حيث بلغ معدل نموها السنوي أكثر من ٧٪ مقابل ٥٪ خلال الستينات، وقد صاحب ذلك زيادة القوة الشرائية لصادرات الدول النامية ذات الدخل المتوسط بنحو الثلثين عما كانت عليه خلال الستينات(٣).. وقد ترتب على ذلك أن ارتفع نصيب الدول النامية في اجمالي الصادرات العالمية من ١٨٪ عام ١٩٧٠ الى ٢٨,٢٪ عام ١٩٨٠. الا أن هذه النسبة قد اخفضت بوضوح خلال الثمانينات لتبلغ فقط ١٩,٨٪ عام ١٩٨٧ وفق تقديرات صندوق النقد الدولي، وفق ٢٢٪ وفق احصائيات الأمم المتحدة..

ومن الجدير بالذكر في هذا المجال أن هيكل صادرات الدول النامية - وعلى الرغم من الارتفاع الملحوظ في نصيب المنتجات الصناعية فيه خلال السنوات العشر الأخيرة - ظل في جانبه الأكبر متمثلا في المواد الخام الأولية (الزراعية، المنجمية، الوقود).. وفي عام ١٩٨٥ كانت نسبة صادرات الدول النامية من المنتجات الصناعية ١٢٪ فقط في جملة الصادرات العالمية من هذه المنتجات..

---

(١) - G. Gazes, J. Domingo; "le' Critères du sous - développement, Paris, 1975, p. 251 - 252.

(٢) - G. Grellet; "Structures et stratégies...", op. cit., p. 375.

(٣) - Banque Mondiale; "Rapport sur le développement dans le Monde : 1981, p. 24.

والجدول الآتي يوضح تطور هيكل صادرات الدول النامية خلال الفترة من ١٩٥٥ الى ١٩٨٦ في شكل نسبة مئوية(١) :

الصادرات من	السنة	١٩٥٥	١٩٦٠	١٩٧٠	١٩٨٠	١٩٨٦
المنتجات الزراعية	٥٧	٥١,٩	٣٦,٥	١٥	١٧	
المنتجات المنجمية	٩,٩	١٠,٦	١٣,٦	٥,١	٨	
الوقود	٢٣,٢	٢٧,٩	٣٣,٤	٦٢,٥	٢٤	
الصناعية	٩,٩	٩,٦	١٦,٥	١٧,٤	٤١	
الجملة	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠

## ٢ - التقلبات المستمرة في أسعار وحصيلة الصادرات :

- وتعتبر هذه المشكلة من أسبق المشاكل تاريخيا بالاهتمام في مجال التجارة الخارجية.. ولاشك فيما تثيره من الاهتمام العاجل نظرا لما تحيقه بالبلاد النامية من آثار حالة فاشحة، وإن اتفق الرأي على مشاكل المدى الطويل تتفوق في الأهمية بالنسبة لمستقبل التنمية الاقتصادية في هذه البلاد.

وتتضح خطورة المشكلة التي تجابهها هذه الدول في المدى القصير من البيانات التي أسفرت عنها دراسات الأمم المتحدة : ففي خلال الفترة ١٩٠١ - ١٩٥٠ حدثت تقلبات واسعة من عام الى عام (وبصفة خاصة خلال فترة ما قبل الحرب العالمية الثانية) في أسعار صادرات الدول النامية من المنتجات

(١) المصدر : CNUCED & GATT, Cité., par J. Brassul; "Introduction à l'économie du développement", op. Cit., p. 60.

الأولية (١٤٪) وفي حجم الصادرات (١٨٪ - ١٩٪)، وفي حصيلة الصادرات (٢٣٪) (١).

- وفي دراسة أخرى عن الفترة من ١٩٠٠ الى ١٩٧٥، حيث كانت العينة محل الدراسة ممثلة لخمسين من أهم المنتجات الأولية التي تصدرها الدول النامية، كانت التقلبات من عام الى آخر في متوسط الأسعار السنوية لهذه المنتجات ١٤٪، وفي متوسط حجم الصادرات ١٩٪ وفي المتوسط حصيلتها ٢٢,٨٪ (٢)

- وخلال السبعينيات تميزت أسعار الصادرات للمواد الأولية (باستثناء مواد الوقود) بعدم الاستقرار الشديد، وبصفة عامة، بالانخفاض الواضح - وبالنسبة لثلاثة وثلاثين منتج منها، بلغت نسبة التقلبات في المتوسط وفي أسعارها السنوية ١٢٪ خلال هذه الفترة .. وكان الضرر الواقع على الدول المستوردة للبترو (ذات الدخل الضعيف) أكثر شدة، فعلى الرغم من زيادة حجم صادراتها بنفس سرعة زيادة مبيعات الدول المستوردة للبترو (ذات الدخل المتوسط) وينفس هذه السرعة بالنسبة للدول الصناعية، إلا أن الأسعار النسبية لصادراتها قد انخفضت بمعدلات أكبر وأسرع.. وقد ترتب على ذلك أن القوة الشرائية لصادراتها قد انخفضت بمعدلات أكبر وأسرع.. وقد ترتب على ذلك أن القوة الشرائية لصادرات هذه الدول (ذات الدخل الضعيف) من المنتجات الأولية باستثناء الوقود قد زادت فقط بنسبة ١٨٪، بينما كانت هذه النسبة ٢٢٪ بالنسبة للدول ذات الدخل المتوسط) أما بالنسبة للدول الصناعية، فإن النسبة قد بلغت ٥٥٪ (٣) ويرجع ضعف أسعار صادرات الدول ذات الدخل الضعيف (من المنتجات الأولية) الى أن هذه الدول تصدر بصفة رئيسية هذه

---

- U. N.; "World Economic Survey", 1958, p. 39. (١)

- R. Sandretto; "le Commerce international" Armand Colin, Paris, 1989, p. 133. (٢)

- Banque Mondiale; "Rapport sur.. 1981, p. 26. (٣)

المنتجات التي لا يزيد الطلب عليها الا ببطء. كما أن بعض من هذه الدول والتي تعتمد في تصديرها على منتج أو اثنين، لا تستطيع أن تغير مكونات انتاجها وفقا للتغيرات في الأسعار النسبية.

- وعموما، فإن التقلبات الواسعة التي تعانيها التجارة في المنتجات الأولية، يمكن ارجاعها الى أسباب تتعلق بكل من جانب الطلب على هذه المنتجات وجانب العرض من ناحية، وإلى أسباب تتعلق بديناميكية الاحتكارات لأسواق هذه المنتجات من ناحية أخرى : أما عن جانب الطلب فقد تمثل - ومازال يتمثل في التقلبات الدورية التي تطرأ على الدخل والإنتاج في الدول الصناعية، حيث تشكل أسواق هذه الدول أهم الأسواق المتاحة للمنتجات الأولية في التجارة الخارجية. ويتوقف طلب هذه الدول على صادرات الدول النامية على عوامل كثيرة من أهمها : مستوى وتوزيع الدخل ونمط تفضيلات المستهلكين، تحول البنيان الصناعي والتغيرات التكنولوجية التي تتمخض ليس فقط عن أساليب صناعية جديدة؛ ولكن أيضا عن توفير خامات جديدة، وكذلك على السياسات المتعلقة بالإنتاج والتجارة والتي تطبقها حكومات الدول الصناعية حيث أن انتهاز سياسة لدعم الأسعار في الداخل يقتضى أن تتخذ في الوقت نفسه سياسات تجارية ملائمة يكون من شأنها الحد من الاستيراد بما يتسنى معه أن يستقر السوق الداخلي في حالة من التوازن عند سعر ملائم أو عند السعر الذي تقرر مسبقا.

وفيما يتعلق بجانب العرض فإن التقلبات التي تطرأ على الانتاج الزراعي تمثل أهم الأسباب التي يقول عنها عدم استقرار أسواق المنتجات الأولية. وقد ترجع هذه التقلبات الى عوامل طبيعية كالطقس والفيضانات والجفاف والأفات... الخ وكذلك ترجع الى استرشاد المنتجين الزراعيين بالأسعار الماضية، وليس بالأسعار المتوقعة في تحديد كمية الانتاج.. وهكذا يمكن لارتفاع الأسعار في فترة سابقة أن يؤدي الى الإفراط في الانتاج في الفترة الحالية وهو ما يؤدي الى هبوط في الأسعار يدفع المنتجين الى خفض الانتاج عن المستوى العادي في الفترة التي تعقبها.

ويرتبط هذان الجانبان (الطلب والعرض) بسبب رئيسي يتمثل في ضعف مرونة الطلب الدخلى  $elasticité-demande\ revenue$  على المواد الأولية الزراعية. وهذا يعنى أن الزيادة النسبية في الكمية المطلوبة تكون أقل منها في الدخل. على أن هذه المرونة ترتفع نسبيا بالنسبة لمواد الوقود والسلع الصناعية.. ونتيجة لذلك فإنه عندما ترتفع الدخول في الدول المتقدمة يرتفع الطلب ببطء على السلع الغذائية والمواد الأولية المصدرة من الدول النامية. أما الطب العالمى على السلع الصناعية التى تسيطر الدول المتقدمة على إنتاجها فيرتفع بسرعة بسبب ارتفاع مرونة الطلب عليها. وعلى سبيل المثال : قدرت المرونة الدخلى للطلب على السكر والكافوا والشاى والبن والموز بأقل من الوحدة، وكان أغلبها في حدود ٠,٣ - ٠,٥. وهذا يعنى ضرورة تحقيق معدل مرتفع لنمو الدخل الفردى في الدول المتقدمة حتى تتحقق معدلات نمو متواضعة في صادرات هذه المواد من الدول النامية(١).

- ومن العوامل المؤثرة في تقلبات الأسعار النسبية لصادرات الدول النامية(٢) وبالتالي في حصيلة هذه الصادرات من المواد الأولية، يمكن الإشارة الى الدور الذى تلعبه ديناميكية الاحتكارات التجارية، وعلى وجه التحديد ذلك الدور الذى يلعبه منطق المنافسة بين مختلف الأطراف (الدول المنتجة، المستهلكين، المشروعات.... الخ) وكذلك هياكل الأسواق وتطورها - فعلى أساس

- 
- (١) راجع : د. عبدالفتاح عبد المجيد، «استراتيجية التنمية...» مرجع سابق، ص ٣٨٥ - ٣٩١.
- (٢) يشير تقرير التنمية في العالم والصادر على البنك الدولى لعام ١٩٨١ إلى أن حجم الصادرات الصناعية للدول النامية المستوردة للبترو (ذات الدخل الضعيف) قد زاد بنسبة ٩٠٪ خلال السبعينات، إلا أن القوة الشرائية الناتجة عن إيرادات هذه الصادرات قد تدهور أكثر من ثلثها كنتيجة للانخفاض في الأسعار النسبية لهذه الصادرات....
- وبالنسبة للدول النامية (ذات الدخل المتوسط) فقد زاد حجم صادراتها من السلع الصناعية - خلال نفس الفترة بنسبة ٣٠٠٪، إلا أن نحو ثلث هذه الزيادة قد فقدت كنتيجة لانخفاض الأسعار النسبية لهذه الصادرات... راجع هذا التقرير، والذى سبقت الإشارة إليه (النسخة الفرنسية) ص ٢٦ وما بعدها.

درجات مختلفة ووفقا لنماذج متنوعة، يعتبر الجانب الأكبر من أسواق المواد الأولية في قبضة الاحتكارات التجارية. وهذا يعنى خضوع هذه الأسواق لتأثير الشركات القوية وذات الاستراتيجيات المتداخلة.. وعلى سبيل المثال، فإن شركة "Gill & Duffus" تتحكم في أكثر من نصف التجارة العالمية للكاكاو - وكذلك ثلاث شركات "Nestlé, Jacobs, Volkart" تتحكم في خمس التجارة الدولية للبن. كما أن ٨٠٪ من السوق العالمى لتجارة الحبوب الغذائية يخضع لخمس شركات Cargill, Continental, Louis-Dreyfus, André, Bunge.

أن ذلك يعنى أن القرارات المتعلقة بالأسعار وتمويل الأسواق ستكون لصالح هذه الشركات المحتكرة.. وفى بعض الأحيان، تستخدم هذه الشركات الأسعار كسلاح ليس لكسب الأسواق فقط وإنما أيضا لابعاد كل المنافسين(١).

### ٣ - تدهور معدل التبادل الدولى :

سبق أن أشرنا الى أهمية تطور معدلات التبادل الدولى فى اظهار الفوائد التى تعود على أطراف التبادل كنتيجة للتجارة الخارجية خلال فترة زمنية معينة.

- والواقع أن تطور معدلات التبادل الدولى فى غير صالح الدول النامية يعتبر أهم مشكلات التجارة الخارجية لهذه الدول على المدى الطويل..

- ويحدث التدهور فى معدل التبادل لدولة ما (م أ) عندما تتطور أسعار وارداتها(س و) على نحو غير مناسب أو مفيد مقارنة بأسعار صادراتها (س ص) - ومثال ذلك اذا ارتفعت أسعار الواردات بمعدلات أكبر وأسرع من أسعار الصادرات (حالة الدول المستهلكة للمنتجات البترولية خلال السبعينيات).

---

(١) لمزيد من التفصيل حول هذه النقطة، راجع :

- R. Sandretto; "Le Commerce...", op. Cit., p. 135.

وبكذلك - وعلى نحو مماثل - إذا انخفضت أسعار الصادرات مع ارتفاع أسعار الواردات (حالة الدول المنتجة للمواد الأولية خلال الثمانينيات) أو إذا كان انخفاض أسعار الصادرات بمعدلات أكبر وأسرع من أسعار الواردات.. وفي الحالات العكسية يتحقق التحسن في معدل التبادل (مثلا إذا ارتفعت أسعار الصادرات بمعدلات أسرع من أسعار الواردات : حالة الدول المصدرة للبترول خلال السبعينيات).

- وإذا كان معدل التبادل (م 1) يعبر عن العلاقة بين

$$\frac{\text{الرقم القياسي لأسعار الصادرات}}{\text{الرقم القياسي لأسعار الواردات}} = \frac{\text{س ص}}{\text{س و}}$$

في شكل نسبة مئوية، وذلك خلال فترة معينة تعتبر بدايتها (فترة الأساس) ونهايتها هي (فترة المقارنة)، فانه بذلك لا يعكس سوى العلاقة بين الاسعار، ومن ثم فانه يمكن لدولة تعاني من تدهور معدل تبادلها أن تعوض ذلك بزيادة في حجم صادراتها على نحو يمكن على أساسه أن تزيد معه القوة الشرائية لهذه الصادرات (ومثال ذلك حالة دولة ساحل العاج خلال الستينيات) ووفقا لذلك، فانه يمكن أحيانا استخدام تطور الرقم القياسي للقوة الشرائية للصادرات للتعبير عن تطور معدل التبادل وذلك بقسمة : س ص (١) × ك ص (١) ÷ س ص (٢) × ك ص (٢) / على س و (١) ÷ س و (٢) حيث تمثل : س ص (١)، س ص (٢) الرقم القياسي لأسعار الصادرات خلال فترتي الأساس والمقارنة على التوالي، س و (١)، س و (٢) الرقم القياسي لأسعار الواردات خلال فترتي الأساس والمقارنة على التوالي.. أما ك ص (١)، ك ص (٢) فتمثلان على التوالي الرقم القياسي لكمية الصادرات في فترتي الأساس والمقارنة.

- وكما سبق أن ذكرنا فان معدل التبادل الصافي يعبر عنه بالعلاقة  

$$\frac{\text{س ص}}{\text{س و}} \times 100$$
وحتى يمكن ايضاح تطور هذا المعدل، سنفترض - على نحو بسيط - أن دولة تصدر وتستورد منتجا واحدا وأن

أسعار تصدير واستيراد هذا المنتج ستتغير على النحو التالي خلال فترتين:

سعر التصدير للمنتج (أ) خلال الفترة الأولى (الأساس) = ٨٠ دولار،  
سعر الاستيراد للمنتج (ب) خلال فترة الأساس = ٩٠٠ دولار، سعر التصدير للمنتج (أ) خلال فترة المقارنة = ١٣٠ دولار، سعر الاستيراد للمنتج (ب) خلال فترة المقارنة = ١١٠ دولار. الرقم القياسي لسعر التصدير والاستيراد خلال فترة الأساس = ١٠٠ - الرقم القياسي لسعر تصدير المنتج (أ) في فترة المقارنة =  $162,5 = (100 \times \frac{130}{80})$ .

- الرقم القياسي لسعر استيراد المنتج (ب) في فترة المقارنة = ١٣٧,٥

$$100 \times \frac{110}{80}$$

وفي هذه الحالة فإن  $118 = 100 \times \frac{162,5}{137,5}$

أي أن تحسيننا قد طرأ على معدل التبادل نسبته ١٨ % ويرجع ذلك إلى أن نسبة الزيادة في سعر التصدير كانت أكبر من نسبة الزيادة في سعر الاستيراد (٦٢,٥ % مقابل ٣٧,٥ %).

- وفي حالة ما إذا ارتفع سعر التصدير خلال الفترتين من ٧٠٠ مثلاً إلى ١١٠٠ بينما ارتفع سعر الاستيراد من ٨٠ إلى ١٤٠، فإن ذلك سيسفر عن تدهور معدل التبادل بنسبة ١٨ % تقريباً بسبب ارتفاع نسبة الزيادة في أسعار الاستيراد عن تلك التي حدثت في أسعار التصدير (٧٥ % مقابل ٥٧ %).

- والآن ماذا عن تطور معدلات التبادل في الدول النامية ؟

لقد أثارت الإجابة عن هذا التساؤل نقاشاً واسعاً بداه الاقتصادى الأرجنتينى R.Prebisch في عام ١٩٥٠، عندما تناول تطور هذه المعدلات خلال الفترة من ١٨٧٦ إلى ١٩٣٨.. وقد انتهى «بريش» من مقارنته لتبادل السلع الصناعية المصدرة من الدول الصناعية إلى الدول النامية في مقابل المواد



الأولية التي صدرتها الثانية الى الأولى، الى أن معدل التبادل كان في غير صالح الدول النامية حيث انخفضت قيمته من ١٠٠ في فترة الأساس (١٨٧٦ - ١٨٨٠) الى ٨٥,٨ خلال الفترة (١٩٠٦ - ١٩١٠) وإلى ٦٤,١ خلال الفترة (١٩٣٦ - ١٩٣٨) (١). وقد أيد هذا التطور بعض الاقتصاديين الآخرين مثل «سنجر» و«ميردال» كما أيدته أيضا دراسة مشهورة للأمم المتحدة كشفت عن اطراد تدهور معدل التبادل الدولي في غير صالح البلاد المتخلفة منذ النصف الثاني من القرن التاسع عشر حتى الحرب العالمية الثانية، بحيث لم يعد لقدر من المنتجات الأولية أن يشتري من المنتجات المصنوعة في آخر الفترة أكثر من ٦٠٪ مما كان في مقدوره أن يشتريه في أولها (٢) وأشارت دراسة أخرى الى أن القوة الشرائية للمنتجات الأولية بالنسبة للمنتجات المصنوعة كانت تقل في عام ١٩٦٠ بنحو الربع، وذلك بالقياس الى عام ١٩٥٠ (٣).

. وتشير الاحصاءات الحديثة الى استمرار تدهور معدل التبادل التجارى للدول النامية، وعلى وجه الخصوص تلك الدول غير المصدرة للبترول... والجدول الآتى يوضح تطور الأرقام القياسية لمعدلات التبادل الصافية لمجموعات مختلفة من الدول خلال الفترة (١٩٦٠ - ١٩٨٧) أخذا في الاعتبار أن فترة الأساس هي عام ١٩٨٠ = ١٠٠.

(١) راجع في ذلك : R. Gendarme; "La pauvreté....", op. Cit., p. 298.

(٢) انظر في ذلك : G. Myrdal; "International Economy", 1956, P. 230.

(٣) S. Deil; "Trade Blocs and Common markets", 1963, p. 142.

وقد أشار إلى هذه الدراسة وكذلك الدراسة السابقة لـ G. Myrdal (الموجودة في الهامش السابق) د. محمد زكي شافعي، والتنمية الاقتصادية، الكتاب الثاني، ص ١٢٢.

١٩٨٧	١٩٨٢	١٩٧٦	١٩٧٠	١٩٦٠	مجموعات الدول / السنوات
					<b>الدول المتقدمة</b>
١١٤	١٠٠	١٠٩	١٢٢	١١٧	ذات اقتصاديات السوق :
٧٧	١٠٤	٧٩	٤٢	٥١	<b>الدول النامية :</b>
					الدول النامية المصدرة
٦٣	١١٦	٦٣	١٩	٢٢	للبنترول
					الدول النامية غير
٩٢	٩٠	١١٧	١٢٥	١٢٠	المصدرة للبنترول
					الدول النامية المصدرة
١٠٠	٩٤	١٣٤	١٥٨	١٢٧	للسلع الصناعية
٨٥	٩١	١١٥	١١٩	١١٥	الدول النامية الأقل تقدما :

Source : CNUCED; Handbook of international Trade & Development Statistics", 1988, cité par : J. BRASSEUL; " Introduction a l'économie du développement", Paris, 1989, p. 75.

- ويلاحظ من بيانات هذا الجدول أن تحسنا قد طرأ على معدلات التبادل بالنسبة للدول النامية المصدرة للبنترول وقد استمر هذا التحسن حتى عام ١٩٨٢، إلا أن هذه المعدلات قد تدهورت بعد ذلك. وفيما يتعلق بالدول النامية في مجموعها فإن التدهور في معدلات تبادلها كان هو السمة الواضحة طوال هذه الفترة باستثناء عام ١٩٨٢..

- ومن النتائج السلبية لتدهور معدلات التبادل يمكن أن نشير الى :

(١) أضعاف القدرة على الاستيراد : وهذه القدرة =  $\frac{\text{س م}}{\text{س و}} \times \text{ك ص}$

فمثلا اذا انخفض س ص لدولة ما بنسبة ٥٪ عن سنة الاساس = ١٠٠  
بينما ارتفع س و بنسبة ١٠٪ فان معدل تبادلها يصبح مساويا لـ ٨٦,٣٦٪ =  
 $(\frac{90}{110} \times 100)$ . ان ذلك يعنى تدهور معدل التبادل لهذه الدولة بنسبة  
١٣,٦٤٪. وحتى يمكن زيادة القدرة على الاستيراد، فان هذه الدولة يجب أن  
تزيد كمية صادراتها حتى يرتفع الرقم القياسى لكمية الصادرات (ك ص)..  
فاذا استطاعت أن تزيد هذا الرقم بنسبة ٢٠٪ مثلا، فان قدرتها على الاستيراد  
يمكن أن تزيد بنسبة ٢,٦٣٪ على الرغم من انخفاض معدل تبادلها الدولى  
 $(\frac{120 \times 90}{110} = 98,18) (١)$ .

(ب) زيادة المديونية الخارجية للدول النامية ذات معدلات التبادل  
المتدهورة لتعويض الفقد الناتج عن هذا التدهور.

(ج) زيادة العجز فى ميزان المدفوعات واستمرار تبعية الاقتصاديات  
النامية للدول المتقدمة.

---

(١) راجع د. عبدالفتاح عبد المجيد، «استراتيجية التنمية...» مرجع سابق، ص ٣٨٦ وما  
بعدها.

## المبحث الثالث أهمية تكوين رأس المال البشري في الوطن العربي

### تقديم :

- في كتابه الكريم يقول الحق تبارك وتعالى : " ولقد كرّمنا بني آدم وحملناهم في البر والبحر ورزقناهم من الطيبات وفضلناهم على كثير ممن خلقنا تفضيلاً " <sup>(١)</sup> . ولا شك أن هذا التكريم والتفضيل للإنسان " خليفة الله في الأرض " يؤكد دوره - أي دور الإنسان - في عمارة الكون والارتقاء بمستوى المعيشة ، مستخدماً في ذلك ما وهبه الله من راحة عقل وما أوتي من علم ومعرفة .

- هذا الأعمار للكون والارتقاء بمستوى معيشة البشر ، أضحى مرادفاً - في الفكر الاقتصادي المعاصر - لما يسمى بعملية التنمية Development ، كما أضحى القاسم المشترك بين الحضارات يتمثل في العودة والاحتكام إلى العقل <sup>(٢)</sup> ويتجلى الجانب العقلي في حضارة العصر الحالي في المستوى العلمي والتعليمي الذي تبلغه المجتمعات ، وكذلك في التطبيقات التي نتجت عنه في مجال التصنيع بمختلف جوانبه <sup>(٣)</sup>

---

(١) سورة الإسراء ، الآية رقم (٧٠) .

(٢) زكي نجيب محمود ، " الحضارة وقضية التقدم والتخلف " ، ١٩٧٥

(٣) معين زيادة ، " معالم على طريق تحديث الفكر العربي " ، سلسلة عالم المعرفة . العدد رقم

١١٥ ، الكويت .

- ومنذ حصول معظم بلدان العالم الثالث - بصفة عامة - وأقطار الوطن العربي - بصفة خاصة - على استقلالها السياسي خلال النصف الثاني من القرن الحالي ، إنتشرت في ساحة الفكر الاقتصادي نظريات متعددة للتنمية والنمو الاقتصادي <sup>(١)</sup> ، كما تعددت - ومنذ الستينات - المفاهيم التي أعطيت للتنمية : ( التنمية الحقيقية ، التنمية الشاملة ، التنمية الاقتصادية والاجتماعية ، التنمية الحضارية ، التنمية المتكاملة ، التنمية المتوطنة endogenous ... الخ . ورغم هذا التعدد في نظريات التنمية ومفاهيمها ، فقد أصبح واضحاً ، وكما أثبتته الوقائع وتجارب التنمية ، وأكده الدراسات النظرية والتطبيقية ، أن تنمية الطاقات البشرية هي عماد أي مشروع للتنمية في أي مجتمع ، ولكنها تكتسب أهمية خاصة في الوطن العربي ، إذ على خلاف الأفكار الشائعة عن ثراء الوطن العربي ، ليست المنطقة العربية غنية - في الأجل الطويل - إلا بالبشر ، وفقط إذا تمت تنمية طاقات العرب بما يمكنهم من المشاركة الفاعلة في مشروع للتنمية <sup>(٢)</sup> .

---

(١) يمكن التمييز بين حالة النمو الاقتصادي من ناحية وحالة انطلاق عملية التنمية وتاصيلها من ناحية أخرى : فالأول يمكن أن تكون وليدة مصادفة أو ظرف عابر ، يسمح بتبدل إيجابي في حجم الناتج القومي أو الصادرات ... ، أما حالة التنمية الحقيقية والتي هي وليدة لتبدلات عميقة وواسعة ، فإنها لا تتأثر بمصادفات عابرة ، ولا يمكن أن تتم إلا عبر أجيال من العمل والهدف الدؤوب . " راجع في ذلك " د. يوسف الصايغ ، " التنمية العربية والمثلث الحرج " ، في " التنمية العربية - الواقع الراهن والمستقبل " ، سلسلة كتب المستقبل العربي (٦) ، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ، ١٩٨٥ ، ص ١٠٢ .

(٢) د. نادر فرجاني ، " عن غياب التنمية في الوطن العربي " ، دراسة منشورة في : التنمية العربية - الواقع والمستقبل ، مرجع سابق ، ص ٦٢ .

- إن التحديات الكثيرة التي أضحت الوطن العربي يواجهها ، في ظل التغيرات الكبرى التي يشهدها العالم الآن ، أصبحت تحتم على أقطاره مجتمعة الإهتمام بتنمية الطاقات الانتاجية للبشر فيه ، " إن معدات العالم المتقدم لايمكن أن تحقق لنا تقدماً إذا لم يكن الإنسان مبدعاً لذلك .. ولنتعرف جميعاً بأن إنساننا العربي مازال في أحسن أحواله .. مستخدماً أو مستهلكاً أو منبهرأ به—ذا التقدم " <sup>(١)</sup> . وإذا كان تكوين رأس المال البشري في الوطن العربي يكتسب الآن أهمية بالغة ، فماذا يقصد بتكوين رأس المال البشري ؟ وكيف يتكون ؟ وما هي مؤشرات تكوينه في الوطن العربي ؟

نحاول في هذه الدراسة الموجزة الإجابة عن هذه التساؤلات كما يلي :

### أولاً : مفهوم رأس المال البشري وأهميته :

١- تعددت التعريفات التي أعطيت لرأس المال البشري Human Capital ، ومع ذلك ، فإن تأمل هذه التعريفات يؤدي إلى الاقتناع بأنها تدور حول محور رئيسي يتمثل في الاستثمار في الإنسان ومن أجله ليكتسب علماً أوسع ، وفكراً أعمق ، وتدريباً وإبداعاً أكثر ، وتغذية أفضل ، وصحة وقدرة على الانتاج أكبر <sup>(٢)</sup> .

---

(١) د . سعيد عبد الله حارب ، " التحديات ومستقبل التربية في العالم العربي " . مقال منشور في

صحيفة البيان ، بتاريخ ١٧/١/١٩٩٦ ، ص ٢٥ .

(٢) د . عبد الله الصمدي ، " رأس المال البشري وعلاقته برأس المال المادي " . دراسة منشورة في

مجلة : الأمن والقانون ، الصادرة عن كلية شرطة دبي ، السنة الأولى - العدد ٢ . يوليو

١٩٩٣ ، ص ٣٦٤ وما بعدها

- ومن هذه التعريفات : رأس المال البشري يعني الانفاق على الإنسان لزيادة دخله في المستقبل <sup>(١)</sup> ، كما أنه يعني مجموعة الصفات النوعية للعمل ، أي أنه رأس المال المندمج في الإنسان <sup>(٢)</sup> ، أو يقصد به " مجموع المهارات والخبرة لليد العاملة اللازمة لاستغلال رأس المال المادي ، وكذلك المستوى الصحي الذي يسمح بالمحافظة على مقدرة القوى العاملة " <sup>(٣)</sup> . إن رأس المال البشري مثله في ذلك مثل رأس المال المادي ينتج عن الأنشطة الإنسانية السابقة : فنوعية العمل المنتج ( أو الخصائص الانتاجية للعمل ) تعتبر نتيجة تحققت بواسطة الاستثمار في الإنسان ، ومن أشكال هذا الاستثمار : التعليم العام والفني كمصدر لزيادة كفاءة رأس المال اليدوي manuel والثقافي Intellectual ، والرعاية الصحية والطبية كمصدر لزيادة القدرة الانتاجية للعمل البشري . وبهذا المعنى فإن رأس المال البشري يكون ضرورياً لاستيعاب رأس المال المادي ، وضرورياً كذلك لتكوين رأس المال المادي واستخدمه وتطويره <sup>(٤)</sup> .

وفي مؤلفه القيم " لا ثروة سوى البشر " والذي حصل به " شولتز Schultz " على جائزة نوبل ، عرّف هذا الكاتب رأس المال البشري ( الاستثمار في البشر ) بأنه يتمثل في الارتفاع بالصفات النوعية للسكان وتقدم المعرفة . ويرى أن الأنشطة

M BLAUG : " The Empirical Status of Human Capital Theory .. , The Journal of Eco . Literature , n 3 , 1967 , p . 827 . (١)

T W . SCHULTZ : " Investment in Human Capital " , A . E . r , Mars , 1963 , P 1 - 17 (٢)

M . RIBOUD : " Accumulation du Capital humain " , Paris , 1968 , P . 3 . (٣)

P GUILLAMONT " L'Absorption du Capital " , Paris , 1971 , P . 175 et su . (٤)

الرئيسية التي تساهم في تكوين رأس المال البشري هي : التعليم والصحة ، الرعاية الصحية للأطفال ، الخبرات العائلية المكتسبة ، والتكوين أو التدريب المهني <sup>(١)</sup> .

وإذا كان رأس المال البشري يتكون نتيجة الاستثمار في المجالات المشار إليها ( التعليم ، الصحة ، التدريب ) ، فإن هناك بعض الخصائص التي تميزه عن رأس المال المادي ( الأجهزة ، الآلات والمعدات - المنشآت ... الخ ) . ومن هذه الخصائص المميزة نشير إلى ما يأتي <sup>(٢)</sup> :

أ - إن رأس المال البشري لا يمكن فصله عن مالكه لأنه يندمج فيه . بينما يوجد هذا الفصل بالنسبة لرأس المال المادي .

ب - إن رأس المال البشري ليس منتجاً فقط للسلع والخدمات بل يستهلكها أيضاً .

ج - إن لرأس المال البشري بعض الأفضليات والحاجات التي يتطلب إشباعها ، وهذا مالا نجده في رأس المال المادي .

د - إن إنتاجية رأس المال البشري لا تتوقف فقط على النواحي التقنية البحتة ، بل هناك البواعث والدوافع الذاتية والخارجية معاً .

هـ - لا يمكن التخلي عن رأس المال البشري لمجرد أنه أصبح قديماً من الناحية الانتاجية كما هو الأمر بالنسبة لرأس المال المادي .

و - لا يمكن بيع أو إعادة بيع رأس المال البشري كما هو الحال في رأس

---

(١) T w SCHULTZ , IL de richesse , que d 'hommes : " , Paris , 1983 , p . 41

(٢) I. THUROW , " Dangerous Currents " , Random House , - N y 1983



المال المادي <sup>(١)</sup> . ويتلاشى رأس المال البشري بوقاة الإنسان : بينما يتحول رأس المال المادي إلى مواد أولية من جديد بعد بيعه كنفاية أو خردة .

ز - ولعل الفارق الأساسي بين رأس المال المادي ورأس المال البشري يتمثل في أن الأخير لا يخضع لعملية الاهتلاك ( الاندثار ) التي يخضع لها الأول ، بل على العكس تماماً فكلما زاد استخدامه زادت قيمته الاجتماعية نتيجة تراكم الخبرة والمعرفة وإزدياد القدرة الانتاجية والمهارة الخاصة إذا ما اقترن ذلك ببرامج مستمرة للتدريب داخل العمل أو خارجه <sup>(٢)</sup> .

٢- وفيما يتعلق بأهمية تكوين رأس المال البشري في عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية ، نجد أن الاعتراف بهذه الأهمية لا يرجع فقط إلى الدراسات النظرية والتجارب التنموية المعاصرة ، وإنما يرجع إلى الجهود القديمة . ففي عام ٤٧٩ قبل الميلاد نجد أحد الحكماء الصينيين يقول : " إذا كنت تخطط لسنة فاغرس بذرة ، وإذا كنت تخطط لعشر سنوات فازرع شجرة . وإذا كنت تخطط لمائة عام فعلم الناس ، فعندما تزرع بذرة مرة واحدة فإنك تحصد محصولاً واحداً ، وعندما تعلم الناس تحصد مائة محصول " . وكذلك أشار رواد الفكر الاقتصادي التقليدي ( آدم سميث ١٧٧٦م ، د . ريكاردو ، الفريسد مارشال

---

(١) حيث أن الشراء والبيع يكون لخدمة العامل أو المهندس أو الطبيب أو المحامي أو المدرس . الخ وليس لأشخاص هؤلاء .

(٢) د أحمد منير نجار . " الجدوى الاقتصادية والاجتماعية للانفاق التعليمي " . دراسة منشورة في مجلة آفاق اقتصادية . الصادرة عن إتحاد غرف التجارة والصناعة في دولة الإمارات العربية المتحدة . رقم ٢٦٣ المجلد ١٧ . ١٩٩٥ . ص ٧٧

١٨٩٠م ، إلى وجود علاقة إيجابية بين التعليم والمعرفة والخبرة من ناحية ، وبين الانتاجية من ناحية أخرى <sup>(١)</sup> .

ومن المفكرين العرب نجد ابن خلدون مثلاً يربط في مقدمته بين التعليم والتنمية ، وكذلك نجد محمد عبده يقول في جريدة " الوقائع المصرية - مارس ١٨٨١م " ، " .... وماذا تصنع الوسائل المهنية إذا لم نجد من يستعملها فيما هي وسيلة له ، وأي شيء تفيد الغرض إذا لم تصادف من ينتهزها ، وهل يقطع السيف الصقيل بلا بطل ؟ كلا ، فما فقر البلاد إلا قلة الراشدين فيها ، وما غناها الحقيقي إلا كثرة المهتمين " . وفي مجلة الأستاذ - الجزء الثاني - في أغسطس عام ١٨٩٢ ، يقول عبدالله النديم : " إن وفرة العدد والتجمع لا يعني شيئاً عن الفراغ من العلوم والصنائع الموصلين إلى توسيع دائرة العمران وحفظ الوطن من العاديات ... " <sup>(٢)</sup> .

أ - إن الصحوة الاقتصادية السريعة لألمانيا واليابان بعد الحرب العالمية الثانية بيّنت بجلء أن الجزء الأكبر من رأس المال في هذين البلدين لا يكمن في أدوات الانتاج المادية والتي كانت قد تحطمت ، ولكنه يكمن في منشآتها العلمية والأيدي العاملة الخبيرة والمدرّبة . وهنا - كما يقول الاقتصادي الفرنسي أ . سوفي : " A . Sauvt " :

---

(١) أشار إلى ذلك تقرير البنك الدولي عن التنمية في العالم لعام ١٩٩١ ، ص ٧٢

(٢) أشار إلى ذلك د . سميد إسماعيل على ، وذلك في تقديمه لكتاب عن " العائد الاقتصادي المتوقع من التعليم العالي " للدكتور إسماعيل دياب ، من سلسلة قضايا تربوية رقم (١) . القاهرة ، ١٩٩٠ ، ص ٨ - ٩ .

” عندما يفقد الرجال مهاراتهم وخبراتهم فإن أقوى وأكثر دولارات العالم لا يمكنها أن تخلق الثروة ” <sup>(١)</sup> .

- لقد قطعت اليابان شوطاً كبيراً في مضمار التقدم في كافة المجالات . وتحولت من دولة زراعية في منتصف الخمسينات من القرن الماضي إلى واحدة من أكبر الدول الصناعية في العالم ، وثاني أكبر إقتصاد في العالم بعد الولايات المتحدة الأمريكية ؛ وبينما كان الناتج القومي الإجمالي الياباني يمثل ٢,٣٪ فقط من إجمالي الناتج العالمي في عام ١٩٥٥ ، إزدادت تلك النسبة لتصل ١٦٪ في بداية التسعينات . واليابان بلد فقير في ثرواته وموارده الطبيعية ، ولكنه غني بثروته البشرية ، تلك الثروة ، كانت ومازالت تكون الأصول والاستثمارات الحقيقية في التنمية الاقتصادية فسي اليابان <sup>(٢)</sup> .

ب - وفي بداية الستينات من القرن الحالي أشارت دراسة إلى أن العوامل التقليدية للإنتاج ومن أهمها رأس المال المادي والموارد الطبيعية في الولايات المتحدة الأمريكية قد ساهمت فقط بنسبة تتراوح بين ٣٠ ، ٦٠٪ من النمو الاقتصادي . بينما ساهمت العوامل الأخرى وهي ارتفاع مستوى خبرة اليد العاملة والتقدم التكنولوجي في النسبة الأخرى المتبقية من النمو الاقتصادي في أمريكا ، وكان ذلك راجعاً إلى ارتفاع مستوى التعليم والتدريب <sup>(٣)</sup> .

---

(١) A SAUVY . “ La Belgique et la Hollande ou le lièvre et La tortue “ , Direction . Juin , 1961 , P 569

(٢) د . جمال الدين الخازندار ، “ اليابان : المعجزة الاقتصادية والعقيدة الإدارية ” ، القاهرة .

١٩٩٥ ، ص ٨ - ٩

(٣) M DEDEAUVAIS : La nation de capital humain , Revue Inter des Sc . Sociales . n 4 . 1962 . p 711 - 720

وفي بداية الثمانينات من القرن الحالي ، أشارت دراسة أخرى إلى أن أربعة أخماس الدخل القومي الأمريكي تأتي من الأجور والموارد الأخرى للعمل . بينما يأتي الجزء المتبقي والأقل من دخول الملكية ، ويدل ذلك على ارتفاع قيمة الوقت للعمل البشري <sup>(١)</sup> .

ج - وما يؤكد أهمية رأس المال البشري تشابهه في كثير من الصفات مع رأس المال المادي من ناحية وتكامله معه في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية من ناحية أخرى :

فمن حيث التشابه نجد كليهما يعمل بآلية الامتناع عن الاستهلاك الجاري لإدخار الموارد اللازمة لتكوينهما ، كما أن كلاهما يحتاج إلى ( فترة تفريخ ) قد تطول أو تقصر ، وهي بلا شك أكثر طولاً في رأس المال البشري ، وكما يقول A. Savury " فإنه من أجل إنتاج أداة من الأدوات ، فإنه يكفي ساعتين أو ثلاث ساعات ، أو شهرين أو ثلاثة من أجل إنتاج آلة ، وستين أو ثلاث من أجل إقامة مصنع ، ولكن من أجل بناء إنسان فإنه يجب التضحية بكثير جدا من الوقت والتكاليف ، وهذه الأخيرة هي التي نسميها الاستثمارات في رأس المال البشري <sup>(٢)</sup> . كما يتشابه النوعان في أنه يمكن للنقص المحلي فيهما أن يواجهه عن طريق الاستيراد ( استيراد استثماري في حالة التكوين لرأس المال المادي .

---

(١) T W SCHULTZ , " IL n'est de richesse que d'hommes , op . cit , p . 7 - 8 .

(٢) A SAUVY , " Malthus et les deux Marx , Paris , 1963 , p . 277 .

واستيراد الخبرة والمهارة في حالة رأس المال البشري<sup>(١)</sup>

**ومن حيث التكامل** نجد أن من أهم مظاهره : ضرورة رأس المال البشري لتكوين رأس المال المادي ، حيث أن تحقيق الاستثمارات يتطلب توافر مهارات عامة مثل عقلية رجال الأعمال ، وكذلك توافر القدرة على التجديد والابتكار . ومن ثم فإن زيادة معدل هذه الاستثمارات يستلزم تنمية هذه القدرة . ومن مظاهر التكامل أيضا نجد أن وجود رأس المال البشري أمر حتمي لاستعمال رأس المال المادي ، وفي هذا المجال نلاحظ أن القول بأن بعض المعطيات النفسية والإجتماعية يعتبر ضرورياً من أجل استيعاب رأس المال المادي ، لا يعني ذلك بأن الوسط البشري le milieu humain يجب أن يتلاءم مع أي رأس مال مادي . وإنما الأمر الأكثر قبولاً هو وجوب أن يكون رأس المال المادي ملائماً للظروف النفسية والإجتماعية للوسط البشري الذي يستقبله<sup>(٢)</sup> .

- إن تكوين رأس المال البشري هو عملية نمو الرصيد الإنساني في شكل مهارات ومعارف ومن ثم إرتفاع في قدرته الانتاجية . وعلى ذلك ، فقد حظي التعليم بالأهمية الكبرى في التحليل الاقتصادي باعتباره من أهم مكونات رأس المال

---

(١) مع اختلاف الحال في التوطين اختلافا جوهريا ، وذلك أن استيراد رأس المال المادي قد يضاف إلى الرصيد القومي ليصبح جزءا منه ، أما استيراد الخبرة والمهارة البشرية ، فإنها إذا لم تؤدي إلى تكوين وزيادة المهارات المحلية ، فإنها لا تضيف أي شيء . ومتى عادت إلى موطنها الأصلي أدت إلى نقص ونتائج سلبية . راجع في ذلك .

د . أحمد منير تاجر : " الجدوى الاقتصادية .... " ، مرجع سابق ، ص ٧٧ .

R . BARRE ; " Economic Politique " , T . I , Paris , 1975 , p . 399 .

(٢)

البشري . وفي هذا المجال أشارت دراسات متعددة إلى وجود علاقة طردية بين مستوى التعليم من ناحية ومستوى الانتاجية والنمو الاقتصادي من ناحية أخرى : ففي خلال الفترة ( ١٩٣٠ - ١٩٦٠ ) توصلت إحدى الدراسات إلى أن تطور التعليم في الولايات المتحدة الأمريكية قد ساهم بنسبة ٢٣٪ من معدل الزيادة في دخلها القومي <sup>(١)</sup> . كما أشارت دراسة أخرى قام بها Psacharopoulos ونشرت في عام ١٩٨٤ إلى أن نسبة مساهمة التعليم في النمو الاقتصادي قد بلغت ٢٥٪ في كندا ، ١٥٪ في الولايات المتحدة الأمريكية ، ١٤٪ في بلجيكا ، ١٢٪ في بريطانيا ، ١٦،٥٪ في الأرجنتين ، ١٥،٩٪ في جمهورية كوريا . ٢٣،٢٪ في غانا ، ١٦٪ في نيجيريا <sup>(٢)</sup> . وفي تقريره عن التنمية في العالم لعام ١٩٩١ . أشار البنك الدولي إلى أن سنة إضافية من التعليم قد أدت إلى زيادة الانتاج الزراعي بنسبة ٢٪ في جمهورية كوريا ، وبنسبة ٥٪ في ماليزيا . وفي المشروعات المملوكة للأسرة في المناطق الحضرية في بيرو ، أتضح أن للتعليم تأثيراً حاسماً على الدخل أكثر من تأثير رأس المال المادي ، ومن ثم فإن إتاحة سنة إضافية من التعليم للمزارعين يمكن أن تؤدي إلى زيادة أخذهم بأشكال التكنولوجيا الحديثة في مجال الزراعة بنسبة ٤٥٪ ، وفي تايلاند ، وُجد أن احتمال استخدام المزارعين ( الذين حصلوا على أربع سنوات فقط من التعليم ) للمدخلات الكيميائية الجديدة . يزداد ثلاث مرات عنه بالنسبة للمزارعين الذين حصلوا على تعليم يتراوح بين سنة

(١) G. psacharopoulos , M. Woodhall , L'Education Pour le developpement - une Analyse des choix d investissement , Economica , Paris , 1988 , p . 16

(٢) G. Pascharopoulos . The Contribution of Education to Economic Growth : International Comparison " . Cambridge , Mass . : Ballinger , 1984 , P . 337

واحدة وثلاث سنوات<sup>(١)</sup> .

د - ونظراً للأهمية الخاصة للبحث العلمي في مجال التنمية باعتباره مكملاً ضرورياً للتعليم كأحد المكونات الهامة لرأس المال البشري ، نجد أن الدول المتقدمة توليه قدراً عظيماً من الاهتمام لما له من أثر حيوي وإيجابي على معدلات النمو الاقتصادي منها . وفي هذا المجال نشير إلى فرنسا كمثال لإحدى الدول المتقدمة ، فقد إرتفعت النفقات الاستثمارية في مجال أبحاث التنمية - Recherche Developpement بأقسامها الثلاث ( الأبحاث التطبيقية ، الأبحاث النظرية المتعمقة ، أبحاث تنمية المنتجات الجديدة وتطويرها ) خلال الفترة ( ١٩٧٠ - ١٩٨٥ ) من ٨٣٢٢ مليون فرنك إلى ٦٢٢٠٠ مليون فرنك ، وكان معدل زيادة هذه النفقات في عام ١٩٨٥ مساوياً لـ ٦,٨٪ بالنسبة لما أنفق في عام ١٩٨٤ ، وهذا يعني أن هذا المعدل للزيادة أكبر بنحو سبعة أضعاف من معدل الزيادة في الناتج المحلي الفرنسي والذي بلغ فقط ١,١٪<sup>(٢)</sup> . وقد تبين من دراسة أجريت في هذا المجال أن فعالية هذه النفقات الاستثمارية كانت أكبر من تلك التي أنفقت في تكوين الاستثمارات المادية<sup>(٣)</sup> .

هـ - وإذا كان ما تقدم يمثل لمحة عن أهمية تكوين رأس المال البشري من خلال التعليم والبحث العلمي ، فإن الاستثمار في المكونات الأخرى لرأس المال

(١) البنك الدولي ، تقرير عن التنمية في العالم ، ١٩٩١ ، مرجع سابق . ص ٧٧

(٢) P CASPAR . C. AFRIAT ; " L 'investissement intellectuel " , Economica , Paris . 1988 . p. 34 .

(٣) Philippe , Cunco ; " Impact de la recherche - developpement sur la productivite industrielle " : Economie et statistiques , n° . 164 , mars , 1984 .

البشري ( مثل الصحة ، والغذاء ، والتدريب ) لا يقل أهمية عن الاستثمار في مجال التعليم والبحث العلمي .

إن الاستثمارات في مجال الصحة والغذاء تؤدي إلى تحسين المقدرة على العمل ، وهذا بدوره يؤدي إلى زيادة الانتاجية ، ومن ثم تحسين مستوى المعيشة . وقد قُدر أن الأيام التي يتغيب فيها العامل عن عمله بسبب المرض في الدول النامية أكثر منها في الدول المتقدمة ، وكذلك قُدر أن الدخل المحتمل فقده نتيجة للمرض في ثمانية من البلدان النامية يتراوح ما بين ٢.١٪ و ٦.٥٪ من جملة الكسب السنوي في المتوسط . كما أن زيادة الانفاق الصحي بنسبة ١٠٪ تؤدي إلى انقاص وفيات الأطفال بنسبة ٠.٨٪ ، وكذلك فإن زيادة الدخل بنسبة ١٠٪ تؤدي إلى انقاص وفيات الأطفال بنسبة ١.١٪ ، وفي الحالة التي تستخدم فيها المصروفات الحكومية في المجال الصحي بكفاءة مضاعفة ، فإن زيادة في نصيب الفرد من الانفاق على الصحة ( في البلدان التي ترتفع فيها وفيات الأطفال الرضع ) بمقدار دولار واحد تؤدي إلى انقاص معدل وفيات الأطفال بنسبة ١٦ في الألف <sup>(١)</sup> .

- وفيما يتعلق بالغذاء ، أشارت دراسة لمنظمة الصحة العالمية (١٩٧٣) شملت أكثر من ١٥ منطقة في أمريكا اللاتينية . إلى أن نقص التغذية للأطفال غير مكتملي النمو أو الوزن عند الولادة يصاحب ٥٧٪ من كل وفيات الأطفال ، وبذلك يؤدي سوء التغذية إلى وفاة أكثر من نصف المواليد <sup>(٢)</sup> . إن ذلك يعني قضاء كاملاً

---

(١) راجع أمثلة أخرى لدور الرعاية الصحية كأحد مكونات رأس المال البشري في دراستنا " رأس المال

البشري وعلاقته برأس المال المادي " ، مرجع سابق ، ص ٢٧٣ - ٢٧٤

(٢) إيكهولم ( إريك ) - " الصحة للجميع " - ترجمة د محمد عبد اللطيف إبراهيم .



على إمكانية تكوين رأس المال البشري في المستقبل .

-----

## ثانياً : بعض مؤشرات تكوين رأس المال البشري في الوطن

### العربي :

- لاشك أن كل مظاهر التقدم الحضاري المعاصر والذي يشهدها العالم كله إنما هي نتاج للعلم والفكر وإبداع العقل البشري ، ومع ذلك فلا يمكن أن يتكافأ المنتجون لأنوات هذا التقدم مع المستهلكين لها . وفي إطار ثورة المعلومات والتقدم التكنولوجي ، تشير الاتجاهات المالية إلى تكريس التقسيم الدولي للعمل بين الدول الصناعية ودول العالم الثالث ( ومن بينها بالطبع الدول العربية ) على أساس من التفوق في العلم والتكنولوجيا ، وبخاصة في إنتاج المعلومات وانتقالها واحتكارها . باعتبارها الأداة الهامة في اتخاذ القرار وتسيير أمور الاقتصاد والسياسة والتقدم بصورة عامة .

- والوطن العربي الذي يبلغ عدد سكانه أكثر من ٢٢٥ مليوناً ( في عام ١٩٩٠ ) ويشتمل على ٢١ قطراً ، رغم موارده الطبيعية المتنوعة : وموقعه الممتاز على خريطة العالم ، ومساحته الشاسعة ( ١٤ مليون كيلومتر مربع ) ، مازالت تفصل بينه وبين الدول الصناعية فجوة واسعة فيما يتعلق بمؤشرات تكوين رأس المال البشري . " ولعل قضية التخلف الاقتصادي في الوطن العربي قضية ترتبط

وبشكل مباشر بالنظام التعليمي السائد التي غلبت عليه استراتيجيات الكم بدلاً من استراتيجيات النوع <sup>(١)</sup> »

ويتحدث العربي عن موارده وإمكاناته ، وبخاصة عن نفطه وغازيه . كما يتحدث أحياناً عن ضخامة حجم سكانه ، ولعل بعض المؤشرات التي سوف نوردتها فيما يلي ، تدعونا إلى قدر من التأمل والمراجعة لمسيرتنا الراهنة أملاً في أحداث ثورة قومية حضارية في مُقبل الأيام :

#### ١- في مجال التعليم والبحث العلمي :

أ - لا يمكن إنكار الجهود التي بذلت في مختلف أقطار الوطن العربي من أجل محو الأمية ، وذلك منذ حصول هذه الأقطار على استقلالها السياسي خلال النصف الثاني من القرن الحالي . وتشير الإحصائيات المتاحة إلى أن عدد التلاميذ الملتحقين المستوى الأول ( الابتدائي ) في الوطن العربي قد ارتفع من ١٢,٦ مليون في سنة ١٩٧٠ إلى ٣٠,٢ مليون في سنة ١٩٩٠ ، وقد زاد معدل الالتحاق بهذا المستوى التعليمي من ٦٥٪ إلى ٩١٪ خلال هذه الفترة . ورغم ذلك فقد إزداد العدد المطلق للأميين والأميات - خلال ذات الفترة - من ٤٩ مليوناً إلى ٦٤ مليوناً ، ومن المتوقع أن يصل هذا العدد إلى حوالي ٤٠ مليوناً عام ٢٠٠٠ . ورغم حدوث تطور إيجابي في إنخفاض نسبة الأمية لدى الكبار فإن هذه النسبة مازال أكثر من ٥١٪ في عام ١٩٩٠ <sup>(٢)</sup> . وتشكل الاناث النسبة الكبرى في حجم الأمية

(١) عادل فهمي بدر ، " التنمية العربية بين النظرية والواقع " ، دار الجامعات المصرية .

الاسكندرية ، ١٩٩٠ ، ص ٢٠٠

(٢) د . حامد عمار ، " التنمية البشرية في الوطن العربي " ، القاهرة . ١٩٩٢ . ص ١٤٦

في الوطن العربي إذ ارتفع عددهن من ٢٩ مليوناً في عام ١٩٧٥ إلى ٤٣.٢ مليوناً في عام ١٩٩٥ ، ومن المتوقع أن يصل هذا العدد إلى ٤٤ مليون في عام ٢٠٠٠<sup>(١)</sup> .  
وتجدر الإشارة هنا إلى نسبة الأمية بين الكبار ثد تلاشت أو كادت تتلاشى في معظم الأقطار المتقدمة ( الدول الصناعية ) .

ب - وفيم يتعلق بالتعليم العالي ، يلاحظ أن عدد الطلاب الملتحقين به بالوطن العربي قد تضاعف تقريباً خلال الفترة من عام ١٩٧٠ إلى عام ١٩٨٥ . كما ارتفع معدل الالتحاق الإجمالي من ٤٪ إلى ٩,٨٪ . وخلال هذه الفترة ارتفع عدد الطلاب في هذا المستوى التعليمي من ٣٦ طالباً لكل ١٠,٠٠٠ من السكان إلى حوالي ٩٥ طالباً ، ومع ذلك نجد أن هذا المعدل في الدول الصناعية قد بلغ حوالي ٢٠٠ طالب في عام ١٩٨٥<sup>(٢)</sup> . وتشير بعض الاحصائيات إلى أن نسبة المقيددين في التعليم العالي في بعض الدول العربية تقل عشرات المرات عن هذه النسبة في بعض الدول المتقدمة ، ففي السودان مثلاً ، وخلال الفترة ( ١٩٦٥ - ١٩٨٧ ) ارتفعت هذه النسبة من ١٪ إلى ٢٪ ، بينما ارتفعت في الولايات المتحدة الأمريكية من ٤٠٪ إلى ٦٠٪ خلال ذات الفترة<sup>(٣)</sup> .

ج - ورغم أهمية الاتفاق على التعليم كاستثمار انتاجي في رأس المال

---

(١) د . سعيد عبد الله حارب ، " التحديات ... ومستقبل التربية في العالم العربي " ، مرجع سابق

، ص ٢٠ .

(٢) راجع : مجلة " التربية الجديدة " ، المبدان : ٤١ ، ٤٢ ، عام ١٩٨٧ ، ص ١٢٧ .

(٣) د . فليح حسن خلف ، " إقتصاديات الوطن العربي " ، الجامعة المفتوحة ، القاهرة . ١٩٩٤

البشري - كما سبق أن أشرنا - إلا أن المقارنة في هذا المجال بين الدول النامية ( بصفة عامة ) والدول العربية ( بصفة خاصة ) وبين الدول المتقدمة ، توضح لنا فجوة مازال متسعة بين نصيب الفرد من هذا الانفاق في هذه المجموعات الثلاث من الدول : فطبقاً لاحصائيات اليونسكو ، وخلال الفترة ( ١٩٧٥ - ١٩٨٦ ) ، زاد نصيب الفرد من نفقات التعليم في الدول النامية من ١٤ إلى ٢٧ دولاراً . وفي الدول العربية من ٦٢ إلى ١٤١ دولاراً ، بينما كان هذا في الدول الصناعية قد ارتفع من ٢٧٠ إلى ٥٩٥ دولاراً<sup>(١)</sup> .

- وفي منطقة الخليج العربي ، ورغم ارتفاع القدرات المالية في منتصف السبعينات كنتيجة لزيادة أسعار البترول ، فإن نسبة ما وجه من انفاق على التعليم كان ضئيلاً<sup>(٢)</sup> ، وطبقاً لبيانات البنك الدولي في تقريره عن التنمية في العالم ( ١٩٩٠ ) ، كانت نسبة الإنفاق العسكري في الوطن العربي تعادل ١٧٧٪ من جملة ما أنفق في مجالي الصحة والتعليم معاً وذلك في عام ١٩٨٦ . وقد أشار هذا التقرير أيضاً إلى أن نسبة الانفاق العسكري إلى الناتج القومي الاجمالي في الوطن العربي قد ارتفعت من ٥,٤٪ عام ١٩٦٠ إلى ١٢٪ عام ١٩٨٦<sup>(٣)</sup> .

(١) UNESCO , " Statistical Yearbook , 1988 , Table 2 . 12 .

(٢) وفي هذا المجال تشير بعض التقديرات إلى أنه خلال الفترة ( ١٩٧٧ - ١٩٧٩ ) بلغت نسبة هذا الانفاق ١,٩٠٪ من اجمالي الناتج القومي في دولة الإمارات ، ٤,٣٪ من اجمالي الناتج القومي في البحرين ، ٤,٢٪ من اجمالي الدخل القومي في قطر ، ٢,٧٪ من اجمالي الدخل القومي في الكويت راجع في ذلك : د. شبل بدران ، " سياسة التعليم في الوطن العربي " ، دارى المعرفة الجامعية ، الاسكندرية ، ١٩٩٣ ، ص ٩٥ .

(٣) أشار إلى ذلك د . حامد عمار - " التنمية البشرية ... " ، مرجع سابق - ص ١٦٧

د - وفيم يتعلق بالبحث العلمي والذي يعتبر أساساً للتقدم العلمي من ناحية ، والمحرك الرئيسي للتقدم والرقى من ناحية أخرى ؛ نجد أن المؤشرات المتعلقة به في الوطن العربي تعكس الفجوة الكبيرة بينها وبين تلك المؤشرات في الدول الصناعية المتقدمة : فعلى الرغم من وجود نحو ٨٥ جامعة في الوطن العربي - يتوقع أن يزيد عدد خريجها مع نهاية عام ٢٠٠٠ على ١٢ مليون خريج - فإن مراكز الأبحاث العلمية المتخصصة التابعة لهذه الجامعات لاتزيد نسبتها عن ١٢٪ من إجمالي هذه المراكز ( ٣٧٥ مركزاً بحثياً متخصصاً ) : كما أن نسبة العاملين بالبحث العلمي في الوطن العربي لاتزيد عن ٢,٧ لكل عشرة آلاف عامل من اليد العاملة العربية ، وهذه تعتبر نسبة ضئيلة إذا ما قورنت بمثيلتها في الدول المتقدمة ، فهي ٦٦ في الولايات المتحدة الأمريكية ، ٥٨ في اليابان ، ٣٦ في بريطانيا . أما عن نسبة الانفاق على البحث العلمي - في عام ١٩٩٢ - فيكفي أن نشير إلى أنها في ألمانيا ٢,٨٨٪ من ناتجها القومي ، وفي اليابان ٢,٨٠٪ . وفي سويسرا ٢,٨٦٪ ، وفي هولندا ٢,١٧٪ . وفي الوطن العربي فإن أفضل التقديرات لما ينفق على البحوث العلمية وتطويرها لاتزيد نسبته عن ١ : ١٢ مما أنفقته أمريكا فقط في هذا الميدان خلال الستينات، من القرن الحالي<sup>(١)</sup> .

- وتجدر الإشارة هنا إلى أن هجرة العلماء والباحثين العرب إلى الخارج

(١) في عام ١٩٩٢ بلغ إجمالي ما أنفقته كافة البلاد العربية على البحوث العلمية نحو ٢٠٠ مليون دولار ( أي خمس مليار دولار ) ، بينما وصل هذا الانفاق في هولندا إلى خمسة مليارات وأربعمئة وخمسون مليون دولار. وفي أمريكا إلى مائة وثلاثة مليارات ومائة وثمانية وعشرين مليوناً وثمانمائة ألف دولار في نفس العام ، راجع في ذلك د . سعيد عبد الله حارب ، مرجع سابق . ص ٢٥

تمثل إقطاعاً من القوى العاملة في الوطن العربي واستنزافاً للطاقات البشرية القادرة على الاسهام في التقدم والتنمية ، كما أنها - وبالحساب الاقتصادي للتكلفة والعائد - تعتبر خسارة لبلد المهاجر وكسبا للبلد المضيف . وعلى الرغم من ضآلة الاحصاءات الدقيقة ، إلا أن هناك تقديرات تشير إلى أنه لا يقل عن ( ٥٠٠٠ ) عربي يهاجرون سنوياً من أصحاب الكفاءات العلمية المختلفة <sup>(١)</sup> .

- ومن المفارقات المؤلمة أن ضعف وتدهور الانتاج العلمي والبحثي في الوطن العربي يقابله بالمقارنة تفوق الانتاج العلمي والبحثي الذي حققه العلماء والباحثون العرب المهاجرون في الخارج ( رغم اختلاف نسبة من في الداخل إلى من في الخارج لصالح الشريحة الأولى ) ، ففي عام ١٩٧٧ مثلاً بلغ عدد البحوث التي أجريت في الوطن العربي ٤٧٠ بحثاً في العلوم الهندسية والتقنية مقابل ٥٧٦ بحثاً في الغرب قام بها الباحثون العرب المهاجرون ، وفي مجال الطبيعة والرياضيات كان العدد الأول ٢٢٦ بينما بلغ العدد الثاني ٨٠٩ . وفي مجال الطبيعة وعلوم الحياة وصل العدد الأول إلى ٨٦٦ بينما بلغ العدد الثاني ١٦٣٣ <sup>(٢)</sup> . وتتصدر الولايات المتحدة الامريكية قائمة البلدان الغربية المستنزفة للكفاءات العربية ذات التخصصات

---

(١) وتشهر بعض التقديرات إلى أنه في عام ١٩٨٣ مثلاً بلغ عدد المهاجرين العرب - إلى دول اوربوا الغربية والولايات المتحدة الأمريكية - من المشتغلين بالعلوم الطبيعية ٧٥٠٠ . ومن المهندسين ١٧٠٠٠ . ومن الأطباء ٢٤٠٠٠ . راجع في ذلك : عادل فهمي بدر . " التنمية العربية بين النظرية والتطبيق .. " . مرجع سابق ، ص ٢١٣

(٢) جلال عبد الله م عوض ، " هجرة الكفاءات العربية إلى البلدان الغربية " . مجلة شئون عربية ، جامعة الدول العربية . القاهرة ، العدد ٧٤ ، ١٩٩٣ ، ص ١١٥ وما بعدها

العلمية الدقيقة . ففي خلال الفترة ( ١٩٦٠ - ١٩٧٦ ) مثلاً ، هاجر إلى هذه الدولة ٢٣,٩٥٠ ألفاً من الاختصاصيين والفنيين والمهندسين وعلماء الطبيعة والأطباء . وبالطبع فإن ذلك يعد استنزافاً لرأس المال البشري العربي الذي تدفعه إلى الهجرة عوامل متعددة في الداخل تتمثل في رداءة أوضاع : المحيط السياسي ، ومحيط العمل ، والتقدم في المهنة ، وأنظمة التعليم العالي ، والسياسات التقنية . أما عوامل الجذب فهي عكس رداءة هذه الأوضاع في البلدان المضيئة ، وتصبح الصورة أكثر قتامة وأقل مدعاة للتفاؤل إذا أضفنا لذلك ضعف الانفاق الحكومي العربي على البحث والتطور العلمي ، إذ بالإضافة إلى ما سبق أن أشرنا إليه منذ قليل . يصل متوسط نصيب الفرد سنوياً من هذا الانفاق إلى ١١١ دولاراً في البلدان المتقدمة ، بينما لا يزيد عن دولارين كمتوسط للفرد سنوياً في الوطن العربي <sup>(١)</sup> .

## ٢- في مجال الغذاء :

أ - إن الحاجة إلى الغذاء واشباعها لاتقل أهمية عن الحاجة إلى التعليم والبحث العلمي في تحقيق القدرة على العمل والانتاج . " إن تاريخ الإنسانية . هو إلى حد كبير ، تاريخ البحث عن الغذاء ... ولن تستطيع الفلسفات والأديان تجاهل أقدم عدو للبشرية : الجوع ، فالجميع يلحون على تغذية النفس في سبيل البقاء أحياء . وليس هناك من شيء ، حتى المستوى الاجتماعي والثقافي . وحتى

---

(١) د . زكي حنوش ، " البعد العملي والإجتماعي لنقل وتوطين التكنولوجيا في المجتمع العربي " .

مجلة آفاق إقتصادية ، العدد ٦٤ - المجلد ١٦ ، ١٩٩٥ ، ص ٦٤

الديموجرافي ؛ إلا وهو مرتبط ارتباطاً وثيقاً بالمستوى الغذائي " <sup>(١)</sup> " إن المأساة تنعكس كتآكل للثروة البشرية بما يعني تدهور الكائنات البشرية بسبب الجوع وسوء التغذية ، وتآكل الثروة البشرية ليس تعبيراً إنسانياً ... إنه حقيقة علمية أكدتها الأبحاث <sup>(٢)</sup> :

- ولما كان تعبير " الأمن الغذائي " يعني مدى الاطمئنان إلى قدرة المجتمع على توفير الاحتياجات الغذائية لسكانه حاضراً ومستقبلاً ، فإن نظرنا إلى الوطن العربي كوحدة ، تؤكد لنا حدوث تدهور واضح في أمنه الغذائي والذي يعتبر جزءاً رئيسياً من أمنه القومي . وفي هذا المجال تشير الاحصائيات إلى أن الوطن العربي خلال الفترة ( ١٩٧٧ - ١٩٧٩ ) كانت نسبة الاكتفاء الذاتي الغذائي فيه ٥٧٪ ، ثم انخفضت هذه النسبة مؤخراً لتصل إلى ٥٠٪ . ففي حالة القمح انخفضت نسبة الاكتفاء الذاتي من ٤٦٪ عام ١٩٧٨ إلى ٣٧٪ عام ١٩٨٥ وفي حالة الأرز انخفضت النسبة من ٧٠٪ إلى ٥٧٪ ، وفي حالة الشعير من ٨٣٪ إلى ٣٥٪ ، والذرة الصفراء من ٦٨٪ إلى ٤٩٪ ، وفي المحاصيل الزيتية من ٦٠٪ إلى ٣٩٪ ، والمحاصيل السكرية من ٤١٪ إلى ٣٩٪ ، وفي البقول من ٩٨٪ إلى ٧٨٪ خلال الفترة نفسها <sup>(٣)</sup> . وتؤكد دراسة ميدانية نشرت مؤخراً أن من مجموع كل

---

(١) ميشال سياد ، هنري غونال ، " الجوع " ، ترجمة : بهيج شعبان . دار منشورات عويدات

بيروت - باريس ، ١٩٨٢ ، ص ٨٩ - ٩٥ .

(٢) فيليب عطيه ، " أمراض الفقر : المشكلات الصحية في العالم الثالث " . عالم المعرفة . كتاب

رقم ١٦١ ، الكويت ، ١٩٩٠ ، ص ٤٥ وما بعدها

(٣) التقرير الاقتصادي العربي الموحد ، ١٩٨٦ ( تونس - الجامعة ، ١٩٨٧ ) ص ٣٨ - ٣٩



ما دخل سوق التجارة العالمية من سلع غذائية . استورد العالم العربي منها ٢٠٪  
للحمح - ١٢٪ للحبوب ، ١٦٪ للماشية الحية ، ٧٨٪ للضأن والماعز . ٦٪ للحوم  
الحمراء ، ٢٦٪ للحوم الدواجن ، ٢٦٪ للبيض ، وإذا بقي الوضع على ما هو عليه  
فإن قيمة استيراد العالم العربي للمواد الغذائية من الخارج عام ٢٠٠٠ ستتراوح بين  
٧٠ مليار دولار في حدها الأدنى ، ومائة مليار دولار في حدها الأقصى <sup>(١)</sup> .

ومما يؤكد صحة هذه التوقعات أن دراسة حديثة قد أشارت إلى أن الأقطار  
العربية قد استوردت منتجات غذائية تقدر بحوالي ٣٦ مليار دولار في عام ١٩٨٧  
وهو ما يعادل تقريباً ٦٥٪ من قيمة الصادرات النفطية العربية <sup>(٢)</sup> . وفي مصر مثلاً  
انخفضت نسبة الاكتفاء الذاتي من القمح من ٧٢٪ في عام ١٩٦١/٦٠ إلى ٢٤٪ عام  
١٩٨٧/٨٦ <sup>(٣)</sup> ، كما أن نسبة الواردات الغذائية إلى إجمالي الواردات قد بلغت  
٣٠.٠٢٪ في عام ١٩٨٦ <sup>(٤)</sup> .

ب - وكننتيجة لارتفاع معدلات النمو السكاني في معظم الاقطار  
العربية ، يرتفع الطلب على الغذاء بمعدلات أكبر من معدلات الانتاج الغذائي .  
وبالطبع فإن ذلك يؤدي إلى ارتفاع أسعار المواد الغذائية وانفاق نسبة كبيرة من

(١) " المواجهة العربية لتحديات الأمن الغذائي " : مقال منشور في مجلة التجارة ، العدد ٩ ، السنة

٢٤ ، سبتمبر ١٩٩٥ ، ص ٧ ( تصدر هذه المجلة عن غرفة تجارة وصناعة القاهرة ) .

(٢) أشار إلى ذلك د . رمزي زكي ، " الاقتصاد العربي تحت الحصار " . مركز دراسات الوحدة

العربية ، بيروت ، ديسمبر ١٩٨٩ ، ص ٣٠ .

(٣) د . محمد عبد الغني سعودي ، د . وسام عبد الحميد ، " السكان والغذاء في مصر " . كتاب

الأهرام الاقتصادي رقم (٧٩) ، سبتمبر ، ١٩٩٤ ، القاهرة ، ص ٤٤

(٤) د . رمزي زكي ، " الاقتصاد العربي تحت الحصار .. " ، مرجع سابق . ص ١٦٤

الدخل العائلي على الغذاء تصل إلى النصف في المناطق الريفية وإلى الثلث في المناطق الحضرية . ويترتب على ذلك زيادة الانفاق الاستهلاكي وإنخفاض الادخار والاستثمار الانتاجي . وتشير بيانات منظمة العمل الدولية ( ١٩٨٦ ) إلى أن الأرقام القياسية للأسعار بالنسبة للمواد الغذائية قد ارتفعت خلال الفترة ( ١٩٧٥ - ١٩٨٣ ) - مع افتراض أن الرقم القياسي للأسعار في سنة الأساس ١٩٧٠ = ١٠٠ - من ١٤١ إلى ٢٩٠ في الجزائر ، ومن ٢٠٥ إلى ١٠٧٦ في السودان ، ومن ١٨٦ إلى ٤٣٩ في سوريا ، ومن ١٥٢ إلى ٣٨٨ في مصر ، ومن ١٠٨ إلى ٢٢٩ في المغرب <sup>(١)</sup> .

ج - ورغم التحسن النسبي الذي طرأ على مستوى التغذية في معظم الأقطار العربية خلال الربع قرن الأخير ( ١٩٧٠ - ١٩٩٥ ) ، إلا أن مشكلات نقص التغذية وسوءها تبرز بدرجة واضحة بين الأطفال وبخاصة في مراحل الطفولة المبكرة ، ويظهر ذلك جلياً في الأقطار العربية التي تقل فيها نسبة استهلاك السعرات الحرارية في المتوسط عن ١٠٠٪ من الحاجات اليومية ( السودان وجيبوتي وموريتانيا واليمن والصومال ) . وتقدر حالات الهزال لدى الأطفال حديثي الولادة ( ممن يولدون أقل من ٢٥٠٠ جراماً ) بحوالي ٨٪ من مجموع الولادات في الفترة من ١٩٨٢ - ١٩٨٦ ، ويرجع ذلك في معظم الأحوال إلى نقص التغذية أو سوءها لدى المرأة الحامل . وتتراوح نسبة الأطفال المصابين بسوء التغذية من ( سنة إلى أقل من ست سنوات ) ما بين ١٤٪ في الكويت إلى ٦٩٪ في

اليمن الشمالي : إلى ٤٥٪ في تونس ، و ٣٤٪ في كل من المغرب ومصر ، وذلك عن الفترة ( ١٩٨٠ - ١٩٨٧ ) <sup>(١)</sup> .

د - يعتبر انخفاض نصيب الفرد من الأراضي الزراعية في الوطن العربي من أسباب ضعف الانتاج الزراعي فيه ، وبالتالي زيادة الاعتماد على الاستيراد من الخارج وانخفاض نسبة الاكتفاء الذاتي من الغذاء . وخلال العقدين الماضيين لم تشهد المساحة الحقلية أو المحصولية في الوطن العربي زيادة ملحوظة . وتشير البيانات المتاحة إلى أن متوسط نصيب الفرد من الأراضي الزراعية قد ارتفع ارتفاعاً ضئيلاً ( من ٠,٣٨ من الهكتار في عام ١٩٧٥ إلى ٠,٤٧ من الهكتار في عام ١٩٨٥ ) <sup>(٢)</sup> . وفي مصر مثلاً إنخفض نصيب الفرد من المساحة الحقلية ( المزرعة ) من أكثر من نصف فدان إلى ٠,١٢ من الفدان ، ومن المساحة المحصولية إنخفض من ٠,٧٠ إلى ٠,٢٢ من الفدان ، وذلك خلال الفترة ( ١٩٨٧ - ١٩٨٦ ) <sup>(٣)</sup> .

إن ذلك يحتم على الدول العربية مزيداً من الاستثمار في القطاع الزراعي من أجل التنمية الأفقية ( زيادة المساحات الزراعية ) والرأسية ( زيادة انتاجية المساحات المتاحة حالياً ) . وهنا يأتي دور البحث العلمي في تحقيق هذه

---

(١) د . حامد عمار ، " التنمية البشرية في الوطن العربي " ، مرجع سابق ، ص ١٢١

(٢) محسوبة من كتاب الأحصاء التحليلي ، العدد الثاني ١٩٨٥ ، جداول من ( ١ - ٣ ) والصادر عن المنظمة العربية للزراعة ، ومشار إليه عند د . حامد عمار ، المرجع السابق ، ص ١٢٣ .

(٣) د . محمد عبد الغني سعودي ، د . وسيم عبد الحميد ، " السكان والغذاء في مصر " ، مرجع سابق ، ص ٢٣ .

التنمية ، ومما يؤكد هذا الدور المثال الواقعي الذي عرضه شولتز Schultz عن التنمية الزراعية في أمريكا ، إذ أشار إلى أن المساحة التي زرعت بالذرة في عام ١٩٧٩ كانت أقل بـ ١٣,٢ مليون هكتار عن تلك التي زرعت بذات المحصول في عام ١٩٣٢ ، ورغم ذلك ، وبفضل البحث العلمي واستخدام الأسمدة والتحسين المستمر في درجة خصوبة التربة ، أمكن زيادة الانتاج من هذا المحصول في عام ١٩٧٩ ليصبح ثلاثة أمثال الانتاج منه في عام ١٩٣٢ <sup>(١)</sup> .

### ٣- في مجال الصحة :

أخذت منظمة الصحة العالمية بالمفهوم الشامل للصحة باعتبارها حالة من السلامة الجسمية والعقلية والاجتماعية ، وليس مجرد حالة خلو من المرض . والواقع أن الأخذ بهذا المفهوم إنما يعني أن الحالة الصحية للأفراد في المجتمع هي في نهاية التحليل محصلة أو دالة Fonction - بالمفهوم الرياضي - لجملة من المتغيرات الاقتصادية والاجتماعية والبيئية . وعلى ذلك فإن الحالة الصحية والحالة الغذائية توأمان لاغنى لأحدهما عن الآخر ، ويعتبر حق الإنسان في الصحة أحد حقوق الإنسان من الناحية القانونية ، كما أن تأكيد هذا الحق يمثل تأكيداً له كحاجة إنسانية من الناحية الاجتماعية وكمصدر لازم للتنمية من الناحية الاقتصادية ، وكهدف ووسيلة في ذات الوقت من ناحية التنمية البشرية . " إن انخفاض القدرة على العمل بسبب المرض ينعكس في صورة أيام مفقودة من العمل ،

---

T « SCHULTZ ; " IL N'est de Richesse que d ' hommes " , op . cit , p . 21 - (١)  
22

وذلك يعني خفضاً في الانتاج القومي " (١)

وتشير الاحصائيات المتاحة إلى بعض مؤشرات الحالة الصحية في الوطن العربي كما يلي (٢) :-

أ - رغم التقدم الملحوظ في مجال الرعاية الصحية في كافة أقطار الوطن العربي بصفة عامة ، والذي أدى إلى انخفاض معدل الوفيات من الأطفال الرضع لكل ألف منهم من ١٣٥ في سنة ١٩٧٠ إلى ٨٨ في سنة ١٩٩٠ ، فإن هذا المعدل مازال مرتفعاً إذا ما قورن بمثيله في الدول الصناعية والذي إنخفض في عام ١٩٩٠ ليصل إلى ١٥ فقط (٣) .

ب - في عام ١٩٩٠ ، بلغ معدل وفيات الأطفال ( الأقل من خمس سنوات ) في الوطن العربي ١١٣ في الألف ، بينما إنخفض هذا المعدل في الدول الصناعية ليصل إلى ١٨ فقط ، وفي ذات العام ، قدر أن معدل وفيات الأمهات الحوامل في الوطن العربي ٢٧٠ لكل مائة ألف ، بينما بلغ هذا المعدل ٢٤ في الدول الصناعية .

---

(١) L . ROCHE et autres ; " L ' Economie de la sante " , coll que sais - je . p . U . F . Paris . 1986 , p . 12 .

(٢) أخذت هذه الاحصائيات من :

- التقرير الاقتصادي العربي الموحد ١٩٨٦ ( الجداول ٢٤/١ ، ٦/١ ، ٧ ) .

- برنامج الأمم المتحدة الإغاثي ، " تقرير عن التنمية البشرية لعام ١٩٩٠ . جدول ٢٣

- تقرير البنك الدولي عن التنمية في العامل لعام ١٩٩١ ، ص ٧٣ .

(٣) ومع ذلك فقد تفاوت هذا المعدل بين الأقطار العربية في عام ١٩٩٠ - إذ بلغ ١٩ في الألف في

الكويت ، ٢٣ في الألف في البحرين ، ٢٥ في الألف في الإمارات العربية المتحدة . بينما بلغ ١٣٢

في كل من الصومال وموريتانيا على التوالي .

وإذا كان متوسط العمر المتوقع للحياة عند الولادة يعتبر مؤشراً رئيسياً من مؤشرات الحالة الصحية ، فإننا نجد أن هذا المتوسط قد بلغ ٥٩ في الوطن العربي ، بينما وصل إلى ٧٤ سنة في الدول الصناعية .

ج - خلال الفترة ( ١٩٧٠ - ١٩٨٧ ) ، ارتفعت نسبة السكان الذي توافرت لهم المياه الصالحة للشرب في الوطن العربي من ٥٩٪ إلى ٦٩٪ ، بينما بلغت هذه النسبة ١٠٠٪ في عام ١٩٨٧ في الدول الصناعية .

وإذا كان الصرف الصحي ( التخلص من الفضلات الآدمية بطريقة صحية وسليمة ) يعتبر أحد المقومات الهامة في البنية الأساسية الصحية بما يؤدي إليه من الحيلولة دون إنتشار الأمراض إلى حد كبير ، فإننا نجد أن نسبة التغطية لنظام الصرف الصحي في الوطن العربي قد بلغت نحو ٧٨٪ في المدن ، إلا أنها لم تتجاوز ٢٢٪ بالنسبة للمناطق الريفية وذلك خلال الفترة ( ٨٥ - ١٩٨٧ ) . ومع ذلك نجد تفاوتاً واضحاً بين الأقطار العربية في هذا المجال ، إذ بلغت نسبة التغطية في الحضر حوالي ١٠٠٪ ( عام ١٩٨٧ ) في كل الدول العربية المصدرة للنفط ، بينما بلغت هذه النسبة ٩٢٪ ، ٨٤٪ ، ٨٠٪ في كل من الأردن والبحرين والجزائر على التوالي ، أما في موريتانيا فقد بلغت هذه النسبة ٤٪ فقط . ولم تتجاوز ٥٠٪ في معظم الأقطار العربية الأخرى <sup>(١)</sup> .

د - بالنسبة لدى توافر الموارد البشرية في القطاع الصحي ، نجد أن عدد السكان لكل طبيب في الوطن العربي قد إنخفض من ١٤٤٠٠ في عام ١٩٦٥ إلى

---

(١) د حامد عمار - " التنمية البشرية في الوطن العربي " - مرجع سابق . ص ١٣٣

٤١٠٠ في عام ١٩٨٥ ثم إلى ٣٥٠٠ في عام ١٩٩٠ : بينما بلغ هذا العدد في الدول الصناعية ٤٦٠ في عام ١٩٨٧ . وكذلك نجد أن عدد السكان لكل ممرض أو ممرضة في الوطن العربي قد إنخفض من ٤١٠٠ في عام ١٩٦٥ إلى ٦٧٥ في عام ١٩٨٥ بينما بلغ هذا العدد ١٤٥ في الدول الصناعية في عام ١٩٨٧ . وفي هذا المجال تشير الاحصائيات الحديثة إلى أنه في عام ١٩٩٣ بلغ عدد السكان لكل طبيب ١٤٣٠ في مصر ، ٧٧٠ في الأردن : ١٥٤٠ في تونس : ٧١٠ في المملكة العربية السعودية . ١١٠٠ في الإمارات العربية المتحدة ، بينما بلغ هذا العدد في بعض الدول المتقدمة كالنمسا ٢٣٠ ، وفي دول أوروبا وآسيا الوسطى ٦٣٠<sup>(١)</sup> .

هـ - فيم يتعلق بالإنفاق على الخدمات الصحية نجد أن نسبة هذا الانفاق إلى إجمالي الانفاق الحكومي العام في الوطن العربي قد إنخفضت نسبياً من ٥٪ في عام ١٩٧٢ إلى ٧٫٤٪ في عام ١٩٨٨ ، بينما بلغت هذه النسبة في الدول الصناعية في العام الأخير ١٢٪ . ورغم أن نسبة هذه النفقات في الوطن العربي قد ارتفعت ارتفاعاً ملحوظاً بالنسبة إلى الناتج القومي الإجمالي من ١٪ إلى ١٠٫٧٪ خلال نفس الفترة ، إلا أنها قد بلغت ٤٫٧٪ في الدول الصناعية ( في عام ١٩٨٨ ) ، وذلك يعني أن الدول الصناعية تخصص للخدمات الصحية من الناتج القومي الإجمالي نحو ثلاثة أضعاف ما يخصصه الوطن العربي لها . وتشير بعض الاحصائيات الحديثة إلى أنه وفي عام ١٩٩٣ ، بلغت النسبة المئوية لانفاق الحكومة المركزية على الخدمات الصحية ٢٫١٪ من إجمالي الإنفاق العام في مصر . ٤٫١٪ في

(١) تقرير البنك الدولي عن التنمية في العامل ١٩٩٥ . ص ٣٦٦ . جدول ٣٧

جمهورية اليمن ، ٦,٣٪ في الأردن ، ٦,٦٪ في تونس ، ٧,٤٪ في الإمارات العربية المتحدة ، بينما كانت هذه النسبة أكثر ارتفاعاً في الدول المتقدمة الصناعية ، حيث بلغت في ذات العام ١٣,٧٪ في هولندا ، ١٦,١٪ في فرنسا . ١٣,٤٪ في النمسا . ١٦,٨٪ في ألمانيا ، ١٧,١٪ في الولايات المتحدة الأمريكية <sup>(١)</sup> .

و - تؤكد مختلف الدراسات المتعلقة بالتنمية البشرية على وجود علاقة إيجابية بين الحالة الصحية من ناحية ، وارتفاع المستوى التعليمي من ناحية أخرى . وتشير إحدى هذه الدراسات والتي أعدها المجلس القومي للسكان بالقاهرة إلى وجود علاقة عكسية بين المستوى التعليمي للأمهات من ناحية ومعدلات وفيات الأطفال من ناحية أخرى . وطبقاً لهذه الدراسة والتي غطت الفترة ( ١٩٧٨ - ١٩٨٨ ) ، بلغ معدل وفيات الأطفال الرضع ( الأقل من سنة ) . ( ومن سنة إلى أقل من خمس سنوات ، ( ومن صفر إلى خمس سنوات ) : ١١٢.٩ في الألف ، ٥٤.٣ في الألف ، ١٦١,١ في الألف على التوالي للأمهات الأميات . بينما إنخفضت هذه المعدلات على التوالي إلى : ٣٩,٠ في الألف ، ١٠.٢ في الألف ، ٤٨,٤ في الألف للأمهات ذات المستوى التعليمي من الحاصلات على الثانوية العامة والتعليم العالي <sup>(٢)</sup> .

إن ذلك يؤكد أن تكوين رأس المال البشري لا بد وأن يتحقق بالاستثمار في جميع مجالات تكوينه معاً ودون فصل مجال عن الآخر .

(١) تقرير البنك الدولي عن التنمية في العامل ١٩٩٥ ، ص ٢٣٢ ، ص ٢٣٣ - جدول رقم (١٠)

(٢) وأشار إلى ذلك د . حامد عمار ، المرجع السابق ، ص ١٣٩ - ١٤٠



### ثالثاً: خلاصة وخاتمة : ضرورة الاهتمام بتحسين مؤشرات تكوين

#### رأس المال البشري في الوطن العربي :

- إتضح لنا من هذه الدراسة الموجزة أن رأس المال البشري لا يقل دوره في تحقيق التنمية بمفهومها الشامل عن رأس المال المادي ؛ ومع ذلك فإن المؤشرات التي عرضناها فيما يتعلق بأهم مجالات تكوين رأس المال البشري ( التعليم ، البحث العلمي ، الصحة ، الغذاء ) ، هذه المؤشرات في الوطن العربي تعكس حقيقة مؤداها أن هذا الوطن مازال يفتقد عنصر التنمية البشرية : وكما يقول د . عتيق جكه مدير مركز العاملين بجامعة الإمارات العربية " لاتزال الرؤية في كثير من بلدان العالم العربي ضبابية وغير واضحة المعالم في مدى أهمية العنصر البشري في عالم أصبح يعج بكثير من المتغيرات السريعة وتشتد فيه المنافسة ... إن العالم العربي لا يزال يركز على التنمية الاسمنتية ، والتي يقصد بها الاهتمام بتشبيد المباني ... ، في حين أن العنصر البشري أو التنمية البشرية هي التي يفتقدها الوطن العربي ... " إن التنمية البشرية تمثل نبض القلب بالنسبة لأية دولة من دول العالم " <sup>(١)</sup> . ويؤكد ذلك الدكتور حامد عمار بقوله " التنمية البشرية باختصار هي عملية تمكين الإنسان من تحقيق إنسانيته .... إن المطلوب في جميع الحالات هو العمل على تنمية طاقات - كل إنسان - إلى أقصى ما يمكن أن تصل إليه . إن تنمية طاقات الإنسان - كل الإنسان - إنما تحوي إمكاناته الجسمية

---

(١) راجع في ذلك في مجلة : " الإمارات اليوم " الصادرة في دبي عن مؤسسة البيان للصحافة

والطباعة والنشر ، العدد ١٠٣ ( ١/٢٧ - ١٩٩٦/٢/٣ ) ، ص ٦٢ - ٦٣

والعقلية والوجدانية والسلوكية والروحية ، وذلك عن طريق الوفاء بحاجاته الإنسانية للنمو والتفتح ، واكتساب القدرة على المشاركة الفاعلة في صياغة الحياة ، هذا هو محور التنمية البشرية في هذا النطاق الفسيح من الوفاء بمتطلبات إقتران الحقوق بالواجبات في بناء الإنسان العربي : وفي توفير مقومات الفعل والانفعال الايجابي في مسيرة المجتمع وحركته حاضراً ومستقبلاً " (١) .

- إن حتمية الاهتمام بتكوين رأس المال البشري في الوطن العربي تنبئ الآن - ونحن على أعتاب القرن الحادي والعشرين - من إعتبارات كثيرة من أهمها :

١- في ظل إقبال العالم كله على تحرير التجارة الدولية في إطار ما يعرف باتفاقية الجات والتي تحولت منذ بداية عام ١٩٩٥ إلى منظمة التجارة الدولية . وما سترتب على ذلك من حرية انتقال السلع والخدمات ورؤوس الأموال . ومن ثم زيادة حدة المنافسة ، فإن الغلبة والاستفادة القصوى لن تكون إلا من نصيب الابداع والابتكار وتحسين المنتجات كما ونوعاً ، وهنا يبرز دور الإنسان العربي لمواجهة هذا التحدي .

٢- إن اتجاه الدول العربية إلى إعادة صياغة وحدتها الاقتصادية بالاتجاه نحو التكتل الاقتصادي " كخيار وحيد للتعامل مع الأوضاع الجديدة في ظل إتفاقية الجات " (٢) ، يستلزم تنمية طاقات الإنسان العربي في كل الأقطار

---

(١) د . حامد عمار ، المرجع السابق ، ص ٣٧ .

(٢) ويحظى هذا الاتجاه بتأييد عدد كبير من الخبراء الاقتصاديين في العالم العربي ، راجع في ذلك إبراهيم نوار ، " إتفاقية الجات والاقتصادات العربية " ، كراسات استراتيجية . رقم ٢٢ . مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام ، القاهرة . ١٩٩٤ ، ص ٢٧

العربية بما يحقق الاستفادة القصوى من المزايا النسبية لكل بلد عربي في تجارته  
البيئية مع غيره من البلاد العربية ومع غيره من دول العالم الخارجي<sup>(١)</sup>

٣- إن الاهتمام بتكوين رأس المال البشري في الوطن العربي يعتبر في رأينا  
من أهم عناصر تدعيم إنتماء أبناء هذا الوطن لوطنهم ، ولا شك في أن تدعيم هذا  
الانتماء سيؤدي إلى الحد من هجرة العقول العربية إلى الخارج . وكذلك إلى الحد  
من هجرة رؤوس الأموال العربية إلى الخارج وتفضيل استثمارها في الداخل .

٤- في ظل التقدم العلمي المذهل الذي يشهده العالم الآن . لا يمكن أن  
يظل الملايين في الوطن العربي يعانون من الأمية ، كما لا يمكن للإنسان العربي أن  
يظل مستهلكا لما تنتجه عقول الآخرين له<sup>(٢)</sup> .

---

(١) إن وجود الأيدي العاملة المدربة في الدول الأعضاء يعتبر من الشروط الرئيسية والقنوات الضرورية  
للتكامل الاقتصادي ، راجع في ذلك : د . كامل بكري ، " التكامل الاقتصادي " . المكتب  
العربي الحديث للطباعة والنشر ، الاسكندرية ، ١٩٨٤ ، ص ٢٩ وما بعدها .

(٢) إذا كانت زيادة الانتاج في الوطن العربي كما وتحسينه نوعا تستلزم الاهتمام بالبحث العلمي بصفة  
عامة ، والاهتمام به في الجامعات العربية بصفة خاصة ، فإن ذلك يقتضي بذل مزيد من الجهد  
للتغلب على المشكلات العديدة التي يعاني منها واقع البحث العلمي في الجامعات العربية ومن أهم  
هذه المشكلات .

١- ضعف المكتبات ومصادر المعرفة والبحث العلمي والمرافق والتسهيلات اللازمة . وفي معظم الأحيان  
تفتقد مكتبات الجامعات العربية لأهم الدوريات والمجلات المتخصصة التي يكون الباحث في أمس  
الحاجة إليها للبقاء على الاتصال بآخر التطورات العلمية في مجال تخصصه .

٢- ثقل العبء التدريسي والمشكلات البيروقراطية تتسبب في خفض الوقت الكافي للبحث العلمي

٣- انعدام السياسة البحثية داخل الجامعة ، ذلك أن الجامعة العربية يتمثل همها الرئيسي في  
الاستجابة للأعداد المتزايدة للطلاب وما يستلزمه ذلك من التركيز على عملية التدريس دون عملية  
الباحث في أمس الحاجة إليها للبقاء على الاتصال بآخر التطورات العلمية في مجال تخصصه =

٥- الإسلام . ديننا وعقيدتنا في الوطن العربي . كُرم الإنسان . ومن ثم .  
فإن الاهتمام بتكوين رأس المال البشري ، هو إهتمام بتكريم الإنسان وتطبيق لشيئتنا  
السامية " الشريعة الإسلامية "

- 
- ٢- نقل العبء التدريسي والمشكلات البيروقراطية تتسبب في خفض الوقت الكافي للبحث العلمي
- ٣- انعدام السياسة البحثية داخل الجامعة ، ذلك أن الجامعة العربية يتمثل همها الرئيسي في الاستجابة للأعداد المتزايدة للطلاب وما يستلزمه ذلك من التركيز على عملية التدريس دون عملية البحث العلمي
- ٤- انعدام مراكز ومكاتب الأبحاث داخل الأقسام والكليات في معظم الجامعات العربية
- ٥- عدم وجود سياسة محكمة للتنسيق بين الجامعة والمجتمع يختلف دوساته ومكوناته . وخاصة القطاع الخاص فيما يخص تمويل البحوث العلمية وإشراك الجامعة في دراسة مشكلات المجتمع في مختلف الميادين .
- ٦- تهمية الجامعة لأنظمة وأساليب مستوردة فيما يتعلق بالبرامج والمحتوى والطرق .
- ٧- عدم مواكبة الجامعة العربية للتطورات التي تحدثت على المستوى العالمي . ووجود التناقض المستمر بين زيادة أعداد الطلاب من ناحية وفئات ، بل وتناقض المرافق والتجهيزات والميزانية والتمويل
- ٨- ضعف ميزانيات البحث العلمي ، وضرورة المرور بإجراءات بيروقراطية عقبة للحصول عليها
- ٩- تركيز هدف الأبحاث حول الترقية ، وتنادرنا نجد هذا الهدف مقللاً في زيادة المعرفة العلمية خدمة للمجتمع وتفاعلاً مع مشكلاته واستجابة لحاجاته .
- ١٠- غياب الأطار الإداري والتنظيمي والتشريعي للبحث العلمي في الجامعات العربية . وذلك يؤدي إلى تهميش البحث العلمي وتجريده من قيمته الحقيقية .
- ١١- ضعف ثقافة البحث العلمي في معظم المجتمعات العربية خصوصاً فيما يتعلق بالعلوم الإنسانية والاجتماعية ، حيث أن تجاوب المجتمع مع الباحث تكسب هذه الأجر نوعاً من التفوق . فمعظم المؤسسات الخاصة أو الحكومية تنظر للبحث العلمي وما يتطلبه من حصول الباحث على معلومات أو بيانات معينة على أنه تجسس أو استقصاء قد يؤدي إلى مشاكل يحسن تجنبها .
- ١٢ - ضعف حرية الفكر والإبداع وتوجيه البحوث لاتجاهات معينة لخدمة الخطاب السياسي للسلطة
- راجع في ذلك : د . محمد قيراط : " أزمة الباحث العلمي في الوطن العربي " . في صحيفة البيان . العدد رقم ٦٤٠٧ بتاريخ ١٩٩٨/١/٢ م ، ص ١٠

## الفصل الثالث

### في

## بعض نظريات التنمية

### تقديم :

- بعد أن عرضنا في الفصل الأول من هذه المحاضرات لمحة عن مفهوم التنمية وسمات التخلف، وفي الفصل الثاني بعضاً من مشكلات التنمية، يكون منطقياً في الفصل الحالي أن نوضح موقف الفكر الاقتصادي أو رؤيته للكيفية التي يمكن بها أن تتحقق التنمية. وفي هذا المجال يمكن التمييز تاريخياً بين النظريات القديمة للتنمية والتي أسسها التجاريون (منذ نهاية العصور الوسطى - أي حوالي سنة ١٥٠٠م وحتى نهاية القرن السابق عشر)، وتلاها الفيزيوقراط (والذين ظهرت مدرستهم الفكرية في منتصف القرن السابع عشر)، وتلاها الفيزيوقراط (والذين ظهرت مدرستهم الفكرية في منتصف القرن الثامن عشر) وإذا كان التجاريون قد ركزوا على أهمية التجارة الخارجية كعنصر رئيسي لقوة الدولة وثروتها، فإن الفيزيوقراط قد انصب اهتمامهم على الأرض أو الزراعة كأهم العناصر أو الأنشطة الحاكمة للتنمية. وكانت هذه النظريات القديمة تمهيداً للأفكار الكلاسيكية التي ظهرت بعد ذلك على مسرح الأحداث والتطورات الاقتصادية الدولية. ويرجع تأسيس هذه الأفكار إلى كثير من الكتاب كـ آدم سميث وريكاردو وجون استيوارت ميل في إنجلترا منذ أواخر القرن الثامن عشر وفي الواقع فإن هذه المدرسة الكلاسيكية لم تقدم إلا مساعدة طفيفة نحو معالجة مشكلة التخلف، حيث أن تحليلات مفكرها ومناهجهم كانت منصبة أساساً على مشكلات اقتصاد صناعي ناجح أو متقدم نسبياً. وكان شاغلهم - في

المقام الأول هو قضية «النمو» وفقا لهيكل انتاجي قائم. ومن ثم، كان اهتمامهم مركزا على جانب الطلب الفعال الكلى، وعوامل تغييره، دون الاهتمام، بالقدر نفسه، باقتصاديات العرض ورغم ذلك، فقد أبرز هؤلاء الاقتصاديون كثيرا من المتغيرات الهامة المتحركة في عملية التنمية (حيث أبرز مالتس) و«ريكاردو» مثلا أهمية محدودية الموارد الطبيعية وأثر النمو السكاني على مسار التنمية، وأبرز «سميث» الدور الهام لتقسيم العمل، وكان تركيز «ماركس» على استغلال الطبقة العاملة لصالح الطبقة الرأسمالية من خلال ما أسماه بفائض القيمة).

وبعد ذلك نجد الفكر الكلاسيكي الجديد متمثلا في «كارل منجر»، «ادجورث»، «مارشال»، «فالراس»، «باريتو»، «أرفنج فنشر» وقد عاش هؤلاء جميعا في الفترة ما بين ١٨٧٠ و ١٩٢٠.. وإذا كان علم الاقتصاد قد شهد - على يد هؤلاء المفكرين - أفكارا جديدة في المنفعة الحدية والقيمة والتوازن الحركي وغير ذلك من الأفكار الاقتصادية، إلا أنها تدخل في صميم الاطار الرأسمالي ولا تحيد عنه. ويمكن اعتبار الاقتصادى «جوزيف شومبيتر ١٨٨٢ - ١٩٧٠» من أبرز اقتصادى القرن العشرين؛ وذلك رغم تأثره بالأفكار الكلاسيكية الجديدة «رأسمالية النزعة» ومن أهم ما ينسب اليه الأهمية البالغة التى أعطاهها «للمنظم» كعمود فقرى في عملية التنمية الاقتصادية.

- وخلال هذه الفترة أيضا نجد الفكر الكينزى قد احدث ثورة في الاقتصاديات الكلية، حيث أكد الدور الأساسى الذى يمكن أن تلعبه السياسات المالية بصفة عامة، والتدخل الإيجابى للدولة في النشاط الاقتصادى من أجل ترشيد الأداء ودفع عجلة التنمية بصفة خاصة.. وبعد «كينز» أكدت تحليلات كل من «هارود» و«دومار» على أهمية رأس المال في تحقيق النمو الاقتصادى، أما «هانسن»، فقد ذهب الى التحذير من خطورة الضغوط التضخمية والركود طويل الأجل خلال عملية التنمية..

- ويلاحظ أن السمة الغالبة على كل الرؤى أو الأفكار المنبثقة عن المدارس

السابقة كانت تأسيس التحليل لمشكلات النمو الاقتصادي في اطار للاقتصاديات الرأسمالية المتقدمة..

أما تحليل هذه المشكلات المتعلقة بالتنمية في دول العالم الثالث (مشكلات التخلف) فقد ظهر في وقت حديث نسبيا يمكن أرجاعه الى بداية الخمسينات من القرن الحالي.. وبدأ عدد كبير ممن أطلق عليهم : الاقتصاديون الانمائيون "Development Economists" في تركيز اهتمامهم على ضرورة احداث تغييرات هيكلية في النشاط الاقتصادي للدول المتخلفة بما يتفق مع مشكلاتها التي تختلف في طبيعتها عن تلك التي سادت في اقتصاديات الدول المتقدمة عند بدايات انطلاقها في طريق التقدم الاقتصادي. ومن هؤلاء نذكر (نيركس، لويس، ميردال، هيرشمان، روزنشتاين - رودان، روستو، بيرو، شولتز.. وغيرهم).. وقد قدم هؤلاء نظريات متنوعة في التنمية الاقتصادية..

- وسوف نقتصر في الفصل الحالي على بيان بعض هذه النظريات في التنمية : نظرية مراحل النمو الاقتصادي، ونظرية التنمية مع وجود كميات غير محدودة من العمل، وسندرسهما في المبحثين الآتين :

**المبحث الأول : نظرية مراحل النمو الاقتصادي "W. Rostow"**

**المبحث الثاني : في نظرية التنمية مع وجود كميات غير محدودة من العمل "A. Lewis."**

## المبحث الأول

### نظرية مراحل النمو الاقتصادي(\*)

- اكتسبت هذه النظرية شهرة عالمية واسعة بعد أن ظهرت عام ١٩٥٦ لمؤلفها W.W. ROSTOW وقد ترجمت الى ست عشرة لغة أجنبية ومن ثم فقد انتشرت انتشاراً كبيراً (١).

ويؤكد «روستو» في نظريته بأن التنمية الاقتصادية التي تهدف إليها الدول النامية التي حققت استقلالها السياسي بعد الحرب العالمية الثانية مسألة ممكنة طالما أن هذه الدول قد وعّت تماماً الأسباب التي تنقلها من مرحلة تقدمية إلى أخرى، متخطية في ذلك المصاعب والمشاق التي تعترضها، وقامت بتطوير إقتصادها القومي بما تتطلبه كل مرحلة.. كما يرى أن الانتقال من التخلف إلى التنمية إنما يتم في مراحل لا بد أن تسلكها الدول جميعاً. ويؤكد أن الدول المتقدمة الآن قد مرت بمرحلة الانطلاق ثم بمرحلة النمو الذاتي، وأنه على الدول المتخلفة أن تحقق شروطاً معينة لكي تتمكن من الانطلاق وتحقيق النمو الذاتي بدورها.

#### أولاً : عرض النظرية :

- ويتمثل رؤية «روستو» في أن المجتمع يمر في تطوره بخمس مراحل متتابعة هي : مرحلة المجتمع التقليدي Société traditionnelle ثم مرحلة التاهب للانطلاق les Conditions préalable du démarrage ، ثم مرحلة الانطلاق le démarrage تليها مرحلة الاتجاه نحو النضج La marche Vers

---

\* (١) W. W. Rostow, "les étapes de la croissance économiques", Trad. Française, Ed. du Seuil, Paris, 1963.



La maturité de masse. ، وأخيراً مرحلة الاستهلاك الكبير L'ère de la Consommation

- وفي المرحلة الأولى : يتسم المجتمع بإطار محدود من الانتاج، نظراً لحدودية إمكانيات الفنون الانتاجية العصرية، ويتميز المجتمع في هذه المرحلة بوجود حد أعلى لمستوى الانتاج المتوسط للفرد بسبب عدم تطبيق الأساليب العلمية بشكل منتظم. ولن تكون التغيرات السكانية وكذلك مستوى المعيشة - في هذه المرحلة - وفقاً للتغيرات في انتاج المحاصيل فقط، ولكنها ستكون راجعة أيضاً إلى الحروب المستمرة أو إلى انتشار الأمراض.

- وفي هذه المرحلة أيضاً - كما ينهب إلى ذلك «روسو»، يضطر المجتمع إلى تخصيص نسبة مرتفعة من موارده المتاحة للزراعة بسبب صعوبة زيادة الانتاجية الزراعية.. وتلعب العصبية الاجتماعية (العاطفية والقبلية) دوراً أساسياً كما يشهد المجتمع التقليدي صراعاً مستمراً بين ملاك الأراضي سعياً إلى السلطة، وتسوده قيم جامدة تؤدي إلى إقرار التفرقة بين السيد والرسول ومن ثم فإنه يتميز بضعف مرونة الحركة رأسياً.

- وفي المرحلة الثانية : وهي تلك التي تتضافر فيها العوامل المؤدية إلى الانطلاق، وتصبح فيها المجتمعات في طريق التحول من المرحلة التقليدية إلى مرحلة أخرى تستخدم فيها ثمار العلم الحديث، ويمكن خلالها التغلب على انخفاض الدخل والاستفادة من الزيادة المستمرة في الانتاج.

وفي نهاية القرن السابع عشر وبداية القرن الثامن عشر بدأت العوامل المهيئة للانطلاق في أوروبا الغربية، حيث كانت بداية استخدام العلم الحديث لاداء وظائف جديدة في انتاجية القطاعين الزراعي والصناعي، ومن دول أوروبا الغربية، كانت إنجلترا أول دولة تتضافر فيها عوامل الانطلاق : الموقع الجغرافي، والموارد الطبيعية، الاستقرار النسبي في الشؤون السياسية والاجتماعية. وليس معنى ذلك أن الظروف المهيئة للانطلاق ينبغي أن تتضافر كنتيجة لعوامل

داخلية - كما كان الحال في إنجلترا في ذلك الوقت - وإنما قد تأتى من عوامل خارجية، عندما يحدث تدخل منظم واقتباس علمى خارجى من جانب دول أو مجتمعات أكثر تقدما.

وفي هذه المرحلة، فإن التقدم الاقتصادى ليس ممكنا فحسب، ولكنه يعتبر شرطا ضروريا لتحقيق أهداف أخرى مهمة كالكرامة الوطنية، وتوفير الأرباح الخاصة، والمنفعة العامة، وتحقيق ظروف حياة أفضل للأجيال القادمة.

ويؤدى التعليم في هذه المرحلة الى ايجاد فئة من المنظمين يعملون على تعبئة المخدرات وتحمل المخاطر من أجل تحقيق الأرباح وتحديث الدولة. كما تظهر البنوك والمؤسسات المالية لتعبئة رأس المال، وبتزايد الاستثمار وخاصة في قطاع النقل والمواصلات والمواد الأولية التى يمكن أن تحقق منفعة اقتصادية لدول أخرى. كما أن التجارة الداخلية والخارجية سيتسع مجالها، وتظهر هنا وهناك مشروعات للصناعة التحويلية تستخدم أساليب الانتاج الحديثة.

ومع ذلك، فإن كل هذه الأنشطة ستنمو بمعدلات بطيئة مادام المجتمع الجديد - ما قبل الانطلاق - يتسم بوجود قيم قديمة وبنیان اقتصادى يتأثر بقوة بالعامل السياسى. ومع ذلك فإن القوى الوطنية الداخلية سيكون لها الغلبة في نهاية الأمر حيث تظهر هذه القوى جارية قوية محطمة لأغلال الاستعمار الذى كبل مجتمعات التقاليد القديمة بقيود سياسية واقتصادية منعتها من الانطلاق.

- وفي المرحلة الثالثة (الانطلاق) : يتمكن المجتمع من ازالة كل العقبات التى تعرقل نموه المنتظم، ويصبح النمو هو الوظيفة الطبيعية والعادية للاقتصاد. وفي بريطانيا وبعض الدول الأخرى كأمريكا وكندا، كان السبب المباشر للانطلاق متمثلا بصفة رئيسية في التقدم التكنولوجى. وبصفة عامة فإن الاقتصاد لا ينطلق الا بعد تكوين رأس المال الاجتماعى وكذل بعد ادخال التقدم الفنى في الصناعة والزراعة.

وخلال هذه المرحلة، فإن المعدلات الحقيقية للاستثمار والإنفاق يمكن أن ترتفع من ٥٪ إلى ١٠٪ من الدخل القومي. وفي خلال الفترة السابقة على الانطلاق بلغ معدل الاستثمار أكثر من ٥٪ في بعض الدول مثل كندا قبل عام ١٨٩٠ والأرجنتين قبل عام ١٩١٤.

وفي مرحلة الانطلاق تنمو الصناعات الجديدة بمعدلات سريعة، ومن الأرباح المتحققة يمكن إعادة الاستثمار في صناعات أخرى، وسيؤدي ذلك إلى زيادة الطلب على اليد العاملة وتشجيع نمو الخدمات المتصلة بهم والسلع التي يستهلكونها، وسيؤدي ذلك بدوره إلى المزيد من التوسع في المدن والمشروعات الصناعية الحديثة التي تتركز في المدن. وسيكون من نتائج ذلك زيادة متصلة في دخل المنظمين وأصحاب رؤوس الأموال الذين يضعون أموالهم تحت تصرف المشتغلين بأوجه النشاط الصناعي الحديث. وعندئذ يستغل الاقتصاد القومي موارد الانتاج الطبيعية أفضل استفلال.

ويحدد «روستو» مرحلة الانطلاق في بعض الدول التي مرت بها فعلا على النحو التالي وعلى وجه التقريب: الاقتصاد البريطاني (خلال السنوات العشرين الأخيرة من القرن الثامن عشر)، الاقتصاد الفرنسي والأمريكي (خلال الفترة من ١٨٣٠ إلى ١٨٦٠)، الاقتصاد الألماني (خلال الربع الثالث من القرن التاسع عشر)، الاقتصاد الياباني (خلال الخمس وعشرين سنة الأخيرة من القرن التاسع عشر)، الاقتصاد الروسي والكندي (خلال الفترة من ١٨٩٠ إلى ١٩١٤). وبالنسبة للهند والصين، فإن هذه الفترة تبدأ منذ عام ١٩٥٠ ولكن على أساس أساليب مختلفة تماما عن تلك التي طبقت في الدول الأخرى السابقة (١).

---

(١) راجع: دكتور/ صالح الدين نامق: «نظرية التنمية الاقتصادية»، دار النهضة العربية، القاهرة، ١٩٦٩، ص ٢٠٦ وما بعدها.

- وفي المرحلة الرابعة والتي أسماها «روستو» بالنضج، يستمر النمو المطرد بعد مرحلة الانطلاق عندما يتجه الاقتصاد القومي الى نشر التكنولوجيا الحديثة في كل القطاعات. وتزيد معدلات الاستثمار بانتظام لتصل الى ما بين ١٠٪ و ٢٠٪ من الدخل القومي بحيث يؤدي هذا الاستثمار الى زيادة في الناتج تزيد على نسبة الزيادة في السكان. ولن يتوقف الهيكل الاقتصادي عن التغير مع تقدم الفنون الانتاجية. وسيجد الاقتصاد القومي مكانا له في الاقتصاد الدولي، حيث تنتج الدولة السلع التي كانت تستوردها فيما مضى، وستنشأ الحاجة الى استيراد سلع جديدة كما تظهر منتجات جديدة يمكن تصديرها. وسيتمتع المجتمع الى تحقيق معدلات عالية للانتاجية وذلك من خلال تغيير مؤسساته القديمة الى مؤسسات جديدة يمكن أن تدفع الى الامام معدلات النمو الاقتصادي.

- وبطريقة عشوائية حدد «روستو» مدة تقرب من ستين سنة لانتقال المجتمع من مرحلة الانطلاق الى مرحلة النضج الاقتصادي(١) وقد أسس هذا التقدير على تجارب معينة حدثت في بريطانيا وألمانيا وفرنسا والولايات المتحدة واعتقد أن المجتمع ينتقل - خلال فترة الانطلاق - من صناعات الفحم والحديد والصناعات الهندسية الثقيلة، الى صناعات الادوات والمعدات الآلية والكيمياويات والمعدات الكهربائية والالكترونية في مرحلة النضج. ووفقا لرأيه، فإن هذه المرحلة تعكس قدرة الاقتصاد القومي على استيعاب وتطبيق أحدث مستويات التكنولوجيا الحديثة، كما يظهر فيها هذا الاقتصاد شامخا جبارا تتوافر لديه جميع المهارات التنظيمية التي تمكنه ليس فقط من انتاج كل السلع المطلوبة وإنما أى السلع التي يختار انتاجها.

وفي تحديده للفترة التي لزمتم في بعض الدول للمرور الى هذه المرحلة يرى «روستو» انها كانت : ١٨٧٠ - ١٩١٠ في الولايات المتحدة، و ١٨٧٠ -

---

- W. W. Rostow; "Les ectapes..." op. Cit., p. 21.

(١)

١٩١٢ في فرنسا، ١٩٠٥ - ١٩٤١، في اليابان، ومنذ ١٩٥٠ في الأرجنتين، ومنذ ١٩٦١ في تركيا، ومنذ ١٩٥٠ في البرازيل، ومنذ ١٩٦٠ في المكسيك، ومنذ ١٩٦٢ في الهند، ومنذ ١٩٦٨ في الصين، ومنذ ١٩٦٠ في تيوان(١). وفي بعض الدول المتقدمة، فإن بداية هذه الفترة كانت عام ١٩٢٠ بالنسبة للسويد، ١٩٤٠ لليابان، ١٩٥٠ لروسيا، ١٩٥٠ لكندا(٢).

وفي نهاية فترة النضوج الاقتصادي يتميز المجتمع بمظاهر أساسية ثلاثة هي :

١ - تغير التكوين الهيكلي للقوة العاملة ومستوى مهارتها، حيث ينخفض حجم القوة العاملة في قطاع الزراعة من ٧٥٪ (خلال المرحلة السابقة على الانطلاق) الى ٤٠٪ (في نهاية فترة الانطلاق)، ثم الى ٢٠٪ اذا ما تحقق النضج الاقتصادي. ٢ - تغير في طبيعة القيادة، حيث تنتقل من أيدي أصحاب المشروعات الى أيدي المديرين الأجراء. ٣ - التغير الفكري للمجتمع، اذ يصيب المجتمع بعض الفئور وعدم الحماس للمعجزات التي تحققها الصناعة(٣).

- وفي المرحلة الخامسة والأخيرة وهي مرحلة الاستهلاك الكبير أو (الاستهلاك الشعبي المرتفع)، يتجه الاقتصاد القومي الى انتاج السلع المعصرة للاستهلاك بكميات كبيرة وبمستوى رفيع من الفن الانتاجي، وعندئذ يدخل المجتمع الى عصر الاستهلاك وتقديم الخدمات على نطاق واسع. ومن الدول التي دخلت في هذه المرحلة الولايات المتحدة الأمريكية، وبدأتها أوروبا الغربية واليابان وكذلك روسيا.

---

(١) - G. Greffet; "Structures et Strategics: du développement économique", Paris, 1986, p. 150.

(٢) راجع : دكتور/ صالح الدين ؟؟، «نظرية التنمية ...»، مرجع سابق، ص ٢٢٢.

(٣) انظر : عبدالفتاح عبد المجيد، استراتيجية التنمية في بعض الدول الساعية للتقدم، مرجع سابق، ص ٧٨.

وفي الوقت الذي حققت فيه المجتمعات النضج الاقتصادي خلال اقرن العشرين، يرى «روستو» أن ظاهرتين قد نتجتا عن ذلك : الأولى هي ارتفاع الدخل الحقيقي للعديد من الأفراد على نحو أمكنهم تجاوز اشباع حاجاتهم الأساسية من غذاء ومسكن وملبس. والظاهرة الثانية هي تغير تركيب القوى العاملة، حيث ارتفعت نسبة سكان المدن بالنسبة للمجموع الكلي للسكان، وبالتالي زادت نسبة المشتغلين في المكاتب والمحال التجارية والمؤسسات والشركات، أو بمعنى آخر، زادت تلك الاعمال التي تتطلب توافر مهارات علمية وأدبية وثقافية خاصة. ان دولة الرفاهية تتمثل اذن في تلك التي حققت هذه المرحلة من مراحل النمو الاقتصادي.. وكما يحدد روستو» فان الولايات المتحدة قد حققت ذلك خلال العشر سنوات التي تلت الحرب العالمية الثانية (١٩٤٦ - ١٩٥٦)، أما دول أوروبا الغربية واليابان فقد حققتة بعد عام ١٩٥٠.

### ثانيا : تقدير النظرية :

١ - أول ما يلاحظ في هذا المجال أن فكرة مراحل النمو ليست جديدة، فقد تناولها كثير من اقتصادي المدرسة الألمانية خلال القرن التاسع عشر كما تناولها أيضا «ماركس» (١) ومن الاقتصاديين المعاصرين نجد «كولن كلارك» يميز بين ثلاثة مراحل للنمو، اذ تسيطر الزراعة في المرحلة الأولى، وفي الثانية تتزايد الأهمية النسبية للصناعات التحويلية، وفي المرحلة الثالثة، وحيث يتحقق التقدم تزداد أهمية قطاع الخدمات (٢).

٢ - رغم أن «روستو» قد استطاع أن يجمع الحقائق التاريخية في شكل

---

(١) من الاقتصاديين الألمان، نجد أن «فريدريك ليست - ١٨٤١» قد ميز بين خمس مراحل لتطور المجتمع هي : المرحلة البدائية، مرحلة الرعي، مرحلة الزراعة والاستقرار النسبي، مرحلة الزراعة والصناعة، مرحلة مساهمة القطاع التجاري مع قطاعي الزراعة والصناعة في التقدم وزيادة الدخل القومي.

- C. Clark; Conditions of Progress", London, 1967.

(٢) راجع :

منطقي فيما يتعلق ببعض تجارب التنمية في الدول المتقدمة، إلا أن التفاؤل الذي أمعن فيه ليس منطبقا من حيث الواقع على تجارب التنمية في معظم الدول النامية. إن مسألة النمو كما يبدو من تحليل روستو ليست إلا طريقا رسمه القدر، وأن الدول النامية سوف تجتازه مع مرور الزمن ويكفيها في ذلك تحقيق معدل معين من الاستثمار في إطار من نشر التعليم والفن التكنولوجي الحديث. ولكن الواقع يؤكد أنه رغم دخول بعض الدول النامية في أمريكا اللاتينية مثلا مرحلة الانطلاق، فإنها لم تنجح في اجتيازها(١).

٣ - في تحديده لتلك الفترات التاريخية التي تحقق خلالها الانطلاق في بعض الدول المتقدمة، لم يوضح روستو لماذا سبقت بعض من هذه الدول البعض الآخر في تحقيق هذا الانطلاق. إن نظريته بذلك تكون قد ركزت على ذكر أو وصف شروط النمو دون أن تتطرق إلى ميكانيزم هذا النمو. وبالنسبة للدول النامية ليست القضية هي وجود معدل معين للاستثمار بقدر ما هي كيفية الارتفاع بهذا المعدل من موارد حقيقية.

٤ - يبدو من تحليل «روستو» أن طريق التنمية هو طريق واحد لكل الدول، ويترتب على ذلك أن تجربة كل بلد تكون مستقلة عن تجارب التنمية في البلاد الأخرى وهذا ما يتناقض مع الواقع : فالثورة الصناعية في إنجلترا واليابان قد اعتمدت على الدور الخارجي للأسواق ولمصادر التمويل، وليس ذلك ممكنا لكل الدول. وعلى العكس فإن كثيرا من الدول التي خضعت للاستعمار

---

(١) ففي نهاية القرن التاسع عشر وبداية القرن العشرين، كانت سرعة التنمية في الأرجنتين والمكسيك تماثل سرعتها في روسيا وإيطاليا (في الأرجنتين بلغ معدل صال تكوين رأس المال نحو ٢٠٪ بين سنتي ١٩٠٠ و ١٩١٥، وبلغ معدل نمو الناتج القومي في المتوسط نحو ٣٪. وفي المكسيك بلغ معدل النمو نحو ١,٦٪ بين عامي ١٨٩٥ و ١٩١٠)، وكانت هذه المعدلات أكبر من تلك التي سادت في روسيا وبريطانيا في فترة الانطلاق. فهل يعني ذلك أن مراحل النمو متتالية؟، راجع في ذلك :

- C.M. Meier; "Leading Issues in economic development", New - York, 1975, p. 85.

الخارجى قد استمرت فترة طويلة تعاني من أجل تحقيق التنمية. ان التخلف يمكن اعتباره ان - وفي حدود معينة - كنتيجة لديناميكية الدول الأكثر تقدما. ويكون مناسباً في هذه الحالة أن يؤسس التحليل وفقاً لديناميكية التداخل العالمى وليس وفقاً لمراحل النمو المتعلقة بكل دولة على حدة.

٥ - في نقد نظرية «روستو» يتفق معظم الاقتصاديين على أمرين : الأول : ويتمثل في أن تفسير الانتقال من مرحلة الى أخرى لم يكن واضحاً بدرجة كافية وعلى نحو علمى دقيق. فإذا ما أخذنا مثلاً تمييزه ما بين مرحلتى التمهيد للانطلاق والانطلاق، فإنه يصعب رؤية الفرق بينهما بوضوح. ففي المرحلة الأولى يؤكد «روستو» على أهمية التحول الزراعى والاستثمار الضخم في رأس المال الاجتماعى، ثم يشير في مرحلة الانطلاق الى دور الابتكار الصناعى الضخم الذى يؤدى الى خلق سلسلة من التوسعات الجانبية. وهنا نتساءل عما اذا كانت هذه الأنشطة يمكن أن تتحقق بصورة عامة معاً وفي نفس الوقت، أو على الأقل بصورة لا تأخذ حرفية هذا التسلسل التاريخى ؟ ان مسالة فصل في هذه الأنشطة يبدو أنه تحكمى وبشكل فيه الكثير من التعسف (١).

أما الأمر الثانى، فإنه يتمثل في ذلك النوع من التعميم الذى تقدمه هذه النظرية، وهو ما يضعف بناءها. ذلك أن هذه النظرية تتصور أن ما ينطبق على الدول الرأسمالية المتقدمة (حيث يغلب اقتصاد السوق) ينطبق على الدول الشيوعية أو الاشتراكية (حيث يغلب الاقتصاد الموجه بالخطط المركزية) ومن ناحية أخرى، فإن هذه النظرية لم تشير الى حقيقة جوهرية وهى الآثار السلبية التى تتولد عن النظام الدولى القائم والتى تؤثر بقوة على استراتيجيات التنمية في الدول المتخلفة.

- ان المشاكل الاقتصادية التى تواجه الدول الساعية للتقدم اليوم هى

---

(١) راجع في ذلك : دكتور/ محمد على الليثى، «التنمية الاقتصادية»، دار الجامعات المصرية، الاسكندرية، ١٩٧٩، ص ١٣١ - ١٣٢.



مشاكل من نوع جديد لم تعهده الشعوب الغربية خلال مرحلة انطلاقها، ومثال ذلك مشكلة التناقض بين معدلات الزيادة السكانية ومعدلات النمو، وضعف الطلب الفعال في هذه الدول والذي يمنعها من التوسع في انتاج المزيد من السلع الجديدة؛ وهو ما قد يعرقل نمو الصناعة بها، وكذلك قضية ضعف الوعي العام وانتشار الامية... الخ.

- وعلى الرغم من كل ما تقدم، فإن هذه النظرية قد احتلت مكانة مرموقة بين نظريات النمو الحديثة، وإذا كانت النظرية قد بالغت في التفاؤل عندما رسمت طريق مراحل النمو بالنسبة للجميع، فإن التفاؤل أمر يدعم الأمل في طريق التنمية الصعب الذي تسير فيه الآن الدول الساعية للتقدم...

## المبحث الثانى

### نظرية التنمية مع وجود كميات غير محدودة من العمل

- ترجع هذه النظرية الى الاقتصادى المعروف W.A.LEWIS حيث عرضها عام ١٩٥٤ (١). وإذا كانت النظرية السابقة «لروستو» لم تتعرض لتحليل مقارنة لظروف الدول النامية خلال القرن العشرين وتلك الظروف التى صاحبت مرحلة الانطلاق فى الدول المتقدمة خلال القرن التاسع عشر (٢) فإن نظرية «لويس» فى عرض العمل غير المحدود، قد بدأت بالوقائع الاقتصادى الملموس فى الجانب الأكبر من الدول النامية فى آسيا وإفريقيا وأمريكا اللاتينية والذى يتمثل فى وجود كميات هائلة من السكان ييغون العمل ويهدفون اليه ومن ثم فإن عرضا للعمل غير محدود يوجد فى هذه الدول.. وكان السؤال الرئيسى الذى حاولت هذه النظرية أن تجيب عليه هو : هل تستطيع هذه الدول أن تستفيد بهذه الكميات غير المحدودة من عرض العمل فى القيام بأعباء التنمية الصناعية ؟

- والواقع أن تحليل هذه النظرية انما يقع فى إطار تلك الظاهرة الغالبة فى معظم اقتصاديات الدول النامية والتى تتمثل فيما يسمى بالاقتصاد الثنائى "l'économie dualiste" حيث تتخذ هذه الثنائية مظهرة متعددة تمثل فى مجموعها مجموعة من التناقضات الهيكلية بين القطاعات المختلفة : بين القطاع

---

W. A. Lewis; "Economic Development with unlimited Supplies of labour"; (١)  
manchester school, mai, 1954.

(٢) فى هذا التحليل للقارئ راجع مثلا :

- P. Bairoch; "le Tiers - Monde dans l'impasse", Gaillemards, Paris, 1971.

التقليدى أو البدائى من ناحية وبين القطاع الحديث من ناحية أخرى، بين القطاع النقدى من ناحية وبين قطاع المقايضة من ناحية أخرى، بين النظام الاجتماعى الحلى السائد وبين ذلك النظام الرأسمالى المستورد، بين القطاع الرقيق وبين القطاع الحضرى(١) ..... الخ.

## أولا عرض النظرية(٢) :

- تتمثل الفكرة الرئيسية للنظرية - فى وجود عرض هائل من العمل، وفى القطاع الزراعى على وجه الخصوص. وكما يذكر «لويس» فى نظريته الاقتصادية عن النمو الاقتصادى(٣) تبلغ نسبة السكان العاملين فى قطاع الزراعة أكثر من ٧٠٪ من اجمالى السكان فى الدول الأكثر فقرا، بينما تبلغ هذه النسبة من ١٢٪ الى ١٥٪ من اجمالى السكان فى الدول الأكثر غنى، ورغم ضآلة هذه النسبة فى هذا النوع الثانى من الدول فهى قادرة على توفير الغذاء الأفضل مرتين منه فى الدول الأكثر فقرا. ان النتيجة المنطقية لوجود هذه النسبة الكبيرة من المزارعين على مساحة محدودة من الاراضى الزراعية هى وجود «البطالة المقنعة» فى القطاع الزراعى فى هذه الدول، ويعنى ذلك انخفاض الانتاجية الحدية الى درجة الصفر فى هذا القطاع..

والمعنى العام لهذه البطالة والتى تنتج عن وجود فائض لليد العاملة *Surplus de main - d' oeuvre* هو وجود أفراد يعملون فعلا - أو هكذا يظنون - الا ان أعمالهم تافهة ضعيفة الانتاجية، لدرجة أنه لو سحب منهم البعض

---

(١) حول هذه النقطة، راجع مثلاً :

- R. Gendarme; "La pauvreté des nations", op. cit., p. 554, et su.

(٢) راجع العرض الكامل لهذه النظرية فى «مقالات مختارة فى التنمية والتخطيط»، صادر من الجمعية المصرية للاقتصاد السياسى والاحصاء والتشريع، القاهرة، ١٩٦٨، ص ٣٩ وما بعد.

- W. A. Lewis; "Theorie de la Croissance..", op. Cit., p. 395.

(٣)

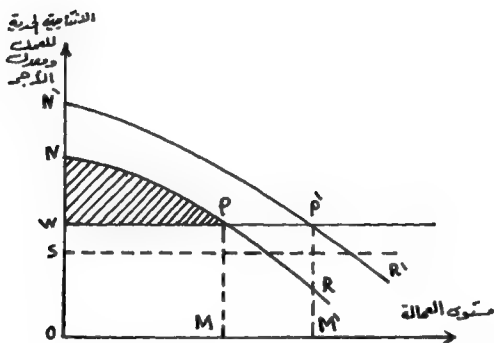
للعمل في قطاع آخر غير القطاع الزراعي، فإن الباقين يستطيعون زراعة نفس المساحة الزراعية دون أن ينخفض الانتاج..

وعلى ذلك فإن تحويل الفائض الى القطاعات الأخرى الحديثة يمكن أن يساهم ايجابيا في عملية التنمية..

- وفي البداية يؤكد «لويس» أن افتراض كمية غير محدودة من العمل هو فرض لا يصلح عند دراسة أى منطقة من العالم.. فمن الواضح أنه لا ينطبق مثلا على المملكة المتحدة أو شمال غرب أوروبا، بل ولا ينطبق حتى على بعض البلدان التي تدرج عادة في عداد الدول المتخلفة، فهناك مثلا بعض المناطق التي تعاني من عجز حاد في العمال الذكور في افريقيا وأمريكا اللاتينية. على أنه من الواضح، من ناحية أخرى، أن هذا الفرض ينطبق على اقتصاديات بلد كمصر أو الهند أو جامايكا. وفي هذه الدول، لا تقتصر ظاهرة البطالة المقنعة على الريف فقط، وإنما تتعدى ذلك الى المدن أيضا، فالمدن الكبيرة بإقتصادها الحركي - الضعيف نسبيا - ، وفي وجود كميات كبيرة من العمل، ستجعل العاملين فيها مضطرين الى العمل في قطاعات اقتصادية تافهة لا تليق بالكرامة الانسانية. ولو تم حصر عدد ساعات العمل الفعلي في اليوم لما وصل هذا العدد الى أكثر من ساعة واحدة..

كذلك تظهر البطالة المقنعة في شكل استخدام بعض حكومات الدول النامية لعدد كبير من العمال لا يساهمون مساهمة جدية في الانتاج الفعلي (عدد كبير من الفراشين والسعاة مثلا). ومن المصادر الأخرى التي تشكل عرضا غير محدود للعمل : الباعة الجائلون، النساء غير العاملات خارج المنزل، العمالة المؤقتة، المشتغلون بأعمال التجارة الصغيرة، الزيادة في السكان، خدم المنازل. وفي معظم هذه الحالات، وأن لم يكن فيها كلها - نجد أنه اذا كانت البلد مكتظة بالسكان بالنسبة لمواردها الطبيعية، فإن الانتاجية الحدية تكون اما ضئيلة جدا أو صفرا أو حتى سالبة..

- وبجانب القطاع التقليدي الذي يضم هذه المصادر للبطالة المقنعة أو للعرض غير المحدود للعمل، يوجد قطاع رأسمالي يستخدم اليد العاملة المأجورة Salarisée ويتحدد مستوى العمالة في هذا القطاع عند تعادل الأجر المقدم مع الانتاجية الحدية للعمل. ومن ثم فإن كل العمال غير الحدين inframarginaux ينتجون أكثر من أجورهم على نحو يجعل الرأسماليين يحققون شبه ريع quasi - rente يسمح لهم بالعمل على زيادة رؤوس أموالهم. ويمكن توضيح ذلك بالشكل التالي والذي يبين تحول العمل وفقا لنظرية «لويس» :



- ويعبر المنحنى NR عن الانتاجية الحدية للعمل، أما الجزء من المحور الرأسى OW فيمثل قيمة الأجر الجارى..وعلى ذلك فإن مستوى العمالة سيكون مساويا للمقدار OM على المحور الأفقى. كما أن المربع O W P M

يمثل قيمة الأجور المدفوعة لهذا المستوى من العمالة، أما الجزء WNP فيعبر عن شبه الربح الذى يحصل عليه الرأسماليون، ويمثل الجزء OS على المحور الرأسى مقدار العائد فيما يسمى بقطاع الكفاف (أو القطاع التقليدى)، وكما هو واضح فإنه أقل من معدل الأجور فى القطاع الحديث، ويرجع ذلك من ناحية الى ارتفاع تكاليف الانتاج فى هذا القطاع، وإلى التكلفة النفسية للهجرة من ناحية أخرى، حيث أن OS لو تساوت مع OW فلن يوجد حافز لترك قطاع الكفاف الى القطاع الحديث.

- أما ديناميكية هذا النموذج فتتضح كما يلي : كلما تراكمت أرباح الرأسماليين فإن انتاجية العمل تتزايد وعندئذ ينتقل المنحنى NR الى وضع أعلى يمثلته المنحنى NR' ومع ثبات مستوى الأجور OW (حيث يتحقق دائما عند هذا المستوى عرض غير محدود للعمل)، فإن مستوى العمالة فى القطاع الحديث (الرأسمالى) سيزيد الى المستوى OM' وعنده يصبح العائد متمثلا فى المسافة WNP' وهذا ما يسمح للرأسماليين بمتابعة تراكم العائد وزيادة مستوى انتاجية العمل.. وسيستمر هذا التوسع غير المحدود فى هذا القطاع طالما بقيت مكوناته دون تغيير، ومع ذلك فإن ظاهرتين يمكنهما أن توقفا هذا النمو : أولاها : إذا كان معدل الهجرة الريفيه أعلى من معدل النمو السكاني فى المناطق الريفيه، فإن ذلك يؤدي الى انخفاض العمالة الريفيه وبالتالي فإن انتاجيتها سترتفع. ومع مرور الوقت فإن الانتاجية الحدية للعمل الريفي يمكن أن تصل الى مستوى هذه الانتاجية فى القطاع الرأسمالى على نحو يمكن معه أن تتوقف تدفقات الهجرة من الريف.. ومن ناحية أخرى : يمكن أن يؤدي النمو فى قطاع التصنيع الى زيادة مستمرة فى الطلب على السلع الغذائية، وسيترتب على ذلك ارتفاع حقيقى فى الاسعار الزراعية اذا ما قورنت بالاسعار الصناعية، وإذا فسترتفع انتاجية العمل الزراعى بالنسبة لانتاجيته فى القطاع الرأسمالى. وفى هذا القطاع ايضا يمكن للأجور أن ترتفع أيضا كنتيجة لضغط النقابات العمالية مما يؤدي الى خفض الطلب على العمالة عند مستوى معين من الانتاجية.

ان توازن الانتاجية الحدية في كل من القطاعين (القطاع الزراعى والقطاع الرأسمالى) يجب أن يتحقق عند مستوى معدل الأجور في القطاع الرأسمالى. وفي الأجل الطويل فان فرصة تحقق هذا التعادل تكون ضعيفة لان انتاجية العمل في المناطق الريفية تتوقف على عدد العمال المشتغلين وبالتالي فانها تتوقف على الزيادة السكانية والتي يمكن اعتبارها كعامل خارجي.

- ان نجاح خطة سحب فائض العمالة من القطاع الزراعى أو «قطاع الكفاف» الى القطاع الصناعى تتوقف - كما يرى لويس - على عدم المغالاة في دفع أجور عالية للعمال الصناعيين بحيث تستنفذ هذه الأجور العالية كل احتمالات حدوث تكوينات رأسمالية جديدة يعاد استثمارها من جديد في مجالات استثمارية أخرى.. ان هذه الأجور - ولو أنها تكون مرتفعة قليلا عنها في القطاع الزراعى - الا أنها يجب ألا تكون أكثر ارتفاعا طالما أن انتاجية العمال لم تتغير ولا زالت بعد منخفضة.. ومن هنا يحذر لويس حكومات الدول النامية من الاندفاع في حماسة وطنية زائدة نحو رفع مستوى أجور العمال الجدد القادمين من الريف للعمل في الصناعة، فهي ان فعلت ذلك عاقت من الانتقال التدريجى للعمال الزراعيين للعمل في القطاع الصناعى النامى وبالتالي عاقت من خطى التصنيع.

- ان أهم العناصر الحاكمة لعملية التنمية - وفقا لهذه النظرية - هو تحقيق العائد الرأسمالى من عمليات التصنيع الذى يُستَخدم في تكوينات جديدة رأسمالية يعاد استثمارها. وكنتيجة لاعادة الاستثمار هذه، يتم سحب عدد آخر من العمال الزراعيين، وتستمر هذه العملية حتى يختفى الفائض من العمالة في الريف وتبدأ بعد ذلك عملية ثقافية في المدن الصناعية من شأنها خفض عدد السكان على اعتبار أن المثقف أقدر من الجاهل على ضبط النسل.

- ويؤكد «لويس» على أهمية زيادة الأرباح في الدخل القومى، حيث تعمل هذه الزيادة على الارتفاع بحجم الادخار والاستثمار الذى يقوم به الرأسماليون

وليس غيرهم، كما أن التنمية لن تتحقق الا اذا أعيد توزيع الدخل في صالح الطبقة الرأسمالية في القطاع الخاص أو القطاع العام.

#### ثانيا : تقدير النظرية :

١ - تمثل الانتقاد الأول لهذه النظرية في القول بأن التحويل المستمر وبمعدلات مرتفعة للعمالة الزراعية الى القطاع الحديث يمكن أن يؤدي الى انخفاض الانتاج في القطاع الزراعي.. وقد ذهب كثير من الكتاب الى التأكيد على أن فائض العمالة الزراعية ليس الا موسميا. وفي أوقات الذروة في النشاط الزراعي، فإن كل العمالة الزراعية تكون مشغولة وعلى نحو ضروري في هذا النشاط.. وفي كوبا مثلا، انخفض انتاج السكر بعد عام ١٩٥٩ عندما سُحب جزء كبير من العمالة الزراعية.. وإذا أخذ في الاعتبار أن الفن الانتاجي المطبق في القطاع الزراعي هو فن بدائي، فإن استخدام كثير من الأيدي العاملة يصبح أمرا ضروريا. وعندما حدث تحويل للسكان الزراعيين في الصين الى القطاع الصناعي في عام ١٩٥٨، فإن مجاعة خطيرة كانت النتيجة لذلك.. وكما يقول «ك. كلارك» بعد كل شيء، اذا كانت زراعة دولة في حجم الصين باستخدام الفئوس أمرا ضروريا فإن عمل نحو ٦٠٠ مليون من الأفراد لن يكون مبالغا فيه..(١)

- ومن ناحية أخرى، فإن العمالة الزراعية يمكن أن تستخدم في أعمال أخرى تخدم الزراعة بطريقة غير مباشرة وذلك خلال الفترات الموسمية التي يقل فيها العمل الزراعي(٢).

٢ - افترضت النظرية أن الانتاجية الحدية للعمالة الزراعية يمكن أن تصل في انخفاضها الى الصفر أو أن تكون سالبة، وذلك يتناقض مع كثير من النتائج الإحصائية لدراسات أجريت في بعض الدول النامية والتي سلم «لويس»

---

(١) راجع: J. Prasseul, Introduction à l'économie du développement., "op.Cit.,p. 44.

(٢) في هذا المجال.. راجع أمثلة أخرى عند : د. أفيريت هاجن، «اقتصاديات التنمية»، ترجمة جورج خوري، مركز الكتب الأردني، ١٩٨٨، ص٢٤٩.



نفسه بوجود فائض عمالة بها لإزديادها بالسكان : قفى خلال الفترة ١٩١٨ - ١٩١٩، تسبب وباء في الهند في انقاص القوة العاملة بالقطاع الزراعى - كنتيجة للوفيات - بنسبة ٦,٢٪، وقد أدى ذلك الى نقص في انتاج المحاصيل كانت نسبته متسقة مع الخسارة في الأيدي العاملة. وكذلك أجريت دراسة قام بها كل من «هـ. تيرنر»، د. جاكسون، لاتجاهات الأجور الحقيقية - خلال الفترة من ١٩٥٥ الى ١٩٦٥ - في ١٤ دولة متقدمة ذات اقتصاديات السوق، ٥ دول ذات اقتصاديات التخطيط، ١٨ دولة نامية. وقد وجد الباحثان أن معدل الزيادة السنوية في الأجور الحقيقية خلال هذه الفترة كان متماثلا (٢,٣٪) في هذه الدول، كما وجد أن معدل الزيادة في الأجور الحقيقية في التصنيع بالنسبة للنتائج المحلي الاجمالي بوجه عام كان في الواقع مرتبطا بمعدل ارتفاع نسبة البطالة، وكل من هاتين النتيجتين تناقضان افتراض وجود عمالة ذات انتاجية حدية مساوية للصفر.

٣ - من الصعوبة بمكان أن نتصور عدم امكان تأثر الانتاج الزراعى بهجرة عنصر العمل منه خصوصا اذا كانت على نطاق كبير. وقد كشفت بعض الدراسات عن النتائج الضارة التى لحقت بحجم الانتاج الزراعى نتيجة لهجرة ونزوح العمال الزراعيين للانتقال خارج الزراعة التقليدية في الدول النامية. واذا كان متوسط انتاجية عنصر العمل في قطاع الكفاف منخفضة - وهى حقيقة لا جدال فيها - فان هذا الانخفاض لا يرجع الى مجرد زيادة عدد العمال وتنافسهم على زراعة مساحات محدودة من الأرض فحسب، وانما الى جملة من العوامل تضاعفت معا لتؤدى في النهاية الى تأخر الزراعة في تلك الدول (تفتيت الملكية الزراعية، عدم توجيه الفائض الزراعى الى تنمية الزراعة، سياسة الاسعار الموجهة من الدول للمحاصيل، طبيعة الفن الانتاجى المستخدم... الخ).

ومن ناحية أخرى، أثبتت بعض الدراسات الأخرى الى أن الانتاجية الحدية لعنصر العمل بالقطاع الزراعى التقليدى غير مساوية للصفر لأن حجم العمل الزراعى اللازم لانتاج حجم معين من المحاصيل الزراعية انما يوزع على عدد

كبير من الافراد العاملين بالزراعة مما يجعل متوسط نصيب الفرد من ساعات العمل قليلا. ولهذا فانه للمحافظة على حجم الانتاج الزراعى بعد أن تتم عملية سحب العمال من القطاع الزراعى، سيرتفع عدد ساعات العمل التى يتعين على العمال الباقين فى الزراعة بذلها (لكى يعوضوا ساعات العمل التى كان يقوم بها هؤلاء العمال الذين غادروا الزراعة الى الصناعة)، وعلى ذلك فان الفرق بين متوسط عدد ساعات العمل فى ضوء الوضع الجديد وبين عدد هذه الساعات فى الماضى يمثل الانتاجية التى فقدها القطاع الزراعى نتيجة لسحب عدد من العمال للاشتغال بالقطاع الصناعى(١).

٤ - أعطت هذه النظرية أهمية بالغة للقطاع الحديث (الصناعى او الراسمالى) كقطاع قائد للتنمية، مع اهمال دور القطاع الزراعى واعتباره فقط - وعلى الاقل فى مراحل التنمية الاولى - كمجرد مخزن للعمالة ذات الاجر المنخفض لصالح القطاع الصناعى. وقد أكدت الدراسات الاقتصادية والتجربة التاريخية الدور الحيوى الذى يلعبه القطاع الزراعى فى تنمية القطاعات الاقتصادية الأخرى. وفى الدول المتقدمة حاليا، كانت الثورة الصناعية مسبقة بثورة زراعية، حيث استفادت التنمية الصناعية فى دول أوروبا الغربية وأمريكا الشمالية بالفائض الكبير المتحقق من الزراعة، ولم تستطع اليابان أن تحقق الدفعة الاقتصادية والاجتماعية الا بعد اصلاح زراعى ونمو فى القطاع الزراعى(٢) وفى الدول النامية، أثبت التطبيق العملى فى كثير منها، أن الاهتمام بالصناعة على حساب الزراعة لم يأت بنتائج على المستوى المأمول(٣).

---

(١) راجع ، دكتور/ عبدالرحمن زكى إبراهيم «قضايا التخلف والتنمية»، مرجع سابق، ص ٢٣٠.

(٢) P. Bairoch; "Diagnostic de l'évolution économique du Tiérs - Monde : 1900 - (٢) 1968", Paris, 1970, p. 25.

(٣) راجع تجارب بعض الدول النامية فى هذا المجال ونتائجها فى رسالتنا للدكتوراه :

- "Tissai sur les aspects démo-économiques et le développement agricole dans la formation du capital en Egypte", Nancy, France, 1983, vol. II.

٥ - ان استراتيجية التنمية التي تقترحها هذه النظرية تتمثل من ناحية في الانذار والاستثمار في الدول النامية لن يقوم بهما سوى الرأسماليين والى هؤلاء ستؤول ثمار التنمية بكاملها. وهنا تثار عدة أسئلة : الا يعد ذلك اخلاصا بالتوزيع العادل للدخل ؟ وكذلك هل هناك ما يضمن أن يقوم الرأسماليون باستخدام الفائض الاقتصادي في الأمور الأكثر نفعاً لصالح التقدم الاقتصادي والاجتماعي ؟ - ان تجارب السنوات الماضية تدل على أن الرأسمالية المحلية في البلاد النامية عاجزة بمفردها على تحقيق مهام التنمية وانها تبدد الفائض الاقتصادي في استثمارات غير منتجة وفي استهلاك بذخي يعرقل التنمية.

٦ - لم تغط النظرية لندرة عنصر العمل الماهر في الدول النامية أهمية كبيرة في تحليلها، لأنها افترضت انه من الممكن أن يتم السحب من عمال الزراعة للاشتغال في القطاع الصناعي الحديث دون حدوث أية مشاكل في تدريبهم ودون أن تمثل نفقات التدريب والفترة اللازمة لتحقيقه أية عقبات.. والواقع أن ندرة عنصر العمل الماهر في هذه الدول ستؤدي الى ارتفاع أجوره مما قد يدفع بالرأسماليين الى احلال الآلات محل العمل البشري، وسيؤدي ذلك الى استمرار مشكلة البطالة وتعميقها..

ومن ناحية أخرى، أهملت النظرية مسألة التسويق. ان الحفاظ على انخفاض مستويات الأجور هو شرط ضروري عند «لويس» لتعظيم حجم الأرباح حتى يتسنى تحقيق استثمارات جديدة؛ وهنا يطرح السؤال : لماذا يستمر الرأسماليون في الاستثمار والانتاج أكثر فأكثر اذا كانت الأجود وبالتالي مستوى الاستهلاك يتسم بالثبات ؟.. كما تفترض النظرية أن الزراعيين سيستمرون في الانتاج وتحقيق فائض يسمح بتغذية العمال في القطاع الصناعي الحديث، فما الذي يدفعهم الى ذلك اذا استمرت أجورهم ثابتة أو منخفضة ؟

ان الاجابة على هذا السؤال الاخير يمكن أن تتمثل في رغبة المزارعين الحصول على السلع التي ينتجها القطاع الصناعي، ومن ثم فان المزارعين يمثلون سوقا لهذه السلع، كما أن المنتجات الزراعية ستجد سوقها في العمالة

الصناعية، ولكن ذلك سيؤدي الى ارتفاع الانتاجية والدخول في القطاعين الزراعي والصناعي، وهذا في حد ذاته يمثل تناقضا مع الافتراض الاساسي للنظرية وبالتالي فانه يعرقل عملية التراكم والتنمية.

٧ - في مرحلة أخرى من مراحل شرح نظريته، ذهب «لويس» الى أنه - وفي ظل الاقتصاد المفتوح - ترجع الخسارة التي تلحق بالدول المتخلفة من تبادلها التجاري مع الدول الرأسمالية المتقدمة، الى انخفاض مستوى الأجور في الأولى كنتيجة لاكتظاظها بالسكان وارتفاع نسبة البطالة. وعلى ذلك فان ثمار زيادة الانتاجية في القطاع المنتج للتصدير سوف تؤول الى المستهلك الأجنبي. ولكن هذه النتيجة تجعلنا نستنتج أنه لكي نتخلص الدول المتخلفة من علاقات التبادل اللامتكافئة في التجارة الخارجية، فان الأمر يقتضى أن يصاحب زيادة الانتاجية ارتفاع مناظر في مستوى الأجور. وإذا حدث ذلك فان فكرة نظرية عرض العمل غير المحدود تنهار بكاملها، لأنها افترضت تحقيق التنمية من خلال ميزة الأجور المنخفضة في هذه الدول. وهكذا نقابل حلقة مفرغة لا سبيل للخروج منها : فتحقيق التنمية وفقا لهذه النظرية يتطلب الحفاظ على الأجور المنخفضة، في حين أن الأجور المنخفضة تعد سببا رئيسيا للتبادل غير المتكافئ في مجال التجارة الدولية والمنطوى على خسارة كبيرة لهذه الدول. ومن هنا لو زادت الأجور لأمكن تلافى هذه الخسارة، ولكن على حساب تحقيق التنمية(١).

٨ - في تطوير لاحق لنظرية لويس، حاول كل من جون فاي وجوستاف رانيس(٢) من ناحية، وهاريس - تودارو(٣) من ناحية أخرى، تقديم دراسة

---

(١) راجع : دكتور/ عبدالرحمن إبراهيم، قضايا التخلف والتنمية...، مرجع سابق، ص ٢٢٣، وكذلك : مقالات مختارة في التنمية والتخطيط...، مرجع سابق، ص ٩٦.

(٢) J. Fci, G. Ranis; "Development of the labour surplus economy : theory and policy", Yale Univ. Press, 1964.

(٣) J. Harris, M. Todaro; "Migration; unemployment and development : A two-Sector analysis", American Economic Review, Mars, 1970.

لمحددات استيعاب العمل في القطاع الصناعي وكذلك تفسير شروط هجرة العمالة الريفية. وقد أضاف «فاى - ورائيس» الى الافتراضات التي قدمها «لويس»، افتراضا آخر مؤداه أن اختيارا واسعا للكن التكنولوجى المستخدم في القطاع الصناعي سيمكن هذا القطاع على نحو دائم من استيعاب الهجرة الزراعية؛ وذلك اعتمادا على فن انتاجى ذى معدلات مرتفعة للعمالة، كما ذهب هذان الاقتصاديان الى التمييز بين مراحل ثلاث تتعلق بتحويل العمالة هى : ١ - مرحلة لا تكون فيها الانتاجية الحدية للعمل مساوية للصفر الا في البدايات الاولى للقطاع الرأسمالى ٢ - مرحلة يصبح فيها الناتج الحدى للعمل موجبا على الرغم من كونه اقل من المستوى المتوسط للكفاف Substance ٣ - اما المرحلة الثالثة فتتسم بالتناسق أو التكامل intégration بين سوق العمل، والناتج الحدى للعمل، والأجور التى ستتجه الى التقارب في كل القطاعات الانتاجية(١).

- وبينما افترض «لويس» امكانية وجود فرص عمل لكل المهاجرين من القطاع الريفى في القطاع الصناعي، أوضح نموذج «هاريس - تودارو» أن قرار الهجرة لن يتوقف فقط على مقارنة الأجور في القطاعين، ولكنه سيتوقف على عوامل أخرى من أهمها : احتمالية وجود أو عدم وجود فرصة عمل في القطاع الحديث.. وقد انتهى هذا النموذج الى أن علاقة طردية بين تطور الهجرة الزراعية وتطور معدلات البطالة في القطاع الصناعي يمكن أن تتحقق كنتيجة لاستمرار هذه الهجرة. ومن ثم فإن هذا النموذج قد رأى أن الأجور في القطاع الحديث تعتبر عاملا مستقلا وخارجيا، بينما اعتبرها لويس عاملا يتحقق - وعلى نحو أساسى - بالانتاجية الحدية للعمل.

---

(١) - C. Furtado; "Théorie du développement économique", P.U.F., Paris, 1976, p. 154.

- وأخيرا، فإنه مهما كانت قيمة الانتقادات الموجهة الى النماذج المتعلقة بالتنمية والمؤسسة على ثنائية الاقتصاد في الدول النامية، فإنها تمثل اسهاما هاما تتمثل قيمته في توجيه الأنظار الى أهمية الاستفادة من الطاقات العاطلة - وما أكثرها - في هذه الدول. ومع ذلك، فإن العوامل الحاكمة للتنمية بمعناها الأكثر شمولاً واتساقاً - كما وضحناه في الفصل الأول من هذه المحاضرات - لا تتوقف فقط عند معدل التراكم الرأسمالي أو الاحتياطي من اليد العاملة، إنها عوامل اقتصادية واجتماعية أكثر تشابكا وتعقيدا..



الفهرس





# الفهرس

الصفحة	الموضوع
٥	مقدمة الطبعة الثانية .....
٩	مقدمة .....
٩	١- أهمية دراسة علم الاقتصاد .....
١٤	٢- خطة الدراسة .....
	<b>الباب الأول</b>
	<b>موضوع علم الاقتصاد</b>
١٩	تقديم .....
٢٣	الفصل الأول : تعريف علم الاقتصاد وعلاقته بالعلوم الأخرى ..
٢٥	المبحث الأول : تعريف علم الاقتصاد .....
٢٥	أولاً : الأصل اللغوي .....
٢٧	ثانياً : تعريفات علم الاقتصاد .....
٣٣	المبحث الثاني : علاقة علم الاقتصاد بالعلوم الاجتماعية الأخرى..
٣٤	أولاً : الاقتصاد والقانون .....
٣٥	ثانياً : الاقتصاد والتاريخ .....
٣٥	ثالثاً : الاقتصاد والجغرافيا .....
٣٥	رابعاً : الاقتصاد وعلم السكان .....
٣٦	خامساً : الاقتصاد والسياسة .....

٣٦	..... سادساً : الإقتصاد والفلسفة والأخلاق
٣٧	..... سابعاً : الإقتصاد والمعارف الأخرى
	<b>الفصل الثاني : مناهج البحث في علم الإقتصاد وأساليب التحليل</b>
٣٩	..... الإقتصادي
٤٣	<b>المبحث الأول : طرق البحث في علم الإقتصاد</b>
٤٣	..... أولاً : الطريقة الإستنباطية
٤٥	..... ثانياً : الطريقة الإستقرائية
٤٨	<b>المبحث الثاني : أنواع التحليل الإقتصادي</b>
٤٩	..... أولاً : وفقاً لحجم الوحدة : التحليل الجزئي والتحليل الكلي
٥١	..... ثانياً : وفقاً لمعيار الزمن : التحليل الساكن والتحليل الديناميكي..
	..... ثالثاً : وفقاً لمعيار الصياغة : التحليل الوصفي والرياضي
٥٢	..... والقياسي
٥٤	..... رابعاً : وفقاً للمؤشرات الكمية : التحليل الحدي والإجمالي
٥٥	<b>المبحث الثالث : طبيعة القوانين الإقتصادية</b>
٥٩	<b>الفصل الثالث:المشكلة الإقتصادية وعناصرها (موضوع العلم)..</b>
	<b>المبحث الأول : أطراف النشاط الإقتصادي وخصائص الموارد</b>
٦٢	..... الإقتصادية

٦٢	..... أولاً : أطراف النشاط الإقتصادي
٦٦	..... ثانياً : خصائص الموارد الإقتصادية
٦٩	..... المبحث الثاني : الحاجات والاستهلاك
٦٩	..... أولاً : الحاجات ( تعريفها ، أنواعها ، خصائصها )
٦٩	..... ١- التعريف
٧٠	..... ٢- الأنواع
٧٢	..... ٣- الخصائص
٧٤	..... ثانياً : الإستهلاك
٧٤	..... ١- التعريف
٧٥	..... ٢- الأهمية
٧٥	..... ٣- الأنواع
٧٨	..... المبحث الثالث : الأموال والخدمات
٧٨	..... أولاً : التعريف
٧٩	..... ثانياً : التقسيم
٧٩	..... ( أ ) الأموال والخدمات الإنتاجية
٨٠	..... (ب) الأموال والخدمات الإستهلاكية
٨٠	..... (ج) معيار التمييز
٨١	..... ( د ) الثروة
٨٤	..... المبحث الرابع : عناصر الإنتاج

٨٧	..... العنصر الأول : العمل
٨٨	..... أولاً : تعريف العمل ، والعمل المنتج
٨٩	..... ثانياً : العوامل المؤثرة في عرض العمل وإنتاجيته
٩٤	..... ثالثاً : وجهان للعمل
٩٦	..... رابعاً : تقسيم العمل
٩٦	..... ١- التعريف
٩٧	..... ٢- الأنواع
٩٩	..... ٣- الشروط
١٠٠	..... ٤- المزايا والعيوب
١٠٢	..... العنصر الثاني : الموارد الطبيعية
١٠٣	..... أولاً : المفهوم والتقسيم
١٠٦	..... ثانياً : الخصائص المميزة
١٠٨	..... العنصر الثالث : رأس المال
١٠٩	..... أولاً : التعريف
١١١	..... ثانياً : أنواع أخرى من رأس المال
١١٤	..... ثالثاً : تكوين رأس المال
١١٩	..... العنصر الرابع : التنظيم
١١٩	..... أولاً : التعريف والأهمية
١٢٣	..... ثانياً : الخصائص المميزة

## الباب الثاني

### تطور النظم الاقتصادية

١٣١	..... تقديم
١٣٥	فصل تمهيدي : عناصر للنظام الاقتصادي ومساره التاريخي ...
١٣٦	..... أولاً : عناصر النظام الاقتصادي
١٤٠	..... ثانياً : المسار التاريخي للنظم الاقتصادية
١٤٥	..... الفصل الأول : للنظم الاقتصادية القديمة
١٤٥	..... المبحث الأول : النظام البدائي
١٤٦	..... أولاً : أشكال الأنشطة الاقتصادية
١٤٧	..... ثانياً : النظام الاقتصادي للسلع والأشخاص
١٤٨	..... ثالثاً : نهاية النظام البدائي
١٤٩	..... المبحث الثاني : نظام الرق
١٤٩	..... أولاً : أسباب الرق ومجتمعاته
١٥٢	..... ثانياً : النظام الاقتصادي للرق ونهايته
١٥٥	..... المبحث الثالث : النظام الإقطاعي
١٥٥	..... أولاً : نشأته وخصائصه
١٦١	..... ثانياً : عناصر النظام الإقطاعي ونهايته
١٦٧	..... الفصل الثاني : النظام الرأسمالي
١٧٠	..... المبحث الأول : في مفهوم النظام الرأسمالي
١٧٤	..... المبحث الثاني : عوامل نشأة الرأسمالية
١٧٦	..... أولاً : الاطار الفكري ( المعنوي ) للرأسمالية

١٨٤	..... ثانياً : الاختراعات العلمية والفنية
١٨٩	..... ثالثاً : تراكم رأس المال
١٩٢	..... أ - التجارة
١٩٥	..... ب - العمليات المالية
١٩٧	..... ج - تراكم رأس المال العقاري
٢٠٠	المبحث الثالث : الأسس أو الخصائص الرئيسية للنظام الرأسمالي..
٢٠٢	..... أولاً : أسس الرأسمالية الناشئة
٢٠٢	..... ١- الملكية الفردية
٢٠٥	..... ٢- حرية المشروع
٢٠٧	..... ٣- نظام السوق والأمان
٢٠٩	..... ٤- المنافسة
٢١٢	..... ٥- دافع الربح
٢١٣	..... ثانياً : خصائص الرأسمالية المعاصرة
٢١٧	..... ١- التحول من رأسمالية المنافسة إلى رأسمالية الاحتكار
٢١٩	..... ٢- تحول الرأسمالية الخاصة إلى رأسمالية عامة
٢٢٠	..... ٣- ازدياد التدخل الحكومي
٢٢١	..... ٤- الأخذ بنظام الخطة الاقتصادية
٢٢١	..... ٥- انفصال الملكية عن الإدارة
٢٢٢	..... ٦- ظهور الشركات متعددة الجنسيات
٢٢٥	..... الفصل الثالث : النظام الاشتراكي
٢٢٧	..... المبحث الأول : مفهوم الاشتراكية

٢٣١	..... المبحث الثاني : الاطار الفكري والمذهبي للاشتراكية
٢٣٢	..... ١- الفكر القديم : أفلاطون
٢٣٣	..... ٢- الاشتراكية الخيالية
٢٣٤	..... ٣- تمهيد للاشتراكية الحديثة
٢٤٠	..... ٤- الاشتراكية الحديثة ( المذهب الماركسي )
٢٤١	..... ١ - الأسس الفلسفية
٢٤٤	..... ب - التحليل الاقتصادي
٢٥٠	..... المبحث الثالث : الأسس الرئيسية للإقتصاد الاشتراكي
٢٥١	..... أولاً : الخصائص الإقتصادية للفترة الإنتقالية
٢٥٣	..... ثانياً : العناصر الأساسية ( أو الأسس ) للإقتصاد الاشتراكي ..
٢٥٣	..... ١- الملكية العامة ( أو الإجتماعية ) لوسائل الإنتاج .....
٢٥٦	..... ٢- الطابع الاشتراكي في الإنتاج والتوزيع .....
٢٥٩	..... ٣- الأخذ بنظام التخطيط الإقتصادي الشامل .....
٢٦٢	..... ٤- ضمان الإشباع للحاجات للمادية والمعنوية .....

### الباب الثالث

#### في التنمية الإقتصادية

٢٧١	..... تقديم
٢٧٧	..... الفصل الأول : في مفهوم التنمية وسمات التخلف
٢٧٩	..... المبحث الأول : مفهوم التنمية والنمو الاقتصادي
٢٨٩	..... المبحث الثاني : سمات التخلف في الدول النامية

٢٩٣	..... أولاً : الخصائص الاقتصادية للتخلف
٢٩٤	١- نقص رؤوس الأموال .....
٢٩٧	٢- انخفاض مستوى دخل الفرد .....
٣٠٧	ثانياً : السمات الاجتماعية للتخلف .....
٣٠٨	١- المؤشرات الديموجرافية .....
٣١١	٢- السمات الاجتماعية المتعلقة بمستوى المعيشة .....
	٣- ضعف الهيكل الإداري ، إنعدام الإستقرار السياسي والتفك
٣٢٠	الإجتماعي.....
٣٢٣	الفصل الثاني : في تفسير التخلف وعقبات التنمية .....
٣٢٥	المبحث الأول : في بعض تفسيرات التخلف الاقتصادي .....
٣٢٥	أولاً : الأسباب الدلخية للتخلف .....
٣٢٥	١- الأسباب المرتبطة بالوسط الطبيعي .....
٣٢٨	٢- الأسباب المرتبطة بالوسط البشري .....
٣٣٠	ثانياً : الأسباب الخارجية للتخلف .....
٣٣٤	أ - تطور السيطرة التجارية .....
٣٣٥	ب - السيطرة المالية .....
٣٣٦	ج - السيطرة التكنولوجية .....
٣٣٧	د - السيطرة الثقافية .....
٣٣٨	هـ - السيطرة من خلال ميكانيزم التنمية.....
٣٤٠	المبحث الثاني : في بعض عقبات التنمية في الدول النامية .....



٣٤١	..... أولاً : مشكلة التضخم
٣٤١	..... ١- مفهوم التضخم
٣٤٥	..... ٢- أنواع التضخم
٣٤٦	..... ٣- أسباب التضخم
٣٥٠	..... ٤- الآثار السلبية للتضخم
٣٥٣	..... ثانياً : مشكلة الديون الخارجية
٣٥٤	..... ١- تطور المديونية الخارجية وأعبائها
٣٥٥	..... ٢- أسباب تفاقم مشكلة الديون الخارجية
٣٥٨	..... ٣- الآثار السلبية للديون الخارجية
٣٥٩	..... ثالثاً : المشكلة السكانية والتنمية
٣٥٩	..... ١- معطيات المشكلة السكانية في الدول النامية
٣٦٦	..... ٢- أثر الزيادة السكانية على التنمية
٣٦٨	..... أ - الزيادة السكانية هي المشكلة الكبرى للتنمية
٣٧١	..... ب - الزيادة السكانية نعمة لا نقمة
٣٧٣	..... ج - وجوب التعايش مع الزيادة السكانية
٣٧٣	..... د - الزيادة السكانية هي نتيجة التخلف وليست سبباً له ....
٣٧٥	..... هـ - النظرة الموضوعية للقضية
٣٨٠	..... رابعاً : مشكلة تكوين رأس المال في الدول النامية
٣٨٢	..... ١- العوامل المؤثرة في حجم المدخرات المحلية
٣٨٢	..... أ - الحلقة المفرغة للفقر
٣٨٤	..... ب - هروب رؤوس الأموال إلى الخارج
٣٨٥	..... ج - ارتفاع الميل للإستهلاك

٣٨٦	د - الاكتتاز .....
٣٨٧	هـ نقص كفاءة منشآت الانخار .....
٣٨٨	و - ضعف معاهمة الإنخار الحكومي .....
٣٩١	ن - سوء توزيع الدخل القومي .....
٣٩٨	٢- مشكلة الإستثمار .....
٣٩٩	أ - العوامل المؤثرة في الإستثمار .....
٤٠٤	ب - العلاقة بين الإستثمار والإنخار .....
٤٠٧	خامساً : مشكلة التجارة الخارجية في الدول النامية .....
٤١٠	١- الإنخفاض في الصادرات .....
٤١٢	٢- التقلبات المستمرة في أسعار وحصيلة الصادرات .....
٤١٦	٣- تدهور معدل التبادل الدولي .....
	<b>المبحث الثالث : أهمية تكوين رأس المال البشري في الوطن</b>
٤٢٢	العربي .....
٤٢٤	أولاً : مفهوم رأس المال البشري وأهميته .....
	ثانياً : بعض مؤشرات تكوين رأس المال البشري في الوطن
٤٣٥	العربي .....
	ثالثاً : خلاصة وخاتمة : ضرورة الاهتمام بتكوين رأس المال
٤٥١	البشري في الوطن العربي .....
٤٥٥	<b>الفصل الثالث : في بعض نظريات التنمية</b> .....
٤٥٥	تقديم .....

٤٥٨	..... المبحث الأول : نظرية مراحل النمو الإقتصادي
٤٥٨	..... أولاً : عرض النظرية
٤٦٤	..... ثانياً : تقدير النظرية

#### المبحث الثاني : نظرية التنمية مع وجود كميات غير محدودة من

٤٦٨	..... العمل
٤٦٩	..... أولاً : عرض النظرية
٤٧٤	..... ثانياً : تقدير النظرية
٤٨١	..... الفهرس



## تصويب الأخطاء

( في الجزء الأول )

الخطأ	الصفحة	السطر	التصحيح
يمكن تثار	٢٩	٦	يمكن أن تثار
فإن القانون أو المشروع	٣٠	٢	فإن واضح القانون أو المشروع
هي القدرة النسبية	٣٢	١٤	هي القدرة النسبية
تمثل جزءاً صغيرة	٤٤	٤	تمثل جزءاً صغيراً
بالمقارنة بالطبيعية	٥٣	٤	بالمقارنة بالطبيعة
لايزيد عن ١٩٠,٠٠٠	٩٢	٢	لا يزيد عن ١٥٠,٠٠٠
: الأرض الزراعية ، أشعة	٩٩	١٩	: الأرض الزراعية والغابات
الشمس ،			، ومثال النوع الثاني :
			أشعة الشمس ، ..
توجه تقسيمات	١٠٣	١١	توجد تقسيمات
من الموارد الاقتصادي	١١٣	٩	من الموارد الاقتصادية
ريح بجنيه	١١٨	٢٢	ريح يجنيه
كيف نتج ؟	١٢٥	١٥	كيف ننتج ؟
طريقة النماج	١٢٩	٧	طريقة النماذج
كشف قواميس	١٢٩	٨	كشف نواميس
إلا أنه لا بد منه	١٣٣	١٢	إلا أنه أمر لا بد منه
كبير	١٤٤	١٥	كبيراً

الخطأ	الصفحة	السطر	التصحيح
علاقت إنتاج	١٥٥	٨	علاقات إنتاج
وأمام هذه الصعوبات	١٦٢	١٤	وأمام هذه الصعوبات
وعلى وجه أخص : من التملك	١٦٤	١٥	وعلى وجه أخص : التملك ..
بين الفرد والدولية	١٩٧	٢١	بين الفرد والدولة ..
المنافسة الكاملة	٢٠٢	١٦	المنافسة الكاملة
( الثروة المالية .. )	٢٩٥	١	( الثروة المالية ... )
بمقدار ٣٨%	٣٣٢	٤	بمقدار ١٣٨%





Bibliotheca Alexandrina



0550843



الطبعة العصرية - دبي، هاتف ٢٨٢٣٦٥٥ - ٤